

مکتبہ ملی سائنس و فن
کتابخانه مرکزی

کتابخانه ملی
کتاب شماره
۹۲۳



(14)

6/Nov (1968)

B. No

(19)

950
YIII.V

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب: فتاوی

مؤلف: _____

موضوع: _____

شماره اختصاصی (۲۲۳) از کتب اهدائی: ۲۱۲۰۷

شماره ثبت کتاب: _____

کتاب فتاویٰ کاشانی مع شرح الوقایع
 علی البساطی المعروف بعشکات



(14)

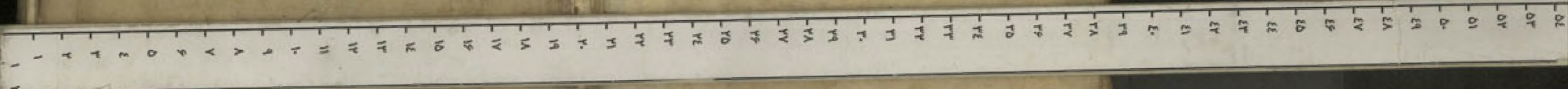
6/Nov 1968

[Handwritten signature]

(19)

935
 2113.7

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 مجلس شورای اسلامی شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۳۷
کتاب	صامری	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۹۲۳۳) از کتب اعدائی: <i>[Handwritten signature]</i>		



کتاب فتاویٰ کبیریہ مع شرح الہدایہ
 اعلیٰ البساطی الموقوف بمصنفک




(14)

6/Nov 1968

B. Tho

(19)

۹۲۵
 ۲۱۱۳.۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	فتاویٰ	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۳-۷
شماره اختصاصی (۹۲۳) از کتب اهدائی: رسم‌نژاد		

و ينبغي ان يكون بين يثا البوابة وبين يثا الماء مقدرا وما لا يصل النجاسة الى يثا الماء وقد ذكره
في الكتاب خمسة اذرع او سبعة وذلك غير لازم انما الاعتبار عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بين
الارض وروايتها ^{قاسمها في فضل البئر} ^{المعتبر بين البوابة}
والبئر المانع من وصول النجاسة الى البئر خمسة اذرع في رواية ابي سليمان وسبعة في رواية ابي بصير
وقال الخوافي المعتبر النظم واللون والريح فان لم يتغير جاز واذا ولا وكان عشرة اذرع ^{ابن همام}
جنب دخل في البئر لطلب الدلو فانفس فيه فالرجل بحاله عند ابي يوسف ولمه وعند محمد رحمه الله
كلاهما طاهران وعند ابي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسانا الجنب او دخل به او جده في البئر لا يفسد ماؤها للنجاسة
الطلب الدلو ولو دخل به في الاء لا يفسد استحسانا ولو دخل رجله يفسد لعدم الحاجة
مؤيد واده

شيخ في عينه ومديسيل معها يامر بالوضوء لاحتمال كونه صديدا او قريبا ومن هشام رحمه الله
ان كان فيهما فكا استحضاضا واذنك الصحيح ^{من الزاهد في الشرح القدوري في كتابه المفيض}
والطهران الذين في المدة حيض ونفاس فلورأت بعد الولادة يومادما وثمانية وثلاثين ملبسا
ويومادما فلا بد من نفاس عندئذ وعندئذ نفاسها الدم الاول ^{من البئر في الحيض}
لان من اصله ان الدم اذا كان في الوعاءين فالطهر المتخل فيه لا يفصل طال الطهر او قصه فلو رأت
ساعة وما او ربيعين او ساعتين ملبسا ثم ساعة وما كان لو ربيعين او ثلثي ساعة وما كان لم يكن لها
نسة عشر يوما فكذلك وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا يكون الاول نفاسا ثانيا فحيضان لم يكن
ولا كان استحاضة وهو رواية ابن المبارك ^{من البئر في النفاس} ^{يعمل من البئر}
على الوضوء للشيء ثم اعثر قبل الاستعمال اختلف الشايع رحمه الله عليه في الاصح انه لا يستعمل ذلك
الذي رأت كذا الشايع الشيخ الامام شمس الدين كالاو امر من الحدث في حال الوضوء وذكره بعض العلماء
انه يستعمله ^{من الملبس في البئر} ^{واذا نوا صاحب العدد}
غير الذي ابتلي به والدم ونحوه من الحدث الذي لا يقطع ثم سال فضيلة الوضوء ذكره في احكام النفقة
لان الوضوء لم يقع لذلك العدد حتى لا يتنقض به بل وقع لغيره وانما لا يتنقض به ما وقع له ^{شرح الطحاوي}

ولو كان

ولو كان في عينه ومديسيل معها يامر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال كونه صديدا او قريبا وقد ذكره
واقر هذا التعليق بمتنني انه امر استحيائي فان الشك والاحتمال كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض
اذا اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم بطريق جلية الغسل باختيار او طهارة او بعلامات قلبه على طهر البئر
يجب انتهى وهو حسن لكن صريح في سراج الوهاج بانه صاحب عدد فكان الامور لا يجاب
بجسر ^{وصاحب عدد اذا امتنع الدم ونحوه من المخرج يعلج يخرج من ان يكون صاحب عدد}
لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المناق ولهذا المعنى المقتصد لا يكون صاحب عدد بخلاف
المناقض اذا حبست ونعت الدم من المخرج حيث لا يخرج من ان يكون مانعا لان منعة المفيض اذا انقضت
لا تنقض بقاها على حقيقة خروج الدم بخلاف عدد فانه متعلق بحقيقة المخرج الناقض ولو بوجه
شرح منه لا يراهي ^{في المناجاة من النجاسة} ^{وسئل ابو بصير عن غسل الدابة}
فيسب من ما بها وعرفها قال لا يضر ذلك قبل ان كانت تمزجت في بولها ورواها قال اذا جفت ذلك
وشاؤوا ذهب عينه لا يضره وهكذا في السبابة وقا ايضا فليقل هذا الامر في الغرس في الماء وابتل ذنبه
وضربه على ركبته يستره ^{خزانة الروايات في الوضوء} ^{في عقد الاذن}
ذكر في الوافقات حبة من فخذ الفارة اذا سقطت في غار وروى عن او ورحمة فليقل ^{يؤكل الاذن}
كسفرها فاحشا يشترطه الصلح لانه لا يمكن الحز منه وفي السراجية لم يفسد الدهن والذوق
ما لم يتغير طعمها مذكورة في الوافقات المسامية ^{من الحمل المزبور} ^{فالعابسية}
والفتار للفتوى في ما احدثت قول محمد ربه لانه لا رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
وفي ماء الجنب المتنازع قول ابي حنيفة ^{خزانة الروايات} ^{وفي السراجية المار السهل}
في الوضوء في رواية محمد عن ابي حنيفة طاهر وعليه الفتوى في المناجاة من المناوى والواحدة وروى
عن ابي حنيفة انه طاهر غير ملبس والفتوى عليه عموم البلوى انه في الجنب في عقد الاذن المار السهل
في المناجاة نجس نجاسة فليقل هو المتنازع للفتوى ^{خزانة الروايات}
ما انت الفارة في صبغ صبغ فيه الشوب ثم غسل الغر ب بالماء يحكم بغيره ^{سراج الوهاج}
فانه الفتارة في العتابة ^{من البئر في الجنب} ^{تأمر بانه} ^{وفي المداومة بول}
الفارة وخبر ما نجس وقيل بولها معفو وعليه الفتوى وفي الحجة والصحيح انه نجس الطهيرة
ومرارة كل شئ يبول والمرارة تدمل فلا يصح الجرح طاهرة لا بأس بها وكانه في ابي يوسف
من الحمل المزبور ^{قال الحسن بن زياد} ^{لو ان حفرة من حفرة الفارة وقعت}
في حفرة حفرة ونحت لم يجر اطوارا ولو وقعت في دهن فسد الدهن وقا محمد بن مقاتل ما لم يتغير
طعمه لا يفسد الحنفلة والدهن وقا الفتية ابو الليث وبه نأخذ ^{من الحمل المزبور}

وموجب الغسل غيبة حشفة في قبل اود بر على الفاعل والمفعول به الموطوء في الكلام اشعارا بان شرايا
التكليف فانكنا انا واحدها غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كذا في الجملد **تسج في الطها**
غلام ابن عشرين سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو موارة الحشفة بعد تزويج
المخاطب ولا غسل على الغلام لانعدام المخاطب لانه لو لم ير بالغسل اعتيادا وتعلقا كما يوتر بالجماعة
والصلوة ولو كان الرجل بالغ والمراة صغيرة فالجمل على العكس **قاصدا في فصل في بيان الجمل**

سبق بركة واما تكبير ابن مسعود رفقاهما يقضي ما سبق به فراه اوله ثم يكبر ويذكر في التوازيك
انه يكبر ثم يقرأ **من الكافي صلوة العبد** **الصلوة اذا اذنت مع الكراهة**
لم يجب اعادة التلاوة في الترتاشي لوصلي وفي قوله صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو الحكم
في كل صلوة اذنت مع الكراهة الشرعية وفيه اشعار بان كراهة الترتاشي لا يوجب وجوب الاعادة وكذا
كراهة الترتاشي عند غير اباء اليسر بل اولها ان يعاد عند عدم في المفترقات اذا دخل فيها فقتل او كراهة فالأمر
الاعادة ومثله في المحط والغنية وفوائد الفتاوى والترغيب ويؤيده ما في الكشف انه اذا قف
بالأمور به على وجه الكراهة او المصلحة يخرج عن العهد على القول بالاصح وكذا ما في السنية انه قال الوري
اذ لم يتم ركوعه وسجده ولو لم ير اعادة في الوقت لا بعده وقال ابو يوسف الترتاشي ان اعادة اوله
في المأين ورايت بخط بعض النفاة ان الكراهة اذا كانت في ذلك فالاعادة مستحبة في جميع الامور كان
واجبة وهذا الحسن جدا **تسج في الصلوة** **ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسير على**
اليسرى ويبسط اصابعه باعلاه اعراضا عند ركبته والمراة تجلس متوكفة ولا يشير بسبب ان يشير
عند الشهادة وعليه الفتوى **تنويرا لا بصاد** **ولا يشير بسبب ان يشير عند الشهادة واليمين**
كافي والاول الجلية والتفسير وعمدة المعنى والفتاوى الصغرى في الخلاصة هو المختار لان بسبب الصلوة
على السكوة وكراهية في جنبه المعنى ويجمع في فتح القدير القول بالاشارة وانه مروي عن ابي حنيفة ومرة
كما قال محمد بن القول بعد ما عالج الرواية والرداية ورواه في صحيح مسلم من فضل على الله عليه وسلم
لكن ما عالج هو المعتمد عند المذهب ومن ثم عولنا على صحة المختصر لا على غيره وانه علم من الغداد
وفي التهمة مسلم على ابن ابي عمير على الغرض والتراويج وحده ثم انتهى الى الامام وهو الرجل يدخل
في صلوة او يوم واحد قال لا يبلى الترتاشي مع الامام قبل له ولو كان صلى الترتاشي مع الامام في الترتاشي
فقال الله قبل له ولو كان صلى الترتاشي وحده ثم انتهى الى الامام في الترتاشي صلى معه الترتاشي لا
تماما في غير الفصل الثاني عشر من التراويج **يبلى الترتاشي وقبامه الى التراويج**
بها بالجماعة واختلاف في الاصل في الخامسة العيون في الترتاشي في جماعة في رمضان افضل لان عمره في راحة

كان يومهم في الوقت وفي النهاية اختلاف علما وان يوتر في منزله لا جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم لم يجتمعوا على الترتاشي
بجماعة في وقتا كما يجتمعوا على التراويج لانهم تركوا ان يوترهم في وقتا واذا كان لا يوترهم انتهى ورجح
الاول في فتح القدير بانه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوترهم ثم بين العذر في تأخره عن مثل ما صنع فيما مضى
فالتراويج وكان الجماعة فيها ستة فكذلك في الوقت انتهى في شرح النظم للشيخ فقلت في اية الظهيرية والفتاوى
ابرجع على السني ان الترتاشي اجب الى واستأمر علما وان الترتاشي يوتر في منزله في وقتا ولا يوتر بجماعة وكذا في الفتاوى
وعلى بان الصحابة لم يجتمعوا على الجماعة فيه كما يجتمعوا على التراويج وهذا يقتضي ان المذهب حله ما صح قاضيا وان يصح
ترجيحه بقوله في من السني لا اختيار في المذهب انتهى **من الغدادر** **في رسالة السني للامام**
صدد في حسم المتأخر بعبارة الفارسية وما قبلهم في زيد الجندی الذي يترفع في السوف في مثل ما خرج منها ولا يسكن
والعسكر نزل في مشرب منها والعسكر واميره يصطون وكعنين قبل يصلي وكعنين او اربعة الجواب يصلي وكعنين
فان قيل كيف يصلي وكعنين وهو لم يقصد مسبوقة ثلاثة ايام قبل ان يشرع في الصلاة وهو مسافر وانه ما قبلهم
في بيتهم الذي يبيت في البوخر مثل ما في عمر ان ينام مع العسكر وهو مسافر قد ذهب في بيته ليلا في اهل فرجهم الى السكن
هل يصلي في البيت وكعنين او اربعة الجواب يصلي وكعنين فان قيل كيف يصلي وكعنين وهو دخل الوطن لوصلي
والمسافر يصلي متى بدا دخوله الوطن الاصل يدبنة برواية السريجية اذا دخل المسافر بلده جها اهل مساهمتها
نوى الاقامة او لا يدخله بل يتردد في الاصل غير معتد به لانه تبع الدوالي والاعتبار لا بأس بالاتباع والراة المسافر
في دولة السريجية المسافر المستقل بنفسه بدلا في له نوى الاقامة او لا لانه يسير الى امة اهل البيت واهل البيت
المسافر المستقل بنفسه برواية الكتب على ما ياتي في الكافي في كتاب العبادات التي متى ثبت في ضمن الشيء يعطى له
حكم المتضمن كالوكالة الثانية في ضمن الرهن فانها تترتب وان كانت من المعقود المجاورة وكذا في الاقامة من شرطها
ببروت الدوام ثم يصير الجدة مقيما بالعمارة ببيت اقامة الاخير في المص ومثله كثير **خزانة الروايات**
في باب المسافر **وفي الفتاوى** **عبد سافر مع المولى قد خلا في وطن العبد لا يصلي بغيره**
اما العبد فانه تابع واما المولى فلا به لم يوجد منه الاقامة ولا دخوله الوطن الاصل يكفي في النهاية من شرح
التهذيب انه قال اصله ان اذ لم يصير العبد مقيما بدخوله الوطن الاصل مع المولى فالجدة اياه لا يصلي بغيره
التي هو الاصل مع الامير انتهى ما في الرسالة المذكورة **من الحل المزبور**

وفي رسالة الشيخ الاجل كالمنى اليه في الفتاوى والنود ومن لق العسكر المسافر اقل من ثلاثة ايام
لم يصير مسافرا بل هو مقيم بتم الصلوة ومن الفتاوى والنود والسير الكبرياء والنجح من مصر مر بدار احد
السفر والنجح لا يخرجون بعد سبب استعدادهم وغير ذلك فانهم يصلون اربعة ايام ولا يصرون مسافرا حين
يخرج اصله حتى يخرجوا من مصر **من الحل المزبور** **كس**
صلى قائما على اصابعه وجليبه ولا عذبه في الجوز وقيل حين يخطب السجود يجزيه من الركوع ان لم يتعد

من الشرح الكبير يلقب قبل عيب القراءة
رجلاهما في العفة والصلاح سواهما
افراد فقدم اهل السجدة الاخر ولوقد موافراهما فقد اسماؤا لا يأتون وكذا الرجل اذا قل العشاء
وهو اهل وعينه افضل منه وكذا الرأى اما الخليفة فليس لهم ان يولوا الخلافة الا اضطرهم وهذا
في الخلافة خاصة وعما يجمع الامة وان اختار بعض الشعوب لهذا والبعض لهذا لا يتعام الاكثر
رجلا ثم قوماهم له كما دعوت ان كانتا لكرامة لفساد فيه اولا فلهن الحق بالامامة كره له ذلك وان كان
احد بالامامة لا يكره لان المباحل والغاسن يكره العالم والصلح
وقيد في السراج الوهاج تقديم لا علم بغير الامام المراتب واما الامام المراتب فهو حق من غيره
وان كان غير اخص منه
من العفاد ولو سجد ولو وضع قدميه واما جملته
في سجود لا يجوز سجوده ولو وضع احداهما على الارض على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزمخشري
وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمجمل والغدوى يقتضي انه اذا وضع احد القدمين دون الاخران لا يجوز
وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى **قال** لا يجوز وضع رجليه على الارض في سجود السجود الذي هو
وضع الجبهة على الارض معه وما لا يتصل الى الارض الا به يكون فنهنا ونعنا ان يقول بتحقيق السجود مع رجليه
اذا وضع الركبتين او احداهما فكان ينبغي ان يرفع رجليه من وضع احدى هذه الاربع على التخييل حيث كان
انما هو المتصل الى الارض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين واحداهما
لرخصته له دليل واما قوله لا يكره في شرح الهداية وذكر المتراشي ان اليدين والقدمين سواء في هذه القضية
وهو الذي يدل على كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق فيعيد عن الحق ويضد الحق رواية تساهل
والهداية فتفيه على ما مر من ان ما لا يتصل الى الارض الا به فهو فرض حيث نواطط بالروايات ونظائر
عن اقتنائان وضع الركبتين سنة ولزم ضرورة رواية قطبانه فرض وكذا وضع اليدين معدن وضع القدمين
اولاهما للفرعية ضرورة ولولم يرد به عنهم رواية فكيف والروايات فيستأخره اسم على الاطلاق على التسليم
والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعها قال الرازي ووضع رؤس القدمين حاله السجود فرض
وتختصر الكرخي سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبرازي وضع موضع رجليه
وان وضع اصبع واحدة او وضع ظهر القدمين بلا اصابع ان وضع مع ذلك احد قدميه سج واذ فلو قدم
من هذا المراد موضع الاصابع فوجهها غير القبلة فيكون ان عماد عليها ولا فهو موضع ظهر القدم وقد جعله
غير معتبرا وبما يجب التنبه فان اكثر الناس عنه فاذن
شرح السليحي
في العتابة واذ دفع اصابع رجليه على الارض لا يجوز **قال** كذا ذكر الكرخي في سلوته والمصاحف في مختصر
وهذا اذا لم يعصب اصابعه الارض عند وضع الرأس أصلا
خزانة الروايات
وان نوى الإقامة ولم يعلم به العبد وقتر اياما ثم علم او سأل العتلاء ولم يخبر بها وقصر مدة ثم اخبر بها

افراد فقدم اهل السجدة الاخر ولوقد موافراهما فقد اسماؤا لا يأتون وكذا الرجل اذا قل العشاء
وهو اهل وعينه افضل منه وكذا الرأى اما الخليفة فليس لهم ان يولوا الخلافة الا اضطرهم وهذا
في الخلافة خاصة وعما يجمع الامة وان اختار بعض الشعوب لهذا والبعض لهذا لا يتعام الاكثر
رجلا ثم قوماهم له كما دعوت ان كانتا لكرامة لفساد فيه اولا فلهن الحق بالامامة كره له ذلك وان كان
احد بالامامة لا يكره لان المباحل والغاسن يكره العالم والصلح
وقيد في السراج الوهاج تقديم لا علم بغير الامام المراتب واما الامام المراتب فهو حق من غيره
وان كان غير اخص منه
من العفاد ولو سجد ولو وضع قدميه واما جملته
في سجود لا يجوز سجوده ولو وضع احداهما على الارض على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزمخشري
وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمجمل والغدوى يقتضي انه اذا وضع احد القدمين دون الاخران لا يجوز
وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى **قال** لا يجوز وضع رجليه على الارض في سجود السجود الذي هو
وضع الجبهة على الارض معه وما لا يتصل الى الارض الا به يكون فنهنا ونعنا ان يقول بتحقيق السجود مع رجليه
اذا وضع الركبتين او احداهما فكان ينبغي ان يرفع رجليه من وضع احدى هذه الاربع على التخييل حيث كان
انما هو المتصل الى الارض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين واحداهما
لرخصته له دليل واما قوله لا يكره في شرح الهداية وذكر المتراشي ان اليدين والقدمين سواء في هذه القضية
وهو الذي يدل على كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق فيعيد عن الحق ويضد الحق رواية تساهل
والهداية فتفيه على ما مر من ان ما لا يتصل الى الارض الا به فهو فرض حيث نواطط بالروايات ونظائر
عن اقتنائان وضع الركبتين سنة ولزم ضرورة رواية قطبانه فرض وكذا وضع اليدين معدن وضع القدمين
اولاهما للفرعية ضرورة ولولم يرد به عنهم رواية فكيف والروايات فيستأخره اسم على الاطلاق على التسليم
والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعها قال الرازي ووضع رؤس القدمين حاله السجود فرض
وتختصر الكرخي سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبرازي وضع موضع رجليه
وان وضع اصبع واحدة او وضع ظهر القدمين بلا اصابع ان وضع مع ذلك احد قدميه سج واذ فلو قدم
من هذا المراد موضع الاصابع فوجهها غير القبلة فيكون ان عماد عليها ولا فهو موضع ظهر القدم وقد جعله
غير معتبرا وبما يجب التنبه فان اكثر الناس عنه فاذن
شرح السليحي
في العتابة واذ دفع اصابع رجليه على الارض لا يجوز **قال** كذا ذكر الكرخي في سلوته والمصاحف في مختصر
وهذا اذا لم يعصب اصابعه الارض عند وضع الرأس أصلا
خزانة الروايات
وان نوى الإقامة ولم يعلم به العبد وقتر اياما ثم علم او سأل العتلاء ولم يخبر بها وقصر مدة ثم اخبر بها

تخفيف الصلوة لعارض إذا ان التخييف هبنا في خاص من الصلوة وهو الظهر ونما قبله في كل صلاة
هو الوجه ولست انعم ان يوم الجمعة تخفيف الظهر نفسه بل هو من ابتداء مسد الصف فيها واعلم ان
ان الجمعة في حصة محكمة بالكتاب والسنة والاجماع يكمن بجماعة قال الله سبحانه وتعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وانما اكثرنا في جماعة انما كان لما نصنع من بعض الجملة انهم ينسبون الى
التخفيف عدم افتراستها ونشأ عليهم ما سبوا في قوله القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلواته وانما اراد حرم عليه وحقت الظهر فالحكمة لتزك العرش والظهر
لا تذكر وقد صرح اصحابنا بانها من كثر من الظهر وبانها باطلها ابن همام الخ
ويقال المسافر بالنسبة في حال امن وقرار ولا لا اي وان لم يكن حاله حال امن وقرار لا يأت بها وهذا هو
مع الضماد والتخفيف في تركه السنن في السفر فليل او فضل هو تركه تركها
وقيل الفعل تقرأ بالفتح والضم في الفعل حال النزول والترك حال السبر وقيل يصلي سنة الفجر خاصة
وقيل سنة المغرب بفتح السين في التحسين والختار ان كان حاله حال امن وقرار تأقي بالانها شئت مكره والسافر
اليه محتاج وان كان حاله حال امن وقرار تأقي بالانها شئت مكره والسافر
ولو قرأه المصنوع بالاضاء او بالذل تعسده صلواته ولو قرأه الصالحين بالاضاء او بالذل لا تعسده صلواته
قاصدا ولو قرأه غير المصنوع بالانفاق تعسده صلواته قاصدا
فالخاسر ان اللغج يجب عليهم المهد دائما و صلواتهم حاضرة مع تلك الموقوف فصلواتهم فاسدة ان كان جواز
صلواتهم مع التلطف بذلك لموقف ضروري فيتعذر ما بعد ما الضرورة هذا هو الذي عليه لا نقاد ولهذا
اجبت من سألني انه صلى خلفا اماما يقرأ واما بجمعة وبك تحذر بالسنن مكان الثابتان صلواته
فاسدة من الشرح الكبير للشيخ العلي في الثانية اما الصلوة في ارض الغير ان كان
لذي كره لانه باقية لك وتضره وان كانت سلم فان لم يكن ضرره وبعده ولا مكره فلا بأس ان صليها
لا يتضره وان كانت ضريرة او مكره فان كان بينهما صداقة ومودة وكان صاحبها حسن الخلق
يرضى بذلك لا بأس به في عقد الاولى من الذخيرة وبكر الصلوة بارض مفسومة
في الذخيرة هذا جوابا في القاسم الصفا وذكر في واقعات الناطق في ابو يوسف اذا نفي ارض
التخفيف جدا عما او ما توافا فلا بأس بالصلوة ولا يستأجر المأنوت والمأمن بشره الشارع في جواب السؤال
وجعل يسكن دار الغير بغير اذنه ويصوم ويصلي فانه يكره المعتاد بغير اذن مالك ملك الدار ولا كراهة
هجوم والصلوة فيها خزانة الروايات وما ينبغي ان يعلم ان الذين على حرمين
يلزمون حفظا بطرا على الاغاث بحيث يحل العتي والعرف كتنظيم المرفق والنصب والجهود ببعضها
وحتى يهون خلفا لا يحل المعنى بل بالعرف فقط حيث يفسد ويمن اللفظ ومنه وتلاوته فقط مثل كبر

الزائر

الزائر ويصلي الصلوات وتغلبت الامم ونسبها وانها الحنفية وشهد بذلك ما استعرفه
شرح جزدي لعاش كبري زاده اخلق فيها بشرويه فينبلي ما يباح ليه وقال آج
فلو سترها ثوب حرير وصل صحت وانما كالصلوة في الارض المصنوعة ولو لم يجد غيره يصلي فيه لا عذر
من البحر الرابع في اشرط الصلوة ولو وجد ثوب حرير لا يصلي عليها
لان الصلوة فيه صحيحة وان كان خرا ما كالصلوة في الارض المصنوعة خلا خلا لاجل فان عنده يصلي بان لا ان
الصلوة في الخمر لا يجوز فمثل كالصلوة في الارض المصنوعة عنده شرح مني بل في مسانيد المصنفين
زيد صافي حرير ليله نماز قلته كرهه اولودي الخوات اولود ابو السعود
لا يكره الصلوة مع امام طيب من غير يكره من كراهة العتيبة في جواهر الفتاوى رجل
مع قلنسوة او قلنسوة فانه يكره لبسها لا تغلق الصلوة بذلك ولو صلى على سجادة من ابريسم قلبه حرام
اما الاتساع بسائر الوجوه فليس حرام وذكره في شجرة كراهة شرح الطحاوي يكره لبس الحريري في الصلوة
خزانة الروايات المعتدى اذا فرغ قبل امامه من التشهد وسلم جاز حتى لو لم يفرغ
الصاد بطلوع الشمس صلوة الامام فقط من صلوة البرازيه في المأخض في مجموع
الروايات من نهي العبادات كره امامة خمسة عشر نفرا العبد والعن والاعرابي والفاسق وولد الزنا والمجنون
والغني والاعمى والارض الذي شاع برصه على عاصانه والسفيه والمدين والمأفوق والمنوط والماسك والالاب
بالزنا والشطرنج والامر وفي الفتاوى الصوفية من التحفة يكره امامة خمسة عشر نفرا العبد والعن والاعرابي
العبد والعن فارسيه بنده وينه زاده خزانة الروايات وصورة اي ذكره وحرم
جعل شكل حيوان فلا يكره صورة الجراد كالشجر ونحوه وسجد سواء كان قويا او غيره وقدر او ثوب
جمعة من الجهات الست غير خلف وحت ولا يكره الصلوة اليها وكذا الخادما ان سغرت الصورة في الموضع
المذكورة جدا بحيث لا تبد ولا تظاظر او يصغر مبلغا في الكرماني ولا تبدوله من بعيد كما في المحيط الكرماني
لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقعدا وطير يكره وان كانت صغرها فمستأن في الصلوة
في الهداية ولو كانت الصورة على سائر ملقاة او على سائر مقعد لا يكره لانها تداس وتوطأ ولو لم يمسسها
فيه فصار يكره لانه يشبه حامل الصنم خزانة الروايات في الصلوة وبكره الضماد وبكره
على الثوب صلى عليه ولم يصل اما اذا كانت في بيت وهو يصلي لا يكره لانه مستور بشيابه وكذا لو كانت على وجه
سائمه ولوردي صورة في بيت غير محو له نحوها وتغيرها في الشاهكا يكره اتفاق الصنفين البيه يكره ذلك
في البيه الصورة والزينة فيها او الجملوس من العمل المزبور في عهد المستفيد
من زيارة القبور الصلوة عند القبر يكره ويحرم المأوى سئل ابو نصر من ذلك فقال ان كانت القبر مؤدرا
المصل لا يكره وان كان بينه وبين القبر مقعدا ما لزم اشتبا بين يديه لا يكره فيها لا يكره اعد والمأد العال

موضع سجوده وبه قال العبد بن محمد وقال محمد بن سلمه ما واد موضع سجود الامام ان كان له السلام
في الروايات وفلانانية ويكره الصلوة ان يصلي في سبع مواطن في فروع الطهرين في مواطن
والزينة والخرقة والغسل والحمام بان يصل في الحمار موضعين ليس فيه تماثيل فليصل في باسره ولا بأس بالصلوة
في موضع جلوس الخمار وذكر في الحمار من جلوسها بعض الغنم وسطح الزينة والوسطيل والعا حونة في موضع الصلوة
في الصلوة فانه تشبه باليهود فانه كان في موضع اعلى للصلوة ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به في الحمار
وان كانت القبور وما واد الصلوة لا يكره وان كان بينه وبين القبر مقعدا او ما لو كان في الصلوة وبما لا نشاف
لا يكره فيها الصلوة لا يكره ثانيا راحة وفيها الصلوة لا يكره امامة الامة القائم قيل
يجوز وعوالا في اعتبارها ولو كان بقدمه عرج يقوم ببعض قدمه سجود وغيره او في ترتيبها الصلوة في
امامة متبع وامامة كورد وامامة مربية في الفتاوى والثبوت من صلوة الغنم كره امامة رجل لا يد
خزانة الروايات في الفتاوى السافرا اذا دخل مصر وهو على غير ارضه في صلوة
عزته يخرج لا يصير مقبلا وان مكث فيها سنة او اكثر كان مقصودا يعلم انه لا يحصل باقل من خمسة عشر يوما
يصير مقبلا وان لم يزل في اقامة كالحجاء دخلوا مكة في شية الاقامة اقيم بعضهم النيات وبعضهم علم الى
في الحجة قال السيد الامام ابو القاسم الرازي القاضى ان يبعد
ويبنى المسجد الجامع في قرية كبيرة فيها سوق جاز بالانفاق لان عند الشافعي يجوز الجمعة بالقرى التي
فيها اربعون رجلا مزارعا قلا ميعا لان هذا فصل بمحمد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعلا عليه
واختلف الشافعي في القرية الكبيرة اذا لم يعلم الحكم والقضاء في بعضهم يصلي الغنم ويصلي الجمعة وقال بعضهم
يصل الادب بنية الفلاح في بيته او في المسجد ولا ثم يشيع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تقربا
والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة او لا ثم يصلي السنة اربعاء وكعبين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة
جائزة في ذلك يكون تغلا وان لم تكن الجمعة جائزة وهذا في بعضه وقال في الجمعة في القرى الكبيرة فاما في الباقى
فلا شك في الجواز ثانيا رخصه في صلوة الجمعة واما شرطه لاداء خمسة اشرط
الا اول المصرا فاشاء فلا يجوز في الذي عتق وهو مذهب طائفة من اهل المال ومذهب بعض المالكية
الخمسة المجاهد وابن سيرين والنوري وسبغون خلافه والثلثة شرح منطوي
نصرا بنية مات وفي طهنا ولد مسلم قبل يدين في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة
منية المفق في امر كتاب الصلوة نصرا بنية عت مسلم عت مسلم بنية ثم ماتت
اختلفت الصحابة في موضعهم في دفنها افرح بعضهم بان يولد وقال الذين في مقابر المسلمين وخرج بعضهم
جائزا وقال الذين في مقابر المشركين لان الولد من هذا الحكم من ميتها مادام في طهنا وقال لعقبة بن عامر
تخذ لها مقبرة على حدة فيكون بين مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار من المحيط الى الجوف

في امر من كان في كتاب الصلوة وان صلوا بالجماعة في المغارة وزكو الاذان لا يكره وان تركوا
الاقامة يكره وقال محمد بن ابي اسحق اهل مصر على ترك الاذان والاقامة امر واجها فان ابوا فليؤا على ذلك
بالصلاح وقال ابو يوسف في المناقلة بالصلاح عند ترك الغنم والواحيات واما في السن فليأذون
على تركها ولا يفتاؤن من صلوة الخلاصة في الفصل الاول وفي مقبرة المستفيدين من الغنم
لا بأس بشيأ اهل الذمة والصلوة فيها التواضع والسرور بل فانه يكره الصلوة فيها مالم يفسل في قول
ومحمد بن ابي يوسف في يجوز ذلك راحة في السراجية يكره الصلوة في شيا اليهود والمجوس خزانة
الروايات ويجوز نقل الميت البعض مطلقا ومن بعضهم ما قرن يميلين بقطر اختلف في جواز
نقل الميت الذي جنازاد على الميدين فتا في بعضهم يجوز النقل مطلقا قبل الدفن وبعدة بعدة المسافة
او قصرت او على ذلك اوله يوص وقال بعضهم لا يجوز ان ينقل بعد الدفن مطلقا ان يكون الموتى من بعض
او يستحق بشفعة وقيل يجوز الدفن في مسافة يميلين فانها ولا يجوز اكثر من ذلك وصاحب الغنم لا ينظر
انه يكره قبل الدفن جنازاد على الميدين ولم يشتر فيه الامتلاف ونقل في الشرح اختلاف الشافعي في نقله
يكره بعد الدفن وقال في خلافه ثم في كونه الفطرين الاشارة انما قبل الدفن فتا في الشافعي ان لم يضره زاد
انه لا يكره كذا نقله عنه صاحب الفتاوى وروى من شمل في الشافعي انه يكره ان يقدد قبل او يميلين
انتهى ونقل في الفتاوى عن الجوامع امر امة مات ولدها في القرية ودفن هناك والام لا تقبر عنه لا يشترط في
الى طهرها وعليها ان تصبر قال ويحيى بن يونس حيث مات في مقابرهم وان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به
وقيل مادون السفر وقيل لا يكره السفر اليه وعن عثمان رضي الله عنه انه امر بقبور كانت في المسجد ان يحول
الى البقيع وقال في شفعوا في سجدكم وقيل لا بأس في مثله ومن عتق امة ومعبوبة وفي قرية النية مقابر
بلغ اليها عظم الجحور لا يجوز نقلهم الى موضع اخر وقال الماوردي فانه من هذا الجواز نقل الميت من بلد
الى بلد وقد مات سعد بن ابى وقاص وسعد رضي الله عنهما بالعقيق ودفن بالمدينة في الحمار
قال الشافعي لا يجب نقله ان يكون بقرى مكة او المدينة او بيت المقدس فاختار ان ينقل اليها
لعقد الدفن سنها وقال البغوي والسدي يكره في القاضى عيسى والداري والمودع بن نقله
قال النووي وهذا هو الصحيح شرح المنظومة الوهبانية في الكراهة
ونقل الفقهاء ابو الليث في سير العميون عن محمد بن الحسن انه قال احتبنا ان يجرى القشيل
والبيت في المكان الذي مات فيه في مقابر اولئك القوم وان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به في الفتاوى
ابو الليث وروى ان نقل الميدين لا يكون انما الماوردي في المنبر ان موسى بن عيسى حمل تابوت يوسف عليه السلام
بعد ما في عليه زنا الى ارض الشام ليكون مقامه مع عظام ابيه من محل الزبور
نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره وبعد يجرى في الشافعي انه لا يقدد قبل

او صليين ونقل الكهنة الله وابتكر الصديق عليهم وعلى سيدنا المصلوة والسلام ثم روي في بعض
اورعها وحيدة التبريد المصلوة والسلام لا زمة وكان الصديق وم اوصى به بزاره في الذكر
في حاشية السليبية من الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان نقل البس من بلد الى بلد اخر لم يفسد
يكروه وفي السيرة ذكر مطلقا ان نقل البس من بلد الى بلد اخر ليس بكم وفي حاشية السليبية من الكبر
وان نقل من بلد الى بلد لا يتم عليه خزانه الزوايات في المقارنات من المباح
ولا بأس بنقل البس من بلد الى بلد قبل الدفن واما بعد الدفن فلا من المحل المزبور
ولودل سلم دار الحرب باما ونوحا لا فامة في موضع حنة عشر يوما ثم المصلوة لم يفسد من احد الحرم
فهو ممكن من العز او في موضع وهو غير محارب لهم ويكون في يوم الستين منهم والاسير من المسلمين
فاما يوم اذا افادوا به في موضع يرمون القاء حنة عشر يوما فعليه ان يتم المصلوة ان كان لا يريه
معهم بل يكون معارضا على الضمان منهم ان امكن ذلك لانه مغلوب مقهور في ايديهم المعتبر في حقه فيتم السيرة
والافامة لا ينشأ شرح السيرة الكبير للشريفي وكذلك مع المسلمين
دخلوا دار الحرب فغلبوا على مدينة خانا اخذوها وادوا فخر صارت دار الاسلام يعمق فيها المصلوة
وان لم يقدروا دارا ولكنهم ارادوا الافامة بها شهر فانهم يفسدون المصلوة لانها دار حرب وهم فيها
مجادلون من المحل المزبور وان كان الجبل من لا يحسن بعض الحرم
ينبغي ان يجتهد ولا بعد في ذلك فان كان لا يطلع لسانه في بعض الحرم ان لم يجدها لیس فيها
تلك الحرم يجوز صلواته ولا يؤثر غيره قاصدا وفي الفتاوى هذا حكم اذا
قرأ خلفا فان قرأ خلفا مكان الخاء عبد الله بن عثمان قرأ الحمد بالهاء او الرحمن او الرحيم بالهاء
او سبحان رب العظیم بالهاء او الذال او سبع الله من حروف بالهاء او المفضي بالزاد او الصديق
او الصبات بالهاء وان كان يجتهد اداء الليل والنها ولا يقدروا على ذلك فصلواته جائز وان ترك جهاد
فصلواته فاسدة وان جعل الحرف في تحييه ولا يسهه ان يترك جهاد في باقي عمره خلاصه
قال ملاوانه اذ في سيرة السفر فلا تة ايام وليا فيها او صلى في ذلك قوله عليه السلام يسع القوم يوما
ويلد والمسا في ثلثة ايام وليا فيها لم يعمى قول علماء ثمانية السفر سيرة ثلثة ايام وليا فيها مع الكفاية
التي كونه في خلاف ذلك وهذا لان المسافر لا يمكنه ان يمشي دائما بل يمشي في بعض اوقات ثم يقف او قفا
يسرع وبكرو ويشرب وعن ابي حنيفة انه اعتبر ثلثة مراحل فعلى قياس هذه الرواية من جعل الاكثر من السفر
وكذلك احذ وبه اخذ مشايخ بخاري وعنه ابي يوسف انه قدره بيومين والاكثر من اليوم ثلثة
لان الاكثر حكم النفل في الشرح في مقام الاكثر مقام كله ويكذره في الحسن عن ابي حنيفة وعنه ابي حنيفة
عن محمد بن زعم على الناس الرواية ان قدر بالمراسل بقدر بالمراسل الاكثر من الرجلين محيط جاني

ومن شغلها في السفر ما لا يحصى من اختلاف ايامهم بعضهم قالوا احدى وعشرون يوما وبعضهم قالوا
ثمانية عشر وبعضهم قالوا خمسة عشر الفتوى على ثمانية عشر لانا اوسط الاعداد محيط برحمتها
المسافر اذا بكر في اليوم الاول ومضى الى ما بعد الزوال حتى يبلغ المرحلة وتزل فيها للاستراحة واما فيها
ثم بكر في اليوم الثالث ومضى حتى يبلغ الى المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا بهذا وهل يسام له
القصر قال بعضهم لا نه لم يمش في بقية اليوم فهذا اقل من ثلثة ايام وليا فيها لا تشمل ثلثة الترسين
اليعني يصير مسافرا بهذا البنية ويقصر المصلوة لان المسافر لا يترك من النزول لاستراحة نفسه او لاستراحة
دوابه وما الشبهة فليست شرط ان يذهب من القرى الى القرى الا ان لا يطبق ذلك وكذا الدابة بل ان يمشي فيها
فذلك يكفي محيط برحمتها اقل مدة السفر يوم ويلة في قوله ثمانية واربعين
وهي ستة عشر يوما في قوله وستة واربعين وكذا في ثلثة عشر في قوله ثمانية وعشرين
ثم ثلثة ايام وليا فيها اياما للشي واللبا في الاستراحة لكن قد والسير من طلوع الفجر الى غره وبالمش
من جامع قاصدا والحق حقا في باب الشاخي قوله سيرة ثلثة ايام يعني
بها وادون ليا فيها لاستراحة فان يصير ويعي ثلثة ايام اقصر للسيرة وذلك اذ اطلت الشمس قبلدلة
وهل يشترط سير يوم الى الليل المختلف فيه والعجيب انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول
ومضى الى الزوال وبلغ المرحلة وتزل فلا استراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثالث كذلك الى الزوال
ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يصير مسافرا في الثاني والى قال الحيط لان المسافر لا يترك من النزول
الاستراحة لنفسه ودوابه فلا يشترط ان يسافر من القرى الى القرى الا ان لا يطبق ذلك وكذا الدواب
فالحقت مدة الاستراحة بمدة السفر لاجل الضرورة وعند ابي يوسف في اقل مدة السفر يوما وكذا يوم ثلثة
خذادى وعن ابي يوسف انه قدره بيومين والاكث من اليوم الثالث
فاقام الاكثر من اليوم الثالث مقام الكمال وهكذا دواه الحسن عن ابي حنيفة وابن سحابة عن محمد بن زعم
لانه اذا بكر واستهل في اليوم الثالث ووصل الى المقصد قبل غروب الشمس فاقبها الاكثر
من اليوم الثالث مقام الكمال مبسوطا شريفي واذا كان
بينه وبين مقصد سيرة ثلثة ايام وليا فيها يقصر المصلوة وان قطعها في اقل منها لا يجوز
من الجامع الصغير سيرة ثلثة ايام اي مع الاستراحة التي
يحتاجها الى المقصد ثلثة ايام معراج الدوابه واما وجه روايته
فلان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في خفصة المسح ثلثة ايام ولان المقادير التي يتعلق بها احكام
الشرع لا يقوم الاكثر من مقام جميعها وجه الرواية الاخرى ان لو انقطع مسافر سيرة ثلثة ايام
فيجب السفر فيبلغ الوقت فلا بعد بذلك ولا الاكثر من مقام الجميع في المنة المؤثرة في العدة

شرح مختصر الكافي للقديري
 قاصدا مسيرة ليلة ايام وليلاتها الايام الشمس والليل الى للاستراحة لكن قد استمر
 من طلوع الفجر الى غروب الشمس من جامع قاصدا وقد راى يوسف بيومين واكثر يوم
 الثالث والاشيا في بيوم وليلة
 اصلاص ايضا
 ثم الايام
 الشمس والليل الى للاستراحة وقد استمر من طلوع الفجر الى غروب الشمس ثم ما في الكتاب
 عندنا وعند الشافعي في يوم وليلة في قوله وعن ابي يوسف انه قد روي عن
 يوم الثالث حذقة العبيد شرح قديري وفي جامع القسطنطين
 ادى السفر ليلة ايام وليلاتها من ايام الشتاء الايام عشر والليل الى للاستراحة
 في جامع العبيد من طلوع الفجر الى غروب الشمس مجمع الغنائم
 قوله قال ابو حنيفة فيمن استسقاء صلوته في الجماعة قال في صفة الغنم هذا
 ظاهر الرواية وهو الصحيح قلت وهو المعتمد عند السفي والميت وصدور الشريعة قوله يلقب
 رداءه هذا قول محمد وقوله لا يوجب رداءه وهو المختار عند السفي ورجان الشريعة
 وصدور الشريعة والله اعلم
 شرح قديري في ليلة مائة فاسلم شهر يفتقد بها
 وفي الحديث ولو لم يكن في السموات سماء لم يكن في الارض نبات
 في الصلوة الحجة ولو ادعى انه كان بموسيا لا يصدق لان الصلوة بالجماعة آية الايمان
 فيضرب ضربا شديدا ولا يوجب اعادة الصلوة ثانيا وخاتمة في الامامة
 رجل اقر قوما شرا ثم قال كنت بموسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله واصلوهم جائزة
 قاصدا في فصلين يعني الا قتداء يصح الاقتداء به
 وهو لا

ولومات صاحب الارض بعد ما مضت السنة ولزمه خراج ارضه لا يؤخذ خراج الارض
 من تركته في قوله ابو حنيفة وابي يوسف
 من سيرة قاضي
 في خراج الارض فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ سبعة عند ابو حنيفة
 يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من يقول
 لا يسقط الخراج بالايجاع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ
 الخراج عند الكل من سيرة قاضي وفي خراج الارض
 رجل اغتصب ارض خراج اوزرها كان الخراج على رب الارض وذكر في السيرة الكسيرة

ان استغنى ارضي بفعل الغاصب من غير زراعة يعنى انفسا الرب لا أرض ولا خراج
 على رب الارض وان لم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الارض
 من الحقل المزروع
 قلت يمكن ان يلحق به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه لم يقصد بها استقبال
 بخوارزم وخراسا وقد منع عليه في رد الفقه فقيل يجب العشر في اوراق التوت
 واغصان الخراف التي تقطع في كل اوان كقوتهم الكروم وغير ذلك
 من الزهدي في شرح القديري
 ارض من اجها ونبطة اغصانها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا يبيته للامان
 ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعها الغاصب ولم ينقصها الزراعة
 فالخراج على صاحب الارض الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للامان
 يشترط ولم ينقصها الزراعة فالخراج على صاحب الارض وان نقصها الزراعة عنها بحيث يندر
 الخراج على رب الارض في النقص او اكثر كانه اجبرها من الغاصب بقية النقصا وعندنا
 ينقل الى الخراج والغنم فانه ما كان اكثر كان ذلك على الغاصب ان كان النقصان اكثر
 من الخراج فعند الخراج يؤدى الغاصب الى السلطان ويرفع الفضل الى صاحب الارض
 وان كان الخراج اكثر يرفع الكل الى السلطان من قاصتها
 في فصل العشر الخراج وان اجر
 ارضه المزاجية او اعدا كان الخراج على رب الارض كالنود فعلا من ارضه الا اذا كانت
 كرم او رطبة او شجر استغنا فان اجازة ذلك واجازته باطله
 من الحقل المزروع

ولو اجر ارضه العشرية كان العشر على رب الارض في قوله ابو حنيفة
 وقوله صاحب الارض على المستاجر
 من الحقل المزروع
 رجل غصب ارضا عشرية فزرعها ان لم ينقصها
 الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصها الزراعة كان العشر على رب
 الارض كانه اجرها بالنقصان من الحقل المزروع
 وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد ويسقط
 وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض وما كان من نصيب الاكار
 يبقى في دعة رب الارض لان في نصيب الاكار الارض بمنزلة المستاجر وكان العشر

على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شئ في الجناح
وأنما يشارك العشر في الصرف

من العمل المزبور
وفي أرض التي أعطيت لزراعة عند أبي منبج
على وجه الأرض وعندهما عليها
في نوع العشر والخراج
وجوب الزكاة فإن القاصب إذا كان له نصيب في ملكه وقد غصب شيئا وهو قائم
في بيع لا يجب عليه الزكاة إذا انتقص النصيب بقابل وجوب الغصو
من غصب لثالث المكاتب

منها إذا غصب جارية فيها الف ولها الف درهم وقد حال عليه الحول
فإنه لا يجب الزكاة عليه من الف لأنه مدبرون والزكاة غير واجبة عليه
لثالث المكاتب
أموالا وضعتها ملكها بالخط ويصير مناسبا وإن لم يكن له سواها نصيب فلا زكاة عليه
في تلك الأموال وإن بلغت نصبا لأنه مدبرون ومال المدبرون لا ينعقد سببا
بوجود الزكاة عندنا
للعاش من الزكاة
الزكاة لأن الكفا واجب التصديق
الزكاة
عمر ولد فواته من زكاة عشر غسل طلب أميل كده عمر بن سنان وعينك
دكلم بوبرهامة قادر ولوري
منقاد زاد

ولوحصل من أرضه حنطة شئ في ثمنها قيمة نصيب وفوى أن لم يكها وبيعها
دولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث
ماورثة لا يكون للتجارة بالنسبة لأن النسبة لم يوصل بالعمل
أن الورثة يصير ملكا للورثة جبرا بلا استعانة ولهذا يرث الجنين وإن لم يفتقر
سنة العمل حتى يصرف فيه لا فتران النسبة بالعمل أو الذهب والفضة كذا في غايبة
البثا
لرباع العنب أو التي يربى أو العصور يؤخذ عشر ثمنه أما لو باع بعد ما جعله ثلثا

يؤخذ

بمقتضى عشر قيمة العنب

من خزانة أو كحل
كما شئت له أرض خراج يجرى فيها مياه تلت بالقدر فحصل الأرض قصورا وجعل
ذالماله حوصلا للصور فالعمل جازله ومجى ماقدا فعلا ويسقط الخراج عنه كالا ويسقط
الخراج عنه لو جعل في تلك خانة أو مكانا مستقل أو سكني وشئت له لمؤجرة ببسطها
وعدد من بحرية
من المظنونة المحبة نقله شراخ المستثنى
قيده بالبحرية لأن الديون والاجرة والخراج لا يسقط بالتمام
الذي وموته امتحاق

من الغنار في باب العشر والخراج
ويسقط الخراج بالبدل داخل وقيل لا يدخل لا يسقط اختلاف في الخراج هل يسقط بالبدل داخل
فقبل على الخلاف فعندنا لا يسقط وعندنا وقيل لا يدخل فيه بالاتفاق كالعشر
لأنها مؤنة الأرض وينبغي ترجيح الأول لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر كذا في البحر
وفي الثانية في بحث خراج الأوسل من كتاب السير ولومات صاحب الأرض بعد
ساعتين السنة ولزمت خراج أرضه لا يؤخذ خراج الأرض من تركته في قول أبي حنيفة والجمهور
ويؤخذ الخراج من عليه كذا لم يمت خلته ولا يحمل من عليه خراج الأرض إن يأكل الفضة متى
يؤدى الخراج ولا يحمل لأخذ الخراج أن يثلى بينهم وبين الفداء حتى يستوفى الخراج
فإن اجتمع الخراج فلم يؤخذ سنيين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة الأولى ويسقط
عنه ذلك كذا في البحرية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجتماع بخلاف البحرية وهذا
إذا تجر عن الزكاة فإن لم يجز يؤخذ الخراج عند العمل انتهى وقد ذكر في الثانية في فصل
العشر والخراج من كتاب الزكاة ومن عليه الخراج أو اسع الخراج سنيين لا يؤخذ لما سعى
في قول أبي حنيفة انتهى وهذا ظاهر في المذهب السقوط لأنه المنقول عن صاحب الرطب
ومن منه عولنا عليه في المختصر وحكينا غيره بصيغة قبل والله تعالى أعلم في الحاوي القندس
ولومات من عليه الخراج لا يؤخذ من تركته وقيل يؤخذ ولو قال أصح
من الغنار في باب العشر والخراج
في باب العشر والخراج
وتوسط السلطان المال المقصوب بماله ملكه فحب الزكاة فيه وبورث عنه كذا في الكافي

من الغنار في باب زكاة الفهم
في غنوم المختص اشادة إلى أنه لا يشترط إخراج الجراءة لأنه اكتفى بذكر الحلف بجمع الصغير
لأن الخطأ يشبه الخط فلم يعتبر علامة ليجب إخراجها
في باب العشر من قوله ولو حلف صدق من عليه عشر وخراج ومات أخذ من تركته وفي رواية

قال في الثانية ومن عليه العشر والخراج اذا كانت يؤخذ ذلك من تركته ويمن اهدى جنة في كل
 يسقط ذلك بالموت انتهى
 ويجب الاعادة على ثلثان جزله العمل فكان بالصدق يعني اذا دفع ركوته الى رجل على ثلثي
 صاع لا يعطى الزكاة فظهر انه حتى اوهاشني او ذى او ابوه او ابنه يوجب ابو يوسف عليه
 الاعادة بمعنى اداء الزكاة وليس معناه انه يوجب استرداده ادى لانه لا يرتد انقضا
 شريح جمع

السلطان الجائر اذا اخذ صدقة امر الى الفاقة العبيد انها يسقط عن اربابها ولا يرعى
 بالاداء فانيا وان اخذ الجبايات او ما لا يطر من المصادرة حتى صاحب المال عنه دفع الزكاة
 اختلفوا فيه والعبيد ان يسقط عنه الزكاة كذا قال الامام الشافعي

من زكاة من كان
 قوله وحليتها احتراز عن الجواهر والبواقيت والاولى فانه لا يجب فيه الزكاة وان كان
 مدينا وان يكون التجارة
 زكاة الفضة

قال رز الزكاة واجبة في عروض التجارة كاشنة ما كانت ايمن افي جنس كانت
 من جنس ما يجب فيه الزكاة كالمسواثم او من جنس ما لا يجب فيه الزكاة
 كالنسيب والبقال والحجر ثم هذا اللفظ انما يستقيم بعروضه
 على قولين يرد لانت الرجل اذا اشترى ارض عشر او خراج التجارة ثم روعها
 يجب او الخراج وزكاة التجارة عنده واما عندنا فما فيهما

العرض والخراج ولا يجب زكاة التجارة
 عدادي في زكاة العروض
 وفي عروض التجارة بلغت مائة
 ودف او ذهب فبكونها للتجارة لانها لو كانت الفضة
 فلا زكاة فيها

من

في الاثني اليست في اربعة من زكاة البحر رجل في دار شجرة عشرة عشر منها وان
 كانت اربعة عشر شجرة واحدة ما ان كانت في ارضي ويصرف العشر اليه من مصروفه اليه الزكاة
 من خلاصة في العشر وشريط من ارض الحاجة الاصلية ان المال للشعول بها
 كالمعوم وفرضها في شرح الجميع لمن الملك ما دفع الهبة من الماشا الحقيقية او قدرا قال الشافعي
 كالميراث والاولى كالنقطة لكونه وراثة السكنى والاشا تحرب والاشا الحاج اليها لدفع النحر او البركة
 وكالات النحر وانما النقطة لكونه وراثة السكنى وكذا العلم اهلها فان كان له درهم مستحقة
 يصرفها الى زكاة الجراح صارت كالحدوم كمال الماء السقي يصرف الى العطش كان له درهم وم

وما زعمه التيمم في زكاة صرح بان عدة درهم وسكيا بنية صرفها الى الحاجة الاصلية
 الزكاة انما حال المحول وهي عنده ونحوها في مخرج الدراية في فضل زكاة لغيره ان الزكاة تجزى
 في النقص كمن حاسبه له او النقطة اشق وكذا في البذاع في بحث انما التقدير من زكاة

البحر وكذا من سمي الاسلام اي علامته شذوية القرآن او كلمة الشهادة او اسم مكر من مكر
 الاسلام كالقطعة ما في سيرة النكح من الكفر بالعتق من ويا في هرايد وروص في اربعة اشياء
 ويستثنى من التجرة المستأمن اذا عمل ما بين الامام وشريطه ان لم يملك ارض اي كان الارض غير
 مملوكة كالجيل والمقارة ونحوها وهذا قيد ما في سيرة الاسلام واكثره جميعا كما صرح به في المحيط وغيره
 فمن بعض الظن ان قيد ما في سيرة الاسلام وقدر ارض من غير مملوكة فلا يحتل له ايس السبا في
 من المحرر ايضا حيا حقة والحقة لا يملكها الا كسر يملكها انسان بان يملك حيا خطأ ليعمل لانه قد خاضها لنفسه
 فيها وفيها كانه القتل ثم اشيا ويقدر اي ملكه لغيره من قبل الامام اول الفتح اي في لون زمان فتح الاسلام
 تلك البلدة ان كان ملكا شيئا وانما غرضه ثم ثم يبيع الحقل لا يملكه بملكته الكثير وانما تملكه
 اياها في كافي المحيط وان لم يعرف الحقل ولا دارته قد وضع في بيت المال كما ذكره ابو اليسر ويصير
 الى ارض مملوكة يعرف في الاسلام وهذا كله عندها واما من يدعي ببيت فالباقى لو اجد وهذا ان اشارت
 ان كثر فلو قال لصاحبنا وضعه فاقول لانه في بين كافي انما هدى

فان كثر فلو قال لصاحبنا وضعه فاقول لانه في بين كافي انما هدى
 فان كثر فلو قال لصاحبنا وضعه فاقول لانه في بين كافي انما هدى
 انما كثر فلو قال لصاحبنا وضعه فاقول لانه في بين كافي انما هدى
 او لو رثته كذا في البذاع وقيل بوضع في بيت المال ووجهه في دفع الفقير وفي القصد جعله لبيتا ان لم
 يعرفه لا يقص وورثته وهذا كله عندها وقال ابو يوسف ان الباقى مواجد كالمعالي ان استغنى بتمام التجارة
 وعرضه ونحوه ان يدان الحقل له سبقت اليه الحق وحمل الشكالات في ان لم يملك ما كان ارض فان ارضه انما
 ما لا يورثه انما في الدعاء لظن ان كثر فلو قال لصاحبنا وضعه فاقول لانه في بين كافي انما هدى

ب

والتركاز ونوع اخر ما انتفع من اخراجه الا من وجز الرئوس وما صوح عليه من جليله ان المثل
 ومع جنى تغلب من الصدقات والمستأففة وما انتفع العاشر من الشئ من اهل الجحيم والخذ
 من تجار اهل الجنة ونوع اخر ما اخذ من حركة الميتة التي ماتت ولم يترك وارثا او ترك زواجا او زوجة
 هذه جملة من شئ المال حصل النوع الاول وهو الصدقات ما ذكرنا وحصل النوع الاخر وهو ما يخص
 انفسنا التي كثرها نقل في كتابه وهو قوله تعالى واخذوا انا غنيمتنا من حيث كان لله حصه والرسول والله الغني
 والنبيا والمساكين وابن السبيل فمنهم من وسهم رسول واحد وانما ذكرنا ما اقتضاها هؤلاء
 ولا خلاف في ضيق هذا المال وسهم الرجب يسقط بغيره وسهم ذى القربى يسقط عندنا وهم قربة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيضون اليوم الثلثة اسماها السبايس والمساكين وابن
 وعندنا ما في سهم ذى القربى ثبات وقد يعينهم بغيره الى انفسنا التي ذكر الله في كتابهم
 الله يصرف الى عمارة المسجد عليهم وسهم الرسول يصرف الى الخليفة لانه فاهمهم وسهم
 ذى القربى يصرف الى قربة والنبيا والمساكين وابن السبيل والنوع الثالث وهو الخراج والجزية
 ونحوها التي تارة الزايدات والقطايع والجسور وسد الثغور وكبرى اثار العظام التي
 لا ملك لاحد فيها للجحيم وانفرت ودجلة ويصرف الى زكاة القضاة وارزاق الولاة والمكسب
 والمغنين والمعلمين وارزاق المقاتلة ويصرف الى جسد الطريق هذا الاسلام عنصوص وقطاع
 الطريق وما حصل ان هذا النوع من المال يصرف الى عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والمسلمين و
 النوع الرابع فيمنع النفقة الموصى من اوديتهم وملاجهم وهم فقراء والركن الموصى لانهم
 والنفقة التي ينفقها والنفقة من هو عاجز عن التكسب وليس من يعق هذه نفقته وما اشبه ذلك
 والواجب الا انه والنفقة وانفسه ايضا المحض الى اربابها وان لا يجسط عنهم على ما يجرى من نفقة
 ونسوة من فصيل في ذلك الرهوي ولا تجل لهم منها مقدار كفيهم ويكون اعوانهم وما لا يد لهم
 منه وينبغي لمعاند الاحتج المال عندهم ان يوصلوا الى اربابها ويصرفوا اليهم ولا يجسطوا كوزا
 وان فضل من شئنا ان يمد اليها المحض فهوها بين المسلمين وان وصروا في ذلك فربا له
 فربا عليهم وسحقوا اسم الظلم غاية البيا في الزكوة

وهذا المرفقاني من كل شهرة يوم يقبله كما في المنية
 من كل شهرة رمضان شهرة عينا ما شهرة يوم يقبله لان شعبة دليل الاستحلال من صوم البزارة
 في الثالث فحاشية السراجية من شرح مجموع الاثر المذكور في ثم الورد ورجح المصنف
 في شهر رمضان لا يكره عند اهل السنة والجماعة لاروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يمتد في شهر الورد

في شهر رمضان وهو صلاتهم وقل بعضنا ثروا وفضل ثم الورد ورجح المصنف لانه يمتد
 الدماغ وشم الكافور ذكره بعض الناس لصلواتهم في الصيف دون الشتاء وهذا كل ما انتفع
 والجماعة لعدم الاقطار والدفن في ابرع المعاني في السراجية بكرة ان تجف من غير الوضوء
 خزانة الزكوات در جامع العلوم است زابري كلها او رد كفتها رابعا يابري
 كمنه من اللفظ فمر وافضل كمنه زابريان يابري كل ما قطن صوم است ودر هذا الغنايان فليس
 منها من الكتاب المذكور في المختار من النصاب ما ليس بالصايد ان يستفيع في الماء
 ويسب الماء على يدته ويجدد وانه وان تلفت بالثوب المبلون هو المختار
 خزانة الروايات اهل الاطلاق في بلد سمرقند ليلة الاثنين وصا من ذلك ثم جملة
 عند الفاضل يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون اهل بلدة كسل رأو الهلال ليلة الاحد وهذا
 اليوم اخر الشهر فانه لا يترك الا في هذه الليلة ولا يجوز الاضطرار يوم الثالث والاصدو لا بعد
 وهذا الذي في ذلك جزء والصحيح هذا جواهر الفناوي وشرح الطحاوي ولو
 نرى صوم رمضان وهو يرى انه قد بقيت ان قد مضى اجزاء وان بين الحرمات بعد من اجل
 اصل المشكلة ما ذكره في الاصل رجل اسره العبد فاشبهت عليه الشهور ولم يدري في شهر رمضان
 فخير شهر ان وافق صومه صوم رمضان وان صام شهر قبل شهر رمضان فخير وان صام
 شهر بعد شهر رمضان اجزاء تكون بشرط ان صامها في الايام التي تليها في شهر رمضان
 بغير الشيطان وفي الظهيرة وقبل الجوز لان عليه القضاء وهو لم يوافق القضاء وبعض شائنا فانه
 هذا ان الزمان يصوم ما عدى من شهر رمضان حتى يجرى ثم انما يجوز ان اصام شهر او وافق شهر
 رمضان في العدد وصلاته الايام للقضاء اما ان وافق الصوم فربما كان انفسه
 من رمضان يوم يقضى يومين يوما لانام العدد ولو ما كان العدد وان ارفق صوم ذى الحجة وهو
 اغض من رمضان يوم يقضى خمسة ايام يوما للقضاء واربعة ايام للحر والتشريق وفي شرح الطحاوي
 وان كان رمضان والجمعة كاملا فعليه قضاء اربعة ايام وان كان رمضان ناقصا ودنا من كماله فعليه
 قضاء ثلاثة ايام ولو وافق شهر الحرام كانا كاملين وانما نقص او الشهور الاخر كاملا فعليه
 طر من شئنا لان اهل العدد وان كان رمضان كاملا والشهر الاخر ناقصا فعليه قضاء يوم لا يلو
 التقديما ولو لم يمتد سنتين فخير سنة تقدم صومه رمضان لا يجوز صومه في السنة الاولى
 من العرض وهل يجوز صومه في السنة الثانية من الاولى وفي الثانية من الثانية الاختلاف
 المشايخ رحمهم الله تعالى انهم لا يجوزون عليه قضاء رمضان فان كانت في سنة الفقه
 ان صام في السنة الثانية من رمضان عليه في السنة الثانية من الجوز عليه قضاء

ومنها الجمع بين ذواتهم محرمة لا يجوز له ان يتزوج امرأة غيرها ولا عذاتها ولا
ابنته اختها ولا عذرا ابنته اختها ولو تزوجها ما لا يصح تكلمها ^{فاختها}
وفي خيار البائع لا يقع الفسخ ولا يبطل الكساح ما لم يفسخ القاضى العقد بينهما فان كان ذلك قبل
الدخول يسقط كل مهر سواء كان ذلك من قبل الرجل او من قبل المرأة وبعد الدخول لا يستطعن
من المهر ^{فاختها في الاولياء} ولدت منه جارية بغير عقد ^{وكان احدهما المولى}
والولد ولد له وصعد في المهر في الاحلال وكذا في الولد لا يثبت نسبه فان صدق فيهما
ثبت ولو مكها بعد تكذيبه يوما يثبت النسب ولو صدق في الولد ثبت نسبه ولو استولد
جارية احدا بغير امره وقال ثبتت حلها فلا حد ولا نسب وان مكها يوما ثبت عليه
تحويل الابصار ^{وان ملك امه لا يصير ام ولد له لعدم ثبوت نسبه}
بحر الدين في آخر الاستعداد وكل ان تزوج امرأة على ان كانت مشاهية
فقد ثبتت العقد ان الكساح بالثبوت من الكساح بالثبوت ^{فما كان قصار انما يصعد اخر}
لم يدخل تحت الوكالة فيثبت على اية الزوج فان دخل بها قبل العلم بالزيادة ^{وسقط}
خياره وان اعطى الوكيل الزيادة لانه لم يوجد منه الرضا صريحا ولا لانه لم يعلم بها صنف
الوكيل وان فارها بعد دخولها فلها الاقل من مهر النكاح المستحق ان يقول حصل في شبهة
العقد فان دخلها على حسابها امرته فصار كالثبوت لغير امرته يجب اليها او كذا في الكساح
مصحح بخبري ان شرط في الاتفاق الزوج فلما تزوج يرجع عليها
وان لم يثبت ثبوتها ولكن اتفق على هذا العلم ^{الاصح انه لا يرجع ومن المشايخ من اخذ امرته ويرجع}
تزوجها لم يلازمه رشوة وهذا ان وقع اليها رام لتفقه على نفسها اما اذا اكلت منه لا يرجع
عليها بشئ ^{فانما المداينة} والاصح انه يرجع لو لم تزوج لاول
تزوجت سواء شرط الرجوع اولا ام لا اتفق بلا شرط الزوج ولكن علم عرفا انه ينفق
بشرط الزوج قبل الرجوع وهو لا نسب ان المهر في كل شرط وقيل الصحيح انه لا يرجع حده
الاصح انه لا يرجع ^{فان} طه ^{الاصح انه يرجع زوجته لولا لانه رشوة} فورا الصير
وفيما ينسأ رجل اتفق على مئة الفيرة على طبع ان يتزوجها اذا انقضت عدها اثبات
تزوجها ان شرطه في الاتفاق الزوج يرجع بالانقضاء تزوجت نفسها ام لا
ذكره صدر الشهد رخصه ^{والصحيح انه لا يرجع لو تزوجت نفسها وان لم يشترط لكن}
اتفق على هذا الطبع ^{فانما المشايخ} ومهرهم لله تعاقبه ^{والاصح انه يرجع كذا قال القسطنطيني}

ومهره قال الشيخ الامام الاصح انه يرجع عليها وتجب نفسها له لو لم تزوج لاني رشوة
وكذا الثابت في المهر وهذا ان وقع الدوام اليها ينفق على نفسها اما اذا اكلت معه
لا يرجع بشئ ^{من كساح الخلاصة قبل المهر} وعن النبي الى القيت رج حده
العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضى انه لا يجب النافذ الا اذا قصد الزيادة على الاول
والزيادة عابرة عند حال قيام العقد ^{برزانه الفصل في باب الكساح} يمكن فسخ
الكساح قبل اوجاز وفي باب البيع يملك ^{ففسخ عادي في تصرفات القسوس}
دخول زوج ربه وامرأة بغير ان يملك لهذا العاقبات ^{ففسخ هذا العقد في قول محمد واليه يثبت}
وقال ابو حنيفة انه لا يملك ^{من الحل المزوج} من الحل المزوج ^{فانما} والحاصل
ان الفسخ لا يملك فسخ الكساح قبل اوجاز الا في الزوج والمرأة كل واحد منهما يملك فسخ
الكساح قبل اوجاز الا في ^{من الحل المزوج} من الحل المزوج ^{فانما} انما مات بعد المهر قبل التزويج
فان الاخر غير لان اسقط العقد صحيح ^{والملك ثابت بدقته في المهر} ففسخ ما اشترى القسوس
اذا مات احد الزوجين قبل اوجاز لان الكساح قد سقوت فيبطل البت ومهرها لا ينفق ^{تقدر}
باشارة المصرا لانه يعلم الزوج وطنها قبل الفسخ ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
غايبا لا يثبت فيها المهر ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
او مبيعا لم ياتيا يدونها كذا في الحكم ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
في باب الوصية ^{وهذه المسئلة} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
قبل الدخول بل يملك كذا في ^{مشغل الحكم} مشغل الحكم ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
ولو بعثت امرته تزوجا عند زفافها ليس لان يسترد ^{وتكن صاحب الثوب يسترد}
مشغل الحكم في المهر ^{رجل يغيب بنت رجل ويثبت اليها مديا ولم يزوج ابوب}
البت ما لم يبعث المهر وهو قائم او هالك ^{يسترد} وكذا ما بعث هدية وهو قائم واما الهالك
والمنسكك فلا شيء ^{خلاص من الحل المزوج} خلاص من الحل المزوج ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
الكساح ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
قبل النكاح ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
كان لان من النسب ولما احت من الرضا ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
وفي المداينة ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
النكاح ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس
تأخر غايه في التفقات ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس ^{فانما} ففسخ ما اشترى القسوس

اوساط الناس يكون القول قول الاب لان هذا الذي وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر
فان قيل في فصلية الموالفة وذكر في الملتقط اذا ما كانت بنت فرج لم يوافقها الا بها كان
عارية فعليه النسيئة والقول قول الزوج مع بيمينه على عهده عامين ثم اخرج
فقط قولها يجب الحد ولا مهر عليه وعند الجرح عليه المهر ولو اختلف والمفتوى على قولها في الرقعة
وكذا في المهر في المهر بالرضا من حدود الخلاصة تزوجها بلا نكاح الشهود صحتها والمهر
شخصها بغير ان كانت من البيت وحدها والا فلا وكذا في التوكيل من نكاح القسيه بالمشورة
ولا يجبر الوالد على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المهريل فان رجم الزوج
انما يحل الرجال وانكر الاب فاقض بيمينها النكاح ولا يغير النسب وان علم من الزنا في النكاح
عشر من المهر الصغيرة اذا لم يكن مشبهة ولها زوج لا يسقط عن الام في حضانة ما ماتت
لا تصلي للرجال الا في رجم ابليس ان كانت يصلي لغيره من من حضانة القرب
لنقد زوجه ثيابا وللبس حتى تحرق ثم قال من المهر وقلت كانت من النفقة المحض
كسوتها الواجبة عليه فالقول لها قبلها الفدية بيمينها اذا كان الثوب فاقض بيمينه القول
فله ثلثا في القام انما على اصل الفيلك واختلاف في صفة القول قول الملك لانه امر
ببعضه الفيلك بخلافها كانت فانه يدعى سقوط بعض المهر والمراة شكر ذلك
من الزنا في الثاني عشر من المهر وقول الولي الجدة والفاية لو تزوجها على العت درهم من نفقة
ابله فكسدت وصار النكاح حلالا كان على الزوج فدية تلك الدراهم يوم كسدت هذا المختار ولو كانت
مكان النكاح بياض النكاح من الجرح باب المهر ثم اى بعد كسوت ولاية او نكاح
لولا ان زوجها الاب والجد بعد من كسوت ولو يمين فاحض لرم النكاح فلا يمكن دفعهما ولو
بعد البلوغ وهذا عندنا واما عندنا فلا يجوز النكاح وعن محمد بن جبريل لو تزوجت امرأة النسيئة لا يجوز
والاول على الصحيح كما في الجامع وفي تزويج جبريل الصغير كالعقوبة والام في الصغيرة بالانام
انما في هذا الطريق خلافا لا في حيث وفيه اشارة الى ان تسلط او ايقاض ان تزوجها لم
يقتض عطاء ويمن الصرافين كما في النفقة الى ان يصح نكاح الصغيرة نفسها اذ لم يوجد في
ولا فاضل لانه موقوف على ايمانها بعد البلوغ كما في القسيه فخصنا وفيما تزويج
الاب بنفسه لانه لا يجوز نكاح الاب بزوج بنته الصغيرة فاقض من مهرها كما في النسيه
من الغفار انما لانه يمينه حرة بغير ان وفيه وطئ طائفة فلا حد فلا مهر
من اوشاء في احكام غير النكاح وقيل في البنت لبا لفة فلا حب صداها وقاب
في الفتى لا يملك الطبيب ابوكا تاخر ان دفع اليه برئ اقرب اب بيمينه الصداق ان يكره صدف

وان شيئا وكما ان النكاح يفسد في وقت طهارة المرأة بخلاف النكاح حيث يستمر ط
اعضاء النكاح من كمال الميزان في النكاح ولا يملك اب لبا لفة فيقتض غير النكاح
الا في بلوغها النكاح بذلك بان كانوا ابا لعة ون عرض الصداق شيئا عا او ما لا يشرع
لا يقض للمهر وان كانت صغيرة للمهر ما شاء مطلقا من الحل المزبور جاز تزويج
المريض بهر المثل لانه من الجرح الاصلية رجم من زناه القصة مهرها فاقض مهرها ما في ثاخر ما في النكاح
تعلق حكمه بالانفصال عن الباقين كذا في وقت تقدم دية النكاح على الزاوة
مهرها ولو اقبلها لم يصدق في مهر المثل لانه الزاوة انما يملك قبلها لانه تمام مهرها بل بالقرار
الزوج من اعطاهما بيتا من مهرها لم يجز ان يزوج من الوارث لم يجز في المهر ولو بغير المثل
لانه مهر المثل ثم يمين بعد موته انما هو مهر المهر ولو اقبلها لانه الزاوة البيت للناقض واختلاف
العقد في حضانة نكاحا جامع الفصولين في كتاب النكاح من احكام المهرجه
والمراد بالنكاح الفاسد النكاح الذي لم يجمع شرائط كزوج النكاح معا والنكاح بغير شهره
ونكاح الاخت في عدة الاث وكما في المدة والفاية وعدة الرابعة والامنة على الخوف ويجب
على القاضية التفرغ بينهما كما لا يلزم ان يحاسب المحلور اختار ابسورة المعتد وحكمه الدخول في النكاح
الموقوف كالنكاح في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الاقل من المهر ومن مهر المثل
وما وقع في الاختيار من كتاب الفدية انه لا يجب الفدية في النكاح الموقوف قبل الاجازة لو كانت
النسب لا يثبت فيه فز صحت فاذكرنا من الغفار ولهذا في النكاح
لنكاحه لانه تزويج رجلا ورجلها انما في ثم فز بينهما لا يجب على الزوج الا ان نفقة
ما ماتت في العدة لانه لا وجبت العدة عليها صارت باسرة انتهى وفيما لو طئ بنته
لو تزوج امرأه الفز لانه لا يثبت في النكاح العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج
وطئها وبه يفتي لانه زنى والفرقة بها لا تجرم على زوجها وفيه المشطومة اذا زنت المرأة
لا يجرمها زوجها حتى ينفق لاحتمال من الزنا فلا يفسد ما زرع غيره انتهى من الغفار
ولا يجوز نكاح متكوبة الغير ومعتدة الغير عند النكاح ولو زوج متكوبة الغير وهو
لا يعلم انها متكوبة الغير فوطئها يجب العدة وان كان يعلم انها متكوبة الغير فوطئها ويجب
العدة لا تجرم على الزوج وطئها والباحنة لا عدة عليها ولها ان تزوج الحلال في قول من يفتي
وقال صاحبها عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو طهر الزوج كان له
ان تزوج بلثها وان لم يمسها وان كانت لها من حمل لا تزوج في ذابرة تحريم الجرح وروي
ابن سنان ان ابنه ان تزوج بغيرها لا يوطئها زوجها حتى تضع الحمل من فتيها في المحرمات

ولو كانت الكفاية في عدة مسلم لا يجوز له ان يترجىها حتى تنقضي عدتها والدمع
ان ابا ان الذمية فترجىها مسلم او ذمي في نكاحه وذكر بعض المشايخ انه يجوز له نكاحها
ولا يباح له وطها حتى يستبرأ بمحضة في قولنا بحقيقة وفي قولنا صاحبها كذا حتى تنقضي عدتها
حيض من الحيض فلو تزوجها مسلم او ذمي في قولنا فاجاز كذا في خروج الغدير من الحجر
عند قوله ولو طلق رفق حية لم تقتد في بايع التزوج التطهر والصحيح قولنا في حية ليس عليه
الحرية عدة من الحر ولا على المعتدة الذمية من الرمي وعنه ايضا وقد نص في شرح العلامة في
انكسب المتبرعة ان المتزوج لو كان مسلما لا يجوز له ذلك ما لا يباح لوجوب البعدة في عدة لا اعتقاده
ذلك خزانة الروايات رجل تزوج امرأة وبعث اليها عديا وعرضت المرأة لذلك
موضا وزفت اليه ففارقها فقال الزوج كنت بعثت اليك ذلك عارية واراد ان يسترد
وارادت المرأة استرد العوض ايضا قالوا القول قول الزوج في شأه لانه انكر التليك والبراة
ان يسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت موضا للبهة فاذا لم يكن هبة لم يكن موضا فكان كقول
وامد منها ان يسترد عوضه وقال ابو بكر الاسكافان صرح حين بعثت لها عوضا فكذلك
وان لا يبرج كنهها حيث وثقتان يكون عوضا كان ذلك هبة منها لم يطلت نيتها
فاستباحت في فصل جسد المرأة نفسها للمهر وثبت لا بعد من روايات الزوج بفصل نيتها
بالاجماع كما في الخلاصة صرح به في البحر في انفع السائل وعن المتن قال محمد ان كان للعصبة اب لم يمنع
في تزويجها لا منتقل الولاية للبعد بل بزواجها الفاشي ونقل عن قاضيه ما دام للعصبة قريب فالقاضي
ليس بركة في قول ابي ح وحده صاحبها ما دام عصيته والله اعلم من الغفار
ولذلك ففعل ما اذا دخل العبد بها اولا وقد ما دون لانه لو كان له لم يدخلها لكان له وان
دخل فلا يخلو ان يفرق بينهما عدة او يجرى النكاح فان فرق بينهما فلا مهر لها عليه حتى يثبت لونه
دين في يده في شئ من المولى فضاكرين اقر به العبد وان ابا ان المولى يعين فان قياسا ان يجب المهر
مهر بالخير ومهر بالاجازة كما صرح في النكاح القامدان ابيد في جميعا وفي الاستساق لا يلزمه
او المسمى لان مهر المثل الوجوب بوجوب باعنا والعقد وجب بوجوب بعدد واحد مهران وان مضى
كذلك في الجمل وغيره ولا كونه ان السيد لو تزوجه بغيره فان بايع بالاولى وفي الفتية ما راج
عبد بعد ما تزوجه امرأة فالمرء في رقية الغلام يدور معه أين ما دار هو المصير كدين لا يستهلك
وقيل المهر من النكاح من نكاح في شرح قولنا لغيره كونه عيدا بان يزوج في مهرها
قال في الشرح بعد تزوج خرق ثم قال العبد بان له المهر وقد نقص النكاح هو وفات
المرأة فاذن يفرق بينهما او فراقه ان النكاح فاسد وبطلان كذا في الفرائد كان قد دخل بها

وقضاه المهر المأمور به فخرجها ولها نفقة البعدة انتهى ^{من المهر المأمور} والامة لو
الغيب من ماله هبة او وصية او وصية ليس له ان يصير النكاح فكان المهر فدية المهر ولو
كان عليه اقل من المهر او الغيبة كذا في الفتاوى ولو باعها كان المهر في رقبته وقيل في رقبته وان لم يصح كذا في
النية هيستة في شرح قولنا المصير ان بايع الفتن للمهر اذا تزوج الرجل امته او
سكانية او مذبذبة اولم ولده او امته بعت بمهر لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امته الفتن لم يكن
او مالت بغيرها بطل النكاح والمادون والمذبر اذا اشترى امته لم يكن نكاحا وكذا الكتاب
ان المشتري لم يملكه لا بعد النكاح من نكاح فاستخاف في فصل امره احد الزوجين بالمره
وفي الفتية امرأة انعتان زوجها الملقية وغالب فانها يفرق بينهما ان عرجها المرأة وجل
منها من النكاح وان لم يعرف قاطات حية فان كان لا يبرج لها من قضاء الخلاصة
في العاشر فحش تزوجها فشد جماعة يحضرنها عند القاضية هذه المرأة منكوكة فاما
الغائب لا تغفل هذه الشهادة ولا يثبت الحيلولة لعدم الحضم من القاضية عدة اركانها
فتشهد عنده او عند القاضية ان لما تزوجها فترجىها من لا يفرق بينهما فليجوز في العاشر
والوصية لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او وصية اليه اوب ذلك ولم يصح لان الميت قطع ولاية من
من وصية اليه في امره الصغير وروي هشام عن ابي حنيفة ان اوصى اليه اوب يجوز في فوائدها في القاضية
فغير الدين ومن يقول صغيرا او صغيرة لا يثبت تزويجها احكام الصغار
قالوا لم امرأة لقوله تعالى ولها مهر من نكاحها وادخلها ما لم يدن في طلاق ما تلونها ويدخلها
في نكاحها الامهات عداها رابلي وحرم امه زوجته بغير الصبي كذا في المستاجر
فلا يحرر بمجرد العقد الفاسد كذا في النظم والفتاوى وعزها وبنتها التي ثبتت زوجة فاذن
موطوعة هي حال من المضاهاة اليه على ثمن بعض الخويين كما في ايضا في القامات فلا يبر عليه
شيئ كالحظ والكلام مشير الى ان مجرد العقد يحررهم وان كان الحلوة الصحيحة ليست كالوطء
وهو اعتقاد الروايات كذا في الخلاصة والامة تحرم البنت بشرط العقد الصحيح بينه وبين امه او قد يكون
في النظم انها لو وطئها كذا فاسد بغيرها وام الزوجة شاملة للعدة وان علمت ان بنتها ليست لولد
وان فسدت كذا في الجمل هيستة وبطلان قوله تعالى وما يتكتم ثامات الزوجة
والزبيب لان اسم يتكلمين خلاف حاله الا بناء والامام لانه اسم خاص
لن فلا يتناول منهن ذلعي وخرج من بين من ثبت امره في شئها
وبين ابن زينة وفيه وماله انه لو اتاها في دبره لم يحرر عليه فزعم كذا في بعض المشايخ
رحمهم الله تعالى ويحررهم عند بعضهم رحمه الله تعالى في شئها لا سلام الا وزجدي رحمه الله

والشغل ان يقول او موصولة بلا كالج فانه يحرم فخرج الموصولة بثلث العين وشبهة التكاح والملك
كما في التثنية وعزم خبثاني استغنية من القول بعبارة التثنية ايضا انه لو لم
يضمن اوب مهربانية الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا لانه لو لم يضمن بالاشهاد لم يكن للمصطفى فائدة
كافة المراج لو تزوج ابنة الصغير لا يثبت المهر في ذمة اوب بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء
كان الابن موسرا او معسرا وذكره في المنظومة وشرحا معلة بان التكاح لا يثبتك عن لزوم
المال لما يثبتك عن ابقاء المهر في الحال فلم يكن من شرطه في الاقدام على تزويجه ضمان المهر عند هذا هو
القول عليه كما في فتح القدير وبه ان يقع ما في شرح الطحاوي من ان المرأة مطالبة بالشئ الصغير بهرها
ضمن وان لم يضمن انتهى وجران كلام شارح الطحاوي يحول عليه ما اذا كان الصغير مال فانها
مطالبة اوب بغير ضمان ليؤدي من مال الصغير المهر من شرح قوله وصح ضم مال المهر
في باب المهر وثبت حرمة المصاهرة بالوحي من الشبهة وبالزنا حتى لو ولى امرأة بغير
حرمت عليه امرأته ونبتا وتحريم الموطورة على اصول الوالحى وفروعه ولا تحريم على ولد الوالحى ولا على
ابيه ولد الموطورة ولا امهاتها فاما ابي قدره شش وعظم حليته الابن
نسبا او سببا وذكر في الظاهر اسلا مضبوطا تحريم الموطورة على اصول الوالحى وفروعه
ويحرم على الوالحى الطور وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة والفتنة الشهوة
تأثيرا في السامع من التكاح مدبر قوله ثم المشهور ان ينشر الالة او يزاد
انتشار هو الصحيح قال في خلاصة الفتاوى وبه يفتى ومعناه ان يخرج الذكر قبل ذلك وان كان
مخرج قبل ذلك فان يزاد سندنا وانما قال هو الصحيح لان منه اختلافا بين علمائنا فان قيل لا يثبت
الشخص في المصداق المشهور المعتبر في المس والنظر ان ينشر الالة او يزاد انتشارا
فاما مجرد الاشتباه ما يثبت بغير اعتبار آثره ان هذا القول يكون من الشيخ الكبر الذي لا شهوة
وهو مذهب جوامع زاده رحمه الله تعالى قال في صدر الاسلام البزدي في سبب قوله المشهور
والنظر الى الفرج بشهوة عند بعضهم ان ينشر الالة وعند بعضهم ان يثبت في القلب بينين
ولا يعرف ذلك الا بقوله ولو عدا على القول الثاني لان من الناس من لا ينشر لانه اصلا
وقال في تحفة الفقهاء وهو ما لا تقف عليه الا لا يسر الناظر يعرف ما قرره واما حركته
الالة ولا انتشار فليس ينزل ثم قال وهو لا يصح فان المشهور بان يحقق من العنين
ولا ينشر الله وكذا الجيب لا الالة ويحقق فيه المس والنظر عن شهوة
غاية البيان ثم انما اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرمة على السواء فتزوج
احدهما بازا ما اذا اخرا وفتح بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين فزوجهما

القلعة لا يجوز الا باجازه الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فلا والله يجوز
والاخر لا يجوز وان وضا معا سامة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما
قبلا والاخر لا يدري السابق من الاثنين فكل ذلك لا يجوز لان الاول اجازت بان بالبحر واليه ع
في المزوج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء واما اذا كان احدهما اقرب من الاخر فلا ولا يثبت
من اقربا اذا اغاب عينة مستقلة تكاح الا بعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب
كذا ذكره الاميني في راحة الله تعالى من تكاح البحر الوالحى في ازا او اسلام
وتخلوا عن حد ومهر لانه مستكين تزوج صبي امرأة مكففة بغير إذن وليه ضد خليل
طوعا فلا حد ولا مهر كما في الثانية ولو ولى البائع البيعة قبل البيعة فلا حد ولا مهر وسقط من الثمن
ما قابل الكارة ولا فلا كما في البيوع الولو الجنية اشياء في التكاح
الاولياء في التكاح عشرة الابن ثم الجدة اب اب وان علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سقط
ثم اخو الاب وام ثم اخو الاب ثم ابن اخو الاب وام ثم ابن اخو الاب ثم ابن اخو الاب
وام ثم ابن اخو الاب ثم ابن اخو الاب وام ثم ابن اخو الاب ثم ابن اخو الاب ثم ابن اخو الاب
ليكن بينهما عصب من جهة الفروع بغيرها مولا لعنقه الذي علق اباهما فان لم يكن لهما واحد
منهم ولها ام او جدة او اختا وقال او خالته او فروعها او امه او ذوات رحمهم منها فمن
الوليا شيان ان زوجا اقرب من ابها جازا التكاح في مولا او بنته او ابويهم ورحمهما الله تعالى
وعند محمد بن حنبل لا يجوز ثمانية نفرة ولا لهما العبد والصبيان والمجانين والوصي والمشتغل الذم
را في نكاح حجر والغائب عينة مستقلة والكافر والكافرة المسلمة خزانة الفتنة لا يثبت
الابن رحمه الله تعالى في التكاح وفي البحر نقل اجماعنا يتعلق بحكم رخص الصبي في التكاح
الصبي والقاسد في وجوب العدة ثم قال فحاصله ان الزوج الصبي كالباقى في العجم والانس
وفي الوحي بشبهة وفي الوفايت والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى من مدة
منه الفقار وفي الفتاوى انصفا في اراد الدخول في الصغيرة ان كانت بنت خمس
سنتين لا بد من ان كانت بنت تسع سنين يدخل وفي الست والسمع والثبات ان كانت
نضجة حينة محل الوحي يدخل وان كانت هزولة وكثيرا المشايخ رحمهم الله تعالى على انه لا
بره للسنا البقرة طائفة من تكاح خلاصة في الثانية
قال والقول بانها اختصا في السكوت اما اذا اذ لها الزوج بملقاس التكاح
حكمت فقالت ودرست قال القول قولها وقال في ربيعة الله تعالى القول قول الزوج لان
السكوت الخ ونحن نقول انه يدل على عيبها لزوم العقد وملكت البضع والمرأة شكر فكانت

نصحهم قدمه في لفظ الاقامة الذي ورد في ليس بمعي مع موضوع النكاح والعقد لا يتولد
 من حرية قبل واما الخطبة وانما سميت المهر وما يدون احد بينهما ان يجري بينهما ان العقد
 عقدا لنكاح جاز كذا ذكر صاحب التدوير من نكاح جامع اقتاوي
 وقوله وقال ابرح لغيا العصبية من الاقارب اقترنوا في المهرية معناه عند عدم العيب وهذا
 وقال بعد لا يثبت وهذا النكاح وهو رواية عن ابي حنيفة وهو ان يفسد ذلك مضطرب والا شهرته مع
 قلت قال في الكافي للشيخ ابا يوسف في ذلك مع ابي حنيفة وقال في التبيين وابو يوسف مع محمد في أكثر
 الروايات وعلى الاستصحاب في الاما والمجوز والشبهة معدوم بصحيح مودع
 وعند عدم العيب في قريب بوث الصقير والصغيرة من ذوي الارحام يترك تزويج الصقير والصغيرة
 في ظاهر رواية عن ابي حنيفة وقال بعد لا يثبت في ذوي الارحام ويقول ابو يوسف مضطرب
 كاضطراب قال ولها منه من الوجهين والاخراج للمهر وان وطئها وطئ في الاخراج فيثبت من
 الاخراج من غيرها ومن غيرها فليس له ذلك ونسبوا الاخراج بالمسافة كما في الهداية مما لا ينبغي لانه
 يوجب ان لا يخرجها من بيتها الى بيت اخر في مذهبنا بمحمد بن واذ انقضت المرأة عن
 زوجها اريد ان يتحول محلها من بيتها الى بيت اخر من البلدان وقوله فاما المهر فلا تنفقه لها عليها
 مبطلة في المهر كانت ناشئة وان لم يوطئها المهر وباقي المسئلة على ما عليها فلا تنفقه لانهما ينفق هذا
 النكح هذا لو لم يوطئها وان دخلها فذلك ذلك الجواب عند ابي حنيفة من العاديين فخرج
 هذا ان الزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم يكن المسافة سفر بانفاق جناح وصاحب وان لم يوطئها
 مهرها مسيح بن مازن والوجه ان ينقل صغيره وصغيره بين بيتيهما في الموضع
 ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم يوطئ لانهما ان كانا من بلدان
 يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كانا يجرعوا النكاح وهما كبيران فلا حوط ان يوطئها
 فاضيقان في المحرمات من النكاح قال وشئت بما ثبت به المال انه لا يثبت غيره
 الا حوازة او رجلا وهو باطل قد تناول الاخبار قبل العقد بعده وفي مخرج في النكاح في النهاية الموطأ
 ان الواحدة قد اختلفت في احسان الواحدة قبل النكاح وظاهر الموقوف ان لا يعمل به وكذا الاخبار في مخرج
 طار فليكن هو المذهب من الجهر الرابع في اخر الموضع وقد اختلف في ذلك
 الشري العبد والمكاتب والمدبر والمطلقة كذا في شرح الطحاوي وقال في فتح القدير وغيره في النكاح
 ربما يدفع لعبده جارية ليستريح بها ولا يجوز للعبد ان يتزوج اصلا اذن مولاه او لو ولد له لان من الواجب
 لا يثبت الا لعبد العبد او عتق النكاح وليس للعبد مطلقين فالحصن موطئ في عقد النكاح انتهى
 من الجهر في النكاح في البديع موطئ ما وجب من مهر المرأة فهو لزوجي سواء وجب قبله او بالتحول

وسواء كان المهر مسمى ومهر مثل وسواء كانت له ثمن او مديرة او او وادراك المكاتبية والمستحق
 بعضها فان المهر لها انتهى وفي فتح القدير ان مهر المرأة يثبت لها شريطة المالح حتى لو كان
 عليها دين قضى من المهر انتهى من المهر المبرور واشياء اخرى لا ايراد ان المكاتب انما هو
 في الحرة ولا قال في شرح الطحاوي والمجوز من المهر لا يثبت له في قدر الرغبة فيها ومن الاواني ثمن قيمتها
 من الجهر في المهر قال ولو زوجه على المسقى وفي الظاهرية ولو زوج احد المملوكين
 اشتهر في الزوج الاخر قبل ان يتحقق فان تحقق فليقتضيه مهر مثل ولزم في الاقل من نصف مهر المثل
 ومن نصف المهر انتهى فاعلم هذا على هذا العقد حكمه بالنسبة الى المخرج وحكمه العدم بالنسبة
 الى غير اشار الى ان النسبي معلوم ولذا لا يزداد عليه فلو كان المسمى مجهولا وجب مهر المثل بالعام بل انما اذا
 سماه الزوجين في مذهبنا من نكاح الجهر المهر وذكر في المحيط في باب نكاح الكافر ولو
 في مذهبنا فرق بينهما لا يزوج فاعلم ان النكاح فيهما لا يثبت في العدة ان دخل
 من الجهر في المهر وهو القاتل في مذهبنا باب المهر مضاف الى المهر تزوج في البلد في البلد
 فتزوجت بغيره في البلد الى القاتل وان لم يكن ينظر الى مهرها في ذلك وان مهرها لم يكن لها بغيره
 من الجهر في المهر تزوجها بالثمن ولو لم يكن لها ثمن او لم يكن لها ثمن فيجب مهر المثل
 لا اختلاف في ذلك قال القاضي وهذه جملة النكاح فلا تمنع صحة النكاح لو تزوجها على خادم
 لا يقال ينصرف الى تعدد البلد او غايت لان النزاع في بلاد الدواهي والدواهي وهو يختلف حكمه
 عند بني يابودي بخاري وهذا وجههم من الزانية المهر عن محمد اذا تزوجها على الفتى
 فهذا على الاقرب الى مهرها من اوراقهم والدواهي اذا تزوجها على الفتى وشارد ولو لم يكن لها ثمن او لم يكن لها
 او مكاتب فقد قيل يجب مهر المثل لان اسم الدواهي يقع على جميع هذه الاوضاع وكان المسمى مجهولا وقيل لها
 الوسط وهو الغاري لانه جهل جهل لم يزوج فلا يمنع صحة النكاح وينصرف الى الوسط كما في العبد والتوسيع
 المردى وفي الجامع الا صراة تزوجها على الفتى ووجه هذه البلدة في مختلفه ينصرف الى الغائب وان لم
 ينظر الى مهرها او ان كانت النكاح فليست له ثمن مهر المثل حكمها من المحيط في باب نكاح الكافر
 والنكاح يصح قبله ولا خلاف في ان يوطئ بشرطه وبطلان شرطه من يزوج للمكاتب في النكاح
 وهو نكاح الفتاة ولو تزوج امرأة على الفتى ووجهه فكسدت الدواهي فصار النكاح غير صالح
 يجب فيه ثمن الدواهي بوجهه فكسدت هو المختار ذكره مدو الشهيد وقال القاضي الامام في مذهبنا
 بوجهه فكسدت وفي البيع بوجهه فكسدت في كتاب البيع من نكاح المكاتب في المهر
 ولو تزوج امرأة على الفتى ووجهه من اوراقهم التي تعدد البلد فكسدت وصار النكاح غير صالح على الزوج
 قيمة تلك الدواهي بوجهه فكسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بغيره فسد البيع

بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بمجردهما من دعوى فاضحان في فصل دعوى النكاح
واذا اوطق جازي في بنت خمس سنين في العتق وماتت ولا يدعي انها هل كانت شتمت حرمت عليه
امها وقال سادون سبع سنين لا يكون شتمها وعليه الفتوى فاضحان في باب المحرمات
من النكاح ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على القاعل والمفصول به وابنته وكذا الولاط
بمراة لا يحرم عليها ما يشتهى من المحل المبرور وجعل لا طمع ابنته امرأته على حرم عليه
امرأته قال الحسن والتفكرنا في وجوبان من المصاهرة اذا لم يتصل به الا نزال لانه اذا انازل فخرج من
ان يكون سببا للزينة والبعضية وهذا الفضل وان لم يتصل عن المسكن لكن اتصاله الا نزال ولا ت
التمتع في هذه المحل لا يوجب الحرمة تكون سببا للزينة لا لغيره لا لغيره فلا يكون سببا
لشبهة الحرمة وحقيقة ما ذكرنا وهو ان المسكن فاقوا بوجوب الحرمة تكون سببا للزينة والبعضية واذا
اتصل به الا نزال فخرج من ان يكون سببا مأكدا ذكر وهو الصحيح جواز المصاهرة في النكاح
اختلف المشايخ في ان شيئا من الملوغ هل يثبت للمملوك بعضهم قالوا يثبت وبعضهم
قالوا لا يثبت صورة المسئلة المولى اذا زوج عبده الصغيرة امرأة شوان المولى حتى العبد ثم بلغ
العبد هل يثبت خيار الملوغ قال بعضهم يثبت وقال بعضهم لا يثبت وهو الصحيح ولو كان مكان
العبد امه بان زوج المولى امه الصغيرة من رجل ثم اصبحتا ثم بلغت فليس بينهما اختلاف
في اصحابنا **في ضمير النكاح** وهو مجموع التوازل ان الجيرة بالنكاح
اذا كان اجتنابا فسكنت بل يكون رضا قيد اختيار المشايخ والمختار ان زواجا **في ضمير النكاح**
عشر من النكاح **وهو المسيحي** ان سماه عن محمد في امرأة تحت رجل هو ليس بكفو لها
خاصها الضمير في ذلك وابوها عاب غيبته مغلطة او خاصه وفي اخره غيره اولى وهو عاب
غيبته مستقلة فان هي الزوج ان المولى الاول زوج بيوه مراعاة البنية والافرق بينهما فاما يثبت على
ذلك قبلت بنته واجريت في الاول يعني في المولى الذي هو اولى لان هذا الخصم
في غيره وفي التاسع عشر من النكاح ولو زوجت نفسها بالاذن المولى من غير كفو يفتى في
ب رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يعدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل دافع
يدفع ويرفع فكذا الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طلقها زوجها ثلثا فافتوزت فيه كفو فطلقها الزوج
الثاني لا يملك الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الاسرار قول محمد ههنا لما قلنا
وذكره في كتابه برفان الا انه ان الفتوى في جواز النكاح بغيره كان او ثيبا قول الامام الا عظم لقوة دليل
الامام قال الله تعالى فلا تضلوهن ان يتكهنن او لا يتكهنن من نكاح البزورية في اخراجها من
زوجت نفسها من رجل لو تعرضا انحرأ وجد فاذ هو عيب ما دون في النكاح ليس له في

ولا له لبيان طلب ولا ينسخ ولا يفسخ الفتاة ويكون فرق من غير طلاق حتى انه لو لم يطل بها الا بانه
لحقه الذي له المرافعة الحارم وفيها الحارم في الصحيح وان زوجها الا بانه ولم يطل بها يكون عيبا لم علم
لا خيار لا حد ولا اختيار الزوج بحريته وظهر بهذا الميم الحارم وفيه دليل على انها الموقوتة حيث نفسها
بلا اشتراط الكفاءة ولو لم يعلم ان كفو ام لا ثم بان انه ليس بكفو ليس لها الفسخ والا بانه طلب الفسخ
ما لم يعلم ولا يبطل حق الاول بها سكوت وان طلق ولو زوجها الاول برضاها ولو لم يعلم اصدوم الكفاءة
ثم طلقها لغير واحد من نكاح البزورية للحالس قوله ومن زني بامرأة فحرمت عليها
اير وان طلق فتدخل الجذات بناء على ما قدمه من ان الا بانه لا صلح له وابنتها وان طلق وكذا المخرج
بها على آباء الزنا واجد له وان طلق وابنته وان طلق هذا اذا لم ينسها الزاني فان اخصها ما يشتهى
منه الحرمان لعدم يتحقق في المخرج الا اذا طلق وتلك كونه من زني يوسف اكره الامه والبنت
وقال محمد رحمه الله اشترط احب اليه ولكن لا فرق بينه وبين امها وقد يقال ان كان المسكن مشبهة فحتمت لها
الا لانه يجب القول بالضرر اذا اخصها ان لم يزل وان انزل فعلى الخلق ان لا يواظبوا
مما زادوا اشتراكا في غيره والجواب ان العبد هو المولى السبب الموروث وشبهت الحرمة
بالمسكن ليس الا كونه سببا لهذا الزوج ولو لم يتحقق صورة الافضاة لانه لم يتحقق كونه في العبد
في حق غيره ولو ولدت منه بنتا بان زني بكروا مكها حتى ولدت بنتا فحرمت عليه هذا
البنت انها شبهت حقيقة وان لم تر منه ولم يجب بفقها عليه ولم تقصر امهاتها امهاتها ولا ولاد لقوله
عليه السلام طهرت من المولد للفراس فان المراد بالولد الذي يترتب عليه احكام الفرع الا ان حكمه الحرمة عارضة
فيه قوله فحرمت عليك امها بكونها بكرا وكبره والخلوقة من ماله بنته حقيقة لغز وليرث ثقل
فاسم البنت والولد والافضاة على حرمة الابن من الزنا في انه فعلت انه حكمه الحرمة مما اعتبر فيه
جيرة الحقيقة ثم هو المارد من المصود من الاحتياط في امر الزوج وبجيرة البنت من الزنا قال الامام
في المشهور واحد خلافا لثاني فصح هذا الخلاف افتد من الزني وبنت اخيه وبنت اخيه او ابنته
بان زني ابوه او اخوه او اخته او ابنته ما ولدت وابنتها فانها تحرم على الاب والعم والخال والجدة وقوله
ظاهر في الكتاب **في ضمير** ولو اراد الاسيرة دار الحرب لا يزوج قال
كانت هناك امرأة مسلمة توفيت في ليلة لاسيها حتى العتق العتق اوله بنحو وان لم يكن واراد
ان يزوج امرأة منهم وكا فامر من اجل الكتاب ان يحبس العتق بكمه وان حشيت العتق لا يكون
في الثالث والا بيمين من اسيرة خط البزورية
بغير ان المولى حتى حشيت فبغير النكاح عليها لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل من غير
فصل الجواب فيها تفصيلا وقالوا ان كان الزوج دخل بها قبل موت المولى ثم مات المولى فنفذ النكاح

عليها وان لم يبدى عليها حتى مات المولى بطل الشكاح قبل هذا الموضع انما يستقيم على رواية
ابن سماعه فانه على رواية المولى ان ولد اذ اوجت نفسها بغير ان المولى ودخل بها الزوج حتى مات
المولى لا يجب على المولى العدة فنقد الشكاح انما على ظاهره لا يوجب العدة من المولى لا ينفذ
الشكاح وان لم يدخل بها الزوج حتى مات المولى لا ينفذ الشكاح لاجل العدة التي لزمها المولى
ولو لم يمت ولكن اعتقها ففي هذا التفصيل ايضا

ع اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام ووزجها
برجع بنفقة بنية العدة وبقية نفقة ولده سنة **مسألة** الخلع **مسألة** بخت ورجوع
حادث في المهر على مخرجها ونفقة عدها فلم تكن منزل الطلاق ونشئت فأنبت بانه يرجع عليها
بنفقة العدة لانها لم تستحقا وقد جعلت بدلا في الخلع كما لو تزوجها
ان نجيم من خطبة حاشا الصبي المخلع **ح** ولو اختلفت نفسها من زوجها بمهر
ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة لا يقدر على نفقة ولدها فلها ان يطلها الزوج بنفقة ولده
لان بدلا في الخلع ومن عليها فلا يسقط نفقة الولد عنه بدلا من عليها كما اذا كان عليها من الزوجي
وهي لا تقدر على قضاءه لا يسقط نفقة الولد عنه قال زوج وعليه الاعتماد لا على ما الجواب به سا
المقتضى انه يسقط **مسألة** الخلع **مسألة** حالته على نفقة ولده شهر وهي معسرة
فطلها بنية بالنفقة محررا على المذهب **سورة الخلع** هند زوجي زيد ايلزني
اولان ولده صغيرين يوتي سنة به ذلك اتفاق اتممت اودى خلع او سحلا عند موت فرورة
معسن اولين صغيرك نفقة يوتي زيدان المات قد ادمر اولودي **الجواب** اولود
يجب اخذ من شرط برزاده **اختلعت** على ان لا يسكني لها لا يصح ولو على ان توت
السكني عليها يصح **برازيه** **الخلع والبراءة** لا يجبان البراءة من دين الخلع
غير دين الشكاح في الصحيح **برازيه** **قال** اختلعتي ولو منكر المالى اصلا وقالت
اقتلعت يقع باينا اذا توي ولا يبرأ عما لم يركب لقي نفسك وقالوا وي يسقط لوارثته
او عبرت بجنس يرا ويبي نفسك ويريقي **برازيه** **خلع** ابنة الصبي لا يصح
ولا يتوقف خلع الصبي على اجازة المولى **برازيه** **وقد** شرح السقاية
لوحين ان تعذر لم يمت خنزيرا وخمر لم يمت منها بل يمت الى تاسر المسلمين
بحر ابق والحسانه في قوله دامة **الا** اذا كانت تشرب الشراب وتحضر مجلس
الفسق بعد طلاق زوجها فان كان في حاله الوضاع لا يبرأ من نفسها الاولان الفسق لا يخل بربية الولد

بالارض كما يكون اذا استغنى من الله بقاءه خذ منها لان الولد يخلو باخلاق السوء
خزائنه المقتنين **واذا** خزن القاضية نفقة العدة وقد استدان على الزوج اولود
تستدين ثم انقضت عدها قبل ان يقضى شيئا من الزوج فانه استدانته بامر القاضية كان لها
ان ترجع على الزوج بذلك لان استدانته بامر القاضية بمنزلة استدانته الزوج بنفسه واما
اذا استدانته بغير امر القاضية او لم تستدين اصلا الصحيح انها لا ترجع **اتفق** الواسطي
وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية ثلثا العصبه اولي يقدم الاقرب

قالا قرب والحق لابن العم **مسألة** حضنة الجارية **مسألة** بلغت الجارية مبلغ
النساء ان بكرتها الاب الى نفقة وان غيبا لا اذا لم تكن مأمورة على نفسها
ثوبها لا بصار **والغلام** اذا عقل واجتمع وارب لم يزل اب يضرب الى نفقة
الا اذا لم يكن مأمورا على نفقة فكان له ان يضم وليس على نفقة الا ان يتلوع
قاضيه ان في اخر المسانة **ولو** اختلفا فقال ابن سبع وقال ابن سب لا يخلع
القاضي احدهما ولكن يظن ان كان يأكل وحده ويلبس وحده ويستحي وحده ورفع والا فلا
كراه في الظاهر **من** حضنة البحر **لو** اراد حكمه ما اذا
الاب والاربع ميسنها فقالت الام لوضف وقال اب حاضته او في البلوغ بالسن ويضي
ان يكون القول قول الام **مرا** البحر **واذا** بلغت احدى عشر سنة
فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا **من** حضنة قاضيه ان
ولا حق لامة واما الولد له الحضنة **مرا** الحل المزبور ومن لا ولاد لها والحضنة
النساء لا يبقى لها حق في الحضنة بعد الاستفكاك في الغلاء والحارية **مرا** المزبور
قال بعضهم اذا بلغت سبع سنين فقد بلغت حد الشهوة وبنيت حسن سنين لم تبلغ واما بنت
ست او سبع او ثمان ان كانت عجلة فمضة فقد بلغت حد الشهوة وان لم يكن عجله فإلى
ثنتي عشرة سنة **من** الشكاح قاضيه ان في الحرمان **فان** بنت سبع
سنين قد يكون مشتهاة ويهنيقي **درو** **وقال** الفقيه الباق
رحمته تعالى ما دون سبع سنين لا يكون مشتهاة وعليه الفتوى **من** الشكاح
قاضيه ان في الحرمان **لو** قال مملوكتك امس كاه باكان طالق القضاة
وكذا لو طلق رجل امرأة الصبي فلما بلغ الصبي قال
اوقعت الطلاق الذي اوقعت فلان يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع **من** طلاق
ابن اذ في القوم **يكون** عين رجل فلما بلغ ذكر الطلاق خطبا لا ذكر له ان قويا

عند ذكر الطلاق عند الحكماء واستنبط طلاق وكان الكلام بحيث يصالح الا يقع على امر
استدأه يقع والا لان لو ينفق على الحكاية وسئل الامام الا ووجدت من يكره ان الطلاق
عند امرأته ويقول انت طالق ولا يوجب لا يطلن
ان تزوجت امرأة كان لها زوج او ثوبا او ردي كسره فهو طالق فطلق زوجته ثم تزوج
لا يحنث اعتبار الفرق وقيل يحنث اعتبار النكاح باللفظ قال الامراء ان طلقته بكل امرأة
انزوجه او قال في طلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنيته بفلانة فكل امرأة
انزوجه او قال بخاطبها ان زنيته بك فزنيها ثم تزوجها لا يقع من ايمان الميزانية
في النوع الثالث ما يتعلق بالمتكوه رجل طلق امرأته جميعا ثم مات وهي العدة
ورثت كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا الوفاة في العدة ورثها الزوج وان اياها
في الصحة ثم مرض ومات وهي العدة لم يورث من قاضية من باب العدة في فصل
العدة التي تترث وكذا العدة لو تزوج امرأة العتيق المأبذ لك وطلتها بطلاق
او الويلع تنوي الا بصر في العدة رجل وكل غيره بالطلاق فطلتها
ثلاثا ان كان الزوج نوب بالوكيل الثالث طلقته ثلاثا وان لم ينشئ لا يقع في حصة
رجله بقا وتزوجا رجل وكل يطلن امرأته واحدة فطلتها
الوكيل شين لا يقع شيء في حوله خفيفه وقال لا يقع واحدة قاضية من الطلاق
وفي التوكيل بالطلاق ليس السلطة الخروج بالولد من يلد الى اخرتها تفوت
الا اذا انتقلت من القرية الى المصير ومفركه الا اذا كان وطنها وكلمها ثم هذا في الام
اما في غيرها فلا يقدر على فعله الا باذن ابيه اخر المطلق وله فيها لزم وجعل ان يسافر الى ان يعود
حق امره تنوي الا بصر فكذلك في الفنا وير السواجه وينبغي ان يكون محله
ما اذا لم يكن في غيرها من يرضى المضنة اما اذا كان هناك فليس يرضى المضنة فلا يثبت
ان يترك الا بالسفر بل ينتقل الحق الى الحاضنة وهذا ظاهر من الغفار
واشار ببوله ولزمها المال الى ان لا يتصور انه لم يرضه مال والمطلوع ولا قال في الحبثي خلعتك
على عبد بر خف على قبولها ولوجب شيئا فطلتها الظاهر ان يبوله فقبولها اس وفزع
الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من اهم المهمات في هذه الزمان لان الناس يعتقدون ان فزع
الخلع الى ما لا الزوج بعد ابرائها من المهر فبيدها علم انها اذا قبلت دفع الطلاق ولم يجب
على الزوج شيئا من الوالدين والخلع وفي القنية انتقلت نفسها
المهر بشرط ان الزوج يعطها كذا ما من الازلا ببيض وضاعها به ينبغي ان يصح ولا يشترط

بيان مكان الايقاع عند ادع لان الخلع اوسع من البيع من اجل المهر
وهو منية النكاح والخلع باعديك من الدين ينبغي ان يقع الطلاق
من اجل المهر ثم ان البطل على الزوج بلا حاشية
في النسب جامع الفصولين في امره ٢٢ سئل القاضي الامام
في الدين الكون عن صغيره غير مشفق وله جدة ذات زوج والجدوة وذوها مشفق على الصغير
من يوفع قال ان ابن القاضي الدافع الى الجدة اصحح هذه اليها بواحد الفتاوى
في اخر القضاء تزوجت بحبيب لا يخل ولا ول ما لم تحمل لعدم الدخول
حقيقة وحكما وتحل ان جعلت لوجود الدخول فكما حتى ثبت النسب
في من طلاق الرادوة فيها لكل درهم حرهم مسلم فقيم صغيرا او ثوبا او ذمات او اعين
على قدر الميراث من جمع وان فرض لها القاضي النفقة او وصايتها
من زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها استأجر
وجعلت يداها على الزوج امرها القاضي بالاستئذان او لادها انتهي من الغفار في باب النفقة
ملا من الجدة بالنفقة وهو شرح كذا الا في الفاقه وانه الاستئذان
فاذا استئذنت على بيع امره استئذنت على امره اما اذا امرت فظاهره كذلك اذا نوت
واذا لم تصح ولو توفقه لو يبيح الاستئذان عليه ولو ادعت انها فوت الاستئذان وانك
الزوج فالقول لك في الحسم من الغفار في باب النفقة
مسئله اذا اجتمع النساء ولهن ازواج قال بعض الفاضل حيث يشاء
لان لاحد منهن لا خرافة وقال اذا لم يكن للصغير امرأة من اهل اخيه الرجال يسونوا ولا هم
اقربهم نسبيا لان الولاية عليه بالقرب وكذا اذا استعفى من الحضانة فلا ولي والحفظ آخر
تقصيا احتياط وهو قنار بل ينبغي الزوج ان ادعى الاستئذان وقا
المرأة طلقته فالقول قولها ولا يصدق الزوج الا ببينة بخلاف ما لو قال لها قلت لك
انت طالق ان دخلت الدار وقالت طلقته في قول قول من طلاق الخلاص
في السادس رجل قال على طلاق امرأته لا يقع في ربا القاضي السويحي
رجل قال لامرأة طلاقك على مني اولا ثم او قال طلاقك على النصف في بيع الطلاق في الكل بخلاف
الاعتق لان ما يجب فعمل اخبار او ذكر في الولو الجي رجل قال لامرأة الطلاق عليك الا ان يرد
الايقاع في هذه اللفظ لا يستعمل الناس الا بقاء لسان الحكماء
اقول على هذا القول رجل من اهل بلاد الروم كان اولسون او كان شي شري او لسون ان فعل كذا

ينبغي ان يصح العيين على الطلاق لا ان تصارف فيها بينهما
واشترايا ايضا اذا قاطعت كلتا اوجهي كمال الطلاق تحت معلق وهذا ايضا بالحل
العوام لا ينهايتها
قال لها لاني لا اريد ان تصارف كترادد شتمك ليست فضا العت قال في الحيط القول قولها يقع
في الميعن وخالف غيره وقال القول قول ولا يقع
ام اة قالت لزوجها ادعني فقال الزوج اكره عواهي تواد من يترطون
فان لم تجب المدة ان لمواد ولا يقع شتمك على الطلاق بانها وان قالت فزوجها وقع الفاش
في الحال
جواهر المتقون وهو القنية امة فاشاقت امة فاشاقت بعد الدخول فقال
الزوج قبل الدخول فالقول قولها لا تنهيتك سقط نصف المهر انتهى
من العدة باب المهر
قالت الام للفاضي امة من نفقة هذا الصغير على ابيه وامه في
متر استدين عليه فاشاقت فاذا استوانت عليه وارسلت عليه فان لم يقع عليه
حقما لا ناء فخذ من تركه والصح وان افقت عليه من مالها امة من المال من الفاس
لا ترجع على الاب وكذا في نفقة المهر
لو اختلفا في نسيان الاب القول قول الابن والبينة بينة الاب وان انفق على نفسه من مال
الابن ثم خاف الاب فقال لا نفقة وانف موسر وقال الاب ان كنت معسر انظر الى حال
الاب ان كان معسرا في الحال فالقول له استحسانا في نفقة مثله وان موسر فالقول قول الابن
ولو اقاما بينة قابلية لابن
المهر والاهلية الادب بان لا يكون محرم ولا حقيقة بان يكون محررا لا يبرأ من الامم
فنفقة فقير لا حال وابن عم موسر ان على المال اذ يمكن ان يوت ابن المعسر ويكون الادب في الحال
فان ابن المعسر ليس بمحررم فلا نفقة له عليه والمال محرر فتكون النفقة عليه ولا توارث في المدة
وعند الاستواء في الحرمة واهلية الادب يترجم من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى اذا كان
لعم وخالف فانفق على العم لانها استواء في الحرمة وترجع العم على المال لكونه وارثا حقيقة
وكذلك لو كان له عم وصية وخالف فانفق على العم لا غير ان كان موسر وان كان معسرا فانفق
على العمة والحالة انما على قدر ميراثها ويجعل العم كالميت
من الغناه
والطاهل ان هذه وتحت الاستواء النفقة لا يجب الا على بذر دم محررم وهو اهل الادب
سواء كان وارثا حقيقة في هذه الحالة او لم يكن وعند الاستواء في الحرمة واهلية الادب
ترجم من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى اذا كان عم وخالف فانفق على العم

باب المهر
وان كان معسرا فجلها لخاله وكذا لك لعم وعمه وخاله فانفق على العم
لا غير فلو كان العم معسرا فانفق على العم والحالة انما على قدر ميراثها ويجعل العم كالميت
انما خاتبة من فصل نفقة والادام
تزوج كبيرة فطلبت النفقة
وفي بيت الاب بعد طلاقها ذلك لو لم يطل بها الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها ولا انتقال حق
الزوج فاذا لم يطل بها بالنفقة فقد ترك حقها ولا يطل حقها ويقتضي وقيل لا نفقة الا للزوج
زوجها
قوله الميراث والعشرين
والنفقة اذ الزنا عند
النفقة حتى انفق عدها سقطت نفقتها هذا ان لم يكن مفروضة ذكر صدر الشريعة
في الفتاوي الصغرى عن شمس الدارة للخواج في ان قال المختار رضي الله عنه
من المأثرة النفقات
والنفقة اذ الزنا عند
حق مضت العدة قال الامام الخواج في المختار عدم السقوط
من النفقات
البراري
اذا تزوج الرجل امرأة كبيرة فطلبت النفقة وهي بيت الاب بعد
فها ذلك اذا لم يطل بها بالنفقة لان النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج فاذا لم يطل بها
بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يوجب بطلا حقها وقال بعض المتأخرين من امة يقع
انها لا تنفق النفقة اذا لم تزف المهر وجها والنسوة على جواب الكتاب
عماد يذيل فلع امرته مهرها ونفقة عودتها وطريق حولها عليه فاقربت المرأة وقت الخلع
انها حائض وانها غير حائض من زوجها ثم اعدت بعد ذلك في الشهرين من عند افراد
بانقضاء العدة انها حائض من زوجها وانكر الزوج لا يصح دعواها لانها من نفقة
ولو لم يجز في المانع
دليل خالف امرته على مهرها ونفقة عودتها ثم ظهر انها
حائض ليس لها ان تطالب الزوج بمؤنة الليل
جواهر الفتاوى واول الطلاق
شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا صحيح ولو لم والاولى انما على نفقة ولها
شهر او معسرا فطلبت بالنفقة تجبر عليها وعليها الاعتماد لا على ما اتى بعضهم من سقوط
النفقة كذا في نسخ الغدرو وهو المذكور في القنية فان مات الوالد قبل تمام الوقت كان للزوج عليها
حققة الاجر في تمام المدة والميل في براءتها ان يقول الزوج خالفك على ان يرضى من نفقة الولد
التي تستين فان مات الوالد قبلها فلا يرجع في عليك كذا في الملامدة وهو لها عدم وجود
ولو في بطنها كونه وانما المدة من كونها تزوج في الرضاع كما في البحر مغربا الى الحيط ولو
اختلعت على ان تسكن المدة في البلوغ تقع في الانكحاح في الغلام واذا تزوجت فلا تزوج انه
باعتها ولو لا يتركه عندها وان انفقت في ذلك لان هذا حق الولد وينقل الى مثل ما لك

الولادة تلك المدة فيرجع به عليها كذا في فتح القدير
العبد لا يجبر على نفقة اولاده من الحرة كالحرة او الامه

من خلع القنية
عليها الفرق ثم قال في الدفق خلعت بها ولكن زوجها بعد يسمع منه
لو ادعت الخلع ما كبر فقامت عليه بيته ونفي

من الحمل المزبور
لا بد من تصديق الزوج فانه قال لو قال انت طالق المالك ان لم يكن لك زوجي ذلك فقامت
الامه انا اموي وكذا ابها الزوج لا تطلق لان هذا فان صدقها طلقت لما عرف وروي ابن

رسيم عن محمد لو قال ان كان فلان موصيا فانت طالق لا يطلاق لان هذا لا يعلم الا هو فلا
تصدق هو غيرهما وان كان ابن مسلم ويحج ولو قال لا تخلي عليا فانت طالق لا يصدق
فقال امره طالق ان لم اصدق جازي فقامت حاجتي ان تطلق زوجتي فلان لا يصدق فيه
ولا يطلاق وتوجب لا لا يحتمل الصدق والكذب فلا يصدق على غيره انتهى واطلاق

في المرأة فمثل ما اذا كانت مراهقة لم تحضر بعد
ولا نفقة للمنفقة عنها زوجها وانما اختلفا السلف فيما اذا كان
حامله قال بعضهم نفقة بها جميع المال وقال بعضهم لا نفقة لها قبل الاوج وهو
الصريح المحيط القول قولها في انقضاء العدة فان اقام الزوج بيته على اقرارها بقضاء
العقد برئ من النفقة

لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه القدر اذا لم يوطأ بها الزوج بالوقاف
لعدم وجوب النسيان قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحج
من نفقات البراءة

ادعت حيا لا نفق عليها الوستين ويعود حاله
سبحي لا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة
مردودن خود را در حال افاقت طلاق را در روز بروز شود حال بود انكسر و عدت رجعت
كرد و بتمل ما يقول قال لا يصح الرجعة قاله قسطنطين وحكام الروم
مات الام وليس من النساء ذات دم حمرة من الخلق للعصبية من الرجال فان لم يكن عصبية
فولادها على الترتيب

من الحمل المزبور
فصلون ٣ - ٤
مردودن خود را در حال افاقت طلاق را در روز بروز شود حال بود انكسر و عدت رجعت
كرد و بتمل ما يقول قال لا يصح الرجعة قاله قسطنطين وحكام الروم
مات الام وليس من النساء ذات دم حمرة من الخلق للعصبية من الرجال فان لم يكن عصبية
فولادها على الترتيب

لا غير فاستلهم اولى وان كانا
سواء فأكبرهم
من الفقير
للصغير في رجل طلق زوجته ولها ولصغيره من واستقلت حرة من الحضانة
و فرغت من ذلك وحكيا سقا طاعة للحضانة ما كمل لها الرجوع والامه هذه

الجواب
ثم لها ذلك فان اقوى الحقيقتين في الحضانة للصغير ولو اسقط الزوج
حقها فلن يقدر على اسقاط حق الصغير او السعد
ولو قال طالق

عليها وجب ولا ذم لها وثابت او ذم من قال بعضهم يقع في الكل تطليقة وجبته ان كان دخل بها
نوي او لورنو وقال بعضهم لا يقع وان خرج بعضهم ذكر فيه خلافا فقالوا لا يقع في حصة يقع
في الكل عند محمد في قوله لا ذم يقع وعندهما في كل واحد ذكر الصدر الشهيد في كتاب

الابحان في شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند محمد في ذكره واقعية
الصحيح انه يقع في الكل قال الفقهاء بوجبه في كل واحد يقع لغيره الناس وفي قوله
ادخر من اولادهم لا يقع لعدم التعارف

فحين قال ان قلت كذا فلا تطلق على او قال واجب على يعتبر عرف البلاء فليطلب ذلك
في ايما نعم من اننا انا خاتمة طلقت وهي اولاد او مكاشية
ولدت قبل الكتابة لا حضانة لها وتولين بالولد الرقيق اولى بالحر ولو ولدت بعد الكتابة
فهي اولى من الفقير

المضائق ان يثبت باجازه قول لا فعلا سواء كان نكاحا بان قال ان تزوجت امرأة فطالق
فلما اوفى بالامه تدخل في كفاي لان قولها في كفاي يكون الا بالقرابح
فصولون ٤ - ٥

ولو كانت الامه حاملة لا تقدر بوضعها وانما تقدر بالولد
بما اذا كان في بطنها او مطلقا في المهدا به معلل بان في بطنها ولو تابست الشب وعمل الامام
يصح العقد عليها ولا يطأها كاطا من من اننا والاولا صحيح

فان قالوا ان ثبتت حقا لادن او تصدق له مناه ولو صدقت في نفق
الولد فلا حد ولا لعان وهو الوجه لانها لا يمكن ابطال حقه قصدوا الشب انما ينبغي
باللعان ولو وجد هذا الظاهر ان ما قاله في شرح الوقتية وتبعه شرح النفاية بنو نفا
اذا صدقته ينبغي نسب ولو اها منه غير صحيح كما تب عليه في شرح الدور

من الجبر
ولو صدقته في نفق الولد فلا حد ولا لعان وهو الوجه لان الشب
انما ينقطع ككها باللعان فان وجد هو حقا ولو لم يصدق فانما يابطال له
و اذا اختلفت الصغيرة من زوجها الباطل الخ على مال فان الطلاق

بالنفقة فقال الزوج للقاتل كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه السنة ومحمد
المرأة الطلاق فان القاتل لا يقبل قوله فان شهدته هذه المرأة والقاتل لا يقبل قوله فان شهدته
بالنفقة على فان عدول الشهود او اجريت اتيها حاضرت ثلث حين في هذه السنة فلا نفقة لها عليه
فان كانت اخذت من شئ اردت عليه ^{معه تاناً وخاتراً} خاتمة فليور او جازي
التمهيد لمسلم شق يد ثم صدقته ثم صفا فزوجها شربا حدين ثم يربط العلام لها فيطلق النكاح
ثم يبعث الطلاق الرجل اخرها يظهر امرها قال الامام الملقون وفيه نظر لا تزوج من غير نفقة وفي خلاف
وكذا امره وفيه ايضا خلاف فليعلم الزوج الحاكم في مؤبد من لا يقول بالصحة فيفسخ فلا
يصل الملام من طلاق الترافعة ^{واذا كان للولاء او جازي او عم او اخ} واما كان للولاء او جازي او عم او اخ
لاب او اوتوا نفقة عليهم ما اتوا نكاحا لا وش والنفقة على الحال والميراث لا ينكح ايضا قال في المحرر
ان الحال زوج محرم وهو من اصل الميراث وابن العم ليس محرم وان كان وارثا ^{مرفقا للملاحة}
وفي الميسرة لو قال امرأتين اتينا طلاقا ثلثا شوي ان اثلت بينهما في يد
بينه وبين الله فطلق كل منهما فثبت لان من محلات لفظه كلفه خلاف الظاهر
في القضاء فطلق كل ثلثا فلو قال لا وبع اثنتي طوائف ثلثا بنور ان الثلث ينشئ فهو
يدون فيما بينه وبين الله فطلق كل واحدة من القضاء فطلق كل ثلثا ^{انهم في اخر}
باب يقع الطلاق قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا مسجوعا لا يقع وان ما من قبل
قول ان شاء الله ولا يشترط قصد ولا العلم بعناه وقد خلت اكثر النسخ عن بيان هذه
الشروط وتقبل قوله اي الزوج انه ادعاه اي الاستثناء وانكر به الزوج في طلاقه واما
عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل قوله في دعوى الاستثناء وعليه الاعتناء في المثلثا
لو قال الزوج طلقك امس قلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكونه القبول لا الزوج وذكر
في التوابع خلافا لا يسن ومحمد فقال قوله لا يسن يقبل قوله الزوج ويحذف الزوج ويحذف قوله
لا يقبل ويقع الطلاق وعليه الاعتماد والقصور احتياطا في امر الزوج في زمان غلب على الناس
النسب انتهى وهذا كله اذا انكر نكاحا قديما اما اذا لم يكن له متزوج فمدعواه الاستثناء
فلا كلام في قبول قوله قال المحقق الكمال في تحفة فروع طلق او طلع ثم ادعى الاستثناء
والشرط ولا صانع الاستثناء ان القول قوله وكذا اذا كذبته المرأة فيه ذكره في الحادي عشر
لامام محمد الجاهل برع في طلاقها او طلقها بغير استثناء قالوا لم يستثن قبلت
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي قالوا لم يصح منه فنفذ الطلاق والتم
الزوج ادعى الاستثناء ففي المحرر القول قوله في قواي شمس الاسلام الا ووجدت

الصح

الصحح وهو الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينة لا اذ عرف باقراره وشذذوا قال لعبد اعققت امس قلت
ان شاء الله لم يثبت وفي القضاوي السبقي ولو ادعى استثناءه وقالت للمفتي فالقول لها ولا يصح
الزوج الا بالبينة بخلاف ما لو قال لها طلقك لثلاث طالق ان دخلت لثلاث طلقك فتلقفتي فبطل قولك
لم قاله ان عتدي ان يظن ان كان الرجل يعرفها بالصداء ولا يشهدون على النفي فينكح او يخذلها والمحرر
من عدم الوقوع تصديقا له وان عرفه بالنسب وجعلها له فينكح ان لا يزوج بقول المانع لغيره المقساد
فهذه الامانة استحي وقد عطل ما هو المصالح عليه من منع الغطاء في الطلاق ولو قال على امرأة
لا يقع وان قوي ولو قال استلست بي بامرة لا يقع وان قوي وكذا لو قال على حرة ان كان في الحرة وهذا لا يقع
خلاصة لو قال لها لست لي بامرة عندك لا يقع وان قوي وعند غيري فينكح او قوي وفي
الا جملتها انما لو قال لها لا نكح بيني وبينك او لا سبيلك عليك يقع الا قوي ولو قال تزوج مني لا يقع
وان قوي هو المختار وفي المحرر قال لا ينبغي بيني وبينك شيء وقوي الطلاق لا يقع ولو قال لست بامرة
ولو لم يجزها لا يقع وان قوي عندك او لو قال حرت غيرك اني في جننا او سخط او فسخت النكاح
طلاق الا قوي خلاصة ولو قال لها لا حاجتي فيك لاما او ليدرك او لم يجازي شي لا يقع وان
قوي ولو قال لم يسن بيني وبينك على ان قوي يقع وكذا لو قال لها ابدي وقوي يقع ^{مرطاف}
الخاصة فلا بد للمرأة بعيبها وقال ابن قبي لان رد المرأة باحد العيوب المحت بالجنون
واللزام والبرص والقرحة والوقت لان رد المرأة وينفس النكاح فان رد قبل الدخول يستحق
كله وان رد بعد الدخول كان لها كمال المهر وان وجدت المرأة زوجا بجنتها او بغيره او بغيره
او بغيره لم يبرأ من الفدية وقال محمد لها ذلك ^{مر العادة في ١٥} وان كان المستحقون
للنساء في المهر فان شادوا فاستسهم وعن محمد لا حق لذكر من النساء ولا حق في الحضانة
بغير مهر ولا لام ^{منها ما سوت ولا العصبية الفاسق} فاهدر ولو قال المرأة الزوج
يسكن في دار الغنيم والى انما خرجت من البيت لانه لا يكون ناشدة ^{من ثلثا ثلثا}
في مجموع الخواطر الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة لا يستحق من حرم الطلاق
من نكاح الملاك في الثالث عشر ولا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد بغير مهر متاركة فدية لا
يتحقق المتاركة الا بالقول ان كانت مولاها لم تقولنا ركنك او اوكيتها او خليت سبيلك او خليت
سبيلها او خليت من نكاح منع الغطاء في المهر ^{ولو قال للمرأة تراد طلاق يقع الثلث}
اعطيتا وتطلقا وكذا لو قال لامرأة طلاق ترا ^{مرطاف الملاءمة في المثلث الرابع في}
الفاظ الطلاق ولم يذكر المصالح حكم الولاة لا يقع هل يفرد بالسكنى ويستمر عند الاب وفي
الظهير فاذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان لاب ان يقبضها لنفسه وان كان ثيبا

اذا تزوج جارية
او قبل ان تنكح

نكاحها

نكاح

اذا تزوج جارية

او تزوجها في غيبته
او تزوجها في غيبته

اذا تزوجها في غيبته
او تزوجها في غيبته

القوي فافق بينهما يقع والتشديدات الثلاث مكتوبة في الصك بالخط فدا ان يعود اليها
فيما بين وبين الدفيع ولكن لا يصدق في القضاء
واذا اراد الرجل ان يزوجه جارية بعد الوطى فلا يفتل لها ان ينكحها بعينه ثم
زوج وكذا اذا اراد ان يبيع جاريته فان زوج الحرة قبل الاستبراء والتكاح ولا يفتل للزوج
التي لها حق في بيعها وقوله محمد بن عبد الله لا يفتل للزوج ان يملكها قبل استبراء وكذا اذا
زوج المديرة او ام الولد
وفي الفتوحا النكاح المكتوم اذا كانت لا يفتل لغيره فمقتضى الحادم ونفقة الحادم بنات الاشرف
في العتاق للزوج ان يستخدم خادمها فاذا استخدمته فلا يفتل لها
اذا كان لامرته نكاحا او قال تزكيتها قال لا يفتل ابو القاسم الصفاد البجلي للزوج وقال
السيد الشهيد عند النكاح اذا تزوجت المرأة
وفي الفتوحا وقوله لا يفتل القاسم شيئا ان يكون الحجاب على التفتيل اذا كان في غيبته
مذكرة الطلاق او في حال الغيبه ولا يقع بالنية
فزوج اخر في الاصل بطريق الاضمار
بإطلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسد طلاق الطلاق في الثلاث وان لم يوقع واحدة
ولو قال لها نكاح وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث في قوله ونكحوا وان نوي العطف
يوقع الثلاث وان لم يوقع واحدة
وفي مجموع النوازل امرأة طالت الطلاق من زوجها فقال لها ادم نكحي ودو يفتل في قوله
النية
من طلاق المملوكة
وفي الحاوي لو قال لثلاث حلاق بك
طلاق بطلاق في غير العطف وفي مدخله بالثلاث حلاق في مثل طلقته فاعل ثلاثا ثم زعم ان كل واحد
لا يصدق قضاء
فانما رعاها في العتاق
سئل عن ثلثا فوالد من ثلثا عن المنيوتة هل هي اجرة الحنونة بعد نظام الولد قال لا
جواهر الفتاوى
والصغير اذا كان في حضانة الام وهو في
يستحق على الاب خادم ما عهده فيشترى او يبتاعه
فنية في الحضانة
سئل عن المطلق اجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير ارضاع له اجاب نعم يستحق
اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به
فناوي في كتابه
ع اذا فرغ من التفتل على اب الاب لا يفرز
عليه نفقة الحادم ولا حاضنته الا اذا كان صغيرا لا يتعدى الاكل او زنا يفتل لغيره

خادم

خادمه

قبة في نفقة الارث

وفي النكاح

الشهيد اذا قال لامرته هذه عمتي او خالتي او حرم من الرضاع وثبت عليه بان يستغفر له
فاستغفر عليه في بيته ولو قال كنت ابنة ووهت ونسبت سدا ولا يفرق اسما
والقياس ان يفرق مطلقا ولا يصدق لان اقربا القريم وجه الاستحسان ان هذا الجواب
قريم فلا يقع الا بالدم عليه ولو قال لها هذه بنتي من نسب وسب عليه ولم
يسجد في يده في لان الظاهر بكبره وكذا في هي اي وله ام معروفته ومثلهما يولد له وثبت
عليه في وكذا في هي اي
قال رحمه الله تعالى والمعتدة ان جحدت ولادتها بشهادة رجلين وامرأتين او رجلين
او امرأتين او قسدا لولاثة اي ثبت نسب وللمعتدة ان جحدت ولادتها بشهادة رجلين
الى اخره ولا فرق في ذلك بين المعتدة من طلاق رجعي او باين او وفاة وقوله ابو يوسف ومعه
ثبت نسبة بشهادة امرأة واحدة قابلة لان الفرض انما في المخرج ولا في حيفه رحمه الله تعالى
تفتل باقرا ما موضع الحمل في الرحم والمتفتل لا يكون حجة في الحجاب الى اثبات النسب
بعدمه فيشرط في كمال الجحد خلاف ما اذا كان الحمل ظاهرا لان النسب ثبت قبل الولادة بالقرينة
ولما جاز في القيسين الولد وهو ثبت بشهادة القايمة وقوله والعتاة ان جحدت ولادتها بديل
جميع افعال المعتدات وفي الرجعي اذا جادت بالولد لاكثر من ستين انكح لان الفرض انما يفتل
في حيفه لانها يكون مربعة تكون العلوق في العدة على ما بينا فينتهي ان ثبت نسب ولدها بشهادة
القايمة من غير زيادة شيء آخر في المكنونة وفي البسوط في عدم ثبوت بدوفا شهادة
رجلين ان يكون المطلق باينا وان يكون الزوج متكررا للولادة فالظاهر ان العتافي على سبيل الخط
لان من هو المكنون فانه لا فرق في ذلك بين البايين والرجعي ايضا عند انقضاء العدة بوضوح في الفتا
ان لا يحتاج لثبوت النسب الى شهادة القايمة عند عتاقه بالحبل وعند ظهور الحبل وعند قيام
الفرقة الكبر على صاحب سبب الجوار رحمه الله في اشتراط شهادة القايمة ليد منه لتعيبين الولد اجاعا
عند حيفه رضي الله عنه وهو موقوفان شهادة القايمة لا بد منه لتعيبين الولد اجاعا
وهذه السور كلها وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها ففسد اي حيفه ونسب
ثبت به في السور الثلاث وعند هذا لا يثبت شهادة القايمة وما نسب الولد فلا يثبت
بالاجماع الا بشهادة القايمة لا محالة ان يكون هو غير هذا المعين ونسبة الخلاف لا يظهر الا في حق
كم اخر في الطلاق والعتاق بان عتقها بولادتها هي يفتل عند اي حيفه رحمه الله تعالى
يقولها ولدت لها امينة لا عتقها بالحبل والظهور في قبول قولها وعند هذا لا يقع شيء

يشبه فابعد من عليه في الانبعاث والنهاية وغيرها
عدم وصول النفقة والسكنى للمفترقين في مدة مديح فالقول لها ان لا يصل بنا وما في دست
كلديون اذا دعي في الدين وانكر الدائن
اشياء في القواعد الثلاثة
ولولا عتلة النفقة على الزوج بعد فترتها فالقول لوصول اليها وانكرت فالقول فورها
كانت ان اذكر وصول الدين ولولا عتلة النفقة ولولا عتلة الصفاة بعد فترتها وادعي للاب
الانفاق فالقول لجمع الدين كما في الحاشية والثانية خرجت عن القاعدة فليست ممل
اشياء في القواعد الثلاثة
معرفة بالغير وان كانت موطوعة ما لم يفعل ذلك
نظام الحق بالصغيرة وان كانت سنية المسيرة
جمع صغير عند كون حتمها عليها انما غناها في الاظهرت حيايتها
فلي في القول بغيره من قبله لان المرأة غير هذه المرأة فقال لمرأة في حيايتها
لا تطلق هذه المرأة في بين هذا ويشاء اذا كانت لمرأة فزوجها انك تريد ان تزوج على امرأة اخرى
فقال لمرأة تزوجها في حيايتها فليست تطلق هذه المرأة اذا ابانها ثم تزوجها
حاشية الاشياء في القواعد
اذا قال كل امرأة لي تزوجها فليست
فزوج امرأة قبل التكلام وامرأة بعد التكلام طلقت المتزوجة بعد التكلام ولا تطلق المتزوجة قبل
وسار الكلام في هذه الصورة شرط انعقاد البين والزوج شرط بطلان البين فانك تزوجها
قبل التكلام تزوجها قبل انعقاد البين فلا تطلق والى تزوجها بعد التكلام تزوجها بعد البين فتطلق
ولو قال كل امرأة لي تزوجها فليست طالق ان كانت طالق في وقتها ان كان كل امرأة لي تزوجها ابدا
اولا فليست سنة تطلق المتزوجة قبل التكلام والمتزوجة بعد التكلام وان لم يفسخ على الوقت بل قال
كل امرأة لي تزوجها فليست طالق ان كانت طالق في وقتها ان كان كل امرأة لي تزوجها ابدا
وسار التزوج في هذه الصورة شرط انعقاد البين والتكلام شرط بطلان البين فانك تزوجها
بعد التكلام تزوجها قبل انعقاد البين فلا تطلق ولتكلم فلا تطلق فلا تطلق المتزوجة بعد
التكلام الاول وذكر في الجامع انها لا تطلق
في نوع اخر من هذا الفصل
ولولا ان يخلط بالملفات الثلاثة والطلاق
امرأة ثانيا ثم يخلط ويقول كل امرأة لي طالق فليست طالق ولا يخلط
بطلان هذه وانما رواها بقول يخلط بطلان كل امرأة فليست طلاق هذه ثم يقول
كل امرأة لي طالق ولا يخلط
وقبض البذل في المجلس في معاودة شفعه على ان لا يفسخ لغيره في المجلس والنفق
عمره

عليه ما دل
وفي الفتاوى رجل طلق امرأته فقال لها قد طلقك واطلاقك ادم ترايبغ فانك
لها طلاقك واطلاقك قد ادم ترايبغ ثانيا
من اجل المصلحة من الجنس
انما اذا قال لها انت طالق فاذ انك
انما في الفصل الاول
ما اذا قلت طالق في وقت واحدة
من اجل المصلحة
والحاصل ان الطلاق اذا اشيع في وقت لا يقع ما لم يوجد الوقت المتساوي في الطلاق يقع المصلحة
ساعة ما يتكلم به المتكلم
من طلاق في الدعوى في التامع
واذا اردت معرفة اشارة الطلاق الى الوقت من اشارة الوقت انظر الى اليمين انما دخلت
على الوقت او الطلاق ان دخلت على الوقت كان الوقت متساويا الى الطلاق كما في قوله انت
طالق في وقتها يوم الاضي فوقع في السورة الوقت متساويا الى الطلاق كما في قوله انت طالق
قبل يوم الاضي فانك لو جعل يوم الاضي قبل الطلاق هلكت الاشارة وصارت كأنه قال انت طالق
وسكت وان دخل حرف الحاء على الطلاق كان الطلاق متساويا الى الوقت كما في قوله انت طالق
بعد يوم الاضي فوقع في السورة الطلاق متساويا الى الوقت فان جعل هذه التعليلة بعد يوم
الاضي فوقع في السورة وتعلق الطلاق ليوم الاضي واما اذا قال لهما انت طالق مع يوم
الاضي فطلعت حين طلعت الشمس من اليوم الاضي لان مع لفظه
من اجل المصلحة
في المتن اذا قال لها في يوم من الايام انت طالق اذا جاء هذا اليوم فان كان نوي اليوم الذكي
مثله اذا ادعى يوم الجمعة فبطلان نوي وان نوي يومه ذلك فالطلاق باطل وان لم يكن له نية
فهو على المستقبل ولا يدين في النصارة انه نوي يومه ذلك وبين هاهنا وبينه تعالى
من اجله في الزمان في التامع
واما في الاستدلال في اليوم عدل او قال لها انت طالق في هذا اليوم فهو ما دل في الوقتين الذي نفيه
به يريد ان في قوله انت طالق اليوم عدل في اليوم ويبلغه كذا العدد في قوله
قوله انت طالق في هذا اليوم يقع الطلاق هذا ويلغوه كذا اليوم
من اجل المصلحة
واما في العلم والحال والنية والقالة فلا حرج بين في الحاشية هكذا ذكره القسوي وقد ذكر القساي
يعني ان اولاد المعتات والملاوات بنزلهن والظاهر في قوله
من اجله في السورة رجعت في السير الكبير واذا ارجع الاسير من الحرب فحاشية في قوله
وقال انه ارتد عن الاسلام است منه وقال الاسير كره منكم وقال لا فليكن
اولئك بيا لله ففعلت ذلك كرهها فالقول لمرأة ولا يفسد في السير الابا لينة وهذا

بمخلاف الجنون ولأن هذه الاشياء مما يزول على وجه لا يبقى له اثر على وجه لا يعود فلهذا
يكون والنوم قد انفرد بين الفرق
رجل ان فعلت كذا فامرتي طالق وله اربع نسوة طلاق على امرأة واحدة واليه الميراث بخلاف
قوله حلال الله على عيرام وله اربع نسوة يقع على كل واحدة تلبية على ما ذكر في التوكل والعرف
انه عم منها وحضر منها وسيت في باب الرابع في ذلك اختلاف والمصحيح هكذا
جواب الفتاوى في التلا من الطلاق
لما ورد عليه من فامرتي طالق في المسمى فيكون له في ذلك عليك هذا فامرتي طالق
وقوله غائب فقال ما دام كذا يصير على ما ادعاه ليشق امره واحدة منها حتى تيسر الامر
بالبيعة اذا فارق غلت من الميراث
ثم قال في حديثها ادمت ولمزيد عليه قال ان نوى ثلاث طلاقات طلقت ثلثة الا فلا لانه
لو شغل بال طلاق فسا من الطلاق
فان طلق فلو طلق بالطلاق لان الاسم وان كان الجمع في الفرج حتى صار به موليا تكن العامة
ينهمون هذا جماعا ويعدون هذا زواجا من ذلك
الاختلاف في قوله ليت لي بامارة او لمست بامرني معروف فاذا قال ان دعيت
الدار فليت بامرني او لا تشهدوا الفدا ليت بامرني فليقول من الفدا طلاق
يؤثر يا حبيبة ربه الله عبادا في فانه باللفظ الاول يعلق الطلاق بالدخول من غيرية لان
التعليق يعلق على انه اراد به الطلاق لا بالطلاق يبيع نفسه عن الدخول حتى تلبية بالدخول يزول
الدلائل على انه اراد به الطلاق واما الاثبات على انه اراد به الطلاق في وجوبه فيبيع
في التلا من الطلاق وقد كثر في رواية طلقها زوجها ثمانية ولا يقدر عليه من نفسها
يسعها قتل او فريب لا يلا يكون دفع شرعها الا يقتله ولا يقتله يدينه خلاصا القصاص
ولا تقتل نفسها لانها لا يملكها الا من قبل زوجها رجل
ان يكون امره تعلقا ان طلق كذا في التعليق كان اختياره لا يفعل ذلك الامر واكد ما الخبر
بالطلاق رجل قال لامرأة فاذم ب طلاق ته فلو شوي كره است لا يقع طلاقه لان هذا
وان كان التصديق لكن في العرف براد به التعليق فله يقع فتعلقه انت طالق لان ذلك الزاد يقع
بغيره كنت دعيت قال وهذه السئلة وقعت في زمن الفاضل الامام ائمتي المشافه في الحديث
سبع سنين الا سائكة فقال هذا التصديق والمصحيح ان التعليق هكذا فهو سائكة في الارباب
الاغرة وكذا فتاوى الامام محمد بن الفضل البخاري فيمن قال ذن وي ان وي به كن ابن

س

كما وكذا وهذا مستند ولغظ يستعمل في سيرة الحكم فتقوله ان يقول يا ايها التعليق
يقع ولا يعلق بالفعل لعدم كمال الشك ثم قال وقد قال بعض علماءنا المتأخرين ان كان الخلف
من اجل ان لا يعلقون الا بعد التلخيص كان ذلك كلمة الشك فيهم يكون تليقا ولا يقع الاسم
وجوده وانما يقع هذا عينا اذا لم يتعارفوا التعليق الا بعد لغظ اما اذا تعارفوا التعليق
بكلمة الشك فيصير ذلك على التطبيق ووضع الطلاق مرابا هكذا ذكر الامام محمد بن الفضل
انما روي جواب الفتاوى في الاول من الطلاق
بالطلاق ان لا يقع كذا ثم قال كبرت وما خلفت وانما اودت نحو من المرأة ثم علم هذه العيون
من غير ان ترفع لخصا اليه فانما ط علم لقائمه بذلك بان يبيع اقرب فله ان يعرض عليه وفيه
بينهما ويعمل بالامر وان لم يحيط به علم فيسره ذلك لان يحاصره فحاصم ومن حق المرأة ان
يحاصره ان المرأة لا تحل لها تصديق على الطلاق الظاهر الا ان يقع في قلبها انساق في دعوى
جواب الفتاوى في الما من القضاء
ان زوجها فليطالق فليطلق امره تزوجها بعده خول وارباب هكذا ذكر وهو الصحيح
جواب الفتاوى في الرابع من المطلاق
او حلال الله على عيرام وله اربع نسوة فمطل فمطل امرني طالق فليطلق احد من غيرين لان لفظ
الواحدة وفي قوله حلال الله على عيرام طلقن جميعا هكذا ذكر وهو غير ماسر في الباب الثاني وهو الصحيح
الاباء مرتفعة حلال امره في الرابع من المطلاق
الفد غير صحيح الا اذا جعلت بالخلع واذا اقرت بنفسها يحكم ببيعها فزادها عسولا على انها
بالمخلع جواب الفتاوى في الامور من المطلاق
على امرأة تزوجها هكذا فزوجه فتولي واجاز فله ان يها فزوجه بنفسه قبل تطلق وقيل لا
اذا لم يكن يخل بتطرح الفضولي لانه صار متزوجا في الحكم فتولي
ومن كثر تخرج فتولي كذا واجازت كتم فمطل فمطل من قال لامرأة ان
انزوجت هكذا وكذا فزوجه فتولي بركة كتم فزوجه طلاق فتولي فزوجه فتولي واجاز فله ان يها
من الميراث في الميراث
شغل بال طلاق اضاعتها اشغ بهم الله وليها وخيضا حال الدين ان لا تسقط وكذا قال ابو علي
ان فيه رواية وفي بعض مشايخنا بطلان الرجوع اليها وان تقوى لا تسقط كذا في حديثه ان رجلا
جواب الفتاوى في التلا من الطلاق
ان تزوج نسوة لمعافاة امرأة من غير ان منه وتوكل عند دعته سخا بذكره ثم اذا بلغ الخبر

بالمخالفة فانه يغير بالعقد دون القول فان بالفعل لا يثبت وان اجاز بالقول يثبت وانما لا
 بالفعل لان ثبت نفسه بالعقد وهو غير المعقد وان كان حقوق العقد يقع له وحقوق العقد
 ترجع اليه لان في باب العين يعتبر الاقضاء وهو قد حدث بنفسه بالعقد وهو لم يصدق وان اجاز
 بالقول يثبت لان القول له شبه بالعقد فصار عاقدا يثبت والاجاز بالفعل ان يثبت اليها شيئا
 من المهر والنفقة فاذا فعل ذلك صار المهر منكوحة ولا يقع الطلاق ولا يحتاج الى قول المرأة
 ما بعث الزوج اليها لان العقد من اجابها لازم وان كانت صغيرة يثبت اليها ما اذا قال لها
 عمر الشئ هذا كله اما الاجازة بالفعل فيكون بالولي والمسرة التقبيل ذكر التقبيل بالثبوت فيقول
 العيون عند ذكر هذه المسئلة ويجعل الاجازة بالفعل ان يثبت اليها شيئا من المهر والنفقة وطلاقها
 او طلقها وذكر السد والشبه عام الدين في شرح الجامع في كتاب الحج وقدم مسئلة من اعتبر
 غوطا في ان على الطلاق بالكتاب ينبغي ان يجرى بسلامة المهر بما لم ينفقة فلا ولو بعث الزوج
 اليها مهر لا يقوم مقام بعث المهر ولا يكون اجاز لان المهر امر شئ لا يقع له بالطلاق وقدره
 بين الاجنبين اما الاجازة بالقول فيكون يجرى للمهر لان الاجازة غير العقد وقيل هو قول محمد
 لكن الظاهر ان الاجازة بالقول حق لواجب القول يقع الطلاق
 جواهر القسائي ولو هو مخالفة فاجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يبرر
 وان كان قبل الاجازة فاجاب ان التوبة يقع الطلاق
 جواهر القسائي ولو هو مخالفة فاجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يبرر
 ولو قال ان تزوجها بغير الاجازة لا يبرر لان شرطه على نفسه ذكر النسبي اما قوله كلما
 حدثت فلا في كتابي فهو على الحق الشيخ الامام ترك الدين انما الفصل الحرام ان كتابه المصنوع
 لا يضعه جواهر القسائي قال في الخلاصة وغيره ما سبق لها الب
 معصومه موصوفة ارادت لعمه ان تزويجها بالهايمان ولا يبيع المولد على الام تالف ذلك وشالاب
 الاب بامرة ونفقة المولد تختلف اية والسبب ان يقال لهم اما ان تسبكه بغير امر واما ان التي
 العمة انتهى ورايت منقولاً من الميراث اذا تزوجت ام الصبي المتوفى في بوه زوج اخر وارادت ان
 تزويج الصبي من غير نفقة فاما الميراث فله عليه واراد وسيدان يربى بالنفقة المقدرة يدفع
 هو اليها الا اليه التمه وله وجوبه وانما علم
 تفسيره عمة موصوفة وابي معصوم ارادت لعمه امساك المولد بها ولا ينفخ الجملعة
 المولد عن الام وهي الام تاي اي فتنع من الميراث وتطالب بالاجر ونفقة الميراث في البيع ان يقال لها
 اما ان تسبكي المولد بها او توفقي الى العمة كما في الميراث من حصة الدر

وفي الميراث الى الظهير ولو قال والله والرحمن الرحيم لا افعل كما فعلت في الرواية الظاهرة
 يبره ثلث كتابات وتعدد العين بعد الاسم لكن يشترط عقل عرف القسم وروى الحسن بن علي
 حنفية ان عليه كتابات واحدة وبأخذ مشايخه في رواية ولوقال والله والرحمن
 لا افعل كما فعلت يبره كتابات في قولهم جعنا والعرف على قول ولما في المشايخ ان الواو اذا التحدت
 جعل ان يكون واو محذوف ويجعل ان يكون واو قسم فلا يثبت القسم بالثبوت والاحتمال بخلافه
 اذا تعدد ذكره لان احدهما محذوف والاخر القسم ولو قال والله والله يتعد العين فظاهر
 الرواية وروى ابن ساعد عن محمد بن في الاسم لا يتعد العين ولو قال والله والله او قال والله الرحمن
 يكون بين واحد انتهى وفي الولول الجبة اذا دخل من اسفل مع الغفلة
 لم يعمل على فضجها وصلوة او صدقة ما فعلت ان فعلت ازمه الشئ الذي جعل على نفسه
 ولم يجز بغيره العين فظاهر الرواية وهكذا القسائي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله
 والشيخ القاضي الامام علي بن المرويت كان يقول ان شامام اوصلي فيج وان شاء كثر هذا في مجموع
 النوازل وعمل حنفية نوح ان يبيع عن هذا قبل موته بسبعة ايام وقال يجب في التكاثر قال
 الشيخ الامام الشريفي من ايمان الاسلم وهو اختيار في كتبه البيهقي وهذا الزمان قال رحمه الله
 وهكذا القسائي والسد الشبه في كتابه الصغرى ويرفق من ايمان الخلاصة والمفسر
 الثالث في التذر وما الاجازة لاسم البع والشر والاجازة والاشارة
 والقصة والسلي عن مال من المشايخ من لم يحن الحسنة السعة ويرفق
 فصوص موصوفة وشالاب الميراثية ومنه نداء مطلقا او مطلقا بشرط وكان
 من جنسه واجبا وهو عبارة مقبولة وهو الناذر كصوم وصلوة وصدقة وامتناع
 ولغيره ما ليس بجنسه ومنه كيدارة الميراث وشييع بشاره ود حول مسجد ثم ان علقه
 بشئ يبركه ان قدم فاجب بوقه ان وجد وبما لم يرد كان زينة وفي قوله على المذهب
 تنوير الاشارة من كتاب الايمان يثبت بالمباشرة دون التوكيل
 في البيع والميراث والاجازة والاستيجار والسلي عن مال والشبه والمقصود
 مشي الاجر ولو علم ان لا يخاصم فلانما على نفسه ومنه وكذا لا يثبت
 تلهي من سلكا اخذ من ماله لا يملكه ان لا يخاصم في المال النجاسة لو
 الحيلة في ان يخاصم عنه غير غيره ومنه وساحب المال يذهب مما حتى يصل الى القاضي ثم يقول
 المظالم للقاضي فحفظه بكذا وكذا حتى يفرم القاضي ان غير لما اذا اصابه وهو لا يخاصمه
 بنصب قضاة القاضي برب المال عليه قاضي وقيل بغيره المظالم

من الحلو في العسل الذي عندهم اليهن
وقال لمرطبان ان اكلت فلو ان اكلت كذا
وشربت كذا او اكلت الحلو فقال ان اكلت كذا
وشربت كذا فامر بطبق وهو اسود بالجميع الفوط
لجميع الانبياء شيبا
منه في فم النبي طار

الشيخ بالعلو والفعل جيبا
الشيخ بالعلو والفعل جيبا

الإيرانية - أولئك القبط في بلادنا حقه في أمريكا - علماء أمريكيين

بنفسه وترك اهل وعياله وان كان مستقلا بسكناه واشاد الى انه لو لم يخرج فانه يجت
 بالاولى والكل يشهد بالامكان ولذا قالوا لو لم يكن فيها اياما يطلب منها الاخر حتى يخرج
 واشتغل بطلبه او لغيره لنقل الاصل للنباع او خرج بطلبه لانه لنقل عليها المتاع فلم يجبه
 اياما لم يجت وكذا لو كانت امتعة كثيرة فاشتغل بتقريبها ليدفع ويكده حتى يتركها دابة فلم
 يستكمل يجت وكذا لو ايت المرأة ان تنقل وتلد ويخرج هو ويرد العود اليه وينزع من الخروج
 بان اوقع او منع من اتيه فتركه او وصيت بالرد مطلقا فلم يقدر على دفعه ولا على الخروج منه لم يجت
 وكذا لو قدر على الخروج فهدم بعض المأوى ولم يهدم لا يجت وليس عليه ذلك اما اعتبار القدرة على
 الخروج من العهود عند التماسها في الظاهر يترتب على ما اذا قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامرت
 طالق فقيده ومنع من الخروج او قال لا امرت ان لم يخرج اليه الى البيت فانت طالق فقيدها والدماحية
 بطلاق فمما في الصحيح والفرق ان شرط المنة فيسلك الكتاب للفعل وهو السكوت وهو ممكن فيه ولا ذكره
 تأثير في اعدام الفعل والشرط في ذلك السكوت عدم الفعل ولا غيره فذكره في ابطال لعدم وان كان اليمين
 في الاصل فلم يكن الخروج من اربعين يوما في البين وعين ^{منها اربعين}
 ومن جلت ان لا يسكن هذه الدار يخرج بنفسه وترك اهل وعياله فيها ان كان المالك في حال عجز
 كالابن الكبير يسكن في الدار والاب والدة تسكن في دار زوجها وغيرها لا يجت فيجب

قائمه
 بنفسه ومنعه وعياله مما اذا اختلف لا يسكن بالخروج من الدار والفرق ان يخرج المالك
 ولو قال للملك لا يخرج وهو في بيته من الدار فخرج الى الحي لا يجت الا ان يتوي
 من ايام الخروج فلا يخرج ^{منها اربعين}
 ان لم اذهب ولو لم يخرج منها فخرج السكوت فيسكن فيها لا يجت اذا لم يرد العود وان
 لم يرد السكوت فمضى الى بيته من حيث وكذا لو لم يخرج بالخروج ونوع العود او دل الدليل
 على العود فلم يخرج من حيث في بيته ^{منها اربعين}
 ولو قال لا يخرج من هذه الدار فهو على التمسك بها باعلاها ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه
 اذا لم يخرج بيته ^{منها اربعين}
 لو اشتغل الزوجان من الدار في المدة فمضى مؤن الدار فقال لها اخرجي مني الى حيث شئت فيه
 فابت الى المصلحة فقال ان لم يخرج مني فمضى فان كان قد ماتت الزوج فهو على العود والا فلا وان
 خرجت معه في الحال الى دار بغيره لم يرجع براد اذ وجبها بالخروج اسله
 من ايام العدة

لا فصل

لا فصل وكذا اذا برأها من حجبها فالحاصل ان اذ لم يخرج من حجبها في الشئ يجت بوجود احدهما
 فان طلق ان طلق خادما او فداها يجت باحدهما بوجود واحد في الاثبات برأها بان قال
 ان اكلم فلانا وقلنا فكلما برأها اسبغت ان اذ اذ اقبل واستعمل فيها برأها فشرط
 البرأ بوجود احدهما فلهذا لو قال لأمك بريدك كرمك ماء من من بالثمن من ثوبه من دوقا
 من كرمي باع من زمام لانه في كلا الوجهين برأها بآثار ضله لانه في ذلك دور ودور وسور
 مصحح اندسائدين است دون مدت فقد ذكره وفي الاثبات فيكون التغيير فيه بوجود
 احدهما ^{باب الفصولين في ٢٣}

واذا اختلف لا يخرج الخلع فخرج ارضا وزوجها ساكن فيها لا يجت لان الدار ينسحب اليها
 وفيما لو اياها من سرقته وفي المشتري اذا قال والله لا ادخل دار فلان فدخل
 دار فلان ساكن فيها لم يخرج والدار لم تاحت وقد كان له لا ادخل دار فلان فدخل
 عليها لم يخرج دار زوجها ساكنة معه يجت هذه الرواية بخالف ما ذكره في فتاوي سرقته
 وفيما لو اقبل على ارضه لا يدخل دار فلان ساكن والدار لم تاحت وقد ذكره في تنصيصه فقال
 ان لم يكن فلان يسكن في الدار يجت لان المالك اذا ادخل داره وان له دارا اخرى
 يسكن في الدار لا يجت وهذا الجواب بخلاف ما ذكره في المشتري فانه ذكر السكوت في التنصيص في غير تنصيص
 فيكون في الدار ^{باب الفصولين في ٢٣}

سكنه كعدم هذه الا يكون بغيره ولا يجب عليه شيء لانه كعدم سلافي بسيار كعدمه
 فذكر ان ذكر وهو في ايجز الاستكاف وذكر القاضي بولائه ان اراد الكتاب فهو لم لا كفارة
 عليه وان اراد بان الذي على لم يكن حقا فهو من اجله في يدي ورسول وبما لا يرد
 وعنا فان لا فصل فلهذا لا يسكن من هذا الدار ^{باب الفصولين في ٢٣}
 ولا يرد عليه شيء لان ليس من ^{باب الفصولين في ٢٣}
 حقه ما يرد كونه فلهذا لا يرد عليه لا يجب الاحتفاء لانه لا يرد ان كان عالما لغوا لم يكن عالما
 في اعداده فلهذا لا يرد عليه غير اليه يسهل لموانع حتى يثبت بطلان شئ لا يرد وان عني
 الامساك في بيته فان عني في بيته ولم يخرجها فلهذا لا يرد ^{باب الفصولين في ٢٣}
 من ايام المدة ١٠٢
 البدر ستة فلهذا المصلحة وانقضت مدة بغيره وسكن البدر ثم تزوجها وسكن في البدر لا يقع

باب الفصولين في ٢٣

نحوه في كتاب الدعوى رجل اشترى من اخر جارية وجاءت فولد لاق من ستة اشهر من وقت
الشراء فادعاه البائع فقال المشتري اصل الجمل لم يكن في ملكك انما استرته بها وهي حامل
وقال البائع لا بل اصله كان في ملكي فالقول قول البائع لانها انقضت على انها كانت حاملا بين
يد البائع والمشتري يدعي نازكا في العلوق والسابع متكررة وكان ينبغي ان يكون القول قول
المشتري لانه يدعي جواز العقد والبائع يدعي الغشاد
ما ما راجعه في البيع
رجل يدعي جارية ثم بعد عشرين يوما اشتراها ثم ادعى انها اغتربت عن حالها واراد رد ما قال
مشتري راو رسته بايديه كره حال كثيره بكشت لانه يدعي حق الرد فيحتاج الى الاثبات
جواز العقد في البيع
ولو اشترى بيتا وظهر ان احد حده وقف
ففسخ لانفسه لبيت موقوف فلان برده بهذا البيت
من المحل للموم
خراض خراض كره ما على انها خمسة الا من عتب واشترى رجل حرد فوجد ثلثه آلاف
يجب عليه تمام النقص ان لم يكن الوزن في عقد البيع ولو شرط الوزن فاشترى عما انها كرهنا
ما اذا انقص بسخط من الثمن بقدره
جواز العقد في البيع
رجل اشترى خرافا ربعتين من جنس الى سنة اشهر فماتت فخار قبل الاجل وقد ظهر عيب في البيع فانه يضع
عنه نقصان العيب ويدفع اليه الباقي ولا يجبر عليه قبل حلول الاجل اما لو دفع قبل الاجل جاز لانه
استقطب عن نفسه بالتجديد
جواز العقد في البيع
كمن اشترى غيره بغير حرة لزوم المشتري فان طلب المشتري لو سلم المشتري اليه واخذه كان بيعا بالتعاطي
قال العقد والسريه وثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ينقض باخذ واعطى ان ينفذ التسليم مع وجوب البيع
والعديك وان كان اخذا بلا اعطاء ومن العادة الناس
جواز العقد في البيع
وهذا اذا كان عيبا لا يشهد به من خصومة فان كان مشبه لا يحدث كالا صبح الراية
والسنة التسايف لانه بركة لانا يتقينا انه كان عند البائع وان كان مشاهدا يحدث كالحق والاشهر في الزود
فان كان يعلم ان البصر له لا يحدث من وقت التسليم الى المشتري لان بركة لانا يتقينا يكونه في البيع
وان كان في مدة يجعل كحدث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده فالقول قول البائع وان ادعى المشتري
لجمل الاثبات وقد اشترى بركا فاعطى يربها امرأة عدل والفتن ان احط فان اخبر بذلك يسيع
الدعوى والمقصود وان كان في وقت التسليم مدة يجعل كحدث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده
فالحق قوله وان كان مدة لا يجعل كحدث من وقت التسليم فكل ذلك لا يرد بقول المأذنة الواحدة
وانما يشهد المأذنة بين بركة قياس قول الخليفة لا وفي قياس قولها بركة وان كان كمالا
في بالحنه فالقاضي يرى العدد وان كان مشهود بذلك رجلا عدلا وان وجدوا لا يجعل حدوده

نحوه في كتاب الدعوى رجل اشترى من اخر جارية وجاءت فولد لاق من ستة اشهر من وقت
الشراء فادعاه البائع فقال المشتري اصل الجمل لم يكن في ملكك انما استرته بها وهي حامل
وقال البائع لا بل اصله كان في ملكي فالقول قول البائع لانها انقضت على انها كانت حاملا بين
يد البائع والمشتري يدعي نازكا في العلوق والسابع متكررة وكان ينبغي ان يكون القول قول
المشتري لانه يدعي جواز العقد والبائع يدعي الغشاد
ما ما راجعه في البيع
رجل يدعي جارية ثم بعد عشرين يوما اشتراها ثم ادعى انها اغتربت عن حالها واراد رد ما قال
مشتري راو رسته بايديه كره حال كثيره بكشت لانه يدعي حق الرد فيحتاج الى الاثبات
جواز العقد في البيع
ولو اشترى بيتا وظهر ان احد حده وقف
ففسخ لانفسه لبيت موقوف فلان برده بهذا البيت
من المحل للموم
خراض خراض كره ما على انها خمسة الا من عتب واشترى رجل حرد فوجد ثلثه آلاف
يجب عليه تمام النقص ان لم يكن الوزن في عقد البيع ولو شرط الوزن فاشترى عما انها كرهنا
ما اذا انقص بسخط من الثمن بقدره
جواز العقد في البيع
رجل اشترى خرافا ربعتين من جنس الى سنة اشهر فماتت فخار قبل الاجل وقد ظهر عيب في البيع فانه يضع
عنه نقصان العيب ويدفع اليه الباقي ولا يجبر عليه قبل حلول الاجل اما لو دفع قبل الاجل جاز لانه
استقطب عن نفسه بالتجديد
جواز العقد في البيع
كمن اشترى غيره بغير حرة لزوم المشتري فان طلب المشتري لو سلم المشتري اليه واخذه كان بيعا بالتعاطي
قال العقد والسريه وثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ينقض باخذ واعطى ان ينفذ التسليم مع وجوب البيع
والعديك وان كان اخذا بلا اعطاء ومن العادة الناس
جواز العقد في البيع
وهذا اذا كان عيبا لا يشهد به من خصومة فان كان مشبه لا يحدث كالا صبح الراية
والسنة التسايف لانه بركة لانا يتقينا انه كان عند البائع وان كان مشاهدا يحدث كالحق والاشهر في الزود
فان كان يعلم ان البصر له لا يحدث من وقت التسليم الى المشتري لان بركة لانا يتقينا يكونه في البيع
وان كان في مدة يجعل كحدث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده فالقول قول البائع وان ادعى المشتري
لجمل الاثبات وقد اشترى بركا فاعطى يربها امرأة عدل والفتن ان احط فان اخبر بذلك يسيع
الدعوى والمقصود وان كان في وقت التسليم مدة يجعل كحدث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده
فالحق قوله وان كان مدة لا يجعل كحدث من وقت التسليم فكل ذلك لا يرد بقول المأذنة الواحدة
وانما يشهد المأذنة بين بركة قياس قول الخليفة لا وفي قياس قولها بركة وان كان كمالا
في بالحنه فالقاضي يرى العدد وان كان مشهود بذلك رجلا عدلا وان وجدوا لا يجعل حدوده

وصلى اذا سمع بالدرهم والدينار بل يجوز ان لا يخرج الكلام قال في النفع الواسع في ذكره المبسوط
 قال وعن محمد بن سيرين انه كان بكبره سبع السيف الخفي بالنفع بالنفع فانه ان يكون
 القصة التي اعطى اقل مما فيه ويكره ان يبيع بالثنية ولا يري ان يبيع بالذهب
 جاز ان يقول صلى الله عليه وسلم اذا اخلف جنانا فيبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون
 بدا يبيع ولا يجوز بيع بالثنية سواء بذهب او بالنصف لان العقد في حصة الحلية
 حرة فاشترط الا يجل فيه فسد ولا تنزع الحلية من السيف الا بغير رغبة والعقد فيها يفسد
 في الكحل فافضل ان يبيعها بالنصف على اربعة ادهان كان يعلم ان فضل الحلية اكثر فهو فاسد
 وكذلك ان كانت الحلية مثل العقد في الوزن لان الجحش والحياض فضل حال عن العوض فان
 مقابل القصة بالنصف في حلية اقل جاز العقد على ان يجعل المثل بالمثل والباقي بالجحش والحياض عندنا
 خلافنا في ذلك وان كان لا يدرى ايها اقل فابيع فاسد عندنا لعل بالمساواة عند العقد
 وتوهم الفضل وعندنا فخر هذا جاز فان كان الاصل هو الجواز والمفسد الذي هو الفضل كما في
 عن العوض بالم يعلم به يكون العقد صحيحا الجواز عكس وكذا في بقية الكتب
 فيجوز لنا ان نبيع المفضل الا في البيع بالذهب وكذا في المراكش بالنصف وان يبيع
 اعني الدرهم المفضو او غير من القصة فالواجب ان ينظر الى ما في البيع من القصة فان كانت
 قدر الدرهم فلا يجوز وان كانت اقل من الدرهم التي هي القصة يجوز وان كانت اكثر فلا يجوز
 وان كان لا يمكن موزنة قدرها فلا يجوز ايضا وفي خلاف زفر روج فصار في صورة واحدة يجوز
 ان يكون القصة التي في البيع اقل من القصة التي هو الدرهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا اذا بيعت
 بالنصف فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقول ولا اكثر لكن لانه من فضل العوض كما في
 الاول ايضا لانه من الفضل في صورة يجوز ان يبيع المصنوع من الذهب المراكش فيه بالدرهم
 فلا يحتاج الى حوزة قدره وبل هو اقل واكثر بل بشرط التقاضي في المجلس لا غير فلو بابه بالذهب
 يحتاج فيه الى ما دونه من الوجه الاربع وفيه وجه واحد يجوز كما في القصة والضايف في هذا و
 استكمال اتحاد جنس المثل والمبيع فيوزن التاوي في الوزن والتفاضل في المجلس وعنده
 الاختلاف لا يعتبر التاوي بل التفاضل وهذه وان اعلم
 من الغفار
 والقرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاصد فيها لا يبطل ولكنه يفسد شرط ردة
 سائر اجزاء استقرض الدرهم فكسوة عمه ان يودي صحفها كما بان اطلاق عليه مثل ما في جنس
 من قرض او غنصا وبيع ولا يصح العشرة دينار فباعتها الدينار بالعشرة وافرقت
 من قرض او غنصا وبيع ولا يصح العشرة دينار فباعتها الدينار بالعشرة وافرقت

جاز لان البيع وقع على ما دونه كان واحد منهما في يده حكما فلا يبطل بالقرار الا ترى انها لو تقاضا
 الدينار بالدرهم جاز
 عشرون رجلا جاز او استقرضوا من رجل وامره ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فدفعت
 ليس له ان يطالب منه الا حصته قال رحمه الله وحصل بهذا رواية مسئلة اخرى ان التوكيل
 بقبض القرض يفيج وان لم يفيج التوكيل بالاستقرار من الكل من الصد
 من الغفار والعوض
 رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء
 الدينون ولم يدفع وارثا ظاهرا فافضل السقطان ويؤخذ من الغنم ثم ظهر له وارث كان عليه الغنم
 ادان الدينون الى الوارث ثانيا لانه كما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان
 حق الاخذ
 فاحتمل في براءة الناصب والمردود
 سئل عن مات ولد يدين على اقوام وليس له وارث موقوف فافضل الا يدين على بيت المال
 الدينون من الاقوام ثم ظهر الوارث له بل له الطلب على الغنم ام على القابض المذكور اجاب
 له الطلب من الغنم لم يفيج غير حق
 من تادوي ابني جهم
 سئل عن الدين عن مات وله اموال على الناس وله وارث واحد غائب فافضل السقطان
 غنما له وافضل منهم بالاقدر ما عليهم من دين الميت مصادرة وحضر الوارث بل لا يأخذ
 من الغنم الذين الذي عليهم لم يرد له قال نعم ويكون ظنا من السلطان على الغنم ولا يكون
 ذلك اخذ الدين الذي للميت ولا يكون ظنا على وارث الميت لانه اخذ العامين وحقق
 الدين
 مجموع التوازل في القصب لاح
 وفي العيون الوافقي
 عدول الميت ما عليه من الدين الميت وله وصي بغير امره قال محمد ان قال عند القضا هذا ما على الميت
 او فقه البيك فضا على الميت على الميت يرى وان قضى ولم يقبل شيئا بدل عمه ما ذكرنا
 فهو متبرع
 في الرابع من دعوى التوازيه
 وذكر في شهادات
 صحاح في القضاوي ايضا ان المودع اذا قضى دين المودع لا يضمن وفي العدة بقية شيخ
 الاسلام جابر رآه ان المودع اذا قضى دين المودع من مال المودع يضمن وان كان
 من جنس الدين وفي نفقات الذخيرة في النوع الاول من نفقات نفقات ذوي الارحام اذا
 قضى دين المودع لا يضمن والعجيج انه يضمن واليه اشار محمد في كتاب الوديع
 من العدة في ٢٨
 ووديعه عند رجل ولا حرج على المودع دين قبل الوديع
 فقضى المودع بالوديع دين المودع قال محمد المودع بالجبار ان ساء ضمن المودع ولم
 المال للمقاضي لا يشرع وان ساء اجاز العضا
 من المحرر المبرور

الرابع من دعوى الخصم كذا
 رجل مات وعليه دين ولا دين على رجل فاختص صاحب دين الميت
 من الدينون مثل حقه اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو نصر صاحب دين الميت
 يكون غاصبا وبغير قصاصا بدنيه لانه اذا مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا
 وهو الصحيح لانه اذا كان الشرع انما هو المأخوذ بغير مقتضى عليه فيكون قصاصا بدنيه
 من غصب فاقضوا في فضل برادة الغاصب
 فاختص صاحب الغرض بكونه عليه بغيره بالبراق يوم اقرضه عند الثاني يعني ايا يوسف وعند الثالث
 وجهه يوم اختصا وليس عليه ان يرجع الى الواق فيأخذ طعاما كذا في الغائب والغاربه وفي
 الغائب ولو استقرض الطعام سبلة فيه الطعام رخص عليه المقرض في سبلة فيه الطعام قال
 فاختص الطالب بكونه فليس له ان يجلس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوفى له حتى يعطيه طعاما
 في البلد الذي استقرض فيه استقرض في الضلوع الهادي ولو اقرض الدرهم البخاريه بخارا ثم
 لم يمتقرض في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال ابو يوسف وهو قول ابى حنيفة
 قدر المسافة اذ بها وجاينا ويستوفى منه بغيره ولا يأخذ بغيره في بلد الا القيد
 في تلك الدرهم الا انما لا يقدح في ذلك ما ذكرناه فاما اذا كانت لا يصدق في هذه البلد
 فانه يعرف قيمتها وكذلك لو باع بالدرهم البخاريه شيئا ثم التقيا في بلدة اخرى لا يوجد
 فيها تلك الدرهم
 في النوازل استقرض دراهم بخاريه فالقبا في بلدة لا يقدر فيها على البخاريه يوفى قدر المسافة
 اذ بها وجاينا ويستوفى منه لانه عشرة فظرة الى سيرة ويستوفى منه نظر المالك
 من مدانيات الاجرة في الفصل الاول
 رجل استقرض من رجل حنطة في خراسان ثم التقيا في كرمان فظفر من مدانيات الاجرة
 بان يخرج الدراو الى كبل في خراسان او يخرج اليه من قمته بغيره خراسان في كرمان ولا
 ان يكفر بدين كفيلا يخرج اليه عند موافاة وكلاهما انما انما الى المستقرض دفع الكفيل اليه
 بحسب مضي خرج اليه او يخرج اليه من قمته بكرمان لكن بسفر خراسان وان رضى المقرض بالقيمة واني
 المستقرض يواخذة نسيم القيمة الى المقرض وان رضى ان يأخذ منه القيمة بغيره خراسان فلا ان
 يواخذة بها حتى يخرج اليه في الموضع الذي تجاها فيه من كرمان كذا في كرمان هو الصحيح والغيب
 كالمقرض في هذا الكلام ذكره في المتن
 جواهر القدر الكفالة
 بخلاف ما اذا اتفق لبعضهما الصحة ودينه ثم مات حيث لا يسلم اليه ما يجب بل يكون
 بين كل الغرما بالخصص لتعلق حق الغرما بالدين

بعث الدين المال عم يد رسولك فان كان رسول الدين بك عليه وان كان رسول الدين
 بك عليه وقول الدين بعث جاسع فلان ليس رسالة له منه فاذا ملك بك عم الدين
 بخلاف قوله او فبما الى فلان فانه ارسلان فاذا ملك بك عم الدين
 في شرح المستطوع من وكالة الاشياء
 من رتب الدين بعد القضاء ان كان ما دفع هو رتب الكتاب من مدانيات القيد
 وقبح الامام الاظم مع عدم صحة تملك من غير من هو عليه انه لو وكل شر او عبد با عليه ولم يعلم
 المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما والجموع الا لو وكل مدونه بان يتصدق
 عليه فانه يصح سلفا ولو وكل المستاجر بان يورث العين من الاجرة صح وقد اوفى بخلافه وكما لا يجوز
 من الاشياء في القول في الدين
 قيد بالتوكيل بالشر لا لانه لو اقرض بالقيمة
 با عليه صح لانه جعل المال له وهو مملوك ولو اقرض المستاجر بمرتبة ما استأجره مما عليه من الاجرة
 فتح او شر او عبد سوق الدين وبقي عليه ما يقع اتفاق للضرورة لان المستاجر لا يملك
 الاجرة في كل وقت فاقبض العين مقام الموجه في القبض
 من وكالة الجور
 سئل عن علي الف درهم دين وحسب ما يدر على رجل ولان ما شان وماله حسنة
 وراهم فاجتمع الغرما وورعوا الى القاضي وجسوا يدويهم كيف يقسم بالدينهم قال هو يقضي
 دين كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه في فائمه ولا يدر على نفسه
 واحواله
 يجمع العدوى في كل باب القاضى مستحق الحكم في الغضا
 قال محمد اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدينار ففقد الدرهم واخذ بالدرهم ريثما
 فهو جائز يجب ان يعلم بان الرجل والكلالة يبدل الصرف جائز عند علي بن النخعي اذا
 جازت هذه التصرفات فتقول بعد هذا ان قبض من الخصال عليه والكفيل قبل الاخر اقل
 او ملك الرجل في يد المدين قبل الاخر اقل ثم الصرف بينهما وبغير ذمت مجلس المتعاقدين
 او لا يعتبر اقران الكفيل والخصال عليه وان اقرق المتعاقدان والرجل فائمه بطل الصرف
 واذا اشترى الرجل من آخر سيفا على دينار فقبض السيف ووقع بالدينار ريثما فائمه
 ما ذكرناه ان ملك الرجل قبل الاقران بطل الصرف مع القيد وان اقرق والرجل فائمه
 بطل وبقي الرجل مضطربا لا يقل من قيمته ومن الدين
 من حرم ما ما عاينه في
 اول الفصل السابع
 رجل عليه دين لرجل فذبح الدين دينه الى صاحب دينه بعد
 ما خرج للصوص واستولوا عليهم واستلم الدين عن الاخذ قال ابو يوسف ليس للدين ان يمتنع
 عن الاخذ لانه امرهم صادرة في يد من للصوص فكان له ان يمتنع عن القبض ولا يملك القيد لو البعث

كالقبول بالقبض اذا سلم نفس المكفول له في حفازة او موضع لا يقدر الطالب فيه على استيفاء
 حقه لا يخرج المدين عن التمتع بالوديعة ^{فما يجوز له الصلح في قبضه عن الدين}
 رجل له رجل دين وها في الطريق خرج لادفع عليه ما وقدر امواله ما على المدين حساب
 وبيد في تلك الحالة قال بعضهم له ان يودي دينه وليس للطالب ان لا يأخذ وقال الفقهاء ابو الميثاق
 عندئذ للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة لكن قبض بنفس رجل سلم المكفول المكفول له في الحفازة في
 موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح سلبه ^{فما يصح له في حقه والباقي في قبض}
 النسخ والتسليم حتى قبض منه من شتره فزاد عليه فلفه لو كان الرد على سبيل فسخ
 القبض بملك على المشتري والرد على سبيل نسخ القبض ان يقول قد مني اقبضت هذا قبض المدين
 بملك بجهة ينقص القبض السابق وكذا سائر الاول ولو اخلفا فقال الدليل ردت بجهة
 نسخ القبض وقال مبرور ودية صدق المدين اذا انقضا على قبض الدين بغيره او ان يرد
 فسخه وهو ينكر فيصدق ^{من احكام ما تجميع العصور فيما يكون فيها الدين}
 يخرج انسان بفضاء الدين من غير رضا من عليه الدين فسخ ولو قبل ان يرد من غير امر
 المحل بفضاء الخصال لا يقع فسخي دين غيره بغير امره جاز فلو انقضى ذلك بوجه من الرجوع يعود الى
 ملك القاضى ويملك لو فسخي بامر يعود الى من عليه الدين وعليه القاضى شيئا يخرج بقبض المهر
 ثم يخرج من الا يكون مودة تها او ينقض بالطلاق يرجع الى ملك المخرج وكذا النسخ بالفسخ او الفسخ
 البيع يرجع بالفسخ ^{سواء المصنف في احكام الكفالات} قال اخذت كذا عن فلان
 ما يردهم كذا على مشهور وقال المدعي هو حاله فالقول للدين ولو قال الطالب ففسخت حاله
 وقال هو الى سنة فالقول للطالب عند اى ج وائى من خلا فالحج ورفض ^{من كفاية مبدء المعنى}
 في مسائل الجواز رجل له امر الفادهم وباحدى الاجلين قبض ثم ان المطلوب اهل الطالب
 على رجل بالقدورهم فقال الطالب اعطني بالالف التي لي عليك وليس بها قبض وقال المطلوب
 الالف التي قبض بها فلان عني اهلكك بها فالقول قول المطلوب ولو قال الحليل لم يكن لي بيته
 اذ ذاك ولكن الساعة اجدها من الالف التي قبض بها فلان عني ليس لك ذلك والالف التي احوال
 بها من الالفين جميعا النصفين ^{خطبر به في العصور الثالث من الكفالات في موضع اخر من}
 مسائل الجواز ففسخ الدين من جنس واحد فادى المدين شيئا من المال
 صدق انه دفع باق حصة فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنس كذهب ونقد او بر وسنبر
 فادى نقد وقال ادبت عن الذم لا يصح في اذ المعاد منه يتم بالطرفين شركا
 من ذلك شيئا قد دفع البر عشرة ذراهم ويقول من من الغش وقال المال دفعت للمال صدق

الرافع

الرافع بيمينه لانه ملك وقع الى ابنه ما لا ياروا واخذ صدق انه قد فرضا لانه ملك رجل ادعى
 على حبيبت القاضى خبر من الوارث ان اياه اعطاه القاضى قبل الوارث بصدق بان الاب اعطاه بجهة
 الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في حجة التملك ^{عنه} عليه الف من كفاية والفسخ من الغش فسخا
 بالفسخ وقال اذ فسخ من الكفالات وقال الطالب لا احده الناس كل ما لي فذلك يكون من المالين ولو
 قبض ولم شيئا فلهما يطالب ان يجعل من اى المالين شيئا ^{عليه ما ان واحد فرضا او ثمتا حاقا}
 اده مؤجلا فادى نفسه وقال هذا من احد النصفين لا يعتبر ذلك ولو كلف بنصف المال رجل فادى
 نصف المال وقال هذا من كفاية فلان يعتبر وكذا لو كان كلف بنصف قبض وكذا لو كان اصل المال
 لمختلفا احدهما فرض والاخر كفاية ^{بمصول من احكام الدين} وانه اقرض النعم وزنا
 يجوز ان يقول الى من عليه الفسخي اما اقرض النعم عني اس ومجها كما يجوز السلم عند هذا عني الى ج رد ايتان
 وذكره المتفق انه يجوز فرض النعم ولم يذكر فيه خلافا واذا انقضت سائر النعم فبطلت النعم
 فاصح في السلم ^{المودع او المدين اذا انقضا على ولا المودع او امرانه بغيره اذن القاضى}
 بضم المودع ولا يبرأ المدين لان نفقتها لا يكون اعم من دين وجب والمودع لو فسخي دين المودع
 بغير اذ بضم فسخي الاول ولا يرجع المشتري على المشتري لانه ملكه بالضان فبين ان دفعه ملك نفسه
 فكان مبركا فلا يرجع عليه فان انفق باهر القاضى لا يقضى لانه وجب الدفع باهر القاضى
 ولو لم يرد السعة ^{لو قال ابطلت الاجل الذي في هذا الدين او قال تركت الاجل ارجعت ما كنت}
 على من الدين مؤجلا فلا جاز وصار حالا ولو قال برئت من الاجل او قال لا حاجة للاجل فلا يكون لاجل
 والاجل على حاله ^{سواء في امر الدعوى} واذا مات من عليه الدين وماله وارثه حيا فله الدين
 ان يرد له حال فاقبل لا يجوز هذا التاويل بكونه كذا كخصه في كذا ما جعل بعض شيئا حيا فاما ما ذكر
 اختصاص قول فسخا ما عني قول الى يوسف بيمين ان يقع الاجل ردوا هذا الجبل الى مسئلة كذا كذا كذا
 صورتها في الميت اذا اراد الميت عن الدين فزاد وارثه فقول فسخا رد لانه ان الدين ليس عليه
 قول الى من يفسخ رد لانه هو المطلوب بالدين فلو علم رد الوارث عند اى من يجب ان يعمل ما جعل رتب
 الدين عن الوارث ويجوز ان كان الدين على الوارث قالوا الصحيح ان ما ذكر اختصاصه في قول كلف لان الاجل
 ثبت مسقة للدين ولا ومن على الوارث ولا ثبت الاجل في حقه فبطل هذا ان ثبت الاجل ثبت او
 ثبت الاجل في المال ولا وجه الى الاول لان الدين يسقط عن ذمة الميت بالموت فلو جاز ان الاجل
 الثابت لهذا الشخص يسقط بالموت فكيف ثبت لاجل ابتداء ولا وجه الى الثاني لان المال عين
 والدينان لا يقبلان التاويل قال مولانا محمد بن المسيلكي على اختلاف ^{من مسائل}
 الزمير في امر الناس ^{والصحيح ان ما ذكر اختصاصه في قول كلف لان الاجل}

لو كان في القسط في القسط في القسط
 في القسط في القسط في القسط
 في القسط في القسط في القسط

ثبتت هذه الذمة ولا يورثها الوارث فثبتت الذمة على من فعله فثبتت على من ورثه
فثبتت على من ورثه من الذمة في كتاب الاقضية ورواه ابن سريج عن محمد بن ابراهيم
ان يرفع الى قاضي القضاة على ان لا يرفع الى قاضي القضاة ما في دفع الامر الى قاضي القضاة فان
الرافع يرجع بما دفعه على القاضي ولا يرجع به على الامر فقد اثبت القول الموكل متى لم يثبت له الرجوع
على الامر ولم يشترط على الامر رجوعه على الامر وذكره ابن المسيب في كتاب الوكالة ومشروط العلم بدفع
الامر لصيرورة الامر حوزا وجه ما ذكره في الاقضية ان هذا قول من ليس بقصود لانه ما دفع
بوراثة تصرفه الا اذا واداه بصرفه في المودعي وليس يتصرف في ذلك الا اذا واداه الوكيل يقول
ضرورة فوات الامر به فان الامر لا يستطاع ان يرفع عن ذمته بل يدفع ولا يتصور ذلك بعد
ما استقطب الدين عن الامر به فان معنى قولنا عزل حكمي ولا يتوقف على العلم وجه ما ذكره في كتاب
الوكالة ان قول الامر لم يثبت بدفع الامر الى امره فان في الاقضية فان اقام بنية يعني الامر
على انه قضاء بعد الامر قبل اداء الامر فلكل رافع ان يرجع بما له ان شاء عن القاضي والقسامة
على الامر واداه علم من مدانيات الذمة في المحاسن سيجي في الكتاب ما فيها من
قال في كتابه في كتابه اذا امر الرجل غيره ان يعطي ويمنعه فقال الامر له ان يعطي ويرجع بذلك
عليك وصلة الذمة وان قال ربه الدين ما قضيت شيئا قال قوله ربه الدين مع يمينه لا كراهه العتص
حتى كان ان يرجع على الدون فان جحد الامر القضاة واداه الامر بنية هي القضاة ورب الدين
غائب ثبتت بنية وحقق على الامر بالان لا بد من نفسه فحق الامر فيكون خفيا في اثبات سببه
والامر فيكون خفيا فيكون خفيا في اثبات سببه ويكون ذلك قضاء على الغائب بالقبض على الوكيل وانكر
لا يثبت الى كراهه لان كراهه انتصب خفيا عن فقهه القضاء اليه قال محمد في اجماع عقيب وذكره
المسند وكذلك الكفيل على هذا به اذ الكفيل رجل عن رجل بماله الكفول عنه وكذلك صاحب
المال وحلف واخذ ماله من الكفول عنه لم يرجع الكفيل على الكفول عنه لما قلنا ولو ان الامر جحد القضاة
ايضا فاداه الامر بنية ان قد قضى صاحب المال يرجع الامر لان الثابت من القضاء بالنية
كانت عينا وتقبل منه البنية على الطالبة ايضا وان كان الطالب غائبا اذ كان الامر حاضرا
ومنتصب كحاضر خصا عن الغائب والاعلم واما يفتي بهذا القضاة وذكره في كتاب الاقضية رجل
ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر هذا ان يدفعها الى من هذه الالف
الودية التي له عنده ومجد المودع الامر بذلك فاداه الذي عليه بنية على الالف المودية التي له
عنده والامر بالدفع اليه وحقق القاضي عليه بنية ذلك قضاء على الغائب وينتصب
كحاضر خصا عن الغائب والاعلم من مدانيات الذمة في الشك

ربيل اقضى رجلا كرا من خطبة ثرا ان يستقرض استقرض من القرض من درهمين جازسا كان
القرض فانما في يد المستقرض او لم يكن انما اذا لم يكن فانما قول الحق وان كان فانما في
المستقرض او لم يكن انما اذا لم يكن فانما قول الحق وان كان فانما في حاشية
وجهه وقال ابراهيم لا يجوز رشرده فانما صحتان القرض من غير خطبة
الا اذا كان له عندك شيء من خطبة فباعه منه حاشية او من عليه فباعه فاسد وان اراد
بعثه بغيره من شتر من القرض ثوبا بثلثي الخطبة او قبض منه ثم يبيع منه بالدرهم لان الخطبة
في الذمة فتسقط ثمنه ولا تصح بيعه الا بطريق السلم وما ذكره من الجواب في اصل المسئلة الاطلاق
خلاف روايت جامع فقد ذكره في جامع ان من كان له طعام فاستقرض ذلك الطعام بدينه لم يرد
الدرهم في قبض الشراء ان يجوز الشراء من مدانيات الذمة في الضمان
عن محمد بن قيس قال لا تجوز ان يملك الف درهم فقال الاجرة من حلفته ان يملك الف درهم او يملك الف درهم
فاداه اليه لم يملك ان كان اداها اليه بالشرط الذي شرطه فاداه اليه بالشرط الذي شرطه فاداه اليه
من مدانيات الذمة في الاول اذ قال لغيره اقضني عشرة دراهم فان اعطيتك
مكافاة دينار ففضل عليه عشرة دراهم مثل الدرهم التي قبضها من مدانيات
الذمة في البيع ذكر محمد في كتاب الصرف عن ابي جريح ان كان يكره كل قرض جرحه شفعة
قل انك تروى هذا اذا كانت الشفعة مشروطة في العقد بان اخرجه عن اليد وما اشبه ذلك
وان لم يكن مشروطا فاعطاه والمستقرض اجماعا عليه فلا بأس به وكذلك اذا اقضى الرجل رجلا
دراهم او دينارين عشر من المستقرض من القرض مائة غنم فاعطاه مستقرضه وان لم يكن مشرا
الاعطى مشروطا في القرض ولكن المستقرض استقرض من القرض بعد القرض مائة غنم فاعطاه
الكرشي لا بأس به وذكره خصا في كتابه فقال ما احب لذكرك وذكر شمس الائمة اكلوا
انه امر لان هذا قرض جرحه شفعة من مدانيات الذمة في الشفعة رجل له رجل مال
فما الذي عليه المال قال الوارث صاحب المال ان يملك هذا المال الى اجل يعني يرضى هذا المال
قال لا يجوز ان يبيع قال الشيخ الامام شمس الائمة اكلوا لا يملك المسئ لا يملك المسئ لا يملك المسئ لا يملك المسئ
ولا يملك في الميسر ان من عليه المال اذ مات قبل الاجل يموت ولو كرهت ابن ثابت ولم يترك
به الفضل هناك وقال خصا في الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الاجل الثابت لهذا الشخص
بشرط يموت كيف ثبت الاجل ابتداء بعد موته ولا جائز ان يثبت في المال لانه عين والاعمال
لا يقبل الا جليل فلو كان ثلث الاجل قال بعض مشايخنا ما ذكره في الكتاب
قول محمد انما قول ابي س نبيقي ان يثبت وردوا هذا الى مسئله وجوان عزم الميت

18



کتابخانه

۱۰۰

د. محمد باقر

مجلس

وہاں ایک اور نام لکھا ہے

المستحقين من كل جنس من الجنس

تاج محمد بن حسن قزوینی

مجلس اول

دوست عزیز خطه و نامی که در
این کتاب است به این جهت

برای اطلاع از این کتاب

2

1861

مکتبہ عربیہ اسلامیہ

مجلس
تاریخ
تاریخ
تاریخ

و قد ذكر في تاريخه انه كان من
الاولاد الذين ولدوا له في
البحر الاحمر

مکتبہ اسلامیہ

10

بی بی خرم

1

ولا يفيد
ثبت الملك ان جعل البعوض في قول بكس وتجهدها فصار له ولو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
قبض لان كل حق البيع يقتضي المقتضى فاذا استثنى عن ذلك كان في حقه من قبضه فغيره كما قال بعض
وكذا بيع البعوض فانه يكون مقتضىه بالقبض فلو كان ما اذا قال بعوضين ثم لم يملك البعوض
مع البعوض فلو كان ما اذا قال بعوضين ثم لم يملك البعوض
ولو كان ما اذا قال بعوضين ثم لم يملك البعوض
عن قولنا ان كان ما اذا قال بعوضين ثم لم يملك البعوض
ثم اشترى بغيره من غير ان يملك البعوض
وان اختلفنا فالقول بالبيع لان ما يملكه البعوض من قبضه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
وكان يبيع بالقبض فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
وقبضه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
حقه المقتضى من التمام ان لم يكن مقتضىه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
بموجب القيد في ما يستلزمه
فقد استوفى ما يملكه البعوض من قبضه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ان اردت ما اكتمل وان كان بعوضين فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
قال البيهقي بعد ما وجد المشتري بغيره فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
فردت على نفسه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
يرد ردته فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
بالبيع بالقبض فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ما يبيع والقبض على قولهم
انا اذا اتممت البيع في غير المشتري ان كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
المقتضى وان كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
بما رايت ان اتممت البيع في غير المشتري فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ففي قولنا ان اتممت البيع في غير المشتري فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
في ثلث سنين ولو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
البيع عن البيع على البيع وان كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ما استردت الاول ما يملكه المشتري وان كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض

سنة واحدة

قال البيهقي

القبض على البيع

اتفاق البيع

بما يبيع في البيع القاصد
ولو كانت امة فاستولاه فصار له ولو كان له بعوضين
ولا يفرق العقر في رواية كتاب البيوع وادعى الروايتين في كل من لم يملك البعوض
في كتاب السرب وفيها العقر والغفلة الروايات اذ اذ وطها المشتري ولم يملك البعوض
مع العقر فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ولا يفرق في غفلة فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
الغفلة بطلان الظاهر والغفلة باذنه وقد ذكرنا في الاول في الغفلة بطلان معتبر
بموجب الزاوية وفي الخط قال ما يملكه البعوض من قبضه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
البيع جلا ولو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
متعد ولو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
لم يقطع من قبضه الزاوية لو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
هذا قولهم انما عند البيهقي فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
او قبض المشتري باجارة الباع لفظا او قبضه وموجبه ولا يملكه البعوض
وان قبضه بغيره فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
البيع والغفلة والقبض
ولو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
تعالى لا يقطع الزاوية فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
الا حلال كلها الا اذا كانت الزاوية فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
سواء كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
المشتري مع الزاوية فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
وان خرج به البيع المقتضى من قبضه المشتري او قبضه فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
غسل او قطع او حمله او غزله او سجد او طمس او صبغ او غير ذلك فاذا المشتري لم يملك البعوض
منها في سببها الا اذا ارضى المشتري بغيره فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
وفي الغفلة ان ارضى المشتري بغيره فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
في المأذون لا يملكه المشتري الا اذا ارضى المشتري بغيره فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض
ظاهر باقتاد الروايات
فيها ما يبيع ولم يملك البعوض
وقد يفرق بين ما يبيع وما يملك البعوض فلو كان له بعوضين ثم لم يملك البعوض

سنة واحدة

اشترى بغيره

القبض على البيع

اتفاق البيع

اتفاق البيع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

فصل في الحاشية

ہیں معبودا کشفانی
عبداللہ مالکی

نور کا نور سلطان محمد

اندر خفا از او را خبر
اندر محضر و با هم
اندر جمع و با هم

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

ونشكره على نعمه وقسمه جهرا لا انقطاع لعدده فان قيل كيف يتصور
على العبد ما هو غير متناه وكوسم فاصدر عنه الاله بالطريق المذكور فكيف يصح
الحكم عليه بانه غير منصرف ولا منقطع قلنا مبني الامر على الادعاء لا على التحقيق
فليتنازل ولا انقصا من عدده **الانقصا من عدده** لان انقصا من عدده بغير ما يجمع مودة
وهي الزمان وجميع فعله على فعل شايع كثير يحو كنهه على كنه وبرقة على بريق
وعدم انقطاع موده مبني على ان ما لا انصاف لعدده فلا انقصا من عدده **الانقصا**
ويجوز ان يقال انقصا من عدده بفتح الميم والمرد ما يبدى الشيء وصوبه فاصله راجع
الى عدم انصاف العدده لان كل فرد من افراده فهو عدد اخر يدر على انهم متعلقون
بالفعل المذكور وهو محذور لا بالمصدر راجع جهرا واولى اى قريب من الاول من نعمة
بيان ما انعم الظاهر والباطن واكرم والحق يقال ابداه الله بلا حسنة اجريه
نجرة حسنة والحق في الفضائل ان يظهر الجملة فيه والحق في الثوب جعله خلقا والادب
هنا من قبل الاول اى نجرة على ما انعم كل احد به واكرم كل احد به والحق كل احد به
فالعاذر في الصلة محذوف وحذف المحذوف على مقتضى ما الله يدعو الى ذلك من الاستسلام
واما ان مثل هذا الحذف لا يحذف العاذر بل يرجع الى ما هو على وجهه من النقص
فقد حققناه في جواسي المطول ما الامر عليه ونسب ان يعلم انه يجوز عند الاكثري
سواء كان دعيا او تدريعا من جملة جمع فقهه بيان ما اكرم البادية اى الظاهر والباطن
من الكون وهو خلاف الظهور والبروز فان قلت **ما المراء بالتم الظاهر والباطن**
والقسم البادية والكاسنه قلت **الظاهر** هو نعمة الرجوع والتصوير احسن به
والحيات والزريق باصناف النعم من الاطعمة والنعائم والتمناز بالباطن هو الهدى
الى الشرح الذي هو منبع كل خيرات والواسطة في احوال السعادات والتوفيق
لا كساب الكمالات والترقى الى معارج عوالم الدرجات وفي الآخرة نعمة الدخول
في ارا الاسلام ومرافقة المقرين والانساء عليهم السلام بل ما وعد الله لعباده
الصالحين من اللقا ونحو ذلك من الاشياء والقسم البادية هي النعمة الظاهرة وانما
هي الباطنة وقد ابل الله تعالى عباده بالنعم حتى ان من جعل يتو لا يتو لا كيف يصعب
الاكلاء متمسكة في حق الله تعالى على ما لا يحصى من نعمه تعالى على ما ذكره صاحب
الكشاف فليتنازل ونصرا بالقرط المستقيم ومنهاج الرشاد **فلا ذكر النعمة العامة**
حاول الان ان يذكر نعمة مخصوصة لكن الاختصاص انما يظهر عند الانصاف اى انصافا

قوله وبشرنا

قوله وبشرنا الانسواء اى الاقدار بمكارم الاسلاف من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اى الاسلاف الكرام والاحياء فان المجمع مخصوص به في نشر الاحكام متعلق
بالانسواء وتبليغ الشرائع والكلام في الجمعية قد مر والله ولى الارشاد **يهدى**
من يشاء الى صراط مستقيم وفي الكلام اشارة الى ان المصير رح هكذا الماعز جمع
مع كونه من العلماء من ائمة القدوة وعلماء الدعوة لانهم علماء العزلة فان علماء الدعوة
اشرف وافضل من علماء الفقه المتأفك كالكاتب وهم الاولوا بالصالحين المجمعين
الناس وارشاد العباد الى الطريق القويم وهذه وظيفة الرسل والانبيا عليهم السلام
اذ لو طويت بساطه تعطلت النبوة واشتعلت الدنيا وساءت الحباله ونفس العباد
والصلوات والعلما هذه الخيرة ينوبون مناب الرسل ويقومون مقام الانبياء والى
يتم امر الوراثة روي ان واحدا من الميراثايات على راس جيل فان لم يكن له ميراثه فلا
دنى الصبح او جرح نفسه ان من يكون افضل اى لا شغالى بعبادة قدير في قنودى
من عالم الغيب ان كنت تريد ان تنظر الى من هو اشرف وافضل منكم بل انما افاضه
الى موضع كذا الى كذا بيت كذا فانظر الى شخص كذا ففعل كذا فافعل كذا فافعل كذا
احراز معتق ففعل كذا اى في باب الخيصة فما لسان الله اكان هذا افضل من لم
يتفكر لا يفكر لا وذكر لا وهو مشغول بغيرك فاجبت من وراء الغيبان هذا
وان عطر لذلك فلا يعود نفعه الا اليك وهو ارشاد للامنة وارجحة للعة اذ هو
مبني الشرائع والاحكام لا يقطع نفعه الى يوم القيامة قبل وكان هذا محمدا من الحسن
الشبابى مرجح احد صاحبى او جنبة رضى الله عنه على اسم عليك اسمه في هذا
الكتاب مرارا وكان هو في تلك الساعة مشغولا بالاجتهاد والتصنيف فبينما
ان علماء الدعوة اشرف من علماء العزلة وبشلي معطوف على قوله فخير من قلنا
كيف يصح هذا المعطوف والمعطوف عليه في معرض الترفع والترتيب على حديث محمد
والشكر على ما تم والصلوة ليست بهذه المناسبات قلت نعم الان جهرا الله لا كان
احسن وشكره ايمى كان الواجب تعظيمه وتعظيم رسول الله راجع الى تعظيمه ولهذا
النكتة على الصلوة او لا بما يضاف الى الله تعالى رجا الى علة الحكم بقوله على رسول الله
ثم يبينه بقوله محمد ولم يعكف فيه نكتة اخرى وهي انه على الحكم بلفظ الصفة واخر
اسم الذات وعكس ذلك في التحديد فيها على ان الاستحقاق الثاني مخصوص بالله تعالى
المهادى الى سواء السبيل عدى الهادى الى ان جاء هدى متعديا بنفسه مشاهدا

الطريق

هذا المزمع اعني القصر قلنا لو سلمنا المقام ينطبق هذا المزمع فان قيل كلامه صريح في ان هناك مسائل عنه المطلوب ويرجى عنه المقصود الا انه افضل اشرف على ما هو القانون في افضل المقصود ليس بغير هذه المناهة قلنا لو سلمنا التركيب من قبل زيد اعلم من الجدار وعمد الفصحى من الاتحاد الى مكان له علم ولا يحتاج الى هذا المقام آخر يستعمل فيه افضل التقصيل مدار المشاركة المتقابلة فيه على وجه الغرض والتقدير وهذا عليه مدار الامور السواء وانه اعلم بحقيقة المقال والمؤمن الحق تحقيق الامال وهذا بالنظر الى التحقيق لا لاما مولد ولا سوا في الحقيقة الا فان الكلام منه واليه واما في الظاهر فلا شك ان هناك مسائل عنه وان كان هو في سبب تبيين الله ما على الشريعة في قوله تعالى واستمعوا له يا اهل الكتاب فافهم اعلم ان شروعات الشارع على اربعة اقسام القسم الاول حقوق الله المحضة القسم الثاني حقوق العباد التي هي الزامهم بالسجود والشهادات ونحوها القسم الثالث حقوق العباد التي لا الزام بها كالحالات والرسالات والاذن في التجارات ونحو ذلك القسم الرابع الحقوق التي هي الزام من وجه دون وجه كعمل الوكيل بغير المائدة وفتح الشركة ونحو ذلك واما القسم الاول فعلى قسمين عبادات تخصه وفروعها خمسة كالعقوبات الكاملة كالحرية والعقوبات الفاصلة كحرمان الارث والقول بالحق والامانة بين العباد والعبادة والعقوبة كالكفارة اما العبادات المحضة فيها ما هو متعلق بكيفية الاعتقاد فقط كالايان ومنها ما هو متعلق بكيفية العمل كالصلوة والصوم يرجع فداستوى حقوق الله وحقوق العباد بانواعها وكان مقتضى القياس ان يستعمل اولها هو كس حقوق الله واصحابها الا انه اعرض عن ذلك لانك قد عرفت ان مقتضى كيفة الاعتقاد لا غير الفقه باحث عن كيفية العمل في الصلوة بعدد لا يتناهى بعد الايمان وكان مقتضى القياس ان يبدأ بالصلوة الا انه لما كانت لها شروط والشروط متقدمة على الشرط لا يحال بهاء النص بكتاب الطهارة فقال

كتاب الطهارة

لان الطهارة شرطها وشروطها وان كانت كثيرة الا ان هذا شرط يتعلق بهذا العمل يستحيل تصادفه بكونه مصليا به وانه ليس منها امر آخر ولا كذلك سائر الشروط فليست ولان هذا شرط صادق في سرف الذكر كما في الآية دون غيرها فان غيرها

ليست شرطها

هذا المزمع اعني القصر قلنا لو سلمنا المقام ينطبق هذا المزمع فان قيل كلامه صريح في ان هناك مسائل عنه المطلوب ويرجى عنه المقصود الا انه افضل اشرف على ما هو القانون في افضل المقصود ليس بغير هذه المناهة قلنا لو سلمنا التركيب من قبل زيد اعلم من الجدار وعمد الفصحى من الاتحاد الى مكان له علم ولا يحتاج الى هذا المقام آخر يستعمل فيه افضل التقصيل مدار المشاركة المتقابلة فيه على وجه الغرض والتقدير وهذا عليه مدار الامور السواء وانه اعلم بحقيقة المقال والمؤمن الحق تحقيق الامال وهذا بالنظر الى التحقيق لا لاما مولد ولا سوا في الحقيقة الا فان الكلام منه واليه واما في الظاهر فلا شك ان هناك مسائل عنه وان كان هو في سبب تبيين الله ما على الشريعة في قوله تعالى واستمعوا له يا اهل الكتاب فافهم اعلم ان شروعات الشارع على اربعة اقسام القسم الاول حقوق الله المحضة القسم الثاني حقوق العباد التي هي الزامهم بالسجود والشهادات ونحوها القسم الثالث حقوق العباد التي لا الزام بها كالحالات والرسالات والاذن في التجارات ونحو ذلك القسم الرابع الحقوق التي هي الزام من وجه دون وجه كعمل الوكيل بغير المائدة وفتح الشركة ونحو ذلك واما القسم الاول فعلى قسمين عبادات تخصه وفروعها خمسة كالعقوبات الكاملة كالحرية والعقوبات الفاصلة كحرمان الارث والقول بالحق والامانة بين العباد والعبادة والعقوبة كالكفارة اما العبادات المحضة فيها ما هو متعلق بكيفية الاعتقاد فقط كالايان ومنها ما هو متعلق بكيفية العمل كالصلوة والصوم يرجع فداستوى حقوق الله وحقوق العباد بانواعها وكان مقتضى القياس ان يستعمل اولها هو كس حقوق الله واصحابها الا انه اعرض عن ذلك لانك قد عرفت ان مقتضى كيفة الاعتقاد لا غير الفقه باحث عن كيفية العمل في الصلوة بعدد لا يتناهى بعد الايمان وكان مقتضى القياس ان يبدأ بالصلوة الا انه لما كانت لها شروط والشروط متقدمة على الشرط لا يحال بهاء النص بكتاب الطهارة فقال

والقرينة على هذا الايمان قوله فتم لان القيام المطلق انما هو عن غير القيام وهو الاصطلاح وبالجملة لما رتب وجوب التيمم على وجود الحدث عند فقد الماء فتم منه ان وجوب التوضي بالماء رتب على الحدث وهو ما بحث وهو ان قضية التيمم عكس ما وقع فان مقتضى المناسبة ان يصرح بالحدث في وجوب الوضوء الشافعي يخطئه عنها الا انه لا في مذهبي ولا في غيره ولا يكتفي بالقرينة في التيمم اذ الوضوء اصل والتيمم بدل عنه فلا بد من جهة توجب ذلك والجواب عنه بوجهين الاول ان الماء مطهر بنفسه فاجاز استعماله دل على وجوب نجاسة حكمة متقدمة الى ازالته بخلاف اجاز استعماله اذ فانه ليس بهذه المناهة فانه ما لوث لا يقتضي سابقة حدث فيسأله التصريح معه بالحدث والى هذا الدفع اشار جرح الاسلام رجع في ادل القياس على ما قال واخبر هذا النظم وانه اعلم لان الوضوء مطهر وضعه اذ رتب على قيامه نجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم الثاني ان في ترك التصريح بالحدث في نص الوضوء اشار الى ان الوضوء سنة في كل صلوة وان لم يكن بخلافه نظر الى ظاهر اطلاق الامر في توضيح ذلك انه قد علم بدلالة النص والاجماع عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلوة بدون الحدث فيجوز على الاجماع عند الحدث علا حقيقة الامر وعلى التيمم عند عدم الحدث علا بظاهر اطلاقه وترك هذا الابهاء في الفصل لانه ليس سنة في كل صلوة بل في الجمعة والعيدين فيلزمه التصريح بذكر الحدث وهذا الجواب عجيب ان القول بتناول الامر للحدث اجابا ولغيره تدافع بين المعنيين لاختلاف اللفظ ولهذا دفعه صاحب الكفاية بقوله لا لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالفاظ العجيبة اللهم لان يقال هذا مبني على ما يعتبره البلغاء في تراكمهم من بيرة الايمان والتميز من النجاسة الى الفطرة السليمة وهذا اشكال وهو ان الغرض قد ذكرنا في هذا المعيار ان العمل بطهارة الآية متقدمة لانه يقتضي وجوب التوضي عند كل قيام وفي كل ركعة فلا تصور اداء الصلوة اصلا والى هذا اشار الامام في الآية الترخي في مبسوطه حيث يقول وهذا وجوب ان من جلس فوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر واذا جلس في ركعة ثم قام الى اخرى يلزمه الوضوء ولم يحرف فلا يزال كذلك مستوعلا بالوضوء لا بغيره وهذا ممنوع لان قوله اذا قمتم لا يقتضي ذلك واما يقتضيه لوقا رتبتم وهذا وظل لو سلمنا القرينة فانه على المقصود فاعلموا ووجهكم جواز الشرط اعني ان يقتضي اذ اردتم القيام الى الصلوة فاعلموا ووجهكم لاجل الصلوة كقولهم اذا اردت الدعاء

والقرينة على هذا الايمان قوله فتم لان القيام المطلق انما هو عن غير القيام وهو الاصطلاح وبالجملة لما رتب وجوب التيمم على وجود الحدث عند فقد الماء فتم منه ان وجوب التوضي بالماء رتب على الحدث وهو ما بحث وهو ان قضية التيمم عكس ما وقع فان مقتضى المناسبة ان يصرح بالحدث في وجوب الوضوء الشافعي يخطئه عنها الا انه لا في مذهبي ولا في غيره ولا يكتفي بالقرينة في التيمم اذ الوضوء اصل والتيمم بدل عنه فلا بد من جهة توجب ذلك والجواب عنه بوجهين الاول ان الماء مطهر بنفسه فاجاز استعماله دل على وجوب نجاسة حكمة متقدمة الى ازالته بخلاف اجاز استعماله اذ فانه ليس بهذه المناهة فانه ما لوث لا يقتضي سابقة حدث فيسأله التصريح معه بالحدث والى هذا الدفع اشار جرح الاسلام رجع في ادل القياس على ما قال واخبر هذا النظم وانه اعلم لان الوضوء مطهر وضعه اذ رتب على قيامه نجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم الثاني ان في ترك التصريح بالحدث في نص الوضوء اشار الى ان الوضوء سنة في كل صلوة وان لم يكن بخلافه نظر الى ظاهر اطلاق الامر في توضيح ذلك انه قد علم بدلالة النص والاجماع عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلوة بدون الحدث فيجوز على الاجماع عند الحدث علا حقيقة الامر وعلى التيمم عند عدم الحدث علا بظاهر اطلاقه وترك هذا الابهاء في الفصل لانه ليس سنة في كل صلوة بل في الجمعة والعيدين فيلزمه التصريح بذكر الحدث وهذا الجواب عجيب ان القول بتناول الامر للحدث اجابا ولغيره تدافع بين المعنيين لاختلاف اللفظ ولهذا دفعه صاحب الكفاية بقوله لا لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالفاظ العجيبة اللهم لان يقال هذا مبني على ما يعتبره البلغاء في تراكمهم من بيرة الايمان والتميز من النجاسة الى الفطرة السليمة وهذا اشكال وهو ان الغرض قد ذكرنا في هذا المعيار ان العمل بطهارة الآية متقدمة لانه يقتضي وجوب التوضي عند كل قيام وفي كل ركعة فلا تصور اداء الصلوة اصلا والى هذا اشار الامام في الآية الترخي في مبسوطه حيث يقول وهذا وجوب ان من جلس فوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر واذا جلس في ركعة ثم قام الى اخرى يلزمه الوضوء ولم يحرف فلا يزال كذلك مستوعلا بالوضوء لا بغيره وهذا ممنوع لان قوله اذا قمتم لا يقتضي ذلك واما يقتضيه لوقا رتبتم وهذا وظل لو سلمنا القرينة فانه على المقصود فاعلموا ووجهكم جواز الشرط اعني ان يقتضي اذ اردتم القيام الى الصلوة فاعلموا ووجهكم لاجل الصلوة كقولهم اذا اردت الدعاء

هذا المزمع اعني القصر قلنا لو سلمنا المقام ينطبق هذا المزمع فان قيل كلامه صريح في ان هناك مسائل عنه المطلوب ويرجى عنه المقصود الا انه افضل اشرف على ما هو القانون في افضل المقصود ليس بغير هذه المناهة قلنا لو سلمنا التركيب من قبل زيد اعلم من الجدار وعمد الفصحى من الاتحاد الى مكان له علم ولا يحتاج الى هذا المقام آخر يستعمل فيه افضل التقصيل مدار المشاركة المتقابلة فيه على وجه الغرض والتقدير وهذا عليه مدار الامور السواء وانه اعلم بحقيقة المقال والمؤمن الحق تحقيق الامال وهذا بالنظر الى التحقيق لا لاما مولد ولا سوا في الحقيقة الا فان الكلام منه واليه واما في الظاهر فلا شك ان هناك مسائل عنه وان كان هو في سبب تبيين الله ما على الشريعة في قوله تعالى واستمعوا له يا اهل الكتاب فافهم اعلم ان شروعات الشارع على اربعة اقسام القسم الاول حقوق الله المحضة القسم الثاني حقوق العباد التي هي الزامهم بالسجود والشهادات ونحوها القسم الثالث حقوق العباد التي لا الزام بها كالحالات والرسالات والاذن في التجارات ونحو ذلك القسم الرابع الحقوق التي هي الزام من وجه دون وجه كعمل الوكيل بغير المائدة وفتح الشركة ونحو ذلك واما القسم الاول فعلى قسمين عبادات تخصه وفروعها خمسة كالعقوبات الكاملة كالحرية والعقوبات الفاصلة كحرمان الارث والقول بالحق والامانة بين العباد والعبادة والعقوبة كالكفارة اما العبادات المحضة فيها ما هو متعلق بكيفية الاعتقاد فقط كالايان ومنها ما هو متعلق بكيفية العمل كالصلوة والصوم يرجع فداستوى حقوق الله وحقوق العباد بانواعها وكان مقتضى القياس ان يستعمل اولها هو كس حقوق الله واصحابها الا انه اعرض عن ذلك لانك قد عرفت ان مقتضى كيفة الاعتقاد لا غير الفقه باحث عن كيفية العمل في الصلوة بعدد لا يتناهى بعد الايمان وكان مقتضى القياس ان يبدأ بالصلوة الا انه لما كانت لها شروط والشروط متقدمة على الشرط لا يحال بهاء النص بكتاب الطهارة فقال

لان الطهارة شرطها وشروطها وان كانت كثيرة الا ان هذا شرط يتعلق بهذا العمل يستحيل تصادفه بكونه مصليا به وانه ليس منها امر آخر ولا كذلك سائر الشروط فليست ولان هذا شرط صادق في سرف الذكر كما في الآية دون غيرها فان غيرها

فهنا المعنى الاعم فاستقام في الحال سقط الاشكال في راجع الرأس وفيه تحقيق آخر
ذكرنا في شرح الهداية والوضوء بفتح الواو ماء يتوضأ به وبالضم الوضوء الطهارة
وما غرضه من قبيل الماء والمص رجع عن الطهارة اليه حيث لم يزل فرض الطهارة
كواقع في الهداية تنبيهنا على ان الوضوء والطهارة بمعنى واحد فحينئذ يفسر بفتح
والظاهر المتبادر الى الفهم من فرض الوضوء مفروض الوضوء اي المفروض في الوضوء
على ان الاضمار بمعنى في وقد جعل الاستدراكية اي الوضوء المفروض وقدر الوضوء
على سائر الطهارة الا ان اكثر استعماله في الاصباح اليه او في التقدمة لحد غسل الوجه
من الشعر اي من قصاص الشعر كذا في الهداية وارجع بقصاص الشعر بفتح الفاء وضمتها
ما ينهي اليه شعر الرأس وينقطع به الى الاذن اي الى شجة الاذن من جانب العينين
والا اسفل اللدغ من جانب الطول فم حد الوجه من الجانبين وعليه اشكال ظاهر
وهو ان حد الوجه على هذا الوجه يجب اعتبار الهداية في كلا الجانبين اعني جانبي
الطول والعرض من قصاص الشعر وليس مستقيم لان الهداية في جانب الطول مستقيمة
لان احدها في القصاص والاخر اسفل اللدغ وهذا ظاهر واما من جانب العرض فشكل
لان احدها في شجة الاذن والاخر الشجة الاخرى لاقصاص الشعر ملافا لا يستقيم
جعل طرفا في هذا الجانب قطعاً والمص رجع انما وقع فيه لانه نقل عبارة الهداية ولم
يكن يصدد برعاية الدلالة ومع ذلك فغيرها تعبيراً يؤكد الاشكال ويريد الخلط
في المقال وقد ذكرنا تمام ذلك هنا في شرح الهداية وانجب من هذا ان الذين كانوا
يشرحون الهداية مع كثرتهم وبها رتبهم لم يثبتوا لما في ذلك من الغوص والخطا ولم يذكروا
شأناً يوجب الشفا من هذا الداء والقوم ايضا لم يذكروا احدهم في بيان تحديد الوجه
عبارة ملخصة دالة على المراد خالصة عن الخلط والفساد وبالجملة فالنقص عن هذا
الاشكال ههنا في عبارة المص رجع ان ههنا مضافاً لحد وفاء قوله من الشعر اي من
جانبي الشعر وجانب الشعر اعم من ان يعتبر من الشجة الى الشجة او من قصاص الشعر الى اسفل
اللدغ فانه يصدق على كل منهما انهما اتحان الشعر بفتح حاء الوجه من الجانبين وان دفع
المحدود برأساً والقوم محذوف معطوف وعاطف وجعله من قبيل اللدغ والشعر المرتب
اي من الشعر ومن الاذن الى الاذن والى اسفل اللدغ يصدق على كل البعيد لا يتبادر اليه الفهم
اصلاً وقال بعض المفسرين الوجه حده من القصاص الى اللدغ ومن الاذن الى الاذن
وهو من المواجهة وهذا القدر هو المواجهة عند الملافا والمعتبر في الغسل المفروض

هو هذا

هو هذا الموضع الاخير وعلمه صاحب الهداية بان المواجهة تقع بهذه الجملة وتقوم
واحد من عليه بان خطأ لانه جعل الثلاثي مشتقاً من السبعة مع ان الامر بالعكس
والجواب عنه انه اراد ان حقيقة الاشتقاق هنا متعققة وان اشتق القلي ظاهر
بان لفظ مشتق منها اصطلاحاً وتعني ذلك ان قانون الاشتقاق ان يكون في المشتق
معنى المشتق منه مع شيء زائد والوجه بالنسبة الى المواجهة كذلك لان معنى المواجهة
لمحط في الوجه مع زائد هو ذلك العضو المخصوص ولا كذلك المواجهة فلما كان الوجه
بالنسبة الى المواجهة شبيهاً بالمشتق بالنسبة الى المشتق منه معنى لم يبال بالخطا
لفظ المشتق عليه نظر الى وجود المعنى الذي اشار اليه فظهر ان الخطأ هو الخطأ فاقبل
فاذا كان المعنى في الغسل المفروض هو هذا الموضع لزم وجوب غسل الاذن من جانبيه
تحت المواجهة وغسل اخل العينين ايضا لذلك عينيه قلنا الموضع عبارة عن
والاذنان غير مندرجين فيه بشهادة التمهيد وهو ظاهر ولو سلم فالغالب استمرارها
بوجهامة وقليسة واما غسل اخل العينين فبعد تسليم الاندراج فهو ما قطع لان
في ذلك حرجاً ولا يوجب العلم في الماء في غسلها البتة لوجود الاندراج وقطوع
الشر والخرج وفي رواية قاضي خان رجع ولا يصح العين كل الغم ولا يغسلها
الفتح حتى يصل الماء الى اسفاره وجوانب عينيه واما الشفة ففي الخلاصة لا يغسلها
منها عند الانقاص من الوجه وما يكتفي عند الانقاص فهو بيع المص وهو الصحيح واما العذ
اعني البياض الذي بين الاذن ومنبت الشعر فعن ابي يوسف رجع انه لا يلزمه ايضا
الماء اليه في حق الملتحي وعندا وجبته ومحمد بنهما الله يلزمه وعليه اكثر المشايخ
ويجوز اتصال الماء الى اللدغ قبل نبات اللحية واما ظاهر الجملة فعن ابي يوسف رجع رواية
عن ابي حنيفة رجع انه يلزمه امرار الماء عليه وفي رواية اخرى عنه انه ان رجع من تحت
نظاً او رجعاً جاز كما في مسح الرأس ويسمي تفصيله والحاجبان والشاربان كالجملة في
فان ذلك شعر يقدم الرأس الصليح فالاصح انه لا يصل الماء اليه وقوله الى الاذن
والى اسفل اللدغ معناه ان الاذن خارج وكذا اسفل اللدغ اما الاذن فقدرتاً
واما اسفل اللدغ فقدرت في الخلاصة انه لا يصل الماء اليه ما حده واعلم
ان اللدغ بفتح الفاء جمع العينين اللذين هما منبت الانسان السفلى واليدن
معطوف على الوجه اي غسل الوجه واليدن والجلبين مع غسل الوجهين المرفين
بكسر الميم وفتح الفاء وعكس مجتهد في التساوي والعضد والكعبين تصرح باليدن

والكعبين في الآية واخله في الفصل وان كان كل منهما مذكورا بعد الموضع الاحتيا
في الآية الى بيان جهة الدخول مع وجوده الى فمهم من يذهب الى ان اليعني مع كونه
تعا ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم وهذا وجه جيد غير مشتمل على خلاف
وهم من يذهب الى انه لا دلالة في الآية على الدخول وعدمه فجعلوا اخله في الوجوه
اخلا بالاحتياط والى هذا اشار في الكشاف حيث قال الى تفيد معنى الغاية مطلقا
واما دخولها في الحكم وخروجها عنه فامر بدور مع الدليل والدليل هنا الاحتياط والى
غسل اليد لا يبرهونه لتسايل على التتابع والعقد وسنة التصاقهما اولان ذلك
لما اوجب الاشياء لان من الغاياما يصطاد منها ما لا يدخل صاحبها لا فيتمه النبي صلى
الله عليه وسلم يفعل حيث اراد الماء على رافقه ما دام جوفه فلم يفعل ترك غسله
في شيء من وضوئه فلو كان جائزا لفعل تركه مرة تعليم الجواز كما في الميسر وهم من لم
وهو المذكور هنا في بعض الشروح ويقولون ان كانت الغاية بحيث لم يدخل كماله الى المتناول
صدر الكلام فلو لا تدخل تحت المتصا كالتلف باب الصوم وان كانت حيث يتناول القصد
فروع اخله عنه ومنه قوله من هذا القبيل ثم يقولون هذا مستعمل في التوضيح الى اربعة
مذاهب اوله دخول ما بعدهما فيما قبلها الا حازا الثاني عددهما الدخول الا حازا الثالث
الاستدراك الرابع الدخول ان كان ما بعدهما من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن وهذا المذهب
يوافق ما ذكره هنا في الدليل والمرافق واما الثلاثة الاولى فالاول يعارضه الثاني فسادا
والثالث اوجب التساوي فوقع الشك في موافق استعمال كلمة الى في صورة اللزوم ودفع
وقوع الشك في التناول والخروج فلا ثبت التناول بالشك وفي صورة النزاع ودفع
الشك في الخروج بعد ما ثبت تناوله صدر الكلام فيه فلا يخرج بالشك هذا ما ذكره بعض
المحققين من اصحاب شروح هذا الكتاب في هذا المقام من التفصيل والحق في تضعفه
ظاهر اما اوله فلان القول يكون جنس في الدخول فقط مذهب ضعيف في الحق
لا يبرهن له فان كيف يعارض القول بعدم الدخول واليه ذهب الكثيرون من ائمة التحق
واما ثانيا فلان ما اختاره من المذهب الرابع متفقون على قوله قرأت القرآن الى سورة كذا
فانه اخذ اخله مع وجود الجنسية واما ثالثا فلانه يقل المذهب الضعيف وترك
المذهب المتصور الذي عليه الجمهور على ما تقرر عليك من انه لا دلالة في الدخول على الخروج
بل ان ذلك يدور مع الدليل وقديمتنا على ان هذا هو الذي يطويه كلام الكشاف
فان قيل قد استشهد على السنة الفقهاء في هذا المقام في توجيه الآية وجه اخر وهو ان

هذا هو المذهب
الذي عليه الجمهور
في هذه المسألة
والدليل على ذلك
هو ما ذكره في
الكشاف

هنا غاية للاسقاط فما معناه قلنا قد ذكرنا هذا الكلام تفسيرين احدهما ان صدر
اذا كان متناولا للغة كالتدوير فانه اسم للجمع الى الاصل كان ذكر الغاية للاسقاط واما
للمذهب الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا
وغاية له لكن لاجل اسقاط ما وراءه المرافق من حكم الفصل الثاني انه يعمل للاسقاط
وغاية له كما قيل اغسلوا اي بكم مسقين الى المرافق فخرج عن الاسقاط فيدخل في
واعلم ان المذكور في الآية صبيغ الجمع في الجمع حيث قال اغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
واسمها برؤسكم واجهكم الى الكعبين ومقابلة الجمع بالجمع مقتضى انقسام الاحاد
على الاتحاد وفي جانب الاجل ذكر الكعبين لفظ المتني وهذا نص في المتن مقابل
لكل فرد من افراد الرجل فيكون المفروض في كل رجل كعبين وهذا هو الذي نادى
على ان الكعب هو العظم المتصل بعظم الساق لا بعظم السرك على ما ذهب اليه هنا
فانه سهل ولا واحد في كل رجل لان اثنان ومما يشبهه وهي ان قاعدة الانقسام يقتضي
ان يكون التكليف واجبا على الرجل بواحدة من كل كحل واجيب بوجه الاول
ان ذلك ثابت بالنص والاخرى بدلالة النص الثاني ان ذلك مبني على الاحتياط
الثالث ان الاصل هذا الاصل حكمه دليل خارجي هو فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم واجماع المسلمين وحلف الحكم عن الاصل في موضع دليل لا يمنع التمسك به
في موضع فقد ذلك الدليل فيه فليتناظر فان قيل قد جعل المصريح غسل المدين
والرجلين من فرض الوضوء وهذا ظاهر في المدين لانه قد عطف وايديكم على وجوهكم
واوقع الفصل عليهما في الآية واما غسل الرجلين فتشكك لان الآية دللت على وجوب غسلهما
حيث قال واسموا برؤسكم واجهكم فبعض عطف الاخر على الرئيس وذلك يقتضي محهما
فمن ان يلزم وجوب غسلهما قلنا لا كلام في قوة الكلام واما الكلام في ان من لم يزد وجوب
غسلهما مع ان الظاهر وجوب المسح وكذا في توجيهه وجها حاصلا ان هنا قرأتين
نصب الاجل عطفه على مفعول اغسلوا وجوه عطفه على مفعول واسموا اما ان يكتف
على تقدير النصيب فظاهر واما على تقدير الجواز فلا تنافي باب الجر على الجوار كما في عزاب يجر
وعذاب يوم عظيم وحجزة خرب وقرأة الجوار كما كانت محتملة وقرأة النصيب نصا
في وجوب الفصل كان الواجب حل الخمل على غير الخمل عاجبا بين القرأتين وبوفيقا بينهما
فان قيل كيف يكون القرأة الاولى نصا والنصب ثل العطف على محل الجوار والجوار
برؤسكم وتوسعة في محل الفصل لا يجزي قلنا نعم لان هنا ما يقطع هذا الاحتمال ويقلعه

فان كان الاستدلال حاصل
لان صدر الكلام متناولا له
هذا الجواب متفقون بقوله قرأت القرآن الى
كذا فان الاستدلال هناك ايضا حاصل مع ان
خارجة وذكرها الحكم اليها للاسقاط واما
قلنا حصول الامتداد وجوبا ممنوع وتخصيص ذلك
ان القرآن لفظ مشترك بين الكل والكلي والبا
هو المتعارف وعبارة التفسير والاصول
فان يكون الاستدلال حاصل اجزا على ما ينبغي
فان البداهة للمكانح لا تباله وفي تفسيره
اسم للجمع الى الاصل وهو في هذا الموضع
فطانه فليتهم منه

ترى ان تعطين بدعيان
كذا في المذهب

عن اصله وهو ضرب الغاية بقوله الى الكعبين **ووجه** القطع امر ان **أحد**هما ذكره صاحب
 حيث والحق الغاية هنا اماطة لظن ظان بحسبها مسوغة لان المسح لم يضرب له غاية
 في الشريعة ومنها ذكره في الكتاب **الاجل** مفعولة لامسوحة والتقصي مسح الخوف وهم
 لا تلم به فيه غاية في الكتاب **التسوية** ان القفاة قدوة بشئ وانها ما ذكر
 في بعض نسخ صحيح الترمذي وهو ان جعل الكعبين غاية وظيفه الرجلين وفيه تصريح
 بانها مفعولتان لامسوحان اذ لو كانتا مفعولين لقليل وارجلكم الى الكعبين كما في
 بناء على قاعدة الانقسام لكن الكعبين اللذين هما العظامان التامتان لا يكونان غاية للمسح
 لان من جعل وظيفتهما المسح جعل غاية المسح الكعب الذي على ظاهر القدم عند ملامسة
 ولو كان المراد ذلك لقليل لا الكتاب على ان صاحب الصحاح قد صرح بان الكعب هو العظم
 الناشئ عند ملتقى الساق والقدم وقد ذكر الاصمعي في الناس انه في ظهر القدم والجله
 ففي ذكر الغاية تنبيه على انها مفعولتان لامسوحان ولما دل الدليل على ان الحكم فيها
 الفصل للمسح وجب تقدير العالم في هذا المصوب وهو وارجلكم اي واغسلوا ارجلكم
 حتى يكون من آب عطف الجمله على الجمله لا المفعول فلا يلزم تحلل الفصل الاصح وقد اعرف
 ما ذكرنا من الدليل على ان الحكم فيها الفصل ليل ذكر في نفس الآيه واما الدليل الثاني
 على ذلك فكثير وقد ذكرنا الأحاديث المشهوره على وجوب الفصل والوعيد على الترك
 وهذا اوفى بما عليه الأكثرين واوفى بتحصيل الطهارة الكاملة واوفى بالاحتياط
 لما في الفصل من المسح اذ لا سالة بدون الاصابة فوجب التحصيل به وتعين الاعتماد عليه
 ومنها شبهة وهي انه لما كان الحكم فيها الفصل والمسح متممًا كاليد والوجه فلم يفرق بينهما
 وجوبهما وارجلكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين وما الحكمه والتسوية باخره وتبينوا
 عن اسلوب الوجه واليد حيث جعل الامر في اليد والوجه واصحاب الرجلين على نزع عاز
 بميل الى المسح كقراءة الجود اخرى بميل الى الفصل كقراءة التوضيحي افضى امره الى افضى
 وصار ذلك سببا لان يقع في الامتراء وقع وفي الملامسة وقع والجواب ان في ذلك تكافؤ
 منها ان لا يجرى لغير حالة الظهور والاحتشاش اذ الم يمكن تخوفه وحالة الكون
 والاستئثار اذا كانت مخوفة فلما كانت حالها حال الغرض حال الوجوه والايدي اذ ليس بها
 حالنا كذلك اقتصت الحكمة ان يجعل حالها في الذكر المبين حالها على ما على وفي
 الواقع فصبت ثمة في الحالة لا اكتشاف وجرت اخرى ميلا الى الحالة الاختصاص
 ومنها انه اخره تنبيه على وجوب الترتيب اذ انتظامها في سلك الوجوه والايدي قد رتبها

على صحيح الرأس

على مسح الرأس بقوت هذه التكة ونوهم بتقديمها عند المبصرة وذلك لان ذكرها
 بهذا الطريق بالواو وان لم يكن مقصدا للترتيب الا ان الرجوع الى الذوق التسليم
 والاول الى الغطره المستقيمة شاهد صدق على فهم الترتيب في اعتبار السجدة
 وقد صرح ابن مالك بان الراجح من الواو الترتيب وان احتملت المعاني الثلاثة والمأثور
 فيمنع عنه ومنها ما ذكره صاحب الكتاب وهو ان الارجل من من الاعضاء الثلاثة
 المفعولة بفعل صبت الماء عليها فهي مفعولة للاشراف المذمومة فعطف على المسح
 لا لتسوية ولكن لتنبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء وفيه تحصيل لا تجمع بين
 والجاء **الأم** الان جعل من عطف الجمله اي واسمها بارجلكم او اغسلوها غدا لشبهها
 بالمسح واعلم ان عبارة المسح واليد والرجل باللفظ التثنية تنبيه على فرض يوم
 من فائدة الاستمرار من ان الواجب في كل غسل يد واحدة ورجل واحدة وهذه التكة
 عدل المسح مع عرجية الهداية حيث قال فرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة فانها
 عن افادة هذا المار وقوله مع اليقين بشبه ان يكون إشارة الى ان الخ لا يبغي
 وهذا هو الوجه الذي يدفع الشك في رفع النزاع ومسح راسك وذلك لان الآيه
 مسوغة بعض الرأس لا الكلي بليل خول الباء **فصل** في الآلة وبعض الرأس مجازيها للركب
 والركب والتثنية وغيرها وحديث المغيرة ومسح على ناصيته بيان له وقد جعل المسح
 مسح الرأس مسوحا وذهب الشافعي رجع الى ان التبعيض مستفاد وهو مطلق فاعترف به
 اقام ما يطلق عليه الاسم اذ لا دليل على الزيادة ولا اجمال في الآيه وذهب ابو حنيفة
 رجع الى ان الأقل ليس بمراد لانه حاصل في غسل الوجه مع انه لا يداوي العرض به اتفاقا
 فالمراد بعض مقدرها مجازا ففعل النبي على السلام بيان له والجواب عن ظاهر ذلك لا
 نأدي الغرض في غسل الوجه انما هو لاجل فوات الترتيب وقد ذكرنا انه فرض فصل
 الخلاف في ذلك فزع الخلاف في وجوب الترتيب واما وجوب استيعاب الوجه واليد في التيمم
 مع دخول الباء على الجمل فستفاد من إشارة الكتاب على ان الله تعالى اقام التيمم في حديث
 العنبرين مقام الفصل وقت التذمة والاستيعاب في الاصل فمن فذل الظاهر واستفاد
 من الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام تعار كتيك ضربا من ضرب الوجه وضرب يديه
 واعلم ان الفصل هو سالة الماء والمسح هو اصابته ولا شك ان المسح حاصل في غسل
 وهذا ذهب الشافعي رضي الله عنه الى انه لو غسل رأسه كفى لانه لا يداوي ولا يداوي
 انه هل كفى بل الرأس بلانية امر افضيه خفا فذهب الشافعي رجع ان كفى قد رتب

ح

الى ان لا يكون فلومها واصابت البلة ربع الرأس جاز وواقعه ابو يوسف وكذا الحوائج
 في مسح الخف وذهب محمد بن ربح الى ان يمدح في الرأس والخف جميعا كما في نوادر ربح بن
 ربح واما ان البلة تلبس في اليد هل يكفي او يجب اخذ باليد فيه فذهب بعض اصحابه فهو كما
 الباقي في اليد ان كان باقيا بعد غسل المصوب من غير ان اخذ من بعض اعضائه فهو كما
 وان كان باقيا بعد مسح المصوب فهو غير كاف وكذا الحوائج في مسلة الخف واداسع الرأس
 وحلق لم يعد وكذا اذا اوضأ ثم قص الاظفار وتوفض بنزع الخف واجتبه في بعض الكتب
 الشافعية بان الشعر يصلح لا كذلك الخف واللحية يجوز عطفها اما على الرأس
 حتى يكون مسح ربح الخفة وضاع على ما هو مذهب ابو حنيفة ربح او على ربح الرأس حتى
 المفروض مسح كل اللحية على ما هو مذهب ابو يوسف وجه الاول انما سقط غسل
 اللحية من البشرة لما في ذلك من العسر والحرج صارت شبهة بالرأس فوجب مسحها كاللحية
 والمصوب لا يجزئ شعايبه فيقصر بالربح كالرأس وجه الثاني انما سقط غسل ما تحتها
 اقيم مسحها مع غسل ما تحتها فيخرج مسح الكل على نية الاصل لا كذلك الرأس فانه
 اذا كان يتجدد اعني الشعر لا يغسل كله ولا مسح كله وبالحيلة فعبارة المصريح سطيفة
 على كلا القولين مستعملة على كل من الوجهين وهذه النكته اثر المعنوية في الخبر عن الرأس
 حتى يكون ذات وجهين والمذكور في شرح الجامع الصغير لقاضي خان انه مسح ما ستر
 البشرة عندا وحشفه ربح وهو الاصح المختار وفي الخلاصة واذا ثبتت اللحية فلا يجزئ
 اصيل الماء الى ما تحتها عندنا وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة ربحها الله ان لم يمه امره
 الماء على ظاهر اللحية وفي رواية اخرى عن ابن حنيفة ربح ان مسح من تحتها او ربحا
 جاز كالرأس والحاجبين والسرايا كاللحية في الحكم وفي فتاوى قاضي خان ربح وغيره
 شعر السرايا والحاجبين وما كان من شعر اللحية على اصل الذقن ولا يصلح الماء الى ما
 الشعر الا ان يكون الشعر قليلا وبدون منابته وفي الشعر المستحل من الذقن غلبه
 لا تلبس من الوجه وكذا الوجه شعره ذواتين وشدها حول الرأس واربسها لا تغسل
 الفصل في مسح اللحية ثم حلقها لا يجزئ الا عادة وكذا وحلق الحاجب او السرايا او مسح راسه
 ثم حلق او قلم اظفاره فانه لا يجزئ الا عادة في الحلق كما في فتاوى قاضي خان ربح وقول الخلاصة
 وما تحت الاظفار من اعضائه الوضوء حتى لو كان فيه عجين وجاز اصيل الماء الى ما تحتها
 وفي الوضوء لا وكذا الظن والفروي سواء ولو كان الخف طويلا بحيث يستر من الاظفار
 وجاز لا يصلح الى ما تحتها وان كان قصيرا لا يجزئ اجمعوا على ان الذقن لا يمسح فالغسل

١٢٦٣
 ١٢٦٣
 ١٢٦٣
 ١٢٦٣

والوضوء وسجي تفصيل ذلك في مسائل الغسل فان قبل ما الحكمة في اجابته
 الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس حيث لم يفرغ غسله قلنا في ذلك حكم ومصلح لا يجزئ
 منها ان الغراب في الاخر هذه الاعضاء على ما نطق به القرآن فالوجه قوله تعالى
 يوم تبصرون وجوه وتسود وجوه واليد قوله تعالى فاما من اوفى كما يستماله والرب
 والرجل قوله تعالى فوجزا النواحي والاذن فذهب بعض اصحابه التطهير لخصها بما ليس
 عما يتوجه عليها من العقوبة هذه ولما كان الثلثة المصولة اعظم ذنبا وادخل في مباشرة
 المعاصي قد رها الغسل على الرأس فانه ليس بهذه المنابر فلم يعذر عنها ان يخرج على امر
 عليه المستلزام وادخل الجنة مع من وزوجه من قران الشجرة فوسوس لهما الشيطان حتى
 قريا وتساولا فصعبت هذه الاعضاء صدر من الرجلين الشجر من اليدين البطون ومن
 التوجه اليها ثم وضع ادم حين اصابه القم بده على راسه فقد رها حكم الغسل تطهير لما
 عن ذنوب هذه المعاصي ولما كانت ذنوب الرأس اقل قد رله المسح لا الغسل فاني قبل
 القم حصل منه ذنوب للوضوء والابتلاع فيكون يكون المضمضة وضوء قلنا قد انعقد لك
 قبله مباشرة هذه الاعضاء فعد ذلك لانه لم يكن كسب حرما للولاء فيأكله ولا يتم
 فظاهر الا انه ان الموضع هو القربان والقربان غير صاير منه ولو سلم فيه ما يطهره وهو
 اللسان وهو الذي يطهر الابواب وعليه مدارا لاطهارة والنجاسة في الشخص فكل
 بكلمة التوجه طهر الانسان والافزوغ طهر ما دى عليه انما المشركون نجس ومنها
 ان كل من هذه الاعضاء مخصوص بنوع نعمة فقد رها ذلك شكر لها فالوجه ما نطق به
 قوله تعالى وصورتكم فاحسن صوركم واليدان ليس لهما ثم يد يطهرن بها ويحسب لهما بغيره الا ان
 والراس لان فيه العقل والفكر لانه وضع عنه السقف والحجر بمدد العقل والرجل لانه
 وقيل على المشي فخط مسواك لهما ثم والله اعلم وسننه على لغة الجمع والمفرد
 للستقطة من نواميد ظاهر كلام المصريح ان الاستسقاء شرط لكون غسل اليدين
 في ابتداء الوضوء سنة وبذلك صرح بعض الفقهاء ونقص عليه الكرخي والوجه ان تعبد
 المصريح مني على الاقتداء بقوله عليه السلام اذا استسقاء احكم من منامه فيفسر
 به في الاشارة حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري ان بابتدائه فاما التقيد في الحديث فيفسر
 على انه يخرج من تحت العادة كذكر الآء والافضل لليدين ولا سنة مطلقا سواء وجد
 الاستسقاء او لم يوجد **قال** نجم الدين الزاهد ربح فاما طهرت بالرواية محمد
 تعالى في الحديث وعفة الفقهاء وجمع نية الآء الغاري ربح اغسل اليدين الى الراس

يستسقاء
 يعني مسح الكرخي ومن تبعه بان قيدا لا
 شرط لان احتمال نجس اليد كان المستسقاء
 اذ كان من عادتهم انهم كانوا ينامون بدون
 الاستسقاء حتى وقع النوم بصفه الاستسقاء
 بالما فذلك ليس مستسقا وهذا وجه من غيب
 الوان معنى التقيد في الحكم جاعلا وهذا
 ضعيف روايته وانه انما الرواية فلا
 جمهور الفقهاء على ان هذا سنون مطلقا
 كائن عليه في الخط وغيره واما القدر فلا
 مبنى الامر على بغير النجاسة والتميم موجود
 في الحلق فلا وجه لتقصيص المعلن مع غيره
 الصلة فلهذا المعنى وقع الاحتجاج الى التقيد
 في كلام المصريح فاما رايه بقوله والوجه

الخ
 منه

في ابتداء الوضوء سنة على الاطلاق نزال الاستبراء بحمد الله تعالى ان تومئ القياس
 في التيميم شاملا لكل غسل يد بيد الى الرسغين الظاهر ان الميمنا غايته لاسقاط
 ما وراء الرسغ كآية الوضوء واما ان غسل اليدين قبل الاستبراء او بعده سنة فسد
 في التيميم ثلاثة اقسام ثلاثة قبل ادخال الماء اليه وبعينه كيفية الغسل اما الى
 الفقيه ابو جعفر الهندواني راجع من ان الآداء اذا كان صغيرا يمكن رفعه برفقة
 بشماله ويصحب على كفه ويغسلها ثلاثا ثم يخذل يمينه ويصبت الماء على كفه اليسرى
 ويغسلها ثلاثا ولا يضر به وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه كونه صغيرا رفع
 الماء بالكون ويغسلها كما ذكرنا ولا يضر به فيه وان لم يكن معه كونه صغيرا دخل اصابع
 يده اليسرى مضمومة في الاثنا ولا يضر الكف ويصبت الماء على يمينه ويدخل الاصابع
 بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالعاما بلخ فان قلنا الاثر المذكور
 يقتضي وجوب ادخال اليد في الاثنا مطلقا كيف يفعل به قلت هو محمول على الادخال
 بطريق التوكيد اذا كان الاثنا كبيرا ولا يصغر معه وعلى الادخال مطلقا اذا كان صغيرا وكذا
 ومعه صغيرا ينبغي الكل ما اذا لم يتبين على وجهه غيرة اما اذا سبق فإزالة الغيرة على وجهه
 لا يقتضي التجسس الاثنا او غيره وفي الخبر وتيميم الله تعالى ابتداء اي اول الوضوء فان
 التيميم سنة في اول كل امر ولا جهة للتيميم ابتداء الوضوء قلت لو لم يقتضي التيميم
 هو الاختيار عن وسط الوضوء وعن آخره لا غير لا يقال كيف جعل المهرج تيميم الله سنة
 والامر المروي يقتضي وجوبها وهو قوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يمسح بآثاره
 على نفي الكمال بل لما روي عنه عليه السلام انما ليس تيميمه وذكر الله كان طهورا لجميع
 بهن ومن تيميمه ولم يذكر اسم الله كان طهورا لاجزاء وضوءه غلوا الاول على في الفضيلة
 جمع بين الاثنين وعلاهما بقدر الامكان وهما نعت وهما ان المهرج راجع قدر التيميم
 هذا احتواء على ما هو صحيح الا في اقل والاختيار من رواية الهداية والاصح هذا التيميم
 الله مستحبة لاسنة وقد صرح بالاستحباب لفظ المبسوط والقول بكونها سنة اختيار
 العدوي وقد نص في الهداية على ان الاصح رواية المبسوط وعلاها صاحب الكفاية
 بان السنة لا ثبت بدون المواظبة ولم ينقل عن النبي عليه السلام المواظبة فيها ولم
 اللهم الان يقال ان المهرج راجع تيميمها المكتسب احدهما ترجيب الامة في ذلك وانه
 ينبغي ان لا يهل لها ولا يترك اصلا فانه بها مستحبة ليستداهما هم اليها حتى
 الشافعي راجع اليها سنة وانه لو نسي في الابتداء فذكرها في التيميم راقى بالاشاء

في التيميم سنة على الاطلاق نزال الاستبراء بحمد الله تعالى ان تومئ القياس
 في التيميم شاملا لكل غسل يد بيد الى الرسغين الظاهر ان الميمنا غايته لاسقاط
 ما وراء الرسغ كآية الوضوء واما ان غسل اليدين قبل الاستبراء او بعده سنة فسد
 في التيميم ثلاثة اقسام ثلاثة قبل ادخال الماء اليه وبعينه كيفية الغسل اما الى
 الفقيه ابو جعفر الهندواني راجع من ان الآداء اذا كان صغيرا يمكن رفعه برفقة
 بشماله ويصحب على كفه ويغسلها ثلاثا ثم يخذل يمينه ويصبت الماء على كفه اليسرى
 ويغسلها ثلاثا ولا يضر به وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه كونه صغيرا رفع
 الماء بالكون ويغسلها كما ذكرنا ولا يضر به فيه وان لم يكن معه كونه صغيرا دخل اصابع
 يده اليسرى مضمومة في الاثنا ولا يضر الكف ويصبت الماء على يمينه ويدخل الاصابع
 بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالعاما بلخ فان قلنا الاثر المذكور
 يقتضي وجوب ادخال اليد في الاثنا مطلقا كيف يفعل به قلت هو محمول على الادخال
 بطريق التوكيد اذا كان الاثنا كبيرا ولا يصغر معه وعلى الادخال مطلقا اذا كان صغيرا وكذا
 ومعه صغيرا ينبغي الكل ما اذا لم يتبين على وجهه غيرة اما اذا سبق فإزالة الغيرة على وجهه
 لا يقتضي التجسس الاثنا او غيره وفي الخبر وتيميم الله تعالى ابتداء اي اول الوضوء فان
 التيميم سنة في اول كل امر ولا جهة للتيميم ابتداء الوضوء قلت لو لم يقتضي التيميم
 هو الاختيار عن وسط الوضوء وعن آخره لا غير لا يقال كيف جعل المهرج تيميم الله سنة
 والامر المروي يقتضي وجوبها وهو قوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يمسح بآثاره
 على نفي الكمال بل لما روي عنه عليه السلام انما ليس تيميمه وذكر الله كان طهورا لجميع
 بهن ومن تيميمه ولم يذكر اسم الله كان طهورا لاجزاء وضوءه غلوا الاول على في الفضيلة
 جمع بين الاثنين وعلاهما بقدر الامكان وهما نعت وهما ان المهرج راجع قدر التيميم
 هذا احتواء على ما هو صحيح الا في اقل والاختيار من رواية الهداية والاصح هذا التيميم
 الله مستحبة لاسنة وقد صرح بالاستحباب لفظ المبسوط والقول بكونها سنة اختيار
 العدوي وقد نص في الهداية على ان الاصح رواية المبسوط وعلاها صاحب الكفاية
 بان السنة لا ثبت بدون المواظبة ولم ينقل عن النبي عليه السلام المواظبة فيها ولم
 اللهم الان يقال ان المهرج راجع تيميمها المكتسب احدهما ترجيب الامة في ذلك وانه
 ينبغي ان لا يهل لها ولا يترك اصلا فانه بها مستحبة ليستداهما هم اليها حتى
 الشافعي راجع اليها سنة وانه لو نسي في الابتداء فذكرها في التيميم راقى بالاشاء

كالشبهة

كالشبهة في ابتداء الاكل لونها اول اتي بها حين تذكرها هذا اذا شربها اما اذا
 تركها عدا فالتيميم من مذهب الشافعي رضي الله عنه انه يتذكرها والثانية الانعاش
 بحسن الظن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحتراز عن سوء الادب القوي
 بان عليه السلام له مواظبة لها لا يخرج عن نوع سوء ظن وضرب سوء ادب انما قيد
 المهرج بابتداء الوضوء ليكون للوضوء كله لا لبعضه ويسمي قبل الاستبراء
 والمذكر في فتاوى قاضي خان ان يسمى مرتين والاختلاف في ذلك نظير الاختلاف
 في غسل اليدين فكل بعضهم يغسل قبله وقال بعضهم يغسل بعده ثم قال لا يصح انه
 يغسلها مرتين مرة قبله ومرة بعده والتسواك رواية المبسوط انه يستاك عرضا
 لا طولا لانه عليه السلام قد استاك عرضا وقال استاكوا عرضا وكذا وقع في اطلاق
 الخفية والشافعية ومما هم عرض الانسان لارض السواك على ما قد فهمه كثيره
 من الناظرين صرح بذلك المحققون والمذكور في الحاوي انه ينبغي ان يكون التسواك
 خشنا ليكون من زيل القلم والمذكور في بعض شروحه انه ينبغي ان يكون عود الاراء
 وان ينوي به السنة وان لا يماس بالامساك سواك غيره باذنه وذكر في المحيط انه
 ينبغي ان يكون التسواك من شجرة لانه يطيب بكمية القم ويشد الانسان ويقوي المعدة
 ويكون في غلظ الخصر وطول الشبر واما ان وقتها ما هو فغير خفاء في بعض الروايات
 ان وقتها وقت الشروع في الوضوء وفي بعضها انه وقت المضمضة فمن عليه في المبسوط
 والمهرج لما راي الروايات المختلفة ترك القيد الذي ذكره في التيميم واطلق الكلام
 هنا ليشمل القولين ويتناول الروايتين الا ان في عبارته تساهل في جعل التسواك
 من السنن مع ان التسواك والمسواك اسم للتيميم المنعينة للاستياك والمرد استيا
 والمضمضة وهي ادخال الماء في الفم بمياه او ثلث مرات لكل مرة بما وجد لان اقل
 الجمع ثلثة بقوله بمياه مشعر بالعد والمذكور وتجديد الماء لكل مرة اشعارا بظاهر
 ولما ترك المخرج بالثلاث والتجديد فاعله صاحب الهداية وهو من الاختصار
 اللطيفة حيث ادى بلفظ واحد معاني عدة الفاظ ولقد صدق ما قاله الظاهر
 عليه بحال التجديد لامل الاجاز والاستسناق وهي ادخال الماء في الانف بمياه
 وضع الظاهر موضع المضمضة لم يقل بها ولم يكف في الكل بواحد بان يقول
 والمضمضة والاستسناق بمياه تنبيه على الطريقة المستوية وهي ان يات بكل
 مرة في كل منهما من المرات الثلاث ما جديلا ان يغمض ويستنشق برفقة واحدة

ان الاصح هو

الاصح هو

الاصح هو

ثم هكذا هكذا والحق من مذهب الشافعي رجع هو التخليص في الجهد ايضا كما ذكرنا فان
 مقتضى الامر الذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لا اخرجوا نوصا كما امر الله
 ان كلامهما واجبك لا امر رسول الله امر الله قلت ممنوع فان الاصناف الكلام
 الحقيقة والعدد والعنا بالضرورة خارج عن القانون ولو سلم قيام الجهد في غسل
 وذراعيك وامسح برأسك وغسل رجليك وهو في معرض البيان السابق فلا انكار
 واعلم ان كان كلامهما سنة فالمبالغة ايضا سنة فعليه الردوي وقد ذكرنا ان
 ههنا تفسيرات منها اخرج الماء من جانب الى آخر ذكره الامام حسن النخعي في
 ومنها كثر الماء حتى يملأ القم يفرج وفي الاستسقاء ان يضع الماء على مخد
 ويجذب حتى يصعد كما ذكره القدر الشهيد رجع ومنها الفرع وهذا الشافعي رجع
 الى ان يحرق دخول الماء في القم والافن كان لاجابة الى جميع ذلك وتخليص القية
 اي من السنين ان خلل الاصابع بالاجبال الماء الى باطنه ومنايته من شعر الوجه
 لرواية عثمان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه ولا يجرب صلوا
 انه عليه امر بذلك وهذا اعني كون التخليص سنة مني على رواية الهداية والافند
 في الاصابع انه ليس بمسنون عندا وحيفة ومحمد رجعما الله لكنه مسنون عندا
 رجع واختيارا صاحب الهداية رجع واقرى دلالة الارز لمروين على ذلك وفي كلام
 الهداية تنبيه على ضعفه حيث قال وقيل الخ وكيفية التخليص المسنون ان يكون
 من جانب الاسفل الى فوق والاصابع اي اصابع اليدين والرجلين لانه قد ورد في
 في جامعه عن ابي عيسى رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ فخلل
 الاصابع من يده ورجليه وكيفية التخليص في اليدين ان يشبك بين اصابعها وفي
 الرجلين ان يخلل بغيره اليسرى من اسفل فيبدأ بغيره اليمنى ويختم بغيره
 اليسرى كما في القنية ومذهب الشافعي رضي الله عنه يوافق جميع ذلك نص عليه
 الامام الزاهد عبد الغفار القروي في الحاوي ومثل صرح في الاثار واعلم ان التخليص
 انما يكون سنة اذا كان قد وصل الماء الى الاصابع قبل التخليص والافند في غسل
 اي غسل كل من الاغصاء المستولية لان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة وقا هذا وضوء
 من لا يقبل الله الصلوة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من مضاعف الا
 مرتين وتوضأ ثلثا وضوءا وهذا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا من قبله رجع على هذا
 او نقص فقد تقرر وتطم كذا في الهداية وقد جاء في بعض الروايات قد راسا وطال فافا

فيهما
 فان لم يملأ القم

رجع الى النقص والظلم الى الزيادة واما على الاول فالتعدي راجع الى الزيادة لا النقص
 مجاورة الحد قال الله تعالى ومن بعد حدود الله فقد طرأ نفسه والظلم الى النقصان
 والحق ولم يظلم منه شئ اي لم ينقص ومسح كل الرأس مرة واحدة فبذلك
 الشافعي رضي الله عنه فان تلبينه سنة عند كراهة بعض المحققين ههنا من اصحاب
 الشرح ثم اجاب عنه بان قد ورد الترمذي في جامعه ان عليا رضي الله عنه توضأ فغسل
 اعضاءه ثلاثا ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله وفي صحيح البخاري مثل ذلك
 وال جواب ان الصحيح من مذهب الشافعي رجع ان تلبين مسح الرأس مسحاً مستمرا واليه
 ذهب الكشيرون من علماء الشافعي رضي الله عنهم وحكاه ابو عيسى في جامعه عن الشافعي
 رضي الله عنه وان ذهب قديما من علماء الى سنة فلا تعويل عليه ولو لم يفرق
 مع الجواب عن مذكور في الكتب الشافعية فانهم قد ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لكنه كان يتركه في بعض الاحيان لبيان الجوارك في الفضيلة في التلبين ببيان عثمان
 رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ثلثا والاذنين بانه اياه
 الرأس فبذلك لما فيه من خلاف الشافعي رضي الله عنه فانه لا مسح الاذن بل مسح الرأس
 لرواية عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح اذنيه على الخد
 مسح برأسه رجع ان يعلم انه لا يشرط عند عبد الله كما تقدم بل لو لم يصح مسح
 الرأس بعضها والاذن البعض كفي وادب به المستر صرح بذلك في كتبهم والنتيجة
 عن المذكورات مع ان حق الترتيب قد يمد على البعض لانه حاول ان يقع افعال الجوارح
 كلها في ذلك واحد وهذا فعل يتعلق بالقلب وقد حققنا فيما سبق ان الحق ان النية
 وفي في الوضوء دلالة آية الوضوء عليها على ما اوضحناه هناك وقد اشترطنا في اثبات
 النية الاستدلال بقوله عليه السلام الاعمال بالنية وروي انما الاعمال بالنية بحكم انما
 وكلها لا ينفك المحصر وجود العمل وجود النية بمعنى انه لا عمل بدون النية فغير
 هذا الكلام بل العقل على امتناع جملة على الحقيقة اذ قد يحصل العمل لانه فوجب
 الى الجواز ان يعتبر ان المراد حكم الاعمال ولما كان الحكم نوعين اختلف الفقهاء
 فذهب الشافعي رجع الى ان المراد الحكم الذي هو القصد والفساد والكره
 ونحو ذلك لان الغرض الاهم من بعده النبي صلى الله عليه وسلم في الحال والحرم والفساد
 والفساد ونحو ذلك فالحمل عليه اسبق الغرض اليه اسرع فيكون المعنى انما الاعمال
 لا تكون الا بالنية فلا يجوز الوضوء بدون النية وذهب ابو حنيفة رحمه الله

ي

الى ان المراد الحكم الحزوي اي ثواب الاعمال لا يكون الا بالنية واستدلوا على ذلك
بامر من احد هان الثواب ثابت بالاتفاق اذ لا ثواب بدون النية فلما روي ذلك
مثل الصحة ايضا لزم عموم المشترك والخاص وتبين ان ثواب كل ثواب كان باقيا على
عمومه اذ لا ثواب بدون النية اصلا بخلاف الصحة فانها قد تكون بدون النية
كالبيع والكاح فان قيل فاذا اراد الثواب فالحال ثابت ايضا اذ المقصود الثواب
فغنى عن الصحة بل الاشتغال بالعبادة صار من باب الاشتغال بالعبادة لا فائدة
فيه فالشخص الذي صرف ماله في عمارة العبادات الخالصة عن النية غير متابع في غيره
اجيب بان العبادات المحضة اذا خلعت عن الثواب فلا صحة لها لكن الكلام هنا في
وهو ليس عمارة محضة مقصودة بل شرع شرط الجواز الصلوة فالوضوء فيكون عمارة
يفتقر الى النية وفي كون مفتاحا للصلوة لا يفترق هكذا ذكره القوم في هذا المقام وقد
من وجوه الاول ما ذكرنا من ان الثواب مراد بالاتفاق ممنوع واستفاء الثواب
النية لا يقتضي ان يراد به الثواب اصلا لان موافقة الحكم للمدبر لا يقتضي ارادته
ليزعم عموم المشترك مثلا قولنا العين جسم ليس من عموم المشترك في شي وان كان الحكم
بالجسمية ثابتا لمعانيه كلها التالى ان عموم الجاهل عند الشافعي ربح ولو كان لا يربح
الا من قبل المحدثين لا الجاهل فلا اشكال الثالث ان عموم البقاء على العموم مشترك اذ لا
عندهم من خصصها بالاعمال التي هي محل الثواب فوجب تخصيصها بغير البيع والكاح ولما
ذلك مما لا يقتصر صحة النية بالاجماع الرابع ان الحكم مشترك بين النوعين
اشراكا لفظيا بل هو معنوي لانه موضوع لآثار الشئ ولا يربح في الجواز الفساد والنوا
وبعد ذلك كالحجوان بغير الانسان والفرس فارادة النوعين معا لا يكون من عموم المشترك
في شئ الخامس ان المصلحة الصحة احوط السادس ان النية شرط للوضوء واشترط النية في
دليل شرط في البدل لان البدل لا يبارق الاصل فان قيل القوم قد شبهوا المصلحة
واجابوا عن ذلك في كتبهم بحجاب حاصله ان الماء مطهر بطبيعته فلا يحتاج في التطهير الى النية
فاذا لا في النية فمطهر سواء قصد المستعمل التطهير او لا كما لا يلزم في الارواء والطعام لا يشايخ
وهذا ما قال في الهداية لو توجه طهارة استعمال المطهر بخلاف النية لان التراب غير مطهر
الا في الارادة الصلوة قلنا نعرف هذا معلوم لنا قطعنا الا ان الكلام في ان معنى الترفع
على ذلك وهذا ليس بشئ وذلك لاننا سلمنا ان الماء مطهر بطبيعته بطهرا لا بالنية
هنا مضوية لا محسوسة وحكيمة لا حقيقية فاحياج الماء في ازالة مثل هذه النجاسة الى النية

ايضا

فانه لم يزل

فانه مترتبة ان يراد غسل القلب من المعاصي بالنية فلا يجر اعتدائه الشايخ في مثل هذه
النية حقيقة لا انما تمثل هذه النجاسة الاعتبارية مثل هذه الآلة والقياس على الارواء
والاشباح فاسد فليسا مثل الشايخ ان ما ذهبوا اليه من ان الوضوء من حيث انه يرفع
الى النية ومن حيث انه مفتاح للصلوة لا يفترق تعسف لان الذي هو مفتاح للصلوة
هو الذي امر به في الآية وما امر به في الآية مقرون بالنية لا غيرا لحاصل ان الدليل على
الوضوء وانما هو آية الوضوء وهي ناطقة بفضيلة النية فان قيل لا كلام في ان الآية
بالوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلوة لا توقف عليه لان الوضوء
غير مقصود وانما المقصود حصول الطهارة وهو يحصل بالمأمور به وبغيره لان الماء مطهر
بطبيعته بخلاف التراب فلا يصير مطهرا الا بالشرط الذي قد ورد به الشرع وهو كونه
للصلوة كذا في مبسوط شيخ الاسلام قال في الامران كثير من مستأخطين
ان المأمور به من الوضوء يتبادر بغير نية وذلك غلط فان المأمور به بعبادة والوضوء
نية ليس بعبادة لكن العبادة متى لم يكن مقصودة سقطت النية عنها حصول المقصود به
النية قلنا القول بان صحة الصلوة غير متوقفة هو اول المسئلة فان صحة الصلوة انما
هي حصول الطهارة ونزول النجاسة الاعتبارية وقد ذكرنا ان ذلك لا يحصل بالماء
الا بالنية واما القول بان العبادة متى لم يكن مقصودة سقطت النية تجوز ان هذا
تعدى عن كآيتنا فيقتصر على ما ورد به الشرع ونطقت به الآية بل هذا قول
يسخ الكتاب بدليل على هو انه لا حاجة اليه بعد حصول المقصود ولا يخفى بطلانه
فلما ملغ هذا المقام فانه من مداحض الاقوال ومزالق الاقدام وتزيب نفع عليه
في آية الوضوء وقد عرفت انها من عند الشافعي ربح وقد حققنا في آية الوضوء انها
ناطقة بفضيلة الترتيب اعلم ان المذكور في النهاية القصوي من بين الكتب الشافعية
في ثبات فرضية الترتيب في الوضوء تسكان آخرها ان قوله لا يربح الا بالنية
وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانما قولنا عليه السلام لا يقبل الله
صلوة احدكم حتى يضيح الطوبى رواه في بعض وجهه ثم يورث ثم يريح راسه ثم يخلع
رجليه ثم يستقبل القبلة وبعض المحدثين من اصحاب شيوخ هذا الكتاب لما راي قد
على الجواب عن المسئلة الاولى دون المسئلة الثانية وذكرنا في الاول واجاب عنه بان
مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وهذا الوجه راجع الى المرة فقط
لا الى الاشياء الاخر لان هذا الوضوء لا يخفى ان كان ابتداءه من الجنب الى اليسار

معدن

اول البصار وايضا اما ان كان على سبيل الموالاة او عدمها فعليه هذا وضوء الخ ان يريد
هذا وضوء بجميع اوصافه لم يرد فضيلة الموالاة او ضدتها او التماس اوصافه وان لم يرد
بجميع اوصافه لا يدل على فضيلة الترتيب كذا ذكره هذا الفاضل المحقق وغيره نظرا للحقيقة
في ان يراد وضوء بجميع اوصافه لكن الدليل على انه لا يمكن ارادة الجميع فكل وصف
لا يعود دليل على عدم اعتباره كالترتيب فهو معتبر والترتيب اذن يكون معتبرا لترتيب
قوله لا دليل على اعتبار وجوبه ليكون الكلام محولا على الجار الاقرب بل على الحقيقة في حق
ذلك الوصف دون الجار فالاستدلال بذلك يكون ميتا على ان الدليل لم يرد على عدم
فضيلة الترتيب بل قام على فضيلة كالأثر الآخر المذكور بلغة ثم فان كلمة موضوع
لترتيب مع الترتيب فيه اشعار بالمنع عن الجاهل وان ينبغي ان يكون الموضوع على ما بينه
وتام في الغسل والاحمال دون التحليل والاهمال فان قلت قد جعل المص الترتيب
من السنن ومع ذلك وصفه بقوله تنص عليه واذا كان مضموعا عليه في اثر الوضوء يكون في
الاحمال قلت اراد بكونه مضموعا عليه كونه مذكورا في الأثر مرتبة تباد كذا والترتيب
الذكر بالاول لا يفيد الترتيب لما روي الذي هو المطلوب لا يقال مثله ذلك بقيد الترتيب
لغيره ان الصفا والمروة من شعائر الله فالصفا مذكور في قوله صلى الله عليه وسلم
يبدأ بها فليبدأ بها فبدأ الله ففهم النبي عليه السلام منه الترتيب فامرهم به
فلولا ان مثله ذلك بقيد الترتيب لما صح ذلك لا نقول بمنع بل الترتيب وجوب النسبة
البناء مستفاد من الأثر المذكور بالنسبة اليه عليه السلام مما لا يحل له من وجوه غير متناه
والاولا اي الموالاة بين الافعال والتعاقب بين الاركان بحيث لا يخلو الفصل بحرف
المقدم عند الاشتغال المتأخر واعلم ان الدليل على كون هذه الامور المذكورة سنة
هو مخالفة النبي عليه السلام على هذه الامور مع الترتيب مع المواظبة مع الترتيب احيا نا وفي كلامه
هو فاعله رسول الله صلى الله عليه وسلم على طريق المواظبة مع الترتيب احيا نا وفي كلامه
الهداية اشارة الى ذلك اي الى ان معنى الترتيب على المواظبة في مواضع منها ما قال
في باب فضيلة الصلوة ان رفع اليدين مع التكبير سنة لان النبي عليه السلام واظف عليه
ومنها ما قال في آداب ادراك الفريضة والاسنة دون المواظبة ومنها ما قال فيها
ان السواك سنة لان النبي عليه السلام واظف عليه ومنها ما قال في المضمضة والاستنسا
لان النبي عليه السلام فعلها على المواظبة ويرد عليه ان القيد الآخر المرفوع في نفسه مترك
حق العبادة ان يقول واظف عليه مع الترتيب احيا نا الا انه كانه اعتمد على ان المواظبة لما

كون دليل

كون دليل الترتيب اذ كانت مع الترتيب احيا نا حتى لو لم يكن مقرونا بالترك كانت
دليل الوجوب يرشدك الى هذا انه لما احتاج الى اثبات واجبة الفاعلة والقوة
والشهادة قبل المواظبة بغير الترتيب فقال في باب سجود التسوية في الصلاة واظف
عليها من غير تركها وهذه اشارة الوجوب ويرد عليه النقص بالاعتكاف فان المواظبة
عليه من غير الترتيب موجودة فيه مع ان سنة لا واجب وتما حقيقة صحي في باب
الاعتكاف ان شاء الله تعالى وقال الامام ابو الليث السمرقندي رجع كل امرأه
به وفعل النبي عليه السلام صاخر لك فريضة علينا وكل ما فعل النبي عليه السلام من تلقا
نفسه وداود على لك صاخرتنا علينا والآداب كلها فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرة او مرتين ثم ان السنة ضريان سنة الهدى وهو ما يكون في تركه كراهية واساءة
ولهذا قال النبي عليه السلام الجاهل سنة من سنن الهدى وسميت سنة الهدى
لان معرفتها سبب لمزيد الاهتداء الى سلوك وتيرة الشريعة وسنن الزوايد بالسيرة
كذلك لكن فعلها اول من تركها كلبس الثياب ونحو ذلك وسبحة التماس الى
باليمين غسل المضمولات وسبح الرقية وجعل الامام ابو الليث السمرقندي رجع
مسح الرقية من فعل الوضوء وجعل المسح في الوضوء سنة اشياء التنية والبدن بما بدا
الله بروايلها من مراعاة الترتيب ومراعاة الموالاة واستيعاب جميع الراس بالمسح
وهذا مخالف لما ذكره المص في الاكراهة اما صاحب هذا يد وان صرح عبارة يكون
التنية مستحبة على ما قال ويسحب الوضوء ان ينوي الطهارة الا انه اراد بالاستحباب
الاستحباب اللغوي دون الاصطلاحي يرشدك اليه قوله ويرد لك فالتنية في الوضوء
سنة عندنا وهذا ممتنع في كلام الامام الى الليث لانه قال اعلان للوضوء في الوضوء
ونقلا وسبحا وآدابا وكراهية ومنهنا ثم اخبر بين كلام هذه الاقسام يد وقاما اذا
الوضوء فستة ترك استقبال القبلة واستدبارها والشمس والقمر ترك الكلام بغير
الادعية التي وردت عند غسل كل عضو وستر العورة بعد الفراغ من الاستحباب والمضمضة
والاستنسا باليمين والكرامة في الوضوء ستة اشياء التعنيف وضرب الماء على الوضوء
والنظر الى العورة والمضمضة والاستنسا باليسار والامحاط باليمين من غير يد
والقاء الزاقي في الماء والكلام عند الاستحباب والاقصه شروح في ذكر المعاني المتأخر
الوضوء والنقص من اضيف الى الاجسام مراد بها ابطال البهية ومنى اضيف الى المعاني
يراد بها اخراجها هو الموطأ كذا ذكره القائل الامام علي بن ابي طالب رجع والمطأ بالوضوء
هذا والله اعلم بالصواب

وله الامحاط اي الاستنسا
والامحاط ما يسيل من الماء في
من افه اي يرى به وامحاط
اي استنسا كذا في الصحاح

كالاكل باليمين وتقديم الرجل
في الزخول ونحو ذلك
تماجرت العادة
فيه

الوضوء
وفي التناهي الظاهر من فضائل
ان يتوضأ لكل صلوة وانما هي فضيلة
لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك مرة
وتشرب فوضوءه فاما وفي الحديث
الماء فاما في موضع اخر
هذا والله اعلم بالصواب

استباحة الصلوة فقصه اخراجه عن هذا المعنى ما خرج من السبيلين **خارج**
من السبيلين بعد الظهور والخروج ينقض الوضوء ولا ينقض الخامسة غير ما نفض
مالم يوصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقصة لما حصلت الطهارة لتخص ما اصلا
فلا حاجة في عبارة المصريح الى ارباب حذف المصداق خروج ما خرج بغير عبارة
الهداية يحتاج اليه اذ هو خبر المبتدأ الذي هو المعاد هذا اعني ما خرج اعني ان يكون
معادا او غيره معاد كالردود والمخرج الخارج من القبيل والذبر وذلك لان كلمة معاد
تناول المعاد وغيره وقضية هذا الاطلاق ان يكون كل ما خرج من السبيلين ناقضا
معادا او غيره معاد واكبه مال صاحب الهداية **رجح** وطاهر كلام المصريح ايضا
مال اليه الا ان ههنا نقصا وهو ان ما خرج من السبيلين ان كان بولا او غاطا
فهو ينقض الوضوء بلا خفاء قل وكثر وكذا المخرج الخارج من الدبر وان خرج المخرج من الذكر
او من قبل المرأة فقد صرح الامام قاضى خان **رجح** في فوائده وصاحب الخالص **رجح** بان
هذا اخرنا قضى وعن محمد **رجح** انه ينقض واما المفضاء وهي التي تحذف سبيلها فان خرج
من قبلها **رجح** مستحب لها ان توضع وان خرج من دبرها **رجح** يعلم انه لم يكن
من الاعلى هو اصلاح لا وضوء عليها وقال الشيخ الامام ابو جعفر القاري **رجح**
الخارج من القبيل حدث وعن محمد **رجح** ان كان مستباحا فحدث وقيل ان كان مسويا
او مستباحا فحدث والا فلا وقال الكرخي **رجح** يستحب لها ان توضع ولو خرج للدودة
من قبل المفضاء في منزلة المخرج الخارج من قبلها والرجل اذا خرج من برة دودة تنقير
وضوءه والخارج من المخرج الذي يقال له بالقارسية ريشة لا ينقض الوضوء وكذا الخ
الدودة من الفم وان خرجت من الاصل في موضع فبها من هذا التحقيق والتفصيل
ان هذا الاطلاق ليس على ظاهره وان وقع التصريح بغير الهداية فان قيل فلو اريد
تطبيق اللفظ على ذلك فاطرفة قلنا يعتبر تعيينه كغير ما بالنسبة الى ناقصة كل مخرج
وبه نظر لانه منقوض بالدودة الخارجة من الذكر فان الظاهر انها ليست نجسة لانها
غير متباعدة عن محل النجاسة كما وقع التصريح بذلك ولذا صرح بان المخرج الخارج من الذكر
والقبيل غير ناقصة لانهما عن محل النجاسة غير متباعدة اللهم الا ان يقال الدودة لا يخرج
عن ثلوث في الجملة لعبورها على ممر البول فان قيل فبمع هذا التقييد ايضا لا يمتنع الكلام
لا الخارج من احد سبيلين الخفى بعد تبين الحال لا ينقض الوضوء مجرد كونه نجسا
خارجا مالم يحقق السبيلان فيه **صرح** بذلك الامام قاضى خان **رجح** في فوائده

قلنا نعم

قلنا نعم الا انه بعد تبين الحال المخرج الاخر ليس احدا السبيلين بل هو منزلة المخرج
فيكون هذا الحقيقة مندرجا في القسم المقابل لهذا القسم اعني ما اشار اليه بقوله
او من غيره ولعلنا نوضح هناك زيادة توضيح ان شاء الله تعالى **او من غيره** اي غير
السبيلين واذا ورد الغيم يشبهها به باسم الاشارة لان اسم الاشارة يعتبر التسوية فيه
بين احواله الثلث فخرج على الملوث والمجمع والمذكر والواحد وهذه قاعدة اوردتها
صاحب الكشف في قوله تعالى فان طين لكم عن شئ منه فمسا واحصلها ان ضمنه
للصدقات في قوله صدقاتهن تحلة باعتبار التشبيه المذكور وهذه قاعدة شريفة
قد شيدنا اربكانا في مواضع من مصنفاتنا فليصطب متفعل في مواضع كثيرة ان كان
اي ما خرج من غيره فهو بعيد لغرضه نجسا بفتح الجيم وهو عين النجاسة وفي التنزيل
انما المشركون نجس هو الرواية والذكر لا يكون طاهرا **قال** صفة نجسا وكلام السبيل
من المخرج الى ما يطهر صفة بعد صفة اي ان كان نجسا سائلا واصل الى ما يطهر الى
موضع يحيط به في الجملة اما في الوضوء او في الغسل عبارة الهداية الى موضع لم يجمع
حكم التطهير وتعد المصريح عن ذلك لانه اخره وهو الاختصاص بالطهارة لا يعرف
في ذكر الحقوق والحكم كغيره فانه **انما** قيد المصريح بالخارج النجس من غير السبيلين بها
الصفتين تنبيه على تحقيق الحال في الفرج بعد ذكر الاصل تحقيق ذلك ان الاصل
في نقض الوضوء هو ما خرج من السبيلين وغير السبيلين خرج على السبيلين في الاصل
سقط الوضوء بحد الخروج وفي الفرج بحد الخروج غير كاف بل الخروج المقرون بالسبيل
وبالوصول الى ما يطهر ناقضا لا غير الفقه فيه ان الخروج هنا امر مبطن شبيه اذ يرد
القشرة نظير النجاسة ولا يدرى انها هي التي كانت مستقرة في هذا الحال لان كل حيلة
ربطية امر انقلبت من موضع آخر اليه فلما كان الخروج مستتبها اذير الحكم على الدليل
وهو السبيلان كما لا فطار في السقاية على ما هو دليل المشقة ولما كان محرم السبيلان
ايضا غير كاف اذ قد تحقق السبيلان ولا ينقض كما اذ اشرت نقطة في العين **قال**
الصديق بحيث لم يخرج من العين فانه لا ينقض الوضوء لان داخل العين لا يطهر
اصلا ذكر الوصول الى موضع التطهير احتراز عن هذه الصورة وفي كلام المصريح
تنبيه على سبيلين احدهما ان اذ اعصر العرق فمما وزر وكان حاله لم يعط لم يمسح
لا ينقض الوضوء والثانية اذ اعصر شيئا او خلل شيئا او دخل اصبعه في انفه
فراى اثر الدرة او استنثر فخرج من انفه الدرة علقا مثل العدى لا ينقض الوضوء

مثل

معنى هو

والثاني أيضا بطلان
يعين هذا الدليل

وجه التنبه انه ذكر الخروج والتسليان واعلم ان قوله الى ما يظهر اما صفة بصر
كما ذكرنا او غير بصر او متعلق خرج متضمن الوصول او سال كذلك والآخر باطل
لان اذا قصد خرج عند ماء كثيرة وسالت تحت لم يتغير من المخرج فانه مقتض
الوضوء مع ان مقتضى الوجه الاخر ان لا يكون ناقضا لادخله هنا فغير الاقلا
فليبدرو هذا اعني ما ذكرنا كمالا اجمالي والتحقق ان ههنا بول المخرج وكثيرا
والتسليان وما يظهر بالخروج ههنا ناقص والمقتض مقيد بهذه الامور الثلاثة حتى لا يتو
منها واحدا انتهى الحكم الذي هو المنقص القيد الاول كونها غسلا والمقتض بصر
اذ لو كان طاهرا فهو غير ناقص كما اذا كان له جرح ليس فيه شيء من الماء او المتنجس
صاحبه في الحامه فدخل الماء في جرحه حتى امتلأ فلا يخرج من الحامه وعصره فخرج منه ماء
كثير وسال فانه لا ينقص وضوءه وان تحقق التسليان لا تنقاه القيد الاول اجمالي
نجسا وعلى هذا لا ينقص الماء او اسعط ودخل الماء رأسه ثم مكث فيه ما كنتم نسال
من ذنرا وانفقا فانه لا ينقص وضوءه كذا في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان روي
ولو حبس الدرهم اذ نتم عاد بعد يوم فان خرج من انفا واذن فلا وضوء وكذا الماء
لا يظهر وان خرج من الفم فهو ناقص لانه غير مخرج فظهر ان التقييد القيد الاول ضروري
لا بد منه اما القيد الثاني وهو التسليان اعني كون ريقا غير مخرج بحيث يكون ذاهبا
بنفسه فهو ايضا ضروري لانهم قد خرجوا بانه لو خرج من الفم وهو مخرج
فهو غير ناقص قد سبق تفصيله انفا واما القيد الثالث اعني التوجه الى ما يظهر فهو
ايضا ضروري اذ قد يوجد الاولان ولا ينقص نقطة العين وقد سبق تفصيله
المقود الثلاثة توجد بدون الآخر كما سطر عليك في ضمن هذا التحقيق فلا يكون ذكر
البعض معناه عن ذكر البعض في المظهر لا خفا فيه انما الخفاء ههنا في امر بانه الخروج
والتسليان وتعلق الطرفين المذكور اعني الى ما يظهر بعامله اهو سال المخرج وتوجه الخفاء
انما في الاول فلان الخروج ههنا ان كان معناه التحقيق اعني الاستقبال على الموضع الاصل
ويكون في الاولى فلا حاجة الى ذكر التسليان بل يكفي ان يما يخرج الى ما يظهر كما اذا اقتص
لا يتصور بدون التسليان وان كان مجازا عن حقيقة الظهور لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وهو ظاهر واما في الثاني فلان التسليان اما تحقيق بمعنى الخروج او هو قد يتوقف على
بنايه فان كان تحقيقا للمعنى الخروج انتقص بصورة غير الشك اذا لا بد في العوض حتى
خرج منه دم ولم يسيل فان الخروج هنا موجود مخصوص والتسليان غير موجود فثبت لا يكون

انضمام الى

والبط بالخراج قد استغنى عن ان غير الخراج اما رواية من جرحه
منسوب الى ابي حنيفة روي وهو كذا في النص لا عليه ولو سلم فالمراد بقوله وخرج
خزله راحة كبرية وبهذا شعر عبارة الخ لانه تحت قال خزا ما يوكل له من الطور
طاهر الاماله راحة كبرية كثر الخراج والاخر والبط وهو نجس نجاسة غليظة
وفي فتاوى قاضي خان والخزانة ايضا هذه العبارة هي عبارة المص رحمه الله على
ان من قبل ذكر الخراج زيادة العام والقرينة بصر المخرج والقوم عبارة الفتاوى
واما عبارة الجمع فناظرة الى ما ذكره الخ جامع الكا وعبارة الخ الى الرواية الثانية
من الخ جامع الاول وعبارة المص روي ناظرة الى الرواية الاولى من الخ جامع وهذا
بحث لطيف اهلوه وبول حمار فانه ايضا نجس نجاسة غليظة فان قيل ذكره سيدي
لان ذكر البول يعني عن ذكره لان المراد بول البول كذا في قوله تعالى والماء الذي
ان كان بول البول كذا في قوله تعالى والماء الذي ان كان بول البول كذا في قوله تعالى
كان مما يوكل له فهو من القسم الثاني اعني الحقيقة وعلى كل تقدير فذكر بول البول ههنا اما
له قلنا نعم لان مقتضى هذا الذكر ان كان من بول البول فيه وبقره ان قد تعارض الخبرين
في ابحاثه وجرمته لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن اكل لحم الخنزير
وروي انه جاء اليه احد فقال يا رسول الله لم نهى عن اكل الخنزير فقال صلى الله عليه
وسلم كل من سمن الملك فتمكن في امره شبهه من جهة تعارض الاثرين فخصه بالذكر
دفعاً لهذه الشبهة لانه من قبل ما يوكل له بالنظر الى احد الاثرين ومن قبل
ما لا يوكل له على مقتضى الاثر الآخر فان قيل فمتى ان يكون بول الخ من القسم الثاني
عنده تعارض الآثار وهو الموقوف في التحقير عنده قلنا التعارض ليس واقعيا بل
بالواقع في الحرم وسيجي له زيادة تحقيق والقسم الثاني وهو معطوف على المضاف
اليه وهو خارج لا على المضاف اذا الكلام في بول المرأة وبولها ايضا نجس لانه بول
ما لا يوكل له وفي بول المرأة تفصيلا كالعصاة من نجاسة غليظة وقال بعضهم
حقيقه ذكر ابو نصر روي لو اصاب ثوب بول المرأة غسله تغسل من لم يغسله
عليه ايمه بالاعادة املا قال لا في القبيح او الثالث روي وقد تقرر في الاسار
عن ابي حنيفة قاضي بن سيف قد روي عن حماد بن ابي الهرة اذا بال في الثوب من
ماء الشربة وفي التوالد وعن شداد قال سالت مجاهد روي عن بول الهرم اذا اصاب
هل يغسله ام لا وهل يغسله ام لا قال يغسله ويجب له وذكر الصديق

هليلج

الشوب

في الواقع المشهور اذا بال في البشر منج ما عاقله لان بوله نجس الاتفاق ويصدق
ان زاد على قدر الدم في جميع العنق مخرج ان المرة اذا كانت عادة انها بوله على
الانثاب فبولها غفيرة كبول الفارة هذا كلامهم في بعض النقول في بول الحرة
فيستحق ان يجعل كالماء من حيث ما على الرواية القاطلة بان بوله الحرة نجس غليظة
اتفاقا كما بوله عليه كلام الصمد الشهيد مخرج وذهبنا شربة وهي ان اذا كان بوله الحرة
تما اختلف فيه وجبان ان يكون نجاسة خفيفة عندهما لما من اصلهما من ان الاختلاف
يوجب التحفيف ونور فيه الكبر لان جعل هذا الاختلاف شأنا بعدد ما او جعل ذلك
مبنا على قوله فليتم فانه محل ما في قارة اي بوله فارة فانه ايضا نجاسة غليظة
وقد عرفت من كلامه في جميع العنق مخرج ما في الفة وفي الخلاصة بوله الحرة والفارة اذا
اصابا الثوب لا يفسده وفار بعضه يفسد اذا زاد على قدر الزهر وهو الظاهر وهو
معطوف على المصاوي والمصاوي كروث وحش الروث واحد الارواح وهو
ما كان جافا لا يشاء جميع خفي وهو البق كذا في المغرب وفي الصحاح الروث للفرس والجار
من راث من جد نصر الحق كبر الحيا واحد الاشياء للفرس من خنا البقر جد نصر في الخلاصة
والارواح والسرقة نجس في شرح الطحاوي مخرج الارواح كلها سواء عندنا مخرج
مخرج سواء كانت روث ما بول الحرة او لا والمعتبر فيها قدر الدم عندها هي كلها على
السواء والمعتبر الكثرة الفاحش في مخرجها بول كل منهما فيما لا يترك في البسوط قبل الحرة
لمرقت بطهارة ما بول الحرة ولمرقت بطهارة روثة فالما قلت بطهارة بوله تحت شربة
ولو قلت بطهارة روثة لا تحت اكله واحد لا يقول به وظاهر هذا الكلام مشران طهارة
النهي يستلزم جواز اكله وهو ممنوع فان التراب طاهر لا يجوز اكله وما دون ربع مخرج
معطوف على قوله وقد اورد المصنف في ذلك العنق المخلطة معتبر وهذا العنق في الحقيقة
في الكلام نسبة على ما هو المختار من تعيين المقدار في الحقيقة وتحقيقه ان الحقيقة
لا تمنع جواز الصلوة ما لم يكن كثيرا فاحشا فيها اختلاف في موضعين الاول
الاختلاف في حد الكثرة الفاحش لما الاختلاف فيما يضاف اليه ذلك اما الاول فالحقيقة
انما اختلفوا في حد الكثرة الفاحش في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الكثرة الفاحش غير معتبر بشي معين بل الكثرة الفاحش ما يستغسه الناس
ويستكبرونه وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه معتد بالربع وهو اختيار
صاحب الجرد في مخرج وقال في الحق وهذا هو الاصح لان للرجل كذا الكثرة من اكله

بوله

المنوع

المنوع كما في مخرج الراس والعمرة ونحو ذلك واما انما فتوحه انه اختلف المشايخ
في تفسير الربع فقيل ربع جميع الثوب والبدر وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته
النجاسة من البدن والرجل والكر وقد صرح في الحق بان هذا اصح وعن ابي يوسف شربة
في شربة في الخلاصة وعن ابي حنيفة مخرج وهذا روايتان في رواية ربع الثوب
وفي رواية ربع الموضع الذي اصابته النجاسة وعن ابي يوسف مخرج ذراع في ذراع
وفي رواية شربة في شربة وهو رواية عن محمد مخرج وبالحيلة قد بدت المص مخرج على ما هو
للعنق من القولين في الموضعين فليست له مما خف حال من قوله ما دون ربع
اي ما اكون كما من النجاسة الخفيفة وقد رآته يجوز الخلع المستند كقولهم من اكل
الحبة فان قيل ذكر بوله ما اكله كاف فلا ينافي ذكر بوله الفرس على حدة قلنا لان
خلافه عندنا مخرج هو طاهر وعندهما نجس تحفف وبني الكلام عليه فكونه نجسا
مستحق عليه منهما لا تخرج لها في ذلك انما النزاع في العلة فعند ابي حنيفة مخرج لاعتبار
الاناء عند ابي يوسف مخرج لما كان الاختلاف في مخرج ما اكله عند ابي حنيفة مخرج ايضا
الا انه مكره كرامة تتركها ما عن قطع مادة الجهاد تنس عليه فخر الاسلام وصرح به
صاحب الحاشي رحمه الله فان قبل التحفيف عنه مني على عارض الانا كما صرح به
في الهداية لان الاما ربيعة في قوله وروي انه عليه السلام عن علي بن الحارث بن ابي
وروي انه اذن في الجمل الخيل مخرج فكان يجب ان يكون بول الخمار ايضا خفيفا لوجوه
النقاش ايضا على ما سبق فلا يبيح صارت الا غليظة وهذا خفيف قلنا ما رآه
بعض الاما ربيعة فيها في بول ما بول الحرة لاني لم اجد في قوله ما اكله اتفاقا بالاختلاف
منهم مخرج به فخر الاسلام مخرج في الجميع الصفة فقال ان الفرس بول كل الحرة وهو نجس جميعا
واما يكون للفرس عند ابي حنيفة مخرج لما فيه من قطع مادة الجهاد كما ذكرناه آنفا واعلم
ان لو اصاب ثوبا من غير قليل نجاسة خفيفة فابسطه حتى صار ربع الثوب لا يمنع
جواز الصلوة ذكره في المحيط وخبر طري لا يترك كذا لصدور البازي والشاهين ونحو ذلك
ولكن مخرج اطلق القول في خبر ما لا يترك الحرة من الطيور وقية تفصيل وهو خبر
ما لا يترك الحرة من الطيور نجس نجاسة خفيفة عند ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله خلا
محمد مخرج وجه قوله انها من روث من الحوائط والاختلاف متعذر بحكمه وله ان لا يخال
فلا ضرورة فلا تفرق خلافا الحارة والعصفور لوجود النجاسة هناك هذا هو الذي را
صاحب الهداية مخرج وتبع المص مخرج فاطلق الجواب لاحاله الان هذه الرواية خفيفة

الحسن

مخرج في النكاح

لغة

والاكتفاء عاصية بما خيرا لا الصوم حرام عليها وهذا لما ثبت قبل آخر الوقت فلا تم
 والتعصي عن هذا الاشكال مع قوا اخره كما في حواشي المصنفين من جوار ان يعقله
 فله جمع اليه ودخول المسجد ثم عطف على الصلوة اي يمنع دخول المسجد والطواف فيه
 وآراء الطوائف بالبيت لانه طواف في المسجد ودخوله ممنوع فان قيل يكون ذكره معنا
 عن ذكره قلنا معناه ان حاشية أثناء الطواف فلا تطوف بعده لك وفي الكافي اجمع
 الى ذكره مع ذكر المسجد لانه يؤمر له لما جاء في الوقوف وهو قوب اركان الحج كان في
 ان يجوز لها الطواف ايضا بالطريق الاولى على ما لا يخفى واستماع ما تحت الاذان
 كما لمباشرة والمشهد والتمتع والاستماع مطلقا مبني على انه لو جاز له ما سجد اليه
 لان قلنا يدعى الى كثره وقيد بما عتد لانه لا يسمي ما فوق الاذنين والقلوب
 ذلك و دخل في استماع ما تحت الاذان بالجماع والمباشرة ولا يقال هي معطوف على
 ما قبله من حيث المعنى كانه قبل لا يدخل المسجد ولا تطوف ولا يمكن الرجوع والافتراء فله
 فليقل القراءة عطف على المنصوبات السابقة اي منع القراءة والمنع فيه عنه على
 المذكور في عطفه فلا يكتفى عدل عن التسلسل قلنا غير الاسلوب المسلوب لانه
 وحاشية لا يحسن ان يعارض منع القراءة بجنب نساء الا انه يقاد منه ان المعنى كمنع
 الجنب والحائض ولا يمتد ويوطئ لقوله ولا يمس هؤلاء لان ذكره ايضا لغرض
 الطهارة بوجه المحنة المذكور فليقتصر بقوله لا تقرب معناه لا تفعل القراءة عن اصلها على
 من قبل من المتعدي متبناة الا انهم يقولون فلا لا يعلم اي لسره العلم اصلا في النهي
 وكقوله تقرب على سوي الدين يعلمون والذين لا يعلمون صكون ذهابا الى المذهب القوي
 الذي هو ظاهر الرواية ووجه المذهب عليه البعض من جوار ما دون الاية ونزها الى ما هو
 الحديث المروي وفي ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقرب الحائض والجنب شيئا
 من القرآن فان شأنا في سياق الذي يفيد العموم بجنب اي كما انه لا تقرب الحائض
 وبجانب يعلمان حرمة القراءة هؤلاء خصوصية بما اذا كان قصد من القراءة
 والافتقار ذكر العقيدة ابو الليث راجع في كما بالعبود ولو انه قراء الفاتحة على سبيل
 الدعاء او شأنا من الايات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به
 وهذا الشارة الى انه غير يقصد حكما ذكره الا انما من التماسي راجع وقد ذكرنا في الحواشي
 راجع عن ابي حنيفة راجع انه لا بأس للجنبان بقراءة الفاتحة على وجه الدعاء قال الحنفية
 راجع واما لا يفتي بذلك فان روي عنه وفي الحديث والحائض الملعونة عوذ لها التعلين

من الحكمين

والاصح خلافا صرح به في الكتب المعتبرة وقد قال شمس الامنة الشافعي راجع في المبوط
 والاصح ان حرم ما لا يؤكل طاهر عندهما اذ لا فرق بين ما كره الله في غير ما كره في اللحم
 ثم خرج ما يؤكل من الطيور طاهر كذا في ما لا يؤكل في الفلاسفة وروى سماع الطبري
 كالبازي والحدا طاهر عندهما وعند محمد راجع بحسب غايته غليظة وذكر الشيخ ابون
 الكثر راجع ان حرم ما لا يؤكل من الطيور طاهر عندهما وعند محمد بن حنبل
 بالاضاف ولكن خفف عندهما وفي محضر الجامع الصغير حرم سباع الطير كالبازي والحدا
 لانفسه التوب هذه تصحيات هؤلاء وذلك اكثر من ان يحصى والكل قائل بان حرم ما لا
 عندي حنيفه وعند ابو يوسف راجع طاهر وهذه الرواية ناعدا في الدلالة الصادقة
 لان الاصل للعتبة في هذه الخامسة عند ابي حنيفة راجع هو المتعارف كانه مراد وهو الملو
 عنه وخفف الخامسة وعلى الرواية الاولى لزمان كون عموم الملو في ضرورة الناس
 سببا لخفة الخامسة عنده وهو خلاصه المقرر فيمكن التصريح بهذا بان هذه الخفة
 راجع الى اصله المبدأ اعني التماسي وذلك لانه قد صرح فاضل خان راجع في الجامع الصغير
 في باب العدة بان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع فالنقص هو قوله تعالى
 ما جعل عليكم في الدين من حرج راجع في ان الحج يدفع وبناء الحجر على الضرورة معناه
 دفع الحج فكيف بالحقيقة راجعا الى تعارض النصين فان دفع الاشكال على اصلها
 هكذا يجبان به من هذا الغامض فانه قد استنبط على كثير من الاقوال في هذا الى المرام
 عمو حرم المشاء المذكور اعني قوله وقد الدبر وما عطف عليه يريدان ما هو اقل من راجع
 التوب في القسم الثاني معفوسا ومقدار الدبر من القسم الاول معفوسا وان زاد كل
 القدر من على ما قد هو لا اي لا يعنى ثم لما كان قد الدبر لم يخلوا وشأنا بها اشار الى
 تفصيله بقوله وعنه وزن الدبر بعد هذا في النفس الكثيرة وساحته بعد حركت
 في الرقود المراء بعرض الكف عرض مفر الكف وهو داخل الاصابع واعلم ان محقق هذا الكلام
 انه قد وقع وعبارته محمد راجع انه اعتبر الدبر في بعض المواضع من حيث الوزن وفي بعض
 المواضع من حيث العرض فقال الدبر ما يكون من راء الكف موضع الاحتياج الى التوفيق
 بين القوانين فذكر في توفيقه انه اراد النص حيث اعتبر بالوزن والرقب حيث اعتبر
 العرض فقبل اولين ذكره في التوفيق اوجع الحنفية والى راجع وقيل غيره وما يجان على
 منها ان الدبر اذا وقع في الخامسة فاصابه الخامسة في الوجهين فانه لا يجوز الصلوة معه
 لانه اكثر من قد الدبر في لو تجس الدبر واصاب التوب لم ينسب حتى صار اكثر من قد

ومن هذا القبيل قوله لاكثر الحيف اي بعد اكثر الحيف واختصاص بوقوعه قبل كونه
كسبت ذلك الليلة بقيت من رمضان واصل الظهر لما فرغ من ان اكثر الحيف واقله طالع
الآن ان يبين اقل الظاهر فقال خمسة عشر يوما هو المروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
والظاهر ان جميع من جمع من صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر لا اشد له في القادر
وايضاً الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام ما مات من اقصا عقارب من اقدر على
العقولة وفي الايام من قبل ان يمتلئ الله ما نقصان عقولهم ومنهم من قال لا ما نقصان
عقولهم فشهدوا امرين بشهادة رجل واحد اما نقصان دينهم فان احدهم يكن تكسب طهر
دهما وروي نصف عمرها لا تصلي بدلا على ذلك ولاحد لاكثره لان من النساء من تحيض
في الشهرين ومنهن من تحيض في الشهرين مرة ومنهن من تحيض في سنة او سنتين
فلا بد من حمل الصبغة ولا على غاية فقوله ولاحد لاكثره معناه انها تصوم وتصل على
ما لم تحض وهذا اعني قوله ولاحد لاكثره ليس على الصلاة بل هو مخصوص اذا لم يستمر
الدم فاذا استمر قوله حج حداً وغاية وصومته على ما اوردتها في الحجة امرأة بلغت ثمان عشرة
وما وسنة طهرها فاستمر بها الله خمسة الجواهر في الصلوة في عشرة من اول كل شهر وتزيد
البعض ربع من اول الاستمر عشرة ايام فصلى سنة وعند البعض مقدس ستة اشهر الا
وعند البعض مقدس باربعة اشهر الا ساعة وعند الحائض المشددة ربع اشهر مقدس
وفي الخلاصة اكثر مدة الطهر الذي يصلح لصب العادة شهر كامل وما نقص عن اقل الحيف
شرح في بيان الاستحاضة بعد الفراغ من الحيف فقوله وما نقص مبتداً خبره خبر استحاضة
يريد ان الدم اذا نقص عن اقل زمان الحيف او زاد على اكثره وهو العشرة او اكثر انقاس
وهو اربعون يوماً او على عادة عرف الحيف يعني بها عادة معروفة في حيفها فالزيادة على
العادة المعروفة استحاضة فقوله الحيف اي في حيف على ان اللزوم يعني في وجوب العشرة
عطف على زيادة ملاحظة عقلة بالعادة يريد ان الزيادة على العادة المعروفة انما تكون
استحاضة بشرط المجاوزة فالمتأيد للاول معنى كقولنا من آمن وعمل صالحا دخل الجنة
ولولا المانع النهي لكان عمله حالاً لا يستأديه هذا المراد ان نقاس الحيف لا بمعطوف
على عادة وهذا ايضا بشرط المجاوزة كما صرح به بقوله وجوب الزيادة على عشرة
بالسنة وقوله حيف من بلغت فهو عطف بيان العشرة وهذا الشارع الحكيم المستداه
نعم من بلغت حال كونها مستحاضة يعني بلغت نصف الاستحاضة فحيفها من كل شهر
عشرة ايام وانما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها عشرين يوماً وانما جعل حيفها عشرة

لما اشار اليه

لما اشار اليه في الهداية من ان لا استمر بها الدم بل انما يمان هذا دليل على ان حيفاً ولما
جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على العشرة ان المروي فيها حيف او استحاضة وبأنه
باليقين لا يزداد بالشك وانما اعتبر الزيادة على العشرة ثمانين من تلك العشرة محض لغت
خبرها على ان الزيادة من مبتدأ فحيفها عاد بها فقوله مستحاضة حال من فعل بلغت وقيل
لفظاً ومعنى لا بد من حيفه اما لفظاً فلان المستحاضة صبغة المفعول وبأنها المعنى يعني
ان ما لم يستحضه كما لا يخفى وانما معنى فلان الاستحاضة لم يثبت حال زمان البلوغ
اعني حين ابتداء روية الدم انما الاول فله ان من قبل حيز وصل في الصحاح استحاضة
المراة اذ استمر بها الدم بعد ايامها والعباس ما الفاعل الا انه مجبور بطلبها والوجه
في الاسعار بانها مسلوية الاختيار على نطق قولهم حق وخبره ومن هذا القبيل قولهم
المراة على صبغة الجواهر وبعض من شرح الهداية لم يشبهه للكنة في اتيار الجواهر على المعلوم
فاستعمل حله بعد التنبه لعمومه فخرج كونها صبغة المفعول بل هي صبغة الفاعل على نطق
عقار والتقدير يختلف وانما المتأخذ له حال مقدرة على نطق قوله تعالى آمنين حلفين
رؤسكم او مراد على اربعين وقوله نفاسها حرم عطف بيان لاربعة ايام ان المراد
للمراة عادة فقاسها اربعين والزيادة استحاضة اوقات حامل عطف على الجملة الواقعة
في معرض الصلة للوصول اعني نقص في قوله وما نقص الحيف والمعاد في الصلة عن وقت
اي وما رتبة امراة حامل من الدم قبل خروج الولد ليس حيف بل هو استحاضة فهو استحاضة
خبر المبتدأ اعني قوله وما نقص الحيف وادخل الغاء في الخبر لان المبتدأ موصول صليته فعل
ثم اشار الى حكم الاستحاضة بقوله لا يمنع صلوة ولا مسوا ولا وطأ يعني ان الاستحاضة
لا يمنع شيئاً من الثلاثة اما الصلوة فلقوله صلى الله عليه وسلم بوضائي وصلي وان قطر الدم
على الحصى فنية من هذا الحديث بعبارة المنس والصور والوطي ضد لاله الغر
لان دم الاستحاضة لما اجتمع مع الصلوة وهي منافية لما من جهة ان الصلوة تقضي
لأحالة والطهارة بعضها الجماسة والتحاسة لازمة للدم وما ساقى اللزوم فهو مناف
للزوم والنبذة فلان عجم مع الصور والوطي هو غير مناف لهما لان الصور بقية العطر
لا الدم والوطي بقية ترك الوطي لا الدم الطريق الاول على ما لا يخفى ومقتضى كل
الهداية ان هذا يصح الاجماع على ان دم الاستحاضة لا يمنع الصلوة من جهة القدرة
ولما افاد الاجماع ذلك افاد عدم الثاني في الآخرين وانما خبرها بانها لا حاجة اليه
على التمر الذي فصلناه ومن لم يحض عليه مبتدأ خبره قوله يتوضأ وقت من الايام

غاية البيان

اي حدث الذي يتلى هو به وذلك عرفه واكد به بالآية الاصلية وفي عبارة الجامع الصغير
 للقاضي شارة الخ لك من استحاضة بان الحدث الذي يتلى هو به اورعنا ونحوها
 كاستطلاق بطن او انقلاص ربح اذ الشهوة مثل الكل بقوله الاذ به حذر استقام
 اي لم يرض عليه وقت فرض يصعد من الصلابة هذه الشهوة وهي انه موصوف بالحدث
 وهو ملحق به وتظهر هذا الكلام انه لا يخرج من اجزاء الوقت على الحدث على ما سطره
 الاستيناء والتعريف المنبج عن اليمين المنيح الشمول والاستيعاب ولما الانقطاع
 فهو خلا الظاهر فاذفع الاشكال عليه بان محو وجوده فيه غير كاف فتم هذا الاشكال
 ظاهر الدور على ظاهر عبارة الهداية وتحقيقه ذكرناه في حواشي الهداية واطلاق القريب
 في العين بمنزلة المخرج سواء لوقت كل صلوة كذا في الفتاوى بتوضاه لوقت كل فرض
 حتى لو توضا لصلوة العبد لا يتحقق وضوءه بزوال وقها بل انه يصلي الظهر بغيره
 فخر الاسلام مرجع في الجامع الصغير فائدة الكثرة في الوقت كل فرض وانما في الوقت
 كل فرض طهر قبل كل فرض لقوله ويصلي به اي هذا الوضوء فيه اي في هذا الوقت
 ما شاء من وضوء ونقل لا لما جاء ان يصلي كل فرض حائل فلا ينعى ان يقول لكل فرض
 بل الواجب لوقت كل فرض لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة سواء الوقت كل صلوة
 قوله ما شاء معناه اي شئ على ان ما موصوف بحيلة والعايد خروجه في محض
 الفرض والفعل مبني على انها اكثر لاشئ فيكون عداها لانه يجوز المذورة الواجبة ايضا
 ما دام الوقت باقيا وقال مالك مرجع سواء لكل نقل وقال الشافعي رضي الله عنه
 لكل فرض وهذا الخلاف بيننا وبينه في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق
 البطن وانقلاص الرشح من الدور فاما في صاحب المخرج السائل في الرغاف الدلف فالحالفة
 من جهة اخرى وهي انه لا يجعل الخارج من غير السيلين حدثا على ما عرف من مذهبنا
 صاحب المخرج السائل اذا منع خروج الدم بعلاج ونحوه لا يكون صاحب جرح سائل
 والمقصود ليس بصاحب جرح لا يمكن من منع الدم بعضا منه او نحوها فلماذا كان له ان
 غيره كذا في فتاوى قاضي خان وينقضة خروج الوقت عند الامنة المثلثة رضي الله عنها
 كطلوع الشمس مثلا لا دخوله كاهور اي زفر مرجع كاذوا لا ابو يوسف مرجع بقول كل
 من الدخول والخروج ناقص وعمره الخلاف يظهر فمن توضا قبل طلوع الشمس وقبل
 الزوال فان توضا حين تطلع الشمس احراه حتى يدغ وقت الظهر عند ابو حنيفة ومهر
 رضي الله عنهما وعند ابو يوسف ومهر مرجعها الله احراه حتى يدخل وقت الظهر فابويوسف

شرح
 ان يقول به
 حق

مرجع معهما في جرح الخروج ومع زفر مرجع في جانب الدخول وقادة الخلا يظهر فيما ذكرنا بقوله
 وينقضة خروج الوقت معناه ان الناقص من الحدث السابق لكن بشرط الخروج فلا ينقص
 مستند الى الحدث السابق بطريق الاستناد لكن الحدث السابق لما لم يكن مسددا في القصر
 بدون الخروج بل كان محتاجا اليه فيه اسنده المخرج الميرساجا وقطعا للسافر وفي
 حقيقة في حواشي الهداية ثم اشار الى عمدة الاثبات والنهي جميعا بقوله فيصلي من توضاه
 قبل الزوال الى اخر وقت الظهر عند ابو حنيفة ومهر مرجعها الله وعند ابو يوسف ومهر
 مرجعها الله احراه حتى يدخل وقت الظهر كما فصلنا لا بعد طلوع الشمس من توضاه قبله
 اي قبل طلوع الشمس يرد لا يصلي بعد طلوع الشمس من توضاه قبله يعني من توضاه قبل
 طلوع الشمس بعد طلوع الخ لوجود الناقص وهو خروج الوقت عندنا وعند ابو يوسف
 مرجع وعند زفر مرجع يصلي بعد الناقص عندنا وهو الدخول والنقاس من بعد طلوع
 قد بينهما على ان الدماء المحضه بالنساء ملية التحيض والاستحاضة والنقاس لما فرغ
 المخرج عن بيان الاولين حاولنا ان بين الثالث ففسره بدم يخرج عقب
 الولد بقوله دم ساج او اصطلاح كانهما عليه ان يهتبه والافا لنقاس مصدر
 في المغرب النقاس مصدر يفتت بغير اللون ونقها اذ اولدت وقوله بعد الولد طاهر
 يدل على ان كل دم عقب كل ولد هو نقاس وليس كذلك لانه اذا خرج الولد من سرتها
 بان طهرت عند سرتها جازحة ثم انشقت وخروج منها ولد وسال من قبل المرأة لا يكون نقاسا
 وليس هذا الدم من النقاس بل يكون هذه صاحبة جرح سائل صرح به في الفتاوى والظهير
 وغيره فينبغي ان يراى في تعريف النقاس قيدا اخر وهو ان يكون الولد خارجا من الموضع
 المحصور او ما يودي به الى ان يعال المتبادر الى الفهم من خروج الولد هو جرحه
 عن الموضع المعهود وما ذكر من الصورة المذكورة فهي من النوادر والناذر لا حكم له
 بل هو ملحق بالمعذور وقوله يعقب الولد اي يحى عقب خروجه ولا يخفى ان الولد
 ما لم يخرج بتمامه لا يخرج الدم اصلا فبذلك الاشكال ههنا بان كيف ثبت النقاس جرح
 اكثر الولد ولا بد من الدم مرجع اصلا مع ان النقاس ثبت بصرح به في الكافي فقال
 والقصبة انما ان خرج اكثر الولد ثبت حكم الولادة والا فلا هذه العبارة لا سطوة
 على مدحها في حنيفة رضي الله عنه وكذلك عبارة الهداية ايضا حيث يقول النقاس
 دم يعقب الولادة والجواب لما سلمنا ان خروج الدم حقيقة لا تحقق الا بعد خروج
 الولد بتمامه حقيقة لان الكلام في انه اذا خرج اكثر الولد هل يعالها او لا انها ولدت

وهل توصف الملائكة بالولادة في تلك الحالة امر الاول الظاهر انه تحقق الولادة عرفا
 وانما توصف بالولادة كذلك لان الاكثر حكم الكل خلافاً ووضع الحمل فاذا ثبتت الولادة
 عرفاً ثبت النفاس فيثبت حكمه ايضا اذ الحكم او مع الدليل كالقصر مع السهر سواء
 المشقة او لا وكما لا يستدبر مع نقل الملك ولا يحد لا قبله لان لما كان مرتباً على المولد
 دليل على انه من الرحم كان مستغنياً عن التقدير لانه انما يقع الاحتياج اليه اذ حصل
 الشك كما في الحيض فاجتنب الى التقدير لمكون الامتداد مرتباً كونه من الرحم والقائ
 الظهور وعن ابي يوسف مرجح انه مقدر باحد عشر يوماً وعن ابي حنيفة مرجح انه مقدر
 بخمسة وعشرين يوماً واكثره اربعون يوماً على ذلك متوفيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو اى النفاس الامر المتوامين من الاول التويمان ولدان بينهما اقل من ستة اشهر
 وهذا ابتداء كل امر لبيان مسئلة اخرى يقرر بها ان كان امر المولدين ففهم
 خلافاً بينهما وحنيفة وابي يوسف مرجحاً ان من الاول لا يولد الا من خرج الولد الاول
 انفتح في الرحم فكان نفاساً لا يصدق عليه انه دم بعقب المولد وانما لم يجعل ذلك
 حياً للتقدير للحيض والنفاس ومذهب جمهور مرجح ان من الاخرى اشار اليه المص مرجح
 بقوله خلافاً لجمهور مرجح اذ النفاس حكم يعلق بالولادة فصاعداً كالتقضاء العدة والمعتبر
 في العدة هو الولد الاخر فكذلك النفاس والحجاب ان قياسه على العدة يخرج عن العدة
 تتعلق بمرأى الرحم لا فراغ مع بقاء شيء من الشغل بل لا اله الا الله ان يصدر حيض
 اذ الحمل امر للحمل الا ترى ان من قال ان كان حلاً غلاماً فانت طالق واصله وان كانت
 جارية فانت طالق يتبين فولهما في بطن واحد لم يقع شيء لان شرط الوقوع ان يكون
 الحمل وهو جميع ما في البطن غلاماً او جارية ولم يوجد وقوله خلافاً لجمهور يفسره وانفصل
 العدة من الولد الاخر اجماعاً لما ذكرنا من الحمل امر للحمل ووضع الحمل انما تحقق اذا لم يبق
 بطناً شيء اذ لم يبق لما صدق انها وضعت حملها وسقط مبتدأ ومع الابتداء مع كونه
 منكراً كونه موصوفاً بقوله ترى بعض خلفه حرة قوله ولا حاصل المسئلة ما اشار اليه
 في الخلاصة من ان السقط ان استبان شيء من خلفه ولو ابرع فله حكم الولد التام
 وان كان غير متبين فلا عمة به اصلاً بل هو كالمولود اما اذا كان لا يدرى يعني كونه
 السقط شكوكاً فيه لا يعلم هل حقق شيء من خلفه ام لا ففهم اشكالاً لحقه في جوف
 الهدياة واعلم ان صاحب الكافي قد مثل بعض خلفه بالشعر والظفر وموجه عليه
 ان خلق كل منهما موخر عن خلق الحلة فاجيب بالمنع وقوله بعض خلفه اى بعضه الملقوق

الجميع بين

او عن جارية

امر من الطهارة والقملوة والظفر هو المجمع بينهما فوجب رعاية كل منهما بقدر الامكان وفي
 تحقق امر القعدان فان اوجبتا طهارة الاصل هو التوضي بالماء لزم هذا القول
 بلا خفاء اذ ليس لها بدل حتى يكون انفاً لها في الحلة فانها التيمم يمكن المجمع في هذا السار
 صاحب الهدياة يقول لانها اى الاق صلوة العبد لا تعاد فان قيل فنتجى انه كونه
 كذلك لانها لا تعاد كما لعبد وليس كذلك كما صرح به المص مرجح بقوله لا لغت المحنة
 قلنا المحنة وان كانت غير معادة فكما يعوت المخلوق هو الظاهر كما في الهدياة فلم يكن
 العبد وفي الكافي في اطلاقه المخلوف على الظاهر سماح لان اربع ركعات لا يكون خلفاً عن
 ركعتين فكان مراده انه مصور بصورة الخلف او كانه مبنى على راي البعض وهما قانو
 شريعة ذكرنا على حاشي الهدياة بقوله في الابتداء متعلق بما فهم من الكلام من جواز
 التيمم يعني يجوز التيمم من جهة خوف الموت في العبد في ابتداء الشروع ويجوز ان يجعل
 معولة للابتداء اعني هو وهذا وان كان حاراً على راي بعض النحويين حيث مر جواباً
 يجوز انما العبد اذا كان راجعاً الى ما يصلح علماً الا انه دخل المشهور لانه لا يجوز
 وبعد الشروع معطوف على قوله في الابتداء والعامل فيه هو عامل في ذلك وقوله متوضيماً
 حال من فاعل الشروع لان التقدير بعد شروعه متوضيماً او حال من الشروع على انه عطف
 لقوله رب اللذة اى حال كون الشروع متوضيماً اى صاحب الشروع وصورة المسألة ان
 في صلوة العبد الوضوء وهو معنى قوله وبعد الشروع متوضيماً ثم سبعة الخريف وهذا
 معنى قوله والحديث يعني بعد الحديث فهو معطوف على الشروع وقوله البناء متعلق
 بالتميز بين البناء وحاصله من شريع في صلوة العبد بالوضوء ثم احدث في البناء اصبوا
 جازله ان يتم لاجل البناء بعد تحقق الامر من الشروع بصفة التوضي وتحقق الحديث
 والتقدير اى بعد الشروع التوضي اشارة الى ما ذكره في الهدياة من ان الخلافاً فيما
 اذا شاع بالوضوء فانه يتم في شئ عهده وعندنا لا يتم للبناء وانما اذا شاع بالتميز جازله
 التميز البناء اتفاقاً وكلام الهدياة معنى على ما ذكره في المحيط من ان الامر في هذه الفتوى
 متعلق عليه والمذكورة القواعد الظاهرة بخلافه لانه قال ان كان شروعه بالتميز فسقط
 الحديث يتم ويحذف الى حنيفة مرجح بلا اشكال وانما على قولها فقيد اختلافاً فذكر بعضهم
 انه يتم ويحذف كما هو قوله وقال بعضهم مرجح وتفصيله في حاشي الهدياة وهرها
 فانه لا بد من التيمم لها وجاز ان كان من الامام وصاحبه هو خلاف حجة وبرهان
 امر خلاف محروم زمان ببعض المسامحة على الاول وكلام الهدياة يرتفع بطلان اليد

كل ما كان من غير طهارة الاصل هو التوضي بالماء لزم هذا القول بلا خفاء اذ ليس لها بدل حتى يكون انفاً لها في الحلة فانها التيمم يمكن المجمع في هذا السار صاحب الهدياة يقول لانها اى الاق صلوة العبد لا تعاد فان قيل فنتجى انه كونه كذلك لانها لا تعاد كما لعبد وليس كذلك كما صرح به المص مرجح بقوله لا لغت المحنة قلنا المحنة وان كانت غير معادة فكما يعوت المخلوق هو الظاهر كما في الهدياة فلم يكن العبد وفي الكافي في اطلاقه المخلوف على الظاهر سماح لان اربع ركعات لا يكون خلفاً عن ركعتين فكان مراده انه مصور بصورة الخلف او كانه مبنى على راي البعض وهما قانو شريعة ذكرنا على حاشي الهدياة بقوله في الابتداء متعلق بما فهم من الكلام من جواز التيمم يعني يجوز التيمم من جهة خوف الموت في العبد في ابتداء الشروع ويجوز ان يجعل معولة للابتداء اعني هو وهذا وان كان حاراً على راي بعض النحويين حيث مر جواباً يجوز انما العبد اذا كان راجعاً الى ما يصلح علماً الا انه دخل المشهور لانه لا يجوز وبعد الشروع معطوف على قوله في الابتداء والعامل فيه هو عامل في ذلك وقوله متوضيماً حال من فاعل الشروع لان التقدير بعد شروعه متوضيماً او حال من الشروع على انه عطف لقوله رب اللذة اى حال كون الشروع متوضيماً اى صاحب الشروع وصورة المسألة ان في صلوة العبد الوضوء وهو معنى قوله وبعد الشروع متوضيماً ثم سبعة الخريف وهذا معنى قوله والحديث يعني بعد الحديث فهو معطوف على الشروع وقوله البناء متعلق بالتميز بين البناء وحاصله من شريع في صلوة العبد بالوضوء ثم احدث في البناء اصبوا جازله ان يتم لاجل البناء بعد تحقق الامر من الشروع بصفة التوضي وتحقق الحديث والتقدير اى بعد الشروع التوضي اشارة الى ما ذكره في الهدياة من ان الخلافاً فيما اذا شاع بالوضوء فانه يتم في شئ عهده وعندنا لا يتم للبناء وانما اذا شاع بالتميز جازله التميز البناء اتفاقاً وكلام الهدياة معنى على ما ذكره في المحيط من ان الامر في هذه الفتوى متعلق عليه والمذكورة القواعد الظاهرة بخلافه لانه قال ان كان شروعه بالتميز فسقط الحديث يتم ويحذف الى حنيفة مرجح بلا اشكال وانما على قولها فقيد اختلافاً فذكر بعضهم انه يتم ويحذف كما هو قوله وقال بعضهم مرجح وتفصيله في حاشي الهدياة وهرها فانه لا بد من التيمم لها وجاز ان كان من الامام وصاحبه هو خلاف حجة وبرهان امر خلاف محروم زمان ببعض المسامحة على الاول وكلام الهدياة يرتفع بطلان اليد

الباقي

الانما يعنى هو اختلاف عصر زمان بل اختلاف بلدة ومكان وذلك لان صلوة العبد
تصل في الكوفة في جبانة بعدة من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل ليتوضا زالت الشمس فخرج
بالتيمم خوف الغيب بناء على ما شاهد من بلدته وفي بلدتها تصل في جبانة قريبة بحيث
خوف الغيب فاقبها على ما شاهد في بلدتها وهذه الجهة كان شمس الامة الحلواني وتتمش
الترجيح بقتبان بان لا يجوز التيمم لصلوة العبد اصلا لا ابتداء ولا انتهاء لان مصلي العبد
في ديارنا يحيط بالماء فليس فيه خوف الغيب حتى لو خاف تيمم كذا في المحيط وبمثل صرح وانما
واعلان الجبانة المصلي العام في الصحراء كذا في المغرب او صلوة الجنائز اى وصلوة الجنائز
والجنائز بفتح الجيم الميت والكسر التيمم كذا في المغرب يعنى من حضر صلوة الجنائز فحاشا
قوتها ان اشتغل بالطهارة جائز التيمم اذا لم يكن هو الوحي اذ لو كان هو الوحي لم يجز له
التيمم لان من يتيمم لا يشره بقوله غير الوحي اى يجوز ان يخصص غير الوحي وهذا هو
الحكم عند صاحب الجردانة وجماعة من المتأخرين قال في فتاوى قاضي خان ولا يسمي
صلوة العبد السلطان ولا صلوة الجنائز الوحي والجنائز عند شمس الامة مرجح جواز
الامام ومن له حق الصلوة التيمم وعمله في نوادر الصلوة في المبسوط حديث ابن عباس
رضي الله عنه اذا جئت جنازة وانت على غير وضوء تيمم وصل عليها من غير فصل وان
الامام قد يحتاج الى ذلك كما يحتاج اليه القوم لا تهرج عند ذكره الا طاهر الاية
لا تنتظره الناس فيصلون عليها ويدفون قبل ان يفرغ هو من الطهارة وان صلوة الجنائز
دعاء وليست بصلوة على الحقيقة وكان ينبغي ان تنادي بغير طهارة ولكن لما تمتمت
الصلوة شرط لها الصلوة ولا يخفى ان هذه العلة مشتركة بين الامام والقوم وقد صرح
بان لو كان جنبا بالمصر تيمم وصلى عليها لا لغيب المحلة والوقفة لما فرغ عن تفصيل الموانع
اثباتا حاشا ان يشير الى بعض الموانع فنيا يعنى لا يجوز التيمم لغيب المحلة لما فصلت
من ان المحلة وان كانت مما لا تعاد الا ان لها ما يوجب منابها في المحلة وهو الظهور والافتقار
الوقفة ايضا لان لها خلفا وهو الغضاء وحاصله ان خوف فوت عاتق ليس من الموانع
كما ان خوف فوت العبد ونحوه مانع ضربه حجر المبتدأ الذي هو هو والماء في فصله
مقتضى بين المبتدأ والحزبان تفصيل الموانع عن عدم قدرة هؤلاء على استجماع الماء
فنيا وانما مانع وجهه متعلق بضربة وضربة اخرى ليدري ما يصح يديه فانما مقتدر
وبه يتعلق الظرف المذكور اعني قوله مع مرتبة اى مع مسح مرتبة اعلم ان الموانع
لما فرغ عن تفصيل الموانع فنيا وانما حاشا ان يبين حقيقة الرغبة بربا التيمم

ضربان ضربت لمس وجهه واخرى لمس يديه مع المرتبة لقوله صلى الله عليه وسلم
التيمم ضربان ضرب الوجه وضربة لليدين الى المرتبة فتدكر الضربة مقام وضع اليد
على الارض اقتداء بالحز المأثور وتنبه على ان ينبغي ان يكون وضع اليد على الارض في
الشد لا يدخل الفراغ اثناء الاصابع بخلاف ذكر الوضع فانه لا يشر بذلك وهذا
عدا المصريح عن هذه العبارة مع انها هي المشهورة في الكتب المطولة مع ان هذا الخبر
مرفى الكلام تنبيه على ان الضربين من التيمم على ما ذكره عليه الحديث المأثور فعبارة
الوجه واليدين ان من ضرب يديه على الارض فقبل ان يمسح وجهه وذراعيه احديث
لمسح بهما وجهه وذراعيه لا يجوز لان نفس الضربة من التيمم فراقى ببعضه وحديث
يقصد فيه بعض الكل قصارا كما اذا حدث خلال الوضوء فانه يقصد بعد التمام والفرغ
هذا وذكر صاحب الجردانة في التيمم ان الامام لا يسجد رجع جورة لان كمال
كعبته بالوضوء ثم احدث ثم استعمل فانه يجوز لقوله لمس وجهه تنبيه على ما هو المختار
للقوي كما صرح به في الخلاصة وغيرها من ان الاستيعاب فرض اذ الوجه الكامل
فلو مسح بعضه لم يكن مسح الوجه بل كان مسح البعض ولا ترقبته في ضمن الامور
الموسطرة بين المبتدأ والحزبان على التيمم عن الوضوء كما تنبأك عليه مع
ان الاستيعاب فرض اذ الاستيعاب في الاصل واجب فكذلك فيها هو طهارة
لا يخلو الاخر فان قبل فحاشا ان يكون مسح الرأس واليدين ايضا فضايف قلنا نعم لكنه
مقط بالحديث المشهور على ان مقتضى النيابة فصوره بالنسبة الى الاصل موانع
فان قبل فحاشا ان يكون ايضا امرا لكل فليزى الاستيعاب هناك ايضا قلنا نعم الا ان
بالحديث المأثور وثبت المصريح على دفع هذا التوهم فذكر المرتبة وبالحديث
قرآن خفية على وجوب الاستيعاب عليها من علمها وجرها من جهتها الاولى اشارة
الضربة على وضع اليد كما هو المشهور اذ الظاهر ان القوة في هذا الجانب طائفة
قوة في الجانب الاخر وهو مسح الوجه وما ذاك فيه الا باعتبار محل الثانية وذكر الوجه
الذي هو امرا لكل كما ذكرنا التاكيد حديث الحنفية المستفاد من كلامه بطريقنا
فاذا ثبت الاستيعاب علم انه لو لم يمسح بما بين الحاجبين والعينين لم يجز مسح به
في فتاوى قاضي خان وعلم انه لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العيين لم يجز ذكره
في الخلاصة وقوله ليدري معناه على ما ذكرنا مسح يديه فان جعل رجع الخاتم واجبا
كما احتاره صاحب الجردانة وصرح بوجوب تحليل الاصابع ووجوب رجع الخاتم بما لا

وكما خرج به في الخلاصة من انه لا بد من نزع الخائف من تحليل الاصابع ومن نزع
 في الملاءة فالعبارة مشعرة به بعد التامل فيما قرأ وان جعل حجة التبرك كالحق
 كما ذكره قاضي خان مارج فلا اشكال وكذا سوار الملاءة وقوله مع مرفقة تصح بوجوه
 صحيحها ولوح تغيب الحديث المأثور تنبيه على ان الى فيه بمعنى مع كافي قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم ولهذا عدل عن عبارة الجمع واعلم انه اذا اراد ان يمسح
 ينبغي ان ينفذ يديه ليتناثر عنهما القرب للامساك بغير مثله على كل طاهر متعلق بوضوئه
 وفيه اشارة الى ان الارض لو كانت نجسة بان اصابها النجاسة لم يمسح بها
 لا يجوز التيمم بها وان جازت الصلوة عليها كذا ذكر في فتاوى قاضي خان مارج ويعلم
 انها لو كانت رطبة فغيره المحار بالطريق الاولي على ما لا يخفى وقوله من جنس الارض
 تنبيه على انه يجوز التيمم بكل ما هو من اجزاء الارض كالتراب والرمال والحصى والخشب
 والزرنيخ والماء ارسنج والكحل والطين الاحمر والحج الذي عليه غبارا ولم يكن بان كان
 مغسولا او ملسا لو تيمم به قدر يش عليها الماء وبقي فيها ندوة جاز ويجوز التيمم
 والطين والجباب والكيكران ولو تيمم بالخرفان كان عليه سراجا والافان كان نخرا
 من التراب الخالص لم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية لم
 يكن عليه غبار فلا يجوز ولو كان الرجل طاهر ظاهر لا يمسح به بالطحين بوجوه
 حتى يحرقه تيمم وعند الكرخي يجوز التيمم بالطين وده كشمس الائمة الخلو في مارج
 ان تيمم بالطين لان فيه طهيرا للوجه ولو فعل جاز ولو غفص ثوبا او لبده او سجد ومم
 بفار جاز ويجوز التيمم بالعقيق والزبد لانه من اجزاء الارض ولا يجوز الا بالخالقة
 من الماء ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والقصاص والقصاص الصغر وكل ما يدرك
 ويطبخ ولا بالملح المائي واختلوا في الجبلي والقصاص هو الجوز والابحور الزباد لانه
 من اجزاء التيمم لاجزاء الارض كذا ذكره قاضي خان مارج كالتراب المثلج المحرور
 ولو لا مع اي ولو كان الطاهر المفروب عليه ملتصبا بانقاء الغار اي ولو لم عليه عما
 اصله كذا ذكرنا من انه يجوز التيمم بالحجر الملس الذي اخبر عليه اصلا كذا اذا كان مغسولا
 فقوله بالانفع من قبل قوله جسدك بلا شيء وقد صرح الفاضل بان كلمة لا في قوله احمر عليه
 معطوف على قوله على كل طاهر اي يجوز التيمم بالغبار الخريف مع قدره على التعبد
 اي على التراب الطاهر وفي المذهب الصعيد وجه الارض تما كان او غيره قاله
 ولا اعلم خلافا بين اهل اللغة في ذلك وفي الكلام اشارة الى الرد على ابي يوسف فانه

لا يجوز التيمم

لا يجوز التيمم بالنقع مع القدرة على الصعيد وان كان لا يقدر على الصعيد جازا الاجماع
 بنية اداء الصلوة اي ضرورة ملتصقة بالنية يرد ان النية فرض التيمم فان قيل ليس
 انما ان التيمم خلاف عن الوضوء والنية ليست فرضا فيه ومقتضى الحقيقة ان لا يكون فرضا
 هذا ايضا قول ابن طبريز الغرضية ههنا قلنا نعم قصيدة الخلافية قاضية بان لا يكون النية
 فرضا ههنا ايضا لان فرضية ههنا ثابتة بشي آخر هو عبارة النص اذ التيمم لغة يمسح
 عن القصد وقوله بنية اداء الصلوة ظاهر شعرا بان النية المفروضة هي هذه على ما صرح به الا
 شمس الائمة المتحجج مارج فان جعل ما في الكتاب اشارة الى هذا القول فذاك والا فله ان يجزم
 بنية اداء الصلوة واستباحتها كافي لاحاجة الى التيمم من الجهر والنجاسة على ما ذهب اليه
 البعض من وجوب التيمم من التيمم الجهر والنجاسة فلا يرد على المص مارج ان الظاهر
 من المذهب كفي بنية الطهارة ايضا فلا حاجة الى نية اداء الصلوة وفي الفتاوى الطهارة
 ولو تيمم سجدة التلاوة جاز لماء الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم بصلوة الجفازة صلى بذلك
 التيمم ما شاء من الصلوة ولو لم يقرأ القرآن اختلف المسامح فيه فكل بعضهم يجوز ان يقرأ
 جزء من اجزاء الصلوة وقيل لا يجوز وهو الصحيح ولو تيمم لغير المسح او لمس المصحف على
 الفرضية جازت عند ابي سعيد البلخي وقال ابو جعفر البلخي وعامة العلماء لا يجوز وكذلك
 لو تيمم براءة القبور ولو تيمم لتعلم الغفر لا يصلي به وفي الخلاصة واما سجدة التلاوة ففي
 يجوز لاجلها التيمم في المصلا يجوز واعلم ان كيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض بضمها
 حتى يتناثر التراب يمسح بها وجهه ثم يضرب اخرى فينفضها ويمسح بها طين اربع اصابع
 يده اليسرى طاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم مسح بها طين كعبه اليسرى
 باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن يده اليسرى على يده اليمنى ثم يفعل بده
 اليسرى كذلك كذا في الكافي واعلم ان ظاهر كلام المص مارج شعرا بان قوله على كل طاهر
 الى قوله بنية اداء الصلوة من اجزاء التعريف وظاهر كلام المص مارج على كل طاهر
 بقوله ضربته الى قوله مع مرفقة والمباقي شرط لجواز الا انه لا بأس لان الحاصل في التعريف
 واحد فلا يجوز تيمم كافر الاسلام ثم يرفع على التعريف او على التقيد والجملة فصور
 ان لو تيمم كافر بنية الاسلام ثم لم يمسح بيمينه ههنا النية وهل يجوز صلوة بهذا التيمم
 فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يصح تيمم هذا ولا يجوز له ان يصلي بهذا التيمم
 وعند ابي يوسف رحمهما الله صح تيمم حتى جاز له ان يصلي بهذا التيمم هذا تحريمه في التيمم
 في هذه المسئلة واما عمله المتع عندهما وعلة الجواز عند فظاهر كلام المص مارج على ما

ظاهر مارج

ع
تدبر عليه

ان العلة انتفاء نية اداء الصلوة لان نية اداء الصلوة شرط وشروط وعلى كل تقدير
فانتفاءها بوجوب انتفاء صحة بلا شبهة وهما اشكال وهما ان جعل نية اداء الصلوة
شرطا او شرطاً صحيح التتابع المذكور لان لا يرد منه انه لو نوي الطهارة ولم يرد اداء الصلوة
لم يصح مع انه صحيح تصحيحه في الهداية وغيرها وان لم يجعل ذلك شرطا او شرطاً فالاصح التتابع
اصلاً ولا يستقيم حكم المسئلة قطعاً والجواب ان مراده انه متفرع على اصل النية لا على النية
بهذه الخصوصية والمعنى انه لا يصح تحملها لان النية شرط والكافي ليس اهل للنية
فلا يصح تيممه فان قلت فعلى هذا كان قوله الاسلام لغوا وجهاً سقطه لانه كفى
ان يقول فلا يجوز تيمم الكافر اصلاً لانه لا ثبت انه ليس باهل للنية لانه عدم صحة تيممه قطعاً
سواء نوي الاسلام او غيره قلت فائدة التقيد بالنية على حالها وقبحه لانه قد لا يكون
اعني ما ذكرنا من ان الكافر ليس باهل للنية امر مسلم عندنا ويوسف ايضاً ويجوز تيمم الكافر
نية الاسلام دون غيره ناش من هذا الاصل لانه لا يقول ولو تيمم نية الاسلام
صح تيممه ونية اداء الصلوة ونحوها مما هو قربة لا يصح وقد لا يكون الكافر ليس باهل للنية
الغربة الاخرى فبقي تيممه بلانته وانا الاسلام فهو وان كان قربة بل هو ليس القربا الا ان له
خصوصية باعتبارها صحته من الكافر لان الاسلام يصح من الكافر على سائر القرائن اضافة الى
الكلام صح لما توقف صحة التيمم على النية لانه عدم جواز تيمم الكافر لموقفه على النية الا ان
الجواب في خبر الاسلام متوقف عليه اختلافه لاحد وفي نية الاسلام يختلف فيه فليتامر وهذا
ظهر ضعف التعليل الذي ذكره صاحب الهداية في منع تيممه خلافاً لما بان يظهر القرب من
في حين ارادة قربة مقصودة لا يصح بدون الطهارة والاسلام قربة يصح بدون الطهارة وذلك
لاننا مستعملان الكافر لو نوي تيممه قربة لا يصح بدون الطهارة صح تيممه وليس كذلك لان الكافر
اذا تيمم الصلوة لم يرد له لا يجوز تيممه ولا يصح صلواته لان التيمم ليس عليه في بسوط شيخ الاسلام
والجواب ان الاثر من كلامه انه لا صحة للتيمم بدون قصد الغربة الموقوفة على الطهارة واما
لزم صحة التيمم بما يحق تلك الغربة المنتهية على الطهارة فصحيح لجواز ان يكون محققاً
ولا يكون التيمم صحيحاً لوجود مانع ولو شئنا لزمنا ذلك ايضا حاشيتاً للموقوف عليه
هو قصد الغربة المنتهية على الطهارة تفيد الصحة اي الغربة التي تقع من قاصدها قصد
وارادتها فان وقع الشك في صحة الكلام وحصل المارء وظهر ضعف الاشكال الذي
اورده صاحب النهاية على كلام الهداية على ما قرأنا وجاز وضوءه بلانته لان وضوءه
موقوف على النية والتيمم موقوف عليها فصح وضوء الكافر ولا يصح تيممه وهذا مانع وضوءه

ايضا

ايضا من شرط النية في وضوءه ونمرة لانه لو اطر بعد الوضوء جاز صلواته بهذا الوضوء
عنده ولا يجوز عنده فان قلت فافادة قوله بلانته قلت ان جعل جاز لا
من فاعل جاز فافادة التقيد بالنية على الاولوية في الجانب الاخرى في جانب الوضوء
بصفة النية وان جعل متعلقاً بجاز فافادة التوضيح والتذكير لموقف التيمم على النية
دون الوضوء ويصح التيمم في وقت اثناءه وقبله خلافاً لما في مرجع وفي الحال المتروك
في اول الوقت او قبل دخول الوقت جاز عنده فان وجد الماء بعده لك فان وجد قبل ذلك
في الصلوة بطل تيممه وان وجد بعد الشروع تنفس صلواته بخلاف صلوة العبد وصلوات الجناة
وبعد طلبة اعطاه الماء لانه المذكور المذموم بما يوافق فيكون قوله من ريقه ماء منعه
من قبل وضع الظاهر موضع التقيد مقتضى الظاهر ان يقول من ريقه ماء منعه نويها
لانه ونصرها بالماء يجوز ان يكون غير طلبة راجعاً الى التيمم على ان من قبل اضافة للمصدر
الى الفاعل والمفعول محذوف والظرف اعني قوله وبعد طلبة يحتمل ان يكون معنى لقوله
جاز وتحتمل ان يكون معناه لا لقوله يصح وهذا يرجع على الاعني ويصح الجواب اعني قوله ماء
منعه صفة ريقه وحالة منعه صفة ماء وترك الايمان في الاعمال جاز لان الوجوب انما هو
في التقيد سواء التمس الماء او لم يمسره فطلبة جاز الظرف متعلق بقوله جاز صورة
ان من راي مع رفيقه ماء فتم قيل ان يسأل الوضوء فنية تلك ريقاً في رواية لا يجوز طلبة
وفي رواية يجوز عندنا في حصة مرجع ولا يجوز عندنا في يوسف مرجع وفي رواية يطر الجاهل
ان فليط على طلبة الماء بعد السؤل الا يجوز تيممه والا يجوز كذلك في القوائد الظاهرية
وفي فتاوى قاض خان مرجع وكذا راي مع رفيقه ماء فتم قيل ان يسأل وصلى جاز فان سأل
بعد ذلك فاعطاه الماء لم يرد الاعادة وان سأل فاني وتيمم وصلى ثم اعطاه الماء بعد
ذلك لم يرد الاعادة وبالحيلة ففي هذه المسئلة خلاف وتفصيل لان بعض الكتب يوافق
ما ذكره المرجع من انه يجوز عنده خلافاً لما وجد الاول ان الطلب من ملك الغريم
لا يرد عليه بل الطلب منع لان السؤل عن الغريم لا يرد وجاز الثاني ان ماء الطهارة مبدوء
ولا يصح في سؤال بعض ما يحتاج اليه ولا دلل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل
بعض جوامع عن غيره وان سأل فاني ان يعطيه الا بالحق فان لم يكن معه منه فانه
يتمم الاجماع اثبت عجزه عن استعمال الماء وان كان معه منه فهذا على المشأ وهذا لا
ان يعطيه بمثل منه في ذلك الموضع الثاني ان يعطيه ما كثر من غير المشأ وهو قاض خان
ان يكون اكثر منه بعين سيرة تأنيهاً ان يكون اكثر منه بالعين الفاحش حكم القسم الاول

اعني الاعطاء بمن المثل ان لا يتم عليه ان يشترى الماء ان كان عنده عند وشيئا وانما
القسمة اعني المنقسم الى القسمين فحينئذ فصلان كان اكثر من اثنين يسير فكل ان يشترى
ان كان عنده عند وشيئا وان كان اكثر منه بعين فاحش فلا يلزم شراءه ويجوز له التيمم
فوق هذا القسم اعني المنقسم الى القسمين لما كان فيه تفصيل وكان الزود الوجوب فيه
على بعض القادر بخصوصه صح القول بان لا لزوم له لا وجوب فيه بحجة كونه زائدا على المثل
وبهذا المعنى قال في جمع البحرين ولا يجب شراء الماء باكثر من فن المثل نعم الوجوب كونه زائدا
شوتا لا يصح اعتباره فيه بان يقال بحديثه الماء باكثر من فن المشافاة لا يصح واعتاده
الوجوب فلكونه زائدا يصح اعتباره فيه بان يقال لا يجب والحاصل ان نفي الوجوب صحيح على
اطلاقه دون اثبات الوجوب ومن لم يشتره لهذا المعنى اعترض عليه بان كان غير القدر
بقدر آخر ان يقول ولا يجب شراء الماء بالغبن الفاحش اذ لو كان بالغبن اليسير جسيما
شراءه على ان الغبن اليسير كونه سببا على المساواة كونه في حكم المعروف في نظر الشارع ولهذا
الحكمة اعطاه حكم المساواة في بيعهم وانظر ان الغبن الفاحش قد ينعصر بضعف القيمة
وبعضه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين نعم عليه في فتاوى قاضي خان وقد فصلناه فيما
سبق تفصيلا وقوله خلافاً لصحيحه ما هو خلافه لا مطلقا بل هو اعم من المبالغة
من جانبها ويجوز ان يقدح في الفاحش اذا حذر الفعل واكتفى بذكر المصدرة الاحتياط
الى نسبة الخلاف واصاحته بعيننا للفاعك تصحيا بالمراد هكذا يجب ان يتعللوا الفاع
اين واقع في موافقه وموارده ولا يلتفت الى القول بان التقدير في خلافاً للمادة الخلاف
ناش عن اللحق دون السابق فليعلم ان قلت في المسئلة السابقة ايضا انما كان في
الاسلام خلاف فلا يكتفى بكونه من جنس من جنس عن النسخ بالخلافه كما وصح بالخلافه
قلت سر ما ذكر في الفتاوى انه اذا كان في مسئلة خلاف بين الامام وصاحبه رجع
فان كان الامام فواجبها في جانب فالمفتي الجواب وان شاء اخذ بقولها الا مانع وانما اذا
كان احدهما مع الامام والآخر في جانب فالاول متعين للفتوى وكما مر جرح ولما كان
الخالف في المسئلة المتأخرة هو يعقوب فقط كما فصلناه وكان قوله مرجوحا ومقابلها
لا يساغ للفتوى اطلاق الكلام واسقطه عن درجة الاعتبار هذا وقد نزع فيه لما كان
كل منهما ساغا للفتوى صرح به تنبيهنا على ذلك والكلام في على الجواز هذه التوجه صد
الكتاب بقوله حاو بالمأصو اعم الاقوال والاختيارات وزوائد فوائد الفتاوى والواقعا
ويصلي اليه ويمنه ما شاء من فرض وفعل اذ التيمم هو شرطه وهو عدم القدرة على الماء

فرشته

منه

فيه

دولت

وكذا في غير ذلك على ما يدل عليه الحديث المشهور فلا منع من عمله ما دام شرطه موجودا
وفي الخلافه وصلى عليه ما شاء من الصلوات الوقية والغوات والتواف والمجهر انزل
العله او يجد الماء عندنا قوله من فرض عمر من الوقتي وغيره وينقصه او التيمم في الوقت
هذا شرح في نواقض التيمم يريد ان كل شيء ينقض الوضوء فهو ينقض التيمم اليه لان
التيمم فرع على الوضوء والوضوء اصله واقوى ولا يخفى ان كل شيء له قوة ابطال الاصل
الذي هو الاقوى وله قوة ابطال الفرع الذي هو الاضعف وهذه المكتة بطله
ما لا يبطل الاصل كما اشار اليه بقوله وقد روي عن ماء كاف لطهره فيرد الرؤيه غير كافيه
بدون القدرة ويجوز القدرة على الماء ايضا غير كاف بدون الكفايه فلذا علق الحكم
ابتداء بالقدرة المتعلقة بالقدرة الكافي تنبها على ان مناط الحكم وتصحيا بالمقصود
وقطعا للمساواة واختصارا في الكلام بخلاف اذا علق بالرؤية او لا يترجح احتياطيا
بالقدرة والاسناد هنا مجازي اذ الناقض للحقيقة انما هو الحديث السابق لا سيما
توقف ظهوره على ذلك اسنده اليها لانه ان قيل بل هو ما ادخله من نقص التيمم وهو
زوال المرض بالمسح للتميم فانه ينقصه البسة فترجى به في فتاوى قاضي خان فلما هذا عند
في القدرة على الماء حقيقة اذ المراد من القدرة عليه ان لا يكون هناك مانع مانع من استعماله
سواء كان المانع المرض وغيره على ما صرح به المصنف رجع في تفصيل الموانع وبالحكم فالمراد
ان كل شيء ينقض الوضوء فهو ينقض التيمم ان قبل الاد لاله لهذه العبارة اعني قوله
وينقصه ناقض الوضوء على هذا العموم مع ان العموم معتبر في كلا الجانبين فحق العبارة
مع ان يقول وينقص التيمم كل شيء ينقض الوضوء كما وقع في الهداية فلما قدر في
الاصول ان تعليق الحكم بالوصف المشتق بعيد كون ما خذ الاشتقاق علة لذلك الحكم
سواء صرح بموصوفه او لم يصرح به فالحكم بوجوبه عليه في الكلام ايضا ان علة التقدير
في التيمم ينقض الوضوء فيتم ينقض التيمم وينقض الوضوء بمعنى انه كل ما هو ينقض
الوضوء ينبغي ان يترتب عليه ينقض التيمم اليه اذ لاجبة لتعلق المعلول بعلة والمصنف
لما راى ان هذه العبارة اخبر علمان المقصود منها حاصل اثرها وعدل عما في الهداية
وبنه على ان احدا التقنين علة للاختصاص جناية به من ان القادر على ابطال الاقوى قادر
على ابطال الاضعف بلا اشتباه فوجدنا انما وجد الاول فلهذه في الصلوة ينقض
التيمم بطله كما ينقض الوضوء وبطله والفتوى لا يبطله كما لا يبطل الوضوء على ما مر
في تفصيل الكلام في نواقض الوضوء وقد وقع فيها في فتاوى قاضي خان ما ينبغي العجبة

وهو انه قال هنا اي في فصل نواحي التيمم قد ذكرنا قبل هذا ان الفصل في الصلوة
ينقص طهارة الوضوء ولا ينقص طهارة الغسل ووجه العيب ان الفصل مع انقص
الطهارة لم يذكر ايضا ان ينقصها ففي كلامه كذب وخطا فليتأمل واعلم ان هنا مسائل
لا بد من الاشارة الي بعضها لعل المستفيد ينتفع به في دينه ودنياه منها ان المتيمم اذا اراد
في صلواته سر با فطن ان ماء فستحس له ساعة فاذا هو سرب فليعلم ان يستأنف الصلوة
سواء كان الصلوة اولها او من بعدها ان القدرة على الماء قبل السلام في هذه
هل يبطل الصلوة فيه خلاف منها ان القدرة انما تثبت اذ المكن هناك ماء هو من ذلك
كما اذا كان على يده او ثوبه نجاسة فان الماء الذي قدر عليه بصره اليه منها ان جففة
القدرة تثبت بطريق الاباحة كما ثبت بطريق الخديك فلوان جافة من التيمم
وجرد من الماء المباح قدرتها تنقضاء به احد من انقص بغير الكل ولو جاز رجل كونه ماء
وقا فليست نجاسة بكنهه انقص بغير الكل وان كان الماء يكتفي لاحد من قولنا هذا الماء
لمن يريد سركه كذلك ولو قال هذا الماء لمن يريد سركه انقص بغير الكل كذلك ولو قال هذا
الماء لكر او بغيركم فبوضوء وسكت لا ينقص بغير الكل كذا في الخلاصة لا بد به بره
ان الردة غير نافذة للتيمم شار الى ثمرة بقوله فسقيتم بغير الماء والعبادة الله تعالى
فان على يمينه حج عند اللادة كذا في الخلاصة ونوب لاجية اي لراعي الماء صلواته في
صلواته آخر الوقت لقطع الاداء بأكمل الطهارة بين في آخر الوقت ان وجرد الماء فضا والنجاسة
وصلي هذا في ظاهر الرواية وفي غرضها الرواية التأخير جمل لان غالب الراي كالحق ووجه
الظاهر ان مدار الامر ومناطه على الحقيقة وهو موجود فلا نزول حكمه الا يقين منه
فكان التأخير مندوبا اي مستحبا وافضل لكن لا يوجب الى الوقوع في الوقت المكروه
والتقصير لاجاء تنبيه على انه لا معنى للتأخير بالجملة فالراجح هو العاجل لأن عند تنوع
حصوله في ثلث ازمان فذكر الرجاء يعني عن ذكره عدم الماء فلهذا عدل المصريح عن عباد
العبادة حيث قال ويستحب لاجاء الماء وهو يرجح ان يجد ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت
يلتزم الاداء بأكمل الطهارة بين وصار كالطامع في الجماعة واعلم ان دلالة المسئلة على ان
الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير نوع فضيلة لا تفصل بدون
التأخير ككثير الجماعة ووقوع الصلوة بأكمل الطهارة بين طهارة لا شرة فيها وهم من
ذلك بما ذكر في المستكره ان التحصير في الروايات والاعمال لا يدل على نفي الحكم عما عدا
فالتحصير بجاء الماء دليل على ان الاستحباب في غير هو التحليل والتقدير كذا ذكر الطبع

حيث

غاية البيان

يدل على ان افضل

يدل على ان افضل عندنا اتفاقا الطبع هو التقدير في اي تخمين دلت المسئلة على الصلوة
في اول الوقت افضل جاءت الشبهة بان خلاف المذهب الجاسي في موافق الصلوة
من ان الاسفار الجاسي كذا الامراء بالظهر في الضيف وكذا استحبوا العصر
ما لم يتغير الشمس وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل ومنهم من استعمل في التوق في العبد
بكل من الامرين ليس للاختلاف عن غيره حتى يلزم الاشكال فعاد الماء ليس جازع عن غير
عادم الماء والطامع ليس جازع عن غير الطامع بل المحظوظ في المسئلة هو التيمم من
المذهبيين وذلك لان مذهب الشافعي رضي الله عنه في الاول ان عادم الماء وان كان
راجح اليه ينبغي ان يقدم الصلوة استحبابا وكذا يستحب التأخير عندنا في الطامع
في الجماعة فذكر الذبح استحباب التأخير جازع بقدره كما هو عنده ولما كان
الامر في الطامع استحباب التأخير عندنا وذكرنا هذا شبيه به فكأن التأخير
هنا ينبغي ان يكون مستحبا ههنا ونظيرة لك ما ذكره القوم في المعاني الموجبة
للصلوات النقاء المختار من غير نزول من الحكم في التيمم واجد سواء وجد
الانزال او لم يوجد بل المدا بقولهم من غير انزال الاختلاف قولنا الانصار لا الاختلاف
عن الانزال هذا قال في الحقيقة روى العلي عن ابي جعفر وابي يوسف رجع
ان الطامع في الماء يؤخر الى آخر الوقت وغير الطامع يؤخر الى آخر الوقت المستحب
ثم اورد هذا الجري مناقشة اخرى من قبيل الشافعي رضي الله عنه بان لو قال اول الوقت
فضيلة متحققة وفضيلة الوضوء امر وهو موجود والموهوم لا يعارض الموجود المحقق
اجتماعه بان لا يسل كونه الفضيلة الاولى في حقيقة ولو سلمت الفضيلة الاولى ليست
للصلوة والوضوء شرط فاعتبار هذه الفضيلة اولى مما عده عن قوله وفضيلة
الوضوء امر وهو بان ذلك في غير المنع لان كلامنا ليس في الموهوم بل فيما اذا غلب
على ظهره رجاء وجدان الماء والغالب كالمحقق لا يرى ان العمل بقوله الشاهد
عملنا في الراي لانه يحتمل الكذب لعدم العصمة هذا كلامه عند الجاسي هو مشتمل على
منها ما لا يبعد عن الصواب ومنها ما هو ضعيف ومنها ما هو خلاف الواقع ومنها
ما هو غلط محض اما الاول فهو ان حديث التقييد في المسئلة بملاحظة التيمم
لا يبعد عن الصواب لو كان مذهب الشافعي رجع ذلك لكنه لم يثبت فيه رجاء الواقع
وهو الامر بالماء واما الثاني فبان ان فضيلة الوقت ثابتة بالحديث الصحيح الناطق
بان اول الوقت رضوان الله وسبحي بحقيقته في كتاب الصلوة ولا يخفى ان الماء

غاية البيان

التي اورد هان قبل الشافعي مرجح انما هو امر اخر عنه من عند نفسه والشافعي يرد عليه
 بربى عنه فاما الرابع فلان القول بان الرجاء والغالب كالمحقق غلط صرف ولا لزان
 ههنا مسئلتان احدهما ان ترجح وتاثيرهما انه طان طنا غالبا وكذا الاول استحباب
 التأخر في حكم التاثير وجوب الطلب صاحب الهداية اشار اليهما جميعا وذكر المسئلة الثانية
 في آخر باب التاثير بين حكمها وصرح بان ترجح التاثير على الطلب وذكر المسئلة الاولى
 مقدمة عليها وكلامنا الآن في المسئلة الاولى وكذا المهر مرجح ذكر كلامهما على الترتيب
 فاستأثر الى الاولى بقوله ونذهب الى الثانية بقوله وجوب طلبه الخ فكل منهما سائلة
 على حدة وحكم كل منهما بان حكم الآخر قابض احدهما عن الآخر نعم قد شأنا الى ان ههنا وآ
 اخرى هي مرجحة بناها على ان التأخر جزم اذا الغالب كالمحقق وقد ضعف صاحب
 الهداية بان التعيين لا يزيل الامتلاء وكذا المهر اوى الى ترجح بقوله بالتدريج
 وكلامنا ليس في ذلك فهدى القائل لخطا احدا لا من بالآخر والتجسس ان ترجحه لهذا
 المعنى لما الله لو كان الامر كما زعم كيف يكون التأخر مذكورا بل كان واجبا ولا كلام فيه
 وما وقع ما وقع الامن جهة حوجه على ترجيح مذهب الشافعي رضي الله عنه وفي
 طبق نوز التمسك بصار الخفايش وجوب طلبه اي طلب الماء عند غلوة الغلوة اربعة اية
 ذراع كذا في الفتاوى الظهريه وقال ابو يوسف مرجح اذا كان الماء بحيث لو ذهب
 وتوضأ ذهبه لظافله وغابت عن بصره كان بعيدا جاز له التمرق والخرط وهذا حسن جدا
 لكثرة الامتلاء بها وفي ذلك من الرفق بالناس ما ليس في غيره لوطنه فربما يعجز عن طلبه
 طهر ان هناك ماء لم يجز له ان يترحم على طلبه لانه واحد للماء بالنظر الى ليله والافلا
 اي ان لم يطلب على طهر ان قربه ماء فلا يجز عليه طلبه اذا الغا في العلوات عند الماء فان لم
 ينبغي ان يكون طلبه واجبا عليه مطلقا بل يسل قوله نعم فان لم يجد ماء فليتمرر مسعيا
 طيبا فانه ربه التمر على عدم الوجدان المرتب على الطلب فلنا عدم الوجدان كما يجوز عدم
 القدر عليه فان قيل المستفاد من الآية ان وجوب التمر مرتب على المشط المذكور لان
 الامر المطلق للوجوب فعلى تقدير انتفاء الشرط لزم انتفاء الوجوب وانتفاء الوجوب
 لا يستلزم انتفاء الجواز فمن اين لزم انتفاء الجواز التمر عند الوجدان فلنا المصالح
 الفرع انما هو من جهة الاضطراب للناس من العجز عن الاصل بعد تحقق الاصل لا معنى له
 الى الفرع فليتامر ان الوجدان هل يقتضي سابقه الطلب ام لا فتعوه مستندا
 بقوله تعالى للمرجع انما فاقوي ووجدك ضالا فهدى ولا طلب ههنا وقوله عامر

من وجد لقطه

من وجد لقطه فليمر فيها تمام واحدا ولا طلب منه وتقول فلان وجد ما له مع ان لم
 وتقول وجد فلان في نفسه منها فن شرط الطلب فقد راد على كتاب الله والخ
 ان الوجدان يقتضي سابقه الطلب تمامه والعرف واللغة فهو ما يب بطريق الاختصار
 وان المذكور في الآية ليس من الوجدان بل من الوجود الذي بمعنى العلم شيئا و
 المفعولين على ما ذهب اليه ائمة التفسير وصرح به جاز الله والمذكور في آية التمر من الوجدان
 لا من الوجود وهذا اخصر على ذكر مفعول واحد فان هذا من الوجود واما الخ فليتامر
 فبني على ان الانسان لما كان مجبولا على حب المال وانتهى الى الشد بوجوهه
 الاصلية الجبلية الدائمة مقتضيه لطلبه الباطني الدائم ذممه التي يقتضي
 باطنا البتة انما جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واجدا نظر الى هذه النكتة
 وصرح هذا القبول قول فلان وجد ما له وان لم يكن منه طلب موصوفا لصحة على
 صورة فهو بمنزلة وطهر فلان وجد مجبورا بطلبه اليه ورجحه له بالصبر لانه ما هو
 فلان مجبور ضا في نفسه فينبغي على الظاهر الرجوع في ذلك لاذات المرض المحفوظ الرعي
 بالقضاء كما تطلبه وغاية الرعي الطلوك لان في ذلك تطهير له حقيقة لان الميلا
 والخ تطهير للسل او فيه بنية على ان الانسان كان تطلبه انما حاله وبغش غشحه
 ومرضه ليطالع عليه ويشغل عما هو مصلح له فيجوز ان يطلب ليطالع عليه ويقوم بدفعه
 ويشغل بغيره فلنا ما في هذا المقام فانه من معارك الاقوام ولو نسبته الى الماء
 في حله التمر للمعرك للرجح للذات وما المنة الانسان رجل ومنه فليتمرر في حله
 كذا في المغرب فصل في حاله كونه متمرا ذكره لمجيد صلواته عند احد من الائمة السنية لا عند
 ابي يوسف مرجح هو بقوله انه واحد للماء فصار كانه كان في حله فليتمرر في حله
 بعيد صلواته فكذا هذا ولما انه لا قدره بغير علمه في المرأة بالوجوه والماء في الرجل بعد
 للشرب لا للاستعانة القياس على مسئلة التوب عرجيد لان فيها ايضا اختلافا ولهم
 فالقياس مع الفارق وهو قيام الخلاف في الطهارة دون السيرة في الخلاصة والصلوات
 وفي حله توب وهو الاصل ففيه اختلاف المشايخ وعمر مرجح ان ترجحه بمرن ههنا اموا
 الاول التقيد بالنسيان فبده اذ لوطن ان فيه ما للمرجح البتة اجماع الناة التقيد
 بالمسافر لانه لو كان في المعين في العبرة به الناة التقيد بالرجل فبده لا تلو كان
 هناك اذ اوة معلقة في عفة او عظه وفي الاذ اوة ماء لم يجز التمر حرا كذا في الخلاف
 وعلة الامام المجبور في الجامع الصغرى انما يسي ما لا يسي عادة فسيان غير مجرب شرعا

مسافر

الذي اعطى قلبه فضلي الفاء وكلمة ذكره حرف نون النكبة في الاولى هي النكبة
 على ان السنان يبيح له لاله ولولاه لما جازد لك كما اشرا المير وفي الثانية هي الاشعار
 بالوسخ يعني ان الذكر سواء كان في الوقت وبعد وسواء كان بعيدا او قريباً
 فان قلت فالاولى بالنكبة الاولى ان يقول فيتم وصل في الهداية وعلى الثاني ان لا يقطع
 بين لاهما مقصودة للتراخي مع المله مع ان الامر كذلك في المتأخر كذلك فليس كما كان
 المقصود الاصل الصلوة والتمتع بها كما كان قضية المناسبة فاضية جعل التأخير
 تأييداً وجعل المقصود متبوعاً اشعاراً بما بينهما من التقاوت واما السببية فالعطف القيد
 ورجوعها الى القيد لا ينافي كونه تبعاً فافهم واما حديث التراويح فله سبل لان ذلك
 امر مفوض الى العرف فكم من متراجي بعد متعاقبا وبالعكس الا انه لما كان السنين المتأخر
 حرف الفاء وهذا نوع اخر من المقصود كان المتأخر والاولى حرف نون مع سبل على ان توسعاً
 في الاول فليفرق **باب المسح على الخفين**
 عطف المصريح بمباحث التيمم بباحث المسح لان الوضوء اصل للمسح التيمم يعمد مسح الخفين
 اصل من وجه خلف من وجه دون هذا الوجه شبه بالركب كانه مركب من الامرين وكانه
 امرين الامرين فالمتأخر باخيه عنها جميعاً او لا شراً كما في ان كلامه مسح غير احداهما
 بالتراخي الا ان الماء هو اي المسح وقد بينهما على ان يجوز استعمال الماء الذي لا يصلح عاملاً
 والقيد بهذا الاحتياط على ان قوله على الخفين هو وصله المسح كما لا يخفى على كذا
 فلفظ هو مبتدأ وخبره قوله جائز والظرف لغو معول بالمبتدأ كما قرأنا وفي نسخة المبتدأ والاول
 ثم المحرك عليه الجواز شبه لطيف هو ان المسح على الخفين غير جائز شرعاً ثم جازاً امور اصل
 المسح وقدره والخف الذي عليه مسح وتأخره وصورة وما يتصل بذلك نوع انما لو لم يكن
 اصله مسبباً للجواز قدّم المصريح على الكل ابتداءً بقوله جائز شرعاً فان قلت
 جميع الابواب بهذه المتأخر يعني اصلها مسبوق للجواز فلا يترخص المسح بذلك ولم
 هذه التورية في خبره قلت سببه ان المسح مما زعم سائر الابواب بامر لا يرد في غير
 وذلك لان المسح مظنة التلاوة لا كما في الاصل حتى قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 ما قلت المسح حتى يقرأ من الضوء النهار وكان ولا لا يقول به ولا الحسن البصري **باب**
 عند اوركبت سبعين نفر من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وكانهم يحضرون على
 الخفين وقتها وفي فاصطحان وكل من اكره لك من الصحابة فقد جمع عنه قبل موته
 وضع الامر على السلف لا انما اعتنوا بشأنه وجعلوا اعتقاد الجواز من علم اهل السنة

المسح

وجعلوا

وجعلوا الخاء مظنة للكفر وشددوا الكفر على من انكر جواز مسح الخفين من مال
 رضي الله عنه عن السنة والجماعة فقال السنة ان مسح الخفين يعني ابا بكر وعمر رضي الله
 عنهما ولا تطعن في الخنتين يعني عثمان وعلي رضي الله عنهما لان حق الرجل زوج
 ابنته كذا في المغرب ومسح على الخفين وعن ابو حنيفة رضي الله عنه انه قال السنة
 ان يغسل الشخصين ومسح الخنتين ويرى المسح على الخفين وعن ابو الحسن الكرخي
 مرجع انه قال اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثر القوي في غير
 التواتر كما اشار اليه ابو حنيفة مرجع بقوله مثل ضوء النهار واليد اشار بقوله بالسنة
 اي السنة المشهورة وهو حديث المعيرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مسح على خفيه فقلت نسيت غسل القدمين فقال هذا امر في ربي واختار لفظ
 السنة على الحديث لسنا ولا السنة العولية والنعيلة والخوذة مخصوص بالاول
 وعن ابو يوسف مرجع يجوز مسح الكتاب بخمس لمسه لمسه وكان مراده الزيادة على الكتاب
 اذا الزيادة مسحة من وجه بيان من وجه فمن حيث ان المشرع بها مسحة من حيث ان
 بعضاً بعد ما كان كالمسح ومن حيث انها مبنية مفرقة لا يبطله لها ما كان وفي الكافي
 والمسيح كالمسح بالنظر الى العصر المتأخر الواحد بالنظر الى العصر الاول فجاز الحاق
 ما هو بيان من وجه دون وجه بما هو متواتر من وجه دون وجه لان اثره مناسبة
 وهو المسح من وجه دون وجه واعلم ان الخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحاً
 لقطع المسافة والمسح المسامع عادة وبستر الكعبين وما تحتهما كذا في فتاوى فاضل
 الحديث ايجاز وجعل عليه الرضوء يردان جواز مخصوص به شرعاً واليد اشار بقوله
 دون من وجعل عليه الغسل اي لا مسح الخفين على الخفين اصل وهذا ما لا يخفى الا ان
 مسح المسح جائز في الرضوء دون الجنابة لا يمكن الجمع بين غسل الاعضاء والمسح في الوضوء
 ولا يمكن الجمع بين غسل جميع البدن والمسح فلما ساقا في المشرع وانما صورته فقد قيل
 ليس جوار من جوار من ثمة من له الجنابة ليس له ان يسترها ويغسل سائر جسده **باب**
 ومسح عليها وقيل صورته مسافر من خفيه على وضوء فخرج له الجنابة في غير الجنابة **باب**
 فتوسل لا يجوز له المسح والاطهر ان التصوير يكلف غير محتاج اليه كما قاله مولانا محمد
 مرجع ان الموضوع موضع النبي ولا حاجة في نفيه الى التصوير بصورة مخصوصة **باب**
 صاحب المسح في آثار اليد صاحبها النهائي من ان بينهما تافاً اذا الجنابة يقتضي غسل
 جميع الاعضاء والمسح عن غير الخفين الى القدمين فبما تاف فأي حاجة الى التصوير

خاصة

وفي القدر انما الحدث الاكبر فالمسيح قد عرفه شيوخ لان الجوز باعتبار الحرج والاصح في الحديث
الاكبر لان ذلك نادى خصوصاً في شعر قوله دون من عليه حال من الحدث اي حال كونه
من عليه الفصل لو كان آية لم يخطف دون في الاصل موضع التفاوت المتفاوت المتفاوت
فيه ولا فعلوه الى التفاوت الرئيسي يجوز واقية ما يافعلوه الى مجرد معنى التفاوت
والنفاذ هذا جاز في الدرجة الثانية كان التمايز في الدرجة الاولى مخطوطا حان
الجزء المسح جانبا لكونه مخطوطا وقلة شارة الى ان المسيح ينبغي ان يكون مرة واحدة
لا كما زعم البعض من ان ينبغي ان يثلث اذ لا ينبغي ان يخطوط انما بقي اذ المسيح
الامر واحدة لان في كثره اصابها اصابع متعلق مخطوطا مفرجة قبل التفرج
مستفاد من حديث المعيرة بر شعبة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بيده على خفيه ومدها من الاصابع الى اعلاها مسحة واحدة وكلما انظر الى المسيح على خفيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم مخطوطا بالاصابع فان قوله مخطوطا بالاصابع انما هو
والا لاما مخطوطا وجبان يعلم ان قوله مخطوطا كونه مستويا لانه كونه جازيا
حتى لو لم يظهر لكف جازم في المستصحب في الذخيرة المسح برؤس الاصابع مجزأ
الماء متقاطر او لو لم يمسح فاصاب المطر ظاهرا خفيه حصل للمسح اذ السط اصابت الماء دون
الا لانه لو اصاب الماء رجله وفي الخلاصة ويفرج بين اصابعه قليلا ولو لم يظهر كفه
جاز والسحبان يمسح باطن كفه يبدأ من اصابع الرجل الى جانب الساق والبدنية
من الاصابع استحباب نظرا الى اصله الذي هو الفصل لان الله تعالى جعل الكعب غاية
وفي الخلاصة وبدأ من قبل الاصابع ولو بدأ من اصل الساق جاز لكنه ترك السنة
وبمثل صرح في فتاوي قاضي خان رجع على ظاهر خفيه هذا بيان للوجوب اذ المسح على
ظاهر الخفين واجب صرح به في الهداية وفي خزائن المغنين ولو مسح باطن الخفين
او مسح من العقب من جوابه لا يجوز لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الدين
بالقباس كان المسح على باطن الخفين احب الى من المسح على ظاهرها ولكني رأيت خطوط
اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر الخفين وفي الجامع الصغير لقاضي خان رجع
والاخر المسح على باطن الخفين عندنا ولا على الساق وفي الفتاوي الظهيرة وموضع المسح
ظهر القدم دون الكعب والجواب في الخلاصة وموضع المسح ظهر القدم وقوله على ظاهر خفيه
حال من فاعل يبدأ اي يبدأ ما سمي على ظاهرها دون باطنها او يمسح على ظاهرها بادا بالجملة
فذكر البداية بيان للسنة وذكره لك بيان للوجوب على ما قرأنا ولا يقع ذلك اختلافا

لان العرض

لان العرض تعريف المسح المسنون الى الواقع بطريق السنة وقد جعل بدلا من قوله على
او متعلقا ولا ينبغي ان يعيد لا يبادر الى التهمة في فتاوي قاضي خان وصورة المسح على
ان يضع اصابع يده اليمنى على قدمه اليمنى ويضع اصابع يده اليسرى على قدمه
اليسرى يدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق
ومد الى الاصابع جانبا وعلى جبهه القدم المرفوعة ما ليس فوق الخف كذا في الصحاح والمغني
ومنه من يمسحها باثني خفان بلسان فوق الخفين ليكونا وقاية لها من الوجه الغاص
وفي فتاوي قاضي خان رجع ويجوز المسح على المرفوعة اما اذ البسمها من يمسحها فظاهر
لانها في قطع المسافة مثله الخف هذا اذا كان المرفوع من الاديان ومن الجلود كانا
من الكبرياء لا يجوز المسح عليه وهذا قال في الخلاصة فان لبسهما وحدهما لا يمسح عليهما ولو
المسح عليه حتى يكون الاديان على اصابع الرجل ظاهر القدمين ويجب ان يعلم ان جاز المسح
على المرفوعين انما هو اذ المسح على الخفين قبل لبس المرفوعين فان مسح على الخف قبل لبس
المرفوع لا يجوز المسح على المرفوع لان حكم المسح استقر على الخف كذا في التلخيص
ولم يمسح حتى لبس المرفوعين لا يجوز له ان يمسح على المرفوعين لان الحرب حل الخف فلا يحل
كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رجع وفي الخلاصة ولو مسح على المرفوعين منزع احداهما
مسح على الخف لبادي والمرفوع الباقي وفي بعض الروايات مسح على الباقي ويمسح على الخفين
وقال قاضي خان رجع ولو لبس الخفين ولم يمسح عليهما المرفوعين ومسح على المرفوعين من
فانه بعد المسح على الخفين او على جبهه القدمين الخفين هو ان يقوم بالساق من غير ان
يربط بشئ موصيه اذ الخفين فعل بمعنى فعل جعلهما في الجوارب القوي الشد بالفتا
على ساقه من غير ان يربط بشئ ما خذ من الثمانية التي هي الغلظ والكثافة ومن الاغاث
بمعنى الكثرة والقوة والمبالغة والتمالك ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى خفي في الارض
وهذا اعني ما ذكر من جواز المسح على الجوارب الخفين انما هو قولها وعنده انه لا يجوز ويرى
ان رجوع الي قولها قبل موصيه بثلثه ايام وهذا هو الجواب للقوي فلهذا خصه بالمعنى المذكور
او منعيلين في المغرب باب الثوب مع العين اتعل الخف وتعله جعل له نعل او جوارب
متعل ومتعل هو الذي وضع على اسفله حلة كالنعل للقدم وجعل نعل في نعل قد
من باب منع فعل ان يجوز في المتعل لوجان سكون الثوب مع تخفيف العين فتح الثوب
مع تشديد العين لا كما تنويه البعض من بعض الاول ويجلدين يقال حارب مجلد
اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله في المغرب المجلدين من الاضداد بمعنى ازالة الجلد ومنه

فرشته

وفي غير المتدبر اجبت لو سلم فبقا شعور من وفاته كالشعر من غير الحرف اي بصير
ابتداء المدة من هذا الوقت لان فائدة الحرف في منع حلول الحدث الى القدم وهو ما قبل هذا
الوقت لا شعور المنع وانما شعور ما فرغ من بيان مقتضى شرع في بيان ما يحل به ناقض للصحة
اي كل ما ينقض الوضوء على ما حققناه لانه يدل منه بدلا لبعض ويرى الحرف لولا المانع
عن حلول الحدث الى القدم فينقضه وبه يقطع الواحد على ان نزع كل ما كانا نقضه
الجمع بين الغسل والمشي في طهارة واحدة ولو دخل الماء احد خفيه وبلغ الكعبين لم يمسح
بالجاء الاخرى الا فلا ومعنى المدة المذكورة للغير المسافر لانه جدد في المشي ما عاين هذه
المدة فيقتصر على ما دل عليه الشرع وفي فتاوى فاضل خان مرجع ما سمع الحرف انقضت مدة
مسح في الصلوة ولم يجز ما فانه يضي على صلوة لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان ما عاين
بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين فلو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يمسح بالخط
الرجلين من التيمم فالجواب هذا بمعنى على صلوة ومن المشايخ من قال بنقض صلوة الاول ما صح
وفي الخلاصة واذا انقضت مدة المسح الا ان عاين ذهاب رجليه من البعد لورع الحرف لانه
ان يمسح وان طال ان انقضت مدة مسحه وهو في الصلوة ولم يجز ما فانه يضي على صلوة فعلى
ان قوله ومعنى المدة ناقض ليس على اطلاقه بل ان المانع ناقض اذا لم يكن هناك مانع
من الموانع الشرعية التي فصلها الفتاوى على اقرباء وما يجزئ تنبيهه له ههنا ان ههنا ايضا
اخر اهل المذهب صاحب المصداق مرجع وهو جواز الماء المطلق وصورة على ما صح به
في الخلاصة وعرفنا ان رجلا يمسح بيس خفيه او نوحا بنسب التيمم لا وبسوء الجوارح ويمسح
وبس خفيه من جمل الماء المطلق بمجرد القدرة على الماء المطلق انقضت مسحه فيصير الحدث شرع
خفيه لان الطهارة السابقة كانت خروجه وقدرت المسئلة مذكرة في التوارد بعد
تحقق احد هذين الامرين يجب على المتوضي غسل رجليه فحسبنا لا حاجة الى إعادة الوضوء
بما لا يترتب عن حلول الحدث الى القدم لولا المانع فان قيل فيلزم التيمم في الطهارة
بمحقق الحدث في بعض الاحصاء وهو باطل فحسبنا ان يكون باطلا لثبته والامر للفرق المذكور
فلما قد ثبتنا كفيها سبق على ان اسناد النقص في مثله مجازي والمقصود انه يظهر على
الظهور والنقص ليس بالتبقي فكان ثبت الاستفاضة في الحل بالحدث السابق كغسل القدم
ولم يغسل الرجلين فيجب لهما كما لو نوحا واخر غسل رجليه فانه لا يجب عليه تجديد الوضوء
فان قيل من مسح راسه ثم حلق شعره لا يجب عليه إعادة المسح وفيما خفيه في غسله إعادة
الغسل بعد التيمم فافوجه الفرق بين المستثنين قلنا الفرق ما اشار اليه الامام ابو الوليد

مؤيد في الراس
حرف في الراس

مؤيد في الراس في المسح واقعه عليه حقيقة وعرفنا ان الشعر من الراس خلقه خلقا خلقه فانه
عارض للرجل اجنبي منه فابن هذا من ذلك بل مسح الراس مثله مسح الحرف فحركة
او غسل وجهه ثم مسح راسه فان المسح هنا ايضا لا يعاد وكذا الغسل فليست بالواجبة
وبعد نظرت معمول لمقدر هو عامل في الطرف الثاني كما قرنا وخروج اكثر العقب كسر
القاموس القدم وهو موطنه وعقب الرجل ايضا ولده وولده ولده كذا في الصحاح
الى الساق في الصحاح الساق سابق القدم والجمع سوق مثل أسد وأسود وسبقا
واسوق وامراء سوقا محسنة الساق ترع خبر المبتدأ المذكور يخرج كذا في الصحاح
وسمعه حرف يبدو اي يظهر منه قدر ثلث اصابع الرجل وهو عاجز عن غسل راسه
بدل الاشمال يعني اتم اعترها واصغر الاصابع لا غير لانه لا يحيط وبما صله ان الحرف
ان كان يسيرا قليلا فهو غير مانع وان كان كثيرا فهو مانع فالكثير مقدور على اصابع
الرجل فانه هو المانع لتمامه اي ما هو دون القدم المذكور وفي الخلاصة والكثير
مقدر ثلث اصابع من اصابع اليد وفي رواية الزيادة مقدور اصابع الرجل اخصا للمسح
مرجع هذا القول لانه هو المختار عند المتأخرين واختاره صاحب المصداق مرجع
ولا في اوفى القانون لما ذكرنا من ان الاصل ان يكون الاضال مضافا الى الغافل
والحرف حقيقة هو القول ان المسح حقيقة هو اليد على امر تفصل وهذه التكرير
المسح باصابع اليد والحرف باصابع الرجل فان قيل معنى المدة ايضا مانع وكذا نزع الحرف ايضا
فلا في كنه جعل المعنى كالمسح من هذا ناقضا وما نحن فيه ما نعارض التناسيل جعل الجمع
ناقضا واجمع ما نعارضنا الا كلاما في ان الحرف ليس ناقض للقطع بانه لو مسح فصل الحرف
لا ينقض وضوءه اصلا وكذا الاراع في ان المعنى في نزع ليس مانع لانه مراد بالمانع
ما يكره فوه من جهة العباد بعد الرزوم وحصوله فظهر الفرق ولما طاول التنبيه
على هذه النكته سمعنا ما نعارضنا الاولين ناقضا فليتبين له وانما جعل الحرف مانعا لما
ذكرنا من ان الحرف انما يمنع حلول الحدث الى القدم وانه لا فائدة في ذلك انما هو كونه سائرا له والحرف
الكثير ياتي في السرة ويمنعه فيتحقق حلول الحدث فلا يجوز فان ظهر ثلث من انازل
الرجل فقد قال خمس الاثمة السرخس مرجع الاثمة لا يجب المسح وقال في الاثمة
الحلواني مرجع لما كان الاثمة مستورا وان كان راس الاثمة مكتوبا فالرأس عليه
وخوف الساق غير معتبر لانه غير الساق لا يمنع خروجه او لم يغير المنع والمانع
الصغير فاضل خان مرجع الحرف على وجهين الاول الحرف في مقدم الحرف والثاني في

أما الأول فان كان من قبل الايام فان كان الايام مع ما عليه مكتوفين وانما سوس
 حاز ولا مع المسح حتى يكون المكتوف ثلثة اصابع حقيقه وان كان الحرف من الخلف الآخر
 من قبل الاصابع او على ظهر الحرف او في اسفله من القدم فغيره ثلثة اصابع من غير اصابع
 الجوار اما الثاني الحرف في موضع الحرف باثره العقب فان كان يبدو وانه اكثر العقب
 منع المسح والا فلا وان كان الحرف فاحشا لكن لا يبدو وانه الرجل لصلابة اللحم لا يمنع
 لأن العقب يظهر القدم واسناره وان كان الرجل يبدو وانه حالة المشي والاسندوا
 حالة الوضع يمنع المسح لأن العقب هو الحالة الاولى لا الثاني في الفتاوى الظهيرية
 واذا وقع الحرف في مقابلة الاصابع فالمعبر فيه ظهور ثلثة اصابع مما وقعت في مقابلة
 الاظهر من هذا اصابع لان كل اصبع اصله موضعها فلا يقدر بغيرها ويجمع حروف حفت
 واحد لا حروف حقيقين يعني اذا كان على حرف واحد حروف متفرقة وبدون كل منها
 شيء قبل فان كان تحت لجمع كان الباء في مقدار ثلثة اصابع امتنع ولو كان اقل منه
 او في حقيقين حاز المسح لأن كل من حقيقين مستقل في حصول الفرض الذي وضع الحرف
 لاجله وهو المشي وقطع المسافة فان قيل ينبغي ان يكون الحرف في اعتبار الخامسة ايضا
 كذلك مع انه ليس كذلك اذا الخامسة المنفرقة لو كانت على حقيقين وعلى التوب وكل واحد
 منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع صارا اكثر من قدر الدرهم فجمع الكل وعبارة الجاهل المصلو
 وكذا لو كان في توب المصلو في موضع متفرقة جمع الكل كما لو كانت الخامسة تحت قدميه
 تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع مبلغ اكثر من قدر الدرهم فجمع ولا يجوز مصلوته
 ولو كان في موضع سجدة اقل من قدر الدرهم تحت قدميه اقل من قدر الدرهم فجمع سواء
 كانت الخامسة على المصلو وعلى الارض تحت قدميه وفي موضع سجدة ولو كان في توب
 المصلو اقل من قدر الدرهم تحت قدميه على الارض اقل من قدر الدرهم فجمع ولو جمع مبلغ
 اكثر من قدر الدرهم لا يجمع وفي العريانة لا يقدر على توب ان صلته فيه فائمه اكتشف من كل
 ساق منها اقل من قدر الدرهم وانه اجمع كان من كل واحد المتساويين فانها تصلح لمسة
 ويجمع كما في الحقة لانه قلنا نفس الخامسة في الواقع ضد الطهارة فلها اثر في زوال الطهارة
 لكن بمقدار ما اعتبره الشريعة وهو حاصل من الجميع بالجمع اذ كل واحد غير كاف في المنع وكذلك
 كشف العورة وانما الحرف فان نفسه لا يثا في الطهارة اذ الحرف في ثلثة اصابع الشريعة لكن غير
 ما يقع من طول الحرف كما ذكرنا وكونه ما نفعنا عن العرض الذي هو المشي وقطع المسافة
 وكل منهما مستند في ذلك فليست له بغيره السراحيح سافر قبل حقيقين كما روي في ليلة

هو انما هو

العدد ثابت بيقين وانما يدل على معدوم وعصره اى في بعضه في كل مرة من المراتب
 الستة وهو ظاهر الرواية وفي رواية العصرة المرة الثالثة كاف وفي رواية واحدة وبما
 فالمستخرج هو العصر فلا بد منه وقال شمس الائمة الحلواني رجع الجنب اذا اترق الحرف
 وصبت الماء على جسده حتى يخرج عن الجنبية ثم صبت الماء على الارض فحرفها به الاثر
 وان لم يصبره وفي رواية اخرى اذا صبت الماء على الارض واما لما فوق الارض فهو حسن
 وان لم يفعل بغيره كذا في المحيط والمجاميع السبعة لانما التراب حتى رجع واعلم ان هذا
 ان لا يبقى النقا طرحة التحصين ان لا يبقى فيه الندوة ولا مشط البسر كذا في الخلاصة
 ان امكن اى عصره احتراز عما لا يمكن عصره كاليساط والحف والحصى ومحو ذلك والا
 اى ان لم يكن عصره غسل والغسل في هذا الفصل يختلف حسب تفاوت الغسول لا يغسل
 اليساط جرى الماء عليه ليلته وكذا الحصى والحف يورد الماء عليه بلا وقص على ذلك
 ويترك في كل مرة تركا متبعا الى غاية عدم القطران القطران مصدره قطر بنفسه اذا
 سال بهل قطر قطرا وقطرا وقطرة ما ينشئ على الماء للجور الجسرة في قطر الماء
 صبة تقطير وقطر مثله قطر واقطر لغة كذا في المغرب ومنه يعلم ان القطران مصدر
 الفعل اللاتزم وبالحالة فالعصود انه يترك بعد الغسل في كل مرة الى ان يبلغ الى مرتبة
 ينقطع منه سيلان الماء راسا ثم يترك يغسل يابا ويترك الى عدم القطران وتخرج
 بفعلنا هنا هكذا اى كاضف في المرة الاولى والثانية ففي ذكر لحظة ثم المشعر بالترخي
 والمهلة المقصودة لطول الفضل فيه على ان ينبغي ان يبالغ في الغسل في الاعمال
 وفي الترك الى الغاية المذكورة تحذيرا عن المساهة والاهمال الا انه حذر الجمل
 المعطوف مرتين وفي العبارة المذكورة اشكال من وجهين احدهما انه حذر المعطوف
 مع بقاء المعاطف وهو باطل المرتبة في العربية ولم يصح به وقوله بفعل هذا
 امر لانه اعتبار الحذف بعد لا لا بعد ما في قوله فائمه انما دخل حرف العطف وهو
 على حرف العطف وهو ثمرة هو ايضا غيرا في العربية فالحجاب عن الاول اسكاته
 على عادة المشايخ من الاختصار في الكلام والاعتصار على المقاصد والاعتراض
 والاعراض عن ضبط القواين النونية وحفظ قواعد العربية وعالمنا ان من باب
 زيادة الغاء على ما مر جوابه في قوله تعالى حتى اذا جاءوها ففخت ابوابها وقطير ما
 اراد في اذا اصبح اصبحت ذاهبي ففراة اسبست اسبست غدا يا فانه دخل حرف
 العطف وهو الفاعل على فرة الجهر على ان الفاء هنا زائدة والتحقيق ان هذه العبارة اعني

جمله

تفسير

عبارة المصروح عبارة كريمة سلا لا عليها آثار القول وحاشا هذا الكلام
 حوله شاذ مجروح ومغفل عبارة علية بالطبع السليم رصينة عند النظر المستقيم
 وأنه ينبغي أن يكون المعطوف محذوفاً مع بقاء العاطف كإفعلة المصروح وأنه ينبغي
 أن تدخل الواو على ثمرة وقع وأنهما من الاختصار اللطيف الذي يلوح عليها عامل التحريك
 ودلائل الإعجاز كما وعد المصروح أما ينبغي أن يكون المعطوف محذوفاً فظاهر لأنه
 احتمل من التكرار ولا التباس في الحذف وأما ينبغي أن يدخل الواو على ثمرة لا لولم
 ذكر الواو كان الكلام ظاهراً في التكرار كقولهم جاء الأمير ثم الوزير فظهر أن يريد
 قائم في الواو ولا على المغايرة الدافعة لاحتلال الكلام لاحتلال المردة بالجملة فبذلك
 عبارة لطيفة وافقة بالمراد غاص عن الخلل والفساد حذفاً وبدلاً وأدخالاً طائفاً
 من القول مكان وأعلم أن ما يجري فيه الفصل فطريقه عن المردة مجرد زوال المعنى عن غيره
 المردة بالعصران انصهر الألفا الفصل والتركيب الطريق المذكور يوجب ما يحذف الفصل في الحذف
 ونحوه فأنما بمنزلة المستشبات بغيره تفصيلها وتحقيقها بعده وهذا المقام عهد
 حاصل الكلام في هذا المقام على قانون تقرير المصروح وهو ليس على الجلاء إذا دل
 الطريق أي طريق ما أراد نظيره فيما ذكر المصروح في هذا المقام وهو ما أشاء
 وطريق شقي الأول أن من الأشياء ما لا يتصور نظيره أصلاً كما إذا أصيب الجوف بالذئبق
 فإنه ليس بداً ولا يمكن نظيره أصلاً وليس له حيلة قطعاً كذا في المسمى وتصل في القلا
 وقال كذا خبر عن عجيبة تحت الأرض يراها في فتاوي قاضي خان الطائفة أوقع في ذلك
 ومات فيه أن وقع حالة الغليان فالكل فاسد يراق جميع ما كان فيه وأن وقع بعد
 ما سكن عن الغليان مصب المرقرة والقر الذي كان فيه يوكل وتوصية القدر كان الجلاء
 خرج لظناً فالكل غير لا يظهر بداً وما يروي عن أبي يوسف رجع أنه على شدة حرارة يوقد
 وكذا الحظرة إذا طهرت الجوف لا يظهر بداً وفي الخزانة والفنوى عليه الثاني أن من الأشياء
 ما يكون نظيره بطريق آخر كالتعوير في الحديد مثلاً لوموه الحديد برصاص نجس بماء الماء الطاهر
 لم يمتزج وكما الحس مثلاً في النحل الحس بلسانه لم يمتزج والقي رافة في كل مرة يظهر
 عند أبي يوسف خلافاً لما رويها الله الثالث أن ما ينصرف في نظيره بدون الفصل
 في الفتاوى الظهيرة هناك وإنما الجلاء إذا طهرت عليه كثيراً وهو عليه بطريق غير مصرح
 والجلاء فاذكر المصروح غير مظهر فليست ما في هذا المقام فأنما ما حشر نظيره لم يمتزج
 لما القوم دفعه معطوف على بدن المصلي أي يظهر بدن المصلي وجعه عن جسدي جرم

الوجه المروي

الوجه المروي الجرم وهو قوله لأن حسن الجرم أي حسن الجسم جمع الجرم جرم وجرام
 والجرم جرم الجرم الذب كذا في محل اللغز والجلاء فله جرم مثل العذرة والموت والجلاء
 أي قوله جف صفرة ذي جرم وقيداً للجلاء أي اليابس إذا لم يكن رطباً فله جرم كذا في ذلك
 متعلق بقوله يظهر وقوله بالارض متعلق بالذلك وجوز أبو يوسف إشارة إلى التقيد
 بقوله جف في رطب إذا بالغ في ذلك بالارض وبمعنى كرمه المروي وأطلق ما يروي
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فان كان بهما أي في جسمهما بالارض فان الأرض
 لها طوبى فان ظاهر هذا الكلام أن من الرطب واليابس إلا أن التعليل معقول فان الأرض
 لها طوبى ليعلم أن هذا مخصوص بما تستحق فيه الأثر بالارض يخرج ما لا جرم له وقوله
 وبمعنى تنبيهه على أن الله صاحبها من ترجيح قول أبي يوسف روح في هذه
 المسئلة وصرح به في الجامع الصغير للامام المحمدي روح حيث قال في شرح الترمذي
 روح عز صحيح وعليه الفتوى والجملة قوله خفة التقيد بالحذف بنسبه على أن التوسيع
 لا يظهر بجملة ذلك والتقيد بالجرم إحرازاً عما لا جرم له كما في البول إذا أصاب الخفق
 فأنه لا يظهر بذلك التقيد فان جف إذا انفصل من رباب أو رطل جف فأنما يقيد بذلك
 لأنه يظهر الفصل اتفاقاً فالتقيد بنسبه على محل الجلاء لا لشيء من الجلاء وهو الظاهر عن
 دماء الجرم له كالحرق البول بالفصل فقط يعني يظهر الخفق عن ذي الجرم مجرد الفصل لا دون
 في ذلك من الرطب واليابس لا من الخفق والبدن والتوسيع في الخلاصة خف بطنه
 ساق من كراهي فدخل في خوقة ما أغس غسل الخفق وذلك بالبدن مثلاً وبالماء مثلاً
 وأما الإزالة فبما له عند كراهي يظهر الخفق بخلاف الماء الأخرى أن البساط الخفق يظهر
 في نهر وترك ليلة حتى يجري الماء عليه يظهر وفي الجامع الصغير فأنما الخفق إذا طهر الجلاء
 يجوز الفصل معه لأن الظاهر طاهر وكذا الكبد في مجموع التوازي الدماء الذي يخرج الكبد
 أن لم يكن ذلك الدم متكاملاً فيه من غيره فهو طاهر إذ الكبد دماء ما يخرج كذا في قوله صلى الله
 عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الميتتان والدمان قال الميتتان
 السمك والجراد والدمان الكبد والطحال وفي الكافي وأما شرط الفصل في هذا الفصل عن
 ما لا جرم له إذا أصاب الخفق لأن البطل دخل أجراً الخفق ولا جرم له نظراً للخفق
 وإن لرق بتراب أو رطل جف فهو بمنزلة ما له جرم عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح
 وفي الخفق لا جرم وأما غير المسمى الخفق فان كانت رقيقة كالحرق والبول لا يظهر إلا بالماء
 سواء أصابت البدن أو التوسيع أو الخفق وعن أبي يوسف روح إذا القي التراب على الخفق فبذلك

المروي البلية

الذي الشئ المستفاد كان
 يودي من غيره نفع
 وكراهة

ومثل روح والتقية

التوب

لا تباصر في معنى المستجسد وعز المني عطف على قوله عن مجرى مري أي يظهر بدن المصلح
 وتوبه الذي يجسده في الطيب أو فركه بأية الفرك هو الدلك باليد حتى يفتت ويظهر
 محله والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما يشبهه ربي الله عنها فاعلم أن كان رطباً
 وأوكية إن كان يابساً ودع الشئ في معنى الله عنه إلى أن المني طاهر حجة الأولين
 ما رويته والأخرى قوله صلى الله عليه وسلم إنما يغسل من خمس من بول ويقا نظ
 ودم وقي ومني فانه يدل على أنه نجس حيث نظره في تلك الأمور النجسة ويدرك
 على طهارته أمور الأول قوله صلى الله عليه وسلم فلم في المني في رواية ابن عباس روي
 الله عنه أنه غطه عنك ولو أذخرة فأنما هو كخاط أو بصاق التاني قوله عائشة
 رضي الله عنها كنت أركب المني عن نوب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه
 الثالث أنه أصل خلقه الأنبياء وأولياء الله ويستبعد أن يكون أصل خلقهم
 الذي خلقوا منه نجساً وهذا معلوم لدى كل أحد واجب عن الأول بان النسب
 بالمخاط أنما هو من جهة أنه لا يتداخل ماء التوب كأنه داخل سائر النجاسات ومن جهة
 أنه يظهر بالفرك وطاهر الأمر للوجوب وعن الثمان أن الطاهر أنه كان قبل الصلوة وهذا
 كما عرفت أصح الطعارة وهو باكل بعد عن رواية المصالح غير صحيحة ولا
 القرائن الأربع أي حمل الأمر على التذنب وعن الثالث أنه منقوص بالصلوة
 وهي أقرب إلى الإنسان مع أنها نجسة وبأنه أصل الأعداء أصنافهم وذوهم وعلمنا
 والحق في هذا المقام أنهما إن أرادوا بالدليل ما يكون قطعاً في الدلالة على النجاسة
 والطهارة فالكل موافق لذلك ولا يخفى أن دلائل الفريقين ليست بهذه المثابة البتة
 وإن أرادوا بالدليل ما يكون مرجحاً بحيث يكون الظاهر الرابع أحد الأمرين فلا يخفى أن دلائل
 الطهارة أرجح لأن الظاهر المتبادر من دلالتها ذلك أن التائب لا خلاف الظاهر على أن المني
 أن كان طاهر أو ذاك وإن كان نجساً جاز أن يصير طاهر بعد ذلك ومن قبل ذلك
 الصفة التي صفة الطهارة حسب الاستقالات في طوار الأجزاء وطبق الاستحالات
 في ضمنها لا بالقدرة الباطنة والقوة القاهرة لا هيته الدالة على كمال مبدعها
 وجدانية صانعها كما أن المني الذي أصله الميتة طاهر كذا يقول النبي صلى الله
 من القادوس ولو تدبرت في ذلك وجدت أكثر ما يخرج من الأرض بهذه المثابة ورج
 لا يتوجه النقض بخلق الأنبياء عليهم السلام لا يتوجه النقض بالعدو أيضاً فليس
 يظهر أن أصل النزاع مرفوع وأما أن المني مرجح لخلق المسئلة وهما تفصيل الأول

فلان اليابس

فلان اليابس من المني أنما يظهر بالفرك إذا كان راس الذكر طاهر وقت خروجه
 كما إذا بال وغسل العضو ولا فلاه كذلك أنما يظهر بالمصاب بالفرك إذا أخرج المني
 قبل خروج المذي فاما إذا أخرج المذي على راس الأجليل فخرج المني لا يظهر التوب
 بالفرك وأما إذا فركه اليابس عن التوب ويظهر التوب فاما برأس الماء فله يعود
 نجساً فقيه رويان عن أبي حنيفة رجع كذا في المحيط وصرح به في النهاية وتصر عليه
 في الخلاصة وأما إذا أصاب التوب الذي إليه طاقان ونعدت البله إلى الطاقان
 فهل يظهر هذا الطاق بالفرك أم لا فقيه اختلافاً وأما الخلاصة أنه لا يظهر إلا بالغسل
 وذكر الإمام الترمذي رجع أن الصحيح أنه يظهر بالفرك لأنه من أجزاء المني وإنما ناسياً
 فلان الحكم في مطلق المني ليس كذلك بل هو مخصوص بمعنى الرطب أو التاني من المرأة
 فلا يظهر بالفرك لأنه رطب كالبول كذا في الخلاصة وكذا إذا رقت من الرجل رطبة
 وفي رواية أخرى فأنه خان الصحيح أنه لا فرق والشف مرفوع معطوف على قوله بدن
 المصلح قوله ويظهر بدن المصلح أي ويظهر السيف ويوحى كالسكين والماء
 بالمسح وهذا شروع في نوع آخر من النظير برديان السيف وما في معناه كالسكين
 والحق الصلوات الأجسام الصلبة نظيره بالمسح بالأرض وفي رواية أخرى فأنه خان رجع
 السيف إذا نحس تحت يرباب وأخرى ذهب أنه ما عليه يظهر والحق إذا أصابه النجاسة
 إن كان حجر صلباً لا يشرب النجاسة حتى الرجاء فطهارته بربيه والآن لا يظهر إلا بالغسل
 وفي الخلاصة السيف والسكين إذا أصابها نجاسة فمحمهما بالتراب فإن كان
 ملك النجاسة بولاً لا يظهر إلا بالغسل وأما الذي أصاب السكين بأن دسح شاة مثلاً
 ومسح السكين على الصوف وعلى شئ آخر ذهب أنه قد ذكر بعضهم أنه يظهر حتى
 لو قطع به بطيخاً كان طاهر أو في شرح الجامع الصغير لا ما مر للدري رجع أنه لا يظهر
 فلو نجسها بالمسألة أو مسحه بريقه يظهر وكذا الصبي إذا أقاء على ثوبه أقمعه من رملها
 يظهر وأصل هذا أن إزالة النجاسة بما سوى الماء يعاجل رخصاً فالظاهر رجع والكتف
 في وضعهم هذه المسئلة في المرأة هو الاحتراز عن الخوض الذي عليه رخصاً فأنه لا يظهر
 إلا بالغسل فهنا أمران المصيب هو النجاسة والمصاب وهو الجسم الذي لا يزيل
 النجاسة وظاهر كلام المص رجع أن كل منهما على الإطلاق وقد ظهر بما حققنا أن في كل
 منهما تفصيلاً أما في الأول فلا نه أنما يجري المسح إذا لم يكن النجاسة المصيبة مثل البول
 وأما الثاني فلا نه أنما يجري المسح إذا كان ذلك الجسم الصلب فأيضا صفة كالماء

الدوس

صرح به في غاية البيان

والا فلا فلتنازل ويظهر البساط بحري الماء عليه لئلا يفرج في نوع آخر من الطهارة
 يريد ان يظهر البساط ان يوضع في نهر ويترك فيه لئلا يفرج عليه وفي قماري
 فاحتمل ان البساط الذي بعض اطرافه خرجت الصلوة على الطاهر من سوا كان
 تحرك الطرف الآخر تحركه او لا لان البساط بمنزلة الارض بشرط فيه طهارة مكان
 المصلح كما اذا مصلح في ثوب طهارة طرف آخر منه نجس فليس الطرف الآخر الطاهر
 والنجس الطرف النجس على الارض ان كان ماعلى الارض تحرك تحركه فلا يجوز في الغرض
 الصغر لو نجس النقع ويضره الصلح فحده عطفه ملوثة لم يزل يظهر قوله اي بعد
 ليلة ونظرا لارض والاحقر المرفوس باليسر وهاب الارض يعني طهارة الارض وانما
 باليسر نزول اثر النجاسة فهذا نوع آخر من الطهارة مخصوص بالارض وما له انصاف
 وتقييدا لآخر المرفوس تنبيه على انه لو كان موضوعا تحركه ليس ذلك فان ذلك لا
 الا بالصلح في قوله باليسر تنبيه على انه يظهر تحركه ليس سوا كان ذلك البساط
 من الظاهر والشئ ولهذا المكتبة عدل عن عبارة الهداية حيث قال ليجب ان ينزل في الطهارة
 باليسر ليس بشرط وقوله وذهب الارض والريح واللون وانما اذا كانت النجاسة رقيقة
 واريد يظهرها فانه ان يصب الماء عليها ويدلك بعيد ذلك وينشف بصوف او غيره
 لم يزل وان الكف في تحركه صبيحة كثير فان زالت النجاسة وزال لونها وبها كانت
 الارض طاهرة والا فلا فان قلت فذهب الارض الطريق المذكور كاف ولا توقف
 نأشره على اليسر فلا يفي فانه جمع المصيرج منها قلت تنبيه في ذلك على ان يخرج
 اليسر بدون نزول لا يخرج كاف يعني ان اليسر يفرق البنية فالتأخير الاول لان نزول ال
 يحتاج اليه وما كان في ذلك في القول بان طهارة الارض يسبها وذهب اثر النجاسة
 عنها نزاع ويحتمل ان الشافعي رضي الله عنه وبعده زفر رجع منع طهارة من هذه الطهارة
 اذا لم يزل بها ولهذا لا يجوز التمسك بها اتفاقا فاحتمل ان شرب الى ذلك نوعا من
 هناك للصلوة لا للتمسك بها بل انما طهارة من هذه الجهة في حق جواز الصلوة لا في التمسك
 وعدم جواز التمسك لا يستلزم عدم جواز الصلوة ووجه الفرق المذكور في الحديث ذلك وهذا
 المقام اشكال قوي ذكرناه في جواز الحدود طهارة ذكره هنا لانه لا ينافي هذا المختص
 ولا يحتمل هذا الكتاب وكذا المختص من قصبه الخصوصية بالفتح المخصوص
 وقدر وي فيه الصبر كذا في المغرب وفي الصحاح المختص السبب من القصب . قال
 المختص بغير تعريضنا . خيزن الآخرة الكدر . خصته بالشيء خصوصا وخصوصية بالفتح

غير هذا الطرف منه نجس تحركه احداهما تحرك الطرف الآخر ولا يحل اصلا اذ البساط
 بمنزلة الارض بشرط فيه طهارة مكان المصلح فقط وتصلح في ثوب طهارة من ثوب
 ندوة المدونة الرطوبة كذا في المغرب وفي الصحاح ونرى الارض ندوة الماء والماء
 ندوة على فعله كبر العين ولا نقل ندوة ونرى الشئ اذا البتل فهو ندوة في ثوبه
 واندوة ما ونقته ايضا يندوة ثوب رطب بحرف هذا الثوب الرطب في اي
 ذلك الثوب الطاهر لا كما يقطر في موضع يعني في الثوب النجس في الثوب الطاهر
 رطب وطهرت رطوبة ذلك في الثوب الطاهر لكن ليس رطبا بحيث يبل منه شئ ولا
 لو عطف خصل المشاع فيه ولا في موضع الاختاره المصيرج من ان طهارة ليس في كل شئ
 اشارة الوجوه الصلوة عليه بالطريق الاولى وفي الثالث ولوسط الثوب الطاهر
 على الثوب النجس على ارض خمسة مسئلة وارت تلك النجاسة في ذلك الثوب لكن لم يزل
 رطبا بحيث لو عطف به شئ لم يفرق موضع الندوة اختلاف المشاع فيه ولا صح
 ان ليس نجس في قوله لا كما يقطر شئ وجوه الاول ان يكون ما مصدره والكاف
 في موضع النصب على انه صفة مقدرا يطرأ المدونة ظهورا لا كالفطران فان كان
 ظهورا بل كلفه الا ان ليس المراد بالظهور مثله فالكاف بمعنى المتأخر المقصود التمسك
 لا التمسك كما قال الانسان شئ يرب كذا الماء ان يجعل موصولة كما نرى المدونة
 او عن الظهور يطرأ فيه ندوة لا مثل ندوة او ظهر فيه ندوة ظهورا لا مثل ظهور
 الثالث ان يجعل موصولة ولا يخفى ان كلا من الاخيرين يحتاج الى اعتبار جوف في
 والصفة صحيحة لام العادة فالوجه هو الاول لسلامة من المقدور والاعتبار في
 ان كلمة لا هذه عاطفة على الرجوع كلها وقوله يقطر اي سبيل على ان من قطر الماء نفسه
 على ان الارض كما فصلنا سابقا او وضع عطف على قوله طهر وقوله رطبا حال في
 وضع اي ويصلي في ثوب وضع ذلك الثوب كذا في ما طبق على لفظ المصنف
 مع تشديد الماء من قوله طهر طهرت البسطة اي وضعت عليها الطين في غير رطوبة
 العطافي كما طهرت بالفرن السباعا وفي الصحاح الطين معروف وبقال
 طهرت السطح وبعضه مكره ويقول طهرت السطح وما هو موصولة اي عطف
 او جدا طين بطين فيسرفين وبسطة ذلك الثوب الموضوع عليه يعني اذا جعل الطين
 في الطين وطين بر السقف وبسطة وضع عليه ثوب ملو لا ينجس في الخلاصة الماء
 الطاهر اذا اختلف به الغراب النجس وصار طينا او كان الماء نجسا والغراب طاهر العبرة

مقاطعة

الصلوة

للنجس بها كان فالطوبى نجس وبها أخذ الفقهاء باللبس رجع وهكذا روي عن أبي يوسف رجع
 وقال نضر بن يحيى ومحمد بن سلاما هما كانا طاهرا فالطوبى طاهر وهذا هو الصحيح
 شأ آخر في فاقه فاضحان رجع ولو ترا رجع على النجاسة وقد نوب ببلول معلق
 مصببه المرح قال شمس الأئمة الحلواني في رجع النوب يتحقق في الماء الشرب الخاف
 أو التراب النجس إذا هبت به المرح فاصاب بها لا يتحقق للمبريد أو النجاسة ولو كان النوب
 ملولا لم يتحقق النجاسة لا يعتبر هو المختار وفي الفتاوى الظهيرية الشريفة المياش الفقه
 المرح في التراب الرطب لا يتحقق المبريد والمرح إذا امتزج بالعدس واصابت النوب المملول
 فالقبح انه يتحقق لو استحي الماء ولم يمسح به حتى يفي فاعامة المشايخ على انه لا يتحقق
 ما حوله المرح ولو ابتل بالتراب أو الماء لم يمسح به حتى يفي وجب طرف منه عطف على قوله
 طهر أو وضع أي يصب في نوب يتحقق منه موضع حيا فبنيته أي يصب على النجاسة على التعيين
 وغسل طرف آخر لا يجره اجزاء وحاصل المسئلة انما اذا اجتمع طرف نوب ونسبه فصل
 طرفا من غير غير طهارة النوب هو المختار كذا في الخزانة لا يتحقق ان يكون المضمون لهذا
 الطرف النجس فاعتبر بهذا الاحتياط في طهارة مكان الضرورة وفي الفتاوى الظهيرية
 اذا كان عليه نجاسة ولا يدري مكانها فصل كاله وعن الشيخ الامام المعروف بمجاهزاده
 رجع اذا غسل موضعا بالآخر طهره يعرف الى الموضع المسحق وهما سائر رتبة لابد
 من معهما المسح المسح الحاجة اليها الأولى ان المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري في
 اصابتها فاحتمار ان لا يعيد الصلاة التي هو فيها كذا في الخزانة الثانية انما اذا اراد في
 نوب امامه نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المصلي ان النجاسة القليلة لا
 الصلاة ومذهبها الامام انها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم حاله صلوة المقتدى ولا يجوز
 صلوة الامام وان كان مذهبها على العكس في الحكم على العكس وان اراد في ثوبه نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو اخبره به بفعل النجاسة فانه يخبره ولا يسهه تركه
 وان كان في قلبه انه لا تلفت في الكلام وسعه ان لا يخبره والامر المعروف على هذا ان علم
 انه يسمعون بحديثه والافلا كذا في الخلاصة وفاقوى فاضحان رجع وطاهر المسئلة
 بان يجر صلوة المأموم مع فساد صلوة امامه وقد صرح الامام فاضحان رجع في الجامع
 خلافه ولا يجوز صلوة من علم ان امامه لا يذنبه ان امامه يصب على الخلق له ومن
 فساد صلوة الامام لا يجوز صلوة ولكن هذه المسئلة على ذكر منك تنفعك في مواضع
 لا تعد ولا تحصى في استنباط الفقه ما ترى بهذا وضوحا بان الله تعالى التائلا والها

الصلوة

الصلوة في هذا النوب اعني الذي يصوم منه طرف ونسبه وغسل طرفا آخر من غير نجس
 الا انه لو سبى مع هذا النوب صلوات تظهر عليه ان النجاسة في الطرف الآخر عليه
 لغاية الصلوة التي صلاها مع هذا النوب كذا في الخلاصة ان النجس كان منبعا على
 الضرورة والضرورة مندفعه بعد العمل بخطه بالاعلى حرمه وسها ما نسب ما ذكر
 ويكثر القابضة ويحد بالمسئلة اخرى وتحقق ان المسئلة السابقة لا كانت كاله
 على نوع استبعاد جاول المخرج كسر مرة هذا الاستبعاد فكسر في ضمن مسئلة
 اخرى هي منبها بعينها تانسا للسامع المار ومسلها هذا الكلام ومخلصا
 للعاقل عن فهم الملامح وكثيرا للسائل في تنزيلا لبعضها بالنسبة الى البعض بمسئلة
 الدلالة قوله تدوسها أي تطاهاها باقدامها في المغرب الذوق شدة وفي الشيء بالقد
 والداسة بالطعامان بطلا بقوام الذواب وفي الفتح داس الشيء برطبه يدوسه
 دسا وداس الطعام يدوسه داسا فانداس هو الموضع مداسه والمدوس
 ما يداس به والتقييد بالخارج تنبيه على ان لو كان الذوق بالبق فالحكم ليس كذلك
 لان بول ما يكله طاهر على ما تم فيه تحقيق الاصابة النجاسة جميعا المطلق بالتقيد
 بالذوق تحقيق لمسح الحكم وتنبيه على انه لا يجره النجاسة المبيحة لذلك ولا ضرورة
 في غير فصل او ذهب بعضها انارة الى ان الحيلة في تطهيرها وفي قوله فطهرها بالي
 تصح بالنتيجة وكسر لسوء الاستبعاد وتنبيه على القدر المشكك في المسئلة اعني
 الطهارة الفاصلة مما يورث الشك في قيام النجاسة برهان الحيلة في تطهيرها ان فصل
 او يوجب ان يكون حج كل واحد من القسمين طاهرا لا يجره ان يكون النجاسة في غير
 فان قيل الاصابة محققة والاندفاع شكوك ومن قواعدهم ان الشك لا يدفع المشكوك
 اذ الشك ليس له قوة المعارضة مع اليقين وقد سبق ذلك مشروفا فاجبه قلنا نعم
 الا انه لم يكن هذا الاصل من العجم بل هو العربي ومكان الضرورة وهما تنكته اخرى ذكرها
 في التفسير واستنبطها من كلام الامام شمس الأئمة الحلواني رجع فقال شمس الأئمة
 الحلواني رجع عما يدوسها الخ في قوله فاجاب الفارسيته ههنا شمس الأئمة
 فكاية اشار الى ان الاصل هو الطهارة فاذا غسل بعضه وقع الشك في قيام النجاسة
 هذا كلامه وحاصله ان الاصل في الاشياء الطهارة فاذا غسل بعضه احتمل ان يكون
 المضمون ذلك النجس فصار قيام النجاسة شكوكا واليقين لا يزيل بالشك وقد نظر
 لان عرض النجاسة يبين لاشبهه فيه والاندفاع شكوكا ويعبر عن بعض النجس لا يخرج

بالاصالة

السابقة اعني اصاله الطهارة في الاشياء فليما صار هذا والمتبادر من ظاهر كلامه الخزانة
ان لاحاحه هذه الجملة لانه قال وما سلبت الدنيا به الخير فلا باس بها لان جوهر الطهارة
يوجب سقوط النجاسة لان النجاسة هي المادة كالمسحوق وهذا المقابلة والله اعلم بالمراد

باب الاستحشاء

عقل المصريح صاحت الطهارة بالاستحشاء الذي هو من جملة المستويات اعني من الوضوء
واوفاها بالذكر ولم يذكره في من الوضوء لانه من احداهما ان هذه سنة موضوعة لانه النجاسة
الحقيقية لا كذلك غيرها وانما التمسك على معنى ازالة النجاسة الالهية فيكون سنة
كما اذا المراد النجاسة هي المذمومة فيكون فرضا كما اذا زاد والمصريح لما حوّل الى ان شبه
على ان له حالة ليست لغية اخبر من سائر النسخ واخر ذكره في بحث على حدة اعلم
ان الاستحشاء مصدر استحشى في الضاح انما هو حدث ونحو الغائط نفسه ونحو استنجي
اي مسح موضع النجاسة وغسله والنجس ما يخرج من البطن وفي المغرب يقال نحي النجاس اذا اريد
واسله من النجس وفي المكان المرتفع لانه يستبرأ وقت قضاء الحاجة فله الاستحشاء في موضع
موضع النجس وفي موضع من البطن او غسله وقيل نحي النجاس اذا اقره وطهران كونه النجس
للطهارة فيخرج اي طهر النجس بزيله والجملة هو خصوص ازالة النجس من موضعه لان معنى
الاستحشاء طلب النجس ازالة بالمسح او الغسل فلا يتصور في غير النجس الاستحشاء فيما لا يتصور
ازالته عن موضع النجس من كل حدث اراد بالحدث ما اقصى الوضوء سواء كان خارجا او داخل
التسليم والاكالات والقصد مثلا الا ان القصد اليها اعني ما لا يكون خارجا الى التسليم
حيث ان الاستحشاء فيه غير محمول وبعض الخارج كالرجح مثلا استحشاءه غير نافع ايضا فالا
من هذين القسمين اعني ما كان خارجا او لم يكن وان كان هذا الا ان الاستحشاء فيكون
مستوفى لتعريف الشارع عن شرعية امره فيقول ولغظ كل حدث لما كان في سائر النجاسات
المخرج الى استئنا بها بقوله غير التورم والرجح للتلازم بينية الاستحشاء هنا على معنى
عبارة الاله اعني في نحي النجاس بذكر بعض افراد كالنور مثلا والعلامة الى الغسل
العلم باعتماد اعلى ان لغظ الاستحشاء مني عن ذلك على ما مر به بعد الاستحشاء من
كان التبرئ من القصد كما قال غير التورم نحوه مما ليس بنجس وهذا يرفع الاشكال
المشهور الموردة في هذا المقابلة ان قد الحرب بالخارج من احد السبلين فاستئنا التورم
مستلزم والانه يستلزم في القصد نحوه وقد يجاب بقيد ولا استعماله في التورم
من هذا القبيل لانه انما يقتضي ان فيه مظنة الخروج من احد السبلين وانما خبر وانما

اللفظ له

اللفظ له غسل النجاس وهو مستخرج عند الجمهور وانما قوله نحي فغيره الا ان ليس هو بطهارة
على ما صرح به صاحب الكشاف وما غرضه في بعضه اعتباره فانه يخرج اياه عن النجاس
ما يقوم مقامه كالمدر والتراب ونحوهما وطاهر هذه العبارة فتعريف الاصل بان
الاستحشاء هو نحي في عبارة الحديث بعض الاستحشاء بذلك وكسلا لانه اذا ازال
هو للمدر لانه دخل في المقصود واوكد في معنى الازالة المطلوبة في هذا الباب فتبينته
والقوله وقصر جوب ذلك فقالوا يستنجي بثلثة املا فان لم يجدوا الا حجارا فان لم يجد
فبثلثة اكن من التراب لان المصريح قد ثبته لذلك فعلى الحكم نحو الحكم صوت
حيث لم يفرق بين نحيه وبينه كما على ان الحكم هو ما هو نحيه نراوه لفظ النحي ونحوه
على ان النحي ايضا اصاله من وجه نظر الظاهر الاستحشاء والوارد في الحديث المشهور بعبارة
نحي فلهذا ما يشهد بالحديث المشهور في رواية ثمانية لجمهورين ومنه الى انه اصل من وجه
وليس اصل من وجه فليكن له يسبح استئنا وبان الاستحشاء معنى حتى يقبض
من الانقاء وهو جعل الشيء نقيا طاهرا هو كما ان جواب من يقول لما سمع النحي ونحوه ما يظفر
فقال استحشاء حتى يحصل النقاء الذي هو المقصود فاذا حصل النقاء بركه ورجع
غز استعاله لحصول المقصود فقبض من الى ان يفرش ويطهروا كذا في الحديث الشافعي
رضي الله عنه لان المقصود وعلى الانقاء لا يحصل وجب تركه اذا لا يستحشاء وقوله
لا يرد تصريح بما فهمه لما كان فيه الخلاف فاسبغ التوضيح فيها على محل النزاع
سنة حرم السبا المذكور وهو قوله الاستحشاء وفيما يخالف الشافعي رضي الله عنه
وتحقيق المقام ان اصل الاستحشاء سنة والحدود ايضا فيه سنة وعند الشافعي في
فرضه والحدود فيها ايضا فمن الاثر ومن قد سبقه عند مصنفه البراءة وهو

الشرعية

يعني ان الاستحشاء سنة لا يرد في صاحب الحاروي ربح والاولى الجمع
في السنة والبراءة في الحديث من الاثرين لانه الله تعالى في ذلك على حال
قبلا فلهذا ربحا ليعين ان من طهرها لما تركت الاية شتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومعه المهاجرون حتى وقف على باب مسجد فافاد الانصار يجلسون فقال يا رسول الله انما
ان الله عز وجل جعلها على حكمك فما الذي يصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا يا رسول الله
شيء الغائط الاحجار الثلاثة ثم شيع الاحجار الماء وقاية بالقرن من ذي القعدة
فانما ان ينزحوا من احداهما ومن الاخرى لا كفاة الماء وهذا لا يزيله العيون
والاخرى يخالطها فانه لا يزيل الا باليد من العدد في وان كان فرضا عند

الا انه لا يخص هذا العدد في التثنية بل قد يكون التثنية كما اذا كان الاصل واحدا
وقد يكون غيره كالتثنية في الاصل من التثنية والتثنية في الاصل من التثنية
في التثنية عنده وان كان في الاصل لا يخص في التثنية الا ان يكون في التثنية
في واحد الاصل من التثنية والتثنية في الاصل من التثنية والتثنية في الاصل
الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما اكلوا مثل والدك فاذا ذهب احدكم الى الغائط
فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائطه ولا يبول ولا يستنج بثلثة اجار ثلثة اجار
عليه وسلم وليستنج ثلثة اجار بقل واحد ويدبر آخر ويغسل بالثالث الثالث قوله
صلى الله عليه وسلم اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه ثلثة اجار بسطبت بها
فانها تحرق عنه وعلى اصل العدد فقط ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من استنجي بثلثة
ومن لا فلا يخرج وعلى التثنية خصوصه انما يخرج فاما روي ان سلمان رضي الله عنه
قال انما روي ان الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من ثلثة اجار واما بالمسحاة
فعوله صلى الله عليه وسلم اذا احسن احدكم الحاجة فليس ثلثة مسحات ولا حاجة واحدة
مرجع عن التثنية الاول بعد اقرار مذهب الشافعي رضي الله عنه بان لا بد من التثنية
وذكر مسكوت عنه وليستنج ثلثة اجار بان قوله صلى الله عليه وسلم من استنجى بثلثة
فخرج من لا ينجي الحج عن ترك الاستنجاء فذلك على انه ليس بواجب بل انما على ترك
الانبار لا بطلان تركه اصله لما لم يكن معا فافادته في تركه وصفه في الخبرين على ان
الجمع هكذا قوله صاحب النهاية مرجع فظهر من هذا الخبر رجوع الشافعي في اصل
الوجوب والتثنية ولما ولد صاحب النهاية مرجع ابطال كبر في وجوب التثنية
بقوله وليستنج ثلثة اجار فالانبار يقع على الواحد فبطل خصوصية التثنية في الاصل
هو الانبار على عمومها التثنية خصوصية مرجع كجواب آخر في التثنية في الظاهر
فان لو استنجى بثلثة اجار فانما هو كماله كماله في وجوبه في بعض
الشافعي ومحتاج من وجوه الاول ان كماله شعرا ان العدد المفروض عندهم يخص
في التثنية لذا اجاب بان الانبار يقع على الواحد وليس كذلك لما عرفت من وجههم
انه قد يكون التثنية كما قد يكون غير التثنية شعرا ان العدة الذي هو التثنية
في التثنية بالمسوح به وقد عرفت ان التثنية عندهم قد يكون ثلثة مسحات
وكذا ذكر في باب التثنية بقوله وليستنج ثلثة اجار الثالث ان الاستدلال في
الوجوب بنفي الحج ضعيف لان ذلك قد عرفت ان مذهبهم انه واجب في الحج لا في غيره

احدهما

فلا يخرج

احدهما لا يبعينه فاذا كان واجبا عندنا لا يخرج في تركه فنفى الحج لا في كونه واجبا
محررا كما مذهبهم وهذا كما يقال من غسل الرجلين في الوضوء فليغسل الى الكعبين من لا
كما اذا كان من محققا الرابع ان الاستدلال في نفي وجوب الوضوء بعد وجوب الاصل
ليس سديدا قد يكون الاصل غير واجب والوصف واجب كما لو افاد التثنية
فان زعموا ان وجوب الوضوء لا ينفك عن وجوب الاصل عند الشافعي فيكون
وان زعموا بعد ذلك لا ينفك عن وجوب الاصل فيكون حجة عليهم والحاصل ان الفرض والثاني
معناه ما يكون غير مباشر معصية يعني انه لو لم يباشره لكان عاميا دائما في
كون التثنية والتوافل غير واجبة عند الفريقين ولو بعد الشروع منع وجوبها
الا ترى ان المسح على الخفين سنة وفرضه قد ثلثة اصابع الخامس ان القول بان الا
نفع على الواحد ضعيف لان عامة هذا الامر ان يكون الانبار في نفي مذهبهم
ادلا فيهم بكون العدد في الاستنجاء مطلقا واجبا الانبار يقتضي وجوب عده
هو بطلان وجوب عده في الجملة بدمهم من مذهبهم عن اصله وهو عدم وجوب عده
اصلا فبقية عدم عده المذهب بالجملة خلافا لمذهب الشافعية فانه وان كان
عدمه في بعضه وهو التثنية المقتضي لعدم جواز الاكفاء بالواحدة الا انما عرفت
له في اكثر منه والحاصل ان حديث الانبار بدمهم مذهب هو لا راسا ومذهب الشافعية
في التثنية هو الواحد ومع ذلك لا مطلقا في هذه الواحدة ايضا بل في الواحدة التي
لها اظر ثلثة لما عرفت من مذهبهم وساعده في اكثر فليست بركا من انما ذكره من عدم
الانبار بعضه بل يتوقف على اخره عن قوله وليستنج ثلثة اجار ليكون محمولا لا ينافي
خصوص من المذمومة هو غير ثابت في العلم والحقيقة انه لا يخرج من ان يكون حديث الانبار
مقدوما على حديث ثلثة اجار او بالعكس فان كان الاول ثبت العدة الا في القليل
الذي ليس له اظر ثلثة لان كل عدد العدد اصلا وان كان التثنية ثلثة اجار السابع
ان ما ذكره من ان ما رواه متروك بالاجماع على انه لو استنجى بثلثة اجار حان
بعضه ان يكون الاجماع ناسخا للتثنية وهو محل النزاع وشي في كتاب الزكاة ما يرويه
وضوحا ان سائرنا التوفيق الاخي واعلم ان الاستنجاء استعمال الكبار وهي الصفة التي
كذا في المغرب بدمهم في الاول الادب بالانبار واجاب القريب والاقبال كسرة واعلم ان الا
مبنى على المبالغة في الانقاء والتطهير وكما في جواب لسؤال متروك بثلثة اجار حجة
وبطلان الثاني لان الاقبال داخل في الانقاء ويدبر بالثالث اذها بالبقية ليست

دبار والاقبال

على جانب الذر وقديرة ويدبر من الادارة وليس بذلك صيفا للادبار والاقبال جميعا
وهنا مقامان الاول ان هذا اعني الادبار والاول والاقبال ثانيا والادبار ثانيا هو
شروطه لا التا في انه هل في بن الاستحاج في الصيف والشتاء ام لا اما الاول فمحقق
انه يصعب بظاهر كلامه البعض هو المذهب من ظاهر كلامه في قاضي خان والقرارة الوفا
على ما نقره عنها ومنهم المصريح فان ظاهر عبارة شعره بذلك لا اصرح في الخلا
ان ذلك ليس بشرط بل امر مفوض الى رايه فيعمل به على وجه يحصل المقصود سواء قبل
بالاول او ادبر وكذا حال الاخير ومن هنا ذكر في مختصر الجاهل الصغرى في الاستحاج
بالذر يقبل الاول والثا ويدبر الثالث ومنهم من استنبط عليه هذا المقام فترتب له ثمانية
من الخلا فاحترق عليه بانه هو لا يصرح في قاضي خان وانه ينبغي ان يدبر
بالاول ويقبل الثا ويدبر الثالث وانت خبير بان السامع بما هو من اجب خالته فقط
واما الثا فمحقق ان ذلك ايضا مختلف فيه قال في التوارك الواهقا اذا استجى الجمل
شئنا اجازة لبعض السامع كيفية فلا انه يدبر بالبحر الاول ويقبل الثا ويدبر الثالث
لان هذا اقرب الى الظاهر من قال وقد فرق بعضهم بين الصيف والشتاء والرجل
والماء وقال الرجل يدبر الاول ويقبل الثا ويدبر الثالث في الصيف ويقبل الاول
ويدبر الثا والثا في الشتاء والماء يدبر الاول ويقبل الثا ويدبر الثالث في الصيف
والشتاء ومثله صرح في قاضي خان مخرج فاحكمه في ادبار الاول والثا والاقبال
الثا في الصيف هي ان الخصية في الصيف محظية مدلاة والجماع وقت استعمال
البحر الاول اكثر فلما قبل الاول تلوث خصيته اذ النجاسة اكثر والخصية في الطول
اسهل فبعين الادبار في الاول فلما قلت النجاسة وكان الاصل الملقح في التطهير اقل
الثا انزاله لما على هذا الجانب ولما كان الادبار في الاول فربما كان من جهة انزل في الجملة
على جانب الذر ادبر الثالث قلعا لانها في الجملة فان قلت لما لم يكن في جانب
استعمال الذر مرة واحدة لم يكن في جانب القبل شيئا والافا الرجوع حتى يخلص منهما
المرتين والآخر الماء الواحدة قلت لان ذلك الجانب اسفل وميل الخارج اليه
اكثر فهو المربى لحد خلا القبل فانه ليس بهذه النجاسة ولو لم يستويا لهما فيكون
استعمال الثا تنبها على تحصيل العروة الذي هو التلويح والسؤال ويريح قلت
فيكون التلويح ستة مع انه قد ذكره قلت تمنع نحو ان يكون مستحجا
او ممدوبا اذا الغالب حصوله لانها عنده فان قلت التلويح يوجب قسما

الثالث

الثالث اعني الادبار بالثا فليقبل به والمقصود حاصل قلت قد اشترها
الى ان السؤال دوري على انه قد سبق ان الاقبال في المقصود ادخل وان الجا
الى السفل لميل فاحكمه فاقصت تخصيص كما مل التلويح بما هو ضعيف لا اله
من بعد تخصيصه بضعيف التلويح باقوى الازالة فليست ادبارا وان الادبار
نقص الاقبال ومعناه الذهاب الى جانب الذر والاقبال معناه الذهاب الى
وكل منهما لانه في الباء في قوله بالبحر الاول ونحوه للتعبية بمعنى ادبر البحر استعماله
في جانب الذر فقوله ويدبر الثالث لولا ويدبر الاول والثا كانا خصر
واشمل فكانا حاورا ان يقع الثالث في المرتبة الثالثة في الذكر كما في الوجود وتوفيها
بينهما وصرح بالبحر فاقطع لما شعر به الحديث المشهور قد مر ويعمل الرجل الاول
اي الامارة بهذا التخصيص لنفي الحكم عما عداه فان هذا الحكم اعني الاقبال والاول
والادبار ثانيا والثا في الشتاء مخصوص بالرجل واما الماء فقدر الاول والثا
ويقبل الثا في الماء في الصيف والشتاء كالقسم الاول بعينه ولما كان التلويح
مع تمام وجوده مستتر كالماء والرجل الطلعة وتركه فبقية باحدهما ولما كان
القسم الثاني مخصوصا بالرجل فبقية ير ليعمل من المجموع من القسمين حكم كل واحد من القسمين
فا فمر ويدبر الثاني والثا الثالث لما كان حكم الادبار مستحجا على الاخرين جمع منها فجمع
الحافظة على المرافقة من الذكر والوجود والممكن المجموع حاصل في الاول فلهذا فصل لما
بهنالك عليه ان توجهه شتاء نظف مجموع الاقبال والادبار وغسله اي غسل موضع
القبول الماء بعد استعمال البحر وما يقوم مقامه ادب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يستنحي الماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو جد الادب وقيل هو سنة في زماننا وفي
واما استنحي الماء اذ اوجد مكانا يستنحيه اما اذا كان على شط نهر ليس بها راحة
فلما استنحي الماء فاوله يصير فاستنح وقاضي خان مخرج والاستحاج بالماء افضل
ان امكن ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنحي بالبحر ولا يستنحي
بالماء والى لا يصير فاستنح من جهة كشف العورة فيغسل بغير الماء يغسل التلويح
المذكور وتحقيق كيفية برهان كيفية ان يغسل بغيره او لا يغسل جيدا لكونه يد
ظاهر فيحصل النساء ثم روي المخرج المخصوص رجا فليست بها لغة في ذلك الارجاء
لظهور ما يلاحظ من النجاسة وهذا الحكم مخصوص بما سري الصادرة في الاصل لا يغسل
مثل ذلك احد راعى فيا ومنه بوضوح الماء الى الطهارة ولذا في لولا لا ينقض الطهارة في الا

ج

جانب القبل

الخلاصة

استحاج

ولا يخرج حتى تستخرج دونه وفي لفظ تراشعا وان ينبغي ان يكون القاسل وقت
على يد ربي واما **دون** فبما حاله **ويغسله** اي يخرج سبط اصبع واحد واصبع
او ثلاث شعرا ينبغي ان لا يستعمل اكثر من الحلب وهي الوسطى والخميرة والنصر وهذا
جديد من جهة ان الاولى ان لا يستعمل المسحوق وظاهر كلام بعض الفقهاء انه يسمى لها قربة
كلما لم يخرج ان ينبغي ان يغسله باصبع واحد ان استطاع وهو الوسطى فصعد
على عظامه قليلا وغسل الخرج والافضل الى الوسطى النصف من الخمر وهذا هو المعنى الذي يشترط
ظاهر كلامه لمخرج وحاصله التقدير في غسل الخرج من الفرق الثلاثة وانما ان يغسله
بأحدها على وجهها في اليد حتى يتم الثلث مرة فغير مردد وانما الملاءة فقد قيل يصعد
نصرها ووسطها معا دون الواحدة لئلا يقع في قلبها فخرجها الانزال في غسل
وسكن المخرج عن تعيين المرات في الغسل شيئا على انه غير مردد بما لا يله ان يستعمل
حتى يظن ان قد طهر لانه لا يبرئها كمالا ترك الفحاسة في شقوق الاظفار في غسل يديه
تانيا معطوف على قوله في غسل يديه او على قوله ويغسله سبط اصبع واياما كان فوجده
مكتسوف بقوله تانيا اي غسل تانيا بعد ما غسل يديه او يخرج اولا حقيقة لان دفاع الريح
من اليد وجب الغسل في جرحا والخرج اكثر من قدره ربه يدان ما من ان الغسل
ادب مخصوص بالماء والخرج ويكون قدر الدرهم او اقل لما عرفت من ان قدر الدرهم
من الفحاسة الغليظة عفو وان زاد لا فاما اذا جاز قدر الدرهم ليس بعفو فيجب الغسل الى حاله
وقوله اكثر من درهم جاز من ضمير جاز وبداية انما يغسل اذا كان ما جاز اكثر من درهم
اي وراة الموضع وهذا عندنا وجبة والى يوسف رحمه الله ذهب جمهورهم الى انما يغسل
اذا كان القدم المتحاذ مع الموضع اكثر من درهم اعتبارا بساير المواضع حيث لا يعفى
سوى القليل فيها بل يعتبر الكمال اكثر من درهم وان كان القليل لا يفرق عفو واستند
الانما بان هذا موضع يحكم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع الاستحباب
لا كراهة بالاجماع فصار كالظاهر حقيقة بخلاف دليل الفحاسة في غير موضع بطهارته حتى
كره القلوة لقوله اكثر من درهم ينطبق على كلا القولين وعملا كل من الامرين الا ان
الاشبه ان يكون القدر المحاذ بعد ما وزنه اكثر من درهم على ما هو في الامرين وهذا
من الاختصاص اللطيف في المواضع الاقارب والاختصاصات على ما هو الموجود
في خطبة الكتاب والله اعلم بالصواب **ولا يستحب** يعطى وجهه في الاول لانه لا يخرج
لقوله صلى الله عليه وسلم اعطوا من الخبز والودع علفه وابهره التامة لئلا يسه

المنبهة

بضعف في إزالة الفحاسة كجديد المسحوق جازا ليس لما كان هذه الجرح مكشوف ومكن دبرها
بالغسل الجرحه الاولى خفية لا يمكن دبرها الا بالوجه يستعمل حتى الله عليه وسلم قال في
الاولى وترك التعرض للثانية وروى اما اولافا لا يخرج مع ذلك لاصلا له وسيد
احرازه باد في سبب وان كان اساق في استعماله ابقاء لبعض اجزاء على الموضع وفيه
ازوايا والنجاسة لا إزالة لها وانما تباخا في الشراعية في الحديث المذكور من ان يغسله واهم
ولحقه هذه الجهة ووضع الاولى كما ذكرنا نطق الحديث بما هو عليه فان قد مره
اقامه لا فقام ولعل ان الاستحباب بالخمر والعطن ونحوها يورث الفقر ورد الاثر
فلا يستحبها ايضا وكذا الاستحباب بطهارته نحو ما حرمة او قيمة والا فرك القسط
في ذلك ان يقد ويجوز الاستحباب بطهارته بالغ الفحاسة غير مخرج الروية الاول
والعظم والخراج بالثا والمطعم بالثا والثا وفي شرح السنة جمع الحديث
بين الامرين انتهى عن الاستحباب باليمين واليمنى عن من الذكر اليمنى وهذا في الظاهر
من جهة انه يحتاج الى تركاب احدا الا من قال الطريق ان احدا الذكر في فم
على جدارا وموضع يات من الارض فان قدر بقدر وسلك الخرج عن غيبة العضو
عليه شماله وان بعد ما جاز يمينه ولا يحركه ويمر العضو عليه شماله وفي القصة الله
من اسباب الخرج عن غيبة اخراج ويصير ونعسف وتلويح ونعيق ونعيق
قال في الاصل كره عليه من اخرها انما من المكلفين قال الطريق ان يستحب جازا ويحذر
والاخذ الخرج يمينه ويستحب سبابة ربه الله كره اليسر ولا يبرك اليسر من الجرح والسرير
الواقعة في بعض كتب القوم كذا وليس الاستحباب بالخمر ونحوه لا يعطى وروى مطعق
وباليمين والمخرج عن غلبتها لان المفهوم منها ان الاستحباب بهذه الامور غير
ولا يفرق منها ان يكره او يفرق كره وذكره استقيا القبله واستدبرها لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تسبقوا القبلة ولا تستدبروها لغايط ولا يول وهذا الخبر
لا يفصل بين الصلوات واليوسيت وغيرهما على ان المعنى في التحريم تعظيم الكعبة وتوقرها
وهو في الكل سواء وقال الشافعي رضي الله عنه التحريم خصوصية بالصلاة وانما في
تدبيره بل هو ترك ادب ولما كان البناء محل النزاع والحلا فيه المصريح
بالحلا بقوله في الحلا تنبيه على محل النزاع لا اشعارا بشي الكراهة عن الصلوات فانه
لما كان في الحلا في الصلوات اولى على ما اخفى وفي الكلام تنبيه على انه لا فرق بين الا
والاستدبار كما ذكرنا واما وجها الرواية الاخرى فهو ان في الاستدبار من الاثر

النبأ

سقب

دون القبلة قال صدر الإسلام مرجح جواز الاستدبار بانما هو اذا كان ذليلا ساقطاً على
والافكره لان العورة جواز القبلة ويجوز ان يعلم ان الكراهة انما هي اذا كان الاستدبار
لاجل القعود ولو كان لازالة الحدث فلا كراهة صرح به في الجناح ويكره مد الجوارح
الى القبلة والمحقق في الشريعة في التورع غير لما فيه من اساءة الادب وقيل له ان شاء
وجهلاه الى القبلة وقيل لا بأس بالجلوس او التورع على حاله فيها معصية فاجاب
للفقهاء ولا في الركوب على حاله على اية فيها معصية على سطح عتمة معصية كذا في الجامع
للادام القزويني مرجح وفي الجامع الصغير في كراهة ما فيه من اساءة الادب اعلم ان العلماء
في التورع غيرهم عدوا ذلك الى المحقق في كراهة ما فيه من اساءة الادب اعلم ان العلماء
الجيدة ان يقال وكره عيادة الفرج للقبلة فالجاء اعمارة عن الاستقبال والاستدبار
وهذا المختار لطيف واللفظ منه ان يشبه ان الحرم والكرامة انما هي اذا كان المستدبر
والمستقبل اكر القبلة غيرا فاعلم انما اذا غفل فلا حرج ولا كراهة استقبل المستدبر
لكن ينبغي ان يخرج ان علم ذلك وامكنه الاعراف لا يتردد ذلك من موجبات قلة الكلام
في كراهة ما فيه من طاب العين حرمه ومعلين على غير ما في بعض النسخة وعلى وجه ادراكه من جهة

كتاب الصلوة

وقد جرت عادة المصنف على الافراد أي ذكر ما يضاف اليه الكتب لفظ المفرد جازي الا
وكذا جرت عادة تعريف تراجم الابواب والفصول لذلك والكتاب في تعريف عبارة عن
من المسائل مستقلة مندرج عنها طوارق تجري من المسائل محتاج اليها في الادب القوي
وتماثل تحقيق ذلك قد اوردناه في شرح الهداية فليطلب هناك ثم ان امرنا بعد الايمان
فالقيام بقصص تقديمها على سائر المشروعة مطلقا الا انها لما كانت مشروطة بالطهارة وكان
الشرط متقدما على المشروطة انتهى هذه القضية بتقديم الطهارة وكان ان الشرط متقدما
على المشروطة كذلك الاسباب ايضا متقدمة على السبب فلهذه الجهة قدم المصنف مرجح
ذكر الاسباب وهي الاوقات على نفس الصلوة فقال الوقت للوجوب على ما تقدم من عدمه
على السبب فان قيل الاسباب والشرط مشتركان في نفس التقديم فلما رآنا المصنف مرجح ذكر احد
المقدمين وهو الطهارة فقد علمنا على الاخر وهو الاوقات وما وجه الفرق بينهما قلنا اذا طهارة
في العمل الاعلى متقدمة على الوقت في الوجود الا ترى الى ما قالوا من ان المستحاضة جبان
تقدم الطهارة على الوقت لم يكن من الاداء كما دخل الوقت وتقدمته على ان المؤمن ينبغي ان يستر
للصلوة الى هذه الغاية اي الى غاية ان تقدم الطهارة على الوقت يعني يتبعان يحصل الطهارة

قبل خروجه

قبل خروجه الوقت وينظر الصلوة بحقيق الشرف مسافة الانتظار على ما ورد في الآثار
من ان المنظر للصلوة في الصلوة فان قيل قرآن المصنف مرجح عقد الكتاب لبيان الصلوة
على ما صرح به بقوله كما بالصلوة اذا الاصل في الاضافة هو الاختصاص الكامل فلا ينافيه
الاشتغال ببيان غيرها فضلا عن تقديمه والمباداة فيه فاجابه قلنا معنى الاشتغال
ان المقصود الاصل والغرض الاولي من عقد الكتاب هو الصلوة فلا ينافي ذكر شيء من كراهة
والمبادي على ان المصنف مرجح قد بينه على ما بينهما من شدة الاشتباك وقوة الاختصاص
من جهة كونه طرفا لها ومنشعا حقيقة بدون فرضا كما بينا في بيانها والكل امر فيه كما
ولهذا اشتغل بتقديمه وبالمسألة رتبة ذكره وتعمقه وقوله انما وصف الوقت في
الكتاب المحرر احوال من المبدأ على ما مر من ان في التقييد به جري على ما جرت به عادة
القوم في زمان المواقف من تقديم وقت الحج مع مخالفة الحديث الحديث المشهور المستعمل
على تقديم الظهر والمغرب في كتب الشافعية بتقديم وقت الظهر وقتا بالحدود
والمغرب في كتب القوم بتقديم الظهر لوجوبه من الاول انما اورد صلوة وحيت بهما فالتأخير
انما اختل في اوله ولا في آخره فهو من هذه الجهة اقوى فيكون بالتقديم جواز
مرجع الصبح المعترض اي المنشرة في التقييد بنسبه على ان الصبح قيمان كاد
ومصادق فالاول هو البياض الذي يبدو كدليل لشران وتعبه الظلمة لا يخرج به وقت
ولا ثبت به شيء من احكامها لانهما ركوب اسباب الصلوة عن المعطرات والى هو البياض
الذي يعترض اي يستطير ويستطير الافق ولا يزال يزداد حتى يسقط مستطير بذلك
وهذا القسمة ثبت احكامها لانهما ركوب الطهارة والشرائط الجماع الصائم وجواز اداء الحج
وبخلاف ذلك كذا في فتاوى قاضي خان مرجح في التقييد بالتقدم المذكور احتراز عن الظاهر
لانما مرجح عن المنع لما ذكرنا الى وقت طلوع دكانه كذا في التفسير غير منصرف للعلمية والتمسك
فما صله ان وقت صلوة الفجر اذ طلوع الصبح الصادق واخره طلوع الشمس فوق
الطلوعين خارج عنه وهذا تفسير واضح للاختصاص فيه وعدمه عن عبارة الهداية والوجه
اذا طلعت الشمس الماني واخر وقتها ما لم تطلع الشمس الا في ضارب من الحفا وهذا ذهب
صاحب النهاية مرجح وتبعه الشارحون الى ان قوله ما لم تطلع الشمس من قبل طلوع
الشمس على الفجر لان قوله ما لم تطلع الشمس تنبأ وجميع وقت الفجر من طلوع الفجر الى
وليس لك تردد وعبداني ان هذا من قبيل اطلاق الكل على الكل لا من قبيل اطلاق
الكل على الجزء ولك لان كلمة ما عاده ساءل كل وقت من اوقات الطلوع انتهى ما بين

كلامه بها

للغير

طلوع الشمس

الطلوعين

فمن يطلق على كل جزء وعلى الجميع وكيف لا وإنما الاصول يصحون بان من العام
ما هو عام معناه بان يتناول كل واحد على سبيل الشمول والبدلته وهو يصحون بان
من هذا القبيل يطلق على كل فرد وعلى اكثر منه فقولنا ما لم تطلع الشمس معناه الجزء الذي
قبل الطلوع فكل ما هو له وكما به عن الوقت والعايد في القلعة محذوف في وقت اطلع
الشمس في ما للفظ وان كان عاما الا ان القرينة مشعة بان المراد هو الجزء الذي قبل
الطلوع واما قوله اذا اطلع الفجر معناه وقت طلوع الفجر على ان الامر يعني الوقت لا الخبر المتبدل
الذي هو قوله اول وقت الفجر وللظهر اي لصلاة الظهر من وقت زوالها اي زوال كاه
الي بلوغ طائر كل شيء مثليه سوى في الزوال ههنا امور الاول اول وقت الظهر الثاني
آخر وقت الثالث في الزوال الرابع نفس الزوال فلهذا امور اربعة لا بد من معرفتها
ليتم ما هو المراد في هذا المقام فالاول بان ان الاتفاق واقع على ان اول وقت
الظهر هو وقت الزوال لا اختلاف في ذلك الاصل واما الثاني فاختلاف وقت الفجر والظهر
آخر وقت الظهر حين يصير طائر كل شيء مثليه كذا في فتاوى قاضي خان مرجع ويشك في الهداية
ولما اختلفت وذكر في النهاية اختلاف في خروج وقت الظهر عن اختلاف في خروج
وقت العمل لان ظاهر الرواية ان ليس بينهما وقت هناك لاختلاف اختلاف ذلك وهذا
هو الرواية الظاهر التي رواها محمد بن حمر عن ابي حنيفة يعني اذا صار طائر كل شيء مثليه
سوى في الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر به اذا اوجبه مرجع وروي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله اذا صار طائر كل شيء مثليه سوى في الزوال
مخرج وقت الظهر ودخل وقت العصر به اذا اوجبه مرجع رحمه الله والرواية الثانية
وهي رواية اسد بن عمر عن ابي حنيفة مرجع اذا صار طائر كل شيء مثليه سوى في الزوال
مخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير طائر كل شيء مثليه فيكون بين وقت
الظهر والعصر وقت ممل كما بين الظهر والفجر كذا في التحفة فالظاهر ان في آخر وقت الظهر
عن ابي حنيفة مرجع ثلاث روايات الاولى هي الرواية الظاهرة التي عليها الفتوى
في ظاهر المذهب يعني آخر حين صار طائر كل شيء مثليه سوى في الزوال وهي الرواية التي
اخذها الصاحبان والرواية الثانية هذه مع ضخمة اخرى وهي ان اذا صار طائر كل شيء مثليه
سوى في الزوال مخرج وقت الظهر لا لا يدخل وقت العصر اصلا ومنه الاولين على انه
ليس بينهما وقت ممل وسبب الثاني على ان بينهما وقتا ممل ومنه الثاني في رضى عنه
ان الظهر يدخل وقت الزوال ويمتد الى ان يصير طائر الشخص مثليه سوى في الزوال لا يدخل

في الزوال
في الزوال
في الزوال

في الزوال
في الزوال

في الزوال
في الزوال
في الزوال

وقت العصر

وقت العصر تمتد الى غروب الشمس صرح به الامام حجة الاسلام مرجع في الوجهين غيره
فعلى هذا معناه ايضا ليس من الوقتين وقت ممل واما التي معناه في اللغة هو الظل
الخاص بكل شيء وقت الزوال قال المحمدي الذي ما بعد الزوال من الظل ذكر ان
الظل انسخه الشمس التي ما نسخ الشمس يعني ابو عبيدة عن ربه ان كل ما كان عليه
الشمس فالت عنه فهو في وظل وماله من عليه الشمس فوظل وفي الاصطلاح هو
من ظل الشخص بالاشياء وقت الزوال في الهداية وفي الزوال هو الذي يكون الا
وقت الزوال وهي الظل في الجملة من جانب المصنف مأخوذ من قوله في بيء هباء
مرجع واما خبره رجعه وفلان سرع التي من غيبه فالو لا بد ان يبقى كذا في
عند الزوال كل ما وضع لا يمكنه والمدينة في الظل ايام السنة بقوله سوى في الزوال
معناه ان هذا الشيء الاصل غير معتبر في المقدار بالظل يعني ان المقدار بالظل
انما يكون بغير الشيء الاصل الذي يتم في الزوال خاصة واما الامر الرابع يعني
الزوال بطريق معرفة مختلفة فيه فممن من عين لطيفة الدائرة المسماة بالدائرة الخفية
والاخرى ان هذا طريق مفسر على الكفاية اذا لا يحصل بدون الاضافة بقوله الخفية
واصل طاعتها ولا يعني ان كلف الناس بذلك شطط فالطريق ما اشار اليه
في الخلاصة واختاره الامام قاضي خان رحمه الله في فتاواه وتعرف المسقط بانه
اصح الطرق والافاويل وتيسر على الناس كذا هو ان يعرف خشية في مكان مستقر
على مبلغ الظل علامة فمادام الظل في الانتفاص فالشمس في الارتفاع والوقت الزوال
وان اخذ الظل في الازدحام فالشمس قد زالت فالوقت بعد الزوال وان اسلك الظل
عن الازدحام والانتفاص فهو وقت الزوال فمن وضع العلامة الموضوع على راس
الظل في الخشبة في الزوال هذا كلامهم وتوضيح الخشبة المعروفة في الزوال
المستوية لها ثلث حال الحالة الازدحام اي ازدياد ظلها وحالة الاسقام وحالة الفراغ
والثالثة حال الحالة الاولى قبل الزوال والثانية بعد الزوال والثالثة وقت الزوال
كن هذا انما يعلم اذا وضع على راس الظل الخاص علامة لتبيين الحالات
وتميزها الاصل عن الخارج في فتاوى قاضي خان مرجع وعلى محمد مرجع
ان جعل معرفة الزوال طريقا آخر وهو ان يقوم من اجل مستقبل القبلة فاما
الشمس على حجة الاية فالشمس لم تزل واذا اصارت الشمس على حجة الاية
فالشمس قد زالت واعلم ان الغزاة الغيب المجبة والزا المجبة الاخيرة معناه الاداء

الكيت

يوضع

في الشيء

لا تطلع عليه جعل برجته الأوقات أما رات تطلع على ذلك الإجاب فالأوقات كونه أمارا
 مشعرة به أضيفت إليها فسميت أسبايا فالصلاة واجبة ولها سبب وجوب
 أداء فالوجوب عندهم معناه شغل الذمة ووجوب الأداء عبارة عن طلب رفع الذمة فأكبر
 في الأصول أن سبب الوجوب هو الأوقات بمعنى أن السبب هو الجواز المتصل بالأداء أي جواز
 بطريق الأفعال التي أنشأ الله سبحانه في الأوقات والالزام تأخير الأداء في الوقت
 ضرورة تحقق السبب بعد تحقق السبب بتمامه وبطلانه ظاهر في ذلك فذكر في هذا الموضع
 قطعا ونقينا أن الأداء مباشرة المأمور به في الوقت والقضاء مباشرة بعد انقضاء
 فالأداء عند عبارة عن تسليم عن الواجب العينية باقائه في الوقت القضاء عند
 عبارة عن تسليم مثل الواجب أخرجه فان قيل قد تكرر في الأصول لا بد من السبب
 والسبب من مناسبة وملائمة كالتي في الحيا أو مساساتها اعني العقوبات والامتناع
 هما بين الوقت ووجوب الصلاة قلنا الأوقات وفي التمهيد لا كونه المتابعة الواصلة
 إلى العباد وهذه حقيقة السببية لأن شكر المنعم واجب شرعا وعقلا فالوقت والظهور
 مقام المظهر فتحقق الملائمة المطلوبه فان قيل التمهيد كماله الواصلة نعم الأوقات
 كلها فكل لحظة وكل مستغرق في محال التمهيد لا كونه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 فمن أن التخصيص قلنا نعم لأن التخصيص شأن من جانب الشرع فان قيل فإن
 الصلاة الخمس والأوقات الخمسة قلنا متواترة لك بطريق بينهما ذكر صاحب الكشاف
 في قوله تعالى اقرأ الصلاة للربك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن كان ذلك
 يعني الزوال لا غير خاصة للصلاة الخمس فالجواب من قوله وقرآن الفجر لأن معناه
 صلاة الفجر وسميت الصلاة قرآنا تسميته الحلال في الجواز إذا قرأ ركعتين أو ركعة واحدة
 ركعتا سجود في قوله تعالى وأمسجروا وأركبوا السواكن من قوله ذلك الشمس إلى غسق الليل
 لأن معناه من زوال الشمس إلى غسق الليل فغسق الليل الظلمة وهو وقت صلاة العشاء
 ووقت الزوال وقت الظهر وذكر الغاية منية على أن من هذا المبدأ إلى هذا المنتهى
 سلكوا والالكان المتأخر يقول اقرأ الصلاة للربك الشمس إلى غسق الليل فذلك على أن
 من ذلك إلى غسق الليل فسميت الظهر والعصر والعشاء لكن كذا في ذلك مجاز
 فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله وإن كان ذلك الشمس إلى غسق الليل
 منها الظهر والعصر يقال ذلك الشمس أي غرت أو زالت ومنها وهو الذي اختاره صاحب
 رجع أن قوله تعالى فاطر اعلى الصلوات والصلوة الوسطى واجب عند الله وسطي وأعلى من

ومنها ما ذكرنا في قوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كما باعوتهم أن معناها
 موقفا مجردا بأوقات لا غير خارجا عن تلك الأوقات وذلك الأوقات مجزئة وقد نزل
 إجماله بيان النبي صلى الله عليه وسلم قوله قولا وفعلًا ومنها ما ذكرنا في قوله تعالى اقرأ الصلاة
 طرفي النهار وزلفا من الليل إن قوله طرفي النهار معناه غروره وعشيه فصلوة العبد
 الفجر وصلوة العشي الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي عند دهره قوله زلفا
 من الليل معناه ساعا من الليل أي ساعة القربة من آخر النهار من الزلفه إذا قرب فصلوة
 الزلف المغرب والعشاء ومنها ما ذكر في الإسلام مرجح من أن الصلاة في الأوقات
 كالركوع والربا فيتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله ومنها ما ذكرنا في قوله
 تعالى فحيان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحكم في السماء والارض
 وعشيًا وحين تظهرون من أن المراد بالسبح أداء الصلاة فقوله وحين تصبحون
 إشارة إلى صلاة الفجر وقوله حين تمسون إشارة إلى صلاة المغرب والعشاء وقوله
 وعشيًا إشارة إلى صلاة الظهر وقوله وحين تظهرون إشارة إلى صلاة الظهر هذا
 كلامهم ومجيبان عن ذلك الكمال قدس من بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله
 وفعلًا وإن البيان تناول الأمرين أعني الصلاة والوقت وإن كل ما هو دليل الجهرها
 فهو عينه دليل الآخر وضوحًا وخفاءً ثم فصل الإجماع بذلك فصارت كل صلاة
 والأوقات وضاعت فركه صار كالأشياء وأما سبب وجوب الأداء فهو الخطأ القدر
 فالوقت سبب من الوجوب والخطأ سبب لوجوب الأداء فالوقت وإن حصل إلا أن
 مراح إلى الطلب كمثل السبع ومهر النكاح حبان باصل العقد ووجوب الأداء سائر
 إلى المطالب وهو الخطأ لا غير لأن معنى الأمر طلب رفع الذمة فالجواز الإسلام مرجح
 هو كونه مبدء الزرع في دار إنسان فانه لا يجب عليه إلا بالطلب فالتمس والمشي عليه
 وأن من عليه الوقت لا يجب عليها الأداء لعدم توجه الخطأ إليها ووجوب الأداء
 إذا لوجوب بالطلب وتماز حقيقة مطلب من الأصول وفيما ذكرنا تبصرة لمخاطر
 في هذا الكتاب لتكون ذا بصيرة فيما عليه من المسارقات وأما شرطها فله كثر بعضه
 الطهارة وقدره تفصيلها وبعضه غيرها وسجي تفصيلها وأما حكمها فمقتضى الوا
 عن الذمة في الدنيا ونيل الثواب في العقبى وأما صفاتها فأن كانا وسجي تفصيلها
 ويستحق للجهر في صلاة الفجر على أن المتأخر في الأمر بمعنى كونه لها لأجلها
 لوقتها الأحوال البدائية سفر عند استئثار البياض أي ما من النهار بحيث يمكنه تركها بعد

Handwritten signature and date: 2/11/1911

1844

عز من يادر إلى الشيء فقد أكل العبد وكر
كفا في الفجاء والمود منها المادرة
إلى الاستبصار والمساعدة إلى الغيا
من العود في التورقة
لأن فضيلة التعليل مستفادة من الآية
الدالة على المساعدة إلى العفة ومن
الدال على فضلية التعجيل أنهم

ما يوجب شرعيته او فضليته سقط الاحتجاج به لان ثبوت التسليم لشي وان لم
استأخ ما في ضمنه الا انه لا يستلزم ثبوت ايضا سقط الاحتجاج به والقول بان كثير
الجماعة خبر سلم الا ان بعضنا التخليل بهم كل احد في فضيلة وتعيينه وعيبه الي
كثير الجماعة في اول الوقت ولا يخفى ان الاداء فيه على تقدير حصول التمكن الحاصل في
التأخير اولى واجب والتخلف اكمل وقصورا وعدها اهتماما بدنية ساقط عن عين
الاعتبار واعلم ان قوله متلفعا مرطوبين معناه مغطيات رؤسهم برءاءة الحسن
من لقع راسه لئلا ينجس اي غطاء والافاع ما يمتنع به والالتفاع الالتقاء والمردط جمع
منطوط وهو كساء من صوبي او خشن كذا في القامح والتأخير لظهور الصفة التقيد
بمنع على ان المستحب في ظهر الشتاء عكسه ووجه الاحتجاج في الفضلين هو ما رواه
انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الشتاء بكر الظاهر واذا كان
في الصيف ابرد بها وفي الاول قوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظفر فان شدة الحر
من فخر جهنم والعصر لم يتغيرا لم يتغير الشمس اعني ذكاه فالتعدي راجع اليه وفي الخلاصة
واختلوا في التغيره بعضهم الماد التغيره الذي يكون في ضوء الشمس على راس
الحيطان وقال بعضهم الماد تغير الشمس وفي الهداية الصحيح تغير الشمس وهو ان يصير
حال التحاريفه العين والتأخير اليه مكروه وقوله لا تحاريفه العين معناه لا تأخير فيه
الانصار في المغرب وقوله بحيث لا تحاريفه العين اي ذهب صوابها فلا تأخير في البصر
وقوله والتأخير اليه مكروه اشارة الى ما ذكره في الحيط وصرح به في الايضاح من ان المأ
الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل غير مكروه لانه ما موربه والمراهمة والامراة لا يجتمع
والعمدة في ذلك ما رواه انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تأخر
بصلاة المنافقين بين احداهما العصر حتى اذا كانت الشمس بين قرني شيطان وعلى
قرني شيطان قام فقر من كنفات الديك لا يركب الله فيها الا قليلا وللنساء الزمان
الدليل الي استحباب تأخير النساء الى ثلث الليل لالة الاحاديث على ذلك ولان قسما
للمؤمنين بعده وختم الصلوة بالخيرة في فتاوى قاضي خان رحمه الله وجل العشاء في الصلوة
وتوحي في الشتاء الى ثلث الليل لقوله صلى الله عليه وسلم لم يعد آخر العشاء في الشتاء قالوا بل
فيه طول وعالج الصديق فان اللال في قصير وهما مباحات آخره رتبة ذكرها في غير
الهداية والمؤثر الى آخره اي يستحب تأخير التواري الى آخر الليل لمن وثق بالانتهاء بحسب
بعض من لم يثق بالانتهاء او قبل التواري لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم آخر

في غير وقت الصلاة
في غير وقت الصلاة
في غير وقت الصلاة

في غير وقت الصلاة
في غير وقت الصلاة

الدليل في غير وقت الصلاة

الدليل في غير وقت الصلاة ومن طبع ان يقوم آخر الليل في غير وقت الصلاة والدليل في غير وقت الصلاة اي
التجديد في غير وقت الصلاة وكان هذا غير مستلزم ثبوت الاحتجاج في فضيلة صرح بذلك اعادة
لا الاحتجاج فيه والمغرب بحر ومطوف على قوله لظهور الشتاء اي استحباب تعجيل
المغرب مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما عجلوا المغرب واخروا العشاء
وفي المبسوط واخر ابن عمر رضي الله عنهما اداء المغرب يوم احبتي ما عجلوا فاعتق رقبته
وعمر رضي الله عنه راي نجيح طلعا قبل اداءه فاعتق رقبتهين ولان في تأخير رقبته
بالهوى وهما مباحات ذكرناها في شرح الهداية ويوم عجل العشاء وهو
غيرها يريدان ما مر كان مبنيا على كون الشتاء غير منغمة اما اذا كانت منغمة
فالتجديد ليس مستحبا الا في العصر والعشاء اما العصر فهو في وقت الكبر
واما العشاء فلان في تأخيرها تقليل الجماعة باعتبار المطر وفي البواقي التأخير
مستحب جدا من الوقوع قبل الوقت وفي رواية التأخير في الكل احيا طافا قيل
فلو كان الطلوع في هذا موضع مقارنا للغروب فاستعمل العشاء ههنا فانه لا يستوي
التأخير ولا التعجيل فلما ذكر في الحيط انه استغنى بهان الدين الكبير رحمه الله
المسئلة فاجاب بانه لا عشاء على هؤلاء ويمتد صرح في الخلاصة وذكر الزاهد
رحم في شرح القدوري انه ورد الفتوى في ذلك في زمن الامام بهان الدين الامم رحمه
انا لا يجوز وقت العشاء في بلدنا هذه هل علينا صلوة ذكرت لمس عليك صلوة العشاء
وبذلك اتفق الامام فظهر الدين المغنماني رحمه الله وكرانه ورد هذه الفتوى من
بلغاد كتبوا الفجر مطلع قبل غروب الشفق في فصل الى السنة على ثلثي الحلو
رحم فافتي بقضاء العشاء ثم وردت هذه الفتوى على الشيخ الكبير سيف السني
البيكار رحمه الله فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني رحمه الله فابطل اليه جامع خوار
نحسا سالة ما قول الشيخ الامام بهان رحمه الله فيمن سقط من الصلوة النفس واحدة
صل يصير كافرا فادركه الشيخ بغطائه فعلا لم يقبل فممن قطع يده مع المرافة او جلا
مع الكبين كمن راض وضوء فاعلى لغوات محل الرابع قال فلذلك الصلوة
الحاسنة فبلغ جوابه الحلواني رحمه الله فاستحسنه ووافقه وهذه المسئلة بعد هذه
الواقعة ولا يجوز صلوة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة عند طلعها وقيامها
وعروها وخرج عن بيان الاوقات المستحبة فاولا لان الاوقات المذكورة لم تقع اليه بعد

الترغيب

சிவாஜி
பா.கா.பி.டி.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

المالوفيل

هذا الحديث على هذا النمط
مذكور في الكافي

آلة وجهك الزم والوجوب
في هذه الاوقات تصفة النقصان
والاداء مثله فجاز الالة لاخ
عن الكراهة منه

هذا مذکور فی النہای
ایضا

اراد به وقت الاستواء الاصح يومه استثناء من قول صلوة بلا حظ بتغيرها في
 يعني ان هذا جائز لان الوجوب بصفة الاداء وقد وقت على حقيقة وجوه وان
 هو الوجه المتصل لا قال فلو شرع في العصر من الوقت وندم الى الغروب فبات هذا الوجه
 اعني الاداء بصفة الوجوب لان الوجوب بحسب صفته الكمال الاداء بصفة التقصير
 فيكون ان لا يكون ذلك جائزا مع انه جائز بلا شبهة لاننا نقول المصلي في الصلاة لا يشترط له
 بالاداء شرعا والشع قد جعل هذه الولاية بل العزيمة ذلك منقطع الفساد الثاني الوجه
 ضرورة اذا الجمع بين الامرين اعني الاقبال على الصلوة بهذا القطع والاحتياط في هذا الوجه
 من الفساد امر متعين فان قيل يكون الاداء على صفة الوجوب يقتضي جواز قصه العظماء
 في وقت الكراهة لان السببية انتقلت الى الجهر الاخر وهو ناقص مع ان هذا يخرج كما
 صرحوا به قلنا اضافة الوجوب الى الجهر الاخر كما هو في حال بقاء الوقت لا محل لغيره
 اذ لو لم يكن كذلك لزم انما تأخر الاداء عن الوقت وتقدم الحكم عن السبب لان بعض
 ليس بسبب فطاف الوقت انتفت الضرورة فصار الوجوب مضافا الى الجهر المقدس
 عن التقصير وهذا اعني ما ذكرنا يعني على قدر التسليم يعني لو سلمنا ان عصر اليوم
 مكروه فالوجه ذلك والحمد لله الى الكراهة مال صاحب الهداية وصاحب الكفا في جهرها
 ونظر ذلك على من معنى في كلامهما وان بنى الامر على ان التأخير مكروه لانفس الفعل
 الذي هو الصلوة للمأمور بها كما صرح به في المحيط والنهاية والاصح فلا حاجة الى هذا
 التعليق وقد اطلعناك على حقيقة فلا تنس فان قيل خصصت المعرف بغير اليوم
 بعد ما جاز في قول اليوم والاقوال الاخر يومه وعصر يومه وهذا الاشعار بوقوع المعرف
 المذهب من ان لو شرع في صلوة الجهر وادى ركعة فطلع الشمس فالحال فاسد صرح به
 في المبسوط ونص عليه في الايضاح وبقية في النهاية ورجح في الفقه في ذلك حتى صرح
 هذا وفسد ذلك قلنا الطلاق ممنوع فالمرءى عن ابي يوسف رحمه الله ان الجهر لا يفيد
 بطلان الشمس الا انه ينبغي ان يصح حتى اذا ارغبت الشمس في صلوة كذا في المبسوط
 ثم قال فانه استحسن هذا المكون موقفا بعض الصلوة في الوقت ولو افسدها كان
 موقفا بجميعها خارج الوقت واداء بعض الصلوة في الوقت وفي من اداء الكل خارج
 الوقت ولو سلم فالمرءى ظاهر لان خروج الوقت وان كان مشتركا بينهما الا ان الجهر
 دخولا في الوقت الفاسد وفي العصر في الوقت الجازم والاداء هنا بصفة الوجوب
 لان ما وقع قبل المغرب فهو اداء بلا كراهة وما وقع بعده قضاء بلا كراهة وفي الجهر

هذا هو الوجه في قولهم
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد

هذا هو الوجه في قولهم
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد

هذا هو الوجه في قولهم
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد
 في وقت الكراهة لا يفسد
 الصلوة الا ان يفسد

الوجوب كامل والاداء فاسد فان قيل كيف صح ذلك وقد نص رسول الله صلى الله عليه
 على جواز كل منها بقوله من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح
 ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه ابو هريرة
 وفي رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ادرك احدكم سجدة من صلوة العصر
 قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا ادرك احدكم سجدة من صلوة الصبح قبل ان
 تطلع الشمس فليتم صلاته وفي بعض الروايات من ادرك ركعة من الجهر قبل الطلوع فقد ادرك الجهر
 ومن ادرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر لان ذلك من قبل التعديل
 في معنى النص قد تغير في الاصول بطلان قلنا ذكرنا ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في فتح الباري
 ان ورود ذلك كاف قبل النبي عن الصلوة في الاوقات فلو اورد النبي فيها صدر ذلك خبر
 وكسمل هذه الاحاديث تعارض الاحاديث الناطقة بعد الجواز المشتملة على النبي
 عن الصلوة في هذه الاوقات وبعد التعارض وقع الرجوع الى مقتضى القياس على ما هو القياس
 في الاصول ومقتضى القياس ما ذكرنا وهذا الجواب انما يترجم بركعة هذه الاوقات
 باحاديث النبي لكن القوم قد فعلوا ذلك فليست باحاديث الشافعي رضي الله عنه
 في هذه المسئلة اعني الصلوة التي وقع بعضها في الوقت وبعضها خارج الوقت
 العصر من غير تفصيل بين الجهر والعصر الا انه لم يمتنعوا في ادائه قضا او اداء وفي نسخة
 الاول ان الكل اداء اعتبارا باول الصلوة الثانية ان الكل قضاء اعتبارا باخر الصلوة
 الثالث ان القدر الواقع في الوقت اداء والقدر الواقع خارج الوقت قضاء والاصح
 عند عامة الاصحاب ان وقت ركعة في الوقت فالحال اداء والا فالحال قضاء وتمر
 هذه هذه الاوقات وان كانت مكروهة الا انه انما يكره في هذه الاوقات لا في غيرها
 متقدما على هذه الاوقات لا مقارنا لها جازت الغائبة وصلوة الجاهل وسجدة التوبة
 وسجدة المسجد وركعتا الطواف والمروءى عن ابي يوسف رحمه الله ان لا بأس بالصلوة في
 الزوال يوم الجمعة قال وقد رعت البلوي في تحفة المسجد عند الزوال يوم الجمعة في هذا
 اشار في الهداية بقوله والحديث باطلاحة حجة على ابي يوسف رحمه الله في احوال النفل يوم
 وقت الزوال واعلم ان الصلوة المفروضة ان كانت واقعة في هذه الاوقات فلو تمهت
 في تلك الصلوة فهل سقطت طهارته وقدر اختلاف الروايات كما ذكرنا في نوازل الصلوة
 من المبسوط انه لو طلع الشمس وهو في صلاة الصلوة الفجر تمهت قبل ان يسلم عليه
 وضوءه لصلوة اخرى لانه يصير خارجا عن الصلوة وهذه احاديث الروايات من جنس

هذا الحديث مذكور في التفتيح
 برواية ابو هريرة رضي الله عنه
 رضي الله عنه

نون

اقوال

رج

وفي بعض الروايات عليه الوضوء وفي النهاية خصوصاً على الرواية التي رويت عن أبي بصير
حتى يطلع الشمس ثم يقرأ الفريضة وقد ذكرنا ما سبقاً وذكرنا النفل وإخراج الإمام
أي يخرج من الصلوة الكاشفة على جنب الخراب في الجوامع وهذا مبني على غير مذهب
وبعض البلاد حيث ينون على جنباً لا يخراب صومعة ويدخل فيها الإمام
كادخل المسجد وجلس فيها المحدث الخطبة فإذا أحان وقت الخطبة يخرج ويصعد المنبر
وهذا الاعتبار ذكره المصنف في باب الجمعة وإذا خرج الإمام من الصلوة والحل
ولقد شاهدنا هذه الصلوة في محراب الجامع ببراء صينيت عن الأفاضل لأن ما
الإمام فيها غير معروف في هذه الأيام الخطبة الجمعة وبعد الصبح الاستسقاء أي كركل
نفل بعد طلوع الصبح الاستسقاء الفريضة وبعد أداء العصر إلى أداء المغرب بريدان وأداء
الأوقات الثلاثة المذكورة عدة أوقات أخرى على التفصيل الميسر في الخلاصة وقيل
فانضى خان رجب تسعة فاتها فالاستسقاء أوقات يجوز فيها قضاء الفائتة وطلوع النفل
وتحريم الثلاثة ولا يجوز فيها النفل طلقاً سواء كان له سبيل لندوره أو كغيره الطواف
وتحريم المسجد والركب ويجب شروعه بان شرع فيه في وقت مستحب فافسده وأراد
أن يقضيه وكذا الوضوء في سنة الفريضة فافسدها فمأراده قضاءها وهذه السنة هي بعد
طلوع الفريضة قبل صلوة الفريضة بعد الفريضة الفريضة يطلع الشمس وبعد صلوة العصر قبل
الغربة بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الإهامة يوم
الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء فصاعداً
الأوقات المذكورة بأسرها أتت عشر وذكر بعضهم أنها ثلثة عشر الثلثة الأولى ذكرها المعنى
في الوقت والعشرة الباقية لمعنى في غيره وهي ما بعد الفريضة يطلع الشمس وما بعد العصر
غروب الشمس وما بعد الفريضة قبل الغروب وما بعد الغروب قبل الفريضة وما بعد نصف الليل كركل
أداء العشاء لا غير التاسع وقت الخطبة يوم الجمعة كركل الطلوع لئلا يلزم ترك الاستسقاء
والعاشرة وقت خروج الإمام للخطبة قبل الشروع فيها الحادي عشر ما بعد الفريضة عنها إلى
يشروع في الصلوة كركل الطلوع فيه عنده خلافاً لما في الثاني عشر ما بعد شروق الإمام
في صلوة الجمعة كركل للقول الطلوع والثالث عشر ما قبل صلوة العيدين من المصنف
المصلي كركل ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يركب من
النفيل قبل صلوة العيدين في المصنف راجع في كلامه من التسعة السبعة فقوله وأما
الإمام للخطبة الجمعة إشارة إلى وقتين بل إلى ثلثة الأزمان وقت خروج الإمام للخطبة فإد

جنب

١٣٦٧

الشرع

الشرع فيها الثاني ما بعد الفراغ منها إلى أن يشروع في الصلوة الثالث وقت الخطبة
نفسها وقوله وبعد الصبح إشارة إلى وقتين ما بعد طلوع الفريضة إلى وقت الفريضة
وما بعد الفريضة إلى طلوع الشمس أي وبعد الصبح إلى طلوع الشمس وقوله وبعد أداء
العصر إلى أداء المغرب إشارة إلى وقتين ما بعد صلوة العصر قبل الغربة وما بعد غروب
الشمس قبل صلوة المغرب وأما كركل الخطبة الأولى المذكورة مقيمة بالبناء
بطريق القصد حتى لو وقع فيه لا تعد فلا كراهة صحح بذلك صاحب الهداية
في التفسير فقال رجل أراد أن يصلي النفل في آخر الليل فلما صلى كركل طلوع الفريضة
كان الإتمام أفضل لأنه وقع في صلوة النفل بعد الفريضة لا في صلوة الفريضة
عن محمد رجب من قام إلى الخامسة في صلوة العصر فإنه يمتنع أن يركب من غير قصد
ومع الغواصة صلوة الجنان وسجدة الثلاثة وهذه من الوقتين أعني بعد طلوع الصبح
وبعد أداء العصر إلى أداء المغرب لأن الكراهة ليست في الوقت بل في الفريضة
ليصير الوقت كالمسحولة به فلم يظهر أثرها في حق الفرائض وفيما وجب لعنه كعبه اللأ
وفي الغصص من هذه الوقتين نبيه على الكراهة في وقت خروج الإمام للخطبة الجمعة
الآن المذكورة في الفتاوى إطلاق الجواز كما سمعته وهو مبني على أنه مشهور وهو أن
أما النفل لا يركب كركل الخطبة في حق الفرائض دون الفوائد كركل السورة في حق
واحدة ولا الاحتجاج على حائط أو أسطوانة من غير عمد والترفع واجب بأن الكراهة
لما كانت غيراً شدة من الوقت بل كانت بمنزلة على الرعاية في الفريضة كان أداء هذه
الأمر صرفاً للوقت إلى ما هو مثل الفريضة كركل الأمور بخلاف النفل فإنه لا يركب إلا في
وبين الفريضة والمغرب وهو مبني على أنه مشهور ذكرها في الخطوط وهي أن من أراد أن يقضي السنة
قبل طلوع الشمس فليجعله أن يشروع في السنة ثم يقضها ثم يشروع في صلوة الإهامة أو في
الإمام من الفريضة يقضها قبل طلوع الشمس لا يركب لأنها فائتة ويصح قضاء الغواصة
في هذا الوقت ومن المشايخ من منع هذه الحيلة بالتحريم الذي من إبطال العمل
بقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم فذكر هؤلاء أن الإحسان أن يعال شريع السنة وكركلها
ثم كركلها ثانية للفريضة فخرج بهذه التكريرة من السنة ويصير شارحاً في الفريضة وهو
بمفسده ولا يبطل العمل به وهو مستعمل من عمل آخر ولا يجمع وضمان في وقت واحد
ملازم أي لا يجوز الجمع بين المكتوبين في وقت واحد الأصول الظاهرية فإنه يجوز
أن يؤخر الظهر ويجعل العصر يصلحها في وقت الظهر ويؤخر المغرب إلى وقت العشاء

شرع

صحح بذلك في النهاية

كالخامسة وثناوي قاض خان
كأمرت عبارتها

تكرار السورة مكررة في الفريضة دون
النفيل
صحح به في النهاية

وتصلها في وقت العشاء بمزلة لغة ومذهب الشافعي رضي الله عنه في هذه المسئلة
اعني مسئلة الجمع اشجر الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تأخير وقتها
في وقتها بعد التسعة المطر اما السفر فلهما رويان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
الظهر والعصر في السفر واما المطر فعن ابن عمر رضي الله عنهما النبي صلى الله عليه وسلم
جمع بين الظهر والعصر في المطر والجمع في الحج وان كان ما ساعده الا انه اختلفوا في انه
عنه المسك او بعلة السفر والظهر بعلة السفر ولما كان الجمع عنده في ذلك موضع
وكانت الحاجة في ان ينبت الموضع على الخلاء بالتعبد بقوله لا يجمع في وقت المواضع
في صورة الحج اختصارا ولم يقل في السفر ومطر ولما قل صلى الله عليه وسلم يجمع بين طهرين
في وقت واحد فقد ادى ما من الكبار وما رواه ما قل بان معناه انه يجمع بينهما فعلا بان
الظهر في آخر وقت وادي العصر في اول وقت كذا في الصحاح وبره على المسالك بانتهجوا ان
ان يجمع بينهما في وقت كبيره والا صلح عليه لانه جمع الله صلى الله عليه وسلم في العصر
في الظهر وبالعكس وكذلك المغرب والعشاء في الجمع في هذا المعنى جازع الشرح ويوفى
بن الادلة وعلى التاويل ان هذا حازرنا ما نؤخره في هذا العذر ومطهر وقت عصر
او عشاء صلحها فقط اي لا الظهر ايضا ولا المغرب ايضا ومذهب الشافعي رضي الله عنه
انها تقضى قبلها ايضا اعني الظهر والمغرب لان وقت الظهر والعصر في وقت واحد
وقد روي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس رضي الله عنهما انها لا في الظاهر بل في
طول الخبر وكذا في المغرب والعشاء فان هذا نص في ان ادلة وقت الاخره سبب
ما فيها ايضا لان الشرح جعل وقتها واحدا وقت تمام العذر للتعريف في القوي وبني
ولان العذر يوجب الحنفية فكذلك انزاله حينئذ العذر الغرض لا يعنى ان هذا الحظ ومذهبنا
بالناس روي ومن هو اهل حرج اخر وقت بعضه لا في حجت فيه هذا اشار الى السبل
اخرى حاصلها ان المانع من الصلوة اذا رآه آخر الوقت في الآخر الذي لا يمكن ادائها
وجزئيا تلك الصلوة واذا حال المانع فيها كالحيف مثلا فلا يجزئها قضاءها وهذا ما بينا
يعني اذا لم يجمع العتيق واسلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر القدر فيجب قضاءه
ذلك الوقت ولو جازت آخر الوقت لا يجزئها قضاء صلوة ذلك الوقت والحاصل ان زوال
المانع في آخر الوقت موجب لحلول المانع فيه مسقط صريح بذلك في الفتاوى والظاهر به
فقال اذا حاضرت المرأة وقد بقي من الوقت مقدار لا يمكن ادائه الفرض فيه لم يقض واذا
ظهرت وقد بقي من الوقت مقدار للنسك والنكاح فقتل لاروائه المكاد للحج والاسلم الصحيح

في وقتها

عليه

ان يعسر

ان يعتبر وقت الحجة وبالحج قد بين ان الزوال موجب لحلول مسقط ومثله في الكافي
بان المعبر في السببية هو آخر الوقت عندا قد ادرأه ان زال المانع ويجوز ان حله
سقط هذا غاية توجب الكلاسه في هذا المقام وتعدى ان هذا الكلام غير تام لانهم
جعلوا الحلال اعني حلول المانع في الجزء الاخر مسقطا وان لا يقتضي سقوطه بل الحلال
في اول الوقت او وسطه او في غير الجزء الاخر يجب ان يكون مسقطا اذا الوقت ان كان
سببا لانه لا يجزئ الاداء على الفور اذ ليس من ضرورة الوجوه بحيل الاداء بل الاداء في
الوقت المطالبه والمطالبة مستغنية ههنا اذا الشرح خيره فيه ولا يلزمه الاداء الا في
سقط حيايه وهو الوقت المضيق قال اخر الاسلام يجمع وهكذا فلما اذامات قبل اخر
الوقت فلا يخفى عليه ان مات في آخر الوقت فعليه قضاء الصلوة ولا يخفى ان الموت
ايضا مسقط كالحيف بل الشد واخبري فكما ان حلول الموت لا يوجب سقوط الصلوة كذا
الحيف والحاصل ان الاسلام ان حلول المانع في الجزء الاخر مسقط لا ينبغي ان يكون الاداء
ولو سلم فبني على ان يكون المسئلة على التفصيل لان التأخير الى الجزء الاخر فاما يوجب الائم
اذا كان تأخير مفصلا في قضاء الصلوة اما اذا كان التأخير في بعض اليه فيجب ان لا
وتحقق الكلاسه في هذا المقام انه اذا شرع في الصلوة في الجزء الاخر من الوقت فخرج
الوقت فان كان ذلك الوقت في الجزء الاخر فاطلة باصلها عند مخرج وبوصفها
بصفة الفرضية عند الحنفية والى يوسف رحمه الله صرح بذلك في الفتاوى والظاهر
وان كان وقت العمرة لا في ادائه وتعدا كالمحل في الحلاصة اذا اتصل الاداء بحجز من الو
كان اداء الا قضاء في هذه الصورة مثلا ينبغي ان يكون الحيف غير مسقط وفي الصورة
الاولى ينبغي ان يكون مسقطا مع ان المسئلة مطلقة وهذا القدر كاف في هذا المقام
وسلاد زيادة حقيقة فعليه يسار مصنفاتنا وانه اعلموا حكر فقوله ومن هو مبتدأ
قوله بعضه والظرف اعني قوله في اخر وقت معقول بالنسبة للمعصية من قوله هو ما في خبر
او سفل لاهل الدلالة على الحديث والعبارة الحسنان يقال ويقضى فرضا ما روي آخر وقت
اهله لانا حاضرت وفي الكا صارا لاهل الصلوة في آخر الوقت قصها ولو حاضرت لاه
والاخر لا يظهر ان زوال المانع في آخر الوقت موجب لحلوله مسقط

الاذان

فلا طلعنا في ضمن تفصيل تركك ان الوقت وان كان سببا لوجوب الصلوة
الا ان هذا انما هو بالنظر الى الظاهر لا لاطلاع احد على الاعمال العينية الا في وقت

لعكس

يكون اتمامه

التحقق

فالاذن علامة وأما ما مضى الله برحمته الشاملة لعباده ليستدوا بها إلى ما هو مطلوب
من طلب القرية والزلفى بالطاعة المقعدة ولا يخفى أن الأذان أصلاً علامة وأعلام
فناسبا من هذه الخيرية مستحقان بهذه الجبهة مصداق وصف الجوار وقرب الجوار
فلما جعل المصحح أحدهما قرينة للآخر فقدم الوقت لأنه موقوف على العلم به كما صرح
المصحح ههنا ولأن معنى الأذان هو الإعلان بدخول الوقت فهو مسبوق بمصولة
تحرز عن وصمة الكذب ولأن الأذان شرع لاختصاص القوم إلى المسجد لأداء الصلوة
وطول الحضور قبل الدخول شطوط ولهذا قال الإمام قاضي خان رحمه المؤذن إذا لم يصح
الوقت كان إذا نه سبباً للفنية وأعلم أن الأذان في اللغة هو الإعلام بالله تعالى
وأذان من الله ورسوله أي إعلام وفادنا فاعرب من الله ورسوله أي أعلموا وفي الأذان
إعلام بخصوص وقت مخصوص هو سنة الفرائض أي هي سنة مخصوصة بالكتبوات و
مأسواها والفرائض تتناول الجمعة أيضاً إذ هي فرضة لكن بشرائط مخصوصة وأما الأذان
الذي هو سبب السعي يوم الجمعة وتترك الصلاة على ما يدل عليه الآية الكريمة وهو قوله جل جلاله
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ما هو فنية خلاف في روايته
للخلاصة أن ذلك هو الأذان الأول الذي على المنارة وفي رواية الطحاوي رحمه هو الذي
على المنبر وسبائك تحففة وتفصيله في صلوة الجمعة وفي الكلام تصريح بكونه سنة
الصحيح المختار وتنبية على أنه ليس واجباً كما ذهب إليه شذو من الرواية وفيه لو امتنع أهل
وحيث منه قائله الإمام به أن هذه سنة عرف بالسنة واجماع الأمة وهي من الشعائر التي
من شعائر الدين حتى لو امتنع أهل صلوة أو غلبت عن ذلك أجبرها الإمام عليه أن يستعوا
قالهم والكلام في كيفية تنبيه في الابتداء فصلناه في شرح الهداية بحسب ما ينبغي لأخبار
في السنن والنوافل فإن قيل الفرائض باطلاتها تتناول الأوقات أيضاً وقد سبق أن فرض على
مع أن الأذان فيه غير مشروع قلنا الفرائض باطلاتها لا تتناول الأوقات المطلقة بل
إلى التام لمع وقتها أي هو سنة لأداء الفرائض وقتها فإن قيل هذا يناقض ما سبق قوله
ويؤذن للفائنة ويقم قلنا معناه أن الأذان للداء في الوقت سنة الأذان وبعد
الوقت سنة القضاء ولو سلم هذا أيضاً في الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يسمع
أونبها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فقوله في وقتها أما حال أي الفرائض
المؤداة في وقتها أو متعلق بمقدار أي هو سنة أداء الفرائض وقتها وأحال من الخبر
أي هو سنة حال كونها كانت في وقت الفرائض هو قوله في وقتها ليس لأخبار عن الوقوع بعد الو

لا يشروع

لا يشروع كما ذكرنا غائبة سنة ليس سنة الأداء بل كان سنة القضاء بل هو أحسن من غيره
قبل الوقت فانه لا معنى له أصلاً واليه أشار بقوله بعد لو أذن قبله أي قبل الوقت
لأنه لا يصح رجوعه أداء ولا قضاء ولا جرحه به أصلاً فالتمديد تنبيه على نفي هذا القسم
فقط وكان على المصحح أن يزيد قد أخبر بأن قول سنة الفرائض في وقتها للرجال أي
مخصوصة بهم قال الإمام قاضي خان رحمه في فتاواه وليس غير المكتوبة نحو الوتر وصلوة
العبد وصلوة الجنائز وجماعة النساء إذا نزل الأقامة وأعلم أن اجابة المؤذن واجبة
فمن سمعه فعليه أن يجيبه لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يسمع من الأذان فلا يصلح له
قاله من الأئمة لمخولاني رحمه يحكم الناس في الإجابة فقال بعضهم الإجابة بالعدم لا بالآية
حتى لو اجاب باللسان ولم يسمع من المسجد فليس يجب ولو كان حاله في المسجد حين
فليس عليه الإجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في المسجد لا يترك القراءة وأما قوله صلى الله
من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الأجر كما فعلناه إن كان قاله نال ثواب الموعود
والافتلا وأما الأثر والكرامة على تقدير تركه فلا وإذا أراد الجواب باللسان ليس الأثر
الموعود قبولاً فقه فيما هو بناء وشهادة الأفي المحمدين فعند ذلك يقول لأخوتي
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان لقوله صلى الله عليه وسلم من قال مثل ما
المؤذن غفر له الأوفى على على الصلوة حتى على الفلاح فانه لا يقول ذلك ولكن يقول
عندهما بين الكلمتين لأخوتي ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان بركة الحمد
رحم وغيره ولأن هاتين الكلمتين ليسا شيئاً بل دعاء إلى الصلوة فالأقرب رسول
الحول والقوة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه وعلمه في التحسين بأن معناهما
استعوا إلى الصلوة استعوا إلى ما فيه نجاحكم فاعادته شبيه الاستعزاء وأما المنعوط
فقد ذكر في الخلاصة أنهم أجمعوا على أن المنعوط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا
الفرع يعني من سلم عليه لا يجب عليه رده مطلقاً ومن سلم على المؤذن في أذانه أو
رجل فخر الله أو سلم على المصلح في صلوة أو على من يقرأ القرآن أو على الإمام أو الخطيب
فخرجوا عنه فيه هل يلزمه رد السلام فذكر في فتاوى قاضي خان رحمه أن العذر
لا يفعل شيئاً أصلاً لأقل الفرع ولا بعد ثم قال ومن سلم على القاء وعلى المذبح
قالوا لا يجب عليه الرد وفي الفنية سمع الأذان وهو يمشي فالأولى أن يقف ساعة
وجيب فيسمع الأذان من كل جانب كقراءة واحدة لصلوة واحدة وفي المنقط
لا ينبغي لأحد أن يقول لمن توفد في العمل والحجاء حان وقت الصلوة إلا بالمؤذن لأنه

عليه السلام

استفصال نفسه وتوذن عالما بالآوقات ليسا لا الثواب الموعود للمؤذن وفي قول
المؤذن اذ المكن عالما بالآوقات لا يستحق ثواب المؤذن والواجب الى ان يكون المؤذن
عالما بالسنة وفي الحقيقة ولا يعمل المؤذن ولا الامان اخذ على الاذان والاقامة
اجرا فان لم يشاهد على شيء لكنه تفرغوا حاجة فحمله في كل وقت شاكنا حسنا
طبيعه ولا يكون اجرا مستقبل القبلة تعصب حال اخري لان قوله عالما حال جاز
الترادف والتداخل هنا والاستقبال قد فعله الملك النازل من السماء ولان الاذان
مستعمل على الدعاء والثناء فما كان بينه وبين الله تعالى مستقبل القبلة وما كان بينه
وبين الناس حول راسه ميمنا وشما لا ذكره قاضي خان في جامعته واعلم ان الاستقبال
ليس بشرط حتى لو تركه جاز لمصلحة المقصود وتركه مكروه لمخالفة السنة كذا في الهداية
وفي الحقيقة واما السنن الراجعة الى صفات المؤذن فيكون جازعا فلا يلحقها
بشاعا لما بالسنة والآوقات اذ ان القبلي المعادل صحيح بالكرامة في ظاهر الرواية واما
البالغ افضل ان كان لا يعقل لا يجوز وعاد واصبعا في اذنيه لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا اذنت فاجعل اصبعيك في اذنيك واد في درجات الامر الفضيلة ولان المقصود
منه الاعلام وهو بالغ وجاز تركه اذ حصل بمرسله استئناف بيان كسنة الاذان
كأنه قيل كيف يؤذن فقيل يؤذن بطريق الترتيل قد يجعل الجملة حاله والترسل انما
من كمال الاذان من غير تعين والخطيب وفي المغرب ترسل القراءة اذا تمها وتوقف في الجهد
اذا اذنت فترسل واذا اذنت فاحذر من الخوض وهو السجدة وقطع التطويل وراية الهداية
واذا اذنت فاحذر ان يفسح من الخوض وهو السجدة وعن الامم يقولون حذر من الخوض
والاحذر ان يسهل بالحق في اذنه ان لا يتردد لا يعني ما خرد من الحان الاغانى في الدعاء
هو التمر والتنغيم حيث يتردد ونقص حفا او كيفية من كيفيات الكلمة فاما اذا لم يتردد
فلا بأس به قال الامام قاضي خان في فتاواه ولا بأس بالنظر في الاذان وهو محسن
من غير ان يخطئ في غير او مدها او ما شبه ذلك وكذلك قراءة القرآن في الصلاة
المحلو في جميع اماكنه ذلك فاما كان من الادكا راتا في قوله حتى على الصلوة حتى على الصلاة
فلا بأس به بادخال مد ونحوه وفي الحقيقة ولا بأس بتسعين الصوت من غير تعين
وان تعني على او مدها او ما شبه ذلك مكروه وكذلك لو قرأ القرآن واصله ان التعني
حازر او غير مكروه فقه من قاله ان سغى يستفد به نظر القولي ونصير نصيح
اللسان فلا بأس به فاما المعنى لاجماع نفسه ودفع الوجهة عن نفسه هل هو مكروه

بغير
في الصلاة

دور مكروه

او غير مكروه اختلف المشايخ فيه فقه من قال لا مكروه به اخذ من الامام شريحي
انما المكروه ما يكون على سبيل التهور وهذا القابل صحيح بما روي عن ابن مالك
رضي الله عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك رضي الله عنه وقد كان سغى
وكان من زعماد الصحابة رضي الله عنهم كذا في المغيرة وبمثله صرح في المحوط وفي الا
عن يعقوب عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله في الرجل يدعي الى الوضوء والطهارة
ثم الدعاء الغناء فلا بأس بان يبعد ويأكل وفي شرح الزايد ولا بأس بالغناء
الذي يسمع نفسه لانه لا الوضوء وكان بعض الصحابة يفعلونه وعن ابن ابي
انه قال الغناء مطلقا واما اطيننا الكلام ههنا باراد مسال البغى لمس الحاجة
الى معرفتها ورجيع وهو ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما
كذا في الهداية وفي فتاوى قاضي خان في وصورة الترجيع ان ما في بالشهادتين
مرتين كما هو المعتاد ثم ما في بهما مرتين وفي الكافي الترجيع ان يخفض بالشهادتين
صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته ويحول وجهه في الخيعتين ثم في الخيعلة الاولى
ويسير في التسمية والحمد من حول الوجه منه وسيره واستقبال القبلة مبني على كونه
في ان اول الاذان مباحا والوسطه مناداة واخره مباحا ففي الطرفين استقبالا
الى القبلة اولى وفي المناداة استقبالا الى من نادى معه اولى لان خطاب له
وكلامه معه وفي قوله ويحول وجهه شبه على انه ينبغي ان يكون قدماه في مكانهما
يعني حركة الاختلاف كافي لضرورة الخطأ والضرورة في قدميه وسند في صومعة
اعني الصومعة الكامنة في المدينة ان لم يكن التحويل مع التباين مكانة تعني ان
يتم الاعلام تحرك حول الوجه مع نبات قدميه واحتياج التحريك القدمين لاسماع
المنازة والمدينة مستند برفها لان المقصود الاعلام وهو المبلغ فيه ويقول بعد فلاح
الحق الصلوة خير من التوبة من لان لا لا رضي الله عنه وهذا النبي صلى الله عليه وسلم
را قد قاله فما الذي ينبغي صلى الله عليه وسلم هذا احسن هذا اجعله في اذنه والاقامة مثله
اي مثل الاذان لان الاذان الترتيل والاداء شارب قوله لكن يحذر فيها الحذر والوصل السجدة وفي
الفتاوى الظهيرية وصورة الحذر ان يصل بينها اذا المقصود من الاقامة السجدة في
الحذر اليق بهذه الحالة كما ان المقصود من الاذان الاعلام والترسل نسبها له
ويقول بعد فلاح قد قامت الصلوة مرتين وهو معطوف على محذري الاقامة
مثل الاذان في جميع الامور الا في امرين الاول الحذر وقد قاله ان يزيد ههنا شأنا

فقا

وهو هذا القول ولا يتكلم بكلامهما أي في الأذان والإقامة أي لا يتكلم في أثناء الأذان
والإقامة والاقامة وعلاها الأذان التماسي في جامعها بأن لها أيضا الإيقاع والقبلة
فصايرها سببها بالصلوة فكان التكليم كروها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن الأذان
واقترعها ما التلا شرا لاجل الأذان لا يحرك الكلام والمشى كالقراءة وإذا انتهى إلى
قد قامت الصلوة في الإقامة فهو مخير إن شاء أمها في مكانه وإن شاء سعى إلى مكان الصلوة
أما ما كان المؤذن أو غيرهما كذا في الخلقة واستحسن المتأخرون سوا الصلوات كلها
التنويه للعود إلى العمل مرة بعد أخرى ومنه ثبت لعدم النكر لأن مقصد ما سويها
أي يعود ومنه الثواب لا ينفعه مترتبة على عبادته إليه ومنه المثابة للدين في قوله
تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس وللنبي مثابة لأن الناس يعودون إليه في كل سنة
والنبي صلى الله عليه وسلم سكت عن تعيينه لأنه غير مضبوط فانه يتعلق بعرف
كل بلد في الكفاي وثوب كل بلد على ما تعارفوا أما بالتفخيم أو بالصلوة أو فاقامت
لأنه للبا لغة وفي الهداية وهو على حسب ما تعارفوه وقوله واستحسن المتأخرون
تنبه على أن المتقدمين كانوا كرهوه وهذا حديث إجمالي وتفصيله أن أصل التنويه
نشأ من جانب بلا رضى الله عنه لأنه إذا نجا إلى بارحة عاشته رضى الله عنها
فقال الصلوة لم رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشته رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصلوة خير من النوم فلما أنشبه رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير عايشته رضى الله عنها
بذلك فاستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا كره له إجماله في ذلك وهذا التنويه
مخصوص بصلوة الفجر كما ترى وهذا هو الثوب القديم لما انتهى إلى زمن التابعين
أحدث أهل الكوفة والتابعون تنويها آخر في صلوة الفجر وهو حي على الصلوة حي على
الفلاح مرتين بين الأذان والإقامة صرح بذلك الجماعة الصغرى قال الثوب
الذي سوب الناس من الأذان والإقامة في الفجر حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين
حسن وهذا هو الثوب الحديث والمتقدمون كانوا ممنوعين ويكرهونه كونه من أذان
الفجر أيضا كرهه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى مؤذنا سوب في الضحى
أخرجوا هذا المبتدع من المسجد وكوثر مجاهد رضى الله عنه قال دخلت مع ابن عمر
عنه أسير أصلي فيه الظهر فسمع المؤذن سوب فغضب فقال لم يخرج من هذا
المبتدع فإكان الثوب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في صلوة الفجر إنما هو
الأم إلى زمان المتأخرين استحسنوا ما أحدثه التابعون وعلماء الكوفة بعد عهد الصحابة

رضوان الله

رضوان الله عليهم أجمعين وغيره تغيير من أحدهما بطريق التعميم يعني جعلوهما
في الصلوات كلها وهم كانوا مخصوصين بالفجر وإنما لم يشترطوا عين ما أحدثوه ولم
يوجبوا خصوصية هذه اللفظة بل عوضوا الأذان في ذلك إلى عرف كل موضع لأن
المقصود الإعلانية بقاى طريق يحصل جاز وأما فعلوا ما فعلوا للمغير لاجل الناس
وظهور الفتور في الأمور الدينية وقلة اهتمامهم بمصالح الدين فما فعله المتأخرون
أحداث على أحداث فوق أحداث فان غيرهم واقع في الدرجة الثالثة لما كان على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعجب منهم كيف فعلوا ذلك واصحاب رسول الله
كانوا يفتنون ذلك ويسمون فاعله مبتدعا ثم هذا الجتهاد مبنى على غير لاجل الناس
وظهور الدواني في المصلحة الدينية الآلة لا المسامحة للاجتهاد بغير ورود النص فيه
العتابة رضوان الله عليهم كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في إثبات الاحتكاك المبتدعة
فأنهم لم يرجع في أمور الدين وهم الفتوة لجميع المسلمين وهذا في التحقيق من قبل
التعليق مع من النص وكيف وقد ورد في ذلك نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
أيضا حدث قال ليلال ثوب في الفجر لا ثوب في العشاء ولا مرة للمرجع الشافعي
رضي الله عنه ثوب الصلوة إلا في الفجر إلا بعين ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وأما أنه يحرم التخصيص إلا في الشوب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بان يقول
السلامة على ذلك إنما الأمر ورحمة الله وبركاته إذا كان الأمر مشعولا بمصالح وعلم
القائم والمفتي واستبعد محرم كذا في الهداية وفي الخلاصة وبحر الخصائص
مشعولا بمصالح المسلمين كالقائم والمفتي والمقدم وفي النهاية فاما إذا اشتغلوا بغيره
فلا إلا على سبيل الأمر المعروف وفي هذا المقام ذكرنا في التماسي أنه لا ينبغي الإحسان في
لمن فوقه في العلم والجاهان وقت الصلوة وقد ذكرنا هذه المسألة سابقا وأعلم
أن قوله ثوب الصلوات كلها يشعر بثوب الثوب في الصلوات الخمس وبه يظهر
عبارة الخلاصة والهداية رخص بذلك في فتاوى فاضل خان رحمه الله تعالى
بالشوب في سائر الصلوات الخمس في زماننا إلا أنه صرح بأن المتأخرين وأن حوزوا
الثوب في الصلوات إلا أنهم لم يجوزوا ذلك في صلوة المغرب صرح بذلك في النهاية
فقال أحدث المتأخرون الثوب على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى
صلوة المغرب وعندي هذا أقرب إلى القياس لأن وقت المغرب وقت معين
مضيق فليعينه لأحاجه إلى الثوب وتضييقه لا محال له وجلس بينهما أي من الأذان

صلواته عليه وسلم

هذا الحديث مذكور في غاية البيان
واجمعه الله من قبل الحديث المذكور
ذكر أن مشايخ المتأخرين استحسنوا
الثوب في الصلوات كلها الظهور المؤلف
في الأمور الدينية منه

والاقامة

الا في المغرب اذا التاجر كروه واد في الفصل كافي في فم الوصل المكروه وهذا عند
 على خمسة خفيفة تحقيقا للفصل ودعا الوصل المكروه والكل في الاصلية صرح به
 شمل الامة الحلواني رحمه الله وادون القاسية وغيره لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 النبي خذ ليلة القدر باذان واقامة والتعريض الزول في اخر الليل ليلة القدر
 ذكرها البخاري في الصحيح باسناده الى عبد الله بن ابي قتادة رضي الله عنه عن النبي
 قال سمعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقال لبعض القوم لو عرفت بنا يا رسول الله
 قال اخاف ان ساموا عن الصلوة قال لا لانا او فطرنا فاستدلوا به فاستدلوا به
 الى راحلة فعليه التور فقام في سبب النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس
 فقال يا ايها الذين آمنوا انما القيت على نومة فملاقط قال ان الله يقضي ارواحكم
 حين شاء ووردها عليكم حين شاء يا ايها الذين آمنوا انما القيت على نومة فملاقط
 الشمس واسألت فامض على الناس جماعة وروي الترمذي في جامعه الى ابن سريج
 رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم فاستدركه يومئذ في اربع صلوات حتى ذهب ثلثها
 من الليل فاملا لافان ثم قام فصلى الظهر ثم قام فصلى العصر ثم قام فصلى المغرب
 ثم قام فصلى العشاء وكذا الاولى القويات يعني ان فاستدركه صلوات اذن لا الاولى واقام
 وكل من التولى في باقيها اوها فقط يعني هو غير في الباقي بعد الاولى ان شاء الله في جميعها
 وان شاء الله في الاقامة فقط فاما الاثنان هما جميعا فلا ذكرنا من حديث الخديق ولما اقام
 فقط فلان الاذان للاستحضار وهم حضورهم من زيادة تحقيق ذكرها في شرح الهدى
 وجاز ان المحرر لانه ذكر وليس بصلوة فالطهارة فيه مستحبة لا واجبة وكرو اقامته
 لان في ذلك فصلا بين الاقامة والصلوة وفي رواية لا مكروه لانه اذا نوى في ركن
 كره الاذان لانه ادع الى ما لا يحب نفسه ولم يعاد ان وقع من المحرر حقيقة المحرر كره
 اذان الجنب اقامته لان لها شبهة بالصلوة فتشترط الطهارة عن اعطى المحررين دون
 علنا بالشبهين ولا يعاد على اي الاعاد الاقامة ان وقعت من الجنب بل يعاد هو اي الاذان
 لان كراهة الاذان مشروع دون الاقامة كاذان الملاءة والجنون والسكان اي كراهة
 اذان هؤلاء وكذا اذان الصبي الذي لم يعقل كره وبعاد وفي الخلاصة وجه الامر ان
 كره اذا نوا اذا نوا وبعاد الصبي الذي لم يعقل المرأة والجنون والسكان اي كراهة
 الصبي للصبي الشهيد في اذان الجنب وايضا والاشبه ان يعاد اذانه دون اقامته
 لان كراهة غير مشروع وثمة لاعاد اذانه المحرر في ظاهر الرواية والاعاد اذانه

والراكب في الصلاة

والراكب في الصلاة في الجنب صاحب الحديث رحمه الله وكرو اذ ان الفاسق لانه امانة شرعية
 والفاسق لا يؤمن ولا يعاد اذ انه يحصل المقصود وكرو اذ ان من لم يحمله طاهر
 المذهب ان اذن المرائع جاز وغيره اولى وما في بهما المسافر يعني يودن المسافر
 وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يركبكم من جوفه عنها اذا سافر بها اذا واقما ولا
 من بين اقامة الصلوة جماعة والسر لا يسقط الاقامة بجماعة فلا يسقط سنتها
 وعمله التماسي رحمه الله في جامعه بان المفار ومواضع لم يود فيها احد من الامة فكان
 عليه اثباتها وقوله صلى الله عليه وسلم من اذن في ركن فغير واقما صلى بصلاته ما بين
 الحافتين من الملائكة ومن صلى بغير اذن واقامة لم يصل بعد الاملاء والمصل في المحرر
 جماعة اي صلوة جماعة او في بيته في محله كرهها للاولين لالثالث اما الاولى
 فلا تها من سنن الصلوة بالجماعة واما الثالث فكون الاداء على هيئة الجماعة واما كراهة
 في الاولين فظاهرة لما رواه في الثالث فلا كراهة في الترك لما روي عن ابن مسعود
 رضي الله عنه انه صلى في بيته بعلقة والاشد بغير اذن ولا اقامة وقال كفيينا اذان
 الحي واقامته ولا نودن الحي ناس عن اهل الحلة في الاذان والاقامة لانه هو المنصو
 منهم لاجلها فامر امرهم ومن ههنا يعبر الفرق بينه وبين المسافر اذ اصابه صوره وترك
 الاقامة كره لان المقيم وان صلى بدونهما طاهر الا انه معها شرعا واعتبارا بالنسبة
 الصوري ههنا من عدمه والتشبه الحكمي موجود كذا المسافر لقوت التشبه بنفسه في جهة
 وفي الخلاء وكرو الرجل اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذن واقامة ولا جرم
 في البيوت والكرو والصناع فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا كان اولى
 وان صلوا بجماعة في المفارة وتركوا الاذان فلا كراهة وترك الاقامة مكروه في ههنا
 عرف ان الكرو للمسافر لما هو تركها جميعا لا ترك احدها والمص رحمه الله في قوله
 تركها من الذي ترك احدها غير كروه ههنا بالنسبة الى المسافر فاما بالنسبة الى
 في المسجد بالجماعة فظاهر كلامه للخلاصة وقتاوي قاضي خان رحمه الله ان ترك احدها
 غير مكروه وذكر بعضهم انه مكروه ويقوم الامور القوم عند حي على الصلوة تحقيقا
 لسرعة الانتال والمبادرة الى الاشتغال الى المأمورة المدعولة وبسرعة الامام
 عند قوله قد قامت الصلوة تحذرا عن وصية الكوث الحلف هذا تمام البيان فيما تعلق
 بما لا اذان والمهرية على نواة والصلوة والسلام على خير خلقه وانبياءه وعليه وخلفاءه

باب شروط الصلوة

هذا المحرر المذكور في النهاية

صلى الله عليه وسلم

وخلفاءه

لما قصينا الوطء إذ ان الله عز وجل سلطان من مباحث الأوقاف والأذان حان ان الشرح
في امور متعلقة بنفس الصلوة وبقائه الامر على الترتيب من الابد الى الأرب فلا جرم
المص رحمه باب الشرط على باب الصفة وتفصيل ذلك ان للصلوة شروطا وقضايا واجبا
وسننا وآدابا واما يطلقون على الفرائض الاركان واما سموا بصفات واما يطلقون
الفرائض على الامر من جميعا واما يستعملون في المعنى الاخص ونحن نقسم ذلك جميع هذه
الأمور لتكون ذا بصيرة في امر دينك ان كنت تترك التواني فراه الشرط ما يتوكلت
الصلوة ولا يكون داخل في ماهيتها والاركان فيها والفرائض اطلاقا فهم يطلقون على من
أحدها اهم من الآخر وفي بعض الصلوة بركه واما ما يكون ركنا للصلوة داخل فيها
فاللغز على التفسير الاول صدق على الشرط والاركان وعلى التفسير الثاني خص بالجزم
الداخل واما صفة الصلوة فهي عذرية عن الجزاء الداخلي والمخرج على استعمال الصفة
في مقام الشرط فعني الموقوف عليه الخارج وبالصفة الداخل فلهذا باب شرط الصلوة
والذي يلوه باب صفة الصلوة جريا على ترتيب الهداية الا انه اسقط هنا قيد ذكره في الهداية
فانه لا ياب شرط الصلوة التي تقدمها فان قوله التي تقدمها وصف للشرط قبلها
الشرط المتقدم على الصلوة فتبين على كل شرط فهو مقدم على الشرط لانه لما
معنى هذا التقيد وقوع الاحتياج الى بيانه وانزاله خفا فاق كل شارب عينا ما في
فها ودرية وقد استوفينا الوجوه هناك في شرح الهداية الى ان انتهى الامر الى ان
صاحب النهاية الاوجه ان يجعل هذه صفة مفردة لا ممتزجة ولا مقترنة فقال مثل هذا
يوجد في كلام الله تعالى حيث قيد الشيء بالصفة والتعديد غير لازم من ذلك قوله جل جلاله
يا ايها النبي انا اطلقنا لك الى قوله وبنات خا لا نك اللاتي هاجرن معك ولا حتى انك
بنات خالات النبي صلى الله عليه وسلم غير متوقف على وصف المهاجرة معه ومن ذلك قوله
يحكم بها النبيون الذين اسلموا فانه لا يوجد في غير شرط ومن ذلك قوله ولكن تعني العلق
التي في الصدر وراذ لا يوجد قلوب ليست في الصدر وعند بيان هذه صفة مميزة والاضداد
ذلك وهو احتراز عن الشرط المتأخرة لما يسجي من ان القعدة الاخيرة شرط مع المتأخرة
والجملة فقد حذف المص رحمه من عبارة الهداية ما هو محل الشجب والجدال واد التمهيد في العلم
ان الصلوة سطر ترك الشرط والفرائض بخلاف الواجبات والسنة والآداب فان ترك
الواجب لا يوجب بطلان الصلوة ولكن يوجب نقصانها نقصانا يحرم سجدة التوبة وسجي
حقيقته في مقامه والمص رحمه قد عقد لكل من الشرط والفرائض بابا على قوة احتياج

الصلوة المهاجست بفساد بركتها وتقصي حفظها وذكر الواجبات في باب الصفة فلهذا
ذكر السنين والآداب تنبيه على انها تتبع لها اذا واجبا شرعت لاكمال الفرائض والسنن
شرعت لاكمال الواجبات والآداب شرعت لاكمال السنن هو طهر بدن المصلي او الفرائض
الخارجة من الصلوة سنة الاول الطهارة اعني طهر بدنه من حدث وحدث فلهذا
هو الخاصة المحكية والخشب هو الخاصة الحقيقية والنيل امر وقدر المص رحمه الطهارة
لان الطهارة شرط لا يقبل التسعوط بعد زمان الاعذارا صلاحا في غيره وهذا
ذكر في الخلاصة ومما يوجب قاضي خان رحمه ان المختار انه لو صلى غير الطهارة عمدا او كره
في الغيب النص الى غير القبلة لا يكره لان الصلوة بغير هذا الوجه جائزة في حال العذر
وتحقيق الكلام بهذا ان الشرط ثلثه احصاء فمصر هو شرط للاعتقاد كالنية والتحسين
والوقت والمخطة في الجملة القصة البتة ما هو شرط للاداء واما الطهارة وسنة العورة واستسقاء
القبلة البتة ان يكون وجوده شرطا في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدير ولا المقار
بامد الصلوة وهو القراءة فانه يركن في نفسه شرط في سائر الاركان اذ القراءة موجودة
في جميع الصلوة قدما ثم ان شرطه وان كان موقفا عليه خارجا لان النبي
ما هو مقدم على الصلوة كالطهارة مطلقا ومنها ما هو متأخر عنها كلقعدة الاخيرة
اذ هو شرط الخروج من الصلوة كالخروج شرط الدخول وليس بركن اصلي وان عذر المص رحمه
من الاركان على ما سجي فان قبل الشرط لا يخص فها ذكر المص رحمه بالها شرط اخر
ما ذكر منها مراعاة المقام على المقدس صرح به في الهداية في اخر باب الشرط المتقدم
لتركه فرض المقام ومنها عذر بركته قبلها وهو صاحب الترتيب ومنها مراعاة الترتيب
فيما لم يذكر كما سجي تفصيله ومنها الوقت ذكره في الخلاصة وغيرها وجعل من الشرط
فكيف وجهه فلذا اراد المص رحمه ان هذه شرط للصلوة بالنظر الى هذه الاعطاف
غيرها وحسب الترتيب سجي حقيقته والعيوب عنه واما الوقت فقد عذر المص رحمه
من الاسباب دون الشرط وهذا اصح وعليه الجمهور اذ هو سطر يظهر في لانه الصلوة
حققة وسكرت كونه وضاف الله والاضافة آية السنة وتحقق المقام ان لا يبد
لثبوت الشيء من شبه اشياء اللعين وهو عبارة عن ماهية الشيء ونفسه والركن
وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الانزائات بالشيء والحال الشرط والسبب
فالعين الصلوة والاركان القيام والقراءة والركن ما يحجب تفصيله والحال الآداب والمكان
والشرط ما فصله المص رحمه عنها والحكم السقوط عن الذمة في الدنيا ونيل الاجر والثواب

والسبب الوقت وتوبة الجراحي الشريط الثاني من الشروط طهارة توبة وقد مر ان المعصية
 في طهارة التوب من النجاسة الغليظة ان لا يكون اكثر من درهم في الحقيقة ان يكون ماء
 ربع التوب وقد استوفينا الكلام في تحقيقه ومكانه اى الشريط الطاهر مكانه والمعتبر
 في طهارة المكان ما تحت القدم ولو افترق الصلوة وتحت قدمه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة
 فصلوته فاسدة اذ القيام يمكن ولا يكون الا بالقدم في الخلاصة النجاسة اذا كانت
 تحت قدمي المصلي منعت جواز الصلوة وان كانت تحت قدم واحد اكثر من قدر الدرهم
 وما تحت القدم الاخر طاهر اختلف المشايخ فيه والاصح ان يمنع جواز الصلوة وان كانت
 في موضع ركبته او في موضع يديه لا يمنع جواز الصلوة وان كانت في موضع السجود
 فعندهما يمنع جواز الصلوة وعن ابي حنيفة رحمه الله روايان وهذا مسمى على ان السجود
 عندهما مسمى بالانف فقط وهو اقل من قدر الدرهم وعندهما بالجبهة والانف مسمى بحقيقة
 وقد مر طهارة يده لتقديده بنفسه على غيره ثم طهارة التوب على المكان لانه اسهل اذ لا
 حيث يسقط استقاله خلا المكان وان كان بدون المكان غير مشهور والشريط الرابع سرعور
 وبطل الصلوة بتركه ثبت شرطية بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد والمكاد بالزينة
 ما يستر العورة وفرادى العورة ما يقع كشفها شرعا او النظر اليها وسيجر بفصلها
 وبالحلق والشريط الخامس استقبال القبلة لقوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم بكمهه وهذا
 في حق غير الخائف اما الخائف فمجي جوابه قوله استقبال القبلة اى استقبال عين القبلة
 لمن كان بكاه واستقبال جهته لمن كان خافعا عنها وجنته يعرف بالدليل لا بالكلام ذلك
 انما الكلام في الدليل الذي يعرف جهة الكعبة فالذكر في فتاوى قاضي خان رحمه الله ان الدليل
 في الامصار والقري الحارث التي نصبها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم فانهم حين جعلوا
 العراق جعلوا قبلة اهلها ما بين المشرق ولذلك قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان بالاعراق جعل
 المغرب عن مينه والمشرق عن يساره وهكذا قال الحارثي رحمه الله وهذا مسمى على قول عمر بن الخطاب
 اذ جعلت المغرب عن مينك والمشرق عن يسارك فابنهما قبلة لاهل العراق وحين فتح
 خراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب الشتاء فعلمنا انما قلنا انهم
 في استقبال الحارث المنصوب فان لم يكن هناك حارث منصوب فالدليل السؤال عن الاهل
 واما في الحارث والمفاويز فدليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله عنه تعلموا
 من النجوم ما يهدون به القبلة وههنا افاويل كثيرة مختلفة ذكرناها في شرح الهداية
 اذ لا حال في هذا الكتاب لا اكثر من هذا وفي الخلاصة وفي مجموع التوازي الكلام في القبلة

الخيار

الخيار انه ينظر الى غروب الشمس في اقصر يوم في الشتاء والى الغروب في اطول يوم في الصيف
 فيجعل الخي في ذلك عن مينه والنسبة يساره ويصلي فيما بين ذلك وفي شرح الطحاوي
 اما معرفة القبلة فلم يذكر في ظاهر الرواية في بعضها معرفة القبلة فمن ولو كان لا
 وقال بعضهم ان ابي بامخس وان تركها فلا ضرورة وفي مختصر الجامع المتعرجة الكعبة
 تعرف بالدليل في الدليل في الامصار والقري الحارث التي نصبها الصحابة والتابعون
 رضوان الله عليهم اجمعين حين فتحوا البلاد واما مذهب الشافعي رضي الله عنه
 فقد ذكر الامام حجة الاسلام رحمه الله في الوجيز ان الواقف بالمدينة ينزل حراب رسول الله
 في جهة منزله الكعبة وليس له الاجتهاد فيها لتساويها له في سائر البلاد
 فعلى وجهين وفي شرح الوجيز للامام ابي الحسن الرازي رحمه الله والمصلي بالمدينة ينزل حراب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهة منزله الكعبة لعل القطع بانه صواب فلا يجوز العود
 عنه الى جهة اخرى وكذلك الحارث المنصوب في بلاد المسلمين وفي الجواز التي يطرقونها
 فلا يجوز التماس في التماس حراب رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجتهاد وفي حارث
 سائر البلاد وجهان أحدهما لا يلزم من وقوع الكعبة كعلم الاحكام اظهرها لعدم
 كاركان الصلوة فالقادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد والقادر على الاجتهاد
 لا يجوز له التقليد والنية اى الشريط السادس من الشروط الستة هو النية والنية
 ان يقصد بقلبه فعل الصلوة واما وقها وكيفيتها فمسمى بانه اذا احان وقتا واول
 والعورة للرجل مرتحت سره الى تحت ركبته لما ذكر ان سر العورة واستقبال القبلة
 والنية شرط وكان كل من هذه الثلاثة محتاجا الى البيان لمكان الغرض والخفا حول
 الآن ان يشير الى تفصيل كل منها وتحقيق ما يحتاج الى التحقيق على الترتيب وقد
 المسائل المتعلقة بالعورة لتقدم ذكرها في عقد الشروط وادرج لفظة تحت كلاً
 في الموضوعين تنبيهها على ان السرة ليست بعورة وعلى ان الركبة عورة وهذا هو الموضع
 الحق والمفهوم من الحديث المروي وهو قوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل دون
 سرة حتى يحاط بركبته فان مقتضاها ان السرة ليست بعورة وان الركبة عورة
 بدليل كالحاوية وبقوله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة وهذا الحكم ان الركبة
 عورة والحديث الآخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم العورة ما بين السرة الى الركبة محتمل
 فالطريق ان يحمل الحكم على السرة واما مذهب الشافعي رضي الله عنه في ذلك ففيه
 ثلاثة اقوال الاول ان السرة والركبة جميعا من العورة الثاني ان الركبة من العورة

هذا مذكور في شرح التقي
 ايضا

صلى الله عليه وسلم

أظهرها الجواز لان الاختلاف منه
 بعد الامانة في اصل الجهة فالإجماع
 واما تعلم اداة القبلة فالهوى
 عين فيه وجهان صح

السرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الثالث انه ليس شيء منها من العورة وقد صرحوا بان ظاهر المذهب في ذلك ونسكوا
في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سترته وركبته فان هذا صريح في ان
انما هي ما بينهما وصريح في ان شئاً من الطرفين لا يدخل في العورة اصلاً وذكر الامامون
ان القول الاول اصح وهو الموافق لما تقر به الأصول من ان العورة الواجب فيها العورة
يتوقف على سترتي من الركبة وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب في هذا القول الا ان
بالاحتياط والثالث ما روي بالناس فان بيننا الامر على هذا القول فلا اشكال في الاصح
على النقص بقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما دون سترته لان ان بقوله عجب السيرة
لا يكونها من العورة بل التحقيق سترتها وجبت عورة احتياطاً اذا الركبة ملئت عظم الخيز والسما
فلا حرج من الخيز وجرت الساق ايضاً اذا الفصل بينهما مسعة فاجاب الفصل والتميز
حرج والمخرج في الشرح مدفوع ونظيره لك ما سبق في وجوب غسل المرفوع الوضوء
على احد الوجه وهو ان المرفوع ملئ عظم العضد والذراع فلا وجوب غسل جوارح الذراع
في المرفوع وجبت جوارح العضد ايضاً والا فحق المخرج وتعين هذه الجهة وجبت ستر
في السرة ايضاً والا لزم الوقوع في المخرج ولان السرة في الاستبراء فوق الركبة وان بينا الا
على القول الثاني فروع من مذهبنا وادلتنا انه وان بينا الامر في التثاق لا يفرق في السرة
واخر لانه مذهبنا وادلتنا انه وانما في جانب الركبة فلا يحصل المخرج عن اشكاله الا ان
من الاحاديث الواردة في ذلك فان قوله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة صريح في كونها
منها وكذا قوله حتى جاوز ركبتيه وقوله ما بين سترته وركبته صريح في ان الطرفين خارجا
فما قوله الى ركبته فهو ادر بينهما واذا تقررت لك فاعلم ان لنا حجتين على ما قلنا
وقع المتعارفين بين هذه الاحاديث تعين المصير الى القياس على ما هو القانون والقياس
ان الركبة لم يكن منها كالسرة وثانيهما ان قوله الركبة من العورة يحتمل ان يكون معناه انها
تابعة لها وخرجت منها والاعاج في الاصل كاف لاجابة الى الاعاج في الفرع بمعنى
ان ستر العورة يعني عن سترتها كما ورد في الحديث ان من معاصي من مضان والذي يليه
وكل اربعة وخمسين فقد صار للفرع معنى ان هذه الامار اصل الصورة فيها صورة العار
فلا حاجة في الفرع اعني الاياما الباقية والحاصل ان حكم العورة وجوب السرة وكون
الركبة من العورة لا يقتضي سترها الحكم المذكور بينهما كما ان حكم اللباس وجوب السرة وكون
الاثنين من اللباس كما ورد في الحديث لا يقتضي ثوب هذا الحكم لكونه ان يكون المراد
فرع له وسع محض منه فلا حاجة الى اجراء هذا الحكم تمامه لك في شرح الهداية فقد فصلنا

تفصيله هنا

تفصيله هناك بما الامر عليه ويعضد هذا الاحتمال ما ذكره صاحب الهداية رجع
في التجسس من ان الركبة ليست بعورة على جهة بل هي من الخيز ولو سلمى وركبتها
مكشورتان والخيز مغطى جازت ملبوسة ومثله صرح في الخلاصة على انه محتمل
ان يكون عورة في حق النظر دون الصلوة وهو المدعى كما في الوجه وسحق تفصيله
واما قوله حتى جاوز ركبتيه فيحكم الخيز ولا يصل الى حتى جاوز الى ركبته كقوله
تق واحار قوله اي من قومه صلى الله عليه وآله في الاساس ومثله بقوله كما اترقى في
عطاشا غامة اي اترقب الغامة للقول بها لا ترقب في ثلاثة خيزون الجاروا وصلوا
المحل يحصل التوفيق بين الاحاديث المذكورة في هذا الباب فثبت من مذهبنا ضعف
ما ذكره في الكافي من ان كلام الحديث يعني قوله الركبة من العورة وقوله حتى جاوز
ركبته محكيه ان الركبة عورة والباقي محتمل فعمل على المحذور للامنة مثله مع ظهورها
وبطها والرجل ليس كذلك وللمرة بدنها الا الوجه والكف القدم يريد ان بدن المرأة
لحة كلها عورة الا هذه الثلثة لقوله صلى الله عليه وسلم لم المرأة عورة مستورة اي عورت
سترها والا لزم الخلط في كلام الشارع لقوله على الوجوب اذ الوجود ملازم للاختصاص
والوجوب يقتضي اليه فان قيل الاثر المذكور يقتضي كون الكل عورة فلما استثنى المرفوع
هذه الثلثة قلنا نعم الا ان في ذلك حرجا وهذا ما قال في الهداية والاستثناء انما
للاستبراء لا لبدء برءان هذه الثلثة في حكم المستثنى لانه قد ذكرنا ما راو فوجنا صحتها
سرا وجهاد ان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع والاعتقادي ان في سترها
حرجا وما حصل عليك الذين من حرج عوان هذا الاستثناء مما ينطبق به صريح الشرع
حرف قال ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها اي لا يبدن مواضع الزينة الا ما جرت
العادة والمجته على ظهوره كالوجه والكفين قال صاحب الكافي في رجع لانه لا يجد
بما من مرواولة الاشياء يبدنها من الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة
والحاجة وبسطها الى المشي في الطريق واعلم ان مقتضى الاستثناء في كلام المصنف
ان هذه الثلثة ليست بعورة في حق الصلوة حتى جاز الصلوة مع اكتشافها اما انها هي
عورة في حق النظر الاجانب وهل حرج النظر اليها للاختصاص ولا فاعلم ان مقتضى الآية
الكرامة ان ابداء هذه الاشياء غير منهي شرعا نعم عليه في التيسير في ذلك واختلف
في تفسير هذا المستثنى الذي لا عور كشفه على الجارية الاحاب جوارح عامة العلان
على ان المراد بظاهر الوجه والكفان وان معنى الاستثناء انه يحل النظر اليها للاختصاص

اذ المكن بشهوة وفي كفاية النظر الى وجه المرأة الشابة او الى شعور الاماء حرام
 اليه اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الكريم من نظر الى وجه امرأة اجنبية
 بشهوة صلبه عنيه الا انك يوم القيامة وهذا المعنى قال مشايخنا مع الملاءمة
 الشابة عن كشف وجهها بين الرجال زمانا وبالملاءمة فقد ظهر لك من هذا ان الملاءمة
 بعورة في حق النظر مطلقا بل هو في حق النظر بشهوة وفي الفتاوى الظهيرية وذكر
 اكثر من ان القدم ليس بعورة في حق النظر بعورة وفي التباينة وفي استحسان
 المسبوط روى الحسن عن ابي حنيفة رجع انه يباح النظر الى قدمها ايضا وهكذا ذكر
 الطحاوي رجع اذ هي كما انها تنبئ ابدا وجهها في المعاملة مع الرجال وابداء كفاية في الا
 والاعطاء كذلك على ما يبداء قدمها اذا امشيت حافية او متعلة فاما الجرد الخف
 في كل وقت ثم قال والحاصل ان الملاءمة موضعين مما جعل النظر اليه للرجال حراما على كل
 النظر اليه ليزي الحارم دون الاجانب وهو موضع الزينة الباطنة كالرأس الصدرة
 وغيرهما والما هو ما جعل النظر اليه للاجانب والحارم وهو موضع الزينة الظاهرة كالوجه
 واليدين في بعض الروايات القديمة الذي يحجبها الستة هو الصلوة هو الذي يحجبها الستة
 في حق الاجانب ون الحارم لا يوجب عليها استمواضع في حق الصلوة ما لا يوجبها في حق
 الحارم وكل ما يحجب الستة في حق الصلوة يحجب الستة في حق الاجانب وقال الامام القزويني رجع
 كل عضو عورة منها فاذا انفصل عن حال من النظر اليه فيه وجان احداهما لا فانهما
 نعم كبحور النظر الى دما وريقها وكذا النظر الى الذكر المقطوع من الرجل وشعره اذ
 هار من ماله فيه وجان هذا كلامهم ولا يخفى ان ما صدر عنهم من الاطلاق المشعور به
 النظر الى وجه الحرة محمول على ما اذا كان النظر بعورة والوجه غير وجه الشابة فكذا
 هو المختار للفتوى في زماننا الشيوع الفساد ومكان العنة وقلة الدابة والمبالاة
 وكشف رجع سابقا لما كان قليل الانكشاف غير مانع والكثير منه مانعا وكان الكثير قد
 بالربع خص المص رجع منع جواز الصلوة بالربع تنبها على ان له حكم الكل لان الربع هو
 مقاما لكل كثر من الاحكام كحس الرأس مثلا والخلق في الاحكام كذا في الهداية وقد
 اورد في الكافي فيها اشكال احصاه انه لم يكن الواجب الرأس مع الكل حتى يقوله للربع
 مقاما بل الواجب به بعض الرأس بدليل الباء وبدلالة انه محمول على سبق تقديره
 في فروع الوضوء والنجاس عند ان الاصل فيه غسل كله كما في غسل الوجه لان التطهير
 المقصود في الوضوء يحصل بالآلة الشايح اكنى بالمسح عن الغسل ثم اكنى بالمسح عن

عورة

تسيرا ودفع الحج ولو لم يراف الشبهة مبنى على اعتبار السنة لان مسخ الكل سنة
 والاقتدار على الربع من حيث السنة ينوب عن الكل وبالحج في انكشاف الاكبرين
 العضومع للجوارح انكشاف الاول من النصف لا يمنع الجوارح وفي النصف روايتان
 فهو مبنى على اعتبار الخروج عن حد القبله او على عدم الدخول في عهده واما الملت
 فلا اعتبار به اصلا فان قيل ذكر في الهداية انها ان صلب ثلث سابقا او ربعها
 مكشوف فصلا بها عجزا عنه وهذا كما لا يخفى بان للثلث حكم الربع فما وجه قلتنا
 كلمة او هنا للاخبار بمعنى بل وفيه ابطال ما سبق يعني ان العورة للربع دون الملت
 وهذه عبارة محمد رجع في الجامع الصغير قالوا والنكته في الجمع بين الملت والربع انه
 غير قاطع بان الربع كثر لا يبرهن عن النبي صلى الله عليه وسلم له كذا واما المروي عنه هو
 ان الثلث كثر كما دل عليه حديث سعد بن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية الا انه لما دل الدليل
 على كون الربع كثر كما في خلق الرأس بنى العبارة على ما ينبت عن العود على ما حوت
 به عادة في مثله وذكر في الفتاوى الظهيرية ان ابا حنيفة رجع سأل عن هذه المسئلة
 على هذا الوجه فسمعا محمد رجع فاورد ما على هذا القطع في الجامع الصغير واما انكشاف
 المتفرقة فوك الحاشية المتفرقة فان بلغت الربع تنبغ والا فلا والخففة تعم في الغلظة
 كذا في الفتاوى الظهيرية واعلم ان العورة نوعان غلظة وخففة فالغلظة كالقبل
 والذبر والخففة سائر الاعضاء والاجزاء التقدير في كل منهما بالربع كذا في الفتاوى
 وبطنها وخزنها وورعها وشعرها من راسها قيد المانزلة لان في المسترسل خلافه على
 صاحب الهداية رجع في الخمسة من الملاءمة اذا اصل شعرا ما تحت الاذن مكشوف وقد
 الربع لا يجوز صلاتها لان في كون المسترسل من شعرا عورة روايتان احصاها المقتبة
 او الملت رجع هذه الرواية اعني كونه عورة وهذا احوط وقال الرواية الاخرى
 اقتضت ان يجوز للاجنبي النظر الى صدره الاجنبية وطرف ثاميتها وهذا
 امر روي الى الغيبة فالأخذه هذه الرواية احوط وقال الامام المحمدي رجع
 في الجامع الصغير اما الشعر المسترسل هل هو عورة في رواية المنقولة ليس بعورة حتى
 صح ما نهى لو انكشف شيء من شعر المرأة اسفل من الاذن جازت صلاتها وان
 كان اكثر من الثلث او الربع لكن مع هذا يحرم النظر اليه الا انه عورة بل ان ذلك
 يورث الفتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة او الى شعور الاماء عن شهوة فان
 ذلك حرام كما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نظر الى امرأة اجنبية عن

فات

مد في عينه الا انك يوم القيمة وريح ذكره سورة اهو من الذكر وهو ان كان
 مضافا اليه ظاهر الا انه مفعول من حيث المعنى لان كسفه للذكر مع ان ربح
 الذكر ذكره بليل من راي ربح ذكره الغير قوله راي ذكره وهذا توسع شائع والمعنى
 وربع المستحق الذكر والجملة فوجه التقيد بالانفراد النسبة على محل الخلاف وذلك
 لانهم اختلفوا في ان الذكر والانبين اعني المجموع عضو واحد حتى يصير الربيع المجموع
 او كل منهما عضو منفرد مع قطع النظر عن الآخر فذهب بعضهم الى ان المجموع عضو واحد
 لان الخصيتين يبع للذكر فبعد ان معه حتى يصير الربيع من المجموع وظاهر الرواية
 هو الانفراد كما صرح به المصنف لان الخصيتين في الذرية عضو واحد بدون الذكر فلا
 انفردت في باب الذرية استعمل في باب العورة ايضا فلما قيد الذكر بالانفراد حصل الاستغناء
 عن تقييد الانبئين بذلك فلذلك قال والانبئين بدون التقيد فان قيل التقيد
 في الذكر مبنى على الخلاف المذكور جسد من جهة ان فيه عصفرا لما هو الاصح الا ان يظهر
 ايضا خلافا لانهم اختلفوا في ان مجموع الفخذ والركبة عضو واحد او كل منهما عضو
 وصرح في النهاية بان الاصح ان المجموع عضو واحد لان الركبة ملحق عظم الفخذ والسا
 وانما يحرم النظر اليها من الرجال لتعدا التمسك وهذا يشعظ امر عار للهداية ايضا
 لان قال لان كل واحد من الشعر والبطن والفخذ عضو واحد وصرح بذلك في الخلاف
 ايضا حيث قال والركبة لا تعتبر عضو على بل يبع للفخذ حتى لو كان ربيع الركبة كشفا
 جازت الصلوة هو المختار قلنا الحل سبل الا ان هذا لا يقتضي ان لا يكون الفخذ عضو
 على حدة انما الكلام في الركبة فيجوز ان يكون الفخذ عضوا مستقلا غير محتاج اليها ويكون
 الركبة محتاجة اليه فاعتبروا انضمامها اليه فانه يخرج اي منع جواز الصلوة وهو المختار
 المذكور وهو قوله وكشف ربيع سابقا مع ما عطف عليه وعاد من ربيع الجهر اي فاقدته فهو
 الى المفعول اذ قد قرأ فيما سبق ان عدم ربيع متعددا ولا يراه صلى الله عليه يعني من لم يجد
 ما يزيل بالجملة من ربيع صلى الله عليه مع هذا التوب للخص لا يجوز زعمه وان يصلي عرايا
 ويرد هاته صلى الله عليه ان كان ربيع التوب طاهرا او اكثر ولم يجد هذه الصلوة لانه
 صلى صلاة صحيحة غير مرفوعة بما وجب عا دنها والدليل على ما ذكرنا من ان ربيع صلى الله عليه
 هذا التقدير اي على تقدير الربيع او اكثر طاهرا قوله فان صلى عار وربع ربيع طاهر
 لم يجز صلوة لان الربيع يصير مقام الكل في كثير من الاحكام وكذا هذا وفي اقل من ربيع
 صلوة فيه ريبا انه لو كان الطاهر اقل من الربيع فهو مختار بان يصلي على التوب بان يصلي

ان يكون صح

في هذا التوب

في هذا التوب الا ان التا افضل لان الطهارة مختصة بالصلوة بخلاف ستر العورة
 فانه يختص بالصلوة لانه يكون للناس وللصلوة فكان نفعه لهم فكان رعايته ولو
 وهذا ما قاله الهداية والافضلية لعدم اختصاص الستة بالصلوة واختصاص الطهارة
 بها ومن عدمه يوجب سائر العورة فضلي قائما صح فعله هذا اعني صلوته بهذا القطع
 وقاعدا مومنا رب ربنا ان التا افضل لما ذكرنا من ان الستة غير مختص ولان الائمة
 خلف عن القيام ولا خلف الستة فعبوت ما له خلفا ولي لانه ليس فيه ابطاله بالكلية
 ولان في القعود ستر العورة العذلية وفرضته الستة وكذا من فرضته الركوع
 والتسجود بدليل صحة التا فله على الدابة بالائمة وعدم صحة الصلوة بدون ستر
 العورة حين القدرة فان قيل مع القدرة على القيام ينبغي ان لا يجوز القعود
 والائمة لا يشترط بالبحر ولعلي قوله صلى الله عليه وسلم قائما فان لم يستطع
 قاعدا فانه صرح في ان القعود مشروط بالبحر عن القيام فكيف جازا الوجهات
 ههنا اجيب عنه بالمنع اي لا ينسل اليه مستطيع للقيام فانه عاجز حكما لانه لا يكون
 ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والتسجود والقيام فكان عاجزا حكما ولو سلم
 فالأمر يحل على ما اذا كان لا يسا وقيل خاف الاستقبال جهة قدرة فزع على المسار
 المتعلقة بستر العورة فحاول الان ان يتبين المسار واستقبال القبلة فابتدأ في ذلك
 باستقصاء التخصيص اعني تخصيص قوله حين عدا الشروط واستقبال القبلة يعني
 ان ما ذكرنا من ان استقبال القبلة شرط قائما هو مخصوص بحال القدرة بان لا يكون
 عاجزا عنه بسبب الخوف من العدو او من المرض ويخوذلك فاما قبله الخائف اية
 جهة قدرة عليها فان جهلها اي جهل القبلة اي اشتبه عليه القبلة وعدم ريب
 تحرك يعني من اشتبه عليه القبلة وليس هناك من يستحضر فعله التحرك والتحريك
 بذل الجهد لتسليم المقصود لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلوا كذلك
 ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن جائزا لانكر عليهم وفي الكافي
 لان السكوت عن الحرام حرام ولان ائمة التفسير قد صرحوا بان قوله تعالى فانما
 تولوا فزع وجه الله اي قبله الله ترك في الصلوة حال الاشتباه وربع المصنف
 جواز التحرك على فقدان التحريكها على ان الاخبار اقوى الدليل بان التحرك
 وان كان دليلا لانه دون الاخبار لان التحريك يكون حجة على الغرض والتحريك
 ليس حجة على الغرض ولهذا ذكر في الخلاصة والتحسين ان يجب ان يكون التحريك

من اهل ذلك الموضع اذ لو كان مسافرا الى ملتقى الى قوله لانه مبني على اجتهاده فلا يثبت
اجتهاده باجتهاد غيره لان حري الغريب بحجة على الغير فان قيل يحمل ان يكون قوله نبينا
على السماع من اخرون لا ينصرف ان يكون مبني على القوي والاجتهاد محلا للقوي فانه
لا يحمل على الخسني ان يرجع على الاجتهاد قلنا العمل بالدليل الخفي مع وجود الدليل
الظاهر ساقط والظاهر من حال سعة ان قوله مبني على طه وان احتمال الاشياء على
قوله ومن قواعدهم ايضا فانه الشيء الى السبب الجلي المفهوم من الخفي الموهوم لا
انه لو وجد قيل في محله اضعف القبلة اهلها وان احتمال انه قبل في محله اخري ونظر
الى هذا الموضع الامر الا اذا صرح به والكلام في غيره واعلم ان جواز القوي في التصديق
مرتب على وجود المعارف لا وجود الخبر المسؤول عنه لاحتمال ان يكون خبرا في هذا
قال في مختصر الكتاب وان لم يجد من علم بحري الا ان المصحح ربه على وجود المسؤل
عنه كما فعله صاحب الهداية وصاحب الكافي رحمه الله لان هذا طريق يفضي اليه
وهذا المعنى ربه في الخ لاصلة والفتاوى الظهيرية وفتاوى قاضي حلي على وجود
الخبر لانه كوجود المسؤل عنه في ان كلاهما طريق يفضي الى المقصود ثم ما ذكره المصحح
من فقدان المسؤل عنه اعم من ان يكون في المفارقات في الامصار والقري المأوى لقائ
فقد مر الوجه ان طاهر اما في القري والامصار وان يكون في مسجد ولا عراب له والدليل
مطلبة ولا مسؤل عنه هناك كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي حلي وان رجلا صلى في المسجد
في ليلة مظلمة فظفر انه اخطأ جازت صلوة لانه لم يعلم لان تقع ابواب الناس
للسؤال عن القبلة وهو لا يعرف القبلة بمسجدان والحيطان وعسى ان يكون ممتد
من يوفيه فجاز له القري وهذا لما في الكافي والاستحسان عن مناهضة الليث
سبحه في الخلاصة ولو جاز بالترجيح بعد ذلك فظفر انه اخطأ لا اعاده عليه
وفي النهاية لا يجوز القوي فظفر ان اطلاق المصحح وان كان جيدا من جهة ما اوله
المفارقات والامصار والقري الا انه مقفوض بالنها لا ان النقص يندفع لان الجواز
مرتب على فقدان ولا فقدان فيه فلا ينقص ولم بعد ان اخطأ في القبلة واعلم
اي خطا به مصلحا او تحول رايه الى جهة اخرى استدرك جواز الشرط المذكور او قوله
وان علم برؤيته لو ظهر عليه انه اخطأ في خلا الصلوة او بعد اجتهاده ففي كل
من هذين الوجهين استدراك خلا الصلوة اما الاول فلان اهل قايه لما سئلوا
بحول القبلة استدركوا كبره واستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وما التفت

علمه

فلو جوب

فلو جوب العمل الاجتهاد في المستقبل من غير نقص المود في الماضي لا ان سئل الرابي
بمسئلة التسخ وعمله يظهر في المستقبل لا في الماضي فلذا لم يحكم بطلان ما وقع اذاه
شهادة القصة المذكورة واعلم ان التيامن والتيا سرخ القبلة جاز لان وجه
المرء مقدس فاذا تيامن او تيا سركون احد حوايه الى القبلة فان حول وجهه
من القبلة ينظر ان حول صدره وادى ركنا فسدت صلوة والا فلا كذا في الفتاوى
الظهيرية وفي شرح الرازي للقديري ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون
صدره لا يفسد صلوة ولو حول صدره فسدت قالوا وهذا الجواب البق بطلان
وعندي حنيفة رجب ينبغي ان لا تقصد في الوجهين بناء على ان الاستدراك اذا لم
يكن لقصد الاصلاح يفسد عندهما وعند حنيفة رجب اذا لم يكن لقصد ترك
الصلوة لا يفسد ما دام في المسجد واما مذهب الشافعي رحمه الله فقد يكونا
عليك ان التيامن والتيا سرجا نرا في محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
لم يجدوا ان احاط فعليه ان يعيدها لان قبلته جهة تحريم ولم يوجد هذا ما قال
في الكافي شرح بالآخر يستأنف وان ظهر صوابه فان قيل ظهور الخطا في الاول في
والثاني بعد القوي يوجب الاعداد وفي القبلة لا وجهها فاما القصة وفي ذلك الجواب
في الكافي بان هذا مبني على اصل وهو ان ما عمل الانقال بعد السور الاحث
الاعداد فيه وامر القبلة بهذه المتابعة الا ترى انها تحولت اولامن بين المقدس
الى الكعبة ثم منها الى جهتها وما الاحتمال الانتقال بعد الثبوت يجب الاعداد
واما الاواني والساب من هذا القبيل والحاصل ان ما قبل القوي فالقول القوي
ضروري فان حرك كل اى كل واحد منهم جهة بلا علم حال امامهم اى كل واحد منهم
الامام وهو من لم يجد جاز لا من علم حاله او تقدمه من يصلي في صلاة مظلمة بالجماعة
وتحول القبلة وتوجه كل منهم الى جهة تحريم فمدا جاز يقيدن احدهما ان يكون
كل منهما جازلا لجهة امامه اى ينبغي ان يكون احدهما بان امامه الى اى جهة
توجهه وانما ان يكون كل منهما اماما بانه غير متقدم على امامه اى علمه ليس الا
على امامه فالمد يكون خلفه كونه غير متقدمين عليه بقرينة جعل التقدم مقرا
له والحاصل ان المسئلة مقيدة بمجموع القيدن حتى لو اتفق احدهما اتفق الجواز
كما صرح به بقوله لا من علم حاله او تقدمه فانه تصحح في ان اتفقا احدهما كونه اتيقنا
الجواز بخلاف الجواز فانه لا تحقق وجوده ما لم تحقق مجموع القيدن ولذا انرفقا

شرح بلاخر

الشورى

كلية العا وفي جانب الاستفاضة او التصريح بالمقابل في كل منها نوع تفسير لها ولا يخفى
 ان الجمل المحبة الامام المعنى المذكور لا تأتي في العلم كونهم خلفه هذا المعنى اعني انهم
 غير مقدمين عليه فان دفع الاعتراض عليه بان العلم يكون خلف امامه مستلزما للعلم بحجته
 امامه لان معنى كون خلفه ان يكون وجهه الى ظهره وما ذاك الا بعد ان يكون وجهه
 معلوما والكلام فيها اذا كانت الجهة مجهولة وكوشنا لزم هذا المقام تحقيقا
 بفعله المستوكفا والا وهما من تحقيقه ان ههنا ثلث صور الاولى ان يصل كل منهم
 على ظن تقديمه على امامه الثانية ان يصل بلا ظن التقديم في الصلوة الا ان ظهر بعد
 بعد ذلك التاثير ان لا يظن صلوا ولا يظهر ايضا تقدمه الا في الصلوة ولا بعد ذلك
 ولعلك لا تشبه عليك احكام هذه الاقسام اما الثالثة فظاهره ان لا يوجب
 واما الاوليان فكلتاها فاسدة صرح بذلك في الخلاصة فقال ولان قوله المشبه
 علمه القبلة في سلة مظلة وهو غير بيت وليس بخضرة ام احديا لونه وليس له علامة
 مستدل على جهة الكعبة او كونه في المفارقة فيكون واجبا وصلوا فان صلوا وصلوا
 جازت صلواتهم ارباب القبلة او لا وصلوا بالجماعة بحجهم ايضا الاصل من تقدم
 على امامه او على خلفه امامه في الصلوة وكذا لو كان عنده انه يقدم على الامام
 فان حملنا قوله وهو خلفه على انه خلفه في ظنهم واعتقادهم معني انهم علمون بخلفهم
 فالمراد بالخلفية عدم التقدم كما ذكرناه بدليلين احدهما التصريح بالمقابل في الثاني
 انه لو اذ لك لزم الواسطة من التقدم والخلفية بالمعنى الآخر فالقول بان كل الخلفية
 المحراز وحكم التقدم عدم الجواز بوجوب اهل الحكم الواسطة مع ان حكم الواسطة الجواز
 فلا معنى لتخصيصه بالتساق الاول وهو الخلفية بالمعنى الاخص وعلى كل تقدير فلا
 منافاة بين العلم والجمل بالمعنيين لاختلاف المتعلقين وان حملناه على انه خلفه بعد
 بين الحال لا بالنظر الى العلم والاعتقاد فلا مجال لنا لتوهم المناقاة اصلها اذا علم
 منها حتى تأتي الجمل فاحتمل اليان على التقدم الاول الصورة وعلى الثاني لصورة اخرى
 وهذا ظاهر لا يخفى واما ما كان فلا اشكال لان المقصود بيان المسئلة على بعض
 التقادير فافهم واما ان علة عدم المحراز على تقدير العلم بالمجربة وعلى تقدير التقدم
 ما هو فقد علة في الهداية بان المنايع في الاول هو انه اعتقاد امامه على الخطا في الدنيا
 هو انه ترك فرض المقام لان مراعاة المقام فرض على المتقدمي وذكرنا في حق
 في جاسد ان العلة في الفصل الاول انه اعتقاد ان صلى امامه الى غير القبلة ومن اعتقد

ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد
 اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك فانه علق التمام بالفعل في الاول بقوله
 لان معنى قوله اذا قلت انك قرأت التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم يشرع
 الا في المقعد وقوله او فعلت هذا معناه قد تمت ولم تقرأ شيئا فصار التشهد في الوقوف
 لا في الفعل اذ الفعل ثابت في الحالتين كما ذكرنا فصار الحاصل انك محذور من القراءة
 وعدمها الا من القول والفعل ولا يخفى ان المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط
 فكان التمام مفقود اقبل وجود الشرط والدليل الثاني ان الصلوة متناهية والتتابع
 لا يكون الا التمام والتمام لا يكون الا التمام وهذا التمام على ما بين الساج ومعه
 فضاء كما في الكافي وههنا مناشئة من وجهين الاول انك كيف ثبتت الفرضية بخبر
 الواحد والآخر المذكور خبر الواحد الثاني ان هذا الاستدلال لا تمامه كان هذا الخبر
 مستفاد من النص الذي بوجبه فرضية وخبر الواحد مع ذلك الا ترى ان قوله
 خللوا اصابعكم كيلا يتجملها نار جهنم لا بوجبه فرضية مع اشتقائه على الامر بالتخليل
 والامر بوجوب الجوب والفرضية سيما اذا كانت مقرونة بالوجوب عند المترك فان هذا
 لم بوجبه فرضية لكونه خبر الواحد بهذا الطريق الاولى الا ترى ان قوله على قوله صلى
 لا صلوة الا بقاعة الكتاب دليلا على فرضية الفاعله لكونه خبر الواحد فهذا كذا لزم
 واجبت عن الاول بان الفرضية غير ثابتة خبر الواحد بل ثابتة بحجج كتاب الله التام
 بفرضية الصلوة والصلوة محله وخبر الواحد يصلح ما نا للجمل الحديث المعبر بجملة المصحح
 في الارس كذا في الاسرار وعن الثاني ان هذا الخبر ليس كخبر الجمل والفاضة فان هذا خبر
 الامة بالقبول وفي مثله بجوز اسات الركعة به فالاولي ان يجوز اثبات الفرضية
 لان درجة الركعة اعلى من درجة الفرضية كذا ذكره الامام الحلي في حقه وفيه نظر
 لان خبر الفاعله ايضا مما لم يقب له بالقبول بل بالقبول هنا اكمل وقوى وظهوره
 من ان يخفى الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فارق الدنيا الاعلى المواتية
 بها والمداومة عليها ولم يتركها احدين اهل الجمل العقد قط من لدن رسول الله صلى
 الى زمانها هذا على طول القرون والاعصار وسيجي ذلك تفصيل في ما نالوا
 والخروج بصنعه اى الفرض السادس من الفروض الداخلة في خروج عن الصلوة
 عند انقضاء ما رعى المصلي عنده حتى لو احدث عذرا بعد التشهد فصوله صحيحة
 على ما سجي وفيه خلاصا جسيما سجي ما انه اذا قرب او اوف فالحرج المفروض مقيد

صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم

الله عليه وسلم

لم يكن فعله المصلي وتكون اختياريا وكثير منا في كل وقت في هذه القواعد انتهى
 المفروض وسيرد عليك تفصيل هذه المعاني في موضعها ان اعلمنا المشتبه الاصل
 والدليل على فرضية ما بينه في النهاية ان ما لا يتم الواجب الا به وهو ان الواجب
 ولا شك ان اتمام الصلوة فرض لان ترك اتمامها يبطال ولا يبطال معنى لقوله تعالى
 ولا تطلوا العاكر فيكون اتمامها فرضا والاعمال لا يتصور الا بالانسان بما هو صانع الصلوة
 وهذا الصلوة الخروج عنها غير ان كان الخروج بالصنيع فرضا فان قيل لو كان الخروج
 بالصنيع فرضا لما تم صلوة الرجل بعد التشهد في صورة الحاذاه يعني اذا حاذاه المراء
 الرجل بعد ما قد قدم التشهد فان صلواته تامة وان لم يوجد منه صنع وانما هذا
 منقوض بما نحن اوضح عليه وانما ما يخلط هذه الحالة فصلواته تامة على ما ينبغي في باب
 الخروج في الصلوة حتى يخرجوا ما لم يكن اتماما في الصلوة القوم ايضا تامة والصنيع هنا
 مستف فلما اما التقصير مسئلة الحاذاه فمحي وجبه في تحقيق مسئلة الحاذاه
 من ان ذلك مبني على ترك فعل المقام والمخاطب بذلك هو الرجل المراء واما الثاني
 فمحي حله وبينه اذا حاذاه من الله وقتا واوانه ومنها كذا اخرى وهي ان لو خرج
 من الصلوة بعصبة كالكثير مثلا صح عنه مع ان المعصبة لا تصف بالرجوع لعلنا
 نحقق هذا المقام في موضعه على وجه يفي بمعه هذه الشبهة ان ساعدنا التوفيق
 الالهي وواجبها فرع من فرض الصلوة الا ان يخرج عن السبب الخارجا التي هي هنا
 شرط او ذكراها والسبب الداخلة التي هي هنا صفات فما والالان ان شيع وتفسد
 واجبا بها وقوله الفاعلة فانها واجبة عندنا فرضية عند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز
 اصلا لا للامام ولا للمؤيد لا للمنفذ الا في ركعة المسبوق ولعلنا في هذا الموضع ان
 المشاغل الخافية بين الحقيقة والشافعية ويخرج عن النزاع ان الحقيقة يقولون القراءة
 اصلها فرض لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن واما قوله الفاعلة فهي واجبة لا بعد
 الصلوة بل هي محصورة بمجرد السهوان كان تركها سهوا ويورث نقصان الصلوة ان كان
 عمدا وذهب الشافعية الى ان الفاعلة فرض من فرضها لا يصح تركها عمدا ولا فعل المرفوع
 حتى انهم جمع عن الشافعي رضي الله عنه سقوطها عن المأمورة بالمحرمة والقوى على الاول
 ويستدلون على فرضيتها بما روي عن عباد ابن الصامت رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وآله لم يقرأ فيها بفاعلة الكتاب قال كما خلف رسول الله
 صلى الله عليه وآله في صلوة الفجر يعل على القراءة فلما فرغ قال لعلكم ترون خلقنا نعم

والاصغول

قالوا تفعلوا ذلك الا بفاعلة الكتاب ومنها ما روي عن ابي سعيد الخدري رضي الله
 عنه انه قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقرأ فاعلة الكتاب في كل ركعة ومنها ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله في الركعة قال لا تجزئ صلوة لا تقرأ فيها بفاعلة الكتاب ومنها
 قوله صلى الله عليه وآله ولم يزل صلوة الا بفاعلة الكتاب واما عندنا فاصل القراءة فرض
 لقطعته دليله وهو قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن فانه لا فرضية في غير الصلوة
 اجزاء فمن الصلوة واما عدم فرضية الفاعلة فلظنية دليلها والظن يوجب
 العمل لا العلم فان قصد الفاعلة زيادة على النص والزيادة على النص بمنزلة التخي
 وخبر الواحد لا يصلح له فان قيل فليكن مثل القعدة الاخرى حيث لا يثبت فرضيتها
 خبر الواحد ابتداء لكن ببيان به اذا الامارات بالكتاب لان نفس الصلوة
 ثابتة به وتامها منها وخبر الواحد ان كفيته الامارات فلما الامر بالصلوة لم يكن
 خبر الواحد بياثا له بخلاف القراءة لان الآية ظاهرة مستغنية عن البيان على العمل
 القعدة الاخرى ككتابها في شرط لقعدة الخروج والخروج ثابت بالسنة فكذا شرطها
 وفيه نظر لان الصلوة ثابتة بالكتاب وهي متناهية والتشاهي لا يصح بدون الخروج
 فكون الخروج ايضا فرضا لان ما يوقف عليه الواجب اولى بالرجوع كون الخروج
 ايضا واجبا ما يثبت بالكتاب تعين ما ذكره في القعدة الاخرى وايضا مقصود الخصم
 انه لا صحة للصلوة بدونها لا التراجع في تسميتها شرطا او ركنا وهذا المقصود حاصل
 وهو به ما ذهبنا اليه من صحة الصلوة بدونها فليس يمنع الركبة والتسمية بشرط
 زيادة مرة وايضا ما ثبت خبر الواحد كيف يكون فرضا والشرط فرض لانه نفس المنة
 بركه وهو ما يثبت الاول ان القوم يرون المسئلة اعني مسئلة القراءة على هذه
 الامة الثلثة ان الآية الواحدة او الطويلة او الثلث القصار فرض ويستدلون
 في ذلك بقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن وهم يقولون ان ما تيسر ان كان عامتا تيسرا
 الآية وما دونها والطويلة وما دونها والثلث وما دونها الا انه خص منه ما دون
 ذلك بقراءة العرف فيوجه عليه انه كيف يكون الامر الواحدة او الطويلة او الثلث
 القصار فرضا وذلك لظني لان العام الذي خص منه البعض ظني الثاني
 انهم يعترفون كون الآية عاما خص منه البعض وحيث فللشافعية ان يقولوا
 خبر الفاعلة وان كان خبر الواحد لا انه يجوز به تخصيص الظني فانهم يجوزونه
 بلا اشتباه حتى انهم خرجوا بان العام الذي خص منه البعض مرة يجوز تخصيصه

كتاب الكافي

بالقياس ايضا اخرى مع ان القياس عندهم ونه الثالث ان خالفوا متواتر
 المعنى وان كان يقاصله احاد كالحاجة على وجود حائز مثله يجوز التخصيص
 والتفصيل عليه في الاسلام في اصوله الرابع انه ذكر في شرح التاويل الشرح
 الى منصور الماردي رحمه الله ان التواتر بان احدهما التواتر من حيث الزمان الثاني
 التواتر من حيث ظهور العرف فزاد قرا من غير ظهور المبيع والتكرار على العرف وطوبى
 معنى الناس من روايته ومثل ذلك يجوز نسخ الكتاب حتى نفي ان نسخ آية الوصية
 بمثل هذه السنة والقوم ايضا يعرفون به ولا يخفى ان خبر الفاتحة من هذا القبيل
 فجاز النسخ المحض فصل من التخصيص الذي هو نسخ من وجه دون وجه لا يتم فيه جواز
 بان الفاتحة لم تتركها احاد مطلقا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمانها وانما التواتر
 وانما في الصلوة من رعاها فيها او لم يرها الخامس انهم يعرفون بان خبر الواحد اذا كان
 مما ملكت السلفه القبول يجوز مثله اثبات الركبة فضلا عن الفرضية كما ذكرناه ولا يخفى
 ان خبر الفاتحة خبره في الآئمة بالقبول فتدعى ان يجوز اثبات الفرضية به السادة
 ان القوم يعرفون بان يجوز الزيادة على الكتاب بخبر الشهور كما صرحوا به في زيادة نسخ
 الحنف على غسل الرجل مع ثبوت الفصل من الكتاب وكما صرحوا به في زيادة حكم قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تسبح الملة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت اخيها على عرفة قوله
 لها واحل لكم ما وراء ذلك وكما صرحوا به في جعلهم مقامه المقام فرضا على المأمومين بخبر
 الواحد وهو ما روي عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم انه لا حرج من من حيث امركم الله ونسخي تفصيل هذه المعاني اذا كان وقت المسلمين
 لفرضية المقام ولا يخفى ان خبر الفاتحة أشهر من هذه الاخبار السابعة ان خبر الواحد وان
 كان لا يوجب العمل القطعي الا انه يوجب العمل ما تعجز في الاصول الامري ان الترتيب بين
 القوات فرض بخبر الواحد حتى من تركه في موضع الوجوب تفسد صلاته كلها ولا يخفى
 ان يكون خبر الفاتحة موجبا لاجابا بفساد الصلوة بتركها كترك الترتيب ويجوز ان فرضنا
 بين الفرضين الواجب الا ان الشافعي رحمه الله جعلها واحدا ويقول بالفساد بالترك الثامن
 ان قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن مجمل لاعادة الدليل عليه انه لو كان عاما لكان العمل
 ممكنا قبل البيان والمزيد ان يكون الواجب مودعا في فرد هذا العامر كذلك
 اذا ما دعي الفرض بمادون آية اتفاقا فالمدفرد مخصوص فصلا بخلافه النبوي
 الله عليه وسلم الفاتحة فتكون فرضية الفاتحة ثابتة بحال الكتاب ويكون خبر الواحد بما لا

١٦٧
 في سنة ١٢٧٢
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٧٢

وهذا ما اتراع في جواره كان آية المسيح محله في حق المقدار بدليل ان لا يتاخر في
 بمقدار شجرة او شجرة من فالمدفرد بعض مخصوص فصلا بغيره خبر المغيرة رحمه الله
 لا يتم ما ذهب اليه القوم من الفرق بين الفصلين من ان احدهما محذور والآخرة
 الرابع فضاءون الفاتحة واما ما ذهب اليه الامام الرازي رحمه الله والكثير من ان رايها
 هي المادة بقوله فاقرؤا ما تيسر لانها محفوظة للكافرين فهي مكية عليهم وليس ينبغي لهي
 قلة فقهاء وذلك لان من حفظ القرآن عن ظهر القل فالحال ليس عليه وكل بعض من يعاذه
 اسير سورة الاخلاص ايضا بهذه المثابة فترى كره على الفرضية بان قلنا انما هو لير
 بعيد لان القوم يعرفون بان الثالث المصحح آية الوضوء غسل يد واحدة وجل
 واحدة الا ان الاجابة في الاخرى للاختياط وقد فصلنا ذلك في مسائل الوضوء
 تفصيلا واما الامر به عليه واما تسخير بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بغير
 فالحجاب عنه ظاهر لا تخفى ان يكون المراد نفي الفضيلة والكمال كما في قوله صلى الله
 عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد كذا ذكره القوم وهو يناهض وهو ان لا يتراع
 في انه ليس المراد من نفي الوجوب بل المراد منه نفي حكمه والارباع في ذلك ايضا الا ان
 الترتيب وان المراد منه اي حكمه مقتضى تقدير القوم في حديث انما الاعمال بالنية
 ان الحكم يخصر نوعين ونسوي وهو الحق والفساد واخروي وهو التواتر
 والعقاب فغيبا عن فيه ان اراد حكم الدنيا فهو المديني وان اراد حكم الآخرة فهو
 نصفي ان لا يجوز الصلاة بدون الفاتحة وان اراد به شيء ثالث وهو الفضيلة
 والكمال فلا يتم المحصر في حديث الاعمال والله اعلم بكل الاحوال ولنا في هذا المقام
 مباحث شريفة ذكرناها في شرح الهداية ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم
 لا صلوة الا بالفاتحة الكتاب وسورة معها فان هذا خبر الواحد وهو قطعي وما يفتي
 خلق فيكون واجبا فعوله وضرب سورة لم يرد به ان ضرر علم السورة واجب وجوه لا يخفى
 ببعض السورة وجب سجدة السهو بل المراد ضرر من السورة وهذا تفصيل سيجي
 بيانه اذا كان اوامره ورواية الترتيب فيها تكرار في ركعة واحدة كالسجدة فمن ترك
 السجدة الثانية من الركعة الاولى سبوا وقام الى الثانية وصلى تمام صلوة تركه
 فان عليه ان يسجد السجدة المتروكة وسجد السهو لترك الترتيب كذا في الكافي وفي
 نقل عن الغيبة ثم قال بقوله فيما ذكرنا من اجتناب عن غير مكر في الركعة فان الركوع
 بعد السجود لا يقع معتد به بالاجماع واعترض عليه بعض المحققين من اصحابنا رحمه الله

الكتاب

وهذه سورة الى العالم

هذا الكتاب

بان هذا السرد قد اوجب في الحكم جاعداه لان رعاية الترتيب ايجابية مطلقا فلا حاجة
 الى قوله فيما ذكر لان مراعاة الترتيب في الاركان التي لا تكون في ركعة واحدة كالركوع
 ونحوه واجب ايضا على ما سيجي في باب سجود السهول من ان سجود السهول يجب بتقديم
 الركبن واوردوا نظيره الركوع قبل القراءة ولا يخفى ان سجود السهول لا يجزى الا بترك
 الواجب فان ترك الفرض مفسد فعمل ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع
 انها غير مكتره في ركعة واحدة فمفسد كما قال في النسخة اما بعد الركبن بخلاف ترك
 قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب ايجابية مطلقا فلا حاجة الى التقييد فلهذا لم يذكر
 وفي نسخة فظهر ان رعاية الترتيب ايجابية مطلقا فلا حاجة الى التقييد فلهذا لم يذكر
 في النسخة وفيه نظر فان هذه الدعوى اخفى دعوى ان رعاية الترتيب ايجابية مطلقا
 فاسد للقطع بان الترتيب بين بعض الاركان فرض حتى لو تركه فسد صلوة كالركوع
 بعد السجود فانه مفسد لاجتماعه وكما لا يخفى بعد القعدة وهذا ذكرنا في شرح المختصر بان
 التقييد فاسد للحق ان حفظ الترتيب بين الاركان ضمان واجب وفرض ولعلنا
 نعلم ذلك في ذلك تفصيلنا فاباه يتحقق الشفاء ويبرز كل مطلوب من الحق
 فدعوى الوجوب على الاطلاق فاسد كدعوى الفرض على الاطلاق والعجب
 من هذا المدعى انه اغتر بكلام الذخيرة ولم يتأمل في هذه الدقة فالتوجيه ان يقال
 قيد التكرار معناه انما لم يذكر لا يتعين كونه الترتيب وجبا لم يكون وقد لا يكون
 كما سطع عليك في ضمن التقر السابق فضع ما ذهب اليه الشارحون في شرح الهداية
 بهذا الاعتبار والتوجيه بان احترازنا عما لا يتكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وهو كثر
 الافتتاح والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض جدي لا انه وجه براسه
 لا توجيه لكلامه والقعدة الاولى لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رضى الله عنه
 قل التحيات لله ومقتضاه وجوب التشهد في القعدة من الا انه لما كانت القراءة في الاد
 واجبة كانت الاولى ايضا واجبة وفي النسخة القعدة الاولى سنة والثانية واجبة
 واكثر المشايخ على ما ذكره المصنف والتقييد بالاولى مبنى على ما مر ان الثانية فرضية
 والتشهادان تصح بان كلا الشهادتين من الواجبات وانما صاحب الهداية رحمه الله
 من الواجبات الا التشهد الثاني وصرح في باب سجود السهول بان كلانه واجب فكان هذا
 منه تنبيه على الخلاف في ذلك فان بعضهم جعلوا الاول سنة وعليه الاما لا يستوي
 رحمه ومن تبعه وما ذكر في باب سجود السهول ولا بد من ما صرح بالوجوب حكم عليه

رحمه الله
 رحمه الله
 رحمه الله
 رحمه الله

رحمه الله

بان يجب بتركه سهوا وسجدة السهول قد انبىه على ان هذا اصح فلا نافي بين الكلامين
 واما التوجيه بانه يجوز ان يقع اختيار صاحب الهداية رحمه الله على قوله ذلك البصر
 وهناك على قوله الآخرين فهو لا يقبله فطرة سليمة وانما صاحب الكافي رحمه الله فقد
 استصحب في ذلك اعني ما فعله صاحب الهداية رحمه الله وقال ان التقييد بالقعدة الاخيرة
 بقوله وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة يدل على ان قوله في القعدة الاولى ليس
 بواجبة اذ التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه فترتب في ذلك ما مر وانما
 خبر ما ناله لصعوبة في ذلك على ما ذكرنا ولفظ التسليم لان رسول الله صلى الله عليه
 هكذا فعله ولقوله صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وقوت القول
 وتكبيرات العبد من وفيه خلاف فقد ذكر في المبسوط في باب سجود السهول من
 عن قراءة التشهد في القعدة الاولى وعن تكبيرات العبد وعن قوت التوسيع
 للسهول ان هذه الاذكار سنة فتركها الاورث كبر يقض في الصلوة كاذ ان ترك
 النساء والتعوذ لان مبني الصلوة على الاضمار والاذكار وسجود السهول من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل لك عندنا في الاضمار اكثر للمشايخ على ما ذكر
 المصنف وهذا وجهه كلاهما المبسوط بان جواب القياس والاستحسان خلافه وانما
 بان كلاما مبسوطا غير واضح وتعيين الركعتين الاوليين للقراءة يعني ان اصله
 القراءة فرض في ركعتين من ركعات الفرض مطلقا حتى لو قرأ في الاخر من يتاخر
 الفرض بذلك الا ان خصيص القراءة بالاوليين واجب حتى يجتنب خيرا الى اخر
 سهوا وسجدة السهول وتعديل الاركان فترت تعديل الاركان ههنا بامور رعية الظاهر
 في الركوع والطائفة في السجود وقد عرفت تسجيحه والطائفة بين الركوع
 والسجود والطائفة بين السجود وفي كشف البردي تعديل الاركان هو الظاهر
 في الركوع وفي السجود وانما ما القيام بين الركوع والسجود والقعدة بين السجودين
 وموجبه المقام ان تعديل الاركان في التحقيق عبارة عن الطائفة وبما فطره الله
 والوقار في الاركان مطلقا لان الحدود من زمره الواجبات هو هذا المذهب وهذا
 المعنى ذكر في المبسوط ان تعديل الاركان متناول للطائفة في الانتقال من ركعة
 الى ركعة والطائفة في الركوع والسجود اما الطائفة في الانتقال لنفسه لا في
 انتقالا وفي القبة وقد شد القاضى الصدق رحمه الله تعديل الكل تنديلا بلغة
 تعالاه اكل كل ركن واجبه متنا وحينها الله وعنده يوسف عليه السلام

قوله واما التوجيه
 من التوجيه
 ان يقع
 البعض
 وفي باب
 ومن الامور

وسلم

نينه

انه فرضه في كل ركعة والركوع والتجويد وفي القومة بينهما حتى يطعن كل عضو من هذه
 عند في حقيقته ومحمد ربهما الله حتى لو ترك شيئا منها ساهبا يلزمه السهو ولو تركها
 عمدا يكون اشدا لكونه يلزمه ان يعيد الصلوة واما الثانية اعني الطهارة والركوع
 والسمع فمختلف فيها وكان ابو الحسن الكرخي رحمه يقول انه واجب على قول حنفية
 رضي الله عنه حتى لو تركها ساهيا كان عليه السهو وكان ابو عبد الله الجرجاني رحمه
 يقول انها سنة حتى لو تركها ساهيا على قوله فلا سهو عليه وفي القنية ثم انما في الركوع
 والتجويد واجبة عند حنفية رحمه على اختيار الكرخي حتى لو تركها ساهيا لزمه سجدة
 السهو على اختيار الجرجاني سنة واجمعوا على ان القومة بين الركوع والتجويد وغيرهما
 قدرت بمقدار تسبيحة ولغيره والاختفاء فيها غير محقق وبسبب بعض الخبر والاختلاف
 وما يتعلق بهما من تفصيل المسائل والدليل في الكلام مواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من غير ترك احيا ناقصا لغيره والداخله والخارجة والواجبة ومنها تفصيل لا بد من
 له وهو ان الفرض من الخارج سنة وكذا الداخلة والارباع لم يرد في العدد الا انهم يسمون
 في المدة والواقع في بعض الكثران الست الخارجة الطهارة وسر العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية والتكبير الاول وفي الخامسة وثلاثون طهارة استقبال القبلة
 التكبير والحقيقة وطهارة التوبة سر العورة واستقبال القبلة والنية والوقت والقيام
 لم يجعل الوقت كاتري من الشرط وجعلها من الاسباب بعضها جعلوا الاركان اربعة
 والقراءة والركوع والتجويد والعترة الاخيرة فربما لا يكونا فانه فرض في الفرض والطمع
 حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرها فامروا بذهب فسدت صلواته وجعلوا التكبير
 الاثناعشر ايضا فربما لا يكونا فاضايت هذه ايضا سنة واما الواجب المذكور في هذا
 ثمانية وفي كلام المص رحمه احد عشر او اثنا عشر وفي الخامسة واما واجبات القبلة
 في غير تعيين الفاتحة وهم السورة مع الفاتحة وتعيين القراءة في الاولين
 ومراجعة الترتيب فيما مضى من التكرار حتى لو قام من الاول في الثانية وترك سجدة
 فان القيام معتبر عندها وتعديل الاركان والعترة الاولى في عامة السجدة واما
 التسبيح في العترة الاخيرة والغنم في الوتر فالجرح ليس في الغنم شي مؤثر
 لو دعا دعاء آخر او قال اللهم هذا الخ دون اناسه عينك طوبى لك من التعليل
 والجهر فيما جهر والخافت فيما خافت ثم ان في خروج الطهارة في الاركان والشرط
 فرائض الصلوة اثنا عشر سنة خارج الصلوة وسنة في الصلوة وقد رت

سنة في كل ركعة
 سنة في كل ركعة

ولما افروخ

اما الخروج عن الصلوة بفعل المصلي فهو فرض عنده فصارت عنه ثلثة عشر عند
 ليس بفرض وهذا كلامهم على تفاوت ذلك واما ما ذهب اليه في رتبة عنده من ثلثة
 لا فرق بين الفرض والواجب على ذلك على الحنفية في كتاب تهذيبه
 في مذهبه وسميها بالثلاثة ان الامور المتعلقة بالصلوة على كبرياتها هي
 اقسام شرطية وarkan وابعاض وهنات فالشرائط ما يقتضي صحة كل جزء من الصلوة
 الى ابعاضه وحقيقته والarkan هي ما توقف عليه وجودها وتصورها والابعاض
 هي السنين التي لها نظر من الفرائض والهنات هي ما عدا الشرائط والarkan
 والابعاض فترك شي من القسمين الاولين يفسد الصلوة ويطلبها وترك شي
 من القسم الثالث سهوا لا يجب سجدة السهو وترك شي من الرابع لا يجب شيئا
 من ذلك لان ترك السنة والادب لا يجب شيئا من ذلك فالشرائط هي بعد
 الاسلام واعتقاد فرضية الصلوة بما نبيه استقبالا للصلوة ودخول الوقت
 او قبيلها والطهارة عن الحدث والطهارة عن الحيض بدنه ونيا به ومكانه فافترس
 ستر العورة وترك الكلام في بطر عفا وحرفين وترك الفعل المبني في غير الجائز
 وترك الاكل فبطل بالمفطر ولو لم يصركم وقد جعل الكلام والفعل والاكل منافي
 وسمى ما مضى من هذا الاقسام على الاربعة المذكورة والarkan ثلثة عشر سنة والتكبير
 قائما والقيام فرض لمن استطاعه والفاتحة لا في ركعة المسبوق والركوع وهو
 ان يخني بحيث ينال راحته ركبتيه والاعتدال مطمئنا وهو العود الى ما كان عليه
 قبله والتجويد مرتين والجلوس منها مطمئنا والتعجيل في الشهادتين والصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادتين والآخر واغبط السلام والترتيب جعله الله
 رحمه النبي من الشرط واما الابعاض فهي سنة الغنم في اعتدال الصبح وفي الوتر
 في التسع الاخر من شهر رمضان والقيام للقبول والشهادتين الاول والعود في الشهادتين
 الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادتين الاول والصلوة على الاول
 في الشهادتين الثاني وفي الاولين وجعلها الايام اربعة ولم يذكر القيام للقبول
 والصلوة على الاول في الفرض من هذا التفصيل ههنا بسبب مواقع الكلام وتفصيل
 مواضع الوقوف ولا يظهر ان ما جعلناه واجبا وسميها به وواجب تركه سهوا
 سجدة السهو مما ابعاضا وواجب تركها سجدة السهو وسن غيرها او تدب يريد ان
 هذه الامور التي عداها وسميها بعضها شرطا وبعضها فاضلا وبعضها فاضلا

سوي

اثنا سنين أو مندوبات أو آداب كإخراج الكفين عن الكفين وقت التكبير والنظر إلى موضع
 السجود وكظم الفم عند التثنية ونحو ذلك كما سنظر عليك هذه الأمور ضمن المباحث
 الآتية في مواضع متفرقة وترك الآداب لأنها متدرجة تحت المندوبات ففسر الشيخ
 بإفعاله رسول الله صلى الله عليه وسلم على طريق الملاحظة ولم يتركها إلا بعد كمال البناء والتعمير
 وتكبيرات الركوع والسجود والآداب كلها فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين
 ولم يروا عليه زيادة التسمية في الركوع والسجود على التلذذ والزيادة على القراءة
 المستوية فالواجب حصن للفرائض وتكليفها والتسليم وحسن الوجوه وتكليفها والآداب
 حصن للتسليم وتكليفها فإذا أراد الشرح كبر على عبارة الهداية وهو قوله وإذا
 سجد في الصلاة كبر لأن فيها شأنا محققا للمصحة ونبه فيها على نوع تفسير لها إذا
 حال من ضمير كبر والملاء بالحدوث لأن لا يأتي بالمدة في هذه الآية لأنه يصير استعماله المقصود
 الآية لا الاستفهام بل المدة في كبر لا يصير كبراً فلو مدد لك فلهذا نفس الصلاة
 خلافت بعض هذه تفسيرا لأن كبار من أسماء الأولاد ليس عن البعض إلا لفساد لأن
 كباروا كباراً شباع وهو لغة وعن البعض أنه لم يكن به شاعاً في صلواته وعن محمد بن مقاتل
 من لا يميز بين القطين يصير شاعاً للضرورة كذا في القنية بعد رفع يديه في القنية
 رفع اليد للتكبير خارج الكفين وفيها سوء في الفصل لكن خارج الكفين وإلى قول الكلاء
 تنبه على ما هو الأصح وهو أنه رفع أو لا يتركه وعلى أن المقارنة غير شرطية على الموقف
 عن أبي يوسف في الهداية والأول أصح لأن فعله نفى الكبراء عن غيره تعالى والتفريق
 على الآتيا غير مخرج أصابعه كل التفرع وإيضاح كل الضمير ليعلمها من من فعله فترجع
 وإيضاح من قبل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ما شاع حال آخرى على التلذذ
 أو على الدراف بإهامية تخفى أم به وهذا هو الأصح في مذهبه الشافعي في الملاء ورفع
 حذاء من كبرها لأنه استعملها فقوله والملاء معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قال
 والرجل عساه إهامية تخفى إذنية والملاء مرفوع فان أيدل التكبير المعروف المتعارف وهو
 قولنا الله أكبر الله أجل وأعظم والرجل أكبر لأنه لا إله إلا الله أو بالفارسية تحوان هو
 خدري ترك كسبه لا فصل من أن يكون من حسن العربية أو لا يحده وعند هذا الموضع
 جاز لأن العربية من المزية ما ليس لغوها وعند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز بالفارسية
 أصلاً أو في الصلاة حال كونه عاجزاً بها متعلق بقراءة أي القراءة بالفارسية
 في الصلوة إنما يجوز إذا كان عاجزاً عن القراءة بالعربية وهذا إنما هو قول صاحب الجية

وأصل المسئلة أن القراءة بالفارسية في الصلاة هل يجوز لا يجوز فعند جوازها
 لا يجوز الأصح المحذور المشاع أخذوا في هذه المسئلة بقولها وهو مختار العقيد إلى الشيخ
 وعليه الأما فاضحاً في قال في الجامع الصغير كان الشيخ أبو محمد بن الفضل
 في يقول الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصد ومن بعد ذلك فهو زائد
 أو مجنون فالجواب يداوي والزبديق معتل روي أن واحداً من أهل الأهواء
 كتب في ذلك فتوى وبعثها إلى الشيخ المذكور أن الصبيان في زماننا شاعوا لهم
 التعليم باللغة العربية فهل يجوز لنا أن نعلمهم بالفارسية فقال الشيخ للمستفتي
 ارجع حتى تهمل ما استبحث من حاله فإذا هو كان معروفاً بقساد اللسان سوماً
 بسوء العقيدة فأعطى الشيخ لواحد من خدامه سكنياً وقال له قل هذا من أهلك
 فقال فلاناً امرئى به يفعل كما شرطت وقال له الأمر يدعوك فذهب الشيخ إليه
 وعرض القصة عليه وقال إن هذا كان يريد أن يطل كتاب الله فاستحسنه الأئمة
 وأعطاه الخلعوه جزاء الله خير الجزاء وبالحيلة فلما وقع من المشاع أشد التكفير في ذلك
 وكان هذا هو المختار للغوى فتدالمص في جوانبها حالة العجز كما ترى ويروي
 يرجع إلى قولها وبالحيلة في العربية على غيرها أمر ليس فيه خفاء روي عن رسول الله
 أشد الأناحر في القرآن عرق ولسان أهل الجنة عرق كذا في الفوائد المظهرية
 أو دوح ونحوها أي بالفارسية عرق العربية أو لا فان الجواز في الذمى ثابتاً بقا
 جاز جواب للشرط المذكور وهو قوله فان أيدل الحج وان أيدل التكبير والله اعلم
 لا يجوز لأنه منسوب بالحاجة وليس بتعظيم الصلوة بالله فقط مختلف فيه فقيل وقبل
 ويضع يمينه على شماله تحت ستره الحديث على رضي الله عنه أن من السنة أن يضع
 المصلي يمينه على شماله تحت الشرة في الصلاة وقال الشافعي رضي الله عنه يضع
 يمينه على صدره لقوله تعالى فصل لربك وأخر فسر على رضي الله عنه الخ يضع اليد
 على الصدر في الصلوة ولأن الصدر موضع نور الإيمان فحفظه بدء في الصلاة أولى
 وأعلم من شاعنا جزمهم بعد اتفاقهم على أن الوضع ينبغي أن يكون تحت اليسر
 اختلافوا في موضع الوضع من اليد فقبل يضع باطن كفه على ظهر كفه اليسرى وقبل
 على فراعده اليسرى وقبل على مفصل اليسرى فالخلا في الموضوع بالخلا في الموضوع
 عليه وقال من الأئمة المرحوم في استحسن كثير من مشاعنا الجمع بين الأخذ والوضع
 بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى وبأخذ اليمين بالخصرة الأيسر ورسول الله

صلى الله عليه وسلم

اليفني هو

على الأربع ليكون علم بالحديثين المذمومين في ذلك المعاشرة لا بناءً أمراً أن يفتح
على ثلثهما لما والاخران ماخذهما لما بناهما في الخلاصة والفتاوى النظرية
كالصوت وصلوة الحجارة أي في كل قيام فيه ذكر مسنون كالقيام في الركوع
الصوت ونحوه ولا يفعل لك في القيام الذي ليس فيه ذكر مسنون كقيام في الركوع
والله الإشارة بقوله ويرسل أي منه في قومة الركوع أي في قيامه واقع بعد الركوع
أو ليس فيه ذكر مسنون ومن كبريات العبد لا لا ليس فيها أيضاً ذكر مسنون هو
اعني ما ذكر المص في من حدث الأرباب والاعتماد إشارة إلى ما عليه الجمهور وهو أنه
المشهور كما صرح به شمس الأئمة الحلواني رحمه من أن كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة
فيه الإرسال وكل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الوقوف والاعتماد وعلى الاعتماد
ففي صلوة الجنائز وقنوت الركوع والوضوء وكبريات العبد وقومة الركوع
الإرسال وقال الشيخ أبو جعفر في صلاة الجنائز وكبريات العبد وقومة الركوع
الإرسال وقال للفقهاء الأئمة أبو علي الحسين في الإرسال هذه المواضع الاعتماد والوقوف
إذا الوقوف يرسلون من أول الصلاة فحينئذ يخالفه الحرم بالجملة فالأولى هذه
أولاً وأما ما صرح به شمس الأئمة في اختيار المص في وقوف بين الفصلين بناهما لما في
وأما ما يرسل عليه بعد الفراغ من كبرية الانتحار لم يضعه كذا في عندها وعند غيره
في التوابع يرسل في حالة البناء ويضع كذا في الأول هو المختار وهذا السار المخرج
بقوله ثم يفتي أي يستعمل البناء بعد وضع اليدين على الشاة الفاتحة معطوف على قوله ويضع
على شاة ففعله صرح بأن البناء ينبغي أن يكون بعد الوقوف وإن كان الوقوف متركاً على
الفراغ عن كبرية الانتحار وأنه ينبغي أن لا يرسل في وقت البناء كما هو رواية العامة في
المصلي إذا حرم الصلوة ويرفع يديه لا يرسلها ثم يضع يده في موضع من غير إرسال لأن هذا قيام
ذكر مسنون بقوله ثم يفتي لا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله ويرسل في قومة الركوع
لفساد المعنى ويجوز أن يجعل عطفاً على كبري قوله فإذا أراد الشروع كبره هو أيضاً
مضارع معنى لا تحوياً إذا قلنا سنة معية معنى والمعنى ملائم فإن قيل فما معنى
ثم ههنا ولا تراخي بين التكبير والبناء ثم إذا جعل معطوفاً على يضع فإن الإشكال في
أو كذا وهو بالوضع أقرب قلنا التراخي هنا ذكر في التراخي في العطف على يضع
التراخي مبني على أنه ينبغي أن يكون المصلي على تان وأعمال دون تعجيل أهمل والأول
أن يجعل من قبيل التراخي من الأدنى إلى الأعلى كما في قوله ثم يفتي لا يجوز أن يكون

لأن حاله التكبر حالة الإعراض عن الغير والتوجه إلى جناب رب العزة وحالة
حالة الجلوس على ساطع الغربة والمناجاة والتكلم بالحضرة بقوله ثم يفتي معناه أفتي
بالبناء وهوان بقول سبحانه اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك
وقوله وجل ثناءك لا تمنع ولا امرؤ أن يترك الواو في محمك وتبارك فلا بأس به
لأن كلامهما صحيح بحسب المعنى والعربية وعن النحاة في تفسير قوله تعالى
وسبح محمد برك حين تقوم أن هذا قول المصلي عند الإفصاح سبحانه اللهم محمد
وروي هذا الذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي وابن مسعود رضي الله
ولم يعلق المشاهير من ثناءك إلا الله لا تمنع كما ذكرنا بقوله سبحانه معناه استعلا
تسبحاً أيضاً محض ترك فإن قيل قد تقرر في الخوان سبحانه علم التسبيح فكيف صح
إضافته في قولنا سبحانه وسبحان الله وقد تقرر أن العمل بالإضافات قلنا قد تقرر
بأن سبحانه إنما يكون علماً إذا لم يجر مضافاً ما إذا اضيف فلا فهو هذا السر لا يفتي
معنى التسبيح كما ذكرنا فإن قيل فيكون هنا تضاعفاً على المصدر أي استسبح تسبحاً لله
والواجب عليه أنه المعنى على النسبة كقولهم ضربت ضرب الإضافة بمنع بالأسفل
في هذا القرآن تعالى سبحانه إلا أنه اضيف إلى الله تيسيراً على أن هذا إنما هو الذي
وعلى هذا الوجه قوله تعالى ومن أراد الآخرة وسعياً سعيها ومن أراد زيادة تحقيق
هذا المقام فعليه كما سألنا شرح الهداية فقد اشبعنا الكلام هناك بما لا مزيد عليه ولا
أي لا تكرار التوجيه وهو قوله جل جلاله وجهي الذي فطر السموات والأرض
خفيفاً وما أنا من المشركين إن صلواتي وسكنتي ومحبي وبما في الله رب العالمين
وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين أو أنا من المسلمين والمحايي في أخذ هذا الإعراف
المصلي بالخيار أن شاء ذكره قبل البناء وإن شاء ذكره بعده وفي ظاهر الرواية لا يذكر
بعد الإفصاح الصلوة بل بقوله قبل الإفصاح والمنع من من مشايخنا كما نزل بمنعونه قبل
الإفصاح أيضاً والمتأخرون على أنه بقوله قبله وهو اختيار الفقهاء إلى اللبس في
أما قوله وأنا أول المسلمين ففعله اختلا المشايخ فمنهم من يقول تعد صلوة لا يكره
محض ومنهم من يقول لا تعد لأنه لم يرد به إلا بناءً عن نفسه بل أراد به قلادة الطهارة
ويتعود أي يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو استعبد بالله من الشيطان الرجيم
بقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءة
اطلاقاً لا سبباً على السبب كقولهم إذا دخلت على الأمير فربن وكان مقتضى الإعراف

له غيرك

عنهم

نوجه

ان يكون واجبا الا ان السلف اجمعوا على سنته كذا في الكافي ووجهه والله اعلم ان
الاستعادة هي طلب الخلق الى الله تعالى من شر الشيطان وكبدته وتجرد التلطف بهذه الكلمة
لنوعها لانه لم يولد متعلق بالقلب فمضى الوجوب المستفاد من الآية ان يكون القصد
القلبي اعني العمل المتعلق بالقلب واجبا الا ان التلطف من اشارته ان الكلام في الغرض
وانما جعل اللسان على الفؤاد ليللا فالتلطف بهذه الكلمة اولى كان الله فليس
افضل للقراءة لا للتناء مبداء لا خلا في نفس التعود انما الخلا في انه تتبع القراءة والتناء
فبعد ما تتبع القراءة وعند ابن يوسف تبع للتناء وجها الاول انه شرع لافتح القراءة
فكان كالشرط لها وشرط الشيء تابع للشرط ووجه الثاني انه شرع بعد التنا في تبع
لا في دعاءه الاول وتبع الشيء بعد من جنسه ونوعه فلا يظهر في كنهه مواضع المسوق
والموتى كلا القيدين والى هذا اشار بقوله في قوله المسوق لا الموتى الى المقيد
فبعد ما كان سبعا للقراءة تعود المسوق اذ المسوق عليه ان يقرأ فمما يقصده
لما تقدم من ان ما تضمنه المسوق فهو اصله في حق القراءة واخره صلواته الشهد
وهذا ما قال في الخبر انما ادرك المسوق مع الامانة فحصلت له وما يقصده اذ صلواته
هذا هو الصحيح وسيجي زيادة تفصيل لهذا المقام وسيان اذا كان باذن الله وقدره واما
والثاني انه لا يعود الموتى لما تقدم من ان المقدي لا يقرأ خلف الامانة لان قراءة الامانة
قراءة له وسيجي تفصيله ونوعه في التعود عن تكريرات العبد اشارته الى الموضع الثالث
من المواضع التي هي مظاهر ثمرة الخلا ومن جعله تبعا للتناء فمما يقصده لا في حق التنا
والتقدم على العوائن وسيجي اي يقرأ بتمنائه الرجز الجبر في اول الصلوة لا في الفاتحة
والسورة الا على قول غير وفي الخلاصة والكلام في التسمية على وجه منها انها العبد
الا انها ليست من راس كل سورة ولا باقية من الفاتحة عندنا ومنها انه ياتي بها في اول
الصلوة لا غير وفي رواية اي يوسف رحمه الله ياتي بها في اول كل ركعة وعن محمد رحمه الله
انه ياتي بها في اول كل ركعة وعندنا فتاح كل سورة الا اذا كانت صلوة يجهر فيها بالقرآن
لا ياتي الامانة بالتسمية من الفاتحة والسورة واعلم ان الكلام في ان التسمية هل هي
او سنة فظاهر هذه الروايات ان الوجوب ساكنه الا ان الصحيح انها واجبة شرعا بذلك
في الغيبة فلو لا احسن ان يسمي في اول كل ركعة عندنا جميعا بالاطلاق فيه
ومن زعمه يسمي في الاولى فستعطل على اصحابنا عطلا فاحشا نعرف بالامانة
في كتب اصحابنا وفي الروايات انهم لا خلاف في ذلك انما الخلا في الوجوب فعندها رواية

المعنى

المعنى عن اي حنيفه انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي رواية
ورواية الحسن عن اي حنيفه انه لا يجب الاخذ بالافتتاح وان قراها في غير
محسن ثم قال والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة وفي المحيط واما بالتسمية في كل ركعة
وهو قول الامانة التسمية لاستفتاح القراءة وكل ركعة اصلها القراءة فبذلك التسمية
وغير هذا من كلام المصنف لانه صرح بالنفي بالاثبات بها عند راس كل سورة ففي
ما عدا ذلك من وجوب العبد فاذا تم هذا ان الصحيح من المذهب ان التسمية واجبة
في شيء آخر وهو انه هل يقرأ البسملة بصيغة الجهر او الاشارة فاشارة الى المصنف
بقوله وليس من اي بسملة والتعود والتسمية وفي الحديث انه وسرهما اي بالتعود
والتسمية لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع غفيعين الامانة وذكر منها التعود والتسمية
وامن وربنا لك الحمد وفي المحيط ولا يجهر بالتعود لما روي عن ابن مسعود رضي الله
انه لا يحق الامانة جسا التعود والتسمية والتأمين وربنا لك الحمد والشهادة واما
ان الاشارة اعني اخفاءها واجبا وسنة فلم يذكر احد في ذلك رواية منصوصة الا ان
الكلام صرحوا بالاخفاء ومنع الجهر بالوجوب كما في المحيط ونفي التسمية ولا يجهر بها
لانها ذكرت في افتتاح القراءة بها تركا لا على سبيل القراءة وسيجي الدليل ان الاشارة
فيها واجب وفي شرح الزاوري القديري والكلام في التسمية في مواضع منها انها آية
من القرآن عندنا وفي خلاف ما لك ومنها انها ليست من الفاتحة ولان راس كل
سورة وفي خلاف الثاني رضي الله عنه ثم قال اكثر منا اخفا على انهم انما قالوا
انه لا يجهر بها في الصلوة عندنا خلافا للشافعي رضي الله عنه الرابع ان المصلي ياتي بالاول
كل ركعة ثم قال والصحيح هو الوجوب في كل ركعة الخامس انها آية كاملة على الاصح في جميع
الاخوال والصحيح انها آية في حق جواز الصلوة وجوبها على الخائف والحائض وفي التنا في كل ركعة
فلا فاعده الكفاة في كل ركعة وهو قول اصحابنا ورواية عن اي حنيفه رحمه الله ثم قال
وقول اي يوسف انه عبط لان العلماء اختلفوا في التسمية هل هي من الفاتحة ام لا
وعليه اعادة الفاتحة في كل ركعة فكان عليه اعادة التسمية في كل ركعة ليكون ايعا
عن الاختلاف واما كلام صاحب الكشف الكبير للمروزي في صلب الوجوب لانه في الاختلاف
بأختافا ولا يخفى ان الامر ظاهره شعرا بالوجوب فقوله سره اي يحضرون
وهو الاختفاء فعلم انه الحديث اي اخفاء واما قوله سره بزيادة الباء فهو
كذا في المغرب ولهذا عدل المصنف عن عبارة الحديث فاقطع الباء واما كلام الجهر

اي يوسف

المحيط

فترأوا عليه كذا في القحاح ظهر على صلي صلوته لاسن لا يصلها فان هذا غير ما في
ولو سجد على ظهر صلي الصلوة جاز اذا لم يجد موضعاً آخر وقبل هذا ليس شرطاً لما رو
عن عيسى بن ابي عمير انه لما راى الناس يصلون على قارعة الطريق قال هذا السجدة
رسول الله صلى الله عليه وآله عن المهاجرين والانصار معه فمن لم يجد موضعاً
للسجود سجد على ظهر اخيه اما لو سجد على ظهر غير المصلي لا يجزئ لانا انما جئنا بالسجود على
ظهر المصلي للضرورة والاضروية في حق ظهر غير المصلي لان الانسان لا يكمل في المسجد
غالباً الا للصلوة وفي المنتهى لو سجد على ظهر غيره لا يجزئ لان محل السجود يجب
ان يكون غير الساجد وان سجد لغيره جاز اذا لم يجد موضعاً للامسك ولو سجد على ركبتيه
بعد الاجتزاء بهذا كله المحيط وفي الخلاصة وان لم يكن ذلك الوجه في الصلوة
او ليس صلوة لا يجزئ ولو سجد على ظهره فان كان في غير هذا الوجه لا يجزئ وان
بعد فالحتم ان لا يجزئ ولو سجد على ركبتيه لا يجزئ بعد وفي غير هذا لا لو كان بعد
يكفي الاماء والمراة مخفض طرفي بطنا بغيرها لان ذلك استلزاماً ورفع راسه
الاولى مكبراً وجلساً وطناً وطناً بغيره هذه الاحوال على ان هذه الافعال ينبغي
ان تكون في هذه الاوقات واما عبارة الهداية اعني قوله ثم رفع وكبر فاذا اطمان
كبر وسجد فبعد عن هذا الاستعارة فقوله وجلس طناً طناً الى ان ينبغي ان يسجد
جالساً يعني ينبغي ان يسجد طوساً وفي المحيط وان لم يستقر فاعدا حتى يجد ما ياتقن
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان كان الى القعود اقر من سجد وان كان الى الارض
اقر من لا يجزئ وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان الركن ادى ما ينطلق عليه الاسم
وهو الاسم لان السجود وضع الجبهة على الارض والوضع يحصل ادى ما ينطلق عليه
الاسم واختيار صاحب الهداية رحمه الله ان كان الى السجود اقر من لا يجزئ لانه بعد
ساجداً وان كان الى الجلوس اقر من لا يجزئ بعد جالساً فتعقبت الثانية وفي الخلاصة
وفي شرح الطحاوي رحمه الله عن محمد بن حماد انه اذا رفع راسه قدما لا يسكن على الناطق
رفع راسه جاز فاختار صاحب المحيط اوسع وبالناس ارفع واختار صاحب الهداية
احوط وقوله ويسجد طناً اي يسجد سجدة ثانية بصفة الاطمينان والحيطة في تكرار
انما ترغمان للشيطان لانه امر بالسجدة فليفضل ففرض سجدة واحدة والية الاشارة
في الكلام السوي بقوله هاترغمان للشيطان وذكر بعض المشايخ ان في الاصل شارة
الى ان البداء من الارض وفي الثانية اشارة الى ان العود اليها والية الاشارة في الكلام

وسجد صح

بقوله

بقوله منها خلقاً كثيراً وفيها تعبدوا وذكر بعضهم انه لما اخذ الله الميثاق من آدم
عليه السلام حيث قال وادخلت من بني آدم من ظهورهم ربهم امراً اهدى
بالسجود فصدقوا لذلك فخير المسلمون كلهم في الكافرون فلما رفع المسلمون رؤسهم
وراوا ان هؤلاء لم يسجدوا وسجدوا ثانياً سجدوا لما وقعوا به ثم ان السجدة الاولى
ورفع راسه من السجدة الثانية اولاً ثم يدبر ركبته ويعود بلا اعتماد على الارض
ولا تعود اعني الجلسة التي يستريح فيها الاستراحة الحلال بيننا وبين الشافعي رضي الله
عنه هنا في امرين احدهما في اعتماد البدن بعدنا الاعتماد على الركبتين وعنده
على الارض وثانيهما انه يخرج جلسة خفيفة بعد السجود من غير قعود وهذا لان
الانقال نوعان انتقال من القيام الى السجود وانتقال من السجود الى القيام لا تعود
في الحرب الاول اجماعاً فكذا في النكاح وذكر شمس الامة الحلواني رحمه الله ان الخلاف في الاصل
حتى لو فعل كما هو مذهبه فلا بأس بعنده ولو فعل كما هو مذهبه فلا بأس بعنده
والثانية الثانية كالاولى لكن لانه لا يعود ولا يرفع يديه واذا انما اصرح
رحله اليسرى وجلس عليها فاصابها اي نصب الرجل اليمنى نصباً موحياً اصابعه
نحو القبلة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله ولما اصبح يديه على فخذه موحياً اصابعه
نحو القبلة حال كون الاصابع مبسوطة اي غير مقبوضة وفيه خلاف في الشافعي رحمه الله
عنه فعنده بعض الخضر والنصر الواسطي من البداء يعني من رسل المسيح ومسيده
كان مسجوداً اي تشهداً كشهادة ابن مسعود رضي الله عنه لا كشهادة ابن عباس رضي الله
عنه ولا كشهادة غيره من الصحابة وتوضيح ذلك ان الشهادتين كانا مختلفتين بين
الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فانه ذكر وان لم يرضى الله عنه تشهداً او على
رضي الله عنه تشهداً ولعبد الله بن عباس رضي الله عنه تشهداً ولعبد الله بن مسعود
رضي الله عنه تشهداً ولعائشة رضي الله عنها تشهداً وكما يروى رضي الله عنه تشهداً وكذا
لغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فاختل كل من الامة المجتهدون بجملة طائفة من
شهادتهم من هؤلاء والكل حسن صحيح لمحصل الاهداء وفي غير الاهداء الكل
من هؤلاء رضي الله عنهم ورضي الله عنهم وشهدوا بغير الشفاعة في الشفاعة في الشفاعة
ونعت لواءهم في الامة المجتهدين في الجواز انما التراجع في الافضلية لا الفضل
عند الشافعي رضي الله عنه تشهداً عبد الله بن عباس رضي الله عنه والافضل عند
شهادة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والكل في الافضلية وجوه وذكره لولا ان لا

كذا في المحيط فهو اما اصطلاح او تسمية للنبي باسم بعضه ولا يرد على هذا على
هذا التفسير في الموعدة الاولى لان صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا في المحيط ولان
الزبادة عليه دعاء والدعاء مشروع في اخر الصلوة لاني وسطها وفي الكلام تنبيه
على ان الشهادتين بالشهادتين والباقي ليس من التشهد وتبينه على انه يزيد في البا
ما يشاء من الادعية ونحوها فيما بعد الاولين الفاعلة فقط اي لا يصح لها السجود
اصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وان سجد او سكت جائز ذكره
انه السكوت مكروه وفي الخلاصة وفي الاخر من الافضل ان يقرأ للفاعلة فان تركها
عامدا كان مينا وسأها فله الشهور عن ابي حنيفة رحمه الله ان سجد فلا بأس وان قرأ
الفاعلة فهو افضل وان سكت فهو مكروه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
انه بالخيار ان شاء قرأ وان شاء سجد وان شاء سكت ولا يلزمه السجود للمرأة
فيها هو الاصح ويقعد كالأولى اي علس في الثانية كاطلس في الاولى المنة تجل
على التبا السري محجة رجلها من الجانب الايمن فيهما اي في التشهدين ويشهد
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتي الفجر والصلوة في ركعتي
وج الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على الانسان في عمر مرة واحدة لقوله
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والامام العجل لا يقضي التكرار اربع
الوجوب مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله سجد سجد سجد سجد على النبي صلى الله عليه وسلم في كل
وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اربع من الجفاء وذكر من جملتها انه اذا سجد سجد
على وفي التبايد قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصلي على احد غيري لقول ابن عباس رضي الله
عنه لا يصلي على احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لا يكره ان يصلي على
ممن ذكر على اثر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا في ذلك تعظيما للرسول صلى الله عليه وسلم
لا غيره كذا في المحيط وفي الخلاصة وذكر محمد رحمه الله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر
وارحم محمدا وآله محمد وذكر الامام خواجه زاده رحمه الله ان ذلك مكروه وقال صاحب الامم
الحلواني ونسب الامم الشخشي رحمه الله انه لا بأس به لو ردد الاثارة وكذا اذا ذكر
العبادة رضي الله عنهم لا يقرأ بجملة الله ولكن بما له في الله منهم اعلم الله شير
بالمسح عند قوله اشهد ان لا اله الا الله في المحيط انه نعم محمد رحمه الله على انه يشهدنا
حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يفعل ذلك اي كان يشهدنا الصنيع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر هذا الاختلاف

في الفتاوى

في الفتاوى الظهيرية الا انه لم يصرح بما هو المختار في المسئلة وذكر في الخلاصة المختار
انه لا يشهد ذكر في المسئلة انه لا خلاف انه يفعلها والاصح من هذه الروايات اختيار
المحيط رواية ودرية ويدعو بما يشبهه القرآن في الجامع الصغير في الصلاة بذكر
في القرآن وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله كل دعاء في القرآن لا يصح
الصلوة ولو قال اللهم اغفر لوالدي لا يصح صلوة لانه في القرآن وكذا لو قال
اللهم اغفر لوالدي ولو قال اللهم اغفر لوالدي فسد صلوة وكذا لو قال اللهم اغفر لوالدي
او لغرو او نحوه لانه ليس في القرآن او المأثور اي المروية من الدعاء ومن الادعية
المأثورة ما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال علفي يا رسول الله
دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر
الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم ومنها
على ما ذكر في موضعها لا كلام الناس اي لا يدعو بما يشبه كلام الناس وقدر
ما يشبه كلام الناس بما لا يستحيل سؤاله من غيره كقوله اعطني كذا وزوجني كذا
وما لا يشبهه بما يستحيل سؤاله من غيره كقوله اللهم اغفر لي وما اشبه ذلك
ثم يسأل عن عمنه من بعد اي من في هذا الجانب من البشر والملك والحيوان
انه يسلم تسليمين احدهما عن عمنه فيقول السلام عليكم ورحمة الله والآخر
عن يساره مثله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن عمنه حتى يرى بياض
خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر عن بعضهم انه يسلم
تسليما اذا كان مقتديا احدهما من لده سلام الامام وهذا مرجوح كذا في المبسوط
وفي المحيط ويسلم عن عمنه ويساره ويكون اولها ادفع والثاني اخفض لقول
علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمين اولها ارفعها
ويروي عن محمد رحمه الله ان التسليمة الاولى للحيمة والخروج عن الصلوة والثانية
للتسليم بين القوم في الحيمة ولو سلم اولها عن يساره فانه يسلم عن عمنه ولا تعيد
التسليمة عن يساره ولو سلم تلقاء وجهه يعيد عن يساره لان الصلوة في اليمن
اولي فقله من البشر الملك بنبيه على تفصيل البشر والواحد المملوك في عبادة
المبسوط مبني على تفصيل الملك على البشر هو القول الاول لاني حنيفة رحمه الله
البشر في عبادة الجامع الصغير هو اخر الصنيعين مبني على القول الاخر منه
وهو تفصيل البشر على الملك ولا يخفى ضعف هذا القول لان مقدم ليس دليل

الله

هذه وكافي

التفضل فان الترقى من الادنى الى الاعلى اسرع واكثر وعليه قول رب العزة ^{مرون}
 وموسى وهذا في المحيط قد مر ذكر البشر على الملك في الجامع الصغير آخره في البسط
 وهذا لا يدل على تفضيل المقدم على المؤخر لان الواو الجمع لا الترتيب فقول هذا لا يدل
 على تفضيل المقدم على المؤخر جده الا ان تعليله ليس كما ينبغي لاننا لو فرضنا ان الواو
 للترتيب فالقديم لا يدل على التفضيل المبني لان معنى الترتيب وقوع التا بعد
 الاول وما حرمه عند في الحكم وهذا لا يقتضي التفضيل ثم قالوا اختلفوا في هذه
 المسئلة فالمعزلة على ان جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم وقال بعض اهل
 السنة جملة بني آدم افضل من جملة الملائكة لان صاحب الكبرية عندنا كامل الايمان
 ثم هو مبتلي بالامان بالغيب فكان احق من الملائكة بمروءة المحتار عندنا ان خوا
 بني آدم وهم المرسلون افضل من جملة الملائكة وغلام بني آدم وهم الصالحون
 افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم قالوا وكان
 الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يفضل الملك على البشر ثم رجع عن هذا القول
 وسكت المص رحمه الله عن تعيين العدد في اليه فيه ما على انه لا ينوي عدد ابعينه
 وهو القول المختار لان الآثار قد اختلفت في ذلك فمن ان عباس رضي الله عنه
 مع كل مؤمن خمس من الحنطة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره
 يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الحزات وواحد ورائه يدفع عنه الآفات
 وواحد عن يمينه يكتب صلواته على الرسول صلى الله عليه وسلم ويبلغ الصلوات
 اليه وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مائة وستون
 وبالجملة فالامان هو الايمان بالانبياء عليهم السلام فطريق الاسلام
 السكوت عن تعيين العدد ثم عن يساره كذلك اي بالصفة المذكورة
 فان قيل ما معنى التسليمين وشه الغريقين قلنا قد بين في المحيط حكم ذلك
 بان المصلي لا يشغاله مناجات ربه صار بمنزلة الغائب عن الخلق وعند
 التحليل يصير حاضرا فسلمه بنوي من حصر لانه لا يقع خطأ الغائب فان قيل
 فلو كان تسليما عليهم لوجب عليهم الجواب قلنا تسليما صاحبه بمنزلة الجواب
 قلنا تسليما صاحبه بمنزلة الجواب والمؤمن اي المعتدي بنوي امامه ايضا
 ان كان في جانبته لانه حاضر وذكر الجانب تنبيه على انه ان كان الامام
 في الجانب الايمن مره فيهم وان كان في اليسر كذلك وفيها اي في الجانب

ان حاداه وعزاني يوسف رحمه الله بنوي في الايمن ترجيحاً لليمن وروى
 الحسن عزاني حنيفة رحمه الله بنوي فيها لانه يمكن الجمع عندنا من قولنا
 الى العرج كذا في المحيط والمنفرد بنوي الملك فقط لان غيره ليس حاضرا
 في تفصيل المسائل المتعلقة بالقرأة وعقد ذلك فضلا
 على عدة مع ان الاركان كثيرة لان الاحكام كثيرة والعرب ليس بهذه المثابة بغير الامام
 في الجملة والعديد من الفجر والي العشاء اعني المغرب والعشاء فبني تغليب
 اداء وقضاء حال اي حال كون هذه الصلوات اداء وقضاء او حال كون المصلي
 مودبا وقاضيا لا غير هو قيد الجمع بمعنى انه لا يجزى في غير هذه الصلوات وتفيد
 لا ولي العشاء اي لا يجزى في غير الاولين وهذا هو المتعارف من لدن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزى بالقرأة في جميع الصلوات
 في ابتداء الاسلام وكان المشركون عليهم لعاش الله بنوي يؤذونه ويسبون
 من انزل الكتاب ومن انزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها
 اي لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها واتبع بين ذلك سبيلان مجزى في بعض
 وتخافت في البعض فخافت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في الظهر والعصر
 وجهر في غيرها والسبب في هذا التخصيص ان الكفار راعهم الله كانوا مستعدين
 للابراء في هذين الوقتين وفي المغرب كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء بالخمر
 كانوا نياما واما في الجملة والعديد من فلا تهاطروا في المدينة وما كان المكفار
 هناك غلبة وقوة ايها فان قيل فقد زالت هذه العلة بعد ذلك لان الله اعز
 الاسلام وجعل العزة والغلبة والنصرة للمسلمين فينبغي ان يقع عوده الى يداه
 قلنا الحكم في الوجود يحتاج الى السبب العلة واما في البقاء فلا ولو سلم الخلف
 عندنا آخره يفرق الناس وكثرة اشتغالهم بمهمات النور في هذين الوقتين
 والمنفرد هذا قرينة متسعة بان ما سبق مبنى على ان اذا كان اماما حرا ادى كمن
 الجهر افضل لكون الاداء على منه الجماعة فاصلي الله عليه وسلم من صلى على منه
 الجماعة صل صلواته صفوف من الملائكة والمنفرد لا يجزى فيها لا يجزى ولو جهر بها عبد
 كون مسأ وان كان ساهيا لا يلزمه السهو كذا في المحيط وفيه بحث لانه صرح
 بالجهر والاختفاء واجبه ترك الواجب هو اوجب بحرة السهو لما سيجي وظاهرهما
 ان مقتضى لان الجهر انما عرف في احد الامر من الجماعة والوقت في المنفرد القاضي

كلاما معدوم من قوله حتما مصدرا يخافه تخم اي يخافه ذات جتم وجوب
 وفي الخط والجهر والقراءة في موضع الجهر ويسمى موضع الاسرار لانه هو المتوحد
 اليوم والجهر والاختفاء واجب لما روي ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم جهر
 في البعض واسرى البعض فاصلوا كما رايتوني اصلي وفيه بحث لانه لو جرى
 على ظاهره لزم وجوب جميع الاشياء الواقعة في صلوة صلى الله عليه وسلم والا فلا
 يدرك على وجوب هو المدعى فان قيل لعل فيه قامت على رجوع الامر الى ذلك
 ثبت المدعى فلما هذا من صلوة صلى الله عليه وسلم بعد ما توضحنا بهذا وضوء
 لا يقبل الصلوة الا به فان تعين المقصود بالقرينة ثبت فرضية الترتيب قد
 سبق تفصيل ذلك في مسائل الوضوء وادى الى الجهر اسماع غيره وادى الى الخافعة
 اسماع نفسه هو الصحيح لما ذكرنا الجهر في البعض واجب والاختفاء في البعض اريد
 ان يفسر الجهر والاختفاء ليتصور العمل بمقتضى الوجوب ولما كان في تفسير الجهر
 والخافعة خلاف قد التفسير المذكور في موضع الخلاف على ما صرح به في هذا
 وادخل في المحيط ان ادعى الجهر عند الكرخي يجب ان يسمع نفسه وادى الى الخافعة
 تحصيل الحروف لان القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف لا بالسماع فان
 السماع فعل الاذن بين الاثريين الا انهم متقدمون ان كان لا يسمع ويقرأ السامع يسمع
 الكلام ولا يقال يكملوا على ذلك بعبارة الجهر حيث قال فان كان وجده
 وكان صلوة بجهر فيها القراءة قراءة في نفسه ان شاء وان شاء جهر واسمع نفسه
 فلو كان اسماع نفسه داخل في القراءة لكان اسماع نفسه مستغادا من قوله فقرأ في
 فكان قوله واسمع نفسه تكرارا وهذا مستعرا في قوله فقرأ في نفسه انه اقام الحروف ولم
 يسمع نفسه وقال الامام ابو محمد بن الفضل البخاري والفقيه ابو جعفر الطوسي المحدثان
 رجمهما الله في الجهر ان يسمع غيره وادى الى الخافعة ان يسمع نفسه وصرح في المحيط
 وغيره بان الخافعة انما هو هذا القول وعكسه بان القراءة كلامه والكلام في اللغة عبارة
 عن حروف منظومة مفهومة مظهرة لما في الضمير بصوت مسمع في الجملة الا ترى ان كلمة
 لا تسمى كلاما وان وجد اقامة الحروف لانه لم يوجد الصوت المسمع وعكسه الخافعة
 الطبق فانه مع كونه صوتا ليس بكلام اصلا لا تقرأ اقامة الحروف والجب على الاول
 باننا سلمنا ان الكلام فعل اللسان الا انه مع الصوت واقامة الحروف لان الجهر حركة اللسان
 لا تسمى قراءة بل تسمى جهر واما التمسك بعبارة الجهر فاجيب عنه بان معنى قوله فقرأ في نفسه

معنى جهر

السمع

ان يسمع نفسه فقط وبان معنى قوله جهر واسمع نفسه انه يسمع نفسه وغيره فلما
 ان المنفرد فيما بجهر بالقرآن ان شاء اسمع نفسه فقط وان شاء اسمع غيره واسمع نفسه
 اذ الجهر عبارة عن اسماع الغير كما في المبسوط وقد بحث لان الجهر عبارة عن اسماع
 الغير وانما اسماع النفس ولا ضرورة اذ لم يكن في السمع آفة فعوله وان شاء جهر
 واسمع نفسه على هذا التقدير يمكن جدا ابتداء الذوق التسليم والقطر السليم
 بل الوجه غربي في عبارة الجهر ان الغرض من نفسه فقط لان الكلام في المنفرد
 ولا يخفى ان المنفرد امام في حق نفسه لانه ليس معه احد يسمعه فهو وان كان جاهرا
 الا ان الجهر انما يظهر في حق نفسه لا غير فان قيل اسماع الغير الذي هو نفسه
 حاصل في الاختفاء ايضا لان الخافعة لا تصور بدون اسماع نفسه فاذا كان المقصود
 في الجهر اسماع النفس فاي حاجة الى الجهر بل الجهر والاختفاء على هذا واحد فلما الجهر
 والاختفاء بالنظر الى هذا المعنى احدا الا ان الجهر كونه على هيئة الجماعة منذ وجب
 والافتقار بها بالنسبة الى السامع ولو هذه التسمية ذكر اسماع النفس مع ذكر
 الجهر فانه والى ما ذكرنا اشار في الاسرار في المبسوط فقال بجهر المنفرد لكن لا
 كل الجهر لانه ليس معه احد يسمعه بل اياه في الجهر وصرح بهذا المعنى في المحيط ايضا
 ونرى جهر الجهر وان حلت لانه حاجته الى اسماع غيره والمنفرد لا يحتاج الى اسماع
 غيره فينبغي ان لا يسمع الجهر في حقه الا ان المنفرد لما كان اما في حق نفسه كان
 عليه الجهر لا سماع نفسه لانه لما كان اما في حق نفسه كان الواجب ان لا يجوز
 الخافعة في حقه لانه يقول القراءة له دون غيره فكانت مخافته بجهره وجره
 شبهه وحيث ما ذكره المصنف من تفسير الجهر والخافعة ليس بخطة ولا تنكير
 وذلك لانه قد تحقق اسماع الغير في الخافعة في النهاية والابوقاسم رضي الله
 عنه كان رسولا لله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعنا الآية والآتين في صلوة الظاهر
 احيانا فانقص العرفان طردا وعكسا والجواب ان هذا مقيد بما في
 المسمع كما يشعر به الحديث المأثور وفي جانب السامع كما صرح به فان
 في الخافعة الاما ما اذا قرأ في صلوة الخافعة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون
 جهر او الجهر ان يسمع الكل وصرح بذلك في الخافعة ايضا بين هذه العبارة
 وصرح به في النهاية واستدل عليه بالحديث المذكور في قوله واسمع الا ان بعض الابرار
 لبعض الأشخاص قد لا يضرون لا يوجب فساد الصلوة ولا ترك الواجب وبعض الجماعة

قد ذكر ذلك انكارا واصرا على اصداره اصدارا وكل ما يتعلق بالطلاق كالطلاق
 والعاق والامتناع وغيرها كالشبهة في الذمعة والبيع والايالة ونحو ذلك
 من الاشياء يعني لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يبيع الاستثناء على الصحيح بل الصحيح انه
 انما يبيع اذا سمع نفسه فلو قل ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق فالتا طالق فالتا طالق
 صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل بغيره الموقوف فعلى
 الاختلاف وقيل الصحيح ان في بعض الصفات يكتفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع غيره
 كما في البيع فلو ادعى المشتري مما خبه الى المبيع فبيع كفي ولو بيع المبيع بنفسه
 ولم يسمع المشتري لا يكفي كذا في الكافي فلو طلق جهرا وصل به ان شاء الله طلاقا يبيع
 صح التعليق ولم يقع الطلاق والاصح الطلاق ولم يسمع الاستثناء وان ترك سورة او
 العشاء فراه بعد فاعه اخرجه عند الحنفية ومحمد بنهما الله وقال ابو سعيد لا يقع
 واحدة منهما لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضي الا بربل قال علي بن ابي بصير
 ان يكون الجواب على العكس يعني بقضي الفاعية اذا تركها ولا يقضي السورة ومحمد بنهما
 اي بالفاعية والسورة ان اقر الله في الهداية بان لم يجر بها الجمع بين الجهر والخفية
 في ركعة والجمع بينهما في ركعة واحدة شنيع وفي الكافي والجمع بين الجهر والخفية
 اصلا والجهر بالفاعية في العشاء مشرع في الجملة والاصح بالسورة في الجماعة غير مشرع
 اصلا ويصح النقل وهو الفاعية او لم يسمع من غير الواجب وهو السورة او سئل عن الخافعة
 بالفاعية في الاخيرين نقل لان رواها نقل في اصفه قراها بالجهر والسورة واحدة لا يقرأها
 واجبة لكونها قضاء فكون على حسب الاداء فتبدل النقل وهو الخافعة في الفاعية الى
 اولى من تبدل الواجب وهو الجهر والسورة الى الخافعة لان النقل مع الواجب في الاصل يصفه
 الجهر فكذا تبعه وكما من حيث عينها ومعا ولا يثبت قضاء واصالة هذا كلام الكافي
 وفيه تصريح بان صفة القراءة تابعة للقراءة السنية وجوبا ونطوعا من هنا ظهر ان الاخبار
 بالشمسية واجبة على الصحيح لانه قد ذكرنا ان رواها واجبة على الصحيح فيكون صفة القراءة
 وهو الخافعة ايضا واجبة والامكن صفة القراءة وعلى وصف القراءة فن جهرها بقدر
 الواجب كانت الصلوة مع الكراهة في الاعادة والسجدة سجدة السهو وليكن هذا
 على ذكره من كان فانه يفعل جدا ولو ترك فاعية في الاولين لم يبعد في الاخيرين لا الاخير
 على الاداء الفاعية فلو قضى فيها فاعية الاولين ايضا لم يكره الفاعية في الركعة الواجب
 وهذا بدعي لان تكرار الفاعية في قيام واحد غير مشروع فان قيل انما يتم هذا اذا كان ذلك

في سجدة السهو
 في ركعة السجدة

للفاعية

للفاعية وكذلك لانه قد ذكرته بغيره من الفاعية والشمسية والسكوت وح ظاه ان يصير
 ذلك انما يشاء فيجوز ان يقرأ الفاعية لاجل الصلوة اليها بقصد السكوت والفاعية
 لاجل السورة فلا مانع من الجهر وح فلما لم يقرأ الفاعية الى سببين والجمع بين القراءة
 والسكوت محال فاصول الفاعية وان لم يكن واجبا عليه الا انه لما صرفه اليها تعين لها
 كما ان فرض القراءة مثلا آية او ثلاث آيات والما يدرى واجب الا انه لو لم يصر
 الى الفاعية لان الوقت له واعلان قراءة سورة الاولين بعد فاعية الاخيرين
 هاهنا واجبة او مستحبة فيه خلاف فصاره الجامع الصغير في الاخيرين الفاعية
 والسورة كما ذكره المصنف ههنا فذكر صاحب الهداية ان قوله قراءة دليل الوجوب
 ونقصه وادفعه صاحب الكافي رحمه الله ان قوله قراءة اخبار من الجهر والاصح
 من الجهر بخبر جري اخبار صاحب الشرع في قضاء الوجوب وصرح هذه القاعدة
 صاحب الهداية في اولى باب الامامة فقال الاخبار في قضاء الوجوب والغرض ان
 من الاما يعرف في قوله تعالى والمطلعون يتصنعون انهم قال لا يرى في قول
 صاحب الهداية رحمه الله في اعادة الفاعية بقوله ثم ذكر ههنا ما يدل على الوجوب استدل
 بلفظ الاخبار بقوله قراءة في الاخيرين هذا كله هو الا القول وهو حقيق الادعاء
 والقوله الا انه ينبغي ان يثبت بان هذا انما هو الذي لم يكن هذا قربة صارفة
 عن معنى الوجوب الا فينتفع كثير من المماردة كقولهم في بيان السنن والمقدور
 يستحب لنا ويتعود ويرسل ويؤمن ويقرأ فيما بعد الاولين الفاعية ومثله أكثر
 من ان يحصى وقد ثبتت عليه في بيان السنن والمندوبات فرض القراءة آية الفاعية
 المفروضة من القراءة في الصلوة آية واحدة عند الحنفية رحمه الله في ثلاث آيات فيصير
 اوقاية طويلة نحو آية الهداية مثلا والآية القصيرة لم تعارف قرا لانه اذا قرأه لم يلب
 من ينظر مثلا لا يسمع قرا بالقرآن عرفا وهذا لان القرآن معجز وهو ليس معجز لان ادنى
 ما يقع به الانحياز سورة او آية تعدوها قال الله تعالى فاتوا بسورة من مثله واما جهر
 على الخافعة والخفية باطالة الآية قرآن حقيق حتى يكره جهره ووجه الاول انما
 امر بقراءة القرآن بصفة التيسير بقوله فاتوا ما تيسر من القرآن والنقل لا يحصل
 بين الآية وما زاد عليها واسم القرآن ينطلق على آية واحدة وان قصرت لانه لم يزل
 منظم خاص ولهذا ثبت في حقه كل حكم يتعلق بالقرآن من وجوب التعظيم والذكر المحرم
 وكان ينبغي ان يجوز بما دون الآية لاطلاق النص انما هو جرت اجماعا والآية

ليست في معناها ولهذا لا يجوز على الجنب الحائض قراءة ما دون الآية خلافاً
 هذا كلام الكافي في تقرير القولين للامامين وفي كلامه لحداده ايضا الشارة اجمالية
 الى ذلك وقد ظهر عليه ان الآية اعني قوله تعالى فاقرأ ما تيسر مما خسر من البعض
 لا نزاع في ذلك بين الفريقين غاية الامر ان المخصص على قولها هو العرف وعلى قوله
 هو الاجماع كما صرحوا به فينبغي الاستكمال على قول الامامة الثلاثة منهم الله بان العام
 الذي خص منه البعض قطعي والثابت بالقطعي لا غير فكيف يكون القدر المخصوص
 فرضا فان قيل ما دام بالعرض ليس الامر القطعي الثابت بالدليل القطعي قلنا قد صرحوا
 بان المراد ذلك كما شهدت به المباحث السابقة ولو سلمنا الفاعلة ايضا فربما
 المعنى بل الشافعي رحمه الله ان يقول حج اذا كان النص مخصوصا بالعرف والاجماع جاز
 تخصيصه بخبر الفاعلة ايضا فكان الفاعلة ايضا فرضا كالفرض المذكور لا يقال
 القول ايضا قد ثبتوا لذلك ودفعوه بانه انما يجوز الزيادة على النص الواحد او تخصيصه
 اذا كان خبر الواحد نصا في مدلوله محكما غير محتمل غير خبر الفاعلة ليس هذه المثابة لا
 مع كون قطعي المنع في الدلالة لان قوله لا صلوة الا بغيره الكتاب وذكر لنفي الجواز
 كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بغيره لا يطور وقد ذكر لنفي الفضيلة كقوله صلى الله
 عليه وسلم لا صلوة لجوار المسجد الا في المسجد فلما صار محتملا لا يكون تخصيصا كذا في الميسر
 وذكر في طريقة الامام العريفي رحمه الله وصرح به في النهاية وفي المحيط وقراءة الفاعلة
 على التبيين ليس بغير عندهنا وعند الشافعي رحمه الله وخبر الفاعلة لنا قوله تعالى فاقرأ
 ما تيسر من القرآن ام قراءة القرآن مطلقا والامر للموجب ولا وجوب الا في حق الصلوة
 وفي تعيين الفاعلة نسخ لاطلاق الكتاب نسخ لجواز الصلوة مع ما تيسر من القرآن ولا
 نسخ الكتاب بخبر الواحد وخبر الواحد محتمل فيكون محمولا على نفي الفضيلة وانما الآية التي
 خبر الفاعلة لا يختص في المذكور اعني قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بغيره الكتاب
 بل هو كغيره من ما روي عنه صلى الله عليه وسلم لا يجزئ صلوة الا بغيره فيها بغيره الكتاب
 فقد صرح بنفي الجواز ومنه ما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه انه امر ان يقرأ
 صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاعلة الكتاب في كل ركعة والامر للموجب وفي صحيح
 البخاري ومسلم وعن ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خادجة لما غرر بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وراة الامام كالأقراء ما في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

والكامل هو

قال الله فسمت الصلاة الحديث بطوله وبأجله فالأخبار الواردة في وجوب
 أكثر من ان تحصى واظهر من ان تحصى يظهر ذلك على من راجع كتب الحديث وكثير
 هذا المعنى قال الامام رحمه الله في التفسير الكبير والنجاشي انهم فسكوا في فرضية
 مقدار الناصية بخبر واحد فجعلوا ذلك القدر شرطا لصحة الصلوة وهمنا نقل
 اهل العالم اخبار الفاعلة ومع ذلك حكوا صحة الصلوة بدونها واذا انظر هذا
 فقوله لا صلوة الا بغيره الكتاب وان لم يكن قطعي الدلالة الا ان غره قطعي على
 ان هذا ايضا قطعي على اصله وحقيقته رحمه الله لان الحقيقة المستعملة عنده اولى
 من الجواز المتعارف ولذلك ذهب الى ان الفرض اية واحدة لان النص يتناولها
 صرح بذلك في النهاية والكافي فقالوا والاختلاف في هذه المسئلة اعني ان الفرض
 آية كقوله اولت آيات فضا واية طويلة كقولها راجع الى اصل المذكور
 في الاصول وهو ان الحقيقة المستعملة عنده اولى من الجواز المتعارف وعند
 الجواز المتعارف اولى ولا يخفى ان حقيقة الكلام في الجواز فالواجب حل اللفظ
 على الحقيقة ما لم يتم دليل بغيره عنها ولا دليل ولا صار في هذا بل الدلالة قائمة
 على ارادة الحقيقة وعند ذلك وجب الجزم بالحقيقة وتعين العمل عليها واما
 كلام المحقق فغيبه نظير من وجه آخر وهو ان قوله وفي تعيين الفاعلة نسخ
 لا إطلاق الكتاب ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد ان اراد انه نسخ محض
 فهو غلط محض لان في التبيين تخصيصا والتخصيص نسخ من وجه دون وجه
 وقد تقررت المسئلة في الاصول وكيف ولو كان نسخا لمحض لزم ان لا يكون
 قولنا وحقيقته رحمه الله صحيحا ههنا لان النص عنده عام خصوص الاجماع كما سبق
 والنسخ المحض بالاجماع ممتنع والمسئلة مقررة في الاصول وان اراد انه نسخ
 من وجه دون وجه وهو الحق الظاهر فهذا النسخ بخبر الواحد يمثل هذا العام
 الذي خص منه البعض جار اذا قد تقررت الاصول ان العام الذي خص منه البعض
 مرة بخبر تخصيصه اخرى بخبر الواحد بل القياس الذي هو دونه والمكتفى به
 اي بالآية مسمى اي في الاقتصار عليها انتفاء وكراهة الا انها جازية لان الفرض
 قد نادى واما الاساءة والكراهة فلا تترك الواجب الذي هو الفاعلة
 وعند هذا لا يجوز اذ الفرض غير مودى كما ذكرنا فلو قرأ الفاعلة ومعها سورة
 قصيرة واية طويلة او ثلث آيات قصارا جاز صلوة من غير كراهة اجماعا

حقيقة مستعملة اولى
من الجواز للتعارف

وسمى في السفر عجلة الفاعلة واي سورة شاء وامنه على البروج وانتقلت العجالة
بالجواب مصدر خلاف البطو والمعاجل والمعاجله تفيض الاجل والاجله وكذا
الامنة بالقرآن بمعنى الأمن والامن ضد الخوف ومنه قوله لك آمنه نعمنا سكا
وكلامهم مصدر على وزن الفعل كالعظة والغلبة ونحو ذلك وكلامهم منصوب
على انه مصدر اي سفره العجالة وامنه او حال من السفر اي حال كون السفر عجلة
وذا امنة او على القرينة بتقدير الوقت كفوقهم اي بك خوفهم النجا وحال من
باعتبار المعنى اي سمنها اذا سافر حال كونه عاجلا وامنا فان قيل الامنة بمعنى الامن
كما ذكرنا فما والامن ضد الخوف فالامن يقابل الخوف والعجالة يقابل البطو والمعو
رج جعل الامن مقابلا للعجالة فما وجهه حتى يحس هذا التقابل فلنا فعل لان التقابل
مرعى معنى لان اصل الكلام في سمنها في السفر وقت الخوف من عذو اولين
او نحو ذلك كذا وقت الامن كذا الا ان الخوف لما كان دليلا للاستعجال سببه
عجزه به واقام المستقيم السبب لان هذا سبب قرب واضافة الحكم اليه
اولى حسن التقابل من حيث المعنى ووجه التعميم الشورى في الحالة الاولى في الحالة
حالة ضرورة فتناسبها التخصيف في الحظ فاما في السفر فان كان في حالة الضرورة
بقراء الفاعلة واي سورة شاء لما روي انه عليه السلام قرأ في صلاة الفجر سورة
وفي حالة الامن بقراء في الفجر سورة البروج وانتقلت في الظهر مثل ذلك وفي
والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصار جدا فان السفر اوجب قصر الصلاة فمما
فوجب قصر القراءة بالطريق الاولى وفي الحضر استحسنوا طول المفضل في الفجر
والظهر طول المفضل في السبع السابعة سمي به كثره فصوله واساطه في العصر
والعشاء وقصاره في المغرب والعشاء في ذلك كتاب عمر رضي الله عنه الى ابي موسى
رضي الله عنه ان قرأ في الفجر والظهر بطول المفضل وفي العصر والعشاء باوسط المفضل
وفي المغرب بقصا المفضل ومن الحجرات طول الى البروج ومنها الى من سورة البروج
اوسط الى من ومنها فصلا الى اخر وذكر الامام المحمدي رحمه الله في الجامع الصغير وقيل
طول المفضل من الحجرات الى عيسى من كورت الى الفجر واساطه ومنها الى اخر قصار
وقال في المفضل السبع السابعة سمي به كثره فصوله وهو من سورة محمد صلى الله عليه وسلم
وقيل من الفجر وقيل من طي الاخر وطول المفضل البروج والاساطه منها الى من
والقصا منها الى الاخر ولم يذكرها في عهد ابي حكم الورد ذكر في الحظ وليس في الورد في مقدار

وروي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى سبع اسماء الاله في الثانية قباها
وفي الثالثة قباها واحدة وفي الضرورة معطوف على مقدمة كانه يقرأ في الفجر حال الا
كراه في حال الضرورة بقراء بقدر الحال الى القدر اللائق بالوقت وعمله معطوف عليه فقال
الضرورة في الحضر عبارة عن ضبط الوقت في النظر في خوف الموت وكذا اذا كان له شغل
ضروري يخاف فوته ونحو ذلك فالقاصد ان كل من السفر والحضر ينقسم الى حال الضرورة
والاختيار ضرورة السفر عبارة عن عجلة من السير وخوف من عذو اولين ضرورة الضرورة
ما ذكرنا انما وحال الاختيار في السفر ان يكون ذا امن وقرار وفي الحضر ان يكون في الو
سعة ولا ينافي له من الموانع التي يكون للانسان في بعض الاحيان ومنها ما يحث شرفه
لا من الاشارة اليها بجموع منافعها وعموم الاحتياج اليها الاولانية ينبغي ان يطيل
الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها لا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفعل هكذا وهذا عند محم رحمه الله ينبغي ان يفعل ذلك في الفجر وفي القنات وفي الظهر
واطالة القراءة في الركعة الثانية على الاولى ذكره اجماعا وفي الحظ لا في الاخر
ان اطالة الثانية على الاولى مكره ان كان شلأيات او اكثر في الاخر الاولى في الحظ
واما اطالة الثانية على الاولى لم يكره بالاجماع وفي الثانية قال الترمذي رحمه الله
اذا كان اماما قائما اذا كان منفردا فله ما يشاء لان الامام عليه ان يراعي حق القوم
وفي الحظ وانما يكره التناوب شلأيات فصاعدا لانهما لا يصلي الله عليه ولم يقرأ
في المغرب المعروفة بآخرها اطول من الاولى ولان الاختيار عن العيش بغير سيرة
الثاني ان الافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة كاملة في المكتوبة فان عجز يقرأ السورة
في الركعتين وفي الحظ والسنة ان يقرأ في كل ركعة سورة ثامة هكذا فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو قرأ سورة في الركعتين قبل كره والا صوب انه لا يكره لان اسبغ
رضي الله عنه كان يقرأ في الفجر سورة بني اسرائيل في الركعتين ثم قال والمسيح ان لا يجمع
من السورتين في ركعة واحدة لان السنة تعدل سورة واحدة وان جمع فلا بأس
وعن محمد بن عبد الله بن عباس بان يقرأ من وسط السورة او آخرها وفي خزانة المفتين
قال بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة لا يكره هو الصحيح ولو قرأ في الركعتين
من وسط السورة او من اخر السورة لا يفعل هكذا ولو فعل فلا بأس وفي القنينة
قرأ بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقيل كره بالاجماع الا فيما لو رده وقامه
السورة في ركعتين بكرة بالاتفاق وهذا شعر كلام الفاعل في الظهر فانه قال

انه

ينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر السورتين وكبره بالاتفاق جامعة
 في ركعة او طاعة سورتين في ركعتين هذا لاكثر وقته في الخلاصة وكان الاستقار
 من آية السورة الى آية سورة اخرى وايه من هذه السورة بينهما آيات مكروه وكذا الجمع
 بين السورتين بينهما سورتا وسورة واحدة في ركعة واحدة مكروه وفي الركعتين ان كان
 بينهما سور لا يكون وان كان بينهما سورة واحدة فليس بينهما كبره وفي الركعتين ان كانت
 السورة طويلة لا يكون كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان وان قرأه في ركعة بسورة
 وفي اخرى بسورة فوق تلك السورة او فعل ذلك في ركعة بركعة وان وقع هذا من غير
 فان قرأ في الاولى قال اعوذ برب الناس فقرأ في الثانية هذه السورة ايضا وهكذا
 في القرابين فاما في التوافيق لا يكون **الثالث** انه اذا قرأ آية قصيرة في ركعة وكان
 يحولها فقتل كيف قد تم فطره ما اشبه ذلك فهذا ما يلاحظ في بين المشايخ فاما اذا
 قرأ آية قصيرة في ركعة واحدة يحولها من ركعة الى ركعة او آية قصيرة في ركعة واحدة يحولها
 من ركعة الى ركعة فان هذه آيات عند بعض الفقهاء اختلف المشايخ فيه اما اذا قرأ في ركعتين
 آية طويلة يحولها الى الركعة الثانية بان قرأ بعضها في ركعة والبعض في اخرى
 فقد اختلف المشايخ فيه على قولين اختلفت فيهما والركعة الاولى لم يقرأ آية تامة
 في ركعة وعامة المشايخ على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يرد على آيات قصار
 او يعيدها فلا يكون قراءته ادى في مثل آيات ذكره بوقت سورة اي تعيينها لتسليق
 بعينها وعلا في الهداية بان في التوقيت هي الكتب والها بالترتيب لا بالترتيب
 بعض القرآن على تعيينه ثابت في الاخبار والآثار وهو حق فكيف صح التعجيل لمزومه
 لا نقول نعم الا ان المراد تفصيله بالجواز وهو منوع فان القرآن كله مجزئ
 لقوله تعالى فاقروا ما تنزل من القرآن ولو سلمنا العلية في المجموع اعني مجزئها في وقتها
 وهو فاسد وهذا اعني كراهة التعيين بيني على اعتقاد عدم الجواز اما اذا اعتقد الجواز
 فلا كراهة وفي الخط وكبره ان يتحد شأ من القرآن شئ من الصلوات حتم الان فيه
 هي الكتب وليس شئ من القرآن مجزئ ولو قرأ ذلك لانه مجزئ له او تبركه بقرآن النبي
 صلى الله عليه وسلم عالما انه وغيره سورة فلا بأس به فان قيل اعتقاد عدم الجواز ان كان
 سببها على دليل فلا كراهة لانه اجتهاد والمجتهدين اجزء ان كان خطا وان لم يكن مبنيا
 عليه فهو جازم لاننا صلب كبره عند نفسه وواضح لشرح مجزئها واما ما كان
 فلا كراهة فلا معنى لتعبد القوم بكراهته باعتقاد عدم الجواز قلنا هذا هو نفسا

في ركعة او طاعة سورتين في ركعتين هذا لاكثر وقته في الخلاصة وكان الاستقار من آية السورة الى آية سورة اخرى وايه من هذه السورة بينهما آيات مكروه وكذا الجمع بين السورتين بينهما سورتا وسورة واحدة في ركعة واحدة مكروه وفي الركعتين ان كان بينهما سور لا يكون وان كان بينهما سورة واحدة فليس بينهما كبره وفي الركعتين ان كانت السورة طويلة لا يكون كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان وان قرأه في ركعة بسورة وفي اخرى بسورة فوق تلك السورة او فعل ذلك في ركعة بركعة وان وقع هذا من غير فان قرأ في الاولى قال اعوذ برب الناس فقرأ في الثانية هذه السورة ايضا وهكذا في القرابين فاما في التوافيق لا يكون

من جانب من تصديك لشرح الكتاب وهو غلط فاحش وتحقيق ذلك ان الكلام
 في تخصيص بعض القرآن ببعض الصلوات وهذا التخصيص فعلى معنى انه
 يقرأه اياما دون غيره وهذا مكروه لا حرام ما ذلونا بحرمه لئلا يتجنى الكبار
 الدال على جواز الصلوة ما في بعض من يعاضه واما التخصيص للسان بان
 يقرأ بجوز الصلاة بهذا دون هذا فهو حرام الا ان الكلام في التخصيص
 لا للسان وكان مقتضى القياس ان لا يكون التخصيص الفعلي مكروها اذ ليس
 في ذاته ما يقتضي الكراهة الا انه لما كان مقربا بما هو معني اعني مجزئها في وقتها
 البعض على البعض جعلناه مكروها لهذا المعنى كالصلوة في الاوقات المكروهة
 على ما تراه فان جهة الكراهة اقربا بما هو منوع على ان الكلام مع من التزم هذا
 المذهب قد مر هذا القدوة فلو اخذت عدم الجواز بما نظنه دليلا كان وهو صافيا
 وخيا لاخصا وتوقل الكلام مثلا الى المجتهدين الاجتهاد في مثل ذلك غلط لان
 النص عام قاطع الدلالة على الجواز مطلق القرآن واتصله الاجماع من لدن النبي
 صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا ولا يجوز للمجتهدين الخروج عن مثل ذلك فانهم
 فاعبه من انهم السقيم وكمن من عاب قولنا يصحها على ان لكراهة جهة اخرى اشار
 اليها الامام القرافي في مجمع البحار في التفسير فصرح بها في النهاية وفيه ان التعيين
 متضمن لصحوة هذا البعض عاده له والعبادة مقيدة بخلاف العادة ولذلك قال
 الخوافي في مجمع البحار بان كراهة الانسان ان يحل نفسه مكانا في المسجد يصلي فيه لانه
 يصير الصلاة مع في ذلك المكان له طبعها والعبادة متى صارت طبعها كان سبيلها
 القربة وهذا الاعتبار ذكره صفه الابد ولا يقرأ المومر خلف الامام بل سميح
 ويصير من الانصات وهو التكرير وان قرأ امامه آية ترعيب او ترعيب
 او خطب صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فانه يصلي نفسه سرا وهذا ايضا من المسائل
 الخلافية التي خالفنا الشافعي رضي الله عنه في ذلك وتقرره على النزاع المحجب
 ان يقرأ المومر خلف الامام الفاتحة عنده لانه ركن من الاركان فلا يسقط عنه
 بقراءة الامام الا انه يقول ينبغي ان يقرأ المومر في الجهرية عند سكتة الامام بعد
 الفاتحة كذا في موطأ مالك والقرآن واما آيات ركعتية الفاتحة على مذهبه
 فقد سبق تفصيله وتحقيقه واما عندنا في القراءة وان كانت ركعا من ركعات الصلاة

الآيات سقطت عن المأموم مطلقا دام أمونا فوظيفة المأموم في السكوت والانتهاج
 كما أن وظيفة الإمام القراءة والاسماع والحاصل أن السكوت فرض عليه فلا يجوز تركه
 ودليلنا في ذلك أمور الأول قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 لعلكم تتقون والانتهاج والامر للوجوب والخطاب للتعدي كذا في الكافي الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم قلنا جعل الإمام ليؤتم به فلا يحولوا عليه فإذا قرأ فليقرأوا
 وإذا قرأ فاستمعوا أمرهم بما أنصأ خلف الإمام الثالث قوله صلى الله عليه وسلم
 لا قراءة خلف الإمام الرابع قوله صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فليقرأه الإمام له قراءة
 وهذه الوجوه الثلاثة ذكرها في المحيط الخامس قوله صلى الله عليه وسلم طمأنينة في الصلاة
 ولا يحول على المتأمل ضعف التمسك بهذه الأدلة أما الأول فلأن النص ليس قطعيا
 في ذلك وكيف وقد عرفت المفسرين إلى أن معناه إذا أتى عليكم الرسول فكنون عند
 نزوله فاستمعوا وحمل بعض المفسرين هذه الآية على الخطبة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم
 من قال الصلابة والإمام خطيبا نصت فقد نفي من نفي فلا صلوة له ولا يصحهم المان
 المراد بالاستماع وجوب العمل بمقتضاه كقولنا سمع الله من حمده والانتهاج عبارة عن التامل
 والتدبر في معناه ولو سلم المراد خيرا للفتحة جمعا بين الأدلة ولو سلم فالأثر المانع وقت
 قراءة الإمام لا وقت سكوتها كما هو المذهب عند الشافعي رضي الله عنه فإن كلمة إذا طهيرة
 والعمل هو قوله فاستمعوا له وانصتوا وهذا ظاهر الجواب عن الثاني أيضا يعني هذا
 الاعتصار وأما الثالث فلأنه محتمل أن يكون من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لحاج المسجد إلا في المسجد على ما مر فلا يثبت المطلوب وهو فرضية الانتهاج وأما الرابع
 فلأنه محتمل أن يكون المراد أن قرأته في حق الأجر والثواب فعبارة ترغيب في الجماعة وتخص
 فيها بمعنى أن المأموم القارئ يعطى أجره مرتين ولو سلم فالمراد غير الفتحة جمعا بين الأدلة
 وأما الخامس فلأن الظاهر هو وضع القراءة وقت قرأته وهذا هو الظاهر لأن لفظ التامز
 قرينة مشيرة بذلك لأن قراءة أحدهما وقت سكوت الآخر ليس بمنزلة أصلا لا يشترط
 هنا منازعة قطعيا ولو سلم جميع ذلك مثلا فلهذا أحارارا الحاد ونحو القراءة قطعي
 في أصل القراءة ولا يفتل من الإمام المأموم المتفرد فلو فرض السكوت على المأموم
 واسقط القراءة عنه كان نسخا للكتاب بخلافه فإن جعل النسخ الآية فأنما يتبع هذا
 إذا كانت تلك الآية قطعية الدلالة وليس كذلك وكيف للمفسرين فيها أقوال متضاربة
 وأن جعل النسخ خبر الواحد باعتبار أنه مشهور أو تسمي لغته الأمة بالقبول لرفع الشك

لا يجوز تركه
 من قال الصلابة والإمام خطيبا نصت فقد نفي من نفي فلا صلوة له ولا يصحهم المان

في الصلاة

في الصلاة

فخر الفتحة أيضا أكد على ما تقدم وأما القول بأن القول بأن الإمام يسكت طهيرا
 المؤتم قلت الموضوع وعكس المشرع إذ الشارع جعل وظيفة الإمام القراءة ووظيفة
 المأموم السكوت والانتهاج فهو ممنوع إذ تعين الوظيفة هو أو لا المسئلة ولا يفي
 الأدلة على ذلك كلامه وكيف لا وأن من زاد عن ذلك كيف يذهب هذا لك فأن
 لا يقول به مفتون ولا يسوغه معونه أو مجنون نعم لو كان الخصم محجوبا في ذلك
 صحيح هذا الكلام معه لكن الظاهر قوله لو نقل الكلام إلى دلالة الأدلة وهو ما نبأنا
 آخره كذا في شرح الهداية ولما كان في ذلك مجال المناقشة ذكر صاحب الهداية
 في أن قراءة الفتحة خلف الإمام لم تحسن والانتهاج طهيرة فعوله بسمع
 في الأصل عبارة إلى حنفية راجحة وقد قالوا وقد حفظ أبو حنيفة راجحة لسانه ههنا
 حيث لم يقل لا يسأل الجنب في آية التوجيه لا يعود من المنار في آية التوجيه كمن قال
 سمع ومنعت وحصل المقصود التيسار من هذا الجواب فعبارة إرشاد إلى جعل الأثر
 وفي النهاية وأما كان الاستماع والانتهاج معينا لأن ذكر الله تعالى والصلوة على النبي
 ليس بفرع واستماع الخطبة فرض فلا يجوز تركه الفرض لا إقامة ما ليس بفرض
 الأثرية أنه يجوز التكلم أو الأمر المعروف والأمر المعروف فرض فلان لا يجوز تركه
 الفرض بالنسبة الأولى وهذا إذا كان قرأها من المنبر وفي البعد بخلاف المتأخر
 فعيل قبل الجماعة سنة أي سنة مؤكدة وشريعة محكمة لا يختص لأحد تركها إلا بعد
 حتى لو تركها أهل مصر مؤمنون أو لا قامتها فان أمروا بالانقضاء لهم الإمام لا يفتي
 الإسلام فخصا بغير هذا الدين فأنما لم يكن مشروعة في سائر الملل والأديان وما
 هذه التسمية شعاره فالسبيل فيه إظهاره وأشعاره والرجوع على من تركه واعتاد
 أدراسه قال في المحيط السنة ستان سنة أخضاها هري وتركها أصلا له
 وهو ما كان من اعلام الإسلام وسعائر دين نبينا عليه السلام وسنة أخضاها
 فضيلة وتركها لا يوجب شكا كصلوة الملبس نحوها وقد صرح في المحيط بأن الجماعة
 عبارة عن اجتماع إنسان آخر مع الإمام قائلها في غير الجمعة إنسان وهو أن يكون واحد
 مع الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم إنسان فافوقها جماعة فأنه لم يرد بذلك حقيقة
 الجماعة بل أراد به حكم أو لا وجدها معنى لأن الجمع عبارة عن الاجتماع وهو انضمام
 الشيء إلى مثله وقد وجدنا معنى أن لم يوجد صورة واسما فاعتبرنا جانب المعنى
 أدراكا لغيره بل الجماعة بخلاف الجمعة لما بين في بابها ثم قال ولو كان معه امرأة أو صبي

صلى الله عليه وسلم

وصرح في الكافي بأن الاستماع فرض
 وسئل الجنب عند الترخيب والتعبد
 من التارخيد الترخيب الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم على من الاستماع هذه
 عبارة ٣

لأن ذلك أمر ظاهر لا حاجة
 إلى بيانه ٣

كانت جماعة لا تها من أهل الصلوة كذا في باب صلاة الجماعة من المحظوظ ثم قال في باب الصلاة
ولا تها جماعة الرجل المرأة حتى توي امامتها وعند زهر صحيح بغيرية وأما في صلوة الجماعة
والعبدان فصل لا يصح اقتداءها به مالم يزل الامام امامتها وقيل يصح لأن المرأة لا تعد
على أداء هذه الصلوات وحدها يجوز اقتداءها لدفع القرع عنها في الحال ثم قال
ويكون ان يؤمر النساء وحدهن في موضع خلوة كالمنزلة لأن الخلوة بالاجنبية مكروهة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلون رجلان وحدهن فانما شيطان
وكذا في حق الجماعة لأن ما غشي عليه في حق الواحدة يتوقع في حق الجماعة لا يصح
محرم من لأن المحرم مانع من القرآن فلا يحق الخلوة ولا يكره في موضع الخلوة
كالسجود والجمعة لأنه بدله ويكره كل احد فلا يقع الخلوة بالنساء وهذا كلامه
المحظوظ وفي الخ لامة اذ امر الرجل النساء في سجود الجماعة ليس من حاله بالان
وفي غير المسجد من البيت ونحوها يكره الا ان يكون معه ذاب رجم محرم من حاله
على الكراهة وهي لا تمنع الجواز بكونه اي قربة من الواجب انه لا يجوز تركها
الا بعد زهر في قوله سنة مؤكدة بنبيه على انها ليس بغيرية كما ذهب
الظاهر بكون مسكا بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اذ
ضعفيل ضعف الاستدلال لأن المراد في الفضل والكمال ولا لزم الزيادة على النص
بغير الواحد فالجواب انها سنة مؤكدة لقوله صلى الله عليه وسلم الجماعة من سنن الهدى لا
عنها الامنافق واعلم انه لا جماعة على العبد لما في فروجه اليها من تعذيبه والواجب
في خدمته ومن فاته الجماعة جمع باهله في منزله لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما فاته الصلوة جماعة حين كان يصلي بين الانصار دخل حجرة وجمع باهله فذا في
وأما الإعذار المخصصة لترك الجماعة فالمطر والبرد الشديد والظلمة الشديدة ولو
والجس والوجع ون السفر فمن ترك الجماعة بغير عذر يجب عليه التعزير ولم يجز
بالسكوت عنه كذا في القنية ثم قال وذكر بعضهم ان رجلا استغل ذكر القنية
ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة فانه لا يفسد شهادته ولا بعدد الامامة والمؤمن والجار
بالسكوت وذكر بعضهم ان من استغل تكرار القنية فتفتوته الجماعة لا بعدد تكرار
تكرار القنية ومطالعة كتبه فان ذلك عذر في كراهته قال والجواب الاول مبنى
على الموافقة على ترك الجماعة كاسلا وقلة مبالاة بها والحب التائبين على عذر
المواظبة على تركها وتركها لا يستغاله بالفقهاء للنفعة ولنفع المسلمين كمال الجوابين

على هذا

على هذا التقصيل حسن والاولى امامة الاعلم بالسنة أي احكام الصلوات
من الصحة والنساء وحوا اذ عن هناك مشكل في صلوة امكن له ان يصلح صلوة
فقوله الاعلم بالسنة أي اقله يمكن منهما في مذهبه مطعون في دينه وسجي
المسائل المتعلقة بذلك في امامة البدع ثم الاقراء كتاب الله وهو هنا مختار
الاول ان كلامه المصحح صريح في ان القراع في الاولوية وهو المذهب لافي الجواز
وعدمه والحديث المروي في هذا الباب يدل على عدم الجواز لأن رسول الله صلى الله
قال يؤمر القوم اقراءهم كتاب الله فان تساوا فاعلمهم بالسنة فان هذا صريح
في انه لا يجوز امامة الكتاب عند وجود الاول لأن الكلام وارد على صبغة الاخبار
وقد تقدم ان اخبار الشارع اذ الم يمكن الحكم عليه حكما شرعيا مثل كتب عليكم الصلوة
واحل الله البيع وحرم الربوا جعلنا من الامر في الاثبات وعن النبي في التثنية لا يلزم
كذب الشارع حتى لو ان الاخبار في اقتضاء الوجوب او كونه مانع من صريح الامر
على ما اشير اليه في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة فروع لأن فيه حكما
ينبوت عن النبي او غيره عنه ومنهنا اسمعهم يقولون مطلقا العلوم منفرد
الى الوجوب الا يري الى ان صاحب الهداية والكافي رحمه الله استدل على الوجوب
بالاخبار الواقعة في عبارة محمد بن علي فقلنا ذلك سابقا ومنهنا يرى الفقهاء
يقولون الاخبار القنادرة عن مسكوة النبوة ومعدن الرسالة صلى الله عليه وسلم
لا يكون ادنى درجة من الاخبار الصادرة عن محمد بن الحسن الشيباني كذا كانت
هذه مقتضية للوجوب كان الاو لا الطريق الاولي كما لا يخفى الثاني ان الحديث
المذكور يقتضي عكس ما صرح به المصنف لأن مقتضى الحديث تقدم الاقراء ومقتضى
كلامه تقدم الاعلم واجيب عن الاول بان هذا منقوض بقوله صلى الله عليه وسلم
يسمى المقيم يوما وليلة فانه لا وجوب هنا لأن له ان لا يخبر المصح أصلا مع اللفظ
لفظ الاخبار وفيه كلامه كراه في شرح الهداية ولو سلم فالامر بالاستحباب بيان
الافضلية لا الوجوب والفرصة وعن الكتاب بان هذا من قبيل ذكر الملزوم واردة
اللزوم وجه الزوم عرفي لأن الاقراء في ذلك الزمان كانت ملزمة لا
ولها زوم بيان عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في مدة اثني عشر سنة
خلا في زمانها فان أكثر القراء الماهرين في علم القراء لا حفظهم في علم الاحكام
وفي الهداية اشارة اجمالية الى ذلك حيث قال واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا

عليه السلام

هذا الجواب كره في الكفاية
والنهاية

علمية

سلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقدمنا الاعلم واشار في
 الى تفصيله فصار الاولى بالامامة الاعلم السنة اذ كان ذلك حسن من القران
 وقد يتجوز به الصلاة وذكر في الكتاب اقرار اولي قالوا هذا في القصد الاول
 لان اقرارهم كان اعلمهم فاما في زماننا فالاعلم اولي لان الحاجة الى العلم اشد
 حتى لو عرض له عارض يمكن اصلاح صلاته والافراء اذ المكين عالم بما يفسد صلاته
 وهو لا يشعر ولهذا قالوا العالم السنة اذ كان يجنب الفواحش الطاهرة
 اخرج منه لكن غير علم بالسنة فتقدم العالم اولي وههنا مناقشة مشهورة وهو
 ان هذا يؤدى الى التكرار فانه بمنزلة ان يقال نعم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم
 واجيب بان الاعلم لا يغير الاول لان المراد بالاول الاعلم احكام كتاب الله دون سنة
 رسول الله اذ الملزوم وهو الاقر به المخصوصة فربما يشعر بذلك فالحق الاول
 بالامامة الاعلم احكام كتاب الله فان استوى الانسان في هذا العلم فاعلمها بالسنة
 اولي كما ذكره صاحب النهاية نقل عن شيخنا وقد بحث عما لا يدرج بعد التماسي
 فيما سبق مما لا ينسب الى عبد الله في قيامه الحجة وان استوى الانسان في العلم
 فاكثرهما قرانا اولي وان استوى في الفراءة فاوثرهما اولي فان استوى في الودع
 فاكثرهما سنا اولي فان استوى في السن قالوا فاحسنهما خلقا اولي وان استوى
 فاحسنهما اولي وان استوى في الحسن فاحسنهما وجها اولي لقوله صلى الله عليه وسلم
 لغير المؤمنين اقرأهم كتاب الله فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء
 فاوثرهم فافهمهم فاكثرهم سنا فان كانوا سواء فاحسنهم خلقا فان كانوا
 سواء فاحسنهم فان كانوا سواء فاصبحهم وجها ثم قال وان كان احدكم اكره والآخر
 اوجع فالاكبر اولي اذ المكين فيه فسق ظاهر ولم يكن بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم
 اكبر الكبريات فان قيل فان اظهر المذكورة حيث لا يغيرها المحيدون ولم
 يذكرها في ترتيبها دلالة فلما صار للحجة منسوخة بعد الفتح وكانت للحجة
 ملزمة لا لعلمية لانهم كانوا ياجرون لتعليم الاحكام وتخصيص العلم بالحلال
 والحرام جعل لهما بناجرهم الله مكان الحجة الودع والصلاح بدليل قوله صلى الله
 عليه وسلم المهاجرين هم اهل بيته وادليل قوله صلى الله عليه وسلم ملاك دينكم
 الودع واما معنى قوله فاحسنهم وجها فغير لغيرهم صلوة بالليل لورود الامس
 من كل صلوة بالليل حسن وجهه بالثبات فان قيل فلو وجدنا ثبات اولئك تساوا في جميع

لـ
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠

هذه الامور

هذه الامور فافعل حج فلما ذكر في الخلاصة انه لو وقع هذه الحال به مثلا
 يصار الى القرعة او الاختيار الى القوم فلو اختلف القوم فالقرعة لا تكون
 ولو فرض التساوي يرفع وللخلاف في هذا المقام ان العدة في باب الامامة
 هي ان مدارها على الفضيلة والكمال فكل من كان افضل واكمل فهو بالامامة اولى
 واجدر والبرهان النقيض على ذلك ان هذا المكان موروث من نبينا وسيدا
 سيدنا الاولين والاخرين صلوات الله عليه وعلى آله ومحبيه اجمعين فمكان
 اشبه بقرعة وعلا وصلاها ونسبها وخلقها فهو اولى بهذا المكان فانه
 صلى الله عليه وسلم كان هو الامام ما دام حيا لسبب سائر البشر في هذه الاوصاف
 برسولك الى هذا المعنى ما نص عليه في المبسوط حيث قال والامامة الكبرى
 وهي الخلافة مستنبطة من الامامة الصغرى وهي الامامة في الصلاة وذلك
 لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بايعوا الصديق رضي الله عنه
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لئن لم نقاتل لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اولا رضاه لامر بنا فانهم كما مري قد استنبطوا الخلافة من الامامة في الصلاة
 فلما كان الاولى في الخلافة التي هي امر بنا وى ان يكون عالما وعاقبا كان
 لخلافه التي هي امر بني محض كذلك بالطريق الاولى هذا وعند بعض مشايخنا
 الاولى بالامامة الاقرار كما يدل عليه ظاهر الحديث لان القرعة ركن بلا شبهة
 والعلم مبنى على المعارض والمعارض قد يكون وقد لا يكون وهذا مروي عن ابي
 يوسف رحمه الله وهذا القول ادب الى الاحتياط لان ما ذكرنا من اوجب الحديث ان
 كان صحيحا الا انه لا جرم في ذلك فعمل ان يكون المراد غير ذلك فان امر عبد الله بن ابي
 اوفاسق واعني اوستدع او دلونا ذكره برديان امامة هؤلاء جائرة مع الكوفة
 اما الجواز فللقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر لان هؤلاء اهل
 للصلوة المكتوبة فجاز امامتهم صرح بذلك في الحجة فقال لكل من هو اهل للصلوة
 المكتوبة فهو اهل للامامة حتى يجوز امامة العبد وولد الزنا والاعرج والاعمى
 والقاسق للحديث المذكور اما الكراهة فلان تقدمهم سبب لتقليل الحاجة
 لان الناس يستنكفون عن متابعة هؤلاء هذه جهة عامة للكراهة ولكل
 منهم جهة خاصة اما العبد فلانه لا يتفرغ للتعليم فهو جاهل كذا الاعرج
 الى الذي يسكن البادية فهو غير العرفي فان العرفي هم الذين استوطنوا المدن

၂၁၂၂-၂၁၂၃

3^v

۱۰۰

جامع

۷
کَانِ

عشیر

في الامامة والافتداء ثم ذكر في الفصل الرابع والعشرين في صلوة العبد
 والجواب المختار في زماننا ان الشائرا والجور لا يخرج من طاعة الا في الجمعة والايام العبد
 ولا في غيرها وقال الامام المحمدي في هذا الخلاف كان في زمانهم واما في زماننا
 فممنع ذلك للوالي كآل من حضر الجماعة وقال صاحب الكافي في هذا بعد الصلاة
 والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات الطهور والفتنة والفساد ثم قال في
 حضور من المسجد للصلوة لان مكره حضور من مجالس الوضوء حصوا عند هؤلاء
 المجال الذين خلقوا عليه العلماء اولى نص عليه في الاسلام وكذا في النهاية
 هذه العبارة وبعض نسخة العبد من نسخ العبد في التفسير لا يعرف في الفصل اصلا
 من يرفيقي بحضور النساء مطلقا الى الجمعة ولما كانا شاة كانت او يجوز ويجوز
 ان يختلطن مع الرجال ويجلس مجلس وعظ لما راي في ذلك من روق وعظ ويزا
 مزيجاه وحرمة فلقد بال الشيطان في نفعه ونحوه في خشيته اعاد الله الجمع
 المسلمين على امثال ذلك وعظمنا واما من جميع المجالس ونعدي المتوفى بالتميم
 عندي حنيفة واتي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز لان فيه بناء القوي على
 الضعيف فقامت طهارة مطلقة وهذا لا يتعدى بعد الحاجة حتى لا يتعدى بوقت
 الصلوة ولو كانت ضرورة لتعديت كطهارة المستحاضة وما صلح هذا الاطلاق هؤلاء
 راجع الى اصل التيمم فيه عند هؤلاء الخلف اهل السنة الاصل هو الماء التيمم
 والاصل هو الوضوء فعند هذا التراب خلف عن الماء وعند محمد التيمم خلف عن الوضوء
 صرح بذلك خمس الامم الشريفة في اصول الفقه فلا يجوز ان كان التيمم طهارة ضرورية
 عند لا عندنا وهذا هو ان كل من الطرفين ناقص نفسه في باب الرجعة الى المحرم
 في فلاحه جعل طهارة التيمم ضرورة هنا وبنى على هذا الاصل عدم جواز افتداء المتوفى
 بالميت وجعلها مطلقة في باب الرجعة وبنى على هذا الاصل مسألة المعتدة وجعلها
 ان المعتدة في الحيضة الثالثة اذا انقطع دمها دون العشرة تيمم انقطعت الرجعة
 نحو التيمم من غير ان يصلي كما اذا اعتلت فقال لان طهارة التيمم طهارة مطلقة كطهارة
 الماء والامان بمنعان انقطاع الرجعة بجدة التيمم وبنان ذلك على ان طهارة
 التيمم ضرورة فكل من هو لا ناقص نفسه في هذه المسئلة والجواب ان طهارة التيمم
 جهتين جهة الاطلاق من جهة انها غير متغيرة بوقت الصلوة كطهارة ذي الحجج
 الدائم وجهة الضرورة وهي انه لا يصح الا التيمم لا بعد العجز عن استعمال الماء وهذا هو

في الامامة والافتداء
 في باب الرجعة
 في باب طهارة التيمم
 في باب طهارة التيمم
 في باب طهارة التيمم

في باب طهارة التيمم
 في باب طهارة التيمم
 في باب طهارة التيمم

برؤيته

برؤيته وقدره فاعده محمد في الحنيفة الاولى في باب الرجعة والحنيفة الثانية
 في باب الافتداء والحكمة العليا الاحتياط في الموضوعين اما الاحتياط هنا فظاهر
 واما في باب الرجعة فلانه لما انقطعت الرجعة سقط حكم المراجعة أي ليس للرجوع
 ان يراجعها ولا يحل له وطها فالحكم بسقوط الرجعة اخذ بالاولى والاحتياط واما الاثر
 فقد اعتبر واجبا الاطلاق هنا لان الشارع اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق
 الصلوة كما اشارت اليه الآية الكريمة بقوله ولكن يريد ليطهركم حتى جمع العلماء
 الثلاثة رحمهم الله فمنهم في حالة الاسلام ثم ارادوا نعود بالله منه ثم اسلموا على
 على تيمم كالوكان مكان التيمم المتوفى الماء لهما فاعلا بالاطلاق هنا خلافا لما
 من الشارع وبالنسبة في حق غير الصلوة اعتبارا لهذه الحنيفة اذ لا موجب للعمل
 وايضا المستفاد من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه جاز الافتداء وذلك لانه
 روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله امرا على سرية فلما اضر فواسلهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن سيرته فقال هو حسن المديونة الا انه صلى بنا يوما وهو جنب
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تحتل في ليلة باردة وحسبت المبالاة
 ان اغسلت فيلوت قوله فقاموا ولا يغسلوا انفسكم فتمت ففعلت بهم فقبض رسول
 صلى الله عليه وسلم في وجهه وقال لا لك من فقه عمرو بن العاص ولم يامر بالعودة الى الافتداء
 فان قيل قد روي عن علي رضي الله عنه انه قال لا يؤم التيمم المتوفى فكيف يجوز
 افتداء المتوفى بالتيمم قلنا لعرف لك كان نصا للفضيلة والكمال لا العجز والحوار
 فلا تيمم الاستدلال واعلم انه يجتهد المسئلة بما اذا لم يكن مع المتوفى ماء اذ لو كان
 معه ماء فلا يجوز افتدائه بالتيمم اصلا وان افتداه المتوفى بالتيمم في صلوة الخاتمة
 جاز اتفاقا بلا خلاف كذا في الخلاصة والفاصل بالماسح أي يجوز افتداء من عمل عليه
 من مسح عليهم اذ لا فرق بينهما في المال والمعتد بهما في الحديث هو الزوال سواء كان
 بالرفع او المنع وفي اطلاق المص في مذهب ماسح الخف وما صح الجيدة فان التيمم
 كالاول في الجواز مراح بذلك في الخلاصة بقوله ويجوز افتداء الغاسل بالماسح في
 والامامة ماسح الجبار للغاسل جازرة واطلاقا لهداية ايضا في قصور المسئلة
 وان كان سائلا للصورة بين الا ان في تحليله خصصه بالاولى وبالجملة في كلا
 المص في اشعار مثلت مسائل الاولى جواز افتداء الغاسل ماسح الخف الثانية
 جواز افتداء الغاسل ماسح الجيدة الثالثة جواز افتداء الماسح بمسح لانه لا يجاز

وذكر في النهاية في هذا المقام انه يجوز
 بيع المديون عند الشافعي في قدره
 وعدة الاجور بيع المديون

صرح به في النهاية

امامته

للفاسل فليقله بالطريق الأولى على الأجنبي والقائم بالقاعدة خلافاً للمذهب وتجب
المسئلة بما إذا كان القاعد كعاجداً كما صرح به في فتاوى قاض خان ررح
بقوله ويصح اقتداء القائم بالقاعد الذي تركع وسجد وبأحواله فدل عليه ما روي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلوة قاعداً والقوم خلفه قياماً في الصلاة
تنبيه على جواز اقتداء القاعد بمثله بالطريق الأولى والموقف للموقف لا سيما
في الحال ولو قيل الموقوف بمثله لكان أولى احترازاً عن الموقوف الذي تركع وسجد
الا ان المتبادر إلى الفهم من العبارة بحسب الظاهر المماثلة فخرج الموقوف القاعد
الذي اقتدى بالموقوف المضطجع والمستقل المعترض لأن بناء الضعيف
على القوي غير ممنوع شرعاً بل لا يرد بالعكس لاجل امرأة أوصى بخرج عن البيت
فشرح في المنقيا أي لا يقتدى رجل امرأة ولا نبي امرأة فلفظه صلى الله
عليه وسلم أخرجه من حيث أخرجه من حيث له معنيان أحدهما ان يكون
تعليله فان لفظ حيث وإن كان موضوعاً للمكان إلا أنه قد يستعار في معنى
التعليل كلفظ ابن فيقال من أين فيقال من أين هذا يعني التعليل أي لأي شيء
هو ومثله كلمة إذا فانها موضوعة لظرف الزمان إلا أنها يستعمل كثيراً في معنى
التعليل وتبينها ان يكون مستعملاً في المعنى الحقيقي أي المكان فعلى الأب
معنى الكلام أخرجه من مكان الصلاة لأنه أخرجه من الله في سائر الأمور الشرعية
مثل الشهادات فالأرب والسلمنة وسائر الولايات فيكون التأخير الحسي
معللاً بالتأخير المعنوي العقلي وعلى التام معناه أخرجه من مكان آخره تلك
الذي عن ذلك المكان وصرح في الإبرار بأنه لا مكان حيث أخرجه من المكان
الصلوة فيجب ان لا يجوز اقتداء الرجل بهن وصرح العتافي ررح في شرح الجامع
بان الحديث ورد في صلوة الجماعة وفي الآية الكريمة الإلهة ايها أشار
إجمالية إلى أي إلى عدم جواز اقتداء لأن الله تعالى جعل للرجال فضيلة ودرجة
على النساء بقوله والرجال عليهم درجة فيجب تأخيرهن عن مكان الرجال ومن جملة
امكنهم مكان الإمامة وأما النبي فلا يرد عليه من كل من هو مستقل فليز اقتداء المفضل
بالمستقل وهو عجزاً وأما في غير المفضل فقد جوز من منافع الخوف في التراجع والتسليم
المطلق والختار للمعتدى أنه لا يجوز الاقتداء بالصبيان في الصلوات كما صرح به
في الهداية ونص عليه في الكافي وقوله أوصى تنبيه بكلمة أو على عموم النفي ولذا أصرنا

على الواو

على الواو لئلا يشعربني العجز وقدم عليك هذا الكلام مراراً فلا تنس طاهر
أي لا يجوز اقتداء شخص طاهر شخص مجنون فلا يجوز ان يصلي الرجل الطاهر خلفه
من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهر خلف المستحاضة إذا صلى في حال الإبرار
والشي لا يتضمن ما فوقه وضمان الإمامة حاصله ان صلواته مستقيمة لصلوة الناس
فالمراد بالصغير في الموضعين ذات الصفة على خط لا س وأما الوصوف
مقدم كما وقع التنبيه عليه على خط قولهم الكلمة مفرد والخمسة قول فاندج عنهما
الفرقان كما اشترى بالله وقاركن باقى ولا بأس بعارض غير مبرور لأن في الحل
اتباعا للقوي بالضعيف والقباطة الكلية ههنا ان المعتدى إذا كان أجنبي
حالا من الإمامة فلا يجوز اقتداء به وإن كان دوناً ومثله جازا إذا المعتدى
إذا قدم على ركن لا القدرة للإمام عليها كان المعتدى في تلك الأركان كالمفرد
فيلزم الإمام القطع باستماع بناء القوي على الضعيف والافتراء في موضع الاقتداء
قاطع للصلوة والحاصل ان أحد الأمرين لا يرداً بناء القوي على الضعيف لا الافتراء
في موضع الاقتداء وكلاهما ظاهر البطلان ومفروض مستقل لأن فيه بناء القوي
على الضعيف ومفروض مضاد آخر للاختلاف ما فيه الاقتداء وفي الخلاصة لا يجوز
الاقتداء بالجهنم المطلق وإن كان مجنون ويقتضي هو الاقتداء في حين الأفاقه
ولا بأس بتركه ولا بالآخرين ويصح اقتداء الآخرين الأحرار والعكس ولا اقتداء
المساكين بالمقيم خارج البيت ويصح اقتداء صاحب الحج بمثله وإمامة المرأة للنساء
جائزة إلا ان صلواتهن فزاد في فضل وإمامة الحسن الشكلى النساء جازية وللرجال
ويختص بمثله لا يجوز وإمامة النبي الماهول لصبيان مثله يجوز والعاري إذا امر المرأة
واللأبسين يجوز صلوة الإمام والعارين ولا يجوز صلوة الأبسين بالإجماع
ولا يجوز اقتداء اللعيق باللعيق ولا المسبوق بالمسبوق وإمامة المقتصد بغيره
من الأصحاء صحيحة إذا كان يأمن خروج الدنم بجواز إمامة الأعدب القائم ولا يجوز
اقتداء التائب بالراكب ولو صلى على الدابة جماعة جازت صلوة الإمام من كان
معداً على أخته ولا يجوز صلوة غيره على ظاهر الرواية والإمام لا يطعمها أي لا
لا يبطل الصلاة لئلا ينفذ إلى ملاه القوم فيفرض من لا يتم إلى تعديل الجماعة وفي
إذا علم الإمام عجزاً إنسان فإراد ان يطول القراءة أو الركوع ليدرك الخاتى تلك
الركعة قال أبو يوسف ررح سألت أبا حنيفة ررح عن ذلك قال أنه لا ذلك ولا تنس

الحالة

أي في الأداء لا القضاء

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text with some red markings.

विषयवृत्तिः
अथ विषयः

الأول

ان كان الامر متعلقا بحواجز كان محاذاته مفصلة ولا خلاف ان تلك العلة في المدة ايضا الشهوة والنفس
ما لحام فاسد لان قاذون الشئ ان مقدار الاحكام على الادلة الظاهرة على العلة الباطنة كالرخصة في
هذا حصص الرخصة في السعة التي لا تملك فيه ولا حدة اصلا والحكم في النظام مضيق الى المتعلق المعنى
الى علة بل لا تملك على حكم مطلق المدة واما الصفة فلا جناح لها المدة لو سلم هذا ليل على ان
العلة في الشهوة واما الامر فلا فرق بين اوله والنص كان حجة مقصورة على العلة فان وجدت العلة في
الحكم والادلة في التعديل المبني على السعة بينوا ان النساء اذا لم يجدوا الحياء وحيه على علم الحكم وعلى
مطلق المدة فليعلموا من حيث كانت مشهورة في ان التورق يستدلون على الرخصة بهذا النص في النص
الذكر من اخبار الاحاد وكيف ثبت الرخصة بذلك كيف ثبت النص بالامانة والاحتياط
بالنوع في تسليمه ان الاحاد بطريق المشاهدة والية الاشارة في المدعى بقوله انه من المشاهدة
الحاطب به فانه يكون موافقا للقول المقام ويجوز ان يرد ان خبر المشهور على الكتاب الا ان
زيد من الحق ثابت بالبرهان وعلى الكتاب بالثابت بالكتاب والى انه يرد حكمه في حق الله
لاستلزامه على عبادته ولا على عبادته الا على ما ثبتا على قوله تعالى اهل لكم ما وادعكم ولو سلم ان هذا
خبر واحد قوله ان هذا ثابت بالنقل المتعلق به وقوله تعالى والمرحط على من وجوبه لما جرحه
نفي على التعديل الحديث المذكور في معرض التبيين المقصود بهذا التفسير في الحجة في الحكم
ومخرج به في الامر ايضا ان ما لا يجوز ثبوته من العرف غير ما وجدنا موافقا للنص واما ما وجدنا
الحاجة فيجوز ثبوته غير ما وجدنا اصلها على حيث بالسنة فذلك في فرضها وشروطها وفيه نظر
لانهم ان ارادوا بالعرض حسنا ما استبرأ حكم المقدار الذي لا يحتمل الزيادة ولا نقصان لما
بدليل لا يشهد فيه فهو فاسد لان هذا لا يثبت خبر الواحد اصلا بل هو لا يثبت الا بما هو قطعي لثبوته
والدلالة تحققة بدون القطع من غير مقتور اصلا وان ارادوا به الواجب فنفى ان يكون
الحاجة مفصلة لان ترك الواجب وجبا نقصان الكراهة لا البطالان والساد في القول
ان فرض الحاجة ثبت خبر الواحد لا يمتنع له لانه خارج عما اعتد عليه الاجماع وان راد به معنى
ثالثا فلا بد من تعيينه ليكتفى عليه فان قيل بل ارادوا بالعرض بما يثبت الجواز فانه لان العرف
كثيرا ما يظن عليه وقد سبق تحققة **فصل** ان كل من الواجب والعرض جدا وحكما ان راد بها
مقصودا به قد اوجب حكمه في جعل الزيادة والنقصان ثابت بدليله شبهة وحكمة انه لا يثبت
الصحة بوثاقه وحده العرف بما ذكرناه انما وحكمة في انما الصحة بطريقه والادلة لعظم العرف على ما
من قبل البطال في الحقيقة انه اعتاد على ان يثبت حكمه ولا يوجد اصلا الاجماع بوجبه العرف
واذا كان ما نحن فيه من شئ لا فائدة العرف كيف يتصل لا فائدة ما مؤمن حواجزه ولو ادبره فليست اصل

لا يلاحظ مقتضى القول المذكور ان يكون الحواجز مفصلة لتعلق المدة ايضا لان هذه المتطلبات باقتضاء النص
او الرجل كان حواجزا بالاجزاء كانت المدة ايضا موزونة بالاجزاء لا بالاجزاء المتعاقبة او كان
الما جرحه من قبل انما جرحه من وجه لا في المدة من قبل انما جرحه من وجه لا في المدة من قبل انما جرحه من وجه
ثابت اعتداله وافتقاره الى ما لا يقتضي اقتضاه الاول اياه الا ان المدة ثابت في حق الشيء
دون الامر المأيت فثبت قوله ان يولى ما سنها معتادة ان هذا الحواجز مشروط بحجة الاحاد انما لم يثبت
والعلة في هذا الاحتياط انه لا يلازمه لا يلازم على هذا الاحتياط الشئ او بما يجابه نفسه فلو جرحنا بغيره
الحاذي به دون المدة لغيره لا يجوز حتى يترجوا بان خطاب الله تعالى لا يلزم العبد بل العلم في حق
فقدور المدة في العرف من جانب العباد دون الاول اياه في المدة ان لا يكون حكمه في حق الله
منها في مدة اختلافه في وجوبه لثبته في هذا شبهة في ما لا ينبغي في باب قضاء الفوائت ان الذي
او الحكم على ما نحن فيه فارتكبت ذلك الذي لا يمنع اصل الجواز بل يثبت كراهة فقطة الامر
للرجال انما جرحه من الحواجز لا في المدة لانها لا تملك في حق الشيء علة ولا حدة فسلط المدة
فانما يكون ان ارادوا بانها علة لا يكون مقبلة الصلوة الرضا فمهم وسير عليك في هذا الكتاب بغيره
تحقيق هذا البحث **قال** انما جرحوا الاحاد انما سنها علة صلوها **قال** الصلوة الرجل لا يترك
جيبه ركائز اركان الصلوة وهو القراءة فكانت صلوها فاسد وهذا اشارة الى مسألة انما جرحوا
ليصلح الصلوة المدة في الجاهلية وتحققة للثبات صلوة النساء خلفا للاحاد لا يجوز بدون المدة اي يكون
فيه الاحاد انما سنها صلا فاسد فعلى الصلوة من الرجال الا لا حدة في صلواتهم حتى اردن وفيه من غيرهم واما
في الجملة والعبد في نفسه اختلاف رواية في بعض الروايات ما يجوز اقلها مطلقا وجرت فيه
او لم يرد ان المدة منها من غير كون الارحام وفقد الاحاد ليس في وسعهم اذا جرحوا في الحواجز
بدون الاحتياط لان ظاهر الرواية ان لا يخلو من صلوة الاحام مطلقا الا ان يولى ما سنها
بدل ذلك فاطلقوا الجواب فقالوا لا يخلو المدة في صلوة الرجل الا ان يولى ما سنها وانما رادوا بغيره
فانه لا يمنع الله او صافي الجملة والعبد من المدة رما هو اعلمها واختار صاحب الخلاصة وهو
القول الاول في هذا الموضع عند المدة بالرجوع في صلوة الجماعة والرجوع اعلمها وكذا في العبد من
الصحة وفيه اختلاف المشايخ والمذاهب في هذا في حق جرحه في حواجزه في الفصل الرابع من حواجز
باب الحذف في الصلوة ان جرحه من شرطه بالنية لانه قال في صلوة العبد المدة بالرجوع في
الجمعة والرجوع اعلمها من رواية يروى في الخلاصة وظاهر كلام الحديث ما يظن الاول
وقال الحاشي لا يشرح الحديث انه ولا يصبر للمدة داخله في صلوة الاحام حتى يولى الاحام اعلمها
وذكر المشايخ على ان النية شرط في الجمع والاعباد شرط ايضا وعمله شرح في الحواجز في آخر المشايخ

و اما صاحب المانة فقال في صلوة الجمعة العظيمة ان كثر ما اجتمعوا قالوا لا ينبغي اعتداله به على من لم يات
توضيح بان الواقع في الكتب وان كان مطلقا حيث قالوا يجوز اعتداله بالرجل في الجمعة العظيمة والجمعة
الا ان هذا الموضع اكره المشايخ على جوده النية من الاحرام وهذا يظهر ان المصنف لم يرد في الجهر
والعبد من دون النية فليست على واما وقت الصلاة فقد صرح بانها وقتا لزوم البتة صرح عليه في
فصل في الصلاة واما ما في النساء فغير وقت لزوم البتة واما ان النية هل هي مشروطة بحضور
عليه اختلاف رواه في بعض الروايات بانها لا يجب به وحضور من وفي بعض الروايات بانها لا يشترط في النية
وان نوى صلاة امرأة بعد الصلاة فربما به ولو نوى النساء كان الامارة معينة بحيث يشترط
صلح على يقارن على ان في رواية اخرى بانها او استخلف الامام الا في الركعتين الاخرتين ميتا
او هلكت صلوات الحلال اعني الامام والمأمومين اما صلوات الامام فلا تترك ركعتين او ركعتين في صلوات
وهو القراء مع التدبر عليه ففصلت صلواته فان قيل هو قائل بان المصنف لم يرد في الصلاة فانها
فادراكا لما في ميتا **قلت** المدة في زمان حقيقة وموقتا في تقديرية وهو لا يتحقق في العروق الا في
وان كان عاجزا حقيقة الا انه ليس بمجاهر كالاخذ به على ان يقتدى بقادر حتى يكون في الامام قارئا
ظان ان الاعتدال مع الاعتدال فقد تركه كما فلا يخفى صلواته فان قيل القادر بقدره الغير لا يفعله
على ما في من قانون متوسل في حقه زعم الله وهذا لا ينسب الى وجه الجمعة على العرف وان كان قادرا
بقدره الغير فهو قائل فكيف هذا في قارئا بقدره الغير وهو القاري ههنا **جواب** ان الله
المستقيمة في القدرة المتعلقة باختيار نفسه وهذا يظهر وجه الفساد في صورة الاستحسان في انما فاضلت
القبيل لانما المتعلقة باختيار نفسه وهذا يظهر وجه الفساد في صورة الاستحسان في انما فاضلت
صلوة الامام ففصلت صلوات المأمومين لان المصنف على المقام فابعد واما وجه ظهور البطالة في
صورة الاستحسان فلان القراءة في كل الركعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوات الا في
الان القراءة في الاولين يحمل موجود في الكل بقدره او القدر بخلاف الثاني دون الثاني فلا يحد
للقرآن في حقه فلا يصح حقيقة هذا في الكافي مسمى الكلام على مذهب الامام وفي الاول خلافا للنسابة
ما يجوز صلوات الامام ومن لا يراه فانه لا تعدوا في معتدلة او غير معتدلة كما مائة القاري لا
ولم يلبه وفي الثانية خلافا لابي يوسف ورواهما الله لان فرض القراءة صار موقوت في الاولين فاجتنبوا
القاري غير القاري في الاخرين سواء اذ لا فوافيها والله اعلم **باب**
الحدث في الصلوة عني الامام في العرف من الاحداث فغلبت للتعليم وتكميلا
للادب اذ الامام لما يتم اذ حصل للصحة والمفسد فان خلاصة العبادة امران فصار تركه مقبل
مبتدا وبطلان بغيره قوله **سبقه** حدث جقيقة ان عرش له حدث بلا اختياره توصفا

خير المنة المذكور يريد انصرف من غير ركعة توصفا بغيره ان يكون للاختلاف بدون المكث اذا لم يكن ساعة لروا
جزء من الصلوة مع الحدث فطلعت صلواته اذ الصلوة الواحدة لا تجزى حصرا وضادا لاجتماعه في الصلاة
الطاهرة وفي رواية اخرى بان زعم الله ان السابقة الحدث في الصلوة فكذلك ساعة بعد الحدث ولو لم يرد في حقه
صلواته وانما عارفي من صلواته وهو من غير البناء ولو بعد التسبئة ولو لم يكن بعد التسبئة كان في الصلاة
الاولى لان بعض الصلوة بعد ما في البناء في صورته الظاهر ومبنى الكلام على قوله لان المزوج فيصعبه فرض
عنده فالتمسك واجب عليه فلا بد من الوضوء الباقي به واما لا تتم صلواته وفي الخلاصة ومدة ان في الرجل
العاملة اذا حدثت مثل ما في الرجل من ابراهيم بن محمد لا وعدها ما اجتمع اذا امكنها ان يخرج على ما
وتصل الصلاة الى غيرها اما اذا احتاجت الى كشف الارض فلا يجوز لها البناء وكشف الارض لا يمنع لها
لانها ليست بصورة رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة زعم الله تعالى ان هذا كله او التوضيح فاذ انما
الرجل والمرأة حدثت صلواته ولا ينبغي والاحتسان فصل من البناء يخرج عن عمد الصلوة بالانها
لان الشايع زعم الله لا يجوز البناء ولا الظاهر لان الشايع والآخرين وهو ذلك بما فيها الا انه جاز
على ان الغياير لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فقام او ركب فليضع يده على فخذه وليقدم من الشايع
ليس من صلواته وليضرب يده على فخذه وليضع يده على فخذه وليقدم من الشايع
طيفة في الصلوة وهذا الكلام مشهور بان ما قبله بيان حاله الامام وهو مقفون على ما قبله من حيث
الشعور كان قبل المصلي في الامام فيفعل كذا او الامام يفعل كذا في كلامه اشارة الى تفسير الاستحسان
وفي الخلاصة تفسير الاستحسان هو ان ما خذ يديه ويحمله الى الخراب وفي الحديث المذكور انما يتسبئ
تفسير الاستحسان يعني يعني الامام ويضع يده على فخذه موحيا انه زعم الله تعالى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يديه على المذبة والفرج من البر والوضوء في الحلال والغيران والشايع والغيران ويتم
الصلوة عني ان في مكان الوضوء او يعود الى المكان الاول ليدركه من غير ان لا يتأخر من ان
العود الى المكان الاول ان فيه علة من امره يدع المشي والاصل عدمه وهو انما هو في الامام
اعني اداء كل الصلوة في مكان واحد والاصل في حقه فكل واحد من موقوفها فلا خير كالمعتمد ان
كان المنقر وغيره من الاخرين في الامام في المثل في العود الى المكان الاول ان خرج امامه متعلق
بقوله وبه لم يرد في ان لا يتأخر في انما هو اذ اخرج امامه من الصلوة والا انما هو
يخرج امامه من الصلوة عاد الى مكانه البتة وكذا المقدي او المقدي كالامام في الاعمال
على تقدير الفراغ والعود على قدر قدره والحاصل ان هذا امور الثلاثة المنقر والامام والمقدي
فهم المنقر انه يخرج من الاخرين في الامام ان شاء والعود ان اراد الله الاشارة بقوله كالمعتمد
شبهه به الامام بعد ذكره يخرج من الاخرين وفي النسبة شبهة على انه الاصل في هذا الحكم اعني التخيير

و با خود

مستطاب

2

انه اذا استدع من غير المصلح منع منعه كان غير المصلح انما يتصل بالالفعل المصلح
كانه وجد هذا الفعل المصلح في المصلح في اختياره استدلالا على المسئلة ذكوت في المصلح
وقد اوى ما في بيان من الله تعالى ان امرأة تفضل بغيرها بشهوة اولمها بشهوة فانه ح صلوة المرأة
وعلة في الحارسة بان لا تفي بغير الحاجة والحاجة مفيدة فلما اذ هذا الوجه ايضا فغير انفسا
الصلوة لا يتوقف على الاختيار فانه لو صح منه مع هذا اختياره وتفضل صلوة ولو اختار به ولو كان
علا في المخرج والحاصل ان لو كان من جملة المخرج والاختيار ان يصدر من الله ان الفاء وسوقها
امر اختياره في الفعل المصلح ايضا بدليل صورة البول على المخرج فان المستفاد من هذا
انه يجب ان يكون الفعل له اختيارا وصليا ثم ان على ان فاسدة الاستدلال انما ذكرها في المخرج من
بولها ففما ومن ان يكون هذا القيد حقيقيا اليه حقيقة او قد وكيف في المسئلة الانا عذرية
دليل على فساد هذا الدليل فان في السج مضيق انه غير مستند اليه حقيقة ولا عذرية ولا حاجة
ايضا الى ان يحصل ذلك رجاء اليه كاصابة البول الكبر فان هذا قول لو قيل له اخذ من لانه واما
الكلام في هذا المقام فلا مزللة لا فسادا ولا علم بحقيقة الكلام روية المتبع لما شرو في تعيين
مسئلة مشهورة مما في التوفيق فيهم بالمسئلة الانا عذرية لاجلها على ان في غير اكل منها معينة
التشديد يحصل عند تركها الساخر مسئلة فلما حجة الاجماله باعتبار مسئلة اننا عذرية ودية
التعجيل باعتبار تصديقي غير مسئلة والتمسك به قد جة على الهيئة الاجمالية باقوا المسئلة على
التعجيل بتعدي المسئلة اليه فوجه بطلان الروية ان يحصل له القدرة على الاتصال بالامر المصلح
قبل ان يحكم باخلاف وهذا عنان الاول ان الروية فعل اختياره في المخرج عليه حتى ان الاكلان يجيب
ان تم صلوة عند المخرج بغيره يعني الروية على ما عرفت من قاعدته ان هذا متفقون على كونه
الامام فاجيب بان هذا في قوله في الفصل في المخرج حيث قال في المخرج انما حدث في صلوة فانه
ليشوقا فافقت مدة سحر قبل ان يوشا كان ان اخبر عليه في صلوة كالمصلح المصغر اذا
حدث في صلوة فاعرف نوره وما كان له ان يوشا ويصير على صلوة فان كلامها متفق على ان
اما الثانية فظاهر واما الاولى فلا بما منقوضة بمعنى مدة السج حيث جعله المخرج حله مستقيما
فالواجب حمله الامرين اما هذا القول في السج فانه لا يجوز ان يوشا النساء او الحكم هناك فانه
ايضا في الاخرين والحوادث على الاول ان المخرج يصنع المصلح عقيد بطلنة فيكون له فعل
المصلح كونه اختياريا وكونه منافيا للمصلح او التي انما يتبين مما يصادف ونا فيه كالمصلي في السج
والسواد بالبيان ان المصلي في السج لا ينافي في الامانة والاعتقاد الروية قد يكون غير اختيارية
بان النظر الاول عنوه الكلام في ذلك على انك لو تدبرت مناهجك ان الروية مناهجك العلم سواء

حصل طريق السج او روية المصلي او روية المصلي لا تخفى ان هذا غير اختيارية لو سلم فاما حجة معينة او
قيل روية ليست محدث منافي للصلوة فافضل فاذا لم يكن منافيا في ان لم يوشا في الصلوة
قدست لانه فيها لاجزة الى السجاء شرطها في مخرجها في المخرج المرفوض التي المصلح لا يفتني
وعن الثاني ان قانون الاعتقاد في الروية انما هو الاعتقاد في ضعف الاستدلال للصلوة بان
الروية والاختيار ليست محدث من المصلي بغيره بل بالحدث السابق في هاتين المسائلين الاعتقاد
مستند الى الحدث الطاري على المصلي في الحدث عرفت بان السج المشعرا ببناء فظهر الفرق ورجع
لما صح منه بغير سحر قد التعليل بالبراهين العقلية منافي للصلوة وفسرنا السج ببناء
بما لا يحتاج في روية الى استيعال المؤمنين بل كونه يد واحدة لا يحتاج الحنف وعدم اليقونة اليه الاثنا
في ما وى فاضي خان حرمله بقوله ولو شد الربا بل بغير صلوة لانه يحتاج الى استيعال المؤمنين وان
خلا لا يستلزم ان يتم يد واحدة من غير تكرار الفصل كذا في التوفيق نفسه ولو قيل لا تصدق ولو قيل
ووضعه على الارض ورفعها بين الامرين ووضعه على الارض انفسه لعدوا اختيارا بل على اليد
ولو لم يكن الحنف ضدت صلوة لانه لا يتم يد واحدة واما تفصيل القول في تعبيره بالكثرة والليل
فقد عرفت في الباب الثاني بعد هذا الباب ان سادتنا التوفيق الالهي ومضى مدة سحر والطلاق
المعز حمله وعما يشهد بان لا في بين ان يكون واحد الامم او يكون في روية عليه انه اذا لم يجد ففتني ان
او الرجل ان يدخل في التيمم في بعض الروايات نفسه لبراهين الحديث الى القدوم بغير صلوة
وتدلا الامي سورة هذا جند في بعض النسخ وتعلم الامي سورة وهو الموضع اعتبارا لهداية الامة
عناج الى التحليل بان يعرف المصلي على المظهر اذا تعلم والتعليم يتاخي ان الصلوة في روية تعجيل للصلوة
لا يعلق اليها لانه مبطل لها فان كان اذا تعلم التذكروا العمل الحاصل بحسب روية السج لا تعلم
فصدى وتعلم السج واما القيد بالسورة فحيث ان يكون تقابا اذا الصبر خاسلة بايد واحدة عنه
وعادة الخلاصة يشتر هذا الامه قال السابعة اذا تعلم القرآن في وقت فذكر بدل السورة القرآن
على هذا وقد عرفت فها سبق ان ما دون الآية لا يفي في انما فلا يشرها العمرة الا اذا ان يقال القيد
معيص على عمل الخلال في السجاء وذكره حاشا ان من متفق عليه فيهم وقد عرفت انما على قولها وتجب
ان عطا اول وقيل القاري ان جدها ثوبا وصدرة عليه وقدره الموي على الاكلان وذلك
قائمه بذلك احصاءا لصاحب الترتيب وفي الوقت بقية التواني انما القيد في خلاصة في الصلوة
وتمسك القاري بامسها يريد انما اخبرنا ان حدث في هذه الحالة فاستخلف امنا ان لا يعرف
الكتابة والقرأة والاسم ولا ان كان محلا اختيارا للمصلي الا انه لا ينافي في الروية وانما
اشارة في المبسوط فقال هو صانع كذا غير مفيد بدليل انه لو استخلف قاريا في صلاة لصلوة لروية فيهم

من يقول صلاته انما افادته في الكافي بان هذا هو الصحيح وطلوع ذكاه في الفجر لا يتحقق فيه
مطلقا وهذا لا يخرج عما من اجتمع في المسألة غير ان على فعل المصلي الصلاة ان يكون في المصلي
ذليل على ذلك وهو قوله في الصلاة الصحيحة على اختلاف القوانين فثبت ان الظل بالمثل وعنده
بالمثلين والتقدير بانما عليه على الحكم في الصلاة ليس كذلك والعقد في ذلك انه قد علم من الأدلة
التي في هذا ان وقت الصلاة في الجمعة كان حرج وقت الفجر قبل الفجر عن الجمعة فثبت ان الجمعة عليهم السلام
المشروط قطعاً عند انقضاء شرطه وهو ان يكون المصلي في حاله ان كان صاحب عذر فانقطع عذره كما شرط
وعرفه معناه ان الصلاة الحارة هي صاحب المخرج السائل الى ان يرى حرجه او ذمها لوحت في عينه الحالة
المستحالة كذلك وفي رواية اخرى ان حرجه ان كان صاحب المخرج السائل اذا انقطع عنه وخرج نحو
في خلال الصلوة وسقوط المخرج عن حرجه فثبت المسألة الاشارة عن صاحب خلاصة روايته
قدس في هذه المدة المذكورة لا تترك ان الثاني يمكن ان يسقط المخرج مسلة اخرى هي ان كان على
بما في اكثر تقدير الدرهم ولا يجد الماء في جوفه من الحالة الماء بالجملة فقد راد على قول المسائل
اخرى الا ان الاخرين اخرجوا من الحالة وهو في قضاء فائتة السابعة انه فائتة الفريضة في وقت
والثاني الصحيح من الحالة اما ان المصلي اذا رأى البول على ثوبه لا يترك الصلاة ولا يمسح عليه ولا يمسح
ان لا يجوز الصلوة ولا يتركها في جوار الصلوة فثبت في الصلوة واعلم ان المسألة الاشارة
ذليل على هذا وجوبه وكذا في المبسوط اقفى في النهاية وذلك لانه قد روي في جواب الاسئلة
الذي قرأناه في صورة الجهل والاعطاء والقوة ونحو ذلك وحاصل جوابه على قرأناه ان المخرج
ما يصنع وجوده مما لا يبعد عن هذا الا انما يمكن شاعة ولكن اذا لم يقض الصلوة مع الحرج
وذلك يصنع منه وجوب ظهور الفساد مما ان يقضي هذا الوجه انه لو كان ساعة في هذه الصورة لا
ان يصنع صلاته للصلاة في الصلاة بالصلوة المذكورة ولا يصح ان يخلو المذهب وكذا جملة الامام
وقد روي حال كون كل منهما عمدا او قهرا او جهلا او حداثة العبد صلوة المسبوق تركها اما ما
فقد روي في هذا الحديث انما هو في قدر الشهادة له ما هو مسبوق بصلوة الامام ثامة وصلوة
هذا المسبوق فاجاب عن خلافها انما هو في قدر الشهادة له ما هو مسبوق بصلوة الامام ثامة وصلوة
والمأمور بالمسبوق ثامة عند الكل الى عند الامانة المدة اتفاقا واليه اشار بقوله لا كلام في خروجه
من المسجد فاجاب عن كلامه الاول في هذه الصلوة المسبوق فقد روي كلامه الاخرين لا يصح صلاته
بينما قال الذي بينهما الآن وان بين الفرق بين الحقيقة والملة حيث قصد من الكلام والمخرج
حيث لا قصد في الفرق غير واضح وذلك لان الحد ان كانت الوقوف في الوقت في الوقت الذي
فيه القعود وقد التفتد فلا يصح ان الوقت مشترك وان كانت القطع بمعنى ان هذا يقطع الصلوة

هذا ايضا مشترك فلا بد ان يكون من خصوصية في احد الجوانب لا من اشتراك بينهما في الفرق ان كان
الاولى مفيدة فلا من الاخرين من جهة واحدة ولا بد من ذلك في توضيح ذلك ان كلامه الاول
يطلق الظهارة وهي شرط لجملة الصلوة فثبت انهما يفيدان الحجة المقتضية من الصلوة ضرورة بطلان الشرط
بطلان شرطه الا ان الامام لم يرض عليه شيء من الاركان فثبت صلاته في حق نفسه والمسيوق لما على
صلوته وكانت صلاته من جهة على صلوة الامام وكانت صلوة الامام فائدة بعد ان كان قضية
هذا الايمان ان يكون صلاته فائدة او البين على الفائدة فانه قد علم صلاته المسبوق ان واما قوله
والكل قد فلا يثبت شرط من الصلوة ولا شيئا منها الا انه يفيد مجرد التمسك بها والتمسك بها فثبت
صلوة الامام بل يصيرها كما عليه متوفرة فلا يثبت فيها للفساد فثبت صلاته المسبوق ايضا بعد
ليسمع كلام الحديث في تقرير وجه الفرق حيث قال في الحقيقة مفيدة للجواب الذي يرد في من صلوة الامام
يفيد مثله من صلوة المفيد غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على
الفائدة فانه على السلام لا مئة في الكلام في معناه ولا شبهة عننا الا في امرين احدهما في
انما معناه لانه ان اراد به ما يكون ملاءمة للصلوة لا ملاءمة لما عليه عليه السلام ان السلام
والكلام والمخرج مناف والآخر من فائتة في امرين في انشاء الصلوة فلا يصح ان يكون
تصريفه فائدة فلو لم يكن منافيا وقاطعا وجب ان لا يكون الامر كذلك وان اراد به ما يكون منافيا
على ما في حق المخرج يصحبه وثبت ان هذا هو المتقبل من الصلوة بانما له لقطع بان الصلوة منه
بطور ان الثاني كان هذا التصريح كما في قوله لا فلا يصح الفرق بين التمسك وبما انما قد روي
ان الصلوة الواحدة لا تجزئ صلاته او ان فساد الجواب يفسد فساد الكل ضرورة وحيدة فلو حشد
الجواب الواحد من الصلوة بسبب الحقيقة ونحوها كان الكل فائدة الجمع ان يكون صلوة الامام ايضا
فائدة كصلوة المسبوق وان لم يفسد بطلانها فثبت ان كان صلوة المسبوق ايضا صحيحة لان فساد
انما كان ناشئا من فساد صلوة الجواب عن الاول انهم ضروا المصلي بما يكون من مقتضى
الترجمة شرعا والحديث القدر الحقيقة ليست ببله لما به بل كان مخطو رات الصلوة ومنا في
خلاص السلام والكلام والمخرج اما في الثاني فلا يلزم من وجوب التمسك بجملة الاشارة
لقوله صلى الله عليه وسلم وخليها السلام واما الثالث فلقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانمروا
والاستعداد عبارة عن المخرج الذي يخرج منه وهو ايضا مشبه بالترجمة بدلالة الفاء المشبهة بالفتحة
والايضا لان الاشارة الى هذا القصر في اخرها ولا اشتراك في الاولين ومن هنا روي القوم
يقعرون عن الاولين الاشارة الى انشاء الوقفية وعن الثاني الاشارة الى انشاء التمسك فيها على
الفرق بين التمسك وبين الفرق ظاهر ان الاشتراك محرم على الخارج على المصلي الى الانتهاء المرب على

الترتيب فرض من كل متحدة كل متعدد سواء كان الحد من النوع الاول والثاني
وسواء كان المتعدد من النوع الثالث والرابع فلترك الترتيب بين الحد الاول
والمتعدد الثاني بحوان قدم المتعدد الاخر على الركبة مثلا فحدث صلوته
وكذا الترتيب بين الحد الثاني والمتعدد الثالث بحوان خرا القيام او الركوع
عن الركبة وكذا الترتيب بين الحد الاول والثاني والمتعدد الثالث والرابع
فان تركه بفسد الصلوة **واما** الترتيب بين ما متعدد في كل الصلوة كالركبة
فليس يعرض واستدلوا على ذلك بان المسبوق يبدأ بما ادركه ويؤخر ما فات
وفيه ترك الترتيب لان الذي فات هو الاول والذي بدأ به هو الاخر فلو كان
الترتيب بين الركعات فمما لما جاء وتركة فان قيل هذا ممنوع بل الذي بدأ
به هو الاول في حقه وان كان اخر في حق الامام والذي فات هو الاخر في حقه
وان كان اول بالنسبة الى الامام **فصلنا** قد يقرأ ما ادركه المسبوق مع الامام
فهو اخر صلوته وما يقصده اول صلوته بغير علة في الحرانة وصرح بان هذا
هو القول الصحيح **ولقد** باي بالسواء وينبغي للقراءة اذا قام الى قضاء ما سبق
به وقدمت المسئلة في سبب الصلوة **واما** الترتيب بين ما يتعدد في كل ركعة
فلذلك ليس يعرض **وعلى** قول بان السجدة اركان متكررة كالركعات والترتيب
بين الركعات ليس يعرض فكذلك بين السجدة وبهذا يظهر ان الركنا الذي
حصل فيه التذكر لا يجب اعادته فليتامل ان امراسنا واحدا سواء كان ذلك
الانسان رجلا او امرأة او صبيا فحدث الامام فانصرف فخرج من المسجد
فالرجل امام بلانية يعنى لاحاجة الى التبع بل هو متعين للامامة مسكنا للصلوة
عن اطلاقه اذ لم يبق هناك من يصلح للامامة سواء اذ لم يصير اماما او خليفة
في حق نفسه فحدث صلوته اذ قد يقرأ ان خلوص مكان الامام عن الامام بفسد صلوة
المقتدي يصرح به في الكافي وغيره ونظيره رجل قال لعبد بنهما احكما خرا
ثم مات احدهما قبل الثاني فان الاخر متعين للمعربة اذ لم يبق من يصلح له
الامر غير ان كان ذلك للحد رجلا ولا اثنى ان لم يكن رجلا بان يكون امرأة
او صبيا ممن لا يصلح للامامة قبل بفسد صلوته الظاهر على ما يشهد له سق
الكلام ويدل عليه عبارة الهذليان هذا الصغير للامام وان المعنى انه ان كان
خلفه صبي او امرأة فحدث وخرج نفسه صلوة الامام لانه استخلف بمعنى من

من لا يصلح للامامة وقيد الحكم بالقبيل لكان الخلاف لان بعضهم ذهب الى انه
لا يفسد صلوته لانتفاء الاستحلاف القسدي وهو غير صالح للامامة وكذا
المعتمد رحمه الله يشعر بانه بالراجح هو القول بالفساد ويشير بانه الى انه مرجح
فانهم وبمحل ان يجعل الصغير رجسا الى الواحد الذي خلفه فالكلام على هذا
المادة الى ما صرح به الامام فانه كان رحمه الله في الجامع الصغير من انما يصح
في المسئلة ان القاسد انما هو صلوة المأموم فقط اذا المأموم لا يصير اماما الا
ليس اهل للامامة واذا لم يصير اماما كان صلوته فاسدة التة لخلو مكان الامام
عن الامام وصرح بهذا في المشوط ايضا حيث قال فان امرأه فحدث
وخرج من المسجد ولم يقدمها فادها لا يصير اماما لانها لا تصلح للامامة
وصلوة الرجل تامة لانه كالصغير وصلوة المرأة فاسدة اذ هي مقيدة ولم يبق
لها امام في المحراب والقسدي حتى لم يبق له امام في المحراب بفسد صلوته لغوات
شبه الاختلاف وصرح الامام القمي تأخي رحمه الله ايضا بان الاصح ان صلوة الامام
لا يفسد فعلى هذا اختاره هذه الرواية **وتنبه** على انها اصح والتقدير
بالقبيل لحد التنبه على الخلاف فقط وبالجملة ففى الكلام على التقدير الاول
اشعار بصاطة صرحوا بها وعلى ان من لا يصلح اماما في ابتداء لا يصلح
خليفة صرح بهذه الفتا عدة في صدر صياحت الاختلاف في فتاوى قاضي
خان رحمه الله **وتنبه** على ان الاختلاف قد يكون ضميا حين صرح
ورمى حتى الى ان يعين المجل كافي في ثبوت الاحكام الشرعية وعلى التقدير
الثاني **تنبيه** على ان خلوص مكان الامام عن الامام بفسد صلوة المقتدي وان
الا نفراد في موضع الاختلاف مبطل للصلوة كالاختلاف في موضع الانفراد على ان
الامام كالصغير ولتقتصر على هذا التقدير من الكلام حذرا عن السامية ولذلك

باب ما يفسد الصلوة وما يبكر فيها

تقيب هذا الباب بذلك والذي قبله بما تقدمه من شأن وضع الاول
بيان المضدات الفعلية والثاني بيان المضد بوضع العموم فعلا كان
او قولاً وبهذا يشعر بتقدير مباحته بالثاني فتولى بفسد هذا الكلام
عده او سواه وقدم الاول لانه اخفى عند العقل واشد استعلاء باعتباره
ان فيه جمعا بين صحة الصلوة وطريان المفسد فهو بالبيان احوج وبازالة الاستعا

أولى والصرح بالبعد واليهوتيب على محل الخلاف لأن في الثاني خلاف
للتأنيدي رضي الله عنه تسكا بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ
والنسيان **والجيب** بان المراد رفع الحكم والحكم نوعان مختلفان **يؤتى**
كالصحة والفساد وآخره كالثواب والعقاب والثاني مراد اجماعا فلواريد
الأول ايضا لزم استعمال المشترك في معنيين كذا ذكره الحارثي في شرح الهداية
وصرح به في الكافي وإسار إليه في الهداية بقوله وما رواه بحول على رفع
الائم وصيه نظرا لما أولا فلان اشتراكه لفظا معنويا بل هو مشترك معنويا
وأما تأنيبا فلان كون الثاني مراد اجماعا ممنوع ولعلنا نورد لهذا مزيد
ايضاح وتحقيق في باب قضاء الغنايات ان أغناها التوفيق الإلهي **واما**
قوله صلى الله عليه وسلم ان صلاة شاهدة لا يصلح فيها شيء من أعمال الناس
واما في التسميم والتهيل وقرأة القرآن والتأنيبة ان يقولوا هذا مسلم
الا ان المراد الحمد اما أولا فلان التكليف مقيد بالوضع **واما** **ثانيا**
فلان لا ادلة الشرعية على ان الانسان في غير العبد معدور كالتصور مثلا
قلت ان التصور مسمى بخلافه لغا على ما سيجي في مقابلة
على الاصل او في نوبة معطوف على عهدا او هو لانه في موقع الحال اي يندما
الكلام حال كونه عهدا او هو او كايما في اليوم وذكر في الاسلام رحمه الله
انه اذا تكلم بام لا يفسد صلوته **والمتأخر** ما ذكره المص رحمه الله صرح بذلك
في فتاوي فاضل خان رحمه الله فان قيل القول كالفعل **وسيجي** ان الفعل
القليل لا يفسد الصلوة **سج** ان يكون القول ايضا كذلك **قلت** الفعل
اصله مقتضى حيوة الحي والاحتراز عند غيره يمكن بخلاف القول فانه ليس به
المشابهة **والسلامة** على رجل عهدا لانه شبيهين شبه بالكلام وشبه
بالادكار فاعتبرنا الشبه الاول في العهد والثاني في غير عمل بالشبهين
واما رده فليس بهذه المشابهة فلذا جعلناه مفسدا في كل الاحوال **والسب**
الإشارة بقوله ورده فاقطع اطلاقه تنبيها على ما ذكرنا ولو اراد ان يسلم على
فقال السلام ثم علم فكنت تفسد صلوته **كذا** ذكره فاضل خان رحمه الله عليه
والا **بين** والتأنيب ضربا من التأنيب ان يقول اه والتأنيب ان يقول اه وفي
الصحيح وقد أقره الرجل تأنيبا وتأنيبه اذا اقاله وبعبارة يقول أقره

أقره بالتدبير وفتح الماوسا كنه الهاء **وكلام** فاضل خان رحمه الله مشعر
بان التأنيب ان يقول أقره والتأنيب **ويوان** يقول ان بالتدبير او
التخفيف فان قيل كيف يكون التأنيب مفسدا وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في صلوة الكوف أفان لم تعد في ان لا تعد بهم
والتأنيب **قلت** قد حملوه على ان ذلك كان حين كان الكلام مباحا في
الصلوة ويكافى صوت بحيث يحصل به الحروف من وجع او مصيبة فتد
لكل من الأمور المذكورة يعني ان افساد كل واحد من هذه الأمور يفسد بكونه
سبب وجع او مصيبة حتى لو لم يكن بهذا السبب بل كان من ذكر الجنة او
النار فلا يفسد كما صرح به المص رحمه الله وفي فتاوي فاضل خان رحمه الله
ولو يكن في ساعته فان سأل دعيه من غير صوت لا يفسد وان ارتفع صوته
فحصل به حرف ان كان من ذكر الجنة او النار لم يفسد صلوته وان كان
من وجع او مصيبة يفسد صلوته **وكذا** لو قال أف او نعم او ان في صلوة
او قال اه او أقره يفسد صلوته ان كان من مصيبة او وجع وان كان بغير
لا يمكن الامتناع عن الاين وغيره فغن محمد رحمه الله انه لا يفسد لان
ما لا يمكن الامتناع عنه يكون عفوا كما لو عطس وحصل به حرف او تجبني
او تبارك فان ارتفع صوته وحصل به حروف لم يفسد صلوته ولو لم يفسد
عقرب او اصابه وجع فقال لبي الله **قال** الشيخ الامام محمد بن الفضل يفسد
صلوته ويكون بمنزلة الاين **وهكذا** روي عن أبي جعفر رحمه الله
وقيل لا يفسد لانه ليس من كلام الناس **واما** **ثانيا** **السب** في الافساد
اذا كان من ذكر الجنة او النار فقد قالوا اي الاين بالخطبة صوت التوجع
المشام فان كان من ذكر الجنة او النار كان في معنى التسميم لانه يفسد بانه
تعالى ضا الخبر ويخوف عما خوف به ومن على الله تعالى بما وعد وكذا
التأنيب واليكادة اكان تأنيبا من معرفة الله تعالى بالقدره والعلوية
والكبرياء والنعى عن خلقه كان في معنى التسميم الذي هو عبارة عن تزيده
تعالى وتقدسيه عما لا يليق به **قال** الامام محمد بن ابي المرحي رحمه
الله الاين من ذكر الجنة والنار ثم يفسد سوا الجنة والتعود من النار والحق
صرح به لا يفسد صلوته **فكذا** اذا كنى **واما** **الاين** من وجع شعاعه انما

الوجه كانه قال عني في المصروف ولو صرح به لكان مقصدا للصلوة فان
فلانما هو معناه ومبذلة الكناية عنه وهي بلا عذر واما مع العذر فلا
نفسد وفيها وفي قاضي خان رحمه الله ولو صحح فان كان بعد فلا نفسد
صلوته وان كان بعد عذر نفسد صلوته وذكر القاضي رحمه الله في شرح
الهداية ولو صحح الامام الحسين الصوت فحصل به حروف لا نفسد الصلوة
عند كذا ذكره الامام حواجر زاده رحمه الله وعليه كبر من المشايخ لان تحسين
الصوت ملحق بالقراءة وان لم يكن في الاصل قراءة كالمس في الاسفار من البصري
باب البناء وفي الهند التي غير يجب يكن وان كان مسبب كخوضه في حلقه
او اعلاه لغيره انه في الصلوة لم يكن ولو نفسد وذكر بعضهم انه ان لم يكن
القراءة الا بالتحسين فهو عذر والاصح ان التحسين لقراءة القراءة لا يفسد الصلوة
وفي الخلاصة قال شيخ النجاشي وتثبت قاضى اى جواب العاطس يريد ان اذا
اجاب العاطس وهو في الصلوة بان قال برحمتك الله نفسد صلوته لانه تجوز في
مخاطبات الناس فكان من جنس كلامهم وفي قاضي خان رحمه الله تعالى
ولو عطف رجل فقال المصلي برحمتك الله صدت صلوته ولو عطف المصلي فقال
رجل له برحمتك الله فقال المصلي امين صدت صلوته لانه اجابه ولو كان يجب
المصلي العاطس رجل اخر في الصلوة فلما عطف فقال له رجل ليس في الصلوة
برحمتك الله فقال المصلي ان امين صدت صلوة العاطس لانه اجابه ولا نفسد
صلوته عن العاطس لان تأمينا ليس بجواب ولو عطف المصلي فقال له رجل
في الصلوة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله انه لا نفسد صلوته وان اراد به الجمل
وان قال برحمتك الله صدت صلوته لان الاول تحميد وليس بجواب ولو عطف
المصلي ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا نفسد صلوته لان هذا ليس بمخاطب
من العاطس غيره ولو قال برحمتك الله صدت صلوته وينبغي ان لا نفسد كالمس
وعني دعاء اخر انتهى فتعول وتثبت عطف معناه دعاه له تجوز بحري جوابه
في الصحاح الثمانية العج بلبه العدو وقال ثبت بالكسر ثبت ثمانية وبان
فلان بلبه الثوامت اى بلبه ثمانية الثوامت وتثبت العاطس عار وكل
داع لاحد خبر فهو مثبت وتثبت وذكر الامام المروفي رحمه الله في قوله
ان كفى بينا ان لا نرد تحيته على جانب ولا تثبت عاطس ان قوله

في الخلاصة قال شيخ النجاشي وتثبت قاضى اى جواب العاطس يريد ان اذا اجاب العاطس وهو في الصلوة بان قال برحمتك الله نفسد صلوته لانه تجوز في مخاطبات الناس فكان من جنس كلامهم وفي قاضي خان رحمه الله تعالى ولو عطف رجل فقال المصلي برحمتك الله صدت صلوته ولو عطف المصلي فقال رجل له برحمتك الله فقال المصلي امين صدت صلوته لانه اجابه ولو كان يجب المصلي العاطس رجل اخر في الصلوة فلما عطف فقال له رجل ليس في الصلوة برحمتك الله فقال المصلي ان امين صدت صلوة العاطس لانه اجابه ولا نفسد صلوته عن العاطس لان تأمينا ليس بجواب ولو عطف المصلي فقال له رجل في الصلوة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله انه لا نفسد صلوته وان اراد به الجمل وان قال برحمتك الله صدت صلوته لان الاول تحميد وليس بجواب ولو عطف المصلي ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا نفسد صلوته لان هذا ليس بمخاطب من العاطس غيره ولو قال برحمتك الله صدت صلوته وينبغي ان لا نفسد كالمس وعني دعاء اخر انتهى فتعول وتثبت عطف معناه دعاه له تجوز بحري جوابه في الصحاح الثمانية العج بلبه العدو وقال ثبت بالكسر ثبت ثمانية وبان فلان بلبه الثوامت اى بلبه ثمانية الثوامت وتثبت العاطس عار وكل داع لاحد خبر فهو مثبت وتثبت وذكر الامام المروفي رحمه الله في قوله ان كفى بينا ان لا نرد تحيته على جانب ولا تثبت عاطس ان قوله

ان قوله ثبت بالثبوت والسين كلاما بمعنى واحد وسمعت ابا علي القاسمي رحمه
الله يقول في اشتقاق التثنية بالسين غير المجزئ وهو قولك للعاطس برحمتك
الله انه اذا عطف لمحتة بغضه في جسمه فاذا دعاه على الدعاء لم يكرهه الى حمله
وعده واما التثنية بالسين المجزئة فكانه التثنية من الثوامت وبقي الثوام
وكلام الصحاح في باب البناء يشعر بذلك اى بان التثنية بالسين للمعطل ما حو
من التثنية معنى الطريق لانه قال والتثنية ذكر الله تعالى على الشئ وتثبت
العاطس ان تقول له برحمتك الله بالسين والتثنية جميعا قال نعلب الاختار
بالسين لانه ما حو من التثنية وهو المقصد والمجزة وقال ابو عبد الله
اعلى كلامهم واكثر وجواب خبره بالاسم جامع يريد انه اذا اخبر وهو
في الصلوة بخبر يوجب الحزن لم يفسد احد فقال الله وانا اليه راجعون نفسد
صلوته قال لا ستر جامع عبارة عن تفكيك هذا الكلام وفي الكلمة تنبيه
على انه لو لم يقصد بذلك جوابه فلا نفسد صلوته صرح بذلك في قاضى خان
قاضي خان رحمه الله فقال ولو اخبر عصبية او خبز يوسه فقال الله وانا
اليه راجعون فان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا نفسد صلوته في
قولهم وان اراد به الجواب قال بعضهم نفسد صلوته عند اكل وهو الظاهر
فتعول خبره بالاضافة والثوب يقع السين مسددا لثبوت ثبوت
ومساءة تغيب سر واما الثوب بضم السين فهو اسم ويقال هذا رجل ثوب
بالاضافة لانه يدخل عليه الف واللام فيقال هذا رجل الثوب قال
الاخفش ولا يقال الرجل الثوب ويقال الحق الثوب وحق الثوب جميعا
لان الثوب ليس بالرجل والحق هو الحق وعنه ولا يقال رجل الثوب بالضم
كذا في الصحاح فتعول خبره بغيره ان يجعل من قبل اضافة الموصوف الى
صفته والخصائص اليه معتد وهو صفة له وان كان كلامه الاخفش باياه
وقوله وسار بالجدل خربة مشعة بما ذكرنا اذا لا يخفى ان الخبر فيه
سار الصاحبه فالناسب ان فيها مقابلة ايضا ان يعتبر لذلك والشارح
اسم فاعل من سره قال سري فلان مسرعة فالمسرة مصدر متعد واما
السرور فهو نفس الميزن وكذا في الصحاح وذكر جاز الله ان السرور مجي
متعدا ايضا يقال سري في سرور والسرور مصدر وعنه الكلام

وعليه مكتوبات طالت وهمه ولم يفرق فانه لا يطلق امره اجماعا وكذا لو
كب على حين عبادة حرقه ولم يتكلم به فانه لا يقع عبادة اسلامية
دليل على ان محمدا رجلا الله اما جعل الفهم بمنزلة القراءة هناك خاصة دون
سائر المواضع وانه في باب الصلوة معفو وهذا اعني القول بان هذا
معفو في باب الصلوة هو القول الرابع الذي عليه القوي لعموم البلوي
بجاءه المحارب في بلاد المسلمين والشيخ الامام شمس الدين المصنف رحمه الله
اشارة الى بصره هذا القول وقوته بقوله وزعم بعض مشايخنا انه على قيا
قول محمد رحمه الله فيجب ان تصد صلوة قيا على مسئلة التيمم ولكن
الاصح هو الفرق بينهما واعلم انهم لم يفرقوا في كون القراءة من المصحف
بين ان يكون القراءة قليلة او كثيرة وبعض مشايخنا قال مقدارها ثمانية
مضغعة عند اخيه رحمه الله وعبرها لا فتولة وقراءة اية اية المصحف
مطلقا وفي الهداية واذا قرأ الامام من المصحف صدقت صلوة والمصنف
رحمه الله عليه ان نظام هذه العبارة متعارف باختصاص هذا الحكم
بالامام وليس كذلك بل هذا الحكم يعم جميع المسلمين ولهذا اوجها صاحب
النهاية رحمه الله بان الصد بالامام اتفاقا فان الحكم لا يختلف في الاما
وعينه وتجوذه على خمس يعني هو ايضا ما تصد للصلوة خلافا لابي
رحمه الله فانه يقول بتصديق الصحابة لا للصلوة حتى لو اعادة على موضع ظاهر
مع لان اداها على الخاصة فلا اداها فيصير ويمضي ولهذا ان الصلوة
الواحدة لا تجزى صحت وضادا فاذا تصد البعض هذا لكل ولا يخفى ان الجوز
ركن من اركان الصلوة واداركن واحد على الخاصة فاصد فصد الكل وفي
الكافي فلو وضع يديه او ركعته على خمس فانه يجوز صلوة عندنا لان وضع
اليدين والركعتين على مكان خمس ترك الوضوء عن اصله وترك الوضوء فاما
في الجوز لا يمنع الجواز فكذلك هذا بخلاف الوجه فان ترك وضعه مطلق
كما عرفت والذم بما يسأل من الناس فان هذا ايضا مصد للصلوة في
المخالصة والذي يسأل من الناس ما يشبه كلامه الناس يحوان يقول اللهم
زوجهي فلا تلهي الله كسب ثوبا اللهم العن فلانا فان تلا من ذلك تصد
للصلوة ولو قال اللهم ارزقني فلا تلهي الله ان صلوة تصد وكذا لو

وكذا لو قال اللهم اقض عني الدين الذي لا يصد سوال الجنة والقود من النار
ولو قال اللهم ارزقني الحج لا تصد صلوة ولو قال المصدغ في الولد
او الممنين والمؤمنات لا تصد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي ولعالمي تصد
صلوة ولو قال اللهم اغفر لاهلي تصد الامام شمس الدين المصنف رحمه الله
لا تصد صلوة وعند الشيخ الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تصد
ولو قال اللهم ارزقني رزقك لا تصد ثم قال والحاصل انه ان مال لا يحل
سواله من الخلق لا تصد اذا كان في القرآن او كان ما ثورا وفي الجامع الصغير
ولا يشترط كونه واردا في القرآن او كونه ما ثورا بل كل ما يستحصل ماله
من الخلق لا تصد ومالا يستحصل تصد وظاهر كلامه المصنف رحمه الله ناظر
الى الثاني لان يتصدق واكله وشربه في الصلوة يعني ان اكله والشرب
تصد الصلوة لانه عمل كبير وحالة الصلوة مذكرة فلا يصح وان كان
ناسبا بخلاف الصوم فانه لا يذكر هناك وفي قاضي خان رحمه الله
واذا ابتلع شيئا من اسنانه ذكر في الكتاب انه لا تصد الصلوة ولم يفتل
صل هذا اذا كان قليلا فان كان كثيرا تصد الصلوة ثم اختلفوا في القلة
والكثرة فبعضهم قدرها القليل مادون الخمسة وسؤوا وبين الصوم
وقال بعضهم مادون ملاء النمل لا تصد الصلوة وفرق بين الصلوة والصوم
انتهى وكل عمل كبير فانه ايضا يبطل الصلوة وفي الخلاصة واختلفوا في تغيير
العمل الكثير والقليل فبعضهم اعني القليل بما يحصل بيده واحدة وما
يحصل بيدين فهو كثير وهو اختيار الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
وقال بعضهم ان كان بحال لوراء انسان يمين انه ليس في الصلوة فهو كثير
وان ملك انه في الصلوة وليس فيها فهو صغير وهو اختيار العائنه وقال
بعضهم بغير ذلك الى المصلين ان استكبره فهو كثير ولا فلا صلوة اخرى
قال شمس الامامة الحلواني رحمه الله وهذا اقرب الى مذهب اخيه رحمه الله
فان عاده انه بغير مشقة لك الى راي من ابلى به ولذا في حاشية قاضي
خان رحمه الله معنى هذه العبارة من صلى ركعة من صلوة الظهر مثلا ثم شفع
في هذه الصلوة التي ادى منها ركعة واحدة او في صلوة اخرى صلى الصلوة
الثانية كلا اي اتمها على وصف الكمال واسماهم الاولى منه في ايراد هذه

أن شرع في صلوة أخرى المشبهة ههنا على أن الشرع في الأولى أمر بصدقة
في جملة المفصلات ولهذا قدمها على العزم لا ضدا لها أعني إضداد ما سبق
عليها إلا أن لا ينبغي أن يصد راجله بالواو كما وقع في الهداية لتكون معقلا
على ما قبلها من تحت المعنى أي في الشرع في صلوة أخرى بعد ذلك وأما في الأولى
الآن في ترك العطف كنه لطيفة من تشبيه على أن الشرع على الإطلاق
ليس من الأمور المعصية فافهم هذا وفي المسئلة فودع عن الغرض لها
الأول أن الانتقال من الأولى في الثانية مفيد بأحد أمرين الأول أن يكون
صاحب يوم وبناهما أن لا يكون كلنا مكتوبة أو لو كان صاحب ترتيب
وكلنا مكتوبة لتكون الأولى ظهورا وتكون الثانية عسرا فلا يصير شارحا
في العسر قبل أداء الأولى لأخذ ضيق الوقت صرح بذلك في الإتيان
رحم الله في الجامع الصغير ونص عليه الإمام قاضيان رحمهما في جامعته
وفي الجامع الصغير للإمام شمس الأئمة والإمام الترمذاني رحمهما الله
ومن كان في المكتوبة فذكر بولي لنا فلة أو في لنا فلة فذكر بولي المكتوبة أو في
الظهر فذكر بولي الجمعة أو في الجمعة فذكر بولي الظهر وكان يصلي منفردا
فذكر بولي اقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي إذا ذكر للاقتداء
أولاد ما مخرج عن صلوة وأما لو أتم من غيرها فاقدي به رجل ففتح
لأجله ثانيا فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل في الصلوة أمرا
وجامعا لكلامه ههنا أن الثانية إذا كانت غير الأولى ونوي لدخول
في غير ما هو فيه ثبت خروجها عموفا بالصورة فيفضل القدر الذي يكمل
من الأولى والسر في ذلك القدر محصورا من الثانية فيجب عليه حينئذ تكمل الثانية
والله الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم في كل صلاة تكمل الثانية الشا في الثاني
التي شرع فيها بعد افتتاح الأولى أن كانت غير الأولى فاصلي قبل الشرع
محسوب من الثانية وعلله في الهداية بأنه نوى الشرع في غير ما هو فيه
فلغت نيته ونوى الثاني على حاله حتى لو صلى بعد تلك التركه التي إذا ما
من الظهر ثلاث ركعات مخرج عن عهدة فزمن الظهر والى هذا أشار
المص رحمه الله بقوله والآن الأولى أي لم يشرع في صلوة أخرى بخلافه
لأن الأولى بل شرع في غير الأولى فعليه أداء ما بقي من الصلوة وجعلها أصليا

محسوبا مما شرع فيه فقوله ثم شرع تشبيه على أن الشرع فيها أمر
يكون من الأولى كما يشرع آخر الكلام أو غيرها كما يشرع في النظم المذكور
والمؤيد بذلك الإطلاق وترك الصدا الثالث أن هذا أعني تمام
الأولى والغناء الشرع مفيد مما إذا نوى فعله أما إذا نوى بليان قال
نويت أن أصلي الظهر فلا قضاء في استفاض ما صلى فلا يكون تلك الركعة
حينئذ محسوبة من ذلك مخرج بذلك في الخلاصة والكافي بقوله فلا
حال من المعقول المقدور والوجه أنه معقول ثان لصلي يتضمن معنى الجعل
أي جعل الثانية كاملة والتكامل يقتضي لغة في الكمال في الصحاح الكمال
التمام وفيه ثلاث لغات كفل وكفل وكفل والكسار وهما يقال أعطه
هذا المال كفا أي كله ولا يفسد ما يكاو من ذكر الحقة أو النار شرع في
يكاو فربما القبول المذكور يعني أن الصدا بالوجه والصدية احتراز
عن ذلك وكذا الحال في الوافي ونحوه بعد وتحسين الصوت عذر وقد
عرفه ولو أخطأ الإمام ففتح المقتدي له يهدي الإمام إلى الصواب
فصلوته لا يفسد كذا في التقييد والدعاء بما لا يبال من الناس والعمل القليل
وهو صدق الكثير على التماسه المذكور على الاحتياط المذكور ولهذا أنه
ضربه بعدا لكثير ليكون معرفة الكثير معيارا للمعرفة ولا يفسد ما مرور
أبو مطلقا سواء كان المار رجلا أو امرأة أو كذا أو جارا لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقطع الصلوة من ورشي فان قيل أي سر في الغرض لهذا ولا يخفى
أن المروء لا يوجب الضاد ولا قصد من المصلي أيضا شيء يوجب الفساد
فقلت نعم إلا أن فيه خلافا لأصحاب الظواهر فمنهم من يصرح به في فتح
الخلا في أصحاب الظواهر يستدلون بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع المرأة
الصلوة والكلب والحمار ونحن نقول أنكوت عائشة رضي الله عنها هذا
الحديث لما سمعته فقالت يا أهل العراق والشقاق والتفاف فربما
بالكلام والجبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وانا معه رضى بين
يديه اعتراض الجارية وبأتم المار مروره أن مر في سجدة على الأرض لا يحاطل
بريدان المروء وأن لم يوجب ضاد الصلوة إلا أن المار أتم لقوله صلى الله
عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلي ما دعا عليه من الوزير لوقت أربعين قال

الراوي لا ادري انه قال اربعين يوما او شهرا او سنة وروي عن كعب رضي
الله عنه انه قال لو علم المار ما فعله لكان ان يخفف الله به الارض خيرا له
وقوله ان امر الخ إشارة الى ضابطه المرور والموجب للآثم يعني ان حصول
الآثم مقيد بقبول الأول ان يكون مروره في موضع سجوده في الكفا في هذا
اصح لان هذا التقدير من المكان سجدة وفي تحريم ما وراءه نصيب على المارة
وعلى هذا الصنفين وقال الامام القزويني رحمه الله في الجامع الصغير
واختلفوا في الموضع الذي يركب المرور فيه منهم من قدره بثلاثة اذرع
ومهم من قدره بمخضة اذرع ومهم من قدره باربعةين ومهم من قدره
بموضع سجوده ومهم من قدره بمقدار صنفين ومهم من قدره بثلاثة اشواق
فقال والاصح انه ان كان بحال المصلي صلى صلوة خاشع لا يتبع بصره على المار
فلا يركب المرور وصلوة الخاشع ان يكون انتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده
وفي ركنه الى صدر قدميه وفي سجوده الى اربعة اشقة وفي قعوده الى حجره
وفي سلامه الى مكبيه وروي انما نزل قوله تعالى قلنا قل للمؤمنين الذين هم
في صلواتهم خاشعون قال ابو طهارة الخشوع يا رسول الله قال ان يكون انتهى
بصر المصلي في قيامه الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود
الى اربعة اشقة وفي القعود الى حجره وعند التسليم الاولى الى كف يمينه الثانية
الى كف يمينه الثالثة الى كف يمينه واخفقه فخر الاسلام رحمه الله واختاره هذه الرواية
وقال اذا صلى رايا بصره الى موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يركب وظاهر
كلام صاحب الهداية ان المختار عنده من هذه الروايات هو موضع السجود
كما صرح به صاحب الكافي وهذا هو الرواية المختارة عند الامام شمس ائمة
الشيعة رحمه الله ووافقه الامام قاضي خان رحمه الله فادركه الله رحمه الله
مبنى على اختيار هذه الرواية واما صاحب الهداية رحمه الله فقد رجع الى الرواية
الاولى اعني ما اختاره الامامان فخر الاسلام والقزويني رحمه الله على ما
اختاره الله رحمه الله فانه منقوض بمرور المار اذا كان المصلي على الدكان وحاله
اعضائه اعضائه لان المرور هنا ليس بموضع السجود لانه من اسفل الدكان
مع ان هذا مكره ثم صرح بترجيح اختياره فخر الاسلام رحمه الله بانه
ما اختار شيئا الا وهو جاز في الصور كلها غير متخوض بشئ من الصور واعلم

واعلم ان ما سبق من تعيين هذا المرور والموجب للآثم مبني على ما اذا كان
المصلي في الصلاة واما في المجد فذكر الخازن رحمه الله في شرح الهداية
انه ان كان المجد المجد الجامع العظيم تحككه حكم الصلوة ونسب عليه في الكفا في
ايضا وقال فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير وان مر عن العنق
المجد الجامع فقد قبل بركه والاصح انه لا يركب وان كان المجد صغيرا فان
كان بينا سائلا كان ان او اسطوانة فالمرور غير مكره وان لم يكن بينهما
حائل فالمرور مكره في اي مكان كان وفي القبة في باب الاقتداء فان وجد
في الصنف الاول فربما دون الثاني فانه يحرق في الصنف الثاني لانه لا حرمة
له لتقصيرهم حيث لم يشهدوا الصنف الاول وذكر في باب المرور من يدي
المصلي انه اذا قام في اخر الصنف من المجد وبينه وبين الصنفين موضع خالية
فلما حل ان يمر من يدي المصلي ليصل الصنفين لانه اسقط حرمة نفسه
فلا ياتم المار بالمرور من يديه ويبدل عليه رواية ابن عباس رضي الله عنه
انه قال من نظر الى فرجة في صنف فليسد بها نفسه فان لم يفعل فسد ما
فليخط على رقبته فانه لا حرمة له اي فليخط المار على رقبته من لم يبدل نفسه
انتهى صلا كلامهم ولم يتعرضوا للمرور من يدي المصلي في البيت الذي يطلع
بعد التامل يدل نارة على ان حكمه حكم الصلوة وبشر اخر بان حكمه حكم المجد
فانهم يقولون في مجده بفتح الجيم اراد به موضع سجوده واما بالكسر فغناه
مشهور معلوم وقوله على الارض متعلق بالفعل المذكور اعني قوله لم يركب
ثمرة التقييد في تقرير مسئلة الدكان القبة الثاني ان لا يكون بين المصلي
وبين المار بين يديه حائل كالاسطوانة والانسان وغيرهما والله الشارح قوله
بالحائل يعني لو كان هناك حائل فلا بأس وفي شرح الهداية للخازن رحمه
الله ان شرط ان لا يكون بين المار وبين المصلي حائل من سترة او اسطوانة او
رجل قائم او فاصلة غيره الى وجه المصلي وفي عريب الرواية انه الكبر ليس
بشرطه كالتريق وكذا الحوض الكبير فخر اراد بالمرور من يدي المصلي فان كان
معه شئ يضعه بين يديه ثم يأخذه بعد المرور ولو اراد ان يمد يده
احدهما الاخر امام المصلي ويمر وينتقل الاخر هكذا ويمر وان كان معه
دابة فمر راكبا راثما وان تزل وتستر بالدابة ومزمل ياتم ولو مر رجلا

متحاذيان فالذي على المصلي هو المار كذا في الفتحة الفتحة كذا في محاذة
اعضائه ما عساه ان لم يكن المصلي على الارض واليه اشار بقوله وحظي
الاعضاء اي اعضاء المار الاعضاء اي اعضاء المصلي ومحاذاه بعض
الاعضاء كانه بدليل انه لو كان المار على فريسيه لم يمتحاذ ولا يحكي انه انما محاذ
الصف الاصل من الركب الصف الاصل من المصلي كذا ذكره البخاري
رحمه الله في شرح الهداية انه لو كان المصلي على الدكان اي اذا لم يكن الدكان
مثل قامة الرجل اذ لو كان مقدار قامة فلا محاذة فلا اثم والاولى ان يعبر
في الدكان مقدار قامة المار كما صرح به بعضهم لانه ربما طويلا فقع المحاذ
في بعض الاعضاء وبالحجة فالمقصود ان المصلي ان كان على الارض فله روبر
الموجب للاثم بتقيد بتقيد احداهما وقوع المرو في موضع الجود وثانها
ان لا يكون بينهما حائل وان كان المصلي على الدكان فالشرط هناك امران
احدهما المحاذة المذكورة وثانها ان لا يكون الدكان مقدار قامة
المار ولم يتعرضوا لكون المار على الدكان لوضوح حكمه بعد التامل في ذلك
فقوله وحاذي معطوف على قوله وان تمكنا ثم ان حاذي على تقدير كون
المصلي على الدكان ويعبر بالعين المجردة وبعد ما راها المهملة وبعد ما
الراء المجردة من الغزو وهو الادخال في الشيء وقد سبق بحقيقته وهو من
باب ضرب اي يغزو المصلي امامه اي قدامه في الصلوة ستره بقدر قطع
وعظ اصبع لان ما دونه لا بد وللناظر من بعيد فلا يترتب عليه
المقصود وظاهر هذا الكلام من غير انه لا ينبغي ان يكون اقل من ذلك
واما التعرض لجانب الزيادة فغير منفع منه ثم ظاهرا كلامهم شعر بوجوب
الغزو وانه لا يعبر عنه مثل الوضع والافتاء والخط وفي الميسر
ان الغزو مخصوص بما اذا كانت الارض رخوفا ما اذا كانت صلبة لا
يمكن الغزو فانه يصنع وضعا لان الوضع ايضا مروي كالغزو لكن يصنع
طولا لا عرضا لكون على سوال الغزو صرح بذلك في الكافي وفي النهاية
ايضا صرحا وفي المسئلة المتعلقة بالمرو وما يتعلق به امور لا بد من معرفتها
الاول ان المرو لا يوجب ضاد الضلوة ويطلبانها واليه الاشارة بقوله
ولا تضدهما مرو واحد الثاني ان المار يات بمرو وواليه اشار بقوله

وياتم ان امر الثالث ان المصلي ينبغي ان يستقر في واليه اشار بقوله
ويغزو الرابع ان مقدار الستر ذراع وعظمه اصبع واليه اشار بقوله
ذراع وعظمه اصبع والعهدة فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على طائر
سكة الى خنزير ولم يكن للقوم ستره والعهدة بخبرك النون وبالراء المعجمة
اطول من العصى واقصر من الرمح فنه رجم كرج الرمح كذا في الصحاح الا ان
الفتحا يقولون ان طول العترة ذراع لست استدل اياهم في المسئلة بالامر
الخامس انه ينبغي ان يغزو ولا يعتبر الوضع والخط واليه الاشارة بقوله
ولا تؤصل للستره وقد عرفت ما فيه ولا يحط لان الخط لا يلازمه الثاني
ان المصلي ينبغي ان يدفع المار واليه الاشارة ويدراهم اي يدفع المصلي
المار بالتسليم لقوله صلى الله عليه وسلم فادروا ما استطعتم اي بالتسليم
بقربه الحديث الاخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت احدكم نابتة
في الضلوة فليسلم ولا يحكي ان هذا نوع من النابتة او بالاشارة بقربه
حديث ولدي امر سلة او اعم منها او الاشارة لانه روي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعل بولدي امر سلة كذلك وبيان ذلك ان امر سلة
رضي الله عنها كانت زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لها ولدا
من روج اخر احداهما عمر والاخر زينب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي ذات يوم اذا اراد عمران يمر من يديه فاشار رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان قف فوق وارادت زينب ان تمر فاشار ان قفي فلم تقف قرب فلما
خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الضلوة قال من ناضات العقل من ناضات
الدين من صاحبات يوسف من صاحبات كزنف يفتلن الكرام وتفتلن
الليام وكسفت اسم زاهد وقع في الفتنة بسبب امرأة كذا ذكره البخاري
رحمه الله في شرح الهداية لانها اي لا يدرك المار بها جميعا يريد ان الجمع
بين الامرين مكروه لان احدهما كاف فلا حاجة الى الاخر ان عدم تعبد
لقوله ويدروا يريد ان المدد انما يكون اذ المجد المصلي بن يديه ستره
او امر المار به وبها اي من المصلي ومن الستره وفي الخلاصة لودفع المار
يد او يراسه لا تصد ضلوة السابغ ان يعرب المصلي من الستره واليه
اشار بقوله ويعرب منها لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى الى ستره فليد منها

الثامن ان يجعلها على احد حاجبيه والله اشارة بقوله ويجعل اليدين
على احد حاجبيه اي على حاجبه الايمن او على الايسر هكذا ورد في الاثر
التاسع ان ستره الامام كافية للفقير ايضا ولا حاجة لهم اليها مع وجوب
ستره الامام والله اشارة بقوله وكفى ستره الامام لما روي من حديث
البطحاء والعاشرة انه لا بأس بترك الستره اذا لم يكن هناك مرور احد
والله اشارة بقوله وحاز تركها عند عدم المرور والطريق اذ الغصو
هو الاشعار والاعلام فعدا للمرور وعند ذلك لا حاجة الى الاعلام
الحادي عشر ان الاستئثار بالعود بها لاسترجع جازي وقد اشار اليه
في تعيين المقدار والغلظ وفي الخلاصة ويجب المصلي ان يستريح او
عود او غيرهما وان كان لا يستريحه واعلم ان الستره بعين الستره ما يستر
بدكائنا ما كان والستر بالفتح مصدر قولك سترت الشيء استرته سترًا اذا
غطيته فاستتر هو وستر اي غطى وجارية ستره اي تخدعه كذا في الصحاح
وكره سدل الثوب فرع من مغلطات الصلوة فتدفع في مكرهاها
وقدم المسند على المكروه لان حفظ الصلوة عن الطلأل واجب
وذلك موقوف على العلم بمفسداتها بخلاف المكروهات فانها ليست
بهذه المثابة فكان سبيلنا اعم واما سدل الثوب فهو في اللغة ارجاء
يقال سدل ثوبه سدله بالضم سدلا اي ارجاه وستره سدله والدليل
ما اسبل على المروج كذا في الصحاح وفي معارف النسخه هو ان يجعل
الثوب على راسه او كفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه كذا في الهداية
وفي حاشي فاضل خان رحمه الله سدل الثوب عبارة عن جعله على راسه
او على عاتقه مع ارسال جانبيه وفي المبسوط هو ان يضع الرد او القبا
على كفيه ولم يدخل يديه في كفيه وكذا في الخلاصة ايضا وبالجملة فالمراد
انه مكروه سواء كان تحت قميص ام لا وكفنه اي وكره كف الثوب وهو
رفع يديه من يديه او من خلفه عند الجود لانه نوع من كذا في كذا في
وعينه به اي ثوبه ويجوز لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ذكره يكره
وذكر منها العت في الصلوة ولان العت خارج الصلوة حرام فعلى الصلوة
بالطريق الاول فان قيل فاذا كان حراما وجب ان يكون مفسدا للصلوة

للصلوة كالتعقيد اجيب بان الامر في التعقيد مبني على انها تعقيد
للمعقود والوجه شرط للصلوة فبطلان الصلوة يبطلان شرطها لا على انها
حرام الا ترى الى ان النظر في الاجنبية في الصلوة لا يفسدها وان كان حراما
في نفسه نعم لو كان العت كثيرا كان مفسدا فيه لكن الكلام ليس في الكثير
والعت الفعل الذي فيه غرض لانه ليس بشيء والعت ما لا غرض فيه
اصل كذا ذكره الامام بدر الدين رحمه الله وفي كذا في العت ما لا غرض
فيه شرعا وانما جعلوه مكروها لانه غير مفيد والمفيد غير مكروه كما يجي
في قلب المحصي وعصم نعمة عقص الشعر قصه في الهداية بانه ان يجمع شعر
على سامة ويشده بخيط او صمغ ليلتد في المبسوط هو ان يقصد ضميره
حول راسه كما تفعله النساء او يجمع نعمة فيعقد في مخرج راسه وفي الصحاح
العقصة الضمير يقال فلان عقصتان وعقص الشعر قصه وليس
على الرأس ومدة فصل العفاس في سبي ومرسل وكل ذلك مكروه لان النبي
صلى الله عليه وسلم تمنع عن ذلك فرغصه اصابعه وهو ان يجمع اصابعها
او يجمعها حتى تصوت وفي الصحاح الفرغصه تغصص الاصابع وقد فرغصها
ففرغت وفي كلام عيسى بن عمر افرغصوا عني وهي مكروهه لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تفرغ اصابعك وانت تغصلي والفتاوى اي وكره الفتاوى
المصلي غمة وبسرة لقوله صلى الله عليه وسلم لو علم المصلي من ناجي ما الفتا
والالفتات المكروه ان يكون مع اماله عقدة بحيث يخرج وجهه عن جهة
القبلة وبدونه لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه
بموقع عينيه والى هذا اشار في المبسوط حيث قال ولما الفتات المكروه
ان يلوى عقدة حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة وفي الهداية
ولو نظر مخرج عينه منه وبسرة من غير ان يلوى عقدة لا يكره فتوى العيون
طريقها ما لم يلافت واللفظ طريقها الذي لم يلافت والجميع اماق وانما تفت
مثل ابار واباء كذا في الصحاح وقالوا هو مومر وبجوز قلب الحرة واوا
ومومر العين بضم الميم وكسر الحاء مختصا طريقها الذي لم يلافت والفتا
خلاصة فتاوى العيون بالفتا رتبة كوشه جثم ارسوي عني ومومر العين
كوشه جثم ارسوي كوش وقلب المحصي يعني هو ايضا مكروه لانه نوع عت

للمسجد لا مرة واحدة يريدانه اذا كان لا يمكنه الجود سوى ذلك مرة
واحدة لما روي في حديث ابو زرعة عن ابي عبد الله عليه السلام ابو زرعة البصري
عن شبيب الجعفي قال با انا ذر مرة او ذرة وفي الهداية ولا فيه اصاب
صلواته فيجوز مرة واحدة وهذا اشارة الى صابطه اشار اليها في النهاية
واورد ما في الخلاصة بقوله وحاصل ذلك ان عمل هو عند المصلي فلا
باس بان ياتي به واصح ما روي في الحديث صلى الله عليه وسلم عرق في
صلواته ليلة ضلت العرق عن جنبه لا تدان بوضه فكأنه مضافا كذا في
مؤثره اليه على وجه مكروه وفي من الصبي كان اذا قام من المسجد فنهض
ثوبه بمكة وليس له لا تدان مضافا كذا في صورة اليه على وجه مكروه
فاما ما ليس بمضيد فذكر المصلي ان يستعمل به لقوله صلى الله عليه وسلم
ان في الصلوة لشغلا اي بامر الصلوة والصلب غير مضيد بقوله الامرة
بشعر بظاهرة بان الزائد على الموضع مكروه وليس كذلك اذ قد صرح في فتاوى
قاضي خان رحمه الله بانه لا كراهة في المزمع حيث قال ولا تضل المصلي
الا اذا كان لا يمكنه الجود سوى موضع سجدة مرة او مرتين لا بأس به
ويجوز اي ومن المكروه في الصلوة ان يضع المصلي يده على خاصرته لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الاختصار في الصلوة وقال صلى الله عليه وسلم
الاختصار في الصلوة راحة اهل النار يعني ان هذا فعل اليهود في صلواتهم
وهم اهل النار ومطية اي ومن المكروه في الصلوة تمدة لانه ورد النبي
عنه في الحبس والفتور واقتران رابعة لقول ابو زرعة عن ابي عبد الله عليه السلام
خليل عن ثعلب ان اقرع نزل اليك وان افعى افعاء الكلب وان اقرع
اقرع ثعلب والمذكور في تفسيره لا افعاء في الميسر وجهان احدهما
ان يصب قدميه كما يفعل في الجود ويضع اليه على عصبه وتأتيها
ان يضع اليه على الارض ويصب ركبتيه فسيان قال وهذا صحيح لان
افعاء الكلب يكون بهذه الصفة الا ان افعاء الكلب يكون في صب اليه
واقعاء الادمي في صب الركبتين الى صدره وصرح بذلك في الكافي ايضا
وقوله ان اقرع نزل اليك أي سريع في الركوع والسجود سرا عا شيئا القاء
الطائر الحيت من قولهم نزل الطائر الحب أي القطعة بمنقاره من باب طلب وانما

وانما اقرع ثعلب وهو عبارة عن بسط الذراعين وهذا مخصوص
بجالة الجود وتربيعه بلا عذر واي ومن المكروه في الصلوة ان يجلس تربعا
بدون عذر ولو كان بعد ركعة ولا كراهة وانما ان كراهة التربع بدون العذر
لا يثنى عنهم من زعم ان معنى الكراهة على ان هذا جلوس الجارية ورد ما
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يربع في جلوسه في بعض احواله وعامة
جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعا
وسم من يقول معنى الكراهة على ان فيه ترك سنة التعود وهو اختيار
صاحب الهداية رحمه الله وفي الميسر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ياكل يوما تربعا فقل عليه السلام ان كل ما ياكل العبد وكان ذلك المصنف
منها عن اختلاف الجارية وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعا قال الجميع ان يقال الجلوس على الركبتين
اقرب الى التقاضع من التربع فهو اولى في حال الصلوة الا ان يكون هناك
عذر وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ويكره ان يربع الا من عذر بان يخل
على وجه التكبر وان يربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز وفي الخلاصة
ولا يربع من غير عذر وهذا مكروه خارج الصلوة وقيل الامام وحده
في طلاق المسجد من المسائل المشهورة ان جاء الامام في طلاق المسجد مكروه
وارادوا بطلاق المسجد المحراب والمروى عن ابي حنيفة رحمه الله في هذا
المعنى انه لا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجدة في الطاق بتمام
العبادة ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير ولا يخفى ان هذه العبارة التي
نظامها شعر بامر من احدهم ان المحراب ليس من المسجد وما ذهب اليه
الفتهاء من ان المحراب خارج عن المسجد فنشأ هذه العبارة وتأتيها
ان لا يكون ان يكون مقام الامام في المسجد وسجدة في الطاق واعبر
على الاول بانه يلزم ان يكون المحراب خارجا عن المسجد واذا كان خارجا
من المسجد لم ير ان لا يجوز اقتداء القوم به في صلواتهم حيث انه قد تقرر انه
اذا كان المكان مختلفا فلا اقتداء باطل صرح بذلك الامام قاضي خان
رحمه الله في فتاواه وغيره على انه لا معنى لجعل المحراب خارجا عن المسجد ولا
دليل في الشرع يدل على ذلك حتى زعم المعتمد ان هذا من طاعة ابي حنيفة

ورحمه الله وعلى الثاني بان ما الفرق بين الصغر وبين حيث كان احدهما مكروهه
والاخرى غير مكروهه واجاب الحارثي رحمه الله في شرح الهداية
عن الاول بان المراد من المحيد هنا مصلى الناس وموضع سجودهم ولا يخفى
ان الطاق ليس محيد بهذا الاعتبار فلا معنى لجعله محيدا حينئذ الا ترى
ان قولنا المحيد بين الله بعد ما لا يقدره قولك هذا محيد يعني موضع
صلواتهم وهذا يتدفع شبهة الطاهر هذا كلامه ولعمري لا شبهة في
ولا الجواب والله اعلم بالصواب اما شبهة الطاهر على الامام فيلوج على
صحته وجهها الملائمة وتحقق ذلك ان دلالة العبارة على ان المحراب
خارج عن المحيد في غير المتعبر بل ليس بدلالة العبارة الا معنى الكراهة في بناء
الامام في المحراب اما ان الكراهة لاحل ان المحراب خارج عن المحيد بينته
عليه فلا دلالة للفظ عليه ولا ينافي الذي من الله اصلا وهذا ظاهر
لا يخفى على العارفين بسياق العلم المدروب في ملاحظة الكلام ولو سلم
مخروجه عن المحيد لا يقتضي الكراهة مطلقا لانه على تقدير خروجه انا
ان يجعل من قبل اختلاف المكان او من قبل اتحاد الاول باطل لانه لو
كان كذلك لزم ان لا يجوز اقتداءا لعمره اذ اقام فيه جماعة لان خلا
المكان مطلقا لانه لما جتاه والروايات ناطقة بجواز الاقتداء
الحالة بدون الكراهة كما قال الامام فاضل خان رحمه الله في فصل
الاقتداء به ومن لا يعم اذا ضاق المحيد على القوم فلا بأس بان يقوم
الامام في الطاق لمكان العذر وان كان من غير ذلك كما قال في الخلاصة
ولا بأس بان يقوم الامام في الطاق اذا ضاق المحيد على القوم وبغير العذر
لا يفعل ولو كان الامر كما زعموا لم يكن الامر كذلك ولو كان من قبل اتحاد
المكان لما كان الكراهة معنى والجملة في خروج المحراب عن المحيد
لا يقتضي ضاد الصلوة ولا ضاد الاقتداء ولا كراهتهما مرت خارج
لا ضاد فيه ولا كراهة ويستفاد اليك تحقق هذا المعنى على وجه يظهر
مطلوبك ولا يخفى وانما ما طبعه الحارثي رحمه الله فلا يسن ولا يخفى
من يجمع اذ المنازعة ليست بلفظية وهذا مكتوف لاسمه بدع الحق
في هذا المقام ان يقال ان المحراب من المحيد ومسيطة الكراهة ليست

ليست مبينة على انه خارج من المحيد بل معنى الكراهة على امر اخر وسخ
ذلك طريقان احدهما ان الامام واحد من جملة القوم فلا يسن ان يركب
القوم في الموقف والقيام في المحراب تخصيص له بالمكان وتبنيته باصل
الكتاب والفتنة فيما منه بذكره قال صلى الله عليه وسلم من شئت
بقوم فهو منهم خصوصا في حالة الصلوة ومن حالة المناجاة مع فائتي
الحاجات والى هذه الطريقة اشار صاحب الهداية رحمه الله بقوله ويكره
ان يقوم في الطاق لانه تشبه صنع اصل الكتاب من حيث تخصيص الامام
بالمكان مكروها الا ترى الى ان نقطة العلم في الصلوة مكرومة لان ذلك
تشبه بالهوى وانما انما اذا قام في المحراب فربما تشبه حاله على الله
لان منهم من هو في بيته الصف على تقديره ومنهم في بيته كذلك والاصل
انه لو اقيم في الموقف لانه واحد من جملتهم الا ان الشرح قدر له هذا
التقدير من التقدير مسبب على القوم لان ما بعده بعد الاقتداء فمن علمهم
والمناجاة موقوفة على الوقوف والاطلاع على حاله وهذا موقوف على
الحكاف حاله وذلك بالتقدير فيكون فيه بالتقدير الذي يحصل المقصود
في ضمنه معنى الزيادة على هذا التقدير كراهة قال الامام في الهداية للشيخ
رحمه الله من اجاز الطريقة الاولى يحكم بالكراهة مطلقا تشبه حاله على الله
حال القيام في المحراب او لم يشبهه ومن اجاز الطريقة الثانية يحكم بالكراهة
اذا تشبه حاله حال الامام حتى لو لم يشبهه كما اذا كان في جانب المحراب
فربما تحت لا يشبه حاله على القوم مطلقا كما نصرا مثلا فلا كراهة
على هذه الطريقة والجواب عن الثاني ان المعتبر في الانسان العاقل
كمن حلف لا يدخل هذه الدار فادخل فيها قدس تحت وان كان سائر
بدنه خارج الدار وبالعكس لا تحت وكذا الصدا اذا كان رجلاه في
الحجر ورأسه خارج فهو صيد الحرم وكذلك في باب الصلوة اذا قد
تدبر ان المصلى اذا كان قديما على مكان يحسن لا يجوز صلوة ولو كانت
قديما على مكان طاهر وركبناه ويده على مكان يحسن يجوز صلوة وقد
مرشد من ذلك او على كان او على الارض وحده فبدن كل منهما يعني
صلوة الامام وحده على كان والقوم اسفل منه مكره وبالعكس ايضا

بان يكون الامام وحده على الارض والقوم على ما كان مرتفع اما الاول
فما فيه من التشبه باصل الكتاب من محصل الامام وتمييزه بمكان على
وفي النهاية لان هذا يشبه اختلاف المكانين وهذا شعر بان كونه
شعبا باختلاف المكانين دليل معتبر في المراجعة واما الثاني فعني
قيام الامام وحده افضل الدكان والقوم على الدكان فقد صرح في الهداية
بان ذلك ايضا مكروه في ظاهر الرواية وعلمه بان فيه ازدياد بالامام
وتعليل الاول بالتشبه باصل الكتاب والثاني بالازدياد ربما يتعد
ان لا تشبه في الثاني وهذا هو الموافق لما صرح به الطحاوي رحمه الله
حيث قال صورة العكس غير مكروه لزوال التشبه بهم لانهم لا يفعلون
هكذا الا ان في الكلام اشارة الى ضعف قوله يعني ان العلة الاولى
وان كانت متقدمة الا ان انتفاء ما مخصوصها لا يقتضي انتفاء الكرامة
مطلقا لحراز ان يكون ثابتة بعلة اخرى وهو الازدياد ولا يحتمل ان يكون
هذا شعبا باختلاف المكانين ايضا جازمنا وفي فتاوى قاضي خان
رحمه الله وبكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره
ذكره في النوادر وعليه عامة المشايخ وفي الخلاصة وبكره ان يكون الامام
على الدكان والقوم على الارض او على العكس وقال الطحاوي رحمه الله تعالى
الثاني لا بأس به ففي حالة العذر يؤخذ بقوله واما قد كان من المستلزم
بغير الانفراد بقوله وحده اذ لا كراهة في صورة عدم الانفراد بان يكون
بعض القوم معه في الاعلى والاسفل في الكافي واما الذي يكره هو ان
يكون اعلى من القوم او اسفل وان كان بعض القوم فلا كراهة به حرم
العادة في الجوامع وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله الصلوة على الرفوف التي
تكون في المصداق كان محذورا في ضمن المصداق وبكره ان لا يحد بكونه وفي
النهاية قيام القوم على الدكان عند العذر لا يكره قال شمس الامية الطحاوي
رحمه الله الصلوة على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكروهة وعندنا
بان امتلاء المصداق فلا بأس به وهكذا حكى عن القسبة ابو الليث رحمه الله
صرح بذلك الامام المحجوب رحمه الله ومراسا امران لا بد من لقبه لهما
الاولان لا فرق في المكان الاعلى من الموضع المبني ومن الموضع المرتفع بنفسه

بنفسه من عليه في الخلاصة الثاني ان مقدار الارتفاع كم هو والمذكور
في فتاوى قاضي خان رحمه الله ان الارتفاع المكروه مقدار بقامة الوسط
وبد صرح الطحاوي رحمه الله ايضا وهو المروي عن ابو يوسف رحمه الله وفي
الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله انه مقدار بقدر ذراع اعتبارا بالشيء
ثم قال وعليه الاعتماد وبه صرح في النهاية ايضا وذكر الخيازي رحمه الله
في شرح الهداية انهم اختلفوا في مقدار الدكان قال بعضهم ما لم يحاوز
قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار شمس الامية الطحاوي رحمه الله تعالى
وقدره الطحاوي بقامة الرجل وقيل هو مقدار صدر ما تقع به الامانة
وقيل مقدار بقدر ذراع اعتبارا بالسرة وعليه الاعتماد انتهى كلامه
قوله او على كان معطوف على قوله في طاق المصداق ذكره قيام الامام
على الدكان والدكان واحد الدكانين وهي الحوانيت فارسي معرب كذا
في الصحاح وفي محل اللغة اشتقاق الدكان من ككت الشيء اذ ككت وككتا
اذ تفتت بعضه على بعض وككته تكتيا وبالجملة فترادف العفا باليد
ما ارتفع من الارض سواء كان مبدا او لم يكن فان شيئا الامر على الصبي
الاول لمقصودهم بذكره بقصور المسئلة فيه بطريق التمثيل ليقاس عليه
غيره بعد الاشتراك في قدر الارتفاع الا انما كان سوال التماثل في
بدء الامر واقعا فيه بطريق الاتفاق وكان جواب القدر في ذلك
بخصوصه اشهر ذلك بعد ذكره الخلف بعد ذلك على نمطه بمركا بذكره
وان شيئا الامر على الثاني كما يشعر به عبارة الفتاوى فلا خفاء اصلا
والقياس خلف صف وجد فيه فزجة اي مقدار من المكان يصلح فيه
في الصحاح الفزجة بالفتح وزج الحائط وما اشبهه يقال بينهما فزجة
اي يفرج وفي الكلام من تشبهه على انه ان لم يجد فزجة فلا كراهة وفي
الخلاصة فان صلى خلفا الصوف منفردا محذورا من غير ضرورة محذور
وبكره وبمعنى ان يجذب احدا من الصف ولا ثم بكر ولو كر خلف
الصوف واراد ان يلحق بالصف بكره وفي القسبة حضرة جماعة ولم يجد
في الصف فزجة بقوم وحده ولا يجذب واحدا وقيل بحر واحدا من
الصف الى نفسه فيقف بحسبه والاصح انه ينظر الى الركوع فان جاءه رجل

والاجنب الى رحلا ثم قال والقيام وحده اولى في زماننا العلمة
الجليل على العوام فاذا جره الى نفسه تقصيد صلوة انتهى وههنا
مباحث الاول في موافق الاقدا الثاني في ان اى مكان افضل للك
انه صل بجوار امته غير الله في الصلوة اما الاول فقد فصلها الامام قاضي
خان رحمه الله في فتاواه وحاصل تفصيله ان الطريق يمنع الاقدا يعنى
اذا كان بين الامام والمقدي طريق فهو يمنع الاقدا ومرادهم الطريق
الواسع الذي يمر فيه الاوفار فان كان ضيقا لا يمر فيه الاوفار حار الاقدا
فان قام المقدي في عرض الطريق واقدي بالامام حار فان قام رجل
اخر خلف المقدي وراء الطريق واقدي به لا يمنع الاقدا لان صلوة
من قام على الطريق مكروهة وصار في حق من خلفه وجوده كعدمه ولو
كان على الطريق لكه جازت صلوة من خلفه لان ذلك صف في بعض الروايات
وعندنا نصا لا يصفون لا يسمي الطريق حايلا ومن موافق الاقدا بالنهر
ومرادهم النهر الكبير الذي يجري فيه الزورق لان النهر المطلق والطريق
المطلق ما يكون كبيرا وحده ما يجري فيه الزورق والاصل في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام سرا وطريق
اوصف من النساء ولو كان في الجامع الكبير ومن موافق الحافظ واختلف
الكلمة في ذلك ففي الاصل انه لا يمنع الاقدا لما روى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون
بصلوته وفي رواية النوار عن الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه ان الحافظ
يمنع الاقدا لقول ابن عمر رضي الله عنه من كان بينه وبين امامه نهر او حائط
او طريق فليس معه وسمهم من حاول التوفيق بين كلامين فوجهه بان او
مبنى على ما اذا كان الحائط قصيرا اشبه مقدار العرجة بين الصفتين ذراع
او ذراعان ومبنى الثاني على ما اذا كان الحائط من الحجر او المد راسد او
من العرجة بين الصفتين امسا الحائط الكبير فان كان عليه باب مفتوح
او ثعب لواراد الوصول الى الامام امكنه ولا يشته عليه حال الامام
بما عا او روي مع الاقدا في قولهم وان كان عليه باب مسدود او ثقب
صغير كالشجرة لواراد الوصول الى الامام لا يمكنه الا انه لا يشته عليه حال

حال الامام ففيه اختلاف فالخيار عند الامام حسن الامة الطهور او رحم الله
ان العبرة في هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه للممكن من القول
الى الامام لان الاقدا متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي
يصدق هذا الاختيار ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس يصلون بصلوته في المسجد
ويحتم بغير قطع ان هؤلاء ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة
رضي الله عنها ومن موافق سلح المسجد يعنى لو قام على سطح المسجد واقدي
امام في المسجد فان لم يكن له باب في المسجد واسد عليه حال الامام
فلا اقدا باطل وان كان للسطح باب في المسجد ولا يشته عليه حال
الامام مع الاقدا في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد لا يشته عليه
حال الامام مع الاقدا ايضا وفي المجموعات المشوية الى اقتدا الشبهة
رحم الله اذا كان الامام في المسجد فاقدي به رجل على السطح وقام باراد
راس الامام قالذي قطع حسن الامة الطهور او رحم الله انه لا يجوز وذكر
حسن الامة الرجح رحم الله انه يجوز ومن موافق الجدار الذي يكون بين
داره وبين المسجد وحاصله انه ان اشتبه عليه حال الامام فلا اقدا باطل
وان لم يشته مع الاقدا ومن موافق سلح داره يعنى ان قام على سطح داره
وداره متصل بالمسجد فاراد ان تقدي بامام في المسجد لا يصح اقدا
اصلا وان كان حال الامام غير مشبه عليه لان بين المسجد وسطح داره
كثرة المخاض فكان المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد فلم يحلل الا
الحائط فلم يكن من قبل الاختلاف المكان وعند اتحاد المكان مع الاقدا
الا اذا اشتبه عليه حال الامام ومن موافق القضاء الذي يسمع
فيه صف واحد فصاعدا يعنى اذا كان بينه وبين امامه قضاء واكتفا
يسمع فيه صف او اكثر فان كان في غير المسجد لا يجوز اقدا وهو بامامه
وحكم الحائنه حكم المسجد اذ قد تقر بان الحائنه عند اداء الصلوة لها
حكم المسجد وان كان بينه وبين امامه مقدرا ما لا يمكن الاصطفاف
فه مع الاقدا وعند بعضهم ان كان بينه وبين امامه اقل من ثلاثة
ادرج مع اقدا به وفي الفتا المسافة التي تمنع الاقدا في الصحرا

تمنع في البيت والاصح انه يجوز في البيت كالمسجد وهذا يؤيد ما قاله
بعضهم من ان معه صفوا واحدا في المسجد وباقه حال فقام رجل خارج
المسجد ليرى الباب واصطف الناس عنده يجوز صلوا بهم لان المسجد مكان
واحد فالذي عند الباب كانه عند الامام حكما وذكر بعضهم انه لا يجوز
وجوزوا الجماعة في قضاء المسجد للحرف لفظ هذا فان فيه عموم المروي
سيما في صفار القري في زمان الصبي فان كان الامام في صفه في غير المسجد
واقدي به في صفه اخرى لا يجوز اقتداء والحاصل ان ما ليس في معنى المسجد
فاصل الصلوة هناك شرط لصحة الاقتداء والله اعلم بخلاف الاشياء
وفي الخلاصة والمنازع من الاقتداء في الصلاة قدر ما يقع فيه صفان وفي
صلاتي العدا فاصل لا يمنع الاقتداء وان كان بيع فيه صفان او اكثر وفي
المسجد صلوة الجماعة اختلافا المشايخ وفي التوازل جعله كالمسجد ولما التفت
اعني الحديث الثاني من المباحث الثلاثة فنفى القيد عن اي حيلة رحمه الله
ان من دخل المسجد يوم يا مص الحائض من الصف فان استوباها لا يمن
والفصار في الصف الاول افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث
وهكذا لانه ورد في الاخبار ان الله تعالى اذا نزل الرحمة على الجماعة
يقرأها ولا على الامام ثم تتجاوز منه الى من هو بجاذبه في الصف الاول
ثم الى الحائض ثم الى الماسر ثم الى الصف الثاني وروي عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال يكتم للذي خلف الامام عذابه ما به صلوة
والذي في جانب اليمن خمسة وسبعون صلوة والذي في جانب الايسر
خمسون صلوة والذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلوة وعن ابي امام
الحسن رحمه الله اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك قودى والغفار في الصف
الثاني خير من الاذي وقال بعضهم وجد في الصف الاول فرجة دون
الثاني فانه يخرق الصف الثاني اذا لخرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا
الصف الاول واما الثالث فشرح القديري للزاهد رحمه الله
من دخل فرجة الصف فحيات المصلي توسعة له عند صلوة لانه مثل
لغيره تعالى في صلوة وصورة امامه اي وكزه صورة كاتبة فقام المصلي
او يجازيه اي باحد جنبيه او في الصف اي يخرق راسه في الصف او صورة

او صورة متعلقة لحديث جبريل صلوات الله وسلامه عليه انا لا أدخل
بينما فيه كلب او صورة وفي الكافي وسر البيوت بيت لا يدخل فيه الملائكة
والمراد بالصورة صورة ذى الخلق وغيرها الصورة الصغيرة اذا كراهة
فيما كما صرح به المص رحمه الله في العرض للاقتداء والتقييد بالجميات
المذكورة يشعر بعدم الكراهة في غيرها كما اذا كانت الصورة خلفه او
تحت رجليه وهو الموافق للرواية على ما صرحوا به فان قيل الدليل المذكور
اعني حديث جبريل صلوات الله عليه على لفظ المذكور يقتضي كراهة هذه
الصورة ايضا قلنا الكراهة هي ما نوعان كراهة راجعة الى الصلوة
باختبار راجع اليها بخصوصها وكراهة راجعة الى الصورة باعتبار راجع
اليها وهو اتخاذها وجعلها في البيوت فالكراهة الاولى مبنية على ان
فيه تشبها بعبادة الصنم او الوثن فان ما كان معمولاً من صنم او ذهب
او فضة وصورة صورة انسان فهو صنم وان كان معمولاً من حجارة ونحوها
فهو وثن والثانية مبنية على اتخاذها كما ذكرنا فنفى الصورة الاولى لاجتماع
كراهتان وفي الصورة المذكورة في السؤال كراهة واحدة فقط وهي الكراهة
الثانية ولا يلزم من انتهاء الكراهة الصلوة انتهاء الكراهة مطلقة
ومصدق هذا التحقيق ما صرح به المحققون من ان مشايخنا على انهما
يكراه اتخاذ الصورة في البيوت كراهة الدخول ايضا في مثل هذه البيوت والبيوت
والزيادة حتى صرح في الافضية بانه لا تغل شهادة من يبيع النيا للصلوة
او يبيعها فلما كان الكلام في الكراهة الراجعة الى الصلوة قيد المص رحمه الله
بالجميات المذكورة تنبها على انه لا كراهة صلواته في غيرها فلا يحتاج في ذلك
كراهة اخرى من جهة معارضة الجمية الاولى وذكره صلواته حال كونه حائرا
راسه اي كاشفا من حشرت كفى عن داعي حشره حشرا اي كفت والحاسر
الذي لا مغر عليه ولا دمع والاختار الانكشاف كذا في الصلح للكمال
او التهاون بها اي بالصلوة لا الدليل والظهار المصنوع يعني ان كان حشر
راسه من جهة التكاسل او التهاون بالصلوة فصلواته مكروهة وان كان
من جهة تذلل وظهار خضوعه بين يدي الله فلا كراهة ثم الظاهر من
السوق والسياق ان المقصود من تعدد المكروهات المكروهات التي تجوز

لا يوجب الاكراهة محردة غير معقونة بطلان الصلوة فلا يلزم منه
تعذر العمل بها وانما بالصلوة اذا المتبادر من لفظها وان الاكراهة لا يوجب
ان الامانة بالصلوة كثر وما كثر سطر الصلوة ولا كلام في المجلات
فهي جند صرفا للفظ عن ظاهره اما سميها كراهة كما عدا لامامنا
خان رحمه الله وضع كل قدمه عن الارض حال الجدة في المكروحات والمطلات
لا عز او يجعل التهاون عن قلبه وعانيها وعدم محافظه حدودها وادائها
لا عن الاكراهة بقوله لا لئلا لم يعطى على التكامل كما يقال جيتك
لنظفك لا للظلم منك والتدليل للضوء في الصحاح تدليله أي خضع وفي
تياب البدلة معطوف على الحال اعني جاسرا أي كره صلوته حال كونه كائنا
في ثياب البدلة واقفا في الاما اتماما والبدلة بكسر الباء والمثناة ما
يمتن من الثياب يقال جاء فلان في سبأ لانه أي في ثياب بدلة وابتدأ
الثوب وغيره انتهى والتدليل ترك التصاوت لكان في الصحاح ومروا القفا
بثياب البدلة على التي ليسها المرء في البيت ولا يذهب معها إلى الكبر والجل
لثياب المهنه ايضا والمهنه والمهنه بالكسر والفتح المهنه والمامن
المؤمن وانهت التي ابتدئه وامهته اضغفه ورجل مهن أي خبير
كذا ذكره الجوهري وبالجملة فمرا ذم ثياب البدلة والمهنه واحد ونحو
ان يعلم ان الكراهة انما تكون اذا كان له ثوب اخر غير ذلك كما يشعر به
ظاهر اللفظ والا فلا كراهة وفي القصد ولو صلى بقباء شد وسطه فضله
تخير لعبادة ربه أي لا كراهة فيه وكرهه سمح جهته من الثياب فيها أي في
الصلوة وظاهر اللفظ يدل على كراهة ما دام في الصلوة لا فرق بين
واوسطها واخرها وزعم بعضهم انه لا كراهة في الاخير والنظر في الثياب
فان هذا ايضا مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يرفعون رؤسهم
الى السماء في الصلوة والجود على كبر عمامته لان فيه ترك سنة الجود وهي
الجدة على الجهة بلا حائل وكبر العمامة دورها في الصحاح كاد العمامة
على راسه يكون كما كبرا أي لا ثيابا وكل دور كبر وقولهم يغوذ بالله من
الجود بعدا لكور أي من نقصان بعدا الزيادة وهذا الذي الاي بالجملة
جميع اية أي ذكره عدالات والتسبيح فيها أي في الصلوة وفي ذلك خلافا

وفي ذلك خلافا لابي يوسف ومحمد وحماد الله واختلف المشايخ في محاذ ذلك
اصول الصلوة المكتوبة امر الوافل منهم من يقول الخلاف في الوافل وتسم
من يقول لا خلاف في الوافل انه لا يكره وصرح في الهداية بان الخلاف
فيها جميعا بقوله وعن ابي يوسف ومحمد وحماد الله لا بأس بذلك في الغايين
والوافل جميعا السنة الفزاة والعمل بما جات به السنة ثم اجاب عنه بانه
يمكن ان يعده لك قبل الشروع فيسبح عن بعد بعده بقوله وعن
ابي يوسف تنبيه على ان خلافا هذه لغير ظاهر الرواية وسد عليه بكلمة
عن وقوله بما جات السنة اشارة الى ما ورد في الاحاديث المشهورة فضيلة
كرار التوراة والتسبيح بقوله من قراء في صلوة كذا كذا مرة فله هو صاحب
وكذا التسبيح ولا يخفى ان التكرار يقتضي الى التردد في صاحب الثياب
رحم الله الى ان تلك الاحاديث لم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح فقد
اوردوا الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة واللفظ
بالقلب ممكن والعبد عمل كثير موجب لثناء الصلوة فالوجه ان يجعل قوله
بما جات السنة اشارة الى صلوة التسبيح على ما هو المعروف وقد لا يتبادر
لذا العدا لا باصا به فيجوز العبد بالاصابع ضرورة العمل بالسنة وفيه
الصلوة وذكر الامام المحوي رحمه الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لنفسه اعتدون بالاصابع فانهن مسؤولات مستطقات والمراد بالعبد
العبد بالبدل لا كراهة في العبد بالقلب اتفاقا والعبد باللسان مفيد
اتفاقا والقصد بالصلوة بقوله فيها تنبيه على انه لا كراهة في هذا التسبيح
خارج الصلوة وفي الكافي وقبله هو يد لغيره لعل التسبيح تدنبا ولا يحصى
وتسم وتسم وفي شرح الهداية للحيازي رحمه الله ان هذا التسبيح خارج
الصلوة مكروه عند اكثر المشايخ لانه روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه لما راى رجلا يسبح ويعد ما فقال تدنبا ولا يخصني
وتسم وتسم وفي النهاية ثم التفت كما نوا يختلفون في هذا الذي
والتسبيح خارج الصلوة قد مر من كان مكروه ذلك وروى عن عمر
رضي الله عنه لما راى من يفعل ذلك قال لا تبون الله بما لا يعمل
وابن مسعود رضي الله عنه راى رجلا يفعل ذلك فقال عدو نوابك

لستغفر منها فانت مستغفر عن هذا التسع وذكر في الامام رحمه
الله انه دخل النبي صلى الله عليه وسلم على بعض الصبيان ومضى تسع
بالواء فقال لا املك خيرا من هذا سبحان الله ربه عرشه سبحان
الله مداد كلماته فقد ارشدنا الى تكثير العدد ولم يمنعها عن العدد
ومن ههنا قال مشايخنا الصواب ان لا يسمي الضعفاء عن ذلك لانه
اسكن للقلوب واما جواب الهداية بامكان العدد قبل الشروع فلا
يجوز في التسيحات بل هو مخصوص بالاي على ما لا يخفى على ذي تأمل
وليس يوجب دوى صور لانه شبه حامل الصنع والوطي والبول والخطي
فوق مسجد اذ قد سبق ان سئل المجدله حكم المسجد حتى مع الاقتدا
فيه من تحته ولا يحل للجب الكوفوف عليه اذا لم يشبه عليه حال
الامام ولهذا لو وجد له المحككت لا يند اعكافه ولا يحل للجب
الوقوف عليه والمراد بالجلل العوط وعلق بانه لا يشبه المنع فيخرج
في حرم ورد فيه ومن اظلم ممن منع مساجد الله الاية فالواجب ان يماثلهم
واما في زماننا فلا بأس بذلك في غير وفات القتل لما فيه من سماع
المجد وفي النهاية وجاز ان تختلف الحكم باختلاف احوال الناس فاعل
باب المسجد وان كان متوجعا في زمانهم لا لا بأس به في زماننا الا ترى
ان النساء يحضرن المآحات ثم من ذلك والمنع صواب وتدين امر
المجد الى اهل المحلة فانهم اذا احتجوا على رجل وجعلوه متوليا بغير اذن
القاضي فانه يصير متوليا لا نفسه اى لا يكره نقل المجد بالجهر والساج
وماء الذهب لان عمر رضي الله عنه كسا الكعبة ومنى داود صلوات الله
عليه مسجد بيت المقدس من الخيام والمهر ووضع قبة ووضع على راس
الفتة كبريتا احمر رضي الله عنهما في يوم الاثنين في صور الكبريت الاحمر في اللباني
الجامع الصغير ان النساء كن يخرجن في صور الكبريت الاحمر في اللباني
من مسافة اثني عشر ميلا ولان العباس رضي الله عنه كان اول من زين
المسجد الحرام وزاد عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزينه في ايام خلافة ولان في تزئين المساجد تعظيما لبيت الله وتزجيها
للناس في الجماعة وتخريضا في عبادة الله نعم العرف اعني صرف تلك الامور

الاموال الى الفقراء اولى فانه لما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين
الف دينار لزين بها مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر حاملها
على عمر بن عبد العزيز فقال لما كنت اخرج الى هذا المال من لاساطين
وهذا اعني تزئين المساجد بما ذكره مكروه عند بعضهم لقوله صلى الله
عليه وسلم من شرط الساعة تزئين المساجد وروى ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عد ذلك من شرائط الساعة فقال يزخرف المساجد ويظنون
المناجات وروى عن علي رضي الله عنه انه مر على مسجد من خرف فقال
لمن هذه البعة قال ذلك لسكراها العزيزة وذهب علماءنا الى ان ذلك
محمول على محمد بن النضرين مع تصدع الصلوات قال ذلك هو المنوع وقالوا
وفي الحديث زيادة لم يتلوها وهو قوله وقولهم حاوية من ايمان فالتع
انما هو بهذا الاعتبار وانما ان النضرين عندنا قربة او شيء لا قربة
فيه وان كان لا كراهة ايضا فيه تختلف فيه عبارة الجامع الصغير
انه لا بأس بذلك مذهب صاحب الهداية والكافي وجميع من المختار
الى ان لفظ لا بأس بنبيه على انه لا يوجر عليه ولا يات به حتى صرح
الامام شمس الامة الرضوي رحمه الله بان لا بأس دليل على انه مكروه
ان مجموع داسا براس وذهب اخرون الى ان هذا قربة لما فيه
من اعزاز الدين ونسبة قلوب المسلمين وكيفية تحريص وتزجيها
في الجماعة للمؤمنين فلو لا كونه قربة لما فعله داود وسائر الصحابة واية
الدين وقال صاحب النهاية رحمه الله لا ينبغي ان يتكلم بدقائق
القص في الحرام فان ذلك مكروه لانه يشغل قلب المصلي ولا يحسن
كانه القرآن على الحاربي والمحدثان لان فيه خوف السقوط وان يوطأ
والصلي او البساط الذي قد احياه الله بركه بسطه واستعماله في نهي
وكذا لو كان عليه الملك لا خيرا والالف واللام فقط يكره ايضا
اخراجة عن ملكه لان فيه خوف استعمال الغير فالواجب ان يوضع
في اعلى موضع لا يوضع فوق شيء وكذا يكره الصاق مثل ذلك
بالارباب لما فيه من الامانة انتهى كلامه واعلم ان المسئلة لما
كانت تختلف فيها اقتصر المص رحمه الله على نقل الكراهة فقط ليتناول

كلامه القريبين لأن هذا العذر يجوز به وأما غيره فمما لا حرمه ذلك
لعارض لا دله وخالف الإسمه إلا أن ههنا قيدا لا بد من التنبه له
وهو أن الكلام فيها إذا فعله من مال نفسه حتى لو فعله المولى
من مال الوقف ضمن لما فيه من تصبغ المال فلا يفعل المولى إلا
ما يرجع إلى أحكام البناء كما يخصص دون ما يرجع إلى الفسق قالوا
فعل ذلك ضمن كذا في الهداية وفي الكافي فإن اجتمعت أموال
المسجد وخاف أن تصبغ لطعم الظلمة فلا بأس بذلك حينئذ وقال
الإمام القزويني رحمه الله قبل يضمن في التخصيص وقامه فيه
أي ولا يكره قام الإمام في المسجد وبحجوده في طاعة أدامه الله
وقد سبق تفصيل القول فيه وصلوته إلى ظهر فاعده بحدوث يعني
لا يكره ذلك لأن ابن عمر رضي الله عنه ربما كان يستتر ساع في بعض
أشغاره وفي التقيد بالظهر تنبيه على الكراهة في وجه غيره إلا أن
يكون بينهما نالك يكون ظهره إلى وجه المصلي فانه لا يكره وما ورد
في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة وعنه قوم
يحدون أو ينامون ثم يحول عند طمأنينة على أنهم إذا رفعوا أصواتهم
بحيث يشوش قلب المصلي ويقع في الغلط بسببه وعلى أنه إذا كان
هناك خوف من أن يظهر من التأييم صوت يفتك سبه المصلي ويخل
التأييم إذا التفت على سباط ذي صور لا يحد عليها أي لا يكره الصلوة
على سباط فيه صور إذا كانت تلك الصور وأفعه تحت القدم لما
في ذلك من الإهانة بالصور قالوا وقت تلك الصور في موضع التقيد
وكانت المحبة وأفعه عليها ففي ذلك استدا لكراهة وينبذ على هذا
بقوله لا يحد عليها وأطلق بعضهم الكراهة سواء كانت الصورة تحت
القدم أو لم تكن لأن ذلك يشبه الصلوة إلى الصورة وهي حرام فما
يكون شيئا بذلك كان مكروها ولأن السباط الذي يعد للصلاة يعظم
من سائر البسط فكان هذا نوع تعظيم للصورة وقدمنا ما ههنا
وهذا ما قال في الهداية وأطلق الكراهة في الأصل لأن المصلي يعظم
وأراد بالأصل المبسوط نصه عليه في النهاية والمذكور في الجامع الصغير

أنه إذا كان في سجوده كره لما فيه من تعظيم للصورة فإن كان في موضع
جلوسه وقامه لا يكره لما فيه من إهانتها فكلام المص رحمه الله تنبيه
على أن المختار إنما هو قول الجامع الصغير وصورة صغيرة لا يندب أي
لا تظهر للناظر إلا بعد تأمل لأن الصغير لا يعد وتمثال غير حيوان
التمثال أخص من الصورة لأن الصورة أعم من أن تكون صورة ذوات
الروح أو لم تكن وأما التمثال فهو صورة ذات الروح نص على ذلك
في المغرب وعلى هذا ففي العادة يجوز تحت إصاف التمثال إلى غير الحيوان
فكانه من قبل ذكر الخاص وأراد العام بقرينة الإضافة والأصل
ههنا أن تصور صورة غيره مما للروح غير مكروه لأنه ما من رجل عن
الصورة فجاه إلى ابن عباس رضي الله عنه فقال ما أصنع وما لي حرفة
فرا الصورة فقال رضي الله عنه فإن كان لا بد فعلك بالأحجار والطين
لأنها لا تعد كذا ذكره الخازن رحمه الله في شرح الهداية وفي النهاية
ولا يكره تمثال غيره مما للروح لأن ابن عباس رضي الله عنه نهى بصورة
عن الصورة فقال كيف أصنع وهو كسبي فقال له إن لم يكن لك بد منه
فعلك تمثال الأحجار وروى أن عليا رضي الله عنه قال من صور تمثالا
ذا روح كلف يوم القيمة أن ينفخ فيه الروح وليس بنافع والذبح
يشعر به كلام القوم أنه كما لا يكره الصلوة مع الصغير فذلك لا يكره
تصويرها وروى أنه كان لابن عباس رضي الله عنه كائون محقق
بصور صغير وروى أنه وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام في زمن
خلافة عمر رضي الله عنه وكان فيه صورة أسد ولبوع وبينهما صبي يلحسانه
قد صعد إلى موسى الأشعري رضي الله عنه وأصل ذلك أنه لما
استولى بخت نصر على الملك الحيرة المخبرون أن بعض ما يولد في زمانه
يقتل فكان يتخلص الصبيان ويقتلهم فلما كان دانيال عليه السلام
ولدته أمه خافت عليه فالتقت في غنطة وجاء أن يجوز من القتل فحمل
الله تعالى عليه أسدا يحفظه ولبوع ترصده ومما لحسانه بلانها فامر
بتصوير هذه الحالة في خاتمه كيلا يهاها بحفظه منه الله تعالى فصار
الحاصل ههنا أنه كره الصلوة مع الصورة الكبيرة كذلك يكره تصويرها

واتخاذها في البيوت وكما يكره تصويرها واتخاذها في البيوت كره الذبح
في مثل هذه البيوت والمطبخ والرباه كما سبق بحقق ذلك وان اصفى
كلا لا يكره الصلوة معها لا يكره تصويرها وكلا لا يكره تصويرها لا يكره
اتخاذها في البيوت وصبروا الكفار بما يندفع الناظر بالافعال والصفاء
بما لا يتبدل ولا يبعد تأمل وجوان محي راسه وصبروا محو راسه وقطعه
بان يحيط عليه شيئا بحيث لا يجرى راسه انرا اصلا ولو فعل ذلك تغير
راسه فلا عبرة به لان من الطيور ما هو مقطوع قال صاحب الحلة
رحم الله واذا كان الثال مقطوع الراس ومحو الراس فليس يتقال
لان لا يبعد بدون الراس وصار هذا كما اذا صلى الى شمع او سراج
على ما قالوا فقولك كما اذا صلى الى شمع او سراج معناه انك لو صلى
الى قنديل او شمع او سراج لا يكره اذ لا يشبه بعبدة النار وان صلى
الى ثور او كائن فيه ناركه لان فيه تشبها بهم وفي الكلام لشارة
الى ضابطه فمروها عنها وعن كل ما فيه تشبه بهم فهو مكره
وما فلا وهو لا يعدون النار بدون الضم والشمع ونحوه معه
وقول على ما قالوا تشبه على ما فيه من الخضاء والحلاقي على ما صرح
به الامام الترمذي رحمه الله حب قالوا واختلفوا فمن صلى وبين
يديه شمع او سراج فقبل يكره كالوكان بين يديه كائون قد حمر اوفار
موقده والصحيح انه لا يكره لان السراج والشمع لا يعد احد فلا تشبه
فلا كراهة قال صاحب الهداية رحمه الله الكراهة في الصورة ثقلا
قوة وضعها فاشد ما كراهة ان يكون امام المصلي ثم فوق راسه
ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه والصلوة جائزة في جميع هذه الصور
لوجود شرط الجواز اذ الكراهة لعنق في الغير وتعاد على وجه غير مكره
ثم قال وهذا هو الحكم في كل صلوة اذيت مع الكراهة فتقوله وهو الحكم
في كل صلوة اذيت مع الكراهة لشارة الى ضابطه عليه وعن كل صلوة
اذيت مع الكراهة تعاد على وجه غير مكره وانما ان هذه الاعادة
واجبة او مستحبة فقد توقف فيه الاكثرون والظاهر انها واجبة لما
عرف من الثاويق وبهذا ينظر ظاهر كلام الكافي ايضا وليس ايت ولم

ولم تنسخ بحمد هذه الدواية وطلبت صريح الرواية هنا بخصوصه فقد
ظلت بالرواية ايضا فلقد نص على وجوب الاعادة صاحب الكفاية
رحم الله في شرح الزردوي في باب الطاهر في قوله تعالى ولطوفوا بالبيت
العتيق وصرح بان صلوة اذيت مع الكراهة فاعادتها واجبة وقيل فيه
او عقيبها اي لا يكره قبل عذبة في الصلوة وفي قناري فاضى خان رحمه
الله ولا بأس بقتل العقرب والحية الحسد وغير الحسد في الصلوة بعد
الانذار وقيل قبل هذا اذا لم يحج الى المشي والمعالجة فان احتاج
اليها فذبت صلواته وقال شمس الامة الشريفي رحمه الله ان احتاج
الى المعالجة لا تسد صلواته لان هذا عمل رخص فيه للمصلي فهو كما شئ
بعد الحدث والاستسقاء من البر والتوضي وفي النهاية وذكر صدر الامامة
رحم الله في الجامع الصغير والصحيح من الجواب ان محتاط في قتل الحيات
حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذون اذى كثيرا بل اذا اراد اذى به قال لا بأس
طريق المسلمين فان من تركه والا قتله فان واحدا من اخواني هو اكرسا
من قتل حية كبيرة في دارنا فضره اللبن حتى جعلوه رميا وكان لا تحرك
رجلاه فربما من شهر ثم عالجناه وداوينا به بارضاء اللبن حتى تركوه قال
ما به وهذا مما عاينته بعيني وصرح في الهداية بان الصحيح انه
يسوي جميع انواع الحيات ومنع بعضهم قتل الحية البيضاء لقوله
صلى الله عليه وسلم اياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي
رحم الله هذا فاسد لان رسولا الله صلى الله عليه وسلم اخذ على الجن اليهود
والموالي بان لا يظهر الاسلام في صورة الخنثى ولا يدخون بيوتهم فاذا
ظهروا فقد نقصوا العمد فباح قتلها واخذ القملة وقتلها في الثقل
مكره والبول فوق بيت محمد صلى الله عليه وسلم اي لا يكره البول فوق بيت محمد
والمراد ما اعد للصلوة في البيت فان كان له عراب لانه ليس بمحمد حقيقة
حتى ياربعه فلا يكون له حرمة المساجد وان كان مندوبا لمقتضى النص
اعني قوله تعالى واحملوا ايتكم قلة وقوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا
بيوتكم قبورا **باب الوتر والاقبال قبل**
بين الوتر والاقبال في ورن واحد تنبها على ان له شهابها وقدمه في الذكر

على المواقل وذكره بعد الفاضل شعارا بان الوتر دون الفاضل وفي
المواقل اما انه دون الفاضل فظاهر لانه لا يكون حاد ولا يسهل اذ ان
ولا اقامة ولان الفراء كما سجي في كل من ركعاته واما انه فوق الفاضل
فبذلك لا امور وجوب القضاء بركة ناسيا او عامدا وان طالت المدة
وعدم جواز ادايه على اراحله بلا عذر وعدم جوازه بدون نية الوتر
بخصوصه والمواقل كبرها نية مطلق الشلو الوتر ثلث ركعات وبيان
بسلام صدر الحديث بتعيين عدد ركعاته وعنه نسخة اعني الوجوب
لامر من احدهما ان الموصوف مقدم على الصفة وكل ركعة ركن من
اركانه وثانيهما التنبه على محل الخلاف بينا وبين الشافعي رضي الله
وفي كل من الامر من خلاف له اما في العدد فلان الوتر عند عدده من
واحد الى احدى عشرة واما الغرض الى رحمه الله فقد ادرج الوتر في الرقا
وعدا الرواتب من التطوعات تنبها على ان الوتر سنة ومع ذلك لم يقتصر
على مجرد هذا الادراج المستعمل بالمقصود بل يخرج بكونه سنة فقال
اما الوتر فثلاثة وعدده من واحد الى احدى عشرة بالاولاد وفي
حوار الزيادة تردد اي وجهان اظهرهما المنع لانه لم يقل واذا زاد
على الواحد بتمهيد تشهد بن في الاخيرتين على وجه وتشهدا واحدا
في الاخير على وجه والاظهر ان ثلثا من موصوله افضل من ثلث
موصوله وان الثلث الموصوله افضل من ركعة فزده وفي بعض نسخ
الوجيز وفي الايمان ثلثه موصوله وموصوله وجوه اظهرها ان المصنف
افضل لانه روي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفصل بين الشفع والوتر وكان ابن عمر رضي الله عنه يعلم ويأمر به
بما حقه والشافعي ان الموصوله افضل لانها جارية بالاتفاق والموصوله
تختلف فيها والثالث انه ان كان مفزدا فالفضل افضل وان كان
اماما فالوصل لان اصحاب المذاهب المختلفة يحضرون الجماعة فلاحق
ان ياتي بها موثوق عليه وهذا يظهر ان قوله بسلام اشارة الى الجاهل
اخر للشافعي رضي الله عنه وفي الاطلاق بالوجوب اشعار بالتحريم
وسببه على ان الاصح في مذهبا ان الوتر واجب لانه سنة مؤكدة كما

كما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ولا انه من كان قنطرا على وجبة
رحمته في رواية ولا انه سنة كما نقل عنه في رواية اخرى وقد يوفق
بين الاقوال بان جعله فضا معناه انه فرض عملا وجعله سنة معناه
انه ثبت وجوبه بالسنة ففسد اطلاق لاسم السبب على السبب فني قوله
انه واجب فكان واجبا وهذا اعني ما ذكرنا من ان الاصح ذلك هو
المطابق لما صرحوا به وبصر عليه في الخلاصة بقوله الوتر واجب في
ظاهر مذهب ابو حنيفة رحمه الله وهو اختيار الهداية والكافي وقيل
ركوع الركعة الثالثة كبير واضاف به ثم بقيت فيه اي في الوتر ابداء
عنه ههنا امور الاول القنوت في الوتر والخلاف في ذلك بينا وبين
الشافعي رضي الله عنه اما الخلاف في قنوت الوتر في موضعين احدهما
ان القنوت عند في الوتر في الصف الاخير من رمضان وعندنا بقنوت
ثابت فيه في جميع العرفا المذكور في كتب المذهب اعني مذهب الشافعي
رضي الله عنه ان استحباب الوتر في جميع السنة فيه وجهان احدهما
انه مسح في كل السنة لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا
وترفت في الركعة الاخيرة واصحهما المنع لان ابن كعب رضي الله عنه
امر الناس بالتراوح فلم يثبت الا في الصف الثاني ولم يكن عليه احد
فصل هذا قبل بكونه وجهان اشبههما المنع لكن لا يصح التمسك به
بخلاف ما لو تركه في الصف الاخير من رمضان هذا كلامهم ولا
تحقق على من يامل في معناه ان قولهم اشبهها المنع معناه ان اشبه
الوجهين منع الكراهة اي اشبهها ان لا كراهة فيه لان معناه ان
الاشبه المنع من القنوت في جميع السنة والا فلا معنى للاستدراك بقوله
لكن لا يصح للربوب بركة اذ لا مقتضى للمجد بترك المكروه والممنوع فاذم
فان مضيا في هذا المذهب عليه انه يثبت في الوتر في جميع السنة كما هو مقتضى
الروايتين فلا خلاف وان مضيا عليه في الصف الاخير من رمضان فقط
فتوله ابا اشارة الى الخلاف المذكور الامر الشافعي من الامور محل للنقض
من الوتر فله من عندنا قبل الركوع كما صرح به بقوله وقيل ركوع الثالثة
اليه واما عند الشافعي رضي الله عنه ففي محله ثلثة اقوال في قوله بقدر الركوع

وفي آخر قوله لانه روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفت
قبل الركوع وفي قول موجع من تقدم والناظر فان مصدرا في
مذهبه على الاول كان قوله وقبل الركوع اشارة الى خلاصة الافلا
الثالث رفع اليدين في هذا التكبير اما التكبير فلا بد منه لان الحائض
قد خلفت والتكبير موقوف للتبعية على اختلاف الاحوال لانه تبعية
على الانتقال من حال الى حال وهما كذلك لانه انتقال من القراءة الى الفتح
فان قيل فلما اعتبر مثل هذا الاختلاف كان ينبغي ان يكون عند الانتقال
من السجدة الى القراءة وهذا كذلك وبهذا يظهر ان الاعتبار هو الانتقال من
دكن الى دكن كالاتقال من السجدة الى الركوع ومن السجدة الى السجدة وما غير
فيه ليس كذلك فصلنا البانبع للقراءة فلا انتقال في الضيق واما هنا
فلا تبعية اذا التفتت خلف القراءة وصفا وليس بينهما تبعية اصلا
تحقق الانتقال بحسب التكبير واما رفع اليد فقد استدلت صاحب الحاشية
رحمه الله على وجوبه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع الايدي الا في سبع
مواضع وذكرها في الفتوى وهما مناهضة شهيرة وهي ان يفتي
القض لم يذكره بجوار رفع الايدي في هذه المواضع السبعة وهو
ظاهرا فنجب ان لا يجوز رفع الايدي في الدعاء وعمل الامة بخلاف
لذلك لانهم يرفعون ايديهم في الادعية كلها وايضا القوم يفتنون بها
الضر على انه محرم وضع اليدين عند الركوع كما هو مذهب الشافعي رضي الله
عنه فانما يهمل المصنف على حرمه الرفع في غير السبعة لانه حرمته عند القراءة
والافلا تم الاستدلال والجواب ان الاجماع حجة ورفع اليدين
الادعية ثبت بمقتضى الاجماع لوجود التوارث فيه من لدن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مسكنا الى زماننا هذا من غير تكبر وسند الاجماع قوله
صلى الله عليه وسلم ان ركبكم حتى تكبر يعني من عدة اذا رفع العبد يديه
ان يرد ما صلا حتى يضعهما خيرا ثم الاستدلال وصح العمل وارفع
التكبر واجاب بعض المحققين بان رواية المبسوط والمخطوط قد كانت
على جواز رفع الايدي في الدعاء لانه ذكر فيها في باب الاستسقاء وعن
ابي يوسف رحمه الله ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه الى

لان رفع اليد عند الدعاء سنة ثم اشار الى وجه التوفيق بان معنى
الضر لانه لا يرفع الايدي على وجه الشان الاصل الذي في سنة الله
الا في هذه المواضع والرفع في سائر المواضع سني على انه من الادب
وطريق الاستحباب واما استدلاله القوم على حرمه الرفع عند الركوع
فمنه على ان ما ليس من تلك السبعة كان الرفع فيه من الزوائد والاضايف
مطه لغو الزوائد لان جهاها على المسكنة والوقار سيما اذا كانت
الدليل على حرمه الرفع هذا كلامه ولا ينبغي صنعته اذ قد تقرر ذلك
رفع اليد عند الركوع في مذهب الشافعي رضي الله عنه بطريق الاستحباب
لانه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع يديه عند مسكته
اذا كبر واذا ركع فان اراد بالزوائد ما ليس من الاركان والواجبات
لانه حرمه جميع الشان والادب وان اراد ما لا يلام الصلوة اضلا
بوجه من الوجوه فهذا ليس كذلك كيف وقد سمع عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه كان يفعل ذلك عند الركوع لما روي بناء انتقال على ان الجوار
في الدعاء امر معلوم والفتنك برواية المخطوط لا بد من اصل
الاشكال والله اعلم بحقيقة المقال ثم لما انجز الكلام الى ذكر الدعاء
ناسب ان تذكر ههنا ما يوصل به من الاشياء الاولى في الدعاء اربعة
اقسام دعا رغبة ودعاء رهبة ودعاء نضر ودعاء خفية ففى
القيم الاول يجعل بطون كنهه نحو التاء وفي الثاني يجعل ظهر كنهه الى حجة
كالسنة من الشئ وفي الثالث يعقد الحضر والبصر ويعلق بالايها
والوسطى وينشر بالسبابة واما دعاء الخفية فاما بعله المراد في نفسه
كذا في المبسوط وصرح به في النهاية وفي الحاشية ويستقبل القبلة
في الدعاء ويجثو على ركبته ان كان جالسا ويحسر يديه ويرفعها حتى
صدره وقيل هذا منكبه وقيل يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه
ويجعل باطن كفه نحو السماء ويضم احداهما الى الاخرى ويحصر القلب
ويكون موقفا بالاجابة ويظهر بين يديه هذا كلامه فعلى رواية
الحاشية كان الطريق ضم احدي التكبير والدين الى الاخرى وفي الفتية
في باب القراءة والافضل ان يسط كنهه ويكون بينهما وجه وان قلت

وهذه الرواية او فخر القياس العقلي اذ سعه الفرجة بحكي عن عظم العظمة
كما يشعر به مشاهدة المحسوس وسية عبارة الفقيه اعني قوله وان قلت
على ان الفرجة كما كانت اوسع كان اولها لان رواية الاحياء توافق رواة
المخالفين لانه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعى صم كفيه
وجعل يظونهما ما يلي وجهه وامسح اليدين على الوجه بعد الفراغ
من الدعاء فقد سعه بعضهم والاصح انه سنة قال النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا سألتم الله تعالى فاسألوا بطن ائمتكم ولا تسألوا بظهورها واد
دعا ائمتكم ففرج من وعاءه فليصم يديه على وجهه كذا في كراهة الفسه
والاستحسان منه هذا كلامهم وقع في السنن طبرجيم الى ما كتبه في
دون غيره اشارة الى خلاف اخر للشافعي رضي الله عنه لان مذهبه ان
يقف بعد الركوع في الفجر لرواية ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قف بعد رفع راسه من الركوع وقال اس رضي الله عنه
كان النبي صلى الله عليه وسلم يقف في صلوة الفجر الى ان فارق الدنيا ولسا
حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قف في صلوة الفجر
ثمرا يدعوه على حي من احياء العرب ثم تركه والترك دليل على كراهة
وضيه نظرا لانه يجوز ان يكون الترك راجعا الى الدعاء على الحي فلا يلزم
ترك القنوت فلا يلزم نسخه على انه كيف يتصور النسخ وفي رواية ان
رضي الله عنه مصص على مواظبة صلى الله عليه وسلم الى زمان خروجه
من الدنيا فحديث القيد محتمل وحديث النائية محكم فليحل القيد على
النائب على ما هو القاتون من محل المحتمل على الحكم فليعلم ويقراء في
كل ركعة منه اي من الوبر الفاتحة وسورة لانه روي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قرا في الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية فلما انتهت
الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وهذا اعني وجوب القراءة
في الكل اجماع ائنا عندنا قائلين بان الترتيب سنة فلو وجب القراءة في كل
ركعة من ركعات القل وأما عندنا قائلين بالوجوب فلانه لما
تمكنت الشهية في طريق الوجوب وهو حجر الواحد فاجبوا القراءة
في كل احتياط وهذا ما قالوا لانه واجب والواجب العلية ولكن

ولكن جريمة الوجوب راجحة فاجبنا القراءة رعاية لتلك الجهة المخرجة
جريا على مقتضى الاحتياط القاطع المشبهة وسمع القات بعد الركوع الوبر
لا القات في الفجر بل سكنت هذا اشارة الى مسئلة اخرى حاصلها
انه اذا اقتدى بامام يقف فان كانت هذه الصلوة صلوة الوتر كما في شهر
رمضان فالما مأمور لا يخالف امامه وان قف بعد الركوع وان كانت تلك
الصلوة صلوة الفجر فحينه خلاف فحينه ابي يوسف رحمه الله يتابعه لانه
سمع لامامه والقنوت مجتهد فيه فلا معنى لمخالفته وعندنا ما سكنت
المأموم لانه مضروب ولا متابعة في المنسوخ ثم على تقدير السكن اختلافنا
انه يسكت على صفة القيام او على صفة التعود قليل وقيل ولما كان
هذا المعنى مختلفا فيه سكنت الميم رحمه الله عن الوصف المتعلق بالسكوت
واقصر على مجرد السكوت لان هذا اعم واشمل ومن قبل الفجر وبدءه
الفجر لانه اقوى السنن باتفاق الروايات الحديث عاتة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وكنت الفجر خير من الدنيا وما فيها وذكر
الامام المحمدي رحمه الله في الجامع الصغير ان سنة الفجر اقوى من سائر السنن
حتى روي عن ابي جعفر رحمه الله انه لو صلاها قاعدا بل عذرا لا يجوز قال
مشايخنا العالم اذا صار مقفيا في الفجر يجوز له ترك سائر السنن لحاجة
الناس الى قنائه الا سنة الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء وركعتان
بذلك جرى التوارث وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع بتسليمه
واحدة لما ذكرنا وحجب الاربع قبل العصر ومثنا ذلك عند الرجوع
لقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأ صلى اربع قبل العصر فليدأ
المصلي على ذلك لينتظم في ذلك دعاء النبي صلى الله عليه وسلم والعشاء
وبعد ذلك ركعة من قبل القل على اربع بتسليمه منها روي ثمان ليل وقال
لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه ودليل الكراهة ان النبي صلى الله عليه
لم يزل على ذلك ولولا الكراهة لراد بعلمنا الجواز والمذكور في كتب
المذهب اعني مذهب الشافعي رضي الله عنه ان التطوعات لا تحصي لها وان
ان تحرر ركعة جازله ان يتبعها عشرة فصاعدا وان تحرر بعشر جاز الاقتصار
على واحدة وله ان يشهد في كل ركعتين او في كل ركعة ان شاء والاحت

مضى شئ كذا في وجيز القاري رحمه الله والمذكور في بعض شروحه ان مثله
الزيادة على النية والفتن منها مشروطة بشرط وهو تغيير النية قبل
الزيادة والفتن فلوراد او نقص قبل تغير نية بطلت صلوة مثاله
يؤى ركعتين ثم قام الى الثالثة قبل نية الزيادة عمدا بطلت صلوته ولو
قام سهوا عاد وسجد للسهو عن ركعتين والاربع افضل في المأمور اي في
الليل والنهار عددا وعندهما افضل في النهار الاربع وفي الليل مثنى
والمملوء الليل والنهار يقال لا افضل ما اختلف المملوء الواحد مثلا
مقصود كذا في الصحاح وهي القراءة في ركعتي الفجر لا على التيقين وعين
الاولين واجب كما مر ولهذا التكه اطلق الركعتين وفي عباد الله
القراءة فرض في اولي الفرض وفيه نظر وبالحيلة فوجه الفرض في ركعتي
الفجر لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما اوجبت في الثانية استئذنا
بالاولي لانها يشاكلان من كل وجه وكذلك الاخيرتان لانها يقاربان
الاولتين في السقوط بالسفر وصفة القراءة كالطهر والاختصاص وفي قدرا
او ضمن السورة واجب في الاولين دونهما وكل التور لا سبب في فصله وكل
التقل لان كل شفع من الفعل صلوة على وجه حتى يتروا بان القيام الى الثالثة
كحرمة متناه ولهذا لا يجب بالحرمة الاولى الاربعان في المشهور عن
اصحابنا ولزم انما قل شرح فيه قصدا ولو عند الطلوع والغروب
شروع في مسئلة اخرى هي من المسائل المشهورة الخلافية من الشافعي رضي الله
عنه وبيننا ونحرم على التراجع ان يجرد الشروع في الفعل صوما كان او
صلوة هل يصير سببا للزوم ذلك الفعل عليه وهل يصير المشرع فيه
فرضا عليه ام لا فجاء الشافعي رضي الله عنه لا وعندنا نعم حتى لو اشد
فعليه القضاء اما مجتبه في ذلك فامور الاول انه مبرج ولا لزوم
على المتبرج لقوله تعالى ما على المحسن من عيل والمنقل بحسن الشافعي
قوله صلى الله عليه وسلم القيام المطروح امر بنفسه فاذا ثبت الحكم في
الصوم ثبت في الصلوة ايضا اذ لا تفاوت بينهما الثالث ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اي من من زين فشرب وناول امره ان فشرب
ثم قالت يا رسول الله اني كنت صائمة لكني كرهت ان ارد سورك فقال

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امن قضاء كك مضين فقالت لا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثبت فضيه وان ثبت لا الخ
ان اول الصلوة لا تحالف اخرها وكذا العكس فهو في الاول مبرج فكذا
في الآخر ومجتب في ذلك ايضا امور الاول وهو انه اذا نسا قوله
تعالى ولا تطلوا اعمالكم فاطلا العمل حرام بالضرر يجب صانته بحيث
قضاؤه على تقدير الاضداد الثاني قوله تعالى ورضاينة ابتدعوها ما
كنتم اهلها لا ابتغوا رضوان الله فاعرضوا حق رعايتها فانه تعالى
اخران هؤلاء ابتدعوها رضاينة لم يكتب عليهم ثم لم يرعوها حق رعايتها
ففسدوا والرضاينة هي الاعتزال عن الناس للاشتغال بعبادة الله
تعالى فلو لا ان ذلك سبب للزوم والوجوب لما استحق هؤلاء الذم
وشريعة من قبلنا لم ينزلنا ما لم يظهر نفعها الثالث ما روي عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت اصبحت وخصمة صابئة من متطوعين فاهدت
لنا حس فاكلنا فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فابتدعنا لتسبيله
فبدرتني خصمة رضي الله عنها وكانت اسمها مسابقة الى الخيرات
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا لهما مكانه فلو لا ان الشروع
مليء لما امر بها بالقضاء فان كان هذا بعد حديث امرها في كان ما خاله
وان كان قبله فالمراد بقوله فان ثبت فاضفيه وان ثبت فلا تنصبه
تأخير القضاء وتجيئله او يقال حص رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها في
باستقاط القضاء عنها لانها كانت قاصدة للترك بسور رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكانها غفلت عن صومها لفرط شغفها بالترك بسور
المبارك فصار حالها نظيره حال اوطمة رضي الله عنه لانه لما حرم رسول
الله صلى الله عليه وسلم شرب ودر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم الله حرمك على النار حطته النبي
صلى الله عليه وسلم بذلك لفرط محبته وكان مودته فصار هذه كرامة
مخصوصة به ببركة محبته الرابع حديث الاعرابي فانه لما سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ركان الدين وحينه النبي صلى الله عليه وسلم الاما
والصلوة وغيرها قال هل علي غير هذا فقال لا الا ان يطوع هذه هي

الادلة المشهورة على المنصين من كلا الطرفين وهما مناقشات
 الاول ان معنى اللزوم عن المحسن المتبرع يجوز ان يكون بملاحظة ما
 قبل الشروع والكلام في اللزوم بعد الشروع وهذا اندفع الاستدلال
 الثاني ايضا لا يجوز ان يكون نصيبا ما باعتبار المال على منطوق قوله
 اعصر حرا الثاني ان الاستدلال بقوله تعالى ولا تطلوا اعاكم انما
 هم اذا كان ذلك ضارفا قصده وهو ممنوع ليجوز ان يكون منعاهن
 الاطال في ضمن الخطب سببا لكن او يكون اشارة الى قوله تعالى ولا
 تطلوا صدقاتكم بالنسبة والادنى او يكون منعاهن الاطال بعد التمام كما
 يشعره تسمية بالعمل واصافته الى العامل والكلام في اللزوم بمجرد
 الشروع الثالث انه يجوز ان يكون المراد من قوله تعالى فاعزها
 حق رعايتها فتم ترك حدودها وحفظ اركانها كن يتصل مثلا بلا
 رعاية اركان الصلوة وواجباتها وهذا امر في نفسه يستحق الذم
 ولا يلزم منه اللزوم بمجرد الشروع وهو المطلوب على ان التنبه باهل
 الكتاب ممنوع والاحتياط عنه واجب بقدر الامكان الرابع ان المراد
 بتخصيص هذه الحالة بامرها في امر بعد خارج عن القياس والتمسك
 على حال في طبعه رخصه عنه اعلم منه لان الدليل هناك قائم على حرمة
 شرب الدم ولا كذلك ما نحن فيه والقياس على خلاف القياس بخلاف
 القياس الخامس ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا ان يطوع ان الطور
 ثابت ولا بمعنى لكن والخبر بخلاف اي لا عليك شيء الا ان يطوع ثاب
 ان ثبت فعله وان لا ثبت لا وهما مباينتان احدهما ما في
 شرح الهداية وقوله قصد حال او مصدر اي شروعا ذا قصد والتبدي
 تنبيه على انه لو لم يكن الشروع في الفعل بطريق القصد بل بطريق العزم فلا
 كما اذا زعم انه لم يصل الظهر فشرع فيه فذكر انه صلاه انقلب الشروع فقال
 الا انه لا يجب اتمامه وقوله ولو عند الطلوع تنبيه على وجوب اتمامه
 ولزوم القضاء في غير هذين الوجهين بالطريق الاوحي وتمامه هذا
 صحيح تاما لصورة ان شاء الله تعالى ومضى بحثنا في شروح في بعض
 الفروع لمسئلة لزوم اتمام الشروع وهذه مسئلة شعبها كثيرة

كثيرة وشعوبها دقيقة واما يعرف حاصلها اذا عرفت هناك امران
 احدهما ان اصل اي حليفه رخصه عنه ههنا ان ترك القراءة في كل
 من الاولين سبب لطلان التهمة اعني بحرمة الاخرين والترك
 في احدهما لا يوجب لطلان واصل محمد رحمه الله ان كلا من الامرين
 يوجب لطلان يعني كما ان الترك في كل من الاولين يوجب لطلان
 فكذلك الترك في احدهما ايضا يوجب واصل اي يوسف رحمه الله
 ان ترك القراءة في النفع الاول لا يطل الحرمة لكن في الثاني اذا
 القراءة ركن فاذ لا يطل للصلوة وجودا بدونها حقيقة كما لا يخفى وكلاهما
 وحكما كالقاعدة الاولى لا صحة للاداء الا بالقراءة وضاد الاداء
 ليس اقوى من تركه لان القاسد ما ثبت اصله وقد وصفه بخلاف الترك
 لان فوات اصله ووصفه معا وترك الاداء لا يفسد التهمة فسادا
 اولي بان لا يفسدها وثانها ان القيمة العقلية قاضية ههنا
 بانفسار هذه المسئلة الى ثمانية اقسام وهذا الانقسام انما هو
 بملاحظة الترك اعني ترك القراءة لان الكلام في الفساد الثاني
 من جانب الترك والا فوجود القراءة في لكل قسم اخر وراء الثانية
 فلا حصر واما تحقيق الانقسام الى الثمانية فهو ان ترك القراءة
 انما في النفع فقط او في غير النفع فقط فالترك المعلق بكل منهما
 قسم الى اربعة امسا الترك المعلق بالنفع ولان المتروك اما قراءة
 كل من النفعين معا او قراءة النفع الاول فقط او الثاني فقط او
 نفع واحد من مجموع الاول والثاني بان ترك في احدي الاولين
 واحدي الآخرين حتى يحصل من المجموع منع كامل ههنا اربعة اقسام
 واما الترك المعلق بغیر النفع فقط فاما في احدي النفع الثاني
 فقط او في احدي النفع الاول فقط او في النفع الاول مع احدي
 الثاني فقط فان المجموع ليس بشيء وكذا في النفع الثاني مع احدي
 الاول فقط ههنا ثمانية اقسام وحكم هذه الاقسام يختلف
 متفاوت والمم رخصه اشار الى بيان الاحكام المتعلقة بهذه الاقسام
 الا انه خلط بعض الاول بالثاني نظرا الى الاتحاد في الحكم فقال

وقضى ركعتان لو نقص الشفع في الأول أو الثاني يعني شرع في أربع
ركعات من الفل ونقصها أي أبطلها فان كانا لنقص هذا قل الشفع
الأول فهو النقص الذي سماه النقص في الشفع الأول وان كان بعد الثاني
الأول بان قام الى الثالثة وأضد فهو النقص في الشفع الثاني وعلى كل
تقدير فالنقص لا يوجب الا قضاء الركعتين غاية الامر ان النقصي
في الأول هو الشفع الأول لان النقص ورد عليه وفي الثاني هو الشفع
الثاني لو ورد النقص عليه وهذا ظاهر مطابق للقياس لعقل لا نه
قاطع بل في مورد الإبطال يجب ان يكون مورد القضاء وهذا مبني
على ان كل شفع من الفل صلوة على حدة فالنقص في أحدهما ليس سببا لقضاء
الأخر ثم شبه هذه الصورة شفعها بصورة أخرى بجامع وجوب قضاء
الركعتين فقط فقال كذا لو ترك قراءة شفعه أي كان النقص مبنيا
ركعتان لا غير وهذا عندنا أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا نه ترك
القراءة في كل من الأولين وقد عرفت انه موجب لبطالان التحريمة على
أصله وكذا على أصل محمد رحمه الله لما سمعته أنا وأبطلت تحريمة
الشفع الثاني فلا يصح الشروع فيه فالواجب حينئذ قضاء الشفع
الأول فقط وأما على أصل أبي يوسف رحمه الله فعليه قضاء
الشفعين جميعا لصحة الشروع عنده في الشفع الثاني والكل فاسد
بإضاده فعليه قضاء الأربع على التمام أو الأول فقط أي لو ترك
قراءة الشفع الأول فقط فعليه قضاء ركعتين فقط أما على أصلهما فظن
لبطلان التحريمة فلا يصح الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف رحمه
فلا نه ان صح فقداؤه وهذا إشارة الى القسم الثاني من قسم
القسم الأول وقوله كما لو ترك إشارة الى القسم الأول منه وقوله
أو الثاني فقط إشارة الى القسم الثالث يعني لو قرأ في الأولين فقط
فعليه قضاء الركعتين الآخرين بالاجماع لصحة الشروع في الشفع الثاني
اجماعا صح قضاءه أو إحدى شفعي الشفع الثاني فقط يعني لو ترك قراءة
إحدى الآخرين فعليه قضاء الركعتين هاتين وهذا إشارة الى القسم
الأول من قسم القسم الثاني أو إحدى شفعي الشفع الأول وهذا إشارة

وهذا إشارة الى القسم الثاني من قسم الثاني أو الأول وإحدى الشفعين
ينبغي ان يجعل هذا لكل كما ينهك عليه وأربع معطوف على فركعتان
في قوله وقضى ركعتان أي وقضى ركعتان في هذه الصورة الأربع وقضى
أربع في هذه وهو ما سأله بقوله لو ترك في إحدى كل شفع يعني
النقص هنا أربع أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله قطا إذا لم يتركه باقية
عنده وكذا على أصل أبي يوسف رحمه الله وأما عند محمد رحمه الله فعليه
قضاء الأولين فقط لبطلان التحريمة عنده من أصله
وهذه إحدى المسائل التي انكر أبو يوسف رحمه الله في صحيح محمد رحمه الله
حين العرض اعني عرض الجامع الصغير على أبي يوسف رحمه الله قائل انه
روى لك عن أبي حنيفة رحمه الله انه يلزمه قضاء ركعتين فقط وقال
محمد رحمه الله بل روي في ان عليه قضاء الأربع وأصر على ذلك ولم يرجع
عنه أو في الشفع الثاني أي ترك القراءة في الشفع الثاني وإحدى الشفعين
الأول فان هذا أيضا قضاء أربع ركعات ولا يخفى حاله لكل بعد التامل
فما ذكرنا ولا قضاء لو شهد أو لا ثم بعض يعني لو ترك أربع ركعات من
الفل وقعد على الركعتين بقدر التمسك ثم نقص فلا قضاء عليه أصلا
لما الشفع الأول فلا نه صح ادوية بلا إضاده وأما الشفع الثاني
فلا نه لم يوجد الشروع فيه بعد فالمرئ منقود فلا وجوب فان قيل
هذا مستدرك لانه قد فهم مما قبله بقوله ولزم ان تمام فعل شرع فيه
فليس ممنوع فان القدر المعلوم هناك ثبوت اللزوم من الشرع ولما
ان كل شفع من الفل صلوة على حدة وان الخلاص من الشفع الأول
مع وجود الشروع بهذه الشفعين فلا فعل للجامع يقوم انه لما نوي
أربعاً وشرع فيه وأدى شفعا وترك الصلوة وجب عليه القضاء
لصحة الشروع بهذا الكل ولم يتم الكل فليتهم أو شرع معطوف على
قوله تشهد طأنا انه عليه هذا في معنى الشجيرة والنمر للتبديد اعني
تبيد المناطقة المذكورة بالشروع القصدي يعني ان التبديد بالقبض
احراز عن هذه الصورة فلا نكر انما عرفت من عادة انه يديه في
من المسائل على قول أبي القود في التوبة أو لم تتعد في وسطه معطوف على تشهد

بعض لا قضاء عليه لو انقطع ما روي ولم يبعد في وسطه يعني ترك التعبد
الاولي وخفف هذه الصورة بالذكريات ما منتهى الشبهة فتعني الحكمة
ان من حكمها ازالة اللوم وتحقق ذلك انه قد تقرر واشهر
فيما بين القوم ان كل شعاع من الطلوع صلوة على حدة ومقتضى هذا الكلام
انه لو ترك التعبد الاول في مثل هذه الصورة وجب عليه القضاء
لاضاده بترك الاول وهو ركن ويخص الجواب انه وان
اشهر ان كل صلوة على حدة الا ان ذلك مبني على ما اذا
ادى الشبهة من كون كل منها صلوة مستقلة ام اذا ادى
الكلمة بحرية واحدة فانه ان يترك احد التعبد من حيث لان لكل صلوة
واحدة فالمرحون من التعبد الواحدة فقط فليأمل ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد صلوة مثلها وصية القراءة في كل ركعة
القول قد جرت عادة القوم بابرار الحديث المذكور في هذا المقام
ومقصودهم ازالة شبهة ربما تورد ههنا وتقرر الشبهة ان الحديث
المذكور بظاهره يقتضي ان لا يصير ركعتي الفجر بعد ركعتي الشبه
وان لا يصير احدى ركعتي الظهر في الفجر ركعتي الشبه وان لا يصير الاخير
قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة ولما كان الحديث المذكور موديا للشبهة
الذكورة استعمل السلف توجيهه فحمله بعضهم على انه رجع عن تكرار الصلاة
في المساجد وذهب بعضهم الى انه سان لفرضه القراءة في ركعات
القول كلها وهو المختار عند صاحب الهداية واليه اشار المص رحمه الله
بقوله فرضية القراءة وفيه نظر لان هذا خبر الواحد فكيف ثبت به
الفرضية وجعله من قبيل المشهور فراجع للاشكال لانه ما دام في كونه
ظنا قارب شبهة ومعنى ما فيه للفرضية اذ هي نتيجة العلم فان قيل
فليكن بياننا محل النص خبر الصحيح على الراس قلت لو سلم انه محمل فالأدلة
جديدة فرضية القاعة وضم السورة وذهب بعضهم الى انه منع
عن قضاء المكتوبة الموداه بمجرد توهم ضاده ما لا دليل لان فيه تلبسا
للموسوعة على القلب وذهب بعضهم الى ان هذا حكم حصل ظهوره
عقب سببه وهو ما روي في قصة ليلة التبريد ان نبى الله صلى الله

عنا قوله عتقون بدل من التراجع وبيان لها وجوبه بعد ما ابي بعض المسلمين
وفي بعض النسخ بعد ما ابي بعد كل تركحة والمال واحد والثاني اولي الشئ
والسنة فيها الحرم مرة ولا يترك هذه السنة لكل القوم فيه شبهة على ان الجماعة
سنة التراجع وان كانت من قبيل النوافل فلا جماعة في المناظرة عن التراجع
والى هذا اشار بقوله ولا يوتر جماعة خارج رمضان وفي الخلاصة لا يترك
في الوتر خارج رمضان بركه وذكر القديري رحمه الله انه لا يتركه واصل ذلك
ان الطلوع بالجماعة اذا كان على سبيل الداعي بركه اتمام الجماعة بغيره وان
واقامة في ناحية المسجد لا يتركه وقال بعض الامامة الطحاوي رحمه الله ان كان
سوى الامامة لا يتركه الا اتفاق وفي الاربع اختلف المشايخ والاصح انه
يتركه ثم الجماعة وان كانت سنة التراجع الا انها سنة كهاية عند الجمهور حتى
لو تركها اهل مسجد بتمامهم اساءوا جميعا وان اقامها البعض فالحظف تارك
الفضيلة لا اثم ولا سخط فقد نقل ان بعض الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
تخلعوا وعزوا الى يوسف رحمه الله ان من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الجماعة
فذلك افضل والصح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة
الغري فمن جمع بين الأمرين فهو المخصوص باحراز الفضيلتين وروى القيل وقال
عن ابن

فصل

ابراد صلوة الكوف والخوف والاستعداد في اساس النوافل عليه على هذه
الصلوات من قبيل النوافل وعقد فصل على حدة مشعر بانها مازاة عن النوافل
بعض اسباب مما يورد نادرة وصاحب الهداية اورد ما عقب عليه
وقيل صلوة الخوف تنبيهها على انها مشتركة في هذا المعنى عند الكوف صلى
امام الجمعة بالناس ركعتين كالقول الكوف والخوف واحد وهو نقصان
النور والبل الى الظلمة الا ان الخوف في القبر والكوف في الشمس واعتم
في الصحاح وكففت الشمس كوفها وكفها الله كفا سدي ولا سدي وكف
القمر كوف قال ثعلب كففت الشمس وخفف القمر وقدر صلوة الكوف
على الخوف لانها اقوى لانها موداة بالجماعة ولان شريعته ما بينه بالكتاب
والسنة واجماع الامم فالكتاب قوله تعالى وما يرسل بالامات الا تخويفا
ولا يخفى ان الكوف اية من الايات الالهية المخوفة اما كونه اية الهية

فظاهره ان الخلق كلهم عاجزون عنه وانما كونها محوفة فلذلك النور الى الظلمة
حين كان النور معبودا وتبدل النعمة بتعذيبه لان الغلوب تخوف من ذلك
طبعيا ومقصود التوبيخ ترك المعاصي والرجوع الى الله بالتوبة ولما انساه
فليدبر ابن مسعود رضي الله عنه انه قال انكفت الشمس يوم مات ابراهيم
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكفت الشمس لجهنم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ان الشمس والنيران لا ينكفان لموت احد ولا لحيوته فاذا
رايت شيئا من هذه الاحوال فافزعوا الى التكلم وعلى ذلك اجماع الامة واطلق
المهم رجاء صلوات الكون وسكت عن بيان وصفها اعني كنهها سنة او اوجة
لان في ذلك خلافا فذهب الكثيرين انها سنة وفي الحقيقة قال بعض شيوخنا
في اوجة بدليل الامر اعني فافزعوا وظاهر الامر للوجوب وهذا اعني القول
بالوجوب هو المختار عند صاحب الاسرار فالمهم رجاء ما يلبس الى الاول تارة
بايرادها في باب التواضع والى الثاني اخري بايرادها في فصل موضوع لها
على حدة ولم تعرض لسيما لوضوح امره وسمي اضافته الى الكون فيما
صلوات الكون وكذا شرط جواز ما كابر الصلوات وقوله يصلي في اشارة
الى كنهها اداها فانهم اجمعوا على انها تؤدي بالجماعة وانما صفة اداها
فيها انها تؤدي على هيئة التافلة بلا اذان ولا اقامة ولا خطبة ولا تكرار ركعة
والسكوت عن هذه الامور تنبيه على عدمها اذ لو كانت لاحتاج الى بيان ان
السكوت في مقام البيان بيان وقوله كالنمل تنبيه على ذلك وفي صفة الثلث
انه صلى الامام وصرح المهم رجاء الله بامام الجمعة ليلا يتوهم انه للجمعة
وانه لا بد منه وفي الكلام تنبيه لطيف على ان مكانها المجمع او صلى
العبد وهذا هو المطابق لما صرح به الطحاوي رحمه الله ووجه التنبيه ان
ذكر امام الجمعة ينبغي بحسب مقامه العرف عن الجمع العظيم وعن الازمنة
والا يبق بذلك عرفا هو المكان الرابع وهو المجمع او صلى العبد محضا
حالا من فاعل يصلي مفعولا فانه فيما لان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا فعل
وعندما يجهر بالقراءة فيها وبعدما يدعو اي يستعمل الدعاء حتى يتجلى الله
لان السكون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفت لعمري اني
ان يبالغ في تطويل الاخر وفي قوله حتى يتجلى تنبيه على الاستيعاب والاستغراق

والاستغراق ولا يجنب اي لا خطبة فيه لانها لم يعمل وان لم يحضر امام الجمعة
صلوا اذ في اي حال كونهم متفرقين حزنا عن الامة كالحضور يعني ليس فيه
جماعة لتعدد الاجتماع في الليل او الحزن الفتن والاجتماع في الاستغناء
حققة الاستغناء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى واستغفروا ربكم انه
كان عفوا وليرفعه صلوة مسنونة في جماعة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
استغنى ولم يعمل عنه صلوة روى عن ابن رضي الله عنه ان الناس تحطوا في
رمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل رجل من ابا الجهد ورسول الله صلى
الله عليه وسلم يجلب فقال يا رسول الله هلكت المواشي وحشيت الهلاك
على انفسنا فادع الله ان يسقينا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه
فقال اللهم اسقنا غيثا مغنيا صبا مريبا غدا فبعدقا عاجلا غير ريث قال
الراوي فاكاف في السماء فارتفعت الحباب من مهبها وصارت حبات
ركاما ثم طمرت سحبا من الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي صلى
الله عليه وسلم يجلب والسماء تسكب فقال يا رسول الله هدم البنيان وانقطع
السبل فادع الله ان يسكنه فقبم رسول الله صلى الله عليه وسلم لملا في يده
ادم قال والله ما نري في السماء خضرا ثم رفع يديه فقال اللهم حوالينا
ولا علينا على الاكام والضراب ومطون الاودية وسائر الضر فانسجت
الحباب عن المدينة حتى صارت حوله كالاكليل ولم يعمل عنه غير الدعاء
شي اخر وروي ان عمر رضي الله عنه خرج بالعباس واجلسه على المنبر فقف
عنه بدعوى يقول اللهم انا نتوسل اليك ثم نبتك صلى الله عليه وسلم ودعي
بدعاء طويل فانزل عن المنبر حتى يقولوا وكل هذا يدك على ان حقيقة الدعاء
والاستغفار لانهم لوصولوا جاز لان الصلوة قريبة ذال هذا اشار للمعروف
بقوله وان صلوا وحزنا حاز وهو عام واستغفار ويستقبل بها القبلة
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فعله بلا قلب رداء عنه خلافا لمحمد
رحمته وحضوره يعني يحزون ويمتعون حضورا الذي معهم لا يستغفرون
استغارا للجمعة وانما نزل على النبي للجنة ولان معنى الخروج على الدعاء
ومادعاء الكافر في الاضيء لاله وبحجج المسلمين ثلثة ايام لا اكثر وان
امرهم الامام بالخروج ولم يخرج بنفسه خرجوا والله اعلم

باب أدراك التعريض

فرج عن بيان التعريض والنواقل وما بينهما محاولا أن يبين ما قبل
متفرقة متعلقة بالتعريض بل ما دأبها على الوجه الأكثر وصدر الباب بمسئلة
في ضيقها مع شبهة أي تقوم نشاء من مسئلة لزوم الأتمام بحمد المشروع
لأنها مشعة ظاهرة بأن التعرض مطلقا ممنوع ففي هذه المسئلة إزالة لظن
الوجه وتبين على أن التعرض المتي على غير شرعي ممنوع شرعا وسقطت
على حقيقة الحال في ضمن هذه المسئلة من ترج في فرض فاقبت أي جعلت
تلك التعريض فاقبة على محط قوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت التلوة فلا
صلوة إلا المكتوبة وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت التلوة فلا صلوة
بعدها حتى يطلع الشمس من أقمار العود إذا نصبه وقومه وسعاه بالظاهر
ربا يكره ثم ادرا وهذا هو الوجه الظاهر الذي يتبادر إلى الفهم
وتشهد صحة العقل والعقل أمّا العقل قطا صرا وأما العقل فلا يصح
في العواذ بالظهيرين والجامع الصخر المسمى بأنه لو احل المودن في الإقفا
والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بالاختلاف نص
عليه ضمن الأئمة المأثور في رجاءه فالقول بان ضمرا قبل لمصدره وإن لم يكن
أقيمت الإقامة على شوق قولهم ضرب ضرب نصف ظاهر رواية ورواية
والجملية فالمراد أن من شرع بصفة الانفراد في فرض فقامت الجماعة وشرع
القوم في تلك التعريض فمناك قسمان لأنه لا يتخلو من أن يقيد الركعة الأولى
بالسجدة أو لم يقيدها فان لم يقيد فهو القسم الأول وإن قيد فهو القسم الثاني
وهذا القسم الثاني ينقسم إلى قسمين لأن المشروع فيه أن كانت من غير دوران
الأربع كالغير والمغرب فهو القسم الأول وإن كانت من ذوات الأربع فهو
القسم الثاني ثم هذا القسم الثاني أيضا قسمان لأن تقيد الأولى بالسجدة أمّا
بصفة الانفراد أي المتقيد بالسجدة هو الأول فقط أولا فان كان المتقيد
بالسجدة هو الأول في فهو القسم الأول وإن كان المتقيد بالسجدة هو الأول
مع تقيد غير الأولى أيضا بها فهو القسم الثاني وهذا أيضا قسمان لأن المتقيد
أما ركعتان وهو القسم الأول أو ثلث ركعات وهو القسم الثاني وأربع
ركعات وهو القسم الثالث فهذه أقسام الأول ما لا يقيد فيه بالسجدة

بالسجدة أصلا الثاني ما فيه تقيد وليس المشروع فيه من ذوات الأربع
الثالث الرباعي الذي قد فيه الركعة الأولى فقط بالسجدة الرابع الرباعي
الذي قد فيه ركعتان فقط الخامس الرباعي الذي قد فيه الثلث فقط السادس
الرباعي الذي قد فيه الكل بالسجدة فبذلك ستة أقسام لأربع والمصدر حمله
قد تم حكم كل من هذه الأقسام على هذا الترتيب فادرج البعض منها في
الجملة النظمية مع جزائها ثم ذكر حكم البعض الآخر بعد ذلك فالأول ما إذا
أبى بوجه أن لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة وهو غير الرباعي وفيه وضع اليها
أخرى قطع واقتدى بهذه الجملة المركبة من النظم والجزأ فيخرج الخبر للثبوت
أعني الموصول مع ذلك أعني من شرع في فرض فقوله أن لم يقيد مع ما يجعه
شرط جوابه قطع وقوله واقتدى عطف على الجواب كأن قوله أو يجعه عطف
على النظم فقوله أن لم يقيد للركعة الأولى إشارة إلى القسم الأول لأن مخا
أن لم يقيد الأولى بالسجدة قطع المشروع فيه واقتدى بالأمارة وانرا في
قوله أو يقيد تنبيها على أن القطع مرتبط على عدم التقيد بالاستقلال لا
لأنه جزء بالمجموع يريد أنه مستقل في القطع متعين فيه والفقه فيه
أن الركعة ما لم تقيد بالسجدة فليعلم لها حكم القلوع بل ليست بصلوة الأولى
أن من جعل لا يصلح لا بحت بماد ون الركعة وقوله أو يقيد وهو غير الرباعي
إشارة إلى القسم الثاني وحكمه القطع والاقتدى فقوله وهو غير الرباعي
جملة حاله وصاحبها ضمير مجيد وقوله غير الرباعي إشارة إلى الغير والمغرب
يريد أنه لو قيد الركعة الأولى بالسجدة في الغير والمغرب فقامت الجماعة
قطع المشروع فيه واقتدى بالأمارة وأن قام إلى الثاني قبل تقيدها
بالسجدة ولا يضم إليها أخرى أمّا في الغير فلا لأنه لو ضم إليها أخرى تمت
المكتوبة ففي غير يومها عن ادراك فضيلة الجماعة لأن المكتوبة لما تمت
فالصلوة التي يصل بها مع القوم داخله لا غير وهذا ما قاله في الهداية
وبعد الأتمام يدخل مع القوم والذي يصل معهم نافذة لأن الغير لا يتكبر
في وقت واحد وإذا كانت الغير تامة كان الذي يصل مع القوم نفلا
فقد تم الفصل بعد الغير وقد تقر أنه مكروه وأما في المغرب فلا لأنه لو
أضاف إليها أخرى فإن قطعها على راحا الركعتين لزم التقل بركتين

بعد الغروب وقبل المغرب وان انما كان الذي صلى مع الإمام فضلا
فالذي صلى مع الإمام ان وافق فيه معه واقصر على ذلك كان تركا
لخالفه السنة لان التقل بالثقل خلاف السنة وان وافق السنة وجعله
اربعا كان مخالفة مع امامه والكل يدعى كذا في الكافي وفي الحديث
التقل بعد المكروه وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب وظاهر الخبر
لان التقل بالثقل مكروه وفي جعلها اربعا مخالفة امامه وظاهر هذا
الكلام يقتضي اربعة التقل بعد المغرب مطلقا الا ان تعليله فربه على ان
المكروه هو التقل بالثقل فقط لا مطلق التقل فانه خلاف المذهب فقوله
وكذا بعد المغرب ليس متعلقا بكراهة التقل بل هو متعلق بقوله وبعد
الإمام لا يشرح في صلوة الإمام وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب
وذكر ههنا في المحيط وجه اخر لطيفا وهو انه ان اضاف في المغرب
الها ركة اخرى حتى يصير متغلا باربعة ركعات لزم التقل بالاربعة
على وصف التعمود على راس الثالثة وهذا ايضا مكروه فان قيل
هذا جيد والتعليل بخالفه الإمام عزيز جند لان مخالفة بعد فراغه
جائز بلا شبهة كالمقيم القندي بالمسافر وكالمسافر وكذا صرح
في الكافي بانه لو شرع انما اربعا لانه احوط اذ فيه زيادة الركة
وموافق السنة احق لان مخالفة الإمام امر مشروع في الجملة كالمسافر
فما يقتضي والمقيم القندي بالمسافر ومخالفة السنة ليست بمشروعة اصلا
وقد اورد صاحب ابو يوسف رحمه الله الى انه يدخل مع الإمام وتبها اربعا
وصرح بذلك اي بان مخالفة الإمام اعمون من مخالفة السنة في المحيط
ايضا وكذا في الجامع الصغير لما في خان رحمه الله قلنا اما المسافر
فتدبر في جواره بالسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فاقضوه
واما صلوة المسافر فلها عزيمة ان يصير اربعا ولا لذلك المعرب اصلا
على ان هذا العدد من التغير اعني التعمود على راس الثالثة يتجمل لانه
ناش من الاقلا فلا بأس به الا ترى ان من ادرك الإمام في الصلاة فانه
يتابعه فيها مع ان الجهر قبل الركوع عنه مشروع ولكن ادرك الإمام
في التعمود فانه يتابعه فيها مع ان التعمود قبل القيام واداء سائر الركعات

الاركان من مشروع فكيف من غير شئ ثبت نصا ولا ثبت اصلا وقوله اوفه
وضم اليها اخرى اشارة الى القسم الثالث والرابع اي اوجب والحال انه
في الرابع فقوله وضم الظاهر انه معطوف على جحد وثبة بالواو على ان الظاهر
في الحقيقة من مجموع الامر بان عني الجملة المتقدمة بكونه في الرابع والضم
المذكور وقد يقال الجملة اعني وضم حال من ضمير وفه وقد تعسف اما
اولا فلا نه صرف للفظ عن الظاهر بالاجبة موجه له واماننا فلا
تحتاج الى تقدير قد وكلاهما خلاف الظاهر وقوله وان يصلي ثلاثا منه
اي من الرابع عني ثمة لئلا يلزم التقل بالثلاث فانه مكروه كما مر ثم يقتضي
متغلا الا في العصر اشارة الى القسمين الباقيين اعني الخامس والسادس
وهذا واضح لا خفاء فيه فقوله متغلا حال من ضمير يقتضي وهذا
اشارة الى ما تقر الى ان الذي اذى اولا بعد الاتمام واقع عن الفرض
والذي يودي ثانيا وثالثا فصاعدا بالجماعة نقل لثمة لما سبق من ان
الفرض لا يتكرر في وقت واحد فظاهر الاول سقط الفرض عن ذمته
لصادقه الوقت اياه بوصف الاتمام فالباقي في سقوطه فان اراد ان يكون
الذي صلى مع الإمام بالجماعة واقعا عن الفرض والذي اذاه اولا
واقعا عن التقل فالجملة فيه ان لا تتعد على راس الرابعة بل يصلي الخامسة
والسادسة حتى يصير ذلك تنالا فتقع ما اداه بالجماعة ونها والا فالجودة
بالجماعة نقل لا غير فان قيل كيف صح ذلك وقد تقر ان التقل بالجماعة
فغير التزاحم مكروه قلنا نعم الا ان مرادهم ما يكون بنية التقل
من الإمام والمأموم وهما ليس كذلك لان التعمير ليسوا بمنفصلين بل
التقل من طرف فقط وهما منافقة مشهورة وهو انه كيف يصح القطع
والاقتداء وقد تقر ان ابطال العمل حرام وقد فصلنا المسئلة فيما
سبق تفصيلا والجواب ان العصى والابطال فتبان احدهما
ما يكون مبنيا على عذر مسموح شرعا وثانها ما لا يكون كذلك
والابطال المنعج هو الثاني لانه سعه فخص وعدوله عن الطريق
السوي بلا صارف يدعو اليه والا ولا جائز بلا شبهة لان المنعج
هو الابطال وهو في الحقيقة ليس بابطال بل هو تكيل تحققت لانه

من قبل هدم المسجد النبوي لأنه نقصها اختصاصا لأصحابها على وجه التكامل
وهو أحرار فضيلة الجماعة لأن لها مرتبة على إفراد قال صلى الله عليه وسلم
صلوة الجماعة أفضل على صلوة الغد سبع وعشرين درجة ومثل
ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل يقول بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر
الجماعة فقال هو في النار ثم العذر في العمل لما ذوق ضمان ديون
كطعام الدنيا كما مر إذا كانت عور قد رها فانه يجوز لها قطع الصلوة
وكالمسافر إذا ذهب دايته أو خاف قوت شيء من ماله حتى صرحوا
بأنه يقطع لأجل درحم والأخروي كاحراز فضيلة الجماعة فلو كان قطع
لغير الدنيا فالجواز لعذر الأخرى بالطريق الأولى كما لا يخفى ولا يترتب
أي لأجل الاحتراز عن الإبطال وحفظ العمل بشرطه في وقت الأربع
انضمام ركعة أخرى ليكون القطع على رأس الركعتين جمعيتين الأمرين
الفرق والفضل واحترار العباد الأول وهو مناقض لآخره
وهو أن هذا أصح صون العمل عن البطالان في هذا القطع إنما يطبق
على أصلهما لا على أصل محمد رحمة الله لأن بطلان صفة الرخصة عند
بطلان أصل الصلوة وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطروقة
عنده بل هي في صورة لا يقدر المصلي على أن يخرج بنفسه عن العتبة
بالمضي فيها كما إذا حذر الخامسة بالسجدة قبل العودة على رأس الركعة
وهي هنا هوفاد على أن يخرج عن العتبة بالمضي فيها والفتنة
هنا أن النقص لأحرار فضيلة الجماعة وشرفها هي هنا بالطلاق للشيخ
ورخصته بخلاف تقييد الخامسة بالسجدة والانتقال المبني على
اطلاق الشيخ لا يقتضي الانتقال بخلافه فافهم فصار هذا نظير
المكفر بالصوم إذا أيسر في جلال اليوم فإن هذا لا يبطل أصل الصوم
ولكن يوجب حمله كونه كفاره وقوله إلا في العصر استثناء مخرج
أي حمله في كل صلوة إلا في العصر لما مر من كراهة التثنية بعد ركعة
خروج من لم يصل من سجدة فيه يعني من دخل مسجدا قد أدركه
بكره له أن يخرج حتى يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد
بعد قضاء الأماحق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع ولا نه ربحا

ربما تختم بأنه من لا يرى الجماعة لا يقيم جماعة أخرى أي لا يكره خروج
تخصص مقصوده أن ينظر بنفسه جماعة أخرى كما إذا كان مودعا في مسجد
أخر أو أمانا أو قدوة يكون غيبته سببا لقلته القوم أولئك رخصه
ولم يصر على الظهر والعشاء معطوف على التيمم أي لا يكره خروج من صلى
الظهر والعشاء مرة لأنه أحاب داعي الله مرة أخرى الأعداء الأقامة
أي لا إذا شرع المودون في الإقامة لأنه ربما يتم مخالفة الجماعة عيانا
فهذا الاستثناء مخصوص من صلى الظهر والعصر ولا يتعلق بقوله
لنفس الجماعة لأن خروج غير مكره في هذه الحالة أيضا ومن صلى الفجر
أو العصر أو المغرب خرج وإن أقيمت لكراهة التثنية مطلقا بعد
الأولين وبالثالث بعد الثالث وفي الرابع ما فصلناه من المحدثين
وبرك سنة الفجر معني رجل انتهى إلى الإمام في صلوة الفجر فهذا
على وجوه الأول أنه لم يفعل سنة الفجر ولكن لو فعل فأنه الغيبة
مع الجماعة الثاني أنه لم يفعل سنة الفجر ولكن لو فعل خاف أن
يقوته أحد الركعتين ويدرك الأخرى الثالث أنه فعل السنة
في منزله فلهذا أقام تحكيم الأول أنه برك السنة ويقضي بالأمم
لأن النبي صلى الله عليه وسلم ندبنا إلى السنة ولم نعرض للوعيد على تركها
وندبنا إلى الجماعة وذكر الوعد على تركها قال صلى الله عليه وسلم
تارك الجماعة ملعون في التورية والأجمل وقال صلى الله عليه وسلم
ممن أن استخلف من يصلي بالناس وانظر إلى من لم يحضر الجماعة وأما
بعض القسبان بأن عرفوا عليهم بيوتهم وقال صلى الله عليه وسلم
صلوة الجماعة تفصل على صلوة الغد سبع وعشرين درجة وأما
سنة الفجر وإن ورد في فعلها الوعد لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر
خير من الدنيا وما فيها وكقوله صلى الله عليه وسلم صلواتها فإن تركها
الرباب صلواتها وإن طرد تكرر لغيرها إلا أنه لا وعيد في تركها
وأما الجماعة فقد ورد فيها الوعد والوعيد كلاً مما فكأن الجماعة
أقوى فخذ بعد الجمع بينهما الأخذ بالأقوى أولى على أن نواب الجماعة
أعظم لأن تكليها ذاتي وتكليف السنة خارجي والذات أقوى وهذا

ما قال في الهداية وان خشي فوت ركعتي الفجر دخل مع الإمام لأن ثواب
الجماعة أعظم والوعيد بالترك الرمز والى ما ذكرناه مفضلاً استأثر به
المصنف رحمه الله تعالى بقوله وبترك سنة الفجر وأطلاق الجواب مشعر بأن
المخاراة للترك مطلقاً وقال الفتية اسمعيل الزاهد رحمه الله يعني
ان يشرح في السنة ثم يقطعها ثم يدخل مع الإمام للرزم بالشرع فتكون
من القضاء بعد الفجر وأعمى عليه الإمام حسن الأئمة الرخي رحمه الله
بأن ما وجب بالشرع لا يكون أقوى مما وجب بالذم وقد نص محمد بن
علي بن المنذر لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع على أن الأمر بالاقتران على
قصد الاقطاع أمر غير مستحسن شرعاً كذا ذكره الإمام المراسي رحمه الله
وقوله ويهدى بالإمام من لم يدرك أى الفجر جمع أن أداما أى
السنة وهذا إشارة إلى القسم الثالث يعنى أن حكمه لا يحد وأشار
إلى القسم الثاني بقوله ومن أدرك ركعته منه أى من الفجر صلها أى سنة
الفجر لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين قال النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة من الفجر فقد أدرك الصلوة فجمع بينهما ولا كلام في ذلك وإنما
الكلام في مكان السنة فذهب البعض إلى أنه ينبغي أن يصلى في باب
المحيد والمه الإشارة في الهداية بقوله والتعبيد بالاداء عند باب
المحيد يدل على الكرامة في المحيد إذا كان الإمام في الصلوة يعنى لو
صلاهما في المحيد كان متفلاً في المحيد عند اتصال الإمام بالركعة
وأنه مكروه وفي النهاية وهذا إذا كان عند باب المحيد موضع صالح
لذلك وفي الجامع الصغير لقاصد خان رحمه الله فإن لم يكن عند باب
موضع لذلك يصليهما في المحيد إلا أنه إذا كان الإمام في الصلوة يصليهما
في السوي وبالعكس في العكس وإذا كان الصفي والشتوي واحد يقوم
خلفا للصوف أو عند سارية من سوارى المحيد وقال الخزائن لا يركع
فان تعذر أن يقوم خلف الصوف خلف سارية من سوارى المحيد فإنه
كرامة أن يصليهما محالاً للصف محالاً للجماعة والذى لم يذكر أن
يصلى خلف الصوف بلا حائل بينه وبين الصف فالأول السنة في ركعتي الفجر
الأداء في البيت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليهما في البيت وأبو

وانكر على من صلا في المحيد وفي الكافي والافضل في السنن والنوافل
الزهد لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل صلوة الرجل في المنزل المكتوبة وقوله
صلى الله عليه وسلم من صلى سنة الفجر في بيته توسع له في رزقه ونقل المناقب
بينه وبين أهله وعظم له بالإيمان ثم باب المحيد كان الإمام يصلى
في المحيد ثم المحيد الخارج أن كان الإمام في الداخل أو الداخل أن كان في
الخارج وأن كان المحيد واحدا خلف أسطوانة لأن ابن سعد رضي الله
عنه صلها خلف سارية والنبي صلى الله عليه وسلم في الفجر وكره خلف
الصوف بلا حائل واستدعا كرامة أن يصلى في الصف محالاً للصوف
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة والنبي
لمعنى في غيره وهو مخالفة الجماعة فاقضى الكرامة لا الفساد وهذا كله
إذا كان الإمام في الصلوة أما قبل شروعه فبأنى بها في المحيد في أى موضع
شأنه فأنما السنن التي بعد الفجر فبأنى بها في المحيد في مكان يصلي فيه فبأنى
والأولى أن يصلى في خطرة والإمام يأخر عن مكان يصلي فيه فبأنى
هذا الكلامه وإنما اطمان في هذا المقام لعموم اللوى بهذه الحالات
واشتد للناس عن هذه المسائل الغفلات ولا يقتضها أى سنة الفجر
الابتعا لفرصة شروعه في سبيله أخرى حاصلها أن السنة هل تقتضى أم لا
تقتضى وتخص القول في ذلك أنه لو فاتته السنة فإن كانت تلك السنة
الغائبة سنة الفجر فإن فاتت مع الفجر فخلد فصاها مع الفجر وسعته
لأن السنة ما أدبها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أن النبي
صلى الله عليه وسلم أدى هذه السنة في غير هذا الوقت بل فصاها مع الفجر
عدالة ليلة التعريض وإن فاتت بدون الفجر فلا قضاء إذا نشئ وإذا فاتت
وفي الخلاصة وأجمعوا على أنه لو فاتت مع الفجر يقضى بها مع الفجر قبل
الزوال وبعد في هذا اليوم ويوم آخر بناء على أن السنة لا تقتضى وحدها
وتبعا للزمزمت خلفت فيه المشايخ وجواب الظاهر أنه لا يقتضى سوى ركعتي
الفجر وفي الهداية وأما سائر السنن سوى سنة الفجر فلا يقتضى بعد
الوقت وحدها واختلف المشايخ في قضائها بعد الفجر وبترك سنة
الظهر في الحالتين يعنى لو كان في سنة الظهر أى الرابع التي قبل الظهر

فأجبت قطعها مطلقا سواء أدرك الفرض أن أداها أولا وهذا هو المأد
بالحالين ومنه هنا توهم أن هذه الأربع ليست سنة في الخلاصة
رجل دخل مسجد قد صلى فيه أصلا لا بأس أن يتطوع قبل المكث بما بدا له
إذا كان في الوقت معة والمراد الأربع قبل الظهر وقوله لا بأس قبل
على أن له أن يدع السنة ويشرح في الفريضة وهو الذي وقع عندنا
أن تلك ليست سنة واستحسن مشايخنا المتأخرون الأئمة أن يدع
ولو خاف أن يفوته الظهر بالجماعة لو اشغل بالسنة ترك السنة ويدخل
في صلوة الإمام ثم يقضي هذه أكلامه ولا يخفى أن هذا يخالف ما ذكره الم
والظاهر الذي ساعدنا القياس ذلك إذا لمعنى ترك السنة وقطعها
بالجمعة موجه له أن يمكن الجمع بين الأمرين أعني إذا السنة وأدراك
فضلها بالجمعة بل ينبغي أن يكون القطع حراما لظهور عن العذر وليس في
قطعه أيضا تكليف فلا معنى للتسوية بين الحالين بل الطريقان الفرق بينهما
كأصريح به في الخلاصة ومنه هنا ذكر في المحط أن الأصح أنه لا يقطعها
لأن ذلك ليس لأكلها فكما أبطلنا محضا وأبطالنا البرية حراما وإنما
الاستدلال بالأسان فلينبغي أن قد يستعمل فيما هو أقوى من السنة
بذلك قوله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله ثم قال فمن حج البيت
أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف به ويسلم به لهذا الكلام يريد تحقيق
في مقامه أن شاء الله تعالى وهذا أعني عدم القطع والتزك هو الذي
أخبره الصدر الشهيد رحمه الله حيث قال فيها ولكن يخففها
وهذا أي ولأنه لا معنى للترك والقطع ذكر في الخلاصة في باب الأضحية
ولو شرح في المندوحة أو قضاها الغوايب ثم أجبت لا يقطع كالنفل يعني
أنه لا تكمل في القطع هنا فلا معنى للنقص وأما ما ذكره الم رحمه الله
هو الذي أخبره صاحب الهداية رحمه الله حيث قال ولو كان في السنة
قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب الإمام بقطع على رأس الركعتين بروي
ذلك عن أبي يوسف رحمه الله وقال الإمام القاسم رحمه الله وحكي
عن السدي رحمه الله أنه كان يقول كنت أفتي بأن يتم سنة الظهر أربعين
وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله إذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج

ثم خرج الإمام قال أن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم ونجست
عن ذلك وفي الخلاصة ولو شرع في الأربع قبل الظهر ثم أقبت وقد
صلى ركعة أو ركعتين قال القاسم الإمام أبو علي السفي رحمه الله كنت
أقبت زمانا أنه يتم الأربع لأن الأربع قبل الظهر بمنزلة الصلوة واحدة على
ما عرفت حتى وجدت رواية في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يعلم
على رأس الركعتين ويدخل مع الإمام ولا يلزمه قضاء ما بقي عندهما وعند
أبي يوسف رحمه الله يلزمه قضاء الركعتين وكذا في شرح الهداية للنفاري
رحمته فان قيل هذه رواية محضه بخلاف الأول أعني ما اختاره
المحط والصدر الشهيد رحمه الله من عدم القطع فإنه موبد بالدرية
أيضا لما سبق من أنه أبطل صرف وهو حرام محض قلنا بل هذا الزوايه
أيضا موبد بالدرية لما روينا من قول صلى الله عليه وسلم إذا أقمنا الجمعة
فلا صلوة إلا المكتوبة وحده نظرا لأن هذا محمول على الكراهة والكراهة
لا تعارض الحمة والحاصل أنه اجتمع هاتان في واحد مما يدل
على الحمة والآخر على الكراهة فالطريق حينئذ تغليب المحرم على غيره
فليتهم نعم المقصود من السن تكبير الفرائض وأدراك الفرض على وجه
الجماعة المبلغ في تكمل المطلوب لما سبق من أنها فضيلة مقرونة بالوحد
والوحد جميعا بخلاف السن إلا أن هذا غير بافع جدا إذا الكلام
فيما إذا أمكن الجمع بين الأمرين فلا معنى للتسوية بين الحالين وهذا
وإن كان مقها معنونا إلا أنه لا تعارض الحمة بحسب الاصطلاح فليتهم
على أن هذا متفوض بطلق النفل فإنه أيضا لا كمال للفرض والرواية فيه
عدم القطع مع اندراج تحت النفل المذكورة وأهم أي قطع
السنة وأقدي بالإمام من قضاها قبل شفعه أعني الركعتين اللتين
بعد من الظهر وفي الخلاصة ولا يلزمه قضاء ما بقي عندهما ويلزمه
عند أبي يوسف رحمه الله وغيرهما قوله لا يقضي أصلا أي لا في الوقت
ولا بعده لا معنى أصلا أي بطريق الإصالة وعلى الأفراد بدون سعة
الفرض لأن القضاء عارضة عن تسليم مثل الواجب فوجوده بدون وجوب
الواجب غير معتول وأما بطريق التبعية للفرض وفي حقه فلا قضاء

في صحة حكم من ثبت صحتها وتبعها ولا ثبت راسا واصالة فالاصالة
صاف في مقابلة السعة لا بمعنى الاطلاق حتى يصير معناه انه لا يقتضي غيرها
قطعا وبوجه من الوجوه وان كان هذا اظهر في هذا المعنى وهذا هو
المطابق للرواية وقوله ثم ضناها قبل شفعه اشاره الى ما صرحوا
به وبصر على في الكافي من انه روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى
عليه وسلم كان اذا فاته الاربع قبل الظهر قضاها بعدة واما قوله قبل شفعه
فالتقدير به اشارة الى الخلاف فيه فعندنا في بوجوه رحمة الله بقدر الاربع
على الشفعين وعند محمد بن علي عكسه وقال الصدر الشهيد رحمه الله بل
الخلاف على العكس وقال بعضهم هذا الخلاف مبني على خلاف اخر لا بد
وقع الخلاف في الاربع قبل الظهر فقل سدا او سنة فالتاليون بالاول
واصبون الى انه لا سدة على شفعي الظهر لا بد بقوت الشفعان حينئذ
عن رقيتها والتاليون بالثاني واصبون الى تقديمه لان كل واحد منهما
الا ان احدهما فائت والاخرى وقتة فيقتله الفائتة على الوقتة
على ما هو القانون فان حرج الوقت لم يقتضه وحده وتبعه وكذا سائر
السنن كذا في الكافي وهذا التفصيل اعني القول بان هذا الخلاف
فرع على خلاف اخر جيد الا انه يتوجه عليه انه لو كان بطلا مستداه
فلا يجري منه القضاء باعتبار الوجوب الناشئ عن التقصير وهذا اظهر
ان قوله اصلا معناه قطعاً وبوجه من الوجوه وان ضربه بالمعنى الاول
يتوجه عليه انه لا وجه لهذا التخصيص لان سنة الفجر ايضا بهذه المثابة
والجواب ان القضاء بطريق التبع في سنة الفجر ثابت اجماعا لا خلا
فيه بخلاف ذلك فانه يختلف فيه وظاهر الرواية انه لا يقتضي قطعاً
صرح بذلك في الخلاصة بقوله وجزءها لا يقتضي اصلا اي لا اشلا ولا جاز
اشاره الى جواب ظاهر الرواية ومنها ما بحث لا بد من بيانها الا ان
مراتب السنن وان اتينا اوكد واقرى الشافعي حال التكلم بين السنة
والعرض والبيع والشرع ويحذر ذلك **الثالث** حال ركعتي الفجر
ويان ما ناب منابه اما الاول فيانه ان اقوى السنن سنة التمسك
ثم سنة المغرب ثم سنة الظهر اعني الشفع الذي بعد الظهر لا يتحقق عليه

لا بد متحقق عليه والذي قبله يختلف فيه ثم الذي بعد العشاء ثم الذي
قبل الظهر ثم الذي قبل العصر ثم الذي قبل العشاء والا فصل
في لكل ان يكون في سنة الا التراوح وذكر بعضهم انهم وان اختلفوا
في اوكد السنن بعد سنة الفجر الا انه قبل الاول بعد سنة الفجر الاربع
قبل الظهر والركعتان بعده والركعتان بعد المغرب كلها سواء والا صح
ان الاربع قبل الظهر اوكد كذا في القنية واما الثاني فقد ذكر في
الخلاصة انه لو صلى سنة الفجر او الاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع
او الشر او الاكل فانه بعيد السنة واما باكل لقمة او شربة فلا يخل
السنة وفي القنية الكلام بعد العرض لا يقطع السنة لان نقص ثوابه
وكل عمل ينافي التحريم ايضا وهو الاحم ثم قال بعد ذلك صلى العرضة
وجاء الطعام فان ذهب حلق الطعام او بعضها تناول الطعام
اولا ثم ما في السنة وان خاف فوت الوقت باقى السنة ثم تناول
الثالث ان السنة في ركعتي الفجر ثلاث احدهما انه يقرأ في ركعة الاولى
الكافرون وفي الثانية الاخلاص والثانية انه باقى بها في الاول الوقت
الثاني ان باقى بها في بيته والاولى في سائر السنن ان يؤد بها في المنزل
حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجامع
فهو سنة واما ما ينوب من ركعتي الفجر فالذي صلى بعد طلوع الفجر
سنة الطلوع ينوب عن سنة الفجر اذ السنة تنادي بسنة الطلوع ولو صلى
ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع فعن ابن المبارك رحمه الله انه ينوب
وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا ينوب وهو الاحم وذكر مسلم في
المطويعين رجل صلى اربع ركعات في الليل فبين ان الركعتين الاخرتين
بعد طلوع الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عند تمامها واحدى الزواجر
عن ابي حنيفة رحمه الله وبه يقتضي اذا في الخلاصة ومدرك وكعه من ظاهر
مستداه قوله غير متصل ذلك جماعة اي بالجماعة على انه نصب
بجمع الماض بل هو مدرك فضلها اي فضل الجماعة وقاعدة اراد
السنة منها ان من قال عدة حران صلى الظهر جماعة فادرك ركعة
واحدة من الظهر فانه لا تحت في بيته اذ الظهر اسم لكل اعني المركب

من الركعات الأربعة وإنما يتحقق ذلك بطريقين أحدهما وجود الكل
 حقيقته وثانيهما وجوده تقديرًا كالثلث مثلاً لأن الشرح نزل الأكل
 مقام الكل في كثير من الأحكام تبسيرا والكل ضامف حقيقة
 وتقدير فلا يتحقق الخت وإن قال عدده حزان أدرك الظاهر بحث
 بأدراك ركعة لأن أدراك آخر الشيء أدراك له عرفا لا يرى أنه
 يقال أدركت إمام فلان مع أنه لم يدرك إلا آخرها وأنى مسجد
 على لفظ اسم الفاعل مضافا إلى مفعوله فصل فيه الجملة صفة مسجد يتطوع
 خبر المبتدأ أعني أني مسجد أي يستعمل بالطرح قبل الفرض لا عند صيق الوقت
 هذا في سنة العصر والعشاء دون الظهر لأن سنة الظهر كالأول
 حتى لو صلاها قاعدا لم يحرقوا لو كان العالم مرجحا للتوخي فله أن يترك
 ما راسلن حاجة الناس السنة الظهر كما في الكافي وفي الهداية لأن
 لها أعني سنة الظهر زيادة مزية ففي الأول ورد قوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا ما وانظروا ثم الليل وفي الثاني قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الأربع
 قبل الظهر لم تله شفاعتي وذكر صدر الإسلام في الجامع الصغير الحسين
 بن علي وهو مطلق وعقله في الهداية بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الكعة عند أداء الكنوزات بالجماعة ولا سنة دون المواصلة والختار
 أنه لا يتركها أصلا إلا إذا ضاق الوقت لأن من قرأ طبع لعاية المليون
 في الغل أنه يقول من لم يطعم في ترك ما لم يترك عليه كيف يطعم في ترك
 ما كتب عليه وأعلم أن ظاهر الكلام يتناول تحية المسجد أيضا لأنه سنة
 الآتي في المسجد وذكر في الخلاصة أن تحية المسجد ركعتين مستحب
 عندنا وفي فتاوى طاهري خان رحمه الله ولا يجوز أن يتخذ المسجد بغيرها
 يرفقه من غير عدد فإن فعل بعد حارز ويصل في كل يوم تحية المسجد
 مرة واحدة لا في كل مرة هذا كلامهما ولم يتعرفوا لكيفية التحية أي
 من التقدم والناظر على الجلوس بعد الدخول وفي القصة تحية المسجد
 ثابتة عندنا فيصلي مجلس ثم يقوم لأنه أدخله راحته والأصح أنه
 يصلها كما دخل قال صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فكسب
 ركعتين قبل أن يجلس وفي مناقب أبي حمزة رحمه الله أنه كان يصلي

بصل ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر قال محمد رحمه الله هذا حسن
 وليس بواجب وذكر بعضهم أن دخول المسجد بنية الفرض والإقدا هو
 عن تحية المسجد وإنما يوم من تحية المسجد إذا دخل غير الصلوة هذا
 كلامه أقدمي إمام رأيكم فيوقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك
 ركعته يعني أقدمي إمام حاله كون الإمام في الركوع فكيف وقف حتى
 رفع الإمام رأسه وأمكنه الركوع فيقول ليس بمدرك تلك الركعة وفيها
 قال بعض مشايخنا ينبغي له أن يكبر ويركع ثم يمضي حتى يصلح بالصلاة لا
 يعونه الركعة وقال سئل الأئمة الرضوي رحمه الله وأكره ما يحتاج على أنه
 لا يكبر إلا يحتاج إلى الشيء وقصده واجمعوا على أنه لو انتهى إلى الإمام
 وهو قائم فكبر ولم يركع مع الإمام حتى رفع الإمام رأسه ثم ركع الله
 يصير مدركا لتلك الركعة واجمعوا على أنه لو أقدمي به في تحية الركوع
 لم يصير مدركا لتلك الركعة ركع أولا ففقه إمامه فيه أي في ركوعه ذلك
 صحيح ولا حائل صلواته خلافا لفرج رحمه الله فإنه يقول لا يجوز إذا لم يصلي الركوع
 لقوله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام أمما ليؤتم به فلا تختلفوا عليه والقول
 صلى الله عليه وسلم لا تبادروني بالركوع والسجود ولقوله صلى الله عليه وسلم أما
 يجئني الذي يركع قبل الإمام ويرفع أن يحول الله رأسه رأس جوار ومما رآه
 رأس جوار أنه أمر نفسه بالانفضاض يعود إليه فهو لحافه صار فيها بالخ
 وعندنا يجوز لوجود المشاركة فيما يطلق عليه اسم الركوع ورفع الرأس
 من السجود على هذا الخلاف والتقييد بالوقوف نبه على أنه لو لم يلحقه
 في ركوعه كالورفع رأسه من ركوعه قبل ركوع الإمام فإنه لا يصح
 الانتفاء المشاركة في الركوع في الجملة صرح به الإمام قاضي خان رحمه الله

باب قضاء التواي

فرع عن بيان الأداء وما يتعلق به شرع في بيان القضاء وما يتعلق به
 وأخر القضاء عن الأداء لأنه الفرع بالنسبة إليه الأداء عبارة عن
 تسليم نفس الواجب إلى مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب
 كقضاء الدين مثلا فإن الدين وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة
 والذي يؤد به المدينون إلى رب الدين أمر مقار للدين لا محالة والله

وصف وهذا عن خبران هذا مثل ذلك والقوات جمع فائته ومي بالمر
يتع اداءه في وقته المخصوص به بتخصيص الشرح فرض الترتيب من الغرض
الحقة والوتر فاما كلها او بعضها صرح بفرضية الترتيب تنبها على
خلاف الناقض رجاءه فان الترتيب عند اولي ومصداق ما هو المذهب
عندنا وتسلك الغرض في فرضية الترتيب بقوله صلى الله عليه وسلم برواية
ابن عمر رضي الله عنه من امر عن صلوة او فيها فلم يذكرها الا وهو مع الإمام
فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم بعد التي صلى مع الإمام امر
بالاعادة وهو للوجوب ويقول صلى الله عليه وعلى آله من امر عن
صلوة او فيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها فقد جعل وقت
التذكر وقتا للفاية ومن ضرورته ان لا يكون وقتا للوقفة اذ الوقت
الواحد لا يبع فرضين وهما شبهة وهي ان ذلك حصر الواحد مكلف
نسبا لفرضه مثله ولما كان مشهورا خبر الفاعله ايضا لذلك فاعني ضيق
بينها حيث حكوا بفساد الصلوة عند ترك الترتيب ولم يحكموا بالفساد
عند ترك الفاعله والمذكور في كذا الغرض عن هذه الشبهة اجوبه الاول
ان القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط لجواز الصلوة والقول
بوجوب الفاعله قول بزيادة وكن مجاز ثبوت الشرط خبر الواحد دون
ثبوت الركن لانه دونه الشافعي ان خبر الترتيب قطعي للدلالة دون خبر
الفاعله اذ قد جاء هذا اللفظ لبيان الكمال ايضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلوة لجوار المسجد الا في المسجد الثالث وهو امر الاجابة واقرها
على ما صرحوا به ان القول بفساد الصلوة عند ترك الفاعله نعم للكتاب
اعني اطلاق قوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن خبر الواحد وهو متبع
والقول بفساد الوقفة في سعة الوقت بترك الترتيب ليس بخالفه بل هو
عمل خبر الواحد والكتاب جميعا اذ بذلك قد تقرر حكم ما ثبت بالكتاب ولم
سقط اذ التاخير ليس بابطال وقد كان له ولاية التاخير بدون ذلك فعند
استعمال الوقت بالفاية بالطريق الاولى على ما لا يخفى هذا هو المشهور
لسان الجمهور والمذكور من القول والفعل مجزئ عن القول امسا
التمسك بالحديث المذكور فلان الحكم ان يمنع ان الامر من الوجوب وكونه

وكونه اصلا لا مكفي والالزم فرضية الفاعله على ان سوق الحديث بشعر
بان القوة السبب عن السببين المذكورين عن خبرنا يعني ان التكليف متبع
في هذه الحالة بل وان التكليف او ان التذكر فليأمل فانه دقيق جدا
وطي هذا فلا يتم الاستدلال والله اعلم بحقيقته المقال واما انما فلان
جعل وقتا للتذكر وقتا للفاية ان اردنا انه وقت لها بطريق التضييق
بحيث لا يجوز تاخيرها عن ذلك الوقت لئلا لا يجوز تاخيرها عن ذلك
الوقت ولو اخرجنا عن عهدة القضاء اصلا وهو خلاف الاجماع
وكلف ويجوز قضاء قرات اول العزم في اخر العزم مع كون الفاعله في الا
لغوايته دائما وان اردنا انه كلما يقضى فهو وقت التذكر اذ القضاء بدون
التذكر في توجده عليه ان ما بعد الوقبة ايضا بهذه المثابة فاعني لوجوب
القديم وضاد الوقفة واما انما فلان القول بان الوقت الواحد لا
يسع فرضين ان اردنا به انه لا يسعها اداء فليعلم الا ان احدهما اضافان
الكلام فيه وان اردنا به انه لا يسعها اداء وقضا فهو مجموع فان ذلك جائز
اجمالا لا بقصور فيه خلاف واما انما فلان الجواب الاول لا يفسد اصل
الاشكال اذ الاشكال في انه كيف تنبأ لفرضه خبر الواحد والتمسك والركن
كلهما في الفرضية سواء وكون احدهما دون الاخر عزرا فاعني هذا فيما نحن
بصدده اذ المتناقض انما انشأت من نفس الفرضية ونفس خبر الواحد لا
الركبة والخبر به واما خامسا فلان القطعية في خبر الترتيب في خبر المنع
لما مر ولو سلمنا فشل هذه القطعية غير كافية في الفرضية بل لا بد منها من
القطعية كما تقر في الاصول واما سادسا فلان القول بان القول
بالترتيب في التحقيق جمع بين الامرين اذ التاخير ليس بابطال بخلاف القول
بوجوب الفاعله فانه نسخ متبع لان المدبران مقتضى الكتاب هو الجواز
اول الوقت سواء جدهم ان فائته او لا وفي احباب الترتيب نسخ هذه الجواز
لاضلال الجواز حينئذ فيكون ابطلا وثبت ولاية التاخير غير قاطع
لانه غير مقتضى اطلاق الجواز والخامس ان ولاية التاخير تجمع
مع الجواز بخلاف احباب الترتيب فانه مناف له فكيف يتحقق الجمع
بين الامرين ومنشاء الغلط عدم الفرق بين التاخير وبين وجوب التاخير

فان نفس التأخير لا يرفع الجواز خلاف وجوبه فانه يرفع ولو كان الامر
كأن يرفع فإشارته العاقله ايضا لا ينافي مقتضى الكتاب لان القاعدة ايضا
من أفراد ما يفسر فإشارته العاقله كآخر الوقت في ان كلا منهما لا ينافي إطلاق
الكتاب ووجوب الأثر كوجوب التأخير في ان كلا منهما ينافي مقتضى
الجميع والنافي مشترك فافهم فتقول فإنا حال من الضمير في لفظة فانه
يعني الفروض وكلها في الظاهر فاعل فإنا وفي التحقيق تأكيد لفاعله وذكر العاقل
سبي على حسن الظن بالمصلي كذا في العموم والنسكان في الأثرين والا فالحكم
في العيوب بطريق القصد والفتق ايضا كذلك وذكر الكل والبعض نسبة
على مسئلتين أحدهما ان الترتيب فرض بين الغوابة أسبها وثانيهما ان الترتيب
فرض بين الوقتين والفاية فتش على الأولى بذكر الكل وعلى الثانية بذكر البعض
واعبارا لكلية والبعضية في لفظة الحصة تنبيه على اننا نكثرة مسقطه
وان الاستثناء ينصرف الى الكل فالمتك على الثاني فقد مضى على التفسير
واما على الأول فهو ان الفرض على الله عليه وسلم فعمل عن أربع صلوات يوم الجمعة
تقتضي عن الترتيب ثم قال صلوا كما راى جنودى أصلي فعمل ان الترتيب فرض
كنا ذكره في العموم وقته نظر لان هذه الصلوات كما اشتملت على الترتيب
اشتملت على السن والاركان والآداب وعو ذلك فان رجوع الوجوب
الى الكل لزم فرضية الكل وان رجوع الى البعض لم يلزم فرضية الترتيب
اصلا بل الأثر المذكور من قبل قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما توفوا مرا
هذا وصورة لا يقبل الله الصلوة الا به فلكل فعية رجم الله ان يقولوا كل
ما هو توجبكم صا فهو توجبنا هناك وقد سبق تبين ذلك في الظاهر
والله اعلم بحضرة الحالات وقرا بنحو تنبيه على ان التكليف بقدر الوضوء
وقدر الوضوء ان صلوا كما راوا لا ان يصلوا كما صلى قال هذا خارج عن
وسعم فلم يفرق على القاعدة القابلة بفرضية الترتيب فيما ذكره من ذكر
ان لم يوتر سبي على قوله والا فقد سبق ان الوتر عدهما سنة وفي الكلام
نسبة على ما سبق من سقوط الترتيب بالنسكان وبعيد العشاء والسنة الاثر
من علم فاعل بعيد انه صلى العشاء بلا وضوء وصلى الاخرين اعني السنة
والوتر به أي بالوضوء يعني رجل صلى العشاء على ان لا يتوضأ بعد الفراغ من

من العشاء سبقه الحدث وتوضأ وصلى السنة والوتر مع الوضوء فلما خرج
الوقت طهر عليه ان اداء العشاء كان بلا وضوء فحينئذ بعيدا العشاء والسنة
ولا بعيدا الوتر اما اعاده العشاء فظاهر لظهور الخطأ معين واما السنة
فلا ينافي مع الفرض ولا يجوز اداها بدون اداء الفرض واما الوتر فلا ينافي
مستقلة واما الترتيب فنافي بسبب النسكان لانه لما طهر منه مع الوضوء
تقدم ان العشاء عليه وسبق المسئلة على قوله واما عندما فبعد الكل اذ
قد عرف ان الوتر سنة عندما الا اذا انقضى الوقت استثناء متصل يصدر
الكلام اعني قوله فترتيب الترتيب كانه حل فرض للترتيب سبها في جميع الاوقات
الا في وقت الضيق او النسيان او كثرة الغوابة وهو استثناء مفرغ والمنسحب
منه مقدر على طعن المذاهب جنبا وصيغة على ما هو القانون في المفرغ وذكر
الضيق تنبيه على ان الضيق غير مسقط أو سبب على لفظ المبني للقول
والفرض للفاية أوفات ست أي ست صلوات ولذا لم يقل سنة يريد ان
الترتيب وان كان فرضا الا انه يسقط باحدا من تلكه ضيق الوقت والنسيان
وكثرة الغوابة اما السقوط من جهة النسيان فوجه ظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم
رفع عن امتي الخطأ والنسكان وقته نظر لان العموم اجمعوا على انه محمول
على دفع الامر الذي هو الحكم الاخرى ولم يرد به الحكم الديني كالحصة
والعشاء مثلا ولهذا صح لهم ان يقولوا ان التكلم بطريق النسيان مفسد
للصلوة وعلى هذا فينبغي ان يفسد الصلوة ههنا بترك الترتيب بطريق النسيان
لان انتفاء الحكم الاخرى لا يقتضي انتفاء الحكم الديني وقد فصلنا ذلك
في مطلع باب ما يفسد الصلوة فالطريق ان يقال ان السقوط من جهة
النسيان نت خبر القليل من الحسن على ما صرح به في المحيط وغيره
وبما انه انه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم ليصل
من حين فحس صلوة العصر وصلى المغرب باصحابه ثم قال هل رايتوني
صلت العصر فقالوا لا فضلى العصر ولم بعد المغرب فذلك على ان
الترتيب يسقط بالنسيان ونسك صاحب النكاح في رجم الله على ذلك
سابقين احدهما انه لو لم يسقط به الترتيب لغابت الوقتية ايضا الجواز ان
يذكر بعد ايام فنوت الوقتيات المؤداة وقد صحت الوقتية في الوقت

بمقتضى الكتاب فلا يرفع خبر الواحد وحسب نظر لان هذا الدليل قائم بما اذا
على الوقف قبل الغاية في معه الوقت وتأنيها ان الترتيب ثبت بخبر الواحد
وهو يتناول المتذكر القادر على تقديم الغاية والناحي عاجز عن تقديم الغاية
على الوقف فان كل من ذلك فكيفه مكلف عاجز وحسب نظرا ما اولاهان
هذا مقتضى بالنظم في القول بطريق التبيان واما تأنيها فلان الامر بالامانة
وقت التذكر ليس من قبل تكلفنا لتأخر فلو امرنا جند كان تكلف قادر
وهو ظاهر وذكر الحاذي رحمه الله في شرح الهداية انه لو لم يعتبر سقوط الترتيب
بالبيان لزم نقول الوقف بدون تدارك الغاية وهذا شنيع جدا واما
ضيق الوقت فانما يجعل سقطا للترتيب اذا صار في الوقت عند الشروع حتى لو
شرح في اول الوقت واطلا القراءة حتى افضى الى الضيق فلا سقط فالحيلة
اذ ان يقطع ثم يشرح في الضيق كما ذكره الامام طاهي خان رحمه الله في الجمع
الصغير والدليل على سقوط الترتيب بحجة الضيق انه لو لم يسقط لزم تدارك
الغاية بثبوت ملها وهذا امر شنيع غير معمول وفي لك في لو لم يكن الضيق
على مسقطه افضى لك الى نقول الوقف عن الوقت وهو حرام بالنسبة والا
وتأثير الاحبار وفي تقديم الغاية اذن نسخ لكل خبر الواحد وهو باطل ولو
اوتر الوقف جند فنية تأخر الغاية ولو عكس ضده اطلاق الوقف وبعض
الشرايين من بعض وهذا نفيه هو العمل في السقوط بكثرة الغايات هذا
كلهم في وجه سقوط الترتيب المعروض بكل من الامور المذكورة ونحن نقول
فلزم جند تخصص هذه الاوقات عن الخبرين اللذين مما استحك القوم على
فضية الترتيب فكان كل من الخبرين مبروك الظاهر لعله قايمة على ذلك وقد
تقرر في الاصول ان متروك الظاهر على الدلالة وان ظني الدلالة لا يجوز اثبات
الفرجة وان كان قطعي ليس مثلاً فكيف وهنا اسما القطعيان وايضا
وقت احمرار الشمس بل سائر الاوقات المنهية مستثنى عن وقت التذكر والظاهر
فكف يجوز اثبات الفرجة بخبر واحد بطريق اليه هذا القدر من التخصيص
والغير واما ما يقال من انه لو كان وقت التذكر وقتا للغاية في حالة
السعة لثابت الغاية بغير الاداء وليس كذلك فلا مدح في المقصود لان
مبنى الامر على الاحتياط والاحتياط في شبه القضاء وعمله في الكافي وغيره وان

بان الاداء بنية القضاء جائزا ثقافا وفي عكسه خلاف فالاحتياط في احباب
القضاء فان قيل قد اتفق هذه المباحث ان الترتيب في حالة الضيق غير
معمول فانما انه لو فعل الترتيب بان قدم الغاية في هذه الحالة قبل مجوز
الغاية فلم يفتح فاحكمه قلنا قد صرحوا بان لو قدم الغاية جند تحت
الغاية لان النبي عن تقديمها على الوقف ليس المعنى فيها بل ما فيه من ثبوت
الوقف ولهذا ينهى عن القطوع ايضا ولو كان النبي لمعنى في عين الغاية كان
النبي مخصوصا بها والنهي متى لم يكن في عين النبي عنه لا يمنع الجواز كما ينهى عن
القتل في الارض المفضية وهذا ما قال في الهداية ولو قدم الغاية
جاز لان النبي عن تقديمها المعنى في غيره خلاف ما اذا قدم الوقف في سعة
الوقت حيث لا يجوز لانه وقع الاداء قبل الوقت الثالث بالخبر يعني ان الجواز
صانته لان النبي هنا المعنى في عين الوقف ولهذا جاز القطوع وهنا
مناقشة مشهورة وهي ان مدار الفرق على ورود النبي وان النبي عن تقديم
الغاية على الوقف واحاسب عنها في لكافي بانها كان مأمورا باناد الوقف
في آخر الوقت بالنسبة كان منها عدا الغاية بالضرورة لان الامر بالنهي
نهي عن ضده اذا كان الاشتغال به مفتونا للامر وقيل عليه تقديم الوقف
هذا كلامه وقد بينا ان على ان هذا مقتضى الامر بتأخير الجواز في حالة
الحاذية اذ الامر بتأخيرهم نهي عن الحاذية والنهي لغيره فيجب ان لا يكون
الحاذية مضد على مقتضى هذه القاعدة وقد ذكرنا ذلك في مسئلة الحاذية
وتمسك اوقات ست تنبيه على ان الكثرة المعبرة في السقوط هي هذه العدد
والصرح بالسنة اسداء قطع المسافة والعدول عن عبارة الهداية سني على
ان فيها قلنا لانه قال الا ان تزيد الغايات على ست صلوات فان مقتضى
هذه العبارة ان المعبر في وصف الكثرة هو الزيادة على وصف الست
وان الست نفسها قليلة واما ما ذكره صاحب النهاية رحمه الله من ان
مقتضاها ان نصير الغايات تسعا اذ الغايات المذكورة بلفظ الجمع والزيادة
ظاير المذهب على واقل الجمع ثلثة والمزيد عليه ست فصار المجموع تسعة
فان اراد ان هذا لا يرد بالنظر الى الظاهر ولا يخفى محله وان اراد ان هذا
لا يرد منه لا يحصل عنه فلا يخفى بطلانه وبالجملة فتع عبارة الهداية اشكال

والقوم مع اعتراضهم بالاشكال المذكور ذكروا ان المراد ان الت حذو الكثرة
الا انه لم ينح عن احد توجه العار على قانون العربية وتطبيقها على المعنى
المراد ولما قيل في هذه العبارة على قانون العربية وجوه الاول ان على معنى
من على ما ذهبوا اليه في قوله تعالى ذا الكلال على الناس يتوفون والزائدة
من الت معناها المجاوزة منه والمجاورة منه كانه عن تحقق الت لانه لم
يحقق المجاوزة لم يتقرر فوات الت فخلعه قبل المجاورة بعض المعاني
انما عادتهم انهم يعمدون الدليل مقام الدال بغير ان كاسر بالنسبة الى المتفرد
والمطلوب الذي من بعده هو بيان الكثرة المقددة بالت ولهذا المطلوب
طريقان احدهما الدخول في هذا التكرار فان الدخول في هذا التكرار ملزوم
لتحقق الكثرة التي هي عبارة عن الت وتاثيرها الزيادة على الت فان الزيادة
على الت ملزومة لتحقيق الت فذكر ذلك واريد هذا كانه لو تجاوز على ما هو
القانون قلت اذن في بيان هذا المطلوب ببيان الطريقان فاختار صاحب
المبسوط الطريقة الاولى واختار صاحب الهداية الطريقة الثانية والمضامين
في العبارة فان بعض الطريق خارج عن قانون التوجيه وفي هذا الجواب وان
كان نوع خفاء الا ان هذا الخفاء مبرور بصرح التكلم بمقصود لانه صريح
عقب ذلك بان هذا الكثرة ان يصير الفوات سنا وان هذا المعنى انما يفتق
بمخرج وقت السادسة ولعصمهم من هذا توجيه ثالث وهو ان هذا من باب
اسم الاغلب على الكل فان الاغلب ان يخرج وقت السادسة لا يكون الا بدخول
وقت السابعة كما في اربع صلوات وعدد دخول وقت السابعة بمحقق فوات
الت والسابعة معصية ان تقوت والمذكور في النهاية ان المراد بالصلوات
او فاتها فان فوات السابعة ليس شرط اجتماعا وهذا غير معصية بظاهر عبارة
الهداية فخلوا الكلام على الحقيقة وشرط فوات السابعة وتخلصوا عن موهبة
الناويل وهو ظاهر الفساد لانه مخالف للرؤية وتصريح المتكلم بخلافه لما ذكر
اعني ان هذا الكثرة هو الت وان ذلك انما هو خروج وقت السادسة كما ذكر
حديثه كانت او قدمت تقدم خبر كان على عصبه مبني على ما تقر في الحديث من
انه اذا كان المقصود ايضاح الشبهة بين التبيين فالقانون بوسط كان بين
الخيرين واعتبار العطف على ما عرف في قولهم اطسا كان امر حارا قلت الفوات

قلت الفوات بعد الكثرة اولا اشارة الى مسئلة اخرى وهي ان الت ترتيب
عدد الفلة والحاصل ان هذا امور ثلاثة الفوات الحديثة والفوات
القديمة وعودة الترتيب بعد تدل وصف ولا خلاف في القسم الاول لانه انهم
قد اجمعوا على ان الحديثة مستقلة للترتيب بلا نزاع وفي كل من الاخيرين خلاف
لما الاول اعني القديمة فلا يتم اختلافها في ايها هل تسقط الترتيب لضعف
المتأخر على انها لا تسقط الترتيب ولا يجوز الوقت اذ لم يوجد هناك لعدم
الامور المسقطه بل يحصل هذه الفوات القديمة كان لم يكن رجلا له عن التها
وحذا عن ان تصير المعصية سببا للتخصيص عليه والآخرين على ان القديمة
كالجديدة في اسقاط الترتيب حتى تجاوز اداء الوقت وقد صرح في المحط وغيره بان
القوي على هذا واختار الصمد الشهيد رحمه الله القول الاول وفي الكافي
والقوي على الثاني لوجوه الاول ان القديمة ابطلت الترتيب لكثرةها ولجديته
ازدادت الكثرة وتاكيد الشقوق ولا معنى اذن لاسقاط الاسقاط الثاني ان
في الاشتغال هذه القابته ترجحا بلا مرجح والاشتغال بقوت الوقت وهو
متعدد او متغير الثالث ان الوجه الاول عائد على موضوعه بالعرض لانه
في التحقيق مقتضى التهاون وقد كان المطلوب رد عنه ووجه العود ان
من اعماد دعوى الضلوات فان افتى لم يعد الجواز لما اسحريتم وتم
هكذا حتى جاورت الحديثة هذا الكثرة ولما كان ذلك محل الخلاف والزرع
وكان القول الصحيح المختار للفقهاء هو الثاني كما بيناه انزه المص رحمه الله
وجعل القديمة كالجديدة وصرح بإيقاع التسوية بالطريق المذكور تنبها على
ذلك وانما الثاني اعني صيرورة الفوات قدمه بعد كثرتها فلا تضر
اختلفوا في انه اذا قضى بعض الفوات حتى عادت العلة فيما هي بعد كثرتها
فهل يعود الترتيب ام لا فبعض المشايخ على انه يعود الترتيب اذا عاد العلة
والله مال القصة ابو جعفر رحمه الله والآخرين على انه لا يعود وان
عادت العلة وهو اختيار الشيخ الامام ابي جعفر رحمه الله وقد صرح
في المحط والباية بان القوي على هذا القول اذ الترتيب قد سقط والتا
لا يعود كما قيل بحسب دخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد الى العلة
فانه لا يعود بحسب والذا هو ان الاول لهم ان يقولوا هذا من قبيل انها الحكم

بأنها عليه وثبت الحكم عند زوال المانع وذلك لأن الحكم اعني الترتيب قد
صار موقفاً بمانع هو موصفاً لكثرة فلما تحقق زوال المانع بطل الحكم
الذي صار موقفاً بمانعه والمم رحمه الله اشار الى الاقسام الثلاثة على هذا
الترتيب وبين حكم كل منها ونه على ما هو المختار في كل قسم منها للفقوى فأشار
الى الاول بقوله حديثه ونه بتقديم هذا القسم على غيره لما ذكرناه من انه يجمع
عليه ولا نه في التحقيق مشبهه والى الثاني بقوله او قدومه والى الثالث بقوله
فلما ولا فاذا نقرر هذا فلم يبق هنا خفاء الا في تصوير القسمين الآخرين
فاورد صورة كل منهما على الترتيب واشار الى الاول بقوله فيجمع وقتي من ترك
صلوة شهر فمدر واخذ يورد في الوقتات ثم ترك وضاً فهذا الترتيب على القول
بان القديمة كالحدیث في الإسقاط وتجهله وتصور صورته وميل الى
ما ذكره المحققون وحاصله انه ترك رجل صلوة شهر فضا وبكاسلاً ثم
نذر على ذلك ثم التزم أداء الصلوات في مواقيتها وقبل قضاء تلك الصلوات
ترك وقتيه ثم اشتغل بأداء الصلوة التي بعد هذه الوقتية المتروكة فهذه
الوقتية المتروكة حديثه وتلك الصلوات المتروكة في الشهر المذكور قديمة
وهذه الحديثة مع كونه ذا كراهة لا يمنع صحة أداء الصلوة التي بعدها إذ
القديمة تعتبر وهي موصوفة بصفة الكثرة فكان الترتيب ساقطاً في
الوقتي مع وجود الحديث فقوله ثم ترك وضاً معناه ترك وضاً واحداً
قبل ان يقضى صلوة الظهر وكله ثم سعه على الاستعداد بين التدرج والترك
لأن مقتضى الذم الفعل لا الترك أو قضى صلوة الشهر تتعلق بسقوط الترتيب
بعد عود العلة الا فرضاً او فرضين يعني صور عود العلة بعد الكثرة
ان رجلاً ترك صلوة شهر ثم نذر فاخذ يقضى تلك الغزوات المتروكة متصافين
وبقي منها صلوة واحدة أو صلواتان مثلاً ثم يورد في الوقتية وهو ذا كراهة
لهذه المتروكة الواحدة مثلاً فانه يجمع وقتيه معاً نه ذا كراهة للمتروكة
الواحدة لأن الغاية لما كانت موصوفة بوصف الكثرة سقط الترتيب
وبعد السقوط لا يعود وقد سبق تفصيل القول في ذلك فلا نعيد فقوله
أو قضى معطوف على قوله واخذ لأن ما سبق عليه لم يخلطه هنا وقد يقال
معطوف على ترك الاول وسكر شهر اولاً اذا فصلنا الى معين وعرفنا بالان

لأنه اشارة الى ما سبق يعني يجمع وقتي من ترك صلوة شهر فمدر وقضى صلوة
ذلك الشهر كله الا واحدة أو اثنين ومقتضى الظاهر العطف بالواو الا انه
علماً الى ترتيبها على دفع توهم المحذور لأنها مغلظة بالمقصود كما لا يخفى على السامع
والا فالجهود في التفسير والوافاء كان لغة تفصيلياً ولم يعمداً والاذا كان
اللفظ اجمالاً على غلط قوله تعالى وقالوا لو انوا هوداً أو نصارى وتحققه الى
موضع آخر واعلم ان الذي مر اى من كلام الهداية ان المختار عنده هو
عود الترتيب بعد عود العلة في هذه المسئلة والمم رحمه الله قد ثبت القول
بعدمه وهذا دليل على مهارته في قضايته وأنه ليس بمقصوداً على التقليد
لصاحب الهداية ولا جاهد عليه وان كان كتابة اختصار الهداية فيه تسمية
على الحق ولهذا صرح المحققون بانه قد ضعف صاحب الهداية رحمه الله
فاختار ما ليس بمختاراً في المختار للفقوى هو عدم العود صرح به المحققون كالقاضي
شمس لامة النجاشي رحمه الله وصاحب المحرط وقاضي خان رحمه الله وغيرهم لأن
ومن محرمي مجازهم من القول والائمة الاعلام اذ حكم الله دار السلام والخارج
لوعده في خطبة الكتاب من ان كراهة هذا مني على ما هو اصح الاقوال والاحتياط
واصله اعلم بخلاف الخالات صلى خدا اكرافاية واحدة مثلاً قد لخصنا في
سادس موقوفاً شروع في مسئلة اخرى هي مقتضى المسئلة المشهورة المعروفة
بواحد صلح المحسن واحد تعذر المحسن وبوضيحها ان رجلاً عليه فانية
واحدة فصلح المحسن في نعمة الوقت ولا سقط للترتيب فغذاً في حجة رحمه الله
من المحسن فاسدة فساداً موقوفاً حتى ان ادى سادساً اى وضاً سادساً هو الكل
وان قضى الغاية المذكورة قبل اداء السادسة بطل وجهه المحسن لا اصلها
فيجب قضاء المحسن الموقوفة اتفاقاً وعندنا بعد المحسن فساداً باننا لا يجوز له
كمال اداء العلة انما يؤخر في غيرها لا في نفسها فهنا امران احدهما العلة
وبقى الكثرة وثانها حكماً وهو سقوط الترتيب قبل تمام العلة لا ثبت
المعلول اصلاً فلم يحقق الست لا تحقق الكثرة فلا ثبت حكمها وهو
سقوط الترتيب وبعد تمام العلة نظير تانها فيها بعد اعي ما بعد
الست لا في نفسها ونظيره في الفقه كثره فان من رآى عدمه يجمع ويترك
فثبت الاذن فيها بعده لا في ذلك البيع وكما ان الكتب لمعلم اذا ترك

الأكمل ثلاث مرات فانه ثبت الحل فيها بعد ذلك لا في غيرها ولا في حقة رجم
 اسنان توقف الحوازي العناد اصل معروف في الفقه وكم له من نظير الاول
 ان بيع المهرين على ظاهر الرواية موقوف ان احاز صاحبه مع والاشد انك
 رجل على الظهر يوم الجمعة قبل الجمعة فانه يتوقف حكم الظهران على الجمعة
 بطل الظهر وان لم يبيع الى الجمعة جازا الثالث رجل صلى المغرب بعرفات
 قبل الاغاضة الى المردة فانه يتوقف جواز المغرب فان في المردة لغة في تلك
 الليلة وقت العشاء انقلب المغرب فلا والاحراز المغرب الرابع امر
 عاذتها عشر فانقطع حبسها على راس الحصة فانها تغتسل وتصل تلك ايام
 او اربعة فان عاد الدم فسد الكل اتفاقا ولا فاكحل جان الخامس امر
 فان العلة المصلحة للافطار والقصر في سيرة تلك ايام ومع ذلك فلو
 خرج قاصدا مدة السفر حاله القصر والافطار وان لم يتم العلة واذا
 تمهد ان توقف الحوازي والعناد على امر مستقل اصل معروف في الشيخ معروف
 في الفقه فيجوز ان يكون الحوازي في عدة الوقت من هذا القبيل فان تحقق
 الكثرة في المستقبل بوجود الاجرة اعني السادسة مع الكل والافطار واما
 القول بان كلف عمل العلة في نفسها لمجابه امر ان احدهما ان هذا شبه
 بالمعرب فانه لما نثره موقع تشبه في فقهه اولي وثانيهما ان هذا من قبيل
 الاستثناء كصرف المربع وتحويل الزكوة بمعنى لما تحقق الكثرة بوجود
 السادسة استندت الصفة اعني الكثرة الى اولها بحكمها اعني اول الافراد
 المدرجة في سلسلة الكثرة اذ الكثرة صفة لهذه الجملة فان قيل كيف يصح
 الاستناد والحكم ثبت بعد ثبوت علته ولا محال لثبوت العلة هناك لانه
 يحصل انصاف كل فرد بالكثرة فكيف يتصور ثبوت المعلول فالاستناد
 امر خارج عن المفعول قلنا مجموع بل الانصاف بالكثرة شرط في انصاف
 وكلف والكثرة صفة لهذه الجملة فاستندت الكثرة حينئذ الى الاولى والثانية
 والثالثة الى الاخرى غاية الامر انها مصدر بعد الانضمام فثبت الحكم انما
 مكان الترتيب ساقط عن الاولى وما تلوها ضرورة انصافها بالعلة
 ومعلوم بالجوهر الواحد فانه يستحيل انصافه بالاجتماع والافراق فانا
 نعم اليه جوهر اخر وجب انصاف كل منهما بكل منهما بالاتحاد لواجب اجتماعهما

لواجتماعهما والافراق لواجتماعهما فكون كل منهما مجتمعا ومنفردا وان كان
 الاجتماع والافراق قائما بالمجموع فان قيل فلو شرع في المصالح في اول
 الوقت مع تذكر الغائبة وانصاف ذلك الى الضيق الطويل فمقتضى قانون
 الاستناد جواز ذلك مع انه لا يجوز كاضلما ذلك فما سبق فعمل ان الاستناد
 ليس بشئ قلنا دلاله الادلة الشرعية قائمة على ان المسقط محصور في الامور
 الثلاثة المذكورة وهذا نصيب لاضيق وقد تقرر ان الضيق ليس بمسقط
 اصلا فان قيل فيجب ان لا يجوز التاخير الى آخر الوقت لانه نصيب
 وهو ممنوع قلنا الضيق المسقط هو السبق المبدئ للوقت الشرع سواء
 كان هذا الضيق ناشيا من نصيبه او لا بل الضيق المؤثر في فساد الوقت
 هو الضيق الخارج عن المصالح عرف ذلك باعتبار الشرع وقد يجاز
 عن اصل الاشكال بان سقوط الترتيب هناك مبني على معنى حاله يستند
 الى ساديه معنى الاسناد عن معنده وفي الكلام ترتيبه على ان الترتيب كما
 سقط كثر الوقت لذلك سقط كثره الاداء وان كان المرجع في هذا
 ايضا الى كثر الوقت وقوله سادسا اراد به انه سادس بالنسبة الى الوقت
 وان كان سادسا بالنسبة الى الغائبة وقوله لا اصلها تنبيه على خلاف معنى
 بين الابوين ومحمد رحمهم الله فانها على انه اذا بطلت الفرضية انقلب الامر
 فلا وطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل لان انعقاد تحريمه
 الفلوق لا من غير اصلها ووضعها وطلان الثاني لا يقتضي بطلان الاول
 وهذا ما قاله في الهداية انها عقدت لاصل الصلوة بوجوب الفرضية
 فليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل وعند محمد رحمه الله بطلان
 الوصف يقتضي بطلان الاصل اذ التحريم عقدت للفرض بطلان الفرض
 بطلان الاصل والمسئلة معروفة والله اعلم

باب مجزئ الشهو

عقب قضاء الغويات بجنود السهو لا تقايها في معنى التارك لما فات
 عنه والاضافة من قبل اضافة السبب الى السبب وفيه تشبيه على الوجه
 هذا لا يجب عن العبد وقد يطلق السهو ويراد به مجزئ السهو اما على غير
 قولهم رمضان في شهر رمضان اذ المضاف مقدرو المضاف اليه قائم مقام

وقد شاع في عبارة الفقهاء ذلك وسيجي كلام المص رحمه الله ما هو من
هذا القبيل يجب له اي حجة السهو لاجل السهو وفيه تصريح بما يدل عليه
اللفظ يريد الله لا يحرم الا عن سهو فالخصر مستفاد من المقام وفي الحجة
تبيين على ان حجة السهو واجبة وعندنا لسا في رحمه الله من سنده بعد سلفه
واحد اي قبل السلام ولا بعد السلامين وعندنا لسا في رحمه الله فيه
ثلاث اقوال الاول انه قبل السلام الثاني بعده في الزيادة وقيل في القضا
الثالث انه مخير بين الامر بين الشئين تتبعهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
والصحيح من المذهب هو الاول والثاني قطع مالك رحمه الله وأحمد
وابان يوسف رحمه الله بحل واحد قاله كذا رحمه الله
باشخ لوزاد ونقص ما يحصر مالك رحمه الله وعندنا لاخير لان قد
السبب لحدوث السهو وجوده كعدمه فكانه لم يسه الا احيانا فالعبر
اذن هو السابق لانه لما وقع السابق فعلق بذمة السهو ولا عمل
للاحق فكانه لم يقع فليفرم الخلاف بيننا وبينه في الصحة وفي الاول
فالمذكور في الهداية انه في الاولوية وفي الكافي والخلاف في الاولوية
حتى لو سجد قبل السلام جاز في ظاهر الرواية لان فعله حصل وقيل سجد
فيه فلم يحكم بفساده وفي الخلاصة وسجد السهو بعد السلام عليه ولو سجد
قبل السلام لاحب عليه اعادتها بعد السلام وفي التبيين ولو كان الامام
يرى سجد السهو قبل السلام والمأمور بعده قال بعضهم يتابع الامام
لان حرمة الصلوة باقية فيترك رايه بولي الامام محصيا للتابعة وقال
بعضهم لا يتابعه ولو تابعه لا اعاد عليه والمذكور في الكتب الشافعية
ان الخلاف في الاقوال الثلاثة في الصحة على قول وفي الاولوية على قول
والقييد بالواحد تنبيه على القول المصود الذي عليه الجمهور وخص عليه
في الكافي سجدتان فاعلم بحسب اي صلاة واحدة وتشهد وصلاة اي من
الجانبيين بوالاصح اذا قدم ركعا من اركان الصلوة او اخر او كذا
غير واجبا او تركه حال كونه ساهيا اشارة الى ما هو المشاطة الكلية
في هذا الباب وبي ان صلاة السهو بصير واجبة بوقوع السهو في امور
تقدم الركن وتاخره وتكرره وتغير الواجب وتركه وقوله ساهيا قد

قد لكل على ما مر بنا الاشارة اليه والمص رحمه الله او دأب له الكل على
الترتيب المذكور بقوله كركع قبل الغزاة في الاول اعني تقديم الركن والتاخر
القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد في الثاني وركوعين في الثالث
والجهر فيما عدا ذلك منه في الرابع وترك التعود الاول في الخامس في نحو
الظهر اراد بنحو الظاهر كل صلوة ذات اربع والتقييد به اشارة الى المختص
الاول في التعود والى هذا اشار الامام فاضل خان رحمه الله في فتاواه
حيث قال اذا ترك التعدة الاولى من ذات الاربع او الثلاث بل من
السهو ولو ترك التعدة الاولى في القطوع لا تقصد صلوة في قول اي في
الاي يوسع رحمه الله الا انه لم يره السهو هذا كلامه واعلم ان مقتضى
كلام المص رحمه الله ان سجدة السهو وجوبها مختص بهذه الاسباب المذكورة
الحسد وصرح صاحب الهداية رحمه الله بان وجوبها لشد اشيا اخر منها
هذه والساسة ترك السنة المضافة الى جميع الصلوة كترك التشهد في السنة
الاولى وذكر في فتاويه فاضل خان رحمه الله انه لو شك في ركوعه وسجوده وقال
تذكره كان عليه السهو وفي المحيط ولو شك في حاله الصيام او بعد ما انه
هل كبر لا قنح امر لا وطال تذكره فيه ثم علم انه كبر ففسد وظن انه لم
يكبر فكبر وبي عليه فعليه سجدة السهو هذا كلامه ولا يخفى ان مقتضى
هذه الكا من ان الشك وطول التذكر من اسباب وجوب سجدة السهو
وهو ليس من السنن المذكورة وهذا كلام ظاهر في المختص هذا ان طول
التذكر لا يخرج من الشك نوعا واحدا ما يفيض الى الصد عن اداء شئ
من الصلوة وثانها ما لا يفيض الى الصد ففي القسم الاول يلزمه السهو
وفي القسم الثاني لا فيكون هذا ايضا مندرجا في الاسباب المذكورة لان
ذلك اذن في التحقيق راجع الى تاخر الركن والى ما ذكرنا اشار الامام
فاضل خان رحمه الله في فتاواه لانه قال في موضع ولو اتممت الصلوة
ثم شك انه هل كبر لا قنح ثم تذكر انه كبر ان شغله التذكر عن اداء
شئ من الصلوة كان عليه السهو والا فلا هذا كلامه وهذا يظهر
ان كلام المحيط ليس على ظاهره واذا تمهد هذا فليرجع الى الاسباب
المذكورة ولتفضل القول في ذلك فتقوله كركع قبل الغزاة فيه تنبيه

على ان ذلك لا يختص في هذا المثال صرح به في النهاية بقوله وتقدم
الركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع فهذا صرح في ان تقدم
السجود على الركوع لا يفسد الصلوة والمذكور في باب صفة الصلوة ان
تقدم الركوع على السجود ومن صرح بذلك في الكافي بقوله ومن الواجبات
رعاية الترتيب في فعل متكرر في ركعة كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية
وقام الى الركعة الثانية لا تصد صلوة اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب
الركوع على السجود ففرض لان الصلوة لا توجد الا بذلك هذا كلامه وقد
صرح صاحب النهاية ايضا بصدقه بذلك في هذا الباب هناك فقال الركوع
بعد السجود لا ينعى معذابه بالاجماع وقد سبق منا تفصيل القول في ذلك
هناك فذلك بالتدبر من القولين واحراج الزائدة والخاصة من الامرين
واما الثاني اعني تأخير القيام بالزيادة على تعدد التسبيح فهو صحيح انه قد
سبق في باب صفة الصلوة ان التقدم المعروف من التسبحة ما ياتي به بالنهاية
وانما يصح ان الموضع قدر ما يتمكن فيه من قراءة التسبيح الى قوله عنده وروي
فان زاد على هذا التقدم من القراءة فذلك في تأدي قاضي خان رحمه الله في موضع
ان زاد في التسبحة الاولى على التسبيح وقال اللهم صل على محمد وآل محمد
في موضع اخر اذا زاد على التسبيح الاول حرفا ولم يتم الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
روى الحسن عن ابي جعفر رحمه الله انه يلزمه السهو في الخلاصة وفي رواية
النسفي اذا زاد في التسبحة الاولى على التسبيح كان عاملا بركه وان كان تأميا
اختلف المتأخر فيه قال بعضهم انما يلزمه اذا قال اللهم صل على محمد وآل
محمد والمختار انه يلزمه السهو ان قال اللهم صل على محمد وآل محمد في كلامه فتاوى
قاضي خان تنبيه لطيف طرقت لك فليقيم واما الرابع فهو صحيح ان الجهر
فما يجب مخافته والاختفاء فما يجب جهره بوجوب سجدة السهو وهذا
ما لا كلام فيه انما الكلام في المقدار الموجب للسهو فالمختار عند صاحب
الحداية والكافي ان الموجب له انما هو قدر ما يجوز به الصلوة لانهما قال
والاصح قدر ما يجوز به الصلوة في المصلين لان الجهر في موضعه والمخافة
في موضعها وان كانا واجبين للمواصلة رسول الله صلى الله عليه وآله ان الصلوة
عن القليل سعده وعن الكثير لا وما يصح به الصلوة كثير غير ان هذا الكثير عند

عنده انه واحد وعندما نلت آيات وهذا في الامام اما في المقدم فلا
يجب سجدة السهو مطلقا اما في الجهرية فلا ان المقدم مختص من الجهر والاسرار
فلا يمكن القضاء في صلوته جهرًا وخافت اذا التفتير ساقى الوجوب وانما
في السرية فعمله بعضهم اي صاحب الكافي وهو المذكور في الكافي بان سهر
المقدم يكون بقدر اجماع نفسه وهو غير منه عنده فلا يلزمه سهو وعمله
صاحب النهاية رحمه الله بان المخافة انما يجب لغير المغالطة وهذا المعنى
لا يتصور الا في محل المنازعة والمنازعة لا تتصور الا في الجملة فلا وجوب
في حق المقدم فلا سهو عليه والمختار عند الامام قاضي خان رحمه الله انه
يتوون من الجهر والمخافة القليل والكثير قال ومن الاستياء الموحية
للسجدة السهو اذا جهر وهو امام فما يخاف فيه قل او كثير او خافت فيما
يجهر فيه قل او كثير في ظاهر الرواية وفي النوادر لا سهو عليه ما لم يخاف
ما يتعلق به جوار الصلوة على الاختلاف اية قصيره عنده وتلك آيات
قصار اوبة طويلة عندها وذكر شمس الامة الحلواني في ظاهر الجواب
الجهر والمخافة سوا وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة وفي الملاحظة ولو
جهر فما يخاف فيه وهو امام عليه السهو قل ذلك او كثير وكذا اذا خافت
فما يجهر فيه قل ذلك او كثير عليه السهو ان عمل ساهيا في ظاهر الرواية عليه
اعتماد شمس الامة الحلواني لا على رواية النوادر وهذا كلامه ولما كان
الامر على هذا المتوالي تراهم رحمه الله هنا امر الاجمال تطبيقا على كلا القولين
فان قيل كلام المقدم رحمه الله مشعر بان الموجب للسهو هو الجهر في موضع الخطأ
فقط دون العكس قلنا منع من المقصود بمثل تغيير الواجب بذلك
والقتيل لا يدل على الحصر وقيل فانه لا امام صدر الاسلام رحمه الله
كل هذه توالت الى ترك الواجب بالحققة فيكون الكل راجعا الى شيء واحد
والتسبيح في التسبحة الاولى ايضا واجب وعليه المحققون من اصحابنا ولا
يجب سجدة السهو لسهو المومئ اي المقدمي لسهو امامه ان سجد يريد ان
سهو الامام بوجوب سجدة السهو عليه وعلى من خلفه واما سهو المقدمي
فلا يوجب عليه ولا على امامه شيئا وقوله ان سجدة اشارة الى مسئلة اخرى
وهي ان هذه السجدة انما يجب سهو الامام على المومئ اذا سجد امامه فانما

اذا تركها فلا صرح بذلك في الخلاصة بقوله وان سلم مع الامام او قبله
لا يجب عليه السهو وفي الهداية فان لم يجز الامام لم يجز للمأموم لانه لو
فعل لصار مخالفا لامامه والمقتضى لتزم الاداء بقيد المتابعة وفي الحقيقة
مده لذلك فان قيل قد صرح في الحاشية ونصر في الخلاصة على ان تضع
امور يعلمها القوم وان تركها الامام الاول رفع اليد عند كبره الاقتصار
فلو ترك الامام فعله القوم المشايخ الشاء باقية للمقتضى وان ترك الامام
الثالث تكبير الركوع الرابع تسبيح التماس تسبيحه يعني مع الله لمن
جده السادس تكبيره الاخطا السابع قراءة التشهد الثامن التسليم
يعني لم يسلم الامام سوا القوم التاسع تكبير التثنية وفي الجامع الصغير
اذا قرأ الامام اية نزع او تزيه فالتسليم لاسال ولا يعوم وكذا
في الخطبة يوم الجمعة وكذا لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم سكت القوم
وهذا اذا كان يقرب الامام فان كان بعيدا اختلف فيه المناهج والاحوط
المكوث وبالجملة فالمراد ان مخالفة الامام جائزة بدليل المسائل التسعة
والا فانقص بها واراد وكذا يستفاد بما اذا قام المسبوق لقضاء ما سبق
بعد فراغ الامام والقسم اذا اقتضى المسافر ثم ركنين بعد فراغ الامام
فلو لم يكن مخالفة جازة لما جاز ذلك قلنا اما الاول اعني التقصير
بالمسائل التسعة فجوابة ان هذه الامور ثبتت على كل واحد من الامام والمقتضى
بطريق الإصالة مع قطع النظر في كل منهما عن الآخر فترك احدهما لا معنى
لترك الآخر واما سجدة السهو فهي انما ثبتت في ضمن فعل فعله الامام فوجبها
على المقتضى بما هو سبب المتابعة وفي ضمنها فلو فعلها بدون الامام عاده على
موضوعه بالتقصير فليما مل واما الثاني اعني التقصير بها بين المستلين فجوابة
واضح ان مخالفة بعد فراغ الامام ليس بمخالفة اصله والمسبق في سجدة السهو
مع امامه ان سجدة امامه ثم يقضي ما فاتته من صلوة وكلام الله وحمده
على اطلاقه فتناول صورتين احدهما ما هو قبل سلام الامام والثانية
ما هو بعد سلامه والمراد بهذا السلام السلام منة القطع لسلامه السهو
اما الصلوة الاولى فيمنه واما الثانية فتصورها ان اماما سلم عليه
سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فركع ولم يجز حتى يجزى

الامام السهو فعلى المسبوق ان ان شابهه في سجدة السهو ويقعد معه مقعدا
التشهد لان انفراد لم يترك وانما يترك الانفراد اذا وقع القيد بالجمعة حتى
لو قيد بالجمعة فلا يباح للامام ان الانفراد قد نال بالقييد فاذا عاد
الى قضاء ما سبق قبل القيد بالجمعة بعد الركوع والقيام لان قيامه
وبركوعه قبل سجدة الامام انقص بالمتابعة فلا بد من الاعادة والمثلثة
مذكورة في فتاوى فاضل خان رحمه الله واعلم ان في عطف بعض على بعض
بكله ثم دون الفاء او الواو كنه لطيفة وحاصلها التمسك على ان المتابعة
بالقضاء ينبغي ان يكون متاخرا عن السجدة بمهلة وطول وصلو ذلك
تجمل الفصل بينهما بالتشهد والسلام وهذا اشارة الى ما ذكره الامام
فاضل خان رحمه الله في فتاواه حيث قال ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى
قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل فراغ الامام من التشهد
في مكان اقسام الاول ان يكون مسبوفا بركعة الثاني ان يكون مسبوفا بركعتين
الثالث ان يكون مسبوفا بثلاث ففي القسم الاول ان وقع من قبله شيء
فيلفراغ الامام من التشهد ومضى عليه ذلك قدمت صلوة لان قيامه وقراءة
فلفراغ الامام من التشهد غير معتبر فاذا مضى عليه ذلك قد ترك من صلوة
ركعة فلا يجوز وكذا الكلام في القسم الثاني لانه ترك القراءة في احد
الركعتين وانما القسم الثالث فعليه من القراءة في ركعتين غير من في
ركعة فنظير اذن ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد في قومه
وقراء في الاخرتين قدر ما يجوز به الصلوة جازت صلوته وان ركن في
الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه ذلك قدمت صلوته هذا
كلامه وفي الخلاصة ثم المسبوق انما يقوم الى قضاء ما سبق اذا علم
بفراغ الامام فينظر فراغه ثم يقوم وانما يقوم قبل فراغ الامام اذا
قدد الامام قدرا للتشهد في مواضع منها المأخوذ على الخشبة اذا خاف
خروج وقت المحر وكذا المستحاضة وصاحب الجرح السائل اذا خاف
خروج وقت الصلوة وكذا المسبوق في الجمعة اذا خاف خروج وقتها
وكذا المسبوق في الصدين واذا كان على الامام سهو يجوز له ان لا
يتابعوا امامهم في السهو وكذا صلى العجرا اذا طلع الشمس ومنها

إذا خاف يستدرك الحديث فإنه لا يتابع الإمام في هذه المواضع في السهو
ومنها إذا خاف أنه لم ينظر سلام الإمام من الناس بين يديه فله أن
أن يقول في قضاء ما سبق ولا ينظر سلام الإمام والكلمة بعد التعميم
قدرا للشهد والافلا يجوز صلوة فان قيام المسبوق في قضاء ما سبق
انما يجوز قبل سلام الإمام إذا فرغ الإمام من التشهد فان قام قبل أن
يتعد الإمام قدرا للتشهد لم يجز وفي النوادر ان قام قبل قراءته من التشهد
لكنه قراء بعد قراءته من التشهد قدرا ما يجوز به الصلوة جاز والافلا
وهذا كله إذا كان مسبوقا ركعة أو ركعتين اما إذا كان مسبوقا بثلاث
ركعات فقد ظهر حكمه مما ذكرنا فان حمل فماذا يقول لو فرغ المسبوق
قبل سلام الإمام هل تابع الإمام في السلام أم لا قلت هذه اختلاف رواية
فمن بعض الروايات انه لا يتابعه ولا خدعت صلوته وفي بعضها انها لا
تفسد صلوته والخيار للفقوى هو الثاني صرح به في الخلاصة وعلمه
بان هذا وان كان مقصدا الا ان المقصد بعد الفراغ من الصلوة لا يفسد كالمقصد
العبد والتعقيب في هذه الحالة سمي عن القعدة الاولى اي تركها سهوا
وتعقيدا للقعدة بالاولى تنبيه على ان وضع المسئلة في صلوة لها تشهدان
من فوات الأربع كالظن اذ فوات الثلث كالمعرب مثلا ووضع المسئلة
في الظن كما رفع في المحيط والمبسوط تنبيه على هذا المعنى لان الحكم بخصوص
فوات الأربع لا يحرم في فوات الثلث على ما توهم وهو ان المصلى اليها
أقرب منه معمول الفعل القبول تبعها كما صرح به صدر الافاضل في
صلواته سقط وان اباه المحققين عام الى القعدة ولا سهو عنه لان القعدة
الى الشيء حكمه ذلك الشيء فكانه لم يتم فالصاحب لها به ما يقرب
الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المصتر له حكم المصتر في حق صلوة العبد والمجعة
وتحريم البيرة حكم البيرة وما قرب من العام له حكم العام في المنع عن
الاحياء فتوصله ولا سهو به القول بذلك لانه كانه لم يعتبر القول
الاخر القابل بان عليه سهوا وهذا اعني ما ذكره المص رحمه الله من انه
لا سهو هو المختار عند صاحب الهداية رحمه الله وهو المختار عند الشيخ
الإمام أبي بكر بن محمد بن الفضل رحمه الله وفيه دليله القياسات الفقهية ايضا

ايضا كما ثبت عليك آتيا وقال الامام الولي رحمه الله في قنواوه
والختار انه يسجد للسهو لانه بقدر ما اشتغل بالقيام آخر واجبا وجب
عليه وصله بما قبله من الركن فحصل ترك الواجب فعليه السهو والاي
ان لم يكن الى القعدة اقرب وهذا يشمل الصورتين حاله الاستواء وحالة
كونه الى القيام اقرب الا ان المتبادر الى العلم عرفا هو الثاني كما يقال زيدا
لا يحب الامير اي شخصه وفي التنزيل والله لا يحب كل مختال فخور قام رحمه
السهو لما عرفته من ان القريب الى الشيء حكمه ذلك الشيء ومصدق
الفرق ما اشار اليه في الكافي من انه انما يعتبر ذلك بالضعف لا بغيره
من الانسان فان كانا نصفين اسفل مستويا كان الى القيام اقرب ولما
لا ولو سمي عن القعدة الاخيرة عاد يعني ترك القعدة الاخيرة سهوا
وقام الى الخامسة رجع الى القعدة سالم يقصد اي القيام بالسجدة اذ
في ذلك اصلاح لصلوته ولا مانع منه لان ما دون الركعة محل للرفض
لانه لم يترك حكم القلوع ولهذا لا يحتج به في تحريمه ويسجد للسهو لما في ذلك
من تأخير العزم وهذا ما قال في الهداية لانه اخر واجبا اراد به التي
الطغي وهو العزم كذا في الكافي والظاهر انه لا حاجه اليه بل المراد
بالواجب معناه الاصل وهو هنا أصالة لفظة السلام على ما صرح به
في المحيط وغيره وان قيد القيام بالسجدة بحول اي صار فيه نفلا عند
الامور خلا فالخير رحمه الله فعنده تبطل صلوته وصحها لباركته سادسه
ان شاء يعني لا يجب عليه ضم السادسة لان هذا نقل ضمنى غير قصدي
والنقل الغير القصدي لا يجب اتمامه لكن ان اتمها فلا بأس وهذا
ما قاله في الهداية وان لم يضم فلا شيء عليه لانه منطوق اي غير مقصود بها
ضمي التعبد بالمشبه تنبيه على معنى التحيز المتنا في الوجوب هذا وكلامه
الاصل شعر بالوجوب لانه قال فعليه ان يصيب اليها سادسه وكلمه
على الاحتياط والمذكور في النهاية انه ان اصاب اليها اخرى يتشهد ويسلم
ويتشهد سجدتين للسهو لانه ترك لفظة السلام وهي واجبه ثم يتشهد ويسلم
والعسير في السجدة المبطلة وضع اليه عند أبي يوسف ورضه عند محمد
قال فخر الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفقوى هو الرفع ادلاهم التحيز

قبل الركن وان تعدل الأخيرة ثم قام بها عاد اليها ما لم يجد الخامس ولم
اذ قد تقر بأن ما دون الركعة محل للرخص وامكنه التسليم بالتعويض
فليقل وان تجد لها أي الخامسة ثم قرنته اذ الباقي هو أصابه لفظه
السلام وهي واجبة وقد تقر أنه لا مطلق للصلوة ترك الواجب وحتم
اليها سادسة اذ الركعة الواحدة لا تكون نقلا لأنه نهي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن البتة والبتة تصغير البتة ثانياً لا يترك الركعتان صل ولا قضاء
لترك الواجب الذي هو أصابه لفظه السلام والركعتان صل ولا قضاء
لوقف أي تلك الركعة لأنه مطلق كعرفته ولا توبان أي هاتان الركعتان
الزائدتان عن سنة الظهر اذ السنة عبارة عن خطبته رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتي صلى الله عليه وسلم كان يؤدي سنة الظهر بحرية متداولة قضاء فلا يشترط
بهذه الصفة لا يقوم مقامه ولأن المشروع صلوة كاملة قصدية فلا يشترط
بناقصه ضميد وتخصيص المسئلة الشافعية بالقيود المتبعة دون الثانية
مع اشتراكهما في العلم وفي تعلية الركعتين وعدم وجوب القضاء على تقدير
القطع تنبيه على أن العلم هناك أوكد وتحققه

ومن مقتضى أي هذا المصلي بهذا الخط فيها أي في الركعتين الزائدين أعني
الخامسة والسادسة صلتهما أي مع اقتداءه وصلّى الركعتين ولو اقتدا بالثالثة
فصالحاً لأنه شرع قضاء وفي الهداية لأن الموقوف بعاريض يخص الإمام أي
موقوف القضاء في حق الإمام إنما هو عاريض من خصوصية وإلزام العارفين هو
أنه ظن أن هذه هي الركعة الثالثة فشرع فيها بظن أنه يؤدي ما عليه بالإحاطة
وهذا العارض ينتف في حق المقتدي بمصير في التحقيق من قبل بناء المضمون
على المضمون ومن ههنا يقع الاقتداء هنا اسماءاً فاندفعت الشبهة الموردة
ههنا بأنه كيف يقع هذا الاقتداء وفي بناء القوي على المتعين لأنه في التحقيق

في التحقيق من قبل اقتداء المقتضي بالمتقل فافهم وقال الإمام قاضي حالي
رحمته الله في الجامع الصغير وما يتصل بهذه المسئلة اقتداء بالاعتداء أصلاً
في الزاوية وفي التنزيل المطبوع فقال مشايخ بلح يجوز اقتداءهم به
أد الصبي من أهل الطلوع إلا أن الطلوع غير مضمون عليه وهو مضمون
على البالغ ومثل هذا لا يمنع صحة الاقتداء بدليل المسئلة التي نحن فيها
فإن الاقتداء هنا صحيح مع أن هذه الصلوة مضمونة على المقتدي غير مضمونة
على الإمام عند الإيوان بل عند مجداً أيضاً في غيره وأية الزاوية وقال مشايخ
بخارالشيخ المقتدا في الزاوية بالصبيان كما لا يجوز في الكثرة ووجه الفرق
حينئذ بين المسئلة أن كلا من الإمام والمقتدي صانع فيه من أهل الصلوة
وسقوط الصلوة في حق الإمام عارض بما قد ناه وهذا العارض عني عند التقه
لا يظهر في حق المقتدي فإذن هذا الاقتداء اقتداء من يصل صلوة مضمونة من يصل
صلوة مضمونة والصبي ليس من أهل الصلوة فإقتداء بالغ في الصبي من قبل
اقتداء المقتضي بالمتقل وعند محمد رحمته الله صلى الله عليه وسلم بطريق اللزوم يعني
أد أفضل هذه الركعة مع الإمام في حق المقتدي بعد خمس ركعتان سواء
لأن أحرام الفرج لما ينقطع عنه صار المقتدي بخمس ركعات في كل لأنه
لما شرع في تحريمه الإمام لم يرد ما أداه الإمام بهذه التحريم والإمام
أد خمس ركعتان فلو تمت هذه الست للمقتدي أيضاً وهذا ما قال في
الهداية لأنه هو المودى بهذه التحريم أي لأن الست هو المودى بهذه التحريم
أو لأن الإمام هو المودى لهذه الست بهذه التحريم ولو اقتدى المقتدي لا يقتضي
اعتباراً بالإمام وهذه من جهة ما يتعلق بمحمد وفي إسناد ذلك إلى محمد
تنبيه على أن ما تقدمه مذهب الإيوان على ما هو قانون المم رحمه الله
وإن لم يصحح باسمه هناك وهذا هو الموافق لما صرح به في الهداية
وخصص في الإسلام بالبيعة بابي يوسف واللاحقة بمحمد وصوابه أن يقول
في المناصه عندهما تنقل ركعتين أي صلاهما تنقلاً وسهياً بمحمد لله ولا
يعني على هاتين الركعتين ركعتين أخريين مثلاً لو أراد أن يؤدي لزم وفيه عني
سجدة المهي في وسط الصلوة وهو غير مشروع فإن قيل كل شفع صلوة على حدة
فلا تنفع الصلوة في جلا لا الصلوة قلت نعم إلا أن التحريم واحد فجلست لكل

صلوة واحدة فان قبل قد تقع الحجة في وسط الصلوة كالمسافر اذا صلى
الظهر ركعتين وسبى فيها وسجد ثم نوى الإقامة فانه يتم صلوة قلت
هنا امران بطلان الكل اعني الصلوة والحجة وبطلان الحجة فقط فان
سبحا البناء لم يطلان الكل لانه يصير فرضه اربعاً وان حوزناه لم
بطلان الحجة فقط ولا يحق ان يطلان الحجة فقط امون من بطلان الحجة
والصلوة حوزنا البناء عملاً بايون الامرين وصوباً للمعلل لئلا يقطع بطلته
عن اليقين ولا لذلك ما عرفت فانه لا ضرورة هنا اذا سئل لا الحجة ولهذا
جوز البناء هنا ايضا كما اشار اليه بقوله فان سجد اذ لا يطل من صلوة
ان لم يسن وان سئل الحجة فقط فقدم البناء اولى سلامة من عليه السهو
هذه مسئلة اخرى حاصلها ان الذي عليه سجدة السهو على يده القطع والتخل
قبل ان يسجد للسهو يخرج سلامة هذا عنها اخرجاً موقوفاً وبغيره ان
الوقوف في امور منها ان يصح الاقدان بعد التسليم لوعاد الى سجدة السهو
والا فلا يصح الاقدان ومنها انه سئل عن قوله بالتقنية لو سجد للسهو بعد
التقنية لو جرد لها اذن في خلاص الصلوة ومنها انه يصير فرضه اربعاً
فيه الإقامة ثم اشار الى ان الكل عند العود الى سجدة السهو بقوله ان يسجد
بعد اي بعد التسليم فيه التخل والافلا اي ان لم يسجد بعد التسليم فلا
يصح الاقدان ولا يطل الوضوء ولا يصير فرضه اربعاً وهذا عدلها وانما
عند محمد سلامة من عليه السهو لا يخرج عن الصلوة اصلاً سمي ولم يخرج السهو
وسلم فيه القطع بطلته اتفاقاً اما عند محمد فلا ان هذا السلام لا يخرج
اصلاً فنية القطع تغيير للشروع وليس للعدلة لك واما عند محمد فليس
الاخراج بطريق الوقف فلو نوى الخروج بتلكان تغيير المخرج شك
في صلوة فلم يدركنا صلى اربعاً اول مرة اي هذا الشك اول سجدته
انه لم صلى استأنف صلوة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد احكم في صلوة
انك لم صلى فليست بصلوة فقلوبكم صلى فليست بصلوة فقلوبكم صلى فليست بصلوة
محذوف اي كم ركعة صلى وان كثر اي ان كان من عرض له ذلك كثيراً اذ
ما عطف على قوله اي على كثر رايه لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك في صلاة
فليس الصواب وان لم يعلت شي على طه اي لم يكن له راي احد الاقل اي بي

اي بي على يقين لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك في صلوة فلم يدركنا صلى
اربعاً بي على الاقل فدل على حكم النص المتواتراً ولا يحق الوجوه القليلة
ايضا فان الامر بالاستئناف في الاخيرة من مسطرة المخرج وهو مدح في
فقوله وان كن معطوف على مقدري استأنف ان لم يكن والعشرة
المشعرة به قوله اول مرة وتعد في كل موضع طه احرص لونه هذا معلو بالثبوت
الاخيرة اعني قوله ان لم يغلب اخذ الاول برأيه اذا بي على الاول يتعد
في كل موضع يقع في خياله انه احرص لونه لئلا يلزم ترك وجه الغفلة
وهذا يظهر ان ليس المراد بالطل من الطرف الرابع والا يلزم خلاف
المعنى من ولهذا عبر عنه بالتميم في الهداية والله اعلم

باب صلوة المريض

عقب العلم رحمه الله سجدة السهو بصلوة المريض لكان يباسها من جنات معروف
كل منهما معروف لا من الاختيار لصاحبه فيه اد الحامع ان في كل منهما ضرورة
وله جبر وقدر الاول ليس للحاجة اليه دون الثاني لانه اكثر واعبر
واضافة الصلوة الى المريض اضافة الى الفاعل كقيام زيد وقد يقال
هو من قيل اضافة الشيء الى محله كتحريك الخشب ان تعدد الفاعل لم يضر
حدث قبل الصلوة او بعدها والذي يحدث بعدها لا يصير سبباً لما تقدمه
صلى قاعداً يركع ويسجد لقوله صلى الله عليه وسلم صل قائماً فان لم تستطع
تقاعداً فان لم تستطع فعلى الخب سويماً وان الطاعة بحسب الطاقة
وسبب الامر على الاستطاعة وان تعدد اي الركوع والسجود اوى رايه
قاعداً للنص المذكور وجعل سجدة احض من ركوعه لانه قام مقام
اصله فينبغي ان يكون على وضعه فقوله قاعداً تنبيه على ان الامام ينبغي
ان يكون في القعود ثم الظاهر المساءد والى الغم من كلام المص رحمه الله
ان الصلوة بصفه القعود انما يجوز اذا لم يكن له قدرة على القيام اصلاً
كاذا كان مقعداً او زمناً لان هذا هو الظاهر عند الغم من لفظ القعد
على الاطلاق وليس لذلك بل لو كان له قدره ولكن يريد صفه اى
تاخر بره حازله ان يقعد نص على ذلك في المحيط حيث قال العزلة

هو مناط الحكم لا يريدون به العجز الحقيقي بحيث يكون اسم القدرة معلوما
عنه بحيث لا يمكنه القيام أصلا بأن يصير متعلما بل هو اسم منه كما إذا عجز
عنه حقيقة أو قدر عليه لانه تضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى لا يظن
أو عجز وجعل ذلك أو تخاف ابتداء البرء فهذا وأمثاله والعجز الحقيقي
سواء وفي الخارج الصغير للامام المرئى رحمه الله اختلف في حد المرض
الذي يبيح الصلوة بصفة العجز ففسره قوم بأن يكون بحال لو قام بقط
من ضعف أو دوام رأس أو غير ذلك وقصر قوم بأن يكون بحيث يصير حشا
فراش واضح الأفاويل أن يكون بحيث يفضي بالقيام ضرر فإن حصل
فلو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه فكيف يصنع قلنا المعتد
في عمله بمقدار قدرته ونقصه أنه قادرا على أن يكبر قائما ولا يتعذر
على القيام للقرأة أو كان يتعذر على القيام لبعض القرأة دون تمامها فإنه
يؤمر بأن يكبر قائما ويقراء ما يتعذر عليه قائما ثم يتعذر إذا انتهى قدرته هذا
ما عليه الفقيه أبو جعفر رحمه الله وعليه شمس الأئمة الخوا في رحمه الله قال
فأى فرق بين الصلوة والصوم حيث يعتبر في الصوم بعض الجزء دون الصلوة
قلنا الفرق ظاهر فإنه لا يجتمع في يوم واحد صوم وفطر فلا يجزئ صومه
وأول النهار مع افطاره في آخره كذا في المبسوط وهذه الحقيقتان ظهران
المراد بالتعذر في عبارة المصنف ما يشعر بظاهره بل هذا والعجز المذكور في
كلام الهداية وأمثاله مصروف عن الظاهر يعني المراد العجز الشرعي والقدرة
الشرعية لا الحقيقية ولا يرفع اليد عن السجود لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
على مريض يعوده فوجد يصلي لذلك فقال إن قدرت أن تصلي على الأرض
فاسجد والأفاويل برأسك وروى أن ابن مسعود رضي الله عنه دخل على
أنه يعوده فوجد يصلي ورفع اليده فوجد يصلي ففرغ ذلك من يد
مركب هذا في يده وقال هذا شيء عرض لكم الشيطان أو مر برأسك وإن كانت
الوسادة موضوعة على الأرض وسجد عليه تمت صلوة لأن امرأته رضي الله
عنها فعلت لذلك لم تكن بها ولم يمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا في المبسوط والتهامة وإن تعدد العجز أو ثناء مستلفا وجعله إلى الله
المراد أن موضع تحت رأسه وساده حتى يكون شبه القاعد متمكنا من الأئمة

من الأئمة كذا ذكره شمس الأئمة بدلا من المذكور في أو مضطجعا ووجهه
البيان الأول أولى لأنه بالمقصود الذي هو استنباط أقبله أو في وانقله
الأئمة آخره الصلوة يريدانها تأخرت عنه ولا سقط عنه أصلا ولا يوجب
تبعته وحاجبه وقلبه لأن نصب الدل وظيفة الشرع لا الرأي وإنما
الركوع والسجود لا القيام فقد وأما أي لا يحل عليه القيام وهو أفضل
من الإيماء فأما إذا المقصود هو السجود لانه نهاية العظم والعجز
أقرب إليه ومسمى صحيح في الصلوة أي حصل له الصحة في أثناء الصلوة
استأنف الصلوة لحصول التندر وروى أن العجز كالمتمم المصلي قد روي
الماء في أثناء صلواته وقاعد بركع وسجد ولا يتعذر على القيام ووجهها
أي حصل له الصحة في الصلوة حتى قد روي القيام بنى قائما عندما إذا قام
عندما يقعد في القاعد وعند محمد لا فلا صلى قاعدا في تلك جازيلا عند
صح عداي حقيقه رحمه الله إذا الغالب في السنية دوران الرأس وهو
كالمتحقق ولأن السنية شبه الأرض من وجهه فإنه يسبح المجلس عليها
للقرار وعندما لا يترك القيام في السنية إلا للعدو والمربوط لا يزال
العدة لا يتعذر إذا لمعنى ترك الأصل مع القدرة عليه بلا حجة من
هو من الألفاظ التي لا ترد إلا بسببه للمفعول وقيد تنبيه على أن صاحبه
منه سلوب الاختيار أو اعني عليه أي صادر مغني عليه يوما وليلة ففني
ماقات تعدد أو الحجون والأغواء وأن زاد ساعة على اليوم والليلة
لا يجب عليه قضاء ماقات ووجه الفرق أنه إذا طالت المدّة ففي القضا
خرج وإذا قلت المدّة فلا حرج والكثير مقدّم ما زاد على اليوم والليلة
والقليل ما لم يزد على ذلك فتقوله ساعة رفع فاعل زاد أو نصب
طريق وقاعله كل من الحجون والأغواء والله اعلم بحقائق الأئمة

باب سجود التلاوة

ذكر المصنف رحمه الله ما يتعلق بالعوارض التي ما وبعدها عن الأمور العارضة لها
عن اختيار المصنف رحمه الله في قوله أن يشترع في بيان ما يتعلق
بالعوارض المكتسبة كالنلاوة والسفر فبهذه المناسبة سلك المصنف رحمه الله

هذه الطريقة المألوفة وهذه الصلوة في سجود التلاوة من قبل الصلاة لكم
الوجه سجود السجود على ما مر واعلم ان هذه الصلاة سببا وشروطا
وركنا وصلة واحدا وحلا وكيفية وكراهة واستحبابا أما
سببها فامر الله بالتلاوة والسمع فان كلاهما يكفي في تحقق سببه والسمع
اشار الى بيان السبب مرتين مرة اجمالا بقوله سجود التلاوة واخرى
تفصيلا بقوله وحي على من تلا او سمعها وأما شرطها فالطهارة عن
الحدث والحجب واستقبال القبلة وستر العورة واليه الاشارة بقوله
هو سجدة من كبر من شروط الصلوة كما فصلناها بالاخر وبلا شبهة
وبلا سلك وفيها سجدة السجود اى الوظيفة في هذه الصلاة هو الوظيفة
المعروفة في سجدة الصلوة وتجب هذه الصلاة وهذا اشارة الى بيان
صفتها يعنى ان صفتها الوجوب وعند الشافعي رحمه الله هي سنة على من تلا
بريدان سببها التلاوة كما ينسك عليه لانها تصاف اليها وتكرر تكررها
كالسمع اية من اربع عشرة التي اخرجها عن الاعد والحمل وبقي المأمورين
وأولى الحج اى الصلاة الاولى في الحج وهذا اخراجه عن الثانية وهو قوله تعالى
واركعوا وسجدوا فانه لا سجدة هنا عندنا وعند الشافعي رحمه الله هنا
سجدة والغزاق والنمل والصورة وص وسم الصلاة والحج وانفت
وأول فقوله او سمعها عطف على تلا وفي الثاني والاصل ان التلاوة
سبب بالاجماع وفي السماع خلاف فقبل انه سبب والصحيح ان السبب في حق
السامع التلاوة لكن السماع شرط لعمل التلاوة في حقه مثلا كالماء وقلت
المسئلة على انه لو كان محط عظيم وقرا واحدة الصلاة وسمع البعض
ولم يسمع البعض فالذي لم يسمعوا لا يجب عليهم الصلاة كما في الجوامع بقرينة
وهذا هو الموافق لما ذكره في الخلاصة من انه لو قرب اية الصلاة عندنا
او اعم فليس على التام والاسم سجدة وسئلوا عليه رواية للشافعية في آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى وان لم يقصد اى السماع لقوله صلى الله عليه وسلم
الصلاة على من سمعها وكله على الوجوب والسمع غير معتد بالقصد فحب
تعميمه على الإطلاق والتفصيل ههنا ان الايات الناطقة بالصلاة
كلها دلت على الوجوب اذ الايات الناطقة بالسجود اقوام تلك امر صريح

أمر صريح كالخبر الصحيح واقراء باسم ربك والامر للوجوب القسم الثاني ظاهر
طاعة الانبياء والمرسلين وهذا الوجوب الاقدم بهم لقوله تعالى فهذا هم
اقدم المائت ما ذكره استكشاف الكفره ومخالفتهم واجبه فظهر
ان هذه الصلاة واجبه بان الامام يحل المأمور معه وان لم يسمعها لانه التزم
متابعته ولو تلا المأمور لم يسجد اى لا الامام ولا المأمور اما الاول فلان
فيه فليالموضوع امامه واما الثاني فلان فيه مخالفة مع امامه أصلا
اى لا في الصلوة ولا بعدها وهذا عندنا حلال فالجهد فانه يقول يسجدون
بعد الفراع لغير السبب في حقه وعدم المانع وسجد السامع الخارجى اى
لو سمعها رجل خارج الصلوة وسجد على الصحيح سمع المصلى اية الصلاة
من المزمعة في الصلوة سجدة بعدها اى بعد الصلوة بريدان لا يصح في
الصلوة لانها ليست بصلوته حتى لو سجد في الصلوة لا تجزئه ولكن يسجد
لما فرغ من الصلوة لغير السبب وزوال المانع والى ما ذكرنا من انها في
الصلوة لا تجزئه اشار بقوله ولو سجد فيها اعادها لما ذكرنا لا الصلوة
اذ لا موجب لاعادتها ورواية النوادر ان الصلوة ايضا يجب اعادتها
لانها حدث لانه زاد فيها ما ليس بها سمعها من امام ولم يدخل معه في
الصلوة او دخل معه ولكن في ركعة اخرى سجدة فيها اما اذا لم يدخل
فقط ههنا لانه لا يتصور ان يسجد في الصلوة واما اذا دخل فذاك فبان
الاول ان يدخل قبل ان يسجد الثاني ان يدخل بعد ان يسجد وهذا ايضا
على قسمين احدهما ان يدخل بعد سجدة في تلك الركعة وثانيهما ان يدخل
بعد سجدة في ركعة اخرى تحكم القسم الاول طاهر لانه يسجد معه بلا شبهة
لانه يسجد معه على تقدير عدم السماع فعلى تقدير السماع اولى والى هذا اشار
بقوله وان دخل في تلك الركعة قبل سجدة امامه سجدة لا لزاما منه
كما قرناه والا لا يسجد اى ان لم يكن دخوله قبل سجدة امامه بل كان دخوله
في تلك الركعة بعد سجدة لا يسجد اى ليس عليه ان يسجد اصلا أما
في الصلوة فظاهر لان هذه الصلاة ليست بصلوته فلا معنى لمعناها في
الصلوة سحبا وفيه مخالفة امامه واما بعد الفراغ من الصلوة فلائذ
اذا ادرك الامام في اخر تلك الركعة يصير مدركا لتلك الركعة من اولها

الى اخرها فكانه ادرك كل ما يتعلق بهذه الركعة من الغراء والتحيات
وتحويها فكان هو مدركا للصلاة حكما فلا معنى لادائها بعد التلوة والركعة
الامام في الركعة الاخرى ليس بهذه المثابة فافترقا فلما كان عليه ان يصلي
بعد التلوة اذا وقع الدخول في الركعة الاخرى وليس عليه ان يصلي اذا وقع
الدخول في تلك الركعة وان اشترك الفتيان في الدخول بعد الجود وهذا
خلاصة كلام المحيط واليها اشارنا اليه مفصلا اشار اليه صاحب
الهداية بمجمل بقوله لانه صار مدركا لها بادراك الركعة وتطير هذا
مسئلة الورق في شهر رمضان فانه لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة
من الورق في شهر رمضان فانه يصير مدركا للقبول حتى لا ياتي بالقنوت
في الركعة الاخرى فان قيل هذا متفوض بما لو ادرك الامام في الركوع
في صلوات العبد فان عليه ان ياتي بالتكبيرات فلو كان مدرك ركعة
مدركا لها مع جميع ما يتعلق بتلك الركعة لما كان الامر كذلك قلنا
الموصل بعيد بالامكان تفصيل ذلك ان كل ما لا يمكن ان ياتي به من
امور الركعة في الركوع كالتلاوة وقنوت الورق فادراك الامام في
الركوع يصير مدركا لتلك الركعة مع جميع ما يتعلق بها وكل ما يمكن
ان ياتي به في الركوع من امور الركعة ككبريات الصلوات فادراك الامام في
الركوع لا يصير للركعة مع جميع ما يتعلق بها والصلوة الصلوة لا معنى
خارجها هذا تمسك القاعدة عليه حاصلها ان كل صلاة وحسب في التلاوة
سبب هو من افعال الصلوة ولم يقع فعلها في الصلوة فلهذا الصلاة الثانية
في الصلوة لا تعني خارج الصلوة فقوله الصلوة اراد بها المنسوبة
الى الصلوة بان تكون سببه عما هو من فعل الصلوة اى تكون ناشئة من
الاعمال المتعلقة بالصلوة وليس معنى السبب مجرد وجودها في الصلوة فاني
سبب كان فان الاصل في النسبة هو الاختصاص الكامل وبذلك على ما ذكرنا
ما ذكره الشيخ الامام حسن الائمة الرضوي رحمه الله في شرح المبسوط في باب
صلاة التلاوة من كتاب نوادر الصلوة حيث قال ولو ان رجلين افتضا
التلوة كل واحد منهما على حاله فقرأ كل واحد منهما سورة لم يقرأها صاحبه
وفيما سجدة ففعل كل واحد منهما للتي قرأها ففعل كل واحد منهما ان يصليها

لما سمع من صاحبه اذا فرغ لان تلك الصلاة سماعية في حقها لا صلوة بحدوثها
ما لم يسمعها من رجل ليس في الصلوة فاندفعت الشبهة الموردة ههنا بان
هذه القاعدة متفوضة بما معنى ايضا من ان يدلو مع المصلي ايد الصلاة من ليس
معه في الصلوة فبعد التلوة فافهم فقوله لا تعني خارجها اى لا
يؤدي في خارج الصلوة فخارجها نصب على الطرفين والقضاء بمعنى الاداء
لان كبر السجدة معناه وعليه قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة الالية
قال في المحيط واذا اخرجت التلاوة عن وقت الغراء او عن وقت السجدة
ثم اذا ما يكون مود ما لا قاسما عندنا لان ادائها ليس على الفور عندنا
وهل يكره تأخيرها عن وقت القراءة ذكر في بعض المواضع انه اذا قرأها
في الصلوة فتأخيرها مكره عن وقت الغراء وفي بعض المواضع ان تأخيرها
خارج الصلوة لا يكره وذكر الطحاوي ان تأخيرها مكره مطلقا هذا كله
فقد دل على امرين احدهما انه لا قضاء للصلاة التلاوة وانما كل ما ادب
فهو اداء القضاء وثانها ان هذه القاعدة ليست بحكيمة اولية بل هي
عليها تلاها ثم شرع في صلوات واعاد التلاوة كفته سجدة واحدة عن
التلاوة بين جميعا لا اعتماد السبب والمكان والمثابة اقوى لاها صلوة
والسابق قد يكون تبعا لللاحق اذا كان اللاحق كالسنة قبله وان
تلاها وسجد ثم شرع فيها واعاد التلاوة سجدة اخرى للصلاة السبب
فبجدة السبب كرها في مجلس واحد كفته سجدة واحدة لان تكرار السبب
لا يوجب تكرار السبب وان تلاها اى اية الصلاة او المجلس لا تكفيه
سجدة واحدة للصلاة السبب وفي الخلاصة ولو اختلفت المجلسات والتلاوة
او اختلفت تكرار الوجوب والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره وان
تكرر الذكر والتماع واخذ المجلس بمعنى كل ما سمع او ذكر صلى عليه هذا
اعتبار المتأخرين والمقدمين فاسوا ذلك على سجدة التلاوة والجلس
مراد اذ لا يسمع انما اذا زاد على الثلث لا تسعة ثم قال وقد يكون المكان
واحدا ويختلف حكم المجلس كالوشرع اثنان في عقد النكاح فاذا ما في
عقد النكاح فهو مجلس النكاح واذا شرعا في البيع فالمجلس مجلس البيع وعلى
هذا واسدأ الوجب هو ان يقرأ المايك في الارض خضبات يتوي فيها

سدي التوب يذهب وبجي والمقصود ان الذناب والنجس سب لذلك
المجلس في الامام الترمذي رحمه الله واختلف في سدي التوب
والدعائه والقيود وحول الركن والذي يسم في الحوض والهرطقة
لا على عين ثم انتقل الى عين والاصح هو الاحتياط والانتقال من عين
الى اخرى بدل للمجلس ويجب سجدة اخرى لو تبدل مجلس السامع وروايتنا
لا في عينه برتبة لو تبدل مجلس السامع يجب سجدة واحدة على السامع
ولو تبدل مجلس السامع في دون السامع لا يجب سجدة اخرى على السامع وفي
الخلاصة فانه سجدة في موضع ومعه رجل يسمعها فقام السامع في ذلك
واصرفت وفراة تلك الآية نالها ثم قام وزهد في عاد وقلة هكذا
فانه يجب على السامع في كل مرة سجدة على سجدة ولا يجب على السامع الا سجدة
واحدة وكذا الجواب اذا كان السامع على مكانه والسامع يذهب وبجي
ويصيح فانه يجب على السامع في سجدة واحدة وعلى السامع يجب لكل مرة سجدة
على سجدة انتهى وهذا يظهر ان في عباد المصير رحمة تصوير فاصح
وكروم سجدة التي ترك فزاد سجدة في اللفظ يجوز اما بالحرف
او في الكلمة وفراة في التوراة لانه شبه الاعراب بها ولو اشبه
الاستكاف كان كل لا عليه لاسلامه من المحذور ومذهبهم انه
اواين قلها بها دفعا لوجوب الفصل واستحسن احادها على التواتر
لطفه وقد تفصيل وحاصله انه ان كان سجدة فزاد فان كان
مستثنى للسمع ونفع في قلبه انه لا ينفق عليه اذا السجدة ينبغي ان يقرأ
بجهر وان كان مستثنى او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون او ينفق
عليهم اذ ما ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلوة او خارجا
عنها لذا في الخلاصة ومثله في المحط بعين هذه العبارة وهما
امور لا بد من التنبه عليها الاول ان اصل السجدة من هو وتحققه
على ما صرح به في المحط ان كل من لا يجب عليه الصلوة ولا صلاة الفلانة
كالخائض والقسا والكافر والصبي والمجنون فلا سجدة عليهم ان
السجدة من اركان الصلوة وهؤلاء لا يجب عليهم الصلوة فلا يجب عليهم
ما هو من اركانها فاما السامع من هؤلاء فيجب عليه السجدة اذا كان

اذا كان اهلا لوجوب الصلوة اذا ما نفع في حقه والمصلحة المذكورة
في النهاية ايضا وفي الخلاصة والاصل في وجوب السجدة ان من كان
من اهلا لوجوب الصلوة اما قضاء او اداء كان اهلا لوجوب السجدة
ومن لا فلا ثم قال اذا ثبت هذا فقول الخاص والقسا والمجنون
والصبي والكافر اذا قرأ واحد من هؤلاء انه السجدة فانه لا يجب
عليهم ولو سمع منهم رجل مسلم عاقل بالغ يجب عليه سماعه وذكر سجدة
الرجس حرامه في شرح المبسوط ولو ان سكرانا قرأ سجدة او جمعها
فعل به ان يسجد بها لانه مخاطب بقرعة الصلوة باذنه ان الوقت فلو
السجدة بخلاف المجنون اذا قرأ او سمع في حال جنونه لانه ضربه
فالمراد بهذا اذا طال جنونه فاما اذا قصر بان يكون يوما وليلة او
اقل ينبغي ان يلزمه السجدة استحسانا كما يلزمه قضاء الصلوة الثاني
صفة التلاوة والسمع المذكور في كتاب القوم ان التلاوة مشروطة
بالقصد والتبصر حتى لو صدرت عن غير قصد فلا تصح فليت سنا
للسجدة في النهاية سمع السجدة من مجنون او نائم او طرد لا يلزمه السجدة
لان سبب الوجوب سماع تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالقرعة
والتبصر ولم يوجد واذا لم توجد شرط صحة التلاوة لم يوجد السماع
للاول صحيحة وفي شرح المبسوط والمذكور في الاما الى عن ابي يوسف
انه اما يجب السجدة على من يعلم انه يقرأ انه السجدة ولا يجب على
من لا يعلم ذلك وهو قول محمد ايضا خلافا لابي جعفر حماد
وفي الخلاصة ولا يجب السجدة اذا سمعها من طير صاوتها ومن
النائم الصحيح انه يجب ان سمعها منه وان سمعها من الصبي لا
ولو قرأ والقاري اصح لا يسمع وجب عليه السجدة ومن قرأ
السجدة عند نائم او اصم ولم يسمع ولو لا انه نائم او اصم لسمع
فليس على النائم والاصم السجدة ولو قرأ الصبي الذي يعقل الصلوة
انه السجدة امر بان يسجد ولو لم يسجد فليس عليه القضاء

عقب سجدة التلاوة بالسمع لكان ياسبها من حيث ان كل منهما

ثانيا في العبادة عمران ثانيا التلاوة في الصلاة وثالثا في وصية
فكان الأصل مقدم على الوصف كذلك المعلق بالأصل مقدم على المعلق
بالوصف على ان التلاوة عبادة والسفر معاملة والعبادة مقدمة
على المعاملة فلا يرد ما قدمه التلاوة على السفر والمصاف مقدم على باب
صلوة المسافر ثم السفر لغة قطع المسافة وجمعه استعار وفي الشريعة
ما اشار اليه المصنف قوله هو من صدد سبعا ووسطا صار ثلثة ايام وليا
ذكر المصنف عليه على انه لا يخرج للكسبر المجرد عن الله والعقد في الحج
على ذي حجة بالاحكام الشرعية انه لا يخرج للتقدم المجرد عن السير هناك الى
الله والسفر وكل من الامر لا يصدقه في تحقق السفر في الكلام اذن صحت
من الحدود اما ما اشار اليه من ان لا يصدقه في تحقق السفر في الكلام اذن صحت
التقدم المجرد عن السفر فان قيل الإقامة تنبئ بحج الله وفي هذا السفر
فيحتمل ان يكون هو ايضا كذا والآقا الفرق قلنا الإقامة من الزيادة وقد
تقرر ان حجة الله في الزيادة كان خلاف السفر من الاتصال وقد تقرر انه
لا يفي بحج الله في ما هو من قبل الاتصال وسبحي لهذا زيادة تحقيق في
الركوع ومن هنا ذكر العنقاء ان احدا لو طاف سائر الارض وسافر بها
ولم يكن له ثبة لا يصير مسافرا وفارق سبوت بل هو تعيين للبدء وغيره
في الوسط للسير بالابل والراجل وللحج اعدا الرابع والتحليل ما يليق به فالسفر
في السفر الربعي هو التغير ثلثة ايام وليا لها بهذا الفصل ولا عبرة
للتقدير بالفرسخ وفي المحط والذين يدرسون بالفراخ اختلفوا فيما بينهم
فهم من يقدرون باحد وعشرين فرسخا ومنهم من يقدرون ثمانية عشر
ومنهم من يقدرون خمسة عشر ثم قال والقوي على هذا انه اوسط
الاعداد وله اي السفر الربعي المذكور رخص جمع رخصة وهو ما عبر
من غير الى غير يقدرون دور وان كان عاسبا كالتدريج مثلا وفيه
خلاف الثاني رحمه الله حتى يدخل بلد متعلق بقوله يدور غاية للتدريج
او يؤول فاقامة نصف شهر يلد او قرية فيه تنبيه على ان ثبة الإقامة لا
في المسافة وهذا هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله ان الرعاة
اذا تروا موضع كالماء والكلاء وموود الإقامة خمسة عشر يوما والماء

والماء والكلاء يكتبانهم هذه المدة صادرة عن جميع وكذا المراكمة والآخر
الا ان ظاهر الرواية هو ان ثبة الإقامة لا تصح الا موضع الإقامة وموضع
الإقامة العراق والبصرة المنع من الحجر والمدن والحسب لا المقام
كذا في ثبوتها في حجة الله وفي تكافؤ الواحد اذا سار ثلثة ايام ثم يولي
الإقامة في غير موضعها لا تصح فان لم يبرأ ثلثة ايام لان السفر اذا لم يتم علة
كثبات ثبة الإقامة نقصا للعارض لا ابتداء علة بخلاف ما لو سار ثلثة
ايام في ابتداء اعاب فلم يصح في غير محله وهذا صرح في النهاية ايضا فقال
وهذا الذي ذكره فاضل كان من اشتراط موضع الإقامة بالبلد والقربة
انما يصح اذا سار ثلثة ايام ثبة السفر وهو مقصد مكانا هو مدد السفر
فاما قبل ذلك يصح ثبة الإقامة في المعادة ايضا وهذا صرح في الاستبصار
في اصول الفقه في القول بصلوكته لكتسبه فقال لا يرى انه اذا نوي رخصه
اي رخص السفر مما اذا لم يتم ثلثة ايام صار مقبولا وان كان في غير موضع الإقامة
اد السفر لم يتم عليه كانت ثبة الإقامة نقصا للعارض لا ابتداء اعاب عليه
واذا سار ثلثة ايام ثم نوي المقام في غير موضع الإقامة لم يصح له هذا ابتداء
الاعاب فلا يصح في غير محله وهذا اعني القول انه يصح رخص سفر قبل معنى
ثلثة ايام مدته في الخلاصة ايضا وفي غيره من الكتب قالوا المسافر اذا جاوز
عراق مصر فاما سار بعض الطريق نكح ثبات في وطنه فغير الرجوع الى الوطن
لاجل لك بصير مقبلا بحج غير الوطن لانه رخص سفر قبل الاستحكام حيث
لم يبرأ ثلثة ايام فعود مقبلا تم صلوة فيها اي من الرخص المتعلقة بالسفر
مصرفه الرابع في القيد بالعرض تنبيه على ان القيد لا يجري في غير العرض
كالسفر والواجبات وهو الصحيح في الخلاصة والمسافر ان يترك السن عند
البعض خلافا للمصلي وفي فتاوى قاضي خان وكان الشيخ الامام ابو بكر
محمد الفضل رحمه الله لا يرحس ترك السن ولا في قصرها وفي التحسين
والسن لا يدخلها القصر والوقوف في الغرض وهل باقيا اختلوا
فيه والمختار انه باقيا في حال الامر اي شرت في الكل والمسافر قصر
الله وفي حال الحزن لانه ترك سن على العذر والقيد الرابع تنبيه
على انه لا يخرج من العرض الثاني كالحجر ولا الثاني كالعرب بل ذلك ورد

الحبر وقصر الصلوة نفسها وقد جاء العصر بمعنى الحبر أيضا وأما العصر
على وزن الصغر فمخاها خلافا للطلوع لا غير ومنه قصر المسافر فيصير
أن يوفي أقل من نصف شهر وأن يوفي نصفه وأكثر أو يوفي مدتها أي مدة الإقامة
وهي نصف شهر بموضعين يعني لو حصل منه ثلثه مدة الإقامة ولكن
بموضعين فصاعدا لا يصير مقبلا في الإقامة ولو يوفي الإقامة في موضعين
خمس عشرة يوما وليس عصر واحد ولا فريضة واحدة مثل أن يوفي أن يقيم
بمكة ومناخنة عشر يوما لا يصير مقبلا إلا أن يوفي أن يقيم في مكة
في أحدهما وبأياها في أخرى فإنه يصير مقبلا إذا دخل القرية التي يوفي الإقامة
فيها خمس عشرة ليلة ولا يصير مقبلا بدخوله أولا في القرية الأخرى فكذا
كلامه وبمثل صرح شهر الإقامة في شرح المسوط وفيه دليل على أن كلام
المصنف على الإطلاق وإن في المسئلة تفصيلا أو دخل بها عازما أو جازعا
أو بعد غد فظالم مكنته حتى مضى عليه شهر وسنوي فإنه لا يصير مقبلا
لأنه روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه أقام بقرية من قرى بني كنانة
شهرين وكان يصير صلوته وعقبة ابن عباس رضي الله عنه أقام بمخارز
سنتين وكان يصير صلوته وابن عمر رضي الله عنه أقام بأدرج كان ستة أشهر
وكان يصير صلوته ومنه عن ابن عباس وسائر الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين لا يقال كيف يصح ذلك وقد قال عثمان رضي الله عنه من أقام
أربع أصلي أربعاً أنا نقول نعم إلا أن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال
أقل مدة الإقامة خمس عشرة يوما والآخر في مثله كالحجرات العاديات
لا تتبدل لها العقول لا بالسج من صاحب الشرح والآخر بقوله الأولى
إذا العصر ثابت يقين واليقين لا يزول إلا باليقين وهذا المعنى لا يوجد
إلا في الأولى لأنه هو الذي يوجب ما يراه الصحابة وهو قريب من الإجماع كذا في اللسان
ولا يخفى على العارفين بقوانين الفقه أن الأخذ بالأقل أحوط وإن المصنف والمحرر
إذا اجتمعا فالحكم للحبر دون المصحح على أن فيه عود إلى العزيمة التي هي
الأصل فانهم وكذا عكس دخل إلى أرض حرب فإنه لا يصيرون مقبليين وإن
نوا الإقامة فيها لأنهم من غير أن يعلنوا إعلانهم وحالهم دائره بين العدا
أنهم بين الغزاة أن انهم من قبل من المدة واقعة في محلها أو حاصر

أو حاصر حصنها لما ذكرنا انما من حالهم مطلقا لعزيمتهم أدنى مترودة
بين الغزاة علوا والغزاة علوا ولذلك الحال قبح ورحمان ليس لالة
القال ومن ههنا سمعهم يقولون لسان الحال انطق وكف لا يكون انطق
ولا حال للكذب هناك بخلاف المقال فإن الكذب هناك محال ولا يسلط
وروي أن رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنه فقال أنا مطلق الإقامة في دار
الحرب فقال صل ركعتين حتى ترجع إلى أمك أو أهل البقي منصوب معطى
على حصن أي حاصر أهل البقي في دارنا أي دار الإسلام في غير حصن وهو
إقامة مدتها أي مدة الإقامة وهي نصف شهر كما عرفت والتقدير بغير حصن
وعما يشعر بثبوت الإقامة في المصر وتعليل الهداية بأن الحال يكذبها فقال
يتم بخلافه لا أهل أخيه نودها في الأصح أي يقصر أهل أخيه نودها
الإقامة فهو معطى على فاعل يقصر أي يقصر كل من هؤلاء المذكورين لا
أهل الإخيه وقوله في الأصح تنبيه على أن فيه اختلافا على ما صرح به في
المسوط وغيره فحق المسوط اختلف المتأخرون في الذين يكونون الإخيه
في دار الإسلام كالأعراب والأتراك فثبت من يقول لا يصيرون مقبليين
أبدا أنهم ليسوا في موضع الإقامة والأصح أنهم مقبليون وعلمه بوجهين
أحدهما أن الإقامة أصل والعرض عارض فالجمل على الأصل أولى الثاني
أن العرض إنما يكون عند المنية التي كان إليه مدة السفر وهو كذا ما نوا
مدة السفر فقط بل هم ينقلون من ماء إلى ماء ومن مري إلى مري كما في
مقامين بمقتضى الإصالة فلو أنهم سافروا صلوة أربعاً وتعد في الفقه أن
هم فرضه وأما أن فرضه ثم فظاهر وأما الأساء فلما خيرا لقوله
وشبهة عدم قبول الصدقة الإلهية بهادة الصريح النبوي بقوله أما
صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد علق العصر بالقول وما
صدقته فدل على أنه يجوز إتمامه فإن قيل كيف يصح ذلك وقد روي عن عمر
رضي الله عنه أنه قال صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر قلبا
مراده الخالف بطريق الإصالة بالشرح وما زاد على الركعتين فقل لأنه
لو ترك لا يفتنى وهذه أنة النافذة بخلاف الصور فإنه منقضى وإن لم
يتعد في الفقه الأولى بطل فرضه أو حصل النقل بالرض من قبل إتمامه

ويكمل اركانها وخطا القل بالعرض قبل تمامه سطل مسافر امة مقم تم في
الوقت اي يصير فيه اربعام حجة الاقتداء وبعده اي قوات الوقت
لانومه وفي عكسه وهوان يقصد في المقم بالمسافر قصر المسافر وانتم المقم
وحاصل هذا المقام انه لا يجوز للمسافر ان يقصد في المقم بعد قوات الوقت
والمقم ان يقصد في المسافر في وقت وبعده انما الجواز في الوقت فلا بد من
عن الصحابة انهم كانوا يفعلون كذلك واما عدم الجواز بعد الوقت فلا بد من
الوقت ولزم عليه ما لم يرد بعدا للزوم لا بعدا بالاقبال ولا بد من الإقامة
والشأن في ظاهره وسعمل المسافر الذي يوم المقم بدا اي قولا واندمه او قولا
مندوبا يريد ان هذا القول ليس واجبا بل هو مندوب واليه الاشارة
في الهداية بقوله ويستحب للامام المسافر اذا سلم ان يقول انتم اهل صلواتكم
فانا قوم معكم لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا حين صلى باهل مكة حين
مسافر واليه الاشارة بقوله انتم اهل صلواتكم فانا قوم معكم فان قيل القوم
ان كانوا علمين بحال الامام فهذا عبث اذ لا طائل تحت هذا الاعلام وان
كانوا غير علمين بحاله لزم ان يكون هذا القول واجبا لا مندوبا اذ قد عرفت
ان علم المقتدي بحال الامام شرط لصحة الاقتداء به صرح به فاضى خان رحمه
في فتاواه في فصل من معنى الاقتداء به ومن لا يصح على ان اصلاح صلوة
المقتدي واجب على الامام فليس هؤلاء علمون بحال الامام الا ان هذا
الاعلام احياط منه ومحافظه على ما كان حاصله لا لم تحفظ المعنى لذلك
ودعا لغيره بان النسبان وسطل الوطن الاصلي مثله شروع في مسألة اخرى
ولاصح هذه المسئلة الابعد بسم الاوطان وتفسيرها وحاصلها
ان الاوطان ثلثة وطن القرار ووطن الإقامة ووطن السكنى فوطن
القرار هو الوطن الاصلي الذي يولد فيه وتاهله من بلاد اوقية ووطن
الإقامة هو الموضع الذي نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما ووطن السكنى
هو الموضع الذي نوى الإقامة فيه اقل من خمسة عشر يوما كذا في الخلاصة
والمدكور في الكافي والنهاية بدل وطن القرار الوطن الاصلي قال صاحبها
رحمهما هذه عبارة عامة المشايخ وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن
وطنان وطن اصلي ووطن سفر وهو وطن الإقامة ولم يعتبروا وطن

وطن السكنى وطنا وهو الصحيح لانه لم ثبت فيه حكم الإقامة بل حكم التفرقة
بأن فاداه بعد ذلك فاعلم ان حكم الوطن الاصلي ان ينقص بالوطن الاصلي
لانه مثله قوم وضعوا والى يكسر بمثل ما لا يمدونه حتى لو انتقل
من البلد الذي هو وطنه الاصلي وتوطن بلدة اخرى لا سقى الاول ووطنه
الا مري ان مكة كانت وطنا اصليا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما هاجر
سها الى المدينة اهلها وتوطن هناك لم يبق مكة ووطنه له قلنا قال عام
حجة الوداع انتم اهل صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم معكم ولا ينقص هذا الوطن
اعني الاصلي بوطن السفر كما اشار اليه بقوله لا السفر اي يطله مثله لا السفر
نوع موقع معطوف على فاعل بطل وهو مثله فارد به السفر ووطن السفر
كما اشار اليه واما لا ينقص به لانه دونه وقد نهى عن ان الشيء
لا يكسر الا مثله او فوقه والذي دونه لا وفي مثله اختصار لطيف وتبينه
على علة الحكم كما اشار اليه ووطن الإقامة بالصب لانه معطوف على معطوف
بطل ومثله بالرجع معطوف على فاعله وهو مثله اي وسطل وطن الإقامة
مثله فالتركيب من قبل العطف على محمول عامل واحد والسفر وضع عطف
على مثله والاصلي مثله يريد ان وطن الإقامة بطل بوطن الإقامة ووطن
السفر لانه منه وبالوطن الاصلي لانه فوقه فهو لما اكسر بمثل اكسر بما فوقه
بالطريق الاول على علم الاجتهاد وكلامهم رحمه الله كما ترى شعير للوطنين
اعني وطن القرار ووطن السفر وسأكت عن الثالث وهو وطن السكنى
اما لانه لم يعتبره كما هو مذهب المحققين من المشايخ اولان حكمه واضح
لان كلام من الوطنين الاخرين اعني القرار والإقامة سطل له كما قال في
الخلاصة ووطن السكنى يقصد كل شيء أي كل من الباقيين كما صرح به في
النهاية وهما سنا نكه اخرى لا بد من التقيد لها وفي ان تقدر السفر ليس
بشرط لبث الوطن الاصلي اجماعا واما انه صل هو شرط لبث ووطن الإقامة
ففيه اختلاف الرواية ففي رواية يجب وفي رواية لا كما في الخلاصة والسفر
وضده وهو الإقامة لا يغيران القابلية مطلقا كانت فانية السفر والمصدر
اذ المعتمد في القضاء ما ثبت في الاداء وطنان احد القصد بعدا للزوم
غير ناضح اذ المعيار انما يظهرنا فيه اذا كان قبل البث واما بعده فلا ٥

عقب بالمشافير بما بالجمعة لتساها في الاشتغال على ان اصله كان اربعاً
تقص منه اثنان فبما مع السنة اربعة ان كلا سبب للنقص ثم الجمعة
من الاجتماع كالعزيم من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر استعمالها
حتى حذف المضاف وجمعت ايضا فصل جمعة وجمعات كذا في المغرب والجملة
فصلوة الجمعة ونقض محكمه تاركها عاص وجاها كما في ثبت فضيتها
بالكتاب والسنة واجماع الامة شروط الوجوب اي للزوم الجمعة
بحيث يصير تاركها عاصاً لا اذاتها بحيث لا يجوز اذها بدون هذه
الشروط وبالجملة شروط لزومها اثني عشر في المصلي وسد في غيره
فالسنة المتعلقة بفرض المصلي ما اشار اليه بقوله الاقامة بمصر والصفة
والحرية والذكور والبلوغ وسلامة العقل يعني بسلامة هذه
الاعضاء وهذا هو الشرط السادس ففتح الجمعة فيها العملها فافهمها
تفصيل لكون هذه الامور شرطاً للوجوب لا الاداء يريد ان انسانا مصليا
هذه الشروط وليس موصوفا بهذه الصفات جازت صلوة وتفتح في وقتها
وان لم يحجب عليه اي وان لم تكن الجمعة فضا عليه بشرط ادائها الصلوة وقتها
شروع في تفصيل السنة المتعلقة لا بفرض المصلي يريد ان سائر الخصال هي في
الاداء وهي المصلي الجامع والسلطان والوقت والمكان والجمعة والاداء
العام وبالجملة فشرط الاداء ما لا يجوز الاداء بدونه بشرط الوجوب
ما لا وجوب بدونه وبالجملة فهنا امران المصلي الجامع وفناءه وفي
تفسير كل منهما خلاف وشار المصلي المقتصر كل منهما على الترتيب عما هو
المختار عنده بقوله وما لا يسع الاكبر ساجدة اي غير الجامع اهله فأكبر
نصب منعول يسع واهله فاعله وحاصل هذا القول انه اذا كان
موضع اذا اجتمع من يجب عليه الجمعة من اهله لأكل من يسكن في هذا القوم
من الصبيان والنساء والعبد وغيرهم ممن لا يجب عليه الجمعة في أكبر
مساجدهم صا وهذا المصير عنهم ولم يسعهم فاحتاجوا الى بناء مسجد
اخر للجمعة فهذا مصر جامع فقام فيه الجمعة هذا حاصل كلامه المبسوط
في هذا التفسير وفيه تنبيه على ان يباد لها ان المراد بأكبر المساجد غير

غير الجامع والثاني ان المراد بالاهل الاهل المخصوصون وهم الذين
يجب عليهم الجمعة لأكل من هو اهله وفي الخلاصة وفي هذا المصير الجامع قوله
قال بعضهم ان بعض كل محترف محرفة وقال ان يحتاج لواجبها في أكبر
مساجدهم لا يسعهم قال الامام الرضوي ظاهر المذهب عندنا ان يكون فيه
سلطان وقاضي لا قامة المدعوة وتنفذ الاحكام ويشترط اذا لم يكن
القاضي والوالي غنيا وفي الهداية والمصير للجامع كل موضع له امر وقا
تفقد الاحكام وتقيم الحدود وفي النهاية وعن ابو يوسف رواية اخري
غير هذا وهي ان المصير للجامع كل موضع يسكن فيه عشرة الاف نفر وقال
سفان الثوري رحمه الله المصير للجامع ما بعد الناس من اربعة كرايات
المطلقة كخارا وممقد وقال بعض ما يخاف ان يتمكن كل صانع ان يعين
بشعته فيه ولا يحتاج فيه الى تحول الى شعته اخري ثم قالت ولكن
ظاهر المذهب انه موضع له امر وقا تنفذ الاحكام وتقيم الحدود والمصير
رحمه الله اختار ما اختاره لانه ارفق واجوط وما انفصل به اي بالمصير
بعدا حال من يصير افضل لمصلحة فتاوه بذكر الفناء وفناء الدار ما استند
من جملتها والجمع اقية ونقال هو من افنا الناس اذا لم يعلم من هو والجملة
ففي تفسير فناء المصير ايضا خلاف في المخطط اختلف الناس في تقدير فناء
المصير فقده محمد رحمه الله في المواد بالعلوم وقاربيته لك تتر برناد
وفي المغرب بالعلوم قدر ثلثمائة ذراع الى اربع مائة وقدره ابو يوسف
مئيل او مئيلين فخور الجمعة لاهل المصير اذا خرجوا الحاجة قدر مئيل
او مئيلين وهذا بخلاف المسافر فانه اذا خرج عن عمران المصير بقصر
الصلوة وقدره بعضهم بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المصير واذا ن
مؤذن شتمه صوته فناء المصير المذكور وفي النهاية في باب صلوة المسافر
وقال الامام حواهر زاده وتضمن الامة الرضوي رحمه الله الصبح ان
الفناء مقدد بالعلوم وقدر بعضهم الفناء بفرحين وبعضهم بكثرة فراح
ذكر في المخطط وقال الامام شمس الامة الرضوي رحمه الله في شرح المبسوط
فناء المصير موضع معد للحاج اهل المصير فاقاسهم في المصير باقاسهم في

فانها وانما تغير من المسافر بالاقامة فيعتبر فيه موضع الإقامة وهو ما بين الانية فأما إقامة صلوة الجمعة والعدين من حجاج أهل مصر وهذا الموضع معد لذلك فيجعل في هذا الحكم فناء المصر كقول المصر هذا كلامه بعبارة نقوله وانما تغير من المسافر إلى آخر كلامه جواب شبهه سبق وكلامه صريحا فقال في تقريرها للشيخ حتى المسافر هذا الموضع أعني المجاورة الكائنة من مصر على قدر غلظ في حكم المغارة لا في حكم حوز مصر حتى أن من خرج من أهل هذا المصر على نية السفر صلى صلوة المسافر في هذا الموضع ومن قدم مسافرا من أهل هذا المصر فأنهى إلى هذا الموضع صلى صلوة المسافر أيضا فكذلك في حق إقامة الجمعة ينبغي أن يحمل هذا الموضع بمكة المغارة انتهى وهذه الشبهة شبهة أوردها بعض الفقهاء كالأما خواص زاده رحمه الله ومن تبعه حيث قالوا لا ينبغي أن المصير شرط لصلوة السفر فلما أعطيت هذه المواضع أعني أقبية مصر حكم مصر في حق صلوة الجمعة والعدين فكيف أعطيت حكم غير مصر في حق السفر للمسافر وحاشا للجمعة بمعنى لأنه من فناء مكة إذ هو من الحرم والله الشارح الألبان يقول هذا بالغ الكعبه سماء كعبه لكونه بها لها فان الهدايا والنفقة لا يجوز بمكة بل بمعنى ذلك على أنه في حكمها في الموضع تعيينه للجواز يريد أنه لا يجوز للجمعة بمعنى غير الموسم وذلك لأن معنى قصر مصر في هذا الوقت لوجود شرائط السفر يومئذ من السلطان والقاضي والانية والإسوان غاية الإمارة لا معنى قصر بعد انقضاء الموسم والبقاء بهذه الصفة ليس بشرط وعلله في النهاية بأن الناس بأمرهم على ترفيع الرجل من دار النساء إلى دار البقاء فدل ذلك على أن البقاء ليس بشرط وفي المحيط وعلله في النهاية أيضا بهذه العبارة ومن الشائع من قال انما يجوز إذا الجمعة بمعنى أنه من أقبية مكة وهذا فاسد لا على قول من يفتد القضاة بغير محقق لأن بين مكة ومعنى فحين انتهى كلامهما في الخطبة أو أمير الحجارة لأن كلاهما له ولاية بخلاف أمير الموسم فإنه ليس له ولاية إقامة الجمعة بل القضاة اليه انما هو امور الحج لا غير كما أشار إليه بقوله لا لا أمير الموسم إذ هو المسئول لرعاية الحاج فقط ولا يعرفات لانها مسافة ليس فيها بناء فلا يأخذ حكم مصر

حكم مصر كذا في النهاية والسلطان أي من له الولاية العامة أو أباية وهو الأمير والقاضي لفتاوى صلاح الله عليه السلام أربع إلى الولاية وذكر من جعلها للجمعة والعدين وفي الخلاصة العبد إذا أخذ على ناحية صلى بهم الجمعة جاز ولا يجوز الا كعبه بزوجيه ولا قضاياه والمعلب الذي لا عهد له أي لا منشور له أن كان سيرة بين رعيته سيرة الامراء حكم بينهم بحكم الولاية يجوز الجمعة بحضوره وليس للقاضي أن يصلي للجمعة بالناس إذا لم يكن مادونه وبجواز لصاحب الشط وان لم يهرمه وهذا في عرفهم ولوان وإلى المصريات ولم يبلغ الخطبة موته حتى قضت بهم جمع فان صلى بهم خطبة الميت أو صاحب الشط أو القاضي آخرهم ولو اجتمعت على تقديم رجل لم يأمر القاضي ولا خطبة الميت لم تجز ولم تكن جمعة وان لم يكن معه قاض ولا خطبة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز للضرورة ولو مات الخطيب وله ولاية وامراء على أشياء من امور المسلمين كانوا على ولايتهم فيقولون الجمع ووقت الخطبة فتصح الجمعة في وقت الظهر ولا يصح بعده والخطبة فلا تصح بدونها نحو تسبيحة ان قال سبحانه الله أولا لا اله الا الله أو الحمد لله هذا عند وعندنا لا يجوز حتى يكون كلامه أطول لا يسمى خطبة كذا في الخلاصة وينبغي أن يكون ذلك بنية الخطبة له ان عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في أول جمعة وألقى قال الحمد لله فارتفع عليه أي تعلق عليه القارة فقال ان اياكم وعمر كانا بعدا ان لهذا المقام مقالا وانتم إلى امام فقال اخرج منكم إلى امام وقال وسياقي الخطب من بعد الله أكبر ما شاء الله فعل فترسل وصلى الجمعة ولم ينكر عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم فقوله وانتم إلى امام فقال انما معناه ان الخطبة بعد للخطباء الراشدين رضي الله عنهم اجمعين يكونون على كثرة المقام مع في الحال وانا وان لم أكن قولا لا مثلم لكني فقال للضرورة والشر لا أن في هذا تقرضا للشيخين كذا في المحيط ولهذا ان مثل ذلك لا يسمى خطبة عرفا فلما أي يجب أن يكون الخطبة قبل الجمعة في وقتها أي في وقت الجمعة وهو وقت الظهر والجماعة أيضا من شروط إذا الجمعة فلا تصح وحده إذا الجمعة من الاجتماع كما عرفت وهم أي الجماعة العترة في ادائها ثلثة رجال سوى الامام عنده وعندنا اثنان سواء وان نفروا قبل مجوده

اي ان ذهب القوم قبل وجود الامام نداء بالظهر وان بقي لك او نفروا بعد مجيء
انها لحصول الجماعة في الاول والامر بالوقوف في الثاني والاذن العام من
شرايطها جمعها للصلاة في المسجد كذا في شرح المبسوط ومن صلح اماما في غيرها
كبار المكتوبات صلح فيها اي يجوز للمسلمين والهدى والمؤمنين ان يؤموا في الجمعة
لانهم لما حضروا افتتحت عليهم وفي ذلك خلاصه وفي ذلك من بعد ذلك
لهم العذر في تركها اعني الذين هم اهل اديانها لا اهل وجوبها او سجون صغرة
في مصربها اي يوم الجمعة لان في ذلك اخلاص الجماعة اذ هي جامعة للجماعة
وكل جماعة هي متحدة بالنفس اليها فظهر من ذلك عذله في اي في المص
فيلها اي قبل الجمعة ثم سجد اليها اي الى الجمعة والامام فيها اي في طوط
الجمعة سطره اي بطل سجد ظهر المودي قبلها اذ ركعها اوله عنده وعندها
بطل بعد الاقضاء ومذكها اي مذكرك للجمعة في حين السجدة او يجوز وهو
بها لادراك شرف الفصل في الجماعة واذا اذن الاول اي الاذان
الاول تركوا البيع وسعوا الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكره وذكر
البيع وفي المبسوط واختلفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم عند البيع
وحجبا للجمعة فقال الطحاوي هو الاذان عند المنبر بعد خروج
الامام فانه هو الاصل الذي كان للجمعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد روي عن الشافعي بن يزيد رضي الله عنه انه قال هكذا وكذلك في عهد
ابي بكر وعمر رضي الله عنهما كان الموجود هذا الاذان واما الاذان على الزور
فقد احدثه عثمان رضي الله عنه اذ لم يكن موجودا في عهد النوق ولا في زمن
خلافة الشافعي وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان المشارة اذ لو انظر
الناس اذان المنبر لغايتها السند والحظية بل الجمعة ايضا لم يكن بئس بعد
من الجامع والاصح ان كل اذان يكون قبل زوال الشمس فذلك غير معتبر
بل المعتبر هو الاذان الاول الذي بعد زوال الشمس سواء كان الامام على المنبر
او على الزور وهذا كلامه ولما كان الاصح ذلك اختاره المصنف وعلق حرمه البيع
ووجوب السعي به بتعيينه بالاوليه يريد ان كل اذان كان اول بعد الزوال
هو المعتبر فاقضى المصنف في ذلك ان صاحب الهداية فانه اشار اشارة اجمالية
الى ما فصله في المبسوط فقال ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا

الاذان الاذان ولهذا قل هو المعتبر في وجوب السعي وحرمه البيع والاصح
ان المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لانه هو المعتبر في حصول الاعلام
واذا خرج الامام اي من خلوة المنية على حسب محراب الجامع وهذا مبني على
عرف الزمان الاول وعليه عرف مران وسمي قد فقد حوت عادتهم على انهم
يتبون بحسب المحراب في الجامع خلوة ليدخل فيها الامام اول ما دخل الجامع
ويستحل هناك بالتوافل والسنة وكان ذلك مبني على تعظيم الامام وبالجملة
هو يودي سنة الجمعة هناك ثم يخرج منها للصلاة على المنبر فيستحل بالمطبة
فلما كان خروجه مقارنا لجلوسه على المنبر اعطيه حكمه فعلقوا به ما يرتب
عليه كما اشار اليه بقوله حرم الصلوة والكلام المراد بالصلوة صلوة الطلوع
فاما الغاية فلا كراهة في فعلها وقت الخطبة واما الكلام فانه
اختلفوا في المناسخ على قولين في حقه رحمه الله فذكر بعضهم الكلام الذي هو
من كلام الناس فاما التسبيح واسماؤه فلا وفي الكافي ذكره الشروع
في الصلوة بعد خروج الامام ومن كان فيها ينقطع على رأس الركعتين فان
صلى ركعة من البها ركعة اخرى وحلم وقال الشافعي رحمه الله بان في السنة
وتحية المسجد ورد السلام وقال بعضهم لكل مكروه والاول اصح كذا
في المبسوط وصرح به في النهاية ثم قال وقبل المراد من الكلام الذي اختلفوا
فيه وقت خروج الامام ووقت فرائضه من الخطبة هو كلامه يتعلق بامور
الاخر فاما كلام الدنيا فغير جائز اتفاقا ثم قال وهذا القول فاسد لانه
يجوز كلام الدنيا ايضا عندهما وجميعها ما روي عن النبي صلى الله عليه
رسوله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل عن المنبر يسأل الناس عن حاجتهم
وعن احوال اسواقهم ثم يصلي وروي عن الشافعي رضي الله عنهما انها كانتا
اذا صعدا المنبر يسألان الناس عن احوال اسواقهم ومن حجتهما ايضا
حديث عمر رضي الله عنه انه قال خروج الامام يقطع الصلوة وكلامه ينقطع
الكلام ولان حرمه الكلام باعتبار الاختلال بسماع الخطبة اذ الكلام
في نفسه فلا اثم فيه في حجة او حجة رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم
اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وهذا يظهر ان حرمه الصلوة
والكلام عند خروج الامام انما هو قول الامام فاما عندهما فلا بأس

بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يحطب واذا نزل قبل ان يكبر على ما صرح به
في الهداية حتى يتم خطبته لئلا يفتنه الخطيب وفي الخلاصة اعلم ان ما ذكر
في القتلوع يجوز في الخطبة حتى لا ينبغي ان ياكل او يشرب والامام في الخطبة ويجوز
الكلام سواء كان امرا بالمعروف او كلاما اخر واما الخطيب فلا ينبغي
ان يتكلم في خطبته الا ان يتكلم بما يشبه الامر بالمعروف وجهذا فلا بأس به
واذا ثبت حرمة الكلام اذا كان قريبا من الامام فان كان بعيدا لم يسمع
الخطبة اختلف المتأخرون فيه فمنهم من اختار السكوت ومنهم من اختار
قراءة القرآن وعن ابى يوسف ان السكوت واما دراسة الفقه والتفريق
كتاب الفقه من اصحابنا من ذكره ذلك ومنهم من قال لا بأس به وعن ابى يوسف
انه كان ينظر في كتابه ويصحح قبله وقت الخطبة وان راى منكرا فاشار
بيده او يصفه ولم يتكلم فالصحيح انه لا بأس به واما رد السلام وتجنب الغضب
فعن ابى يوسف انه كان يتبعهما واما ان الدين من الامام او الى امير السادة
ففيه اختلاف رواية والصحيح ان الدين افضل ووجه المنع الاحتراز
عن سماع مدح الطلبة انتهى واما الجلس على المنبر ان ثانيا بين يديه اذ يركب
البوارق واستقلوع اى الناس الخطيب سمع من خطبته ويحطب خطبتين
بينهما فعدة حال كونه قائما طامرا فالعدة للاستراحة عندنا لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحطب قائما حطة واحدة فلما استن جعلها خطبتين
يجلس بينهما حطة وقفة دليل على امرين جواز الاستراحة بخطبة واحدة وان
المجلس هذه للاستراحة والتقييد بالقيام لانه متوارث وروى ان عثمان
رضي الله عنه كان يحطب قاعدا واؤله في المبسوط بانه كان ذلك لم يذكر
في اخر عمر واما الطهارة فلا ينافي بمزلة شرط القتلوع ولو فعل قاعدا بلا طهارة
جاز ويكره كذا في الهداية واما تمت الخطبة اقيم اى استعمل الموضع بالحق
وصلى الامام ركعتين يريد ان صلوة الجمعة ركعتان اذ بذلك جرى التواتر
وهذا وان ان يتم الكلام في هذا الباب كما نشر الى بعض ما يستدسين
الحاجة اليه لعموم تبعه وشمول احتياج المسلمين اليه الاول انه صل
يجوز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين الثاني انه صل يودي بها الجمعة
اربع الثالث بيان كونه في الرابع اما الاول فحققه ما ذكره شروك

شمس الامامة الشخصى رحمه الله في شرح المبسوط حيث قال واختلفت الروايات
في اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين والصحيح من قول ابى حنيفة ومحمد
انهما يجوز اقامتها في موضعين واكثر وعن ابى يوسف فيه روايتان احدهما
انها يجوز في موضعين ولا يجوز في اكثر من ذلك والاخرى انه لا يجوز اقامته
الجمعة في مصر واحد في موضعين الا ان يكون في وسط مصر بمصر عظيم كقضاء
فكل جانب منه اذن في حكم مصر على جهة واحدة هذه الرواية ان الامام
فتح في زمن النبوة وفي عهد الخلفاء ولم يقد احد منهم في كل مصر اكثر من جمعة
واحدة اقامة الجمعة ولما جاز اقامتها في موضعين لم يزل في اكثر فروع الى
القول بان اصل كل مسجد يصلى في مسجدهم واحد لا يقول بذلك ولا يجوز
اقامتها في موضعين في مصر واحد بطول الجمعة والجمعة من اعلام الدين
فلا يجوز القول بما يودي الى قتلها ووجه الرواية الاخرى ان
المصر قد يكون متباعد الجوانب فيشق على الشيوخ والضعفاء التحول من مكان
الى مكان فالجواز للضرورة والثالث بالضرورة بتقدير بقدر ما هو فيه
الضرورة منه فانه لا يجوز في موضعين فلا يجوزها في اكثر من ذلك واما
وجه قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله فقوله صلى الله عليه وسلم لا الجمعة ولا يركب
الا في مصر جامع فشرط المصر الجامع لاقامة الجمعة وهذا الشرط في حق كل
فريق موجود ولان المرح مدفوع وفي القول بانه لا يجوز اقامتها
الا في موضع واحد معنى المرح ومعنى يسمع الفقه فقد يكون بين اهل مصر
واحد اختلاف على وجه لو اجتمعوا في موضع كان سببا لتبطل الفقه وقد
امرنا بتسكينها فلما جاز اقامتها في موضعين واكثر من ذلك هذا كلامه
والمدكور في الخلاصة ان اقامة الجمعة في مصر في موضعين يجوز عند ابى حنيفة
وابى يوسف رحمه الله ولا يجوز في تلك مواضع وعن جمهورها يجوز في ثلثة
مواضع انتهى والمسلم الحاجة الى ذلك بطسما للكلام حال كان الخفاء
وعوم الانلاء سببا في بلاء الروم لم يكن للحاج مع في كل بلد هناك واما
الثاني فقد امر العلماء بالاربع بعد الجمعة ولا نزاع في ذلك اما النزاع
في سببه فالمدكور في الفقه ان سببه انه لما اتى من مواضع اقامة الجمعة بها
مع اختلاف العلماء في جوازها ففي قول ابى يوسف مما اطلنا ان وقعنا

معاد لا تجمع المسوقين بطله امرائهم باد الاربع بعد الجمعة
احتياطاً والمدح في المحيط وعامة الكتب أن سببه وقوع تلك في كون
ذلك الموضع مصراً وأما الثالث فالمدح في المحيط والنهاية والكافي
أنهم يصلون الاربع احتياطاً ويؤمن بها الظاهر احتياطاً حتى لو لم تقع
الجمعة موقعها يخرجون عن جمعة الوقت بأداء الظاهر مقين وقيل
بنوى السنة وقيل بنوى آخر ظهر عليه وقيل يقول نويت آخر ظهره أدرك
وقته ولم أصله بعد هذا تفصيل هذه الاختلافات والله اعلم بخلاف
الحالات

عصا لهم روحاً صلوة الجمعة صلوة العيد لئلا يسبها من حيث أن كلا منهما
صلوة يودي بحجم عظيم في النهار ولا تنراهما في الشروط كما أشار إليه بقوله
وشريط لها شروط الجمعة ولا تنراهما في أن كلا منهما صلوة لا يدرى إذا
كل يوم بل يجب أدائها أحياناً إلا أن الجمعة لما كانت أقوى من جهة أنها واجبة
بحكم تكريمها وبما نذكرها ومن جهة أنها من كل أسبوع وكان الاصنام
بشأنها من هذين الوجهين أكثر كان اللابن بالترتيب تقدمها على العيد لأن
تقديم الامم شرعية ماضية والعقول السليمة بذلك قاضية ثم إن الواقع
في عبارة المحيط وعامة الكتب باب صلوة العيدين والمهم رحمه الله لفظ
الصلوة وسبب باضافة الباب الى العيدين على أن هذا الباب لا يخص
بما ان الصلوة المتعلقة بهما بل هو موضوع لبيان الاحكام والامور المتعلقة
بشأنهما جميعاً والصلوة امر واحد من جملة تلك الامور فهي أيضاً في ضمنها
وفي المصدر بغيرها رمز حتى إلى هذا فوجدنا الذكر انه عليه السلام على أن الصلوة
لما كانت امة امورها واحكامها وكان عرضها بالنسبة اليها كالفروع بالنسبة
الى الاصل فاللابن بالاعتبار أن جعل الباب كأنه موضوع بالاصالة لما هو
الاصل وذكر الاصل يلوغ ذكر الفروع ولا حاجة الى اعتبار الخلق كاعتبار
صاحب النهاية رحمه الله وكان قد لاحظ هذا المعنى في كلامه في البداية أشار
الله تعالى على من يظهر عليه واعلم انه إنما سمي بهذا اليوم بعد لان الله تعالى
فيه عوادي الاحسان الى عباده وقد صرح في الصحاح بان اصل ذلك الواو

ذلك الواو مقتضى العباس ان يقال في جمعة اعياد الاعياد الا انهم جمع
على الاعداد للزوم الياء في الواحد والفرق منه وبين الاعياد التي هي جمع العود
بمعنى الحب فالعود بالفتح معنى الحب وجمعه العيدان والاعواد وفي لفظ
العيد نوع خفاء لغيرهم بان اصله الواو ومعنى العود والرجوع فيه لفظ
فرفع الاحتجاج الى بيان ما خفف واخذة فالوجه أنهم لما حاولوا أن يأخذوا
من العود بفتح العين اسماً ما داء حتى معين ليقولوا بذلك على أن معناه معص
في الجملة فان لم يغيروا هذا اللفظ جاء الانسان والمصل عدم الاشتراك
فوجب تغيير هذا اللفظ فلو جعل العين مضمومة لاشتبه بعود الحبة في
المعنى الى المعبر بالكسر وحيدة لا ياسب من الكثرة والواو فافضلت للمناسبة
تبدلها بالياء فلما سارت الياء لازمة فيه لهذا العوض كان المناسب ان يكون
جمعه الاعياد دمجاً للالتباس واشعاراً بحال الامر إذ قلنا بل حيث يقع
الافتراء ان يكثر في صلوة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا ثم
للدكتور في الروايات ان المسح بالكل قبل الخروج الى الصلوة والا ما راها
مستغنى بذلك والمذكور في عبارة المهم رحمه الله قبل الصلوة ويؤام وكان
هذا تنبيه على وجه اخر او المراد الاول فلو سبب حب اي جعل ذلك محبباً
وفي التبريل حسنة الامعان اي جعل محبباً لكم فحبه كل احد فمنها
لكنه الفاظ حب حب وأخته فهو محب وأخته محبة بالكسر فهو محب
فالحنن المحبة ولذلك الحب بالكسر والحنن المحبة اي مثل حنن وحنين
كذا ذكره الحموي وفي ذكر حب بعد ذكر العيد خبري على ما انقضى الجملة
وتوضيد العقول والاهتمام من استلزام العيد لمحبة والتابع فيه عن
المكروه حتى صار حقيقة العيد هذا المعنى غاية الامر ان المحبة انما تختلف
حب اختلاف الاماخر فعند كل محبة عبارة عن الوصول الى ما هو المحبوب
عنده فليكون بين عيد والمحب من عيد ولما عرفت من عيد والمالكين عيد
وللواصلين عيد كل حزب عاملهم فخرجون ويساتون ويعملون وينطبق
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وان اليوم يوم اجتماع
فليس فيه الفصل والطيب كالمجموعة وليس احسن ثابة حديد كالمجموعة
لانه روي انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حبة قلبك او صوف يلبسها

في الإعياء الفلك بالحرك الذي يتخذ منه الفروا في الصلح ويؤدى فطة
أي يخرج صدقة الفطرة قبل الخروج إلى المصلى إن كان غنيا تطيبا لقائه الفطر
وتحقيقا للجمعة خاطبهم في الصلوة قال صلى الله عليه وسلم اعفونهم عن المسئلة
في هذا اليوم فغلب العجل بمرغ لقائهم وكذا في عيد الأضحى أيضا ويخرج
إلى المصلى عن مكبر جهرا في طريقه أقصر في الهداية على ذكر المنع عن التكبير ويك
عزة كالمهر إلا أن الرواية أن المنوع هو التكبير جهرا فذكر الله رحمه الله صرح
بذلك في الخلاصة ونصر عليه في المحط قال وفي عيد الفطر لا يكبر جهرا عند
أي جمعة رحمه الله وعند ما يكبر جهرا لقوله تعالى ولتكلموا الله ولكن
أصغرا ما صدأكم ولا تكبر بعدا كما لا لغة إلا هذا التكبير ولا يجمع رطة
أن الأصل في الأدكار هو الإختفاء أيضا ورد فيه الأثر والأثر ورد في عيد
الأضحى فإنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق في عيد الأضحى ولم يكبر في عيد
المنى بقية تصرع بأن ليس بالمنوع عنه رحمه الله مطلقا التكبير بل المنوع
هو التكبير المهرى وأعلم أن المصحح بحال لغة الطريق في صلوة العيد بأن
يرجع في طريق غير الطريق الذي أتى المصلى كذا في المحط وعلمه في التجنب
بأن في ذلك تكبرا للممئود فإن مكان القرية تسهد لصاحبها يوم القيمة
الله رحمه الله وإن لم يقصد المسئلة بعيدا فطر لا أن له قرينة مشعر بذلك
لأنه قال بعد ذلك في عيد الأضحى ويكبر جهرا في الطريق وفي القرية يجب في
الفطر للرجل ثمانية عشر شيئا أو عتبات والنوال ولينزل من الثياب والشم
والطيب والتكبير وهو سرعة الانتهاء والابتكار وهو المسارعة إلى المصلى
والإفطار بالخلو قبل الصلوة ولولم يأكل قبل الصلوة لا يأثم وإن لم يأكل بعد
إلى العشاء ربما عاتب عليه وأداء صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة العشاء
في مسجد به والخروج إلى المصلى ما سبأ والرجوع في طريق آخر فلا يتقبل قبل
صلوة العيد أدرج الله رحمه الله في هذه العبارة تلك مسائل فية على أهل
بالقييد وعلى الآخرين بتركه أما الأول فهو أن الصلوة أعني الأضحية مكروية
قبل صلوة العيد جهرا فأما بعد صلوة العيد فلا كراهة في الأضحية جهرا على
رواية قاضي خان رحمه الله في قضاؤه فإنه صرح بأن له أن يطوع في الجماعة
بعدها أربع ركعات وعلى الخلاص على رواية الخلاصة فإنه بعد المصريح بأن

بأن الأصل أن يصلى أربع ركعات بعدها ذكر أن أبا بكر الورابي رحمه الله كان
يكبر الأضحية بعد الصلوة في الجماعة أيضا وأما الثاني فلا بد من التسليم
قبلها على الإطلاق إشارة إلى مسئلتين أحدهما أن الأضحية قبلها في الجماعة
مكروهة وعلموه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على
الصلوة وهذا دليل الكراهة إذ لو جاز لفعل لعليها وذكر في قضاوي قاضي خان
رحمه الله ولا يطوع قبل صلوة العيد في المشهور وعن بعض الصحابة رسول الله
عليهم أنهم كانوا يطوعون قبل صلوة العيد والثانية أن الأضحية قبلها في
بيته قبل الخروج إلى المصلى مكروهة عند بعضهم غير مكروهة عند آخرين
فلم يصرح بما هو المختار في هذا الاختلاف في الهداية والخلاصة وقاوي
قاضي خان رحمه الله فلم يصرحوا على مجرد ذكر الخلاف إلا أن صاحب الكافي
رحمه الله قال والمجربون على الكراهة في الجماعة وعبرها فالمرحوم رحمه الله أشار
بالإطلاق إلى عموم الكراهة على ما هو المختار وأما مذهبا لأمير القضاة
رحمته الله عنه في هذه المسألة فهو أن التسليم قبل صلوة العيد وبعدها مكروه
التسليم وأما المأمور فلا يكره له التسليم قبلها ولا بعدها وشروطها شرط
الجمعة وجوبا وأداء الأضحية أي لا يجب صلوة العيد إلا على كل من يجب
عليه صلوة الجمعة عليه لا بعد عليه فقوله وجوبا وأداء
معناه أن كل ما هو شرط لوجوب الجمعة كالأقامة بمصر وغيرها فهو شرط
لوجوب العيد وكل ما هو شرط لأدائها فهو شرط لأداء العيد وشرائط
وجوب الجمعة وشرائط أدائها قد مر تفصيلها في باب الجمعة فقوله
وجوبا وما يتلوه غير عن شروط الجمعة على غلط قوله أعني يجب زيد شيئا
ففي قوله وجوبا تنص على ما هو الصحيح من المذهب وهو أن صلوة العيد
واجبة لاسنه وإن كان ظاهر عبارة الجامع الصغير مشعر بذلك لأنه قال
عيدان اجتماعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فضية ولا يترك واحد
منهما أما الجمعة فلا بها فضية وأما العيد فلا يتركها ضلالا وبيعة
وصرح صاحب الهداية رحمه الله بأن الأصح أنها واجبة وتأويل عبارة الجامع
أن وجوبها بالسنة وعمل أئمتنا الوجوب بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
عليها وأورد عليه أن نفس المواصلة لا تكون دليل الوجوب يجب عليه أن يقول

واصب عليها من عزيرك لستم امر الوجوب كذا في النهاية وفيه نظر لان المواقفة
بدون ترك ايضا لا يكون دليل الوجوب الا يرى الى ان الاحتكاك منه المتأ
مع انه سنة وسبائك تحمضه هناك واما صاحب الحظ رحمة الله عليه
حل وجوبه بدليلين احدهما ان قوله تعالى وتكبروا الله على ما صلاكم يستحي
ذلك لانه جاء في التفسير ان المراد صلوة العبد وظاهر الامر للوجوب وانما هما
انها شعيرة مقصودة ونفسها من شعائر الاسلام ومعالم الدين فتكون واجبة
اذ كانت سنة عسى لا تقام فلا يحصل معنى لشعائر هذا كلامه وفيه نظر
اما اولا فلا في هذا ليس امر فان قوله وتكبروا الله معطوف على قوله وتكبروا
العدة وقد صرح ائمة التفسير بان الامر بهذه الامور القليلة والعمل بالمثل
محدود والتقدير وتكبروا الله وتكبروا الله على ما صلاكم فعل جملة ما ذكر
وهو الامر بصورة العدة وتعليم كيفية القضاء والرجعة في احوال الفطر
ولو سلم انه امر وان الامر بالامر في الخطا على فطر قوله تعالى في قراءة
التي على الله عليه وسلم فذلك فليخرجوا سنة الخطا فالله وجوب تكبير
ولا سلم ان التكبير معنى الصلوة بل التكبير معناه صرح بذلك ابن عباس رضي
الله عنه فقال حق على المصلين اذا راوا هلالا سألوا ان تكبروا وذهب بعض
المفسرين الى ان المراد التكبير لله الفطر نعم التقيد بقوله شعيرة مقصودة
في العمل الثاني في حيد من جهة ان فيه فعلا للمصلي بالاذان والاقامة والمجاعة
فان هذه الامور وان كانت من شعائر الاسلام لا انها وسائل للصلاة
فالخطب درجتها عن فضل الصلوة فلا ينقص العمل الثاني في هذه الامور
واما كلامه للامة عدا ان هو اما من قبل تقليد اصحاب كالتعمير او من قبل
تقليد المتكبر كالتعمير اذ ان كلا منهما عبادا انما الله رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله لكل يوم في كل شهر اربعة اعياد او خمسة وفي الحاشية اراد العبد بالعبادة
والجمعة الا انه مما عدا العبادة والحديث ولان العبد يسمي بعبادة الناس فيه في كل
سنة ويحويون الى الجمعة في كل اسبوع ولان الله تعالى يعود على عباده بالعبادة
ففي الجمعة لذلك ففي الحديث الجمعة الى الجمعة كقارة لما بينهن وقوله
الا الخطبة بالخطب على الاستثناء معناه ان الخطبة ليست من شرط العبادة
قال في المحيط وترابط صلوات العبد كترابط الجمعة الا الخطبة فانها سنة بعد

ولت في الثانية وثبت اصليات تكبيرة الافتتاح في الاولى والاخرتان
التكبيرتان لاجل الركوع في الركعتين فلا فرق بين الركعة الاولى والثانية
في ان في كل منهما من الزاوية ثلثا انما الفرق بينهما ان تكبيرة العبد في الاولى
مقدمة على القراءة والثانية عكس الاولى وصرح في المحيط والخاصة بغيرها
انه مولى بن القرائين وصحة العبد على هذا المأثور انما هو قول ابن عباس
رضي الله عنهما وبداخذ احبائنا وامسا المولى عن ابن عباس رضي الله عنهما
في ذلك فوجان احدهما وهو الاشهر انه يكبر سبع تكبيرات زائدة في الاولى وفي
الاصليات وحسب في الثانية سوى الاصلية وقد عرفت ان الاصليات تلك فصار
المجموع على هذه الرواية ستة عشر والمأثور واصحابه رضي الله عنهم اخذوا
بقول ابن عباس رضي الله عنهما في الرواية الاولى والعمل في جميع الامة والذي
في هذه الرواية وروى ابن ابي يونس ومحمد بن محمد رحمهما الله ايضا عن ابيها ما امر
حيثما فذكر في المحيط وغيره ان ذلك محمول على امر الخطباء العباسية فان
للخلا قلمنا انقلبت الى الخطباء العباسية امر والناس بالعمل يقولون
في تكبيرات الاعياد فمكثوا في ذلك احتكاما وارسلوا الى الولايات بنفوسهم
وكتبوا في الفتور انهم يعملون بقول حنيفة عباد بن عباس رضي الله عنهما في
هذه المسئلة ورفعه يدبر في الرواية اي في تكبيرات العبد اي في الاصلية
التي هي تكبيرة الركوع والا فالرفع في تكبيرة الافتتاح باب بلاشبهه فالنقص
بالرواية انما هو من الخطبة ما سوى تكبيرة الاحرام وفي المحيط وعمر بن محمد
رحمه الله انه لا يرفع يديه في شئ اطلاقا لما فيه من ترك التكبير والوقار والله
يحل معنى العظيم ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع الميدي الا في سبع طعن
ودكرتها تكبيرات العبد وكون الاعلام لا يتم الا بالمجهر ورفع اليدين
ربما يكون حلقه اهم فلا ينفعه المجر ورفع اليدين في حقه مع علم بخلاف
تكبير في الركوع فان الاعلام يتم هناك بالمرن المجهر والاشغال وينبغي
ان يرسل يديه بين التكبيرات لما مر وعرف في حقه رحمه الله انه يسكت بين
كل تكبيرتين مقدار تلك تشبهات لئلا يتخلط ولا يشبه على من كان بعيدا
عن الامام كذا في المحيط ويخطب بعدها اي بعد صلوة العبد خطبتين
بذلك ورد العمل المستفيض فلو وقع الخطبة قبلها حاز مع الكراهة الخافعة

السنة وقدمت وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وسطر للعبد ما يشترط
للجمعة من المصروف والساطان والادب العام الا في اثنين الاول ان الجمعة لا يجوز
بدون الخطبة وصلوة العبد يجوز بدونها الثاني ان الخطبة في الجمعة مقيدة
على الصلوة وفي العيد مخرجة عنها فان قدم الخطبة في العيد ايضا حاز ولا
تعد الخطبة بعد الصلوة تعلم فيها احكام القطر في هذا رمز خفي الى انه
لو وقت الخطبة قبل الصلوة حاز لما ذكر في المحيط من ان هذه الخطبة خطبة عظيمة
وتذكر ويعلم لاحكام القطر فلا تخص بوقت دون وقت يجوز فيها القدر
والناظر الا ان التقديم لكونه مخالفا للسنن جلتاه مكروها واذا اجتمع
صلوة العبد مع صلوة الجارة فمقتضى القياس تقديم صلوة الجارة لا انها
فريضة والعبد واجبة فقديم الا في اولي الا انه صرح في القية بانه يقدم
العيد عليها ولم يتعرض للجمعة وصرح بانه يقدم صلوة الجارة على الخطبة
وصرح بان اقامة صلوة العيد في الربا يتكبر كراهة تحريم وذكر في باب
الجواز انه يقدم صلوة العيد على صلوة الجارة ويقدم صلوة الجارة على
الخطبة والعامة ان يقدم على صلوة العيد لكنه قدم صلوة العيد بمخافة
التسوية وكلما يطعن العربات الصوف انها صلوة العيد فقد صرح بالجمعة
ههنا ومن فاته صلوة العيد مع الامام لم يقض لانها لم تعرف الا بهذه
الصفة والشرايط وهي معة في حق المفرد وفي المحيط عدم القضاء متى
علم ان صلوة العيد لا تنزع الاجماعه وسلطان وليس في وسع المفرد تحصيلها
والطرف اعني قوله مع الامام مستقر على من فعل فاته اي من فاته صلوة
حال كونها مع الامام والقوت في معنى التقى معنى راجع الى العبد على ما هو
الظاهر اعني الجمعة فان الحال في الكلام جند والقوت في معنى التقى فيوجه
اليه اي التقى الجمعة مع الامام في هذه الصلوة فهو من قبل قوله تعالى لا تقربك
الصلوة وانتم سكارى فان الذي يرجع الى العبد المستفاد من الجمل الحالية ولا
يجوز ان يجعل الطرف طرفا لغيره متعلقا فاته لانه فاسد ويجوز ان يجعل
الطرف معمولا لمضاف مقدر فان خفي فاته راجع الى الصلوة بتقديم المضاف
اي من فاته ادراك الصلوة مع الامام ويجوز ان يجعل الطرف معمولا للغير
الرجوع الى الصلوة ان جعل الصلوة بمعنى ان يصلي لا سيما لان كان المحض وسوق

وقد تولوا عليك مرارا وقرعنا سمعك سرا وجهارا ان الصبر قد يجعل عملا
اذا كان مرجعه صالحا للعمل فلا بأس ويصلي بعد العذر لا بعدة اي لا بعد
العذر بزمانه ان وقع التأخير الى اليوم الثاني فليعلم ان يصلي في اليوم الثاني
لان التأخير بعدد فصيح اما لو حدث عذر منعت من الصلوة في اليوم الثاني
فلا يصلي بعد اليوم الثاني وهو المراد بقوله لا بعدة فقوله لعذر تنبيه على
انه لو وقع التأخير بلا عذر فلا يصلي في الغد اصلا قال في المحيط فان تركها
في اليوم الاول في عذر لغيره عذر سقطت اصلا وان ترك لعذر يصلي من
الغد لما روي ان قوما شهدوا مروية الهلال في اخر يوم من رمضان فامر
النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج الى المصلي من الغد فاما ان تركها في الغد ايضا
بعد ما وبغير عذر فلا صلوة بعده اصلا لان القياس انها اذا فاته عن وقتها
لا تنقض وانما تركها القياس في اليوم الثاني لا اثر فعهما وراه يعني على الاصل
والاصح كالقطر احكاما اي في الاحكام المذكورة من اول الباب الى ما في
الامور الاربعه الاول في الاكل قبل الصلوة فان المسبب هناك كامن لا كل
وهنا الامساك وهل تركه لو اكل هناكه روايان والمخارعة لم تركه
الثاني ان المسبب هناك ان لا تركه حراما في الطرفين وهما ان يترك حراما في
الطرفين الثالث انه كان ينبغي ان يعلم في الخطبتين هناك احكام القطر
وهنا ينبغي ان يعلم تكبير الترتيب واحكام الاضحية الرابع انه لو ترك
الصلوة بلا عذر هناك سقطت عن اصلها وبعدد يصلي في الغد لا بعده
وهنا يصلي تلك ايام العذر او لعذر عذر والمهم رحمه الله اشار الى هذه الفروق
المذكورة على هذا الترتيب بقوله لكن تدب هنا الامساك الى ان يصلي لان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا ياكل في يوم الفطر حتى يرجع فاكل من
اضحية وشيخنا يعلم ان هذا مخصوص بالمصر فاما في القرى والربا يتن
فلا تدب صرح بذلك في المحيط فقال وفي عدا لا ينبغي ان كان في الربا يتن
يدبح حين يصبح ويدفع منه وفي المصر لا يدبح حتى يفرج من الصلوة
ولا يدنو في اولها حتى يكون تناول من الجوز لا ساجي لان اليوم
يوم ضيافة هذه الجوز وسجني من جانب المم رحمه الله في كتاب الاضحية
الإشارة الى هذا ولا يكره الاكل قبلها هو المختار فرج من الامر الاول

فمن ما يتعلق به وذكر المختار تنبيه على ان فيه روايتين وقد ذكرناه فعوله
ولا يكره ينبغي ان يحمل عليه ولا حاجة الى تقدير المبدأ بخلاف المصارع
ولا ينبغي ان يحمل معطوفة على يدب لان في الكلام بعض يوم عنه فظهر
ذلك لم تأمل في سائر الكلام ويكره جعل في الطريق اشارة الى الامر الثالث
من الامور الاربعه فعوله ويكره معطوف على يدب داخل في خبر الاستدراك
معدود من جملة الامور المستدركة والاوجه ان يحمل معطوفا على الاستدراك
اشارة لفظا فظاهرا واما معني فليكون في الكلام ما يشعر بان لكل مندوب
لكن ينبغي ان يحمل من قبل قوله نسمع بالمعدي خير من الشراء وكذا الكثرة
في باقي المعطوفات ثم ان المصرح رحمه الله اقتصر على بعض الجهر بالتكبير في
الطريق وسكت عن بيان غايته وانقطاعه اذ لا جزم بذلك لان هذه الرواية
رواية صرح بذلك في المحيط حيث قال ويكره في حال دها به الى المشايخ
فاذا انتهى اليه ترك وفي رواية لا يقطعها ما لم يفتضح الامام الصلوة انه
وقت التكبير فانه يكره عقيب الصلوة جهر فليس الجهر بالتكبير الظاهرا
للتعارف فيكون عن بيان المقطع تميم وتطبيق وتعلم في المظنة
اي الخطبتين تكبير التثنية والاضحية هذا اشارة الى الامر الثالث
من الامور الاربعه ونصلي بعدد او غيره اياما اي ايام الاضحية لا بعدد
اي لا بعدد ايام الاضحية وفي الايام الثلاثة المعلومة في المحيط وفي عبد الصفي
ان تركها في يوم النحر بعدد او غيره عدد يودي في يوم الثاني وان ترك في
اليوم الثاني يودي في اليوم الثالث ولا يصلي بعدد اليوم الثالث سواء كان
الترك بعدد او غيره عدد لانه يجوز الاضحية في اليوم الثاني والثالث وصار
هذه الايام ايام النحر وصلوة العيد يودي في ايام النحر فجازت في هذه
الايام استدلالا لجواز الاضحية وهذا ما قال في الهداية ولا يصلي بعدد ذلك
لان الصلوة موقته بوقت الاضحية فتقيد بايامها لكنه مسمى في التاخير
لما قلته المقتول وفي الكافي ولا يصلي بعدد ذلك لانها صلوة عبد الصفي
فتكون موقته بايام الاضحية وموقعه وفي الخلاصة وفي عبد الصفي ان لم
تصل من عند صبي زالت الشمس يصلي بعد الغد قبل الزوال فاذا زالت الشمس
في اخر ايام النحر ولم تصل سقط بعدد او غيره عدد غير ان كان بعدد

بعدد فلا اساءة وفي غير العذر الاساءة والافضل ان يصلي في اقل يوم النحر
والاجتماع اصح اجتماع الناس يوم عرفه في بعض المواضع تشبها بالواحدة
يعرفه ليس بشئ اي ليس بشئ معتبر بصلوة يوم النحر لان امر مختص في
الدين فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بالمدينة مع شرف البعثة
وحقيقة ذلك ان مجتمعوا يوم عرفه في مكان غير عرفات فيدعونهم
ويقرعون اليه تشبها بالحاج فعوله تشبها بتعليل للاجتماع وفيه تنبيه
على ان المنوع اما هو الاجتماع المعلن بهذه العلة حتى لو اجتمعوا لالتفتة
بل شرف اليوم جاز صرح بذلك في جامع الترمذي رحمه الله الا ترى ان
عباس رضي عنه فعل ذلك بالبصرة وفي الكافي وفي بعض نسخ لانه تشبه
بصل الطاعة فيكون له ثوابهم استدلالا بفعل ان عباس رضي الله عنه
ولهذا ذهب ابو يوسف وعمر بن حنبل الى انه لا يكره والجهر يوم
جمعه على انه كان للبيعة لا للتشبه الا ترى ان من طاف حول مسجد سوي
الكعبة بحثي عليه الكفر وبحب تكبير التثنية فوجع عن بيان صلوة العبد
وما يتعلق بهما من الاحكام والاحوال فحاول الا ان بين ما يقع بعد
صلوة الاضحية وينبغي للناس ان يعلموا ايام الاضحية وفي بعض نسخ كبر
بالاشارة الى ما تقر في باب صفة الصلوة من ان تكبيرات العبد واجبة
واللفظ لعمومه يندرج تحته هذه التكبيرات ايضا واما التثنية فهو
في الاصل التعديد فعمل من تكرر في التمتع وتثنية التثنية وتثنية
سحب ايام التثنية وفي تلك ايام بعد يوم النحر لان الجهر الاساسي يثني
فيها فتختصه اللفظ في اللغة ذلك الا انه يشتمل في بعض النسخ على
الصلوة اي صلوة العبد كما ورد في الحديث لاجمة ولا تثنى الا في بعض
جامع وكما في حديث لخر لا دعي الا بعد التثنية فانه قد صرح في المبسوط
والهنا بان المراد منها صلوة العبد وبانها التكبير صرح به في
الهداية ونقله عن الخليل ونقل في الكافي نظم الحديث هكذا لاجمة
ولا تثنى ولا تكرر ولا اضحية الا في مصر جامع فان كان نظر الحديث هكذا
فالمراد بالتثنية التكبير لا محالة كما صرح هو ايضا بذلك اذ لا يخفى ان
المراد بالاجمة صلوة لاجمة وباللفظ صلوة العبد وبالاضحية صلوة الاضحية

فلو اريد بالتشريق صلوة التشريق لمر التكرار ولا فائدة تحته فتعين التكبير
فلا يستقيم حينئذ كلامه المبسوط والنهاية الا ان يجعل ما ذكرناه حديثا اخر
غير هذا وبالجملة فالمتصور ان التشريق في الملاحظات الشرع بالمعنى الاخر
لكن المعنى الاصلي اعني العبد بالمحيط غير متبني في هذا الاستحالة كظاير
الالفاظ الشرعية فمن هنا ذكر في الخلاصة ان ايام الحرمة والايام الشرعية
ثلاثة ومعنى ذلك كله في اربعة ايام فالعاشر من ذي الحجة يخرج خاص بالا
تشريق والاثني عشر تشريق خاص بلاحر واليومان فيما بينهما بحر وتشريق
جميعا فان الحكم بان العاشر من ذي الحجة بحر لا تشريق انما هو من جهة اتقاء
التشريق بالمعنى الاصلي والا فلا شك ان التشريق بمعنى الصلوة والتكبير
موجود ههنا من غير شبهة فان العاشر يوم صلوة ويوم تكبير ايضا ولما
الثالث عشر فلا يخفى لان ايام الحر على ما عني في كتاب الاضحية ثلاثة
يوم الاضحية وهو العاشر من ذي الحجة والحادي عشر والثاني عشر والتفخية
بالاضحية مختصة بهذه الايام الثلاثة لا يجوز هذه في اليوم الثالث عشر
من ذي الحجة وان جازت في اليوم الثالث بالنسبة الى العاشر وهذا مراد
المص رحمه الله حيث قال في كتاب الاضحية واول وقتها بعد الصلوة في العصر
وبعد فجر العاشر في عزه واخر وقتها قبل غروب اليوم الثالث فانه اراد
بالتالي ثالث العيد الثالث عشر من الشهر فظهر ان اليومين المقتضين
بين العاشر والثالث عشر بحر وتشريق جميعا اما الحر فظواهر القصة فيما كان
ذكرنا واما التشريق فلانه تشريق لحوه الاضاحي وهما واذ انقرضت
المقدمات فالتشريق في عبارة المص رحمه الله ومعنى قوله تكبير التشريق ان حملها
على الصلوة فالاضافة مستقيمة على قول الامة لثلاثة رجمهم الله الا انه يريد
عليه ان المتبادر من الاضافة الاختصاص وهو يعني عن تكبيرات الصلوة
ولا كلام في ذلك اللهم الا ان يحمل في ذلك نوع يحمل وان حملها على
المعنى الثاني وهو التكبير فلا معنى لهذه الاضافة لانه يؤلف المعنى الى التكبير التكبير
اللهم الا ان يقدرفه مضاف الى تكبير ايام التشريق وحيد لا يستقيم
هذه الاضافة على قولنا في حقيقته رحمه الله لان شيئا من التكبير لا يقع عنه
في ايام التشريق لصريح المص رحمه الله ههنا من ان النهاية انما هي عصر العيد في

وقد عرفت ان العبد محروم فقط بالتشريق اللهم الا ان يحمل فيه ما يجوز من
جهة التبريد كجارية الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة
فان فعل المغرب غير واقع في اليوم حقيقة الا انه سألهم فيه فجعل قري
الشيء في حكم ذلك الشيء قوله الله اكبر الله اكبر القول بمعنى المصلحة للملك
بعده معنوية لانه مقول فلا يوصف بالوجوب فلذلك ذكر لفظ القول ثم بين
القول والتكبير على هذا الترتيب بهذا المقدار ما خود من جبريل وابراهيم
واجعل صلوات الله عليهم اجمعين يانه ان ابراهيم لما اضعى اسمعيل
صلوات الله عليهما ليدعجه امر الله تعالى جبريل صلوات الله عليه ان يذهب
اليه بالقدية فلما راى جبريل على السلام انه اصحبه قال الله اكبر الله اكبر ليل
تسجل بالذيخ فلما سمع ابراهيم صوت جبريل عليهما السلام علم انه ياتيه
بالبشارة فسلم الله سبحانه وتعالى وذكره بالوجدانه فقال لا اله الا الله
واسم اكبر فلما سمع اسمعيل على السلام كلامهما علم انه قدى فحمد الله سبحانه وتعالى
وشكره فقال الله اكبر والله الحمد بذلك جاءت السنة وتوارثت الامة
من هذه عرفة اشارة الى ابتداء التكبير وهذا مبني على قولنا في حقيقته رحمه الله
والا فابتداء مختلف فيه كانه نهاية ومستفصله في بيان الانتهاء عقيب
كل زمن فمن خرجت العبد لانها ليست بعزم والتكبير عقيب الفايض بعرفه
شرعا لا قياسا فلا يصح الحاق غيره بها من غير دليل ادى بجماعة فلا تكبير
على المقرة لانه عرف كذلك فاستحبه احتراز عن جماعة النساء فلا تكبير
عليهن اذ لا يمكن معين رجل على المعتم بالمعصر فلا تكبير على المسافر والراعي
بجماعة فالطرف اعني قوله على المعتم متعلق بحج وسكت عن ذكر الحرمة
مع ان القوم ذكره في الاحتجاب الا في اودار الصلوات المكتوبات في الجماعات
على اصل المصداق المعتمين الاحرار لان ذلك مختلف فيه صرح بذلك في
المحيط فقال ثم قل لا يشترط الحرية لان الحر والعبد سنان في حق
الجماعة والجمهور بالتكبير مختص بها وقيل بشرط لانه لما شرطت الذكر
والاقامة والمص شرطت الحرية ايضا كالعبد والجمعة ومصدره رجل
بالحر معطوف على المعتم ومضاف مقدر بمقتضى لانه وان لم يحجب عليهما
اصالة الا انه يحجب عليهما بتعاقدكم من شيء ثبت فثبت ولا يثبت اصالة الى

عصر العبد أي إلى العصر من يوم النحر فإن صلوات عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا
إلى عصر آخر أيام التشريق وهو ثلث وعشرون صلوة وفيه يعمل أي العمل على
قوله لأنه لا يحيط بتقديم الظرف تنبيه على المحصر ولا يدعه الموتر ترك
أمامه يعني لو ترك التكبير من هو الإمام في هذه الصلوات فلا يترك المقتد
وروي أن أبا يوسف رحمه الله قال صليت بهم المغرب يوم عرفة فبهوت
أن أكره فكري أبو حنيفة رحمه الله ففي هذا الكلام دلالة على أن الإمام
وأن تركه فلا يترك المقتدي إذا لا بد ليس في خلاص الصلوة حتى يسمع القوم
من الأئمة به بخلاف سجود السهو فإنه لا يفعل المأمور إذا تركه الإمام
لأنه في حرمة الصلوة وأما إذا أوتر على الإمام سجدة السهو في العيقل
ينعكس الإمام أولا فقد صرح في فتاوى قاضي خان رحمه الله أن السهو
في صلوة العبد والجمعة والمكثوبة وصلوة التطوع سواد إلا أن شائنا
يتولون لا يصح السهو في العيدين والجمعة كالأصناف هناك فنهى عن هذه
الحكاية تنبيهات الأول التنبيه على تركه عند استاده حيث قدمه في
بهو الثاني التنبيه على مبادرة استاده إلى السجدة حيث نهى عن السجود بغيره
دون قوله ليتسدد ففعله الثالث التنبيه على جنة استاده في قلبه حيث
سمى لها به مالا يسهو المراد عند عادة الرابع التنبيه على أن وظيفة المقلد
نظم استاده والانتقاد لا مره وإن وظيفة الاستاد مترجمه وحسن
ارتشاده تنبيهات لطيفة متباعدة عن حقوق التادي به والله أعلم

عقب المحر رحمه الله صلوة العبد صلوة الخوف لمكان المناسبة بينهما في المبالغة
والندرة ثم المتعارف في كتب القوم تعني العبد بالكسوف والكسوف بالانقضاء
والانقضاء بالانقضاء بالخوف إلا أن المحر رحمه الله أدرج الموتر في
باب الموتر والنوافل كما عرفت عن كتابه وعقب العبد بالخوف والمناسبة
ظاهرة ثم الإضافة في صلوة الخوف ليست من قبل إضافة الشيء إلى شيء
كما إضافة صلوة العبد وإن كان المتبادر إلى الفهم من مثال هذه المقامات
ذلك للقطع بأن صلوة الخوف عبارة عن الصلوة المكثوبة وسببها قد عرفت

قد عرفت في أوقات الصلوة وقد يتوهم أن شرعها العارض بالخوف ولا
يجب فساد الله إلا أن قال مراده أن شرعها بهذا الوصف يعارض
الخوف والاضطرار أصلها سببه بما أمر فيقع الاحتياج حينئذ إلى
اعتبار التقيد في جانب المضائق أيضا لئلا يترك الأمر الإضافي فليفتهم أو انتبه
خوف عذر ظاهر هذا الكلام أن اشتداد الخوف شرط وإن المراد بالخوف
في قولهم صلوة الخوف خوف العدو وكلامه ليس بشرط أما الأول فظاهر
قد صرحوا بأن السبب عن سبب صلوة الخوف بعرض العدو حصل
اشتداد الخوف أولا وفي المحيط المسطور إذا رآه سواد فظن أن سواد
هم العدو فصلوا صلوة الخوف فإن تكرر هذا السواد كان سواد العدو
فقد ظهر أن السبب كان مقرا بخيارت صلواتهم وإن ظهر أن هذا السواد
كان سواد أهل أو قرأوا غم فظهر أن سبب الضرر لم يكن مقرا فلا يجوز
صلواتهم وأما الإضافة في قولهم صلوة الخوف سببه عن هذا المعنى واللا
لزم اعتبار التقيد في جانب المضائق وأما الثاني فلا يمتنع قد صرحوا
بأن الخوف أهم من أن يكون من العدو أو من السبع ونحوه وما يجب التنبيه
له أنهم قد صرحوا بأن ليس المراد من الخوف حقيقة الخوف لما تقرر من أن
تعلق الشخص بما هو منوط بفعل السفر لا بحقيقة المشقة بل المراد حضور
العدو لأنه هو الدليل للخوف كما أن السفر دليل للمشقة والواحد أن يقال
المراد بالخوف دليله سواء كان ذلك الدليل حضور العدو أو السبع فكأنهم
أقاموا دليله مقام نفسه التي هي مدلول له في المعنى لذلك أقاموه مقامه
في اللفظ فأفهم فالخلاف أن الدليل قام مقام المدلول حكما والمدلول
قام مقامه لفظا جعل الإمام أمة أي طائفة نحو العدو يعني جعل
الإمام الطائفتين طائفة تقف بإزاء العدو وبرأقونه وطائفة
تستعمل بالصلوة مع الإمام وإلى الإشارة بقوله وصلوا بأخرى أي جعل
الإمام بالطائفة الأخرى ركعة أن كان الإمام مسافرا وركعتين حال كونه
مقيما وفي الكلام تنبيه على أن صلوة الخوف مشروعة بعد حجة رسول الله
صلى الله عليه وسلم كما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد رحمه الله وأما ما روي
أبو يوسف رحمه الله ونحوه الكلام في ذلك أن صلوة الخوف مخلفة فيها

فقد عاينا انها باقية بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه الشافعي
رحمه الله وعندي يوسف رحمه الله انها لم تنق مشروعة بعد وفاته صلى الله
عليه وسلم وكان ابو يوسف رحمه الله اولاً على ما كان عليه الا انه رجع عنه
ووجه الرجوع ان الله تعالى شرط لاقامة هذه الصلوة كون النبي صلى الله عليه وسلم
فيهم فقال واذا كنت فيهم فاقم الصلوة ففي نظر الامة تصرع بان هذه
الصلوة مشروطة بوجود هذه الحضرة صلى الله عليه وسلم والمشروط ينبغي بانها
شرطه وهذه الظاهر ولان هذه الصلوة وردت على خلافة الناس لما فيها
من استدبار الفضيلة ومن الذهاب والمجي ففقتصر على مورد النص ومورد
مشروط بوجوده صلى الله عليه وسلم والشتر في هذا الاثر ان الناس كانوا
يتنازعون في رغب كل منهم في ان يصلي خلفه احراز الفضيلة الادراك بعد مقتضى
صفة المشي والذهاب والمجي لسائل كل راعب فضيلة المطلوبة وقد ارتفع هذا
المعنى بعدد ويمكن ان يتم كل طائفة صلواتهم امام اخر في جهة فكيف يجوز مع
الذهاب والمجي والجواب ان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين قالوا هذا
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه روي ذلك عن سعد بن ابى وقاص رضى الله
ابن الجراح وابو سعيد بن الحارث بن العاص قال با سعد الحنفي رضى الله عنهم عن ذلك
فعلم ذلك فاقامها وروى عن موسى الاشعري رضى الله عنه انه صلى صلوة في
باصفهان وسعد بن الحارث رضى الله عنه حارب الحسين بطبرستان ومعه
الحسين بن علي وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وابن الحارث رضى الله
عنهم صلى بهؤلاء صلوة الحزق فلم ينكره احد فعمل الاجماع على ان سبها
الحزق وهو باق بعد ان صلى الله عليه وسلم كقائه في زمن حياته واما
التمسك بالاية فمدعى واضح اذ قد تقرر في الأصول ان التعليق بالشرط
لا يقتضي انتهاء المشروط عند انتفاء شرطه يعني لا يلزم من التعليق ان
يكون انتفاء المشروط مطرداً على انتفاء شرطه بل المشروط موقوف
اقدام الدليل على وجوده فان قام الدليل على وجوده وحده والا فلا وقد
قام الدليل بهما على وجوده وهو فعل الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
ولو سلم فالاية لا تقتضي كونها مشروطة بوجوده بخصوصه بل بالشرط وجوده
او ما يقو به مقامه في الإمامة على نطق قوله تعالى خذ من اوليهم صدقة فان مد

فان مد الاخذ به وتوجه الخطاب اليه لا يقتضي الاختصاص فان الاصل في
الشرائع العموم فقد يكون الخطاب معه ولا خصوص كقوله تعالى يا ايها النبي
اد اطلقتم النساء واما نيل فضيلة الصلوة خلفه فصدق عليه بان تركه المتي
في الصلوة ومن وكذا الاستدبار والصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة
فلا يجوز ترك المزمع لاحراز الفضيلة وفيه بحث ستعرف بعد ذلك نقول
جعل الامام محتمل امام الصلوة ومحتمل الامير والمسئلة تشعباً بالاول
وتأرا بالثاني ولا يخفى ان وجه التخصيص اعني تخصيص السعة والاقامة
بالامام انما يظهر اذا كان الامام عارداً عن الخطبة او السلطان او الامير اذا
قد تقرر ان الاعتبارية هؤلاء لانه الحدى فقد صرحوا بان الاعتبار انما هو
لنبيه المولى دون المولى عليه كالملة والحمد فعرف بهذا وجه التخصيص بالامام
والله اعلم بالمرام ومقتضى هذه الطائفة الثانية الذين جعلوا هذا القدر من
الصلوة اليه اى في وجه العدو حين يقع الامام راسه من الخطبة الثانية
وجاءت تلك الطائفة الاولى التي كانت في وجه العدو وصلى الامام بهم
اي هذه الطائفة الثانية للباينة ما بقي من صلواته وسلم الامام وحده
لان صلواته قد تمت دون صلواتهم وذهب هذه الطائفة الثانية اليه
اي الى العدو وجاءت الاولى وامت صلواتهم بلا فناء ثم اخبرني ابي
ايمت الطائفة الاخرى بقراءة يعني ان الامام في الاولى يدون القراءة وفي
الثانية معها والفرق ما ذكره في الهداية وهو ان الاولى لا حقون
والاخرى لا يقرأ والثانية مسبوحة فقرأون وهما كنه صريح
في المبسوط ونص عليها في المحيط وبيان ما ذكرنا من تصبغ الصلوة مع
الطائفتين مبنى على هذا المعلوم وهو تنازع القوم في ذلك يعني ان الامام
انما يصلي بعض الصلوة مع بعض الطائفتين اذا تنازع القوم في الصلوة
خلف هذا الامام فاما اذا لم يتنازعوا فالأفضل للامام ان يجعل القوم
طائفتين ويتم صلواته مع الطائفة الاولى ثم يامر رجلاً اخر من الطائفة
التي لم يبق بالعدوان بقرائتهم ويصلي بهم تمام صلواتهم هذه كلامهم وقد بالغوا
في المحافظة على هذا الصدد وفيه دليل على ان الصلوة بصفة المشي والذهاب
والمجي بصير حادثة بسبب تنازع القوم فيتم قولنا في يوسف رحمه الله ولا يصح

رده بان ترك هذه الامور فمضى فكيف صح تركه لامر التفصيله فالقائلون بذلك
معتزجون بهذا والحاصل ان تنازع المعتز ان اتهموا بذلك ثم كادهم
ابو يوسف رحمه الله والام لم يتم هذا الكلام والله اعلم بالمرام وفي المغرب
تصلي بالاولى وكهنتين وبالاخرى ركعة واحدة لان تصلي الركعة الواحدة بحال
والاولى والاولى اولى برحمة الحكم النبي فان سبق من اسباب الترجيح لوجوده في
زمان لا يباحه غيره كذا في الكافي وان زاد الخوف واشتد جيت ايسر للفق
ان يصلوا بالجماعة لجمهور العدو بالحجارة صلوا ركعانا واذا في ما شاءوا
ان يخرجوا عن التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان ختمت رجلا لا اوركنا وسقط
التوجه الى القبلة للصورة وتقيدها فقال والشيء الاكبر ان يتخلوا
بالقتل في خلال القتال لم يحز الفتوة وان كان الرجل ماشيا هاربا من عدو فخر
الفتوة ولم يمكنه الوقوف لصلي فانه لا يصلي ماشيا بل يوتر الصلوة وبالجملة فانه
الامور على كبر قصدت الصلوة بها فان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن ريع صلوات
يوم الخندق قصاصا من في الليل وقال شغلونا عن الصلوة الواسطة صلاة الله قويم
وبطونهم نادوا فلوجارت الصلوة مع هذه الامور لما اخرجنا الى الليل لا يقال
لعل الناس احرار كان مبنيا على ان صلوة الخوف لم تكن نازلة في ذلك الوقت لانما نقل
فقد صرحوا بان صلوة الخوف رلت بذات الرجاء وهي مقدمة على الخندق والآخر
والله اعلم بالصواب

فاجرت عادتهم بتعقيب باب الخوف باب الجنازة ونكتة التعقيب بان الاول
ان الخوف قد ينضم الى الموت ومن هنا صرح في المبسوط بان من وجد في المعركة ميتا
ولا اثر به يغسله الظاهر لعلم النبي لصفان مات من صد الخوف والجباين
يتلى بهذا الثاني انه لما اخرج الكلام الى بيان العوارض وكان الموت اخر العوارض
وفصاية احوال المكلفين كان قصه المناسبة قاضية بجعل هذه العارضة
حائمة على خط ترتيبها لوجود ولا مرما ترى عامة المشايخ يحمون الكتب بكتاب
المصايا لان هناك تنقطع اصوال المطايا وعلى ذلك تختم اسوال له ابا ثم لما ابر
جمع جنازة في الصحاح الجنازة بالكسر واحد الجنازة والعامه يقولون الجنازة
بالفتح والمعنى الميت على السرير فاذا لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وفي الفتا

وفي المغرب الجنازة بالكسر السرير وبالفتح الميت وقيل هما لغتان وعن الاصمعي
لا يقال بالفتح انتهى والمعنى هما ان هذا الباب لبيان ما يتعلق بالميت من
الاحوال والاحكام سن المحقق لم يلفظ الميت للمعول اي من حضرة الموت احر
ملا بكه الموت وهو في اصل لكل من حضره شيء ثم حضره استعمال الفقهاء في الميت
فلان محضر اي قريب من الموت واحضر ايضا مات لان الوفاة حضرته اي ملكه
الموت ان توجه الى القبلة عن ميتة اعتبارا بحال الوضع في اللحد فقوله ان توجه
فاعل من يريد ان توجهه الى القبلة ستة الا ان المختار بقرينة العارفين
بين الناس لا يستلزام بان يجعل وجهه الى السماء وعلوه بان هذا السير
لخروج روحه عن بدنه واليه الاشارة بقوله واختبر الاستلزام ويضمن
المحضر الشهادة اي قولنا الشهادتان لا اله الا الله واشهادان محمدا رسوله
لقوله صلى الله عليه وسلم لقولنا موتواكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد بالموت
من غير الموت على خط قوله تعالى ان اراي عصفرا وقوله صلى الله عليه وسلم
من قبل قبلا فله عليه ومنهم من اجره على القضية يعني لقينته بعد دفنه
وقال الطحاوي رحمه الله اذا اشتد عليه المرض ودنا موته قالوا احب على الخندق
ان يقتل كلمة الشهادة ولا يقولون له قل ولكن يقولون وهو يسمع ويتلفظ
وصرح بذلك في النهاية السنية وفي تذكرة الامام الرازي الحديث ابو عبد الله
الا ندلسي القليل رحمه الله في بيان الاحاديث الواردة في احوال الموتى وامور
الآخرة قال علماؤنا لفتين الميت كلمة الشهادة ستة ما نوره على ميتا المسلمين
وذلك ليكون اخر كلامه لا اله الا الله حرمه ابو داود من حديث معاذ بن جبل
رضي الله عنه وقد ذكره اهل العلم الاكابر من المتقدمين واللاحقين عليه لانه يخاف
عليه انه اذا الخ عليه ان ستره ويخبر ويخلف الشيطان عليه فيكون ذلك
سببا لسوء الخاتمة والمقصود حتمه على المعادة لموت معاذ بن جبل رضي الله
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
وفي رواية حرمه الله على النار ثم قال وروي ان العباد اذا كان عند الموت
فقد عنده شيطانان الواحد عن ميتة والاخر عن قتاله فالذي على ميتة
على صفة ابيه يقول له يا بني ابي كنت عليك سفها ولك عيبا ولكن ميت على دين
النصاري وهو خير الاديان والذي على قتاله على صفة امه تقول له يا بني امه كان

بطني لك وعاء وتديك سقاء وفخذي لك وطاء ولكنك مت على من اليهود
وهو خير لاد بان ثم قال وذكر معناه ابو حامد رحمه الله في كتاب كنه في المعاني
وان عند استقرار النفس في التلقي والارتفاع تعوض له الفتن وذلك ان الناس
قد اربل اعوانه الى هذا الانسان خاصة واستعملهم عليه في اتون المزمع وفي تلك
الحال فتمثلون له في صورة من سلف من لاخته المتيين لباغين بخصه في دار
الدنيا كالآب والام والاش والاخت والصديق فيقولون له انت قوت
يا فلان وقد سبقك في هذا الشأن فت يهود يا فلان الذي الحق عندنا
تعالى فان نصرهم عنهم والي جاء اخرون فقالوا له مت نصرنا فانك دين
المسيح ونسج به دين موسى عليه السلام ويذكرون له عقاب كل ملة فعند ذلك
يرفع الله من ربه رغبة وهو معنى قول تعالى ربنا لا تفرغ قلوبنا بعد ان هديتنا
وهب لنا من ذلك رحمة اى لا تمنح قلوبنا بعد الموت وقد هديتنا قلوبنا
فاذا اراد الله بعبده هداية وشيئا جات له الرحمة في تلك الحالة وقد تروا ان
يخرج من صلى الله عليه وسلم في محضر في هذه الحالة فطرد عنه الشياطين وخرج
الشوب عن وجهه فبسم المبت حنف لا بحالة ويرى انار الشياطين والسرور
على وجهه وهذه الجملة ترى كثيرين في هذا المقام متبين بهذا التفسير
الذي جاء رحمة من الله تعالى فيقول يا فلان اما تعرفني انا جبريل وهى
اعدك من الشياطين مت على الملة الخبيثة والشريرة الجلية فاشيحت
الى الانسان واخرج من هذا الشير في هذه الحالة وهو قوله تعالى وهب
لنا من ذلك رحمة انك انتا الوهاب ثم قال وسمعت شيخنا ابا العباس احمد
ابن محمد الطبري رحمه الله يقول حضرت اخا شيخنا ابا جعفر احمد بن محمد بن محمد
الطبري رحمه الله بقرطبة وقد احتضر فقل له قل لا اله الا الله وكان صوته
لا لا قلى الخافى ذكرنا له ذلك فقال انا في شيطانان عن يميني وعن يساري
يقول احدهما مت يهود يا فانه خير لاد بان والاخر يقول مت نصرنا فخير
خير لاد بان فكنت اقول لهما لا لا وقد كتبت يدي في كتاب الترمذي والشيخ
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان ياتى احدكم عند موته فيقول
مت يهود يا مت نصرنا وكان هذا الجواب بالنسبة اليهما لا بالفتنة فانكم
وروى ابن المبارك وسفيان عن ابي عن مجاهد قال ما من ميت الا يجرى

الا يجرى عليه اهل بيته الذين كان يحيا لهم في حياته فان كان ذلك اهل البيت
فاهل البيت وان كان اهل ذكرا فاهل ذكرا الى غير ذلك قال الربيع الجعفي
وهو كان عابدا بالبحيرة ادرك رجلا بالشام وقد احتضر فقل له قل
لا اله الا الله فجعل يقول شرب واستمني وقيل رجل بالامواز وقد احتضر
قل لا اله الا الله فقال ده يارده دوازده وكان هذا الرجل من اهل العمل
والديوان فغلب عليه الحساب والميزان وقد شأ هذا رجلا بل صهران
وقد احتضر وكان هو مد من اللعب بالطريق فقل له قل لا اله الا الله فقال
كنت شاه ومن ههنا ظهر السر النبوي المدرج في قوله صلى الله عليه وسلم كما
يعيشون يموتون وكما يموتون يحشرون وروى البخاري عن سالم عن عبد الله
قال كان كبرا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف لا ومقلب القلوب
ومعناه يصرفها السبع من سر الرمح على اختلاف في القبول والرد والارادة
والكرهية وغير ذلك من الصفات القلبية وفي التزويل واعطوا ان الله يحول
بين المرء وقلبه وقال مجاهد في تفسير معناه يحول بين المرء وقلبه حتى
لا يدري ما يصنع وقلبه قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له
قلب اى عقل قال الطبري الاية اخبار من الله عز وجل انه الملك
لقلب عباده من انفسهم وان يحول بينهم وبينها اذا شاء حتى لا يدرك
الانسان شيئا الا بمشيئة الله تعالى وقالت عائشة رضي الله عنها
كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على
طاعتك فقلت يا رسول الله انك تكبر ان تدعو بهذا الدعاء فهل تحسني
قال وما يؤمنني يا عائشة وقلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرحمن
اذا اراد ان يقلب قلب عبده قلبه وبالحيلة فالمقصود من ارادته هذا المعنى
هنا السمع والتذكير للعبدين والابقاط للعاقلين تفكر يا معز
في الموت وسكرته وصعوبة كاسه ومرارته وتامل لحظة في عاقبة امرك
وتباه حالك وفي مصرك وانفالك من موضعك كما تغفل من
سعة الى ضيق وكنت يتركك المصاحب والرفيق وكنت يمحرك الاخ
والصديق وكيف يتركك الاماء والرفيق فانك عن نفسك الخافى
واخر لقمك الكياسة واستكثفت ما امتار اليه سيدا للدين والمركلين

على الطريقة أى الطريقة الشرعية فى الكفن ذلك أو المأخذ بذلك كفن
السنة اذ الكفن ثلث انواع كفن سنة وكفن كتابه وكفن ضروريه وكفن
السنة فى حق الرجل ثلث الثواب وفى حق المرأة خمسة وكفن الكتابه فى حق الرجل
ثوبان وفى حق المرأة ثلثه وكفن الضرورة ثوب واحد كما فى حق حرمه وصغير
ابن عمه رضى الله عنهما فانه روى ان حمزة رضى الله عنه استشهد وعليه ثوب
اذا عطي به راسه مدت قدماه وان عطي به قدماه بدا راسه فغطى بذلك
راسه وحصل على قدميه الاذنين كما فى الحط وفي الهداية وفى الرجل
بكرا لا يزار على ثوب واحد الا فى حالة الضرورة لان مصعب بن عمير
رضى الله عنه حين استشهد كفن فى ثوب واحد وهذا كفن الضرورة ومما
يظهر ان اصل الكفن واجب والثلث سنة وهذه الثلث هى التي اشار اليها
المع رحمه الله بقوله اراد وقصص ولقائه فالأزار من القربا الى القدر والثلث
كذلك والقصص من اصل الكفن بلاجب ودرجيس وكفن وصمد له للرجل
وظايفه السيد يظهر فى بيان الكفن فى جنازة المرأة واستحسن المتأخرون التأمل
ايضا وفى فتاوى قاضى خان رحمه الله اكثر ما يكفن فيه الرجل ثلثه الثواب
ليس فيها عمامه عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن عمر رضى الله
عنه وبه اخذ مالك رحمه الله ولها اى المرأة درج درج المرأة قصصا
وهو مذكور الجميع ادراع ودراع الحديد موشه والجمع القليل ادراع وادراع
فاذا كثرت فبها الدرع وتضعفها درج على غير قياس لان القصار لها
وحكى ابو عبيد ان الدرع بذكر وبوت كذا فى الصحاح يعنى ان كفن السنة
للزوجة خمسة اوثاب درج وازار وخمار ولقافة وخروقة تربط بها ثوبا
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن امته رقيه رضى الله عنها هكذا والمخوف
ثوب من ركبتيها الى صدرها فوق الاكفان حتى لا يسرى وكفايته له درج
عن بيان كفن السنة فشرع فى بيان كفن الكتابه يعنى كفن الكتابه للرجل
ازار ولقافة لقول ابى بكر الصديق رضى الله عنه اغسلوا ثوبى هذين
فكشوفهما ولها ثوبان وخمار فان كان للمالك كثره وبالورثه قلة
فكفن لسنة اولي وان كان على العكس فكفن الكتابه اولى لنا فى فتاوى
قاضى خان رحمه الله وصرح بان المراضى فى الكفن كالبالغ واما الطفل

واما الطفل الذى لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ
وسيط اللقافة ثم يسط عليها الازار عليها ثم يقصر الميت ويوضع على الازار ثم يغط
بساوارزاده ثم يمسح به ثم يمسح به ثم يمسح به ثم يمسح به ثم يمسح به
استدلوا بحاجته الايسر فليقن ثم بالامن اعتبارا بحال الحيوة وسيله ان يسط
اللقافة ثم يسط عليها الازار ثم يوضع الميت على الازار ثم يقصر ثم يغط
الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ويستدل الازار عليه ثم اللقافة
لذلك واما يغطت اليسار ولا يتصل باليمين على اليسار كما فى الحيوة وفى
اى المرأة ثلث الدرع اولا ويجعل شعرها صغيرا على صدرها فوقه اى
فوق الدرع ثم الخمار فوقه اى فوق الشعر تحت اللقافة وقال الشافعي رحمه
الله يجعل شعرها خلف ظهرها اعتبارا بحال الحيوة ونحوه يقول هذه حبرة
وندامه ولها حالة الحيوة حالتان حاله الربة وحالة المصيبة فعلى الحالة
الاولى يجعل شعرها خلف ظهرها وفى الثانية فوق صدرها فوق ذلك اعتبار
لاحدى الحالتين من حالتي الحيوة وحري على ما هو الانسب بحاله الوفاة
وفى المبسوط ولم يذكر العامة فى الكفن وقد ذكره بعض متأخري لانهم
قل كان الكفن نفعا والسنة فيه ان يكون ويرى واستحسنه بعض متأخري
لحديث عمر رضى الله عنه انه كان يعم الميت واما الواعظ العامة فذهب العامة
بجعل على وجهه غلافة حالة الحيوة فانه يرسل ذبا العامة من قبل القفا
لمعى الزينة وقد قطع بالموت عن ذلك صرح بذلك فى النهاية ايضا
وبيعتدا الكفن ان خبت الفتاة صونا له عن الكشف وصلوته ويزكاه
فخرج عن الامر من الامور الاربعة المرتبة المتعلقة بالميت فخرج فى الثالث
وهى الصلوة ثم الامور المتعلقة بالصلوة هذه خمسة الاول صفة الصلوة
الثاني اركانها الثالث فاعلم اعنى امام الرابع سبب وجوبها الخامس
شرط جوازها والتم رحمه الله قد تعرض لكل ههنا وصرح به سوى لاخير
لان سابق كلامه من قول الباب الى ههنا يشعر به لان شرط جوازها امران
اسلامه الميت وطهارته اما الاول فلورود التيمم على الصلوة على الكافر
بالشرع الا الهى بقوله ولا تقبل على احد منهم مات ابدا ولا تم على قبره
انهم كفروا بالله ورسوله واما الثاني فلا نه قد عرف فى الشرح انه لا صلوة

على من لا طهارة له حتى لو صلى على ميت قبل ان يغسل بها وصلوته بعد الغسل
وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وينبغي ان يكون غاسل الميت ايضا على الطهارة
ويكره ان يكون حائضا او جنبا ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عنده وقيل الميت
ولما كان كل من هذين الامرين معنويا من الكلام بقرينة المقام سكن المعصية
الله عنه كرمه واشتغل الاول وقدم منها سبب الوجوب بقوله وصلوته
وتد بالاضافة على ان سببا لوجوب الميت بقرينة الاضافة بقا الصلوة الميت
وصلوة الجفارة الا ترى انها تكرر وتكرره وتوضحه زيادة ايضا
ثم اشار الى الاول اعني صفته الصلوة بقوله فمن كتابه اما انها ومن قوله
الامر الا لله بقوله وصل عليه ان صلواتك سكن والنبوي بقوله صلوا على كل
بر وفاجر واصل به الاجماع واما انها ومن كتابه فقد يتبين بان هذا امر
تمام حقا للميت فاذا قام به البعض صار حقه مودى فيحفظ عن الباقيين
كبار حقوقه كالتكبير والصل هذا كلامهم وينبغي ان يحصل هذا اتصالا
لما دل عليه السنة اجمالا فلا يورث خفاء وانكالا فليعلم ومن ان تكبر
واقتداء به في هذه التكبير التي هي كثيرة الاقتراح ثم لا يرفع يدها اي
بعد تكبير الاقتراح وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه ووافقه مشايخ
الح ايضا من الحنفية فانهم يقولون برفع يديه في جميع التكبيرات وظاهر
الرواية في هذا المذهب ما ذكره المص رحمه الله وعلمه قاضي خان رحمه الله
في الجامع الصغير بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع الا يديهما الا في سبعة مواطن
وتكبيرات الجفارة غير مندرجة في تلك السبعة وينبغي ان يشغل بالثناء
بعد تكبير الاقتراح وظاهر كلام المص رحمه الله رحمه الله بان ينبغي ان يقول
قولا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
فان الظاهر المتبادر الى الفهم من الثناء انما هو هذا كما مر في الصلوات الا انهم
صرحوا بان ظاهر الرواية ان هذا مخصوصه غير لاديه ومن هنا اطلق صاحب
الهداية بقوله والصلوة ان تكبر تكبيرة بحمد الله تعالى فيها ثم يكبر تكبيرة
ثانية ويصلي في هذه التكبير على النبي صلى الله عليه وسلم لان الثناء على الله
تعالى يعقب بالصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما اشير اليه في قوله
تعالى وفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا ويذكر معي ولعلتم ثم سمي على هذا كما

لما كانت الروايات مختلفة بين الكثيرين لم يكن الثاني واقعه عقبا لاولي
تلكات مترتبة عنها ثم تكبر تكبيرة ناكه ويدعو اي يستغل بعد التكبير الثاني
بالثناء المعروف اللهم اغفر لحيتا وميتا وشاهدينا وعائنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام ومن
توفيته منا فوفه على الايمان فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يقول ذلك كذا في الكافي ثم قال فمن لم يحسن ذلك يقول ما يقول
في الشهاد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى الاخر وقال الامام قاضي خان
رحمه الله ومن كان لا يحسن ذلك باق باني دعاء شاء ثم يكبر ويصلي اي لاديه
بعد التكبير الرابعة سوى السلام المحلل للكلام في ظاهر المذهب وقد
اختار بعض مشايخنا ما يحتم به في سائر الصلوات اللهم ربنا اتنا في الدنيا
حسنه وفي الاخرة حسنة وقنا برحمتك عذاب القبر وعذاب النار وقال
بعضهم يقول ربنا لا ترع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة
انك انتا الوهاب وقال بعضهم بقاء سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والهدى رب العالمين واعلم انه ينبغي ان لا يرفع يديه
بالثناء في صلوة الجفارة بغيره في الكافي وانه لو زاد الامام على التكبيرات
الاربعة تكبيرة خامسة لا يجوز متابعة المأمور لهذا الامام الا في قول روي
رحمه الله فانه يقول هذا امر محتم فيه فيتابعه كتكبيرات العبد وهذا
رواية عن ابي يوسف ايضا والجمهور على خلافه لان ما زاد على الاربعة ثبت
انه مفسوخ ولا متابعة في المفسوخ واما اذا لم يتابعه المقتدى فما يفعل
حينئذ فحسب اختلاف روايته في التوازل ان فيه روايتين عن ابي حنيفة
رحمه الله ففي رواية يسلم في الحال ولا ينظر اصلا بتحقيق الحائفة وفي رواية
سكت حتى يسلم معه تحقفا للمتابعة فيما وجب فيه المتابعة وصرح في
الهداية بان القول الثاني اعني لا ينظر لتسليم الامام هو المختار وفي الثاني
قاضي خان رحمه الله والمختار انه لا يتابعه في التكبير الخامسة بل ينظر لبقية
فيسلم معه ومنها نكتة اخرى ذكرها في المحط وصرح بها في المبوط
ومع ان النزاع انما هو فيما اذا كان المقتدى يسمع التكبير من الامام نفسه
اما اذا كان يسمع التكبير من المنادي فانه يتابعه كما في تكبيرات العبد

ولا قراءة فيها اي لا يقرأ بها في الكتاب وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله
فان قراها فيه الشاء فلا بأس به والقراءة بنية القراءة مكروهه وقال
شمس الامية الحلواني رحمه الله من اجابنا من قال قراءة الفاتحة في التمتع
الثاني مزج وات الاربع تكون على وجه الدعاء والشاء لا على وجه
القراءة وفي الخلاصة الصلوة على الجنازة اربع تكبيرات مع تكبير الافتاء
ولا يقرأ بها في الكتاب الا ان يقرأ بنية الشاء تحفها فلا بأس وفي القراءة
خلافا للشافعي رضي الله عنه لان قراءة الفاتحة عنه في صلوة الجنازة وفي
الحاصل ان الاركان في صلوة الجنازة في مذهبه تسعة البنية والتكبير
الاربع والسلام والفاتحة بعد التكبير الاول والصلوة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وفي الصلوة خلافا لخللاف في سائر
الصلوات والتاسع الدعاء المكتوب بعد التكبير الثالث وفي بعض
الروايات انه يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وصرح الامام ابو حامد
الغزالي رحمه الله بانه لو زاد تكبير خامسة لا يطل القلوع على الظاهر
وبان رفع اليدين في التكبيرات مكمل وليس بركن وبانه لا يهرق القراءة
بل كان او نهارا وبانه يستحب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عند الدعاء المكتوب
ثم قال ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه لتدوير التكبير الرابع وبين التكرار
ولا تشهد اذا تشهد لم يعرف في النسخ الا بوضع القعود ولا تقوم في صلوة
الجنازة ويقول في الصبي بعد الثالثة يريد ان لا يستغفر للصبي لانه لا
ذنب له كذا في المحط بل يقول اللهم اجعله لنا شافعا اي شفعا شفعا
اي مقبولا للشفاعة وفي الهداية ولكن يقول اللهم اجعله لنا قاطبا واصله
لنا اجرا ودخرا واجعله لنا شافعا وشفعا فتقوله قاطبا اي جارا يتبعنا
فهنا القاطب لكنه قاطب بفتح القاء وسكون الراء وقطب بضم القاء والراء
وقطب بضم القاء وصرح الجوزي بان الاول اسم من اوط في الامر اذا حوز
فيه المد يقال اياك والقط في الامر ومنه قوله في القية في القط بعد الخط
اي في الحسين بعد الحسين وبان الثاني اسم معناه محاور المد يقال امر قاطب
اي محاوره المد ومنه قوله تعالى وكان امر قاطبا والقط ايضا واحد
الا قاطب وهي كما رسمه بالجبال يقال اليوم نوح على الاقط وبان

وبان الثالث معناه من تقدم الواردة فيبقي لهم الاركان والثناء
ومعناه الخاص ويستعمل بمعنى فاعل كيج معنى باع يقال باع
قط وقوم قط وفي الحديث انا فنيكم على الحوض ومنه قيل لا تطلعت
اللهم اجعله لنا قاطبا اي جارا يتبعنا حتى يرد عليه وقوله دخرا اي خيرا
باقيا ويقوم المصلي اعني الامام بخذاء صدر المكتوب رجلا كان ذلك الثالث
او امرأة لان الصدر اشرف فانه موضع العلم والحكمة وسعدن العلم
والمعرفة لانه كالصدق للقلب ويكنىك للنسب الالهى بقوله افرش الله
صدره للاسلام فهو على نور من ربه قال الوقوف بخذاء الصدر إشارة الى التقاطع
له لا مانه فاعل ربه يعفو عن عسيانه فتقوله ويقوم معناه انه حصل
حتى لو قام بخذاء غير صدره جاز لا انه يجب وان كان طاهرا لعمارة في مثله
مشعرا بالوجوب وهما امور شريها تنتمى للحرمان وتكملان المقام الاول
انه اذا اجتمعت جنازتان فصاعدا ففي الخلاصة صلى على الكل صلوة واحدة
وتجزي عن الكل وفي القية اجتمعت جنازتان فالأفراد بالصلوة الاولى من
الجميع لانه مختلف فيه الثاني انه اذا اجتمعت صلوة العيد والجنازة ففي
القية انه يتقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة ويتقدم صلوة الجنازة على
الخطبة وتتبع القياس بتقديم صلوة الجنازة على صلوة العيد ايضا لان
الجنازة فرض وفاقا ولا ذلك العيد الا انه قدم العيد مخافة الشوش
وازاله لوم الصفوف الاخيرة انها صلوة العيد وقد ذكرنا ذلك في باب
صلوة العيد واما اذا اجتمعت صلوة المغرب والجنازة فيقدم صلوة المغرب
على الجنازة ويتقدم الجنازة على سنة المغرب وقبل يتقدم السنة ايضا كذا
في القية الثالث ان افضل الصفوف في الصلوات بالجماعة اولها واما في
صلوة الجنازة فافضل الصفوف اخرها والعص في ذلك اظهار التواضع
ولان شفاعته اقرب الى قبول كذا في القية والاشق بالامامة في صلوة
الجنازة السلطان لان الولاية العامة له وفي التقديم عليه ازدراء له
ثم القاضى لانه ذو ولاية ثم امام الحق لانه رضي به في حياته فافقاه
امر مرضي عنه مختار لديه ثم الولي على ترتيب العصابات على الترتيب المذكور
في النكاح هذا قولنا في حقيقته ومحمد رحمه الله فانه روي عنهما ان الامام

الاعظم اعني الخليفة اولى ان حضر فان لم يحضر فامام المصروا اولى فان لم
يحضر فالقاضي اولى فان لم يحضر صاحب الشرط اولى فان لم يحضر فامام
الحلي فان لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير
من شايخنا لذلك في النهاية ففي هذه الرواية اولى اولى بالامامة فقد
روي انه لما مات الحسين علي رضي الله عنه خرج الحسين رضي الله عنه
والناس معه للصلوة عليه فحضر هناك سعيديا بن العاص وهو يومئذ
كان واليا بالمدينة فقدمه الحسين رضي الله عنه فابي سعيدان بقدره فقال
له الحسين رضي الله عنه تقدم فلو لا السنة لما قدمتك وهذا اعني ما ذكره
المص رحمه الله من الترتيب على لفظ هو الترتيب الذي اختاره صاحبنا
والكا في رحمه الله وفي فتاوى فاضل خان رحمه الله واختلفت الروايات
فمن هو احق بالصلوة على الميت فذكر خمس ائمة للصلوة في رحمه الله انما
الحلي اولى من ابي الميت له ان يقدم ويصلي من غير تقديم احد وفي رواية للحلي
عن ابي جعفر رحمه الله ان الالب اولى ولا يتقدم الا باذن الالب وعند
عده امام الحلي ابي الميت اولى من ساير العصابات وذكر الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله السلطان احق ولا يتقدم احد غير السلطان وغير
امام الحلي الا باذن الولي وقال لفقته ابو جعفر رحمه الله اذا حضر
السلطان تقدمه الاولياء وان حضر والى المصروا والقاضي فالى الى اولى
وان لم يحضر القاضي ولا والى وحضر صاحب الشرط وامام الحلي بصاحب
الشرط اولى وان كان لوالى المص خليفة ولم يحضر والى وحضر خليفته فهو
اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرط فان لم يحضر والى وخليفته
ولا القاضي ولا صاحب الشرط وحضر الاولياء وامام الحلي ينبغي للاولياء
ان يقدموا امام الحلي وان لم يحضر امام الحلي وحضر المؤذن فليصلي على الاولياء
تقديمه وان حضر والى وخليفته والقاضي وصاحب الشرط وامام الحلي
والاولياء فالى الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يقدموا
فليهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاؤوا ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنهم
وبهذا كله قياس قول ابي جعفر وابي يوسف وزميرهم الله هذه كلامه
ومثله صرح في الخلاصة بعين هذه العبارة ثم قال والاختار ان الاما

ان الامام لا عظم اولى فان لم يكن فسلطان المصروا فان لم يكن فامام المصروا
او القاضي فان لم يكن فامام الحلي والحاصل ان امام الحلي احق بالصلوة
على الميت من ساير الاولياء عند ابي جعفر ومحمد رحمه الله وابي يوسف
وهو رواية الحسن بن علي جعفر رحمه الله والى احق والمذكور في غريب
الرواية ان الحق للولي وهو يقدم السلطان او غيره ولم يذكر الخلاف وفي
الروضة ان لم يحضر الامام والقاضي والسلطان فامام تلك المصلحة فان
لم يكن فامام مسجد حته فان لم يحضر الامام لا عظم ولا امير المصروا ولا
القاضي ولا امام الحلي ولكن حضر ابي الميت وابنه قال الامام خواص هذه
رحمة الله من اصحابنا من قال الالب اولى وهذا قول محمد رحمه الله فاما عندنا
فالابن اولى الا ان الابن يقدم حته فان اجمع للميت قريبان ومعا في القبر
اليه على سواء بان كان له اخوان لاب وامر اولاب فقد صرح في الخلاصة
والنهاية بان الاكبر سنا اولى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بتقديم
الاسن فان اراد الاكبر ان يقدم الغير فلا يصح لاسنهما في القبر
الا انما قدمنا الاسن بالسنة ولا سنة في تقديم من قدمه ففي الحق لهما
كما كان اما ان قدم كل منهما رجلا اخر فالذي قدمه الاكبر اولى كذا في
فتاوى فاضل خان رحمه الله فان كان احدا من الابن وامر والآخر لاب
فقط فالذي هو الابن اولى وان كان اصغر كذا في النهاية واما اذا
اوصى الميت بان يصلي عليه فلان فقد ذكر في الخلاصة تعليقا عن العيون
ان هذه الوجبة باطله وفي نوادر ابن رستم انها جائزة ويومر فلان بان
يصلي عليه ثم قال قال الصدوق الشهيد رحمه الله ان التقوى على الاول ولا
باس بآذنه في الامامة اي ان اذن الولي لغيره وقدمه جاز الا ان الاول
ان لا يفعل ذلك وفي لفظ لا بأس بأسرة الى ذلك وسنسمع لهذا زيادة
تحقق في كتاب القصور ان ساعدتنا المشية الهلالية فان صلى غيره من غير
هؤلاء المذكورين فعلى الولي ان شاء اذ الحق قد كان له فله الاعادة
ومبنى الكلام على ما اذا لم يصل الولي مرة اخرى صرح بذلك في الخلاصة
فقال رجل صلى صلوة الجنائز والولي خلفه الا انه غفرا عنه فان صلى
خلفه مع ذلك فليس له الاعادة وان لم يصل خلفه فله الاعادة ثم في

فقط غيرهم تنبيه على ان من صلى اولاً ان كان اماماً اعظم او سلطاناً او قاضياً
فليس له حق الاعادة لتقديم هؤلاء عليه في هذا الامر فكيف له الاعادة
واعلم ان الجماعة ليست شرطاً لجواز هذه الصلوة حتى لو صلى الامام وحده
جازت فلو كان الواحد هو الولي فليس للغير ان يعيدها كذا في زيادة
صلوة المبسوطة ونس على في النهاية ايضاً ولا يصلي غيره بعد يعني ان صلى
الولي فلا يجوز لاحد ان يصلي بعده اذ العزم صار مودى هذه الصلوة
فكان المودى بعداً لكثرة الاول فيقال وانما نقل صلوة الجائزة عن شرع
كذا في الهداية وفي التعليل تنبيه على ان الله تعالى بعد وقوعها ممن
له هذا الحق وفي من ترك الصلوة على قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو المودى كما وضع تائيس بذلك يعني لو جاز الزيادة على الولي بعد الوقوع
من اصلها لكان الاولى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لان حجة الان
في مرقده كما وضعه ولا فان لم يزلوا انما صلوات الله عليهم اجمعين عز وجل
مدلاً لا اناروا الاخبار فليس مجلس والحاصل ان تكرار هذه الصلوة بعد
الوقوع من اصلها غير معروف في الشرع عندنا ففي التعليل انما لما تراى
في الظاهر بالنظر الى محصل الولي بالذكر من ان لو صلى السلطان او غيره من
الجماعة المتقدمة على الولي فليس لاحد ان يصلي ايضاً بعداً وهذا هو المطلب
لما دلل عليه الرواية وشهدت بحجوزة الدراية اما الدراية فلا يخفى
الاعادة لما كان تاباً لمن هو ادون من السلطان وغيره كان ثبوت هكذا
الحق للاعلى بالطريق الاول كما لا يخفى واما الرواية فلا تصح في موارد
صلوة المبسوطة بذلك لا نه قال وروى الحسن بن ابي خزيمة رحمه الله ان
يجوز للامام ان يصلي على الجائزة بالتيمم في المصروع قال عيسى بن حماد
الصحيح ان التيمم انما يكون طهارة في حال عدم الماء فاما منع وجود الماء
فليس بطهارة الا في حال الضرورة وفي خوف الضيعة وهذا المعنى غير
سويح في حق الامام اعني من ثبت له هذا الحق لان المتأخر عنه ولو لم يبق
فله حق اعاد الصلوة عليها فلا يجزئه الاداء بالتيمم مع وجود الماء وتيمماً
يظهر ان هذا الحكم مشترك بين الولي وبين من له السبق عليه في هذا الحق
فانما كان المسبوق ولاية الاعادة فللسابق بالطريق وبالمجمل في التعليل

في التعليل يقول لو لم الذي بناه من تخصيص السبق بل انك اذا تأملت
ففي تعليل اعادة الولي غير المذكورين ايضاً اشارة لطيفة الى ذلك بل حديث
السبق على الترتيب المذكور منه لطيف على ان الزيادة على المرة الاولى لما كانت
متموعة اذا كانت الصلوة هذه صادرة عن المسبوق الذي هو الولي فالمنع
على تقدير الصدور عن السابق الذي له السبق والتقدم في هذا الحق
ما الطريق الاول الا ان التخصيص مني على كنهه بالغة حتى وضع لولم يودي
الي حديث السبق وهذا حديث اجمالي بمسئله انه لما صرح بان كلاً
من هؤلاء مقدم على الولي وان الولي هو خيرهم كان حصه السبق والتقدم
هذا قاضية على جواز الاعادة للسابق بعد الوقوع من المسبوق بعلة السبق
والاولوية كما شهدت به الطرح السليمة فحاولوا تخصيصهم عند هذا الزعم
هذا المعنى وبما يظهر ان ما ذهب اليه صاحب الهداية رحمه الله وتبعه
بعض من لا يفتد له في هذا الفن من ان تخصيص الولي بالذكر لغو لا طائل
تحت من يخلو عدم الحق في المعاني وقلة التدبر في كلام المسامحة
وسوء الظن بامه الدعوة فتولد غيره اراد به الغير المطلق لا الغير
المعهود وان كان ظاهراً للفظ مودى باليه ومن لم يصل عليه مدفن حتى
على غيره اى ان كان الدين بعد غسله فاما يظن انه تنسخ اى التلويح
على غيره تاسد مدة دوام عدم طهر التخصيص فلفظ ما مفيد للذم والرضاء
تنبيه على ان هذا غير مقدر بوقت معين كما ورد في بعض الروايات من
ان الصلوة على غيره مقدرة بثلثة ايام واشارة الى ما هو الصحيح من ان
المعتبر عدم الظن وان ذلك يعرف باكثر الراى لتفاوت الاراء في
صلابة ورخاوة وتفاوت الارمنة حراً وبرداً واختلاف حال الميت
حياً وميتاً وهذا ما قال في الهداية من ان المعتبر في معرفة ذلك اكثر
الراى هو الصحيح لاختلاف الحال والاهان والمكان واما ما روي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد احد بعد ثمان سنين فغفر
لعدم التدبير ومنهم من حمله على ان الصلوة بمعنى الدعاء كما في قوله تعالى
وصل عليهم ان صلواتك سكن ومنهم من حمله على انهم كانوا كافراً لم تنفع
اعضائهم الا ترى انهم وجدوهم كاد فغفرهم حين اراد مغفرة انهم

فتركهم وفي قوله صلى على قبره تنبيه على انه ينبغي ان لا يخرج عن القبر لانه
وقع التسليم الى الله تعالى وخرج عن يدى الناس باكلية كما ورد في الاثر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القبر اول منزل من منازل الاخرة والاول
في المحيط ان هذا مبنى على ما اذا اوضع اللين على الجسد واهل القبر ان عليه
اما اذا لم يوضع او وضع ولم يهيل التراب عليه فانه يخرج من قبره ويصلي
عليه اذا التسليم بعد غير تمام وبعد تحقق الامر من الاخراج بل يصلي عليه وهو
في قبره فان قيل كيف يجوز الصلوة عليه وهو غائب عن اذن الناس بالتراب
اجيب بان هذا لا يمنع جواز الصلوة عليه الا ترى انه قبل الدفن كان
غائبا بالكلية ولم يكن ذلك مانعا عن جواز الصلوة عليه ثم قد نهى عن
ان مبنى الكلام على ما اذا كان الدفن قبل الفصل اما اذا دفن بعد الفصل
وقبل الفصل ثم صلوا انهم لم يصلوه فان لم يهيل التراب عليه فانه يخرج
ويصل ويصلي عليه لما اشترنا الله من ان شرط الصلوة طهارة الميت ولما
اهل التراب عليه فلا يخرج اما انه هل يصلي عليه نائبا في القبر نفسه
اختلاف الرواية واعلم ان الصلوة على الميت الغائب هل هي جائزة
فيه خلاف بيننا وبين الشافعي رضي الله عنه فعندنا لا يجوز مطلقا
نص عليه في الخلاصة فقوله ولا يصلي على ميت غائب عندنا وعند
الشافعي رضي الله عنه لا يشترط حضور الجنازة بل يصلي على الغائب
الا اذا كان الميت في البلد نص عليه الامام محمد الاسلام في الخبر
ويجب ان تعلم ان محل النزاع غيبته لا ظهوره اذا الصلوة على المدفون
جائزة اتفاقا ولم يخز اي صلوة الجنازة حال كون المصلي زكاه استحسانا
يريد ان القياس يقتضي جوازها صفة الركوب لانه دعاء واستغفار
الا ان الاستحسان يبيح جوارها لانها صلوة من وجه لوجود التقرع
واشترائط القيام فلا يجوز بصفة الركوب كما في سائر الترايع جريا على
مقتضى الاحتياط هذا اذا كان الركوب صفة المصلي اما اذا كان صفة
الميت بان حمل ميت على دابة فكذلك القياس والاستحسان وكراهة
صلوة الجنازة واختلفوا في الكراهة اى تحريره ام تبريته فتبين
وقبل كذا في نفسه في جملة جماعة ان كان الميت فيه لقوله صلى الله عليه وسلم

لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له ولان
مسجد الجماعة مبنى لاداء المكتوبات ولانه يحمل ثلث المصلي لو كان
الميت خارجا اى خارجا عن المسجد اختلف المشايخ وصرح شمس الدين
الدرخسي رحمه الله بقدر الكراهة مطلقا وفي الخلاصة صلوة الجنازة
في المسجد الذي يقام فيه الجماعة مكروه سواء كان الميت والنوم في المسجد
او كان الميت خارج المسجد والنوم في المسجد وكان الامام مع بعض القوم
خارج المسجد والنوم المأقوف في المسجد والميت في المسجد والامام والنوم
خارج المسجد لذا في التنازع الصريح وقال هو المختار وفي كراهة
الحامع الصغير اختلف المشايخ فما اذا كان الامام مع بعض القوم
خارج المسجد وفي المجلس قال بعض المشايخ لا يكره وعليه عملنا
اليوم بمرقند وقال الشافعي رضي الله عنه لا يكره على اي وجه كان لانه
روى ان سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائته رضي
الله عنها ما دخل جنازته في المسجد حتى صلت عليه اذ واج رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قالت عائشة رضي الله عنها لبعض من حولها
هل عاب الناس علينا ما فعلنا قال نعم قالت فما اسرع ما انصوا صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة مهملنا ايضا ولا لها دعاء
وصلوة فالمجد الى ذلك من غيره واجاب في المبسوط بان حديث
عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار
وقد عابوا عليها فدل ذلك على انه كان معروفا فيما بينهم بالكراهة
ثم قال وتاويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان معكم
فلم يمكنه ان يخرج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد وفي هذه
الطريقة لا كراهة عندنا ايضا وحديث ابى هريرة رضي الله عنه حيث
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد
فلا اجر له ثبت لمذهبا ولا اثر للحن في مقابلة النص هذا كراهة
المبسوط وقد بحث من وجوه الاول ان حديث عائشة رضي الله
عنها حجة علينا لاجتماعنا وكف شبهة محمدا وفيه نصريح بامر من
الاول انها عامة بمسئلة خفية محمولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

دون غيرها وان العلم بها مخصوص بها كما يشعر بذلك الاستفسار المذكور
والجواب من سرعة نسيانهم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يفتي
على العطف السليمة ان مثل هذا الكلام في مثل هذا المقام مسوق
للاختار والمباهاة بالاختصاص بعلم خاص لا يشترك فيه معه غيره
الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ دخل جازة شهيل في المسجد صلى
عليه فيه فكيف يكون مكروها والاعتذار بالاعتكاف لاسهول من وجها
لا دخل الجازة في المسجد ووضعها خارج المسجد لا يخلو الحديث
وكيف ولا يسهل حينئذ حجة على فعل عائشة رضي الله عنها وكيف وانها
افعه واعلم من ان يستدل بما شال هذه الاستدلالات في امثال
هذه المقامات بل القول بذلك يورث احدا الامر من اما الاعتراف
باستدلالها بنحو موعود المذبحي بمرحل وأما القول بتكديسها في اجارها
وكل ما قدح في حق عائشة رضي الله عنها بحسب سانه المسلم فله ولياته
عن مثله وأما الظاهر بها على السوء عليهم دائرة التوبة الشافعي ان يرد
اي مخرج رضي الله عنه محتمل لان قوله في المسجد محتمل ان يكون متعلقا
بصلى وان يكون متعلقا بالخارجة منه لما فعل في الاول مقصوده الذي
عن وقوع الصلوة في المسجد وعلى الثاني يكون متعلقا بدخول الجازة
في المسجد فلا يكون نسا في المقصود فكيف يصح التمسك به في اثبات
المذهب الثالث ان هؤلاء وان عابوا ذلك الا ان عيبتهم منى على النسيان
بل على سرعة نسيانهم عائشة رضي الله عنها ونسيبته عليه فلا يثبت
الكراهة به حينئذ ومن ولدقات من ساعدته نسي اي وضعه لتمام
بازا به اذ التسمية مشعر بالتعظيم والتكريم وهذا محتمل لانه مكرم
بالتكريم الالهي بقوله ولقد كرمتها بنبي آدم غسل وصلى عليه اذ استعمل
اي ان رجع سوته بالكاء في المغرب ان استعمل الصبي اي رجع سوته
بالكاء عند الولادة واحلوا الحلال واستعملوا اذ ارتضوا اصولهم عند
رويته ثم قبل اصل الحلال واستعمل على لفظ النبي للمعول فيها او الفهر
وفي الصحاح استعمل الصبي اذا صاح عند الولادة ويقال استعملت التمام
وذلك في اول مطرها وقال موصوب وقعه وفي الاستبان استعمل

استعمل الصبي ان يحصل منه ما يدل على حيوته من بكاء او تحريك عضوا او
طرف عين والا اي ان لم يستعمل اذ رجع في تحريكه ولم يصل عليه وغسل ماله
في فتاوى قاضي خان رحمه الله السقط الذي لم يتم اعضائه لا يصل عليه باتفاق
الروايات واختلاف في غسله والاختار ان يغسل ويدفن ملفوفا تحرقه منى
نبي فمات بعد النبي ان صبي لا احدا بويه او مع احدهما فاسلم هذا
الصبي حال كونه غافلا او احدهما صلى عليه يريد انه اذا سمي صبي فلا يخ
من ان يكون مع احدا لا بوي او بدون واحد منهما فان لم يكن معه احدا
اي ان لم يصب معه احدا بويه صلى عليه لانه حكم عليه بالاسلام معه
الدار وان كان معه احدهما فان اسلم الصبي وهو يغفل اي يعلم
صفته الاسلام صلى عليه ايضا لان اسلامه صحيح وان لم يسلم
الصبي فان اسلم احدا بويه صلى عليه ايضا لانه يتبع خبر الابوين وبنا
وبالملة هذه صورتك فانما المص رحمه الله الى الصورة الاولى
بقوله احدا بويه والى الثانية بقوله او مع احدهما فاسلم والى الثالثة
بقوله او احدهما وهذا يظهر ان قوله فاسلم مع ما سبق من الصلوة
الثاني اعني قوله او مع احدهما لمرسلا على الاول من غير احتياج
الى اعتبار القيد او الصلوة مترتبة على الاسلام وهو مرتب على الدار
أما المحتاج الى اعتبار القيد هو صورة المعية فيقع الاحتياج
حينئذ الى اعتبار احدا الامر من اما اسلام هذا الصبي ليطهر برب
الجزا فحصل صلوة تامة لا اسلامه باعتبار انضاف نفيه به واما
اسلام احدا الابوين ليطهرانه مع خبر الابوين وبنا فصلا
سعاله والحاصل ان اعتبار الصلوة معصية سبق اعتبار اسلامه
واسلامه اما حقيق كما اذا اقره بويه وكان مدركا له وهو الصورة
الثانية واما اعتباري ولا اعتبار فمات لان اعتبار اسلامه اما
باعتبار كونه تامة للدار وهو الصورة الاولى او باعتبار كونه
تامة لخبر الابوين وهو الصورة الثالثة فالاسلام في الاولى والثانية
اعتباري وفي الثالثة حقيقي الا ان المص رحمه الله جمع احدا لاعتبار
مع الحقيقي لانه محال مما في المتعلق لانهما في مطلق المعية وسيد

الاسلام الحقيقي بالقتل اعني اذ كان صفة الاسلام تنبئ على ما صرح به
في الحديث من انه اذا سبي بعد ابواه فلا صلوة عليه حتى يفر الاسلام وهو
يعقل صفة الاسلام وصفته ما ورد في حديث جبريل صلوات الله
عليه ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث
بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى قال صاحبها لها به رحمة الله
وكلام المحط دليل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم
صفة الاسلام وكذا اذا اشترى جارية واسوقها صفة الاسلام
فلما علم فانيها لا يكون مومة وفي الجامع الصغير لا يبرر رحمة الله
واولاد المسلمين اذ امانوا حال صغرهم قبل ان يعقلوا فهم في الجنة لانهم قالوا
بلى يوم اخذ الميثاق عن عقدها والما اولاد الكفار اذ امانوا قبل ان يعقلوا
ففي ذلك خلافا بين اهل السنة والجماعة فالمروي عن محمد رحمة الله
قال اني اعرف الله لا يعذب احد من عبده ذنب وذهب بعضهم الى انهم
خبروا اهل الجنة في الجنة وذهب بعضهم الى انهم ان قالوا يوما حدث
الميثاق بلى عن الاعتقاد فهم في الجنة وان كان عن غير اعتقاد فهم في
النار وروى عن ابي حنيفة رحمة الله انه يوصف في ثلثتهم وقولهم انهم
الى الله تعالى والا فلا اي ان لم يكن الامر على المحط المذكور فلا صلوة عليه
على ما خرناه بما لا من يد عليه كافر مات بصل عليه المسلم يعني قريبه
فتناول كل قريب له سواء كان من ذوى الارحام كالاخ والابن والعم
والعمة والحال والحالا وغيرهم لان ابا طالب لما مات جاء على رضى
الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان عليا فقال
قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احمله وكفنه ولا تحدث
به حديثا حتى تلقاني اي لا تصل عليه غسل الثوب الغسل اي من غمره ماء
وصوه وسنة عدد لا تدلم على ذلك في حويده فلا يلفظ عليه
بعد مماته ولفظه في خروجه بالارعاية سنة الكفن من العدد ووضع
الكافور على ما وضعه ونحو ذلك ويجوز جهره من ضرورة المدة
ولطفه فيها اي يلحق تلك الحقة اهانة له ولو كان له من اذنه الكفار
فالاولى ان يدع المسلم امره اليهم ومن فعل المجازاة اربعة من الرجال

فقد يتناه وفي كلامه رحمه الله الى ان المشي افضل من الركوب
وصرح به ان المشي خيرا من الركوب فاما الثالث اعني
القدم على المجازاة فان كان بصفة الركوب فالقدم مكره صرحا
بذلك في الفتاوى واما الرابع اعني رفع الصوت بالذكر فقد صرح
في الفتية بان يذكره لمشي المجازاة رفع الصوت بالذكر وقرأة القرآن
وصرح بان الكراهة مختلفة فيها فمن دأب الى ان الكراهة تحريمية
ومن دأب الى انها تنزيهية على نحو اختلافهم في كراهة صلوة المجازاة
في المسجد واقصر في الخلاصة على ذكر الكراهة وفي فتاوى قاضي خان
رحمة الله ويكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله ذكره في
نفسه وعن ابراهيم كاترا يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها
استغفر والله غفر الله لكم واما الخامس اعني الرجوع عن المجازاة
فقد صرحوا بان لا يرجع عن المجازاة قبل الدفن بغير اذن اهلها كما
في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله واما السادس اعني قتل
الميت من بلد الى بلد فقد صرح محمد رحمة الله بان المسحب في القتل والميت
دفنه في المكان الذي مات فيه فان قتل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين
فلا بأس به قال الامام حسن البصرة رحمه الله في كلامه اشار
الى ان القتل من بلد الى بلد مكره وقال الامام قاضي خان رحمه الله في
فتاواه فلو مات في غير بلد المسحب تركه الا انه لو قتل في مصر اخرق في
باس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام
وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام
بعد سنين وسعد بن ابي وقاص رضى الله عنه مات في صبيعة على اربعة
فارس من المدينة ونقل على عناق الرجال الى المدينة ثم قال وبعد
ما دفن لاسبع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة لا يبعد والعذر
ان يكون الارض التي دفن فيها مغصوبة او اخذت بالشفعة وان
وقع في القبر متاع فعملوا بذلك بعد ما اصابوا القرب عليه ينش
القبر وفي الجامع الصغير واذا دفن بغير كفن لا ينش القبر اما ان
تذكر رجل انه شق ثوبا او دأب ما فيه ينش ويرفع ذلك واما السابع

اعني اظهر الحزن والنوح والصياح فني الخلاصة ولا باس بالبكاء بارأ
الدمع فان كان مع الجنازة صائحة ونائحة رجوت فان لم تنزع فلا
باس بالمشي معها وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وبكرة النوح والصياح
وشق الجيوب وخس الوجوه ولا باس بالبكاء وارسال الدمع فان كانت
مع الجنازة نائحة او صائحة رجوت فان لم تنزع فلا باس بالمشي معها
وتحفر القبر وتجلد اي يجلد القبر اي يحفر له الحد في المغرب يقال لحد القبر
والحد اي حفرة لحد وبلد الميت والحد جملة في الحد والحد هو الشق
المائل في جانب القبر وفي الصحاح الحد بالتسكين الشق في جانب القبر
والحد بالضم لغة فيه والحد في دينه اي عدل عنه وساد وبلد لغة
فيه وقرئ لسان الذي يحدون اليه وبالجملة فالحد في القبر من صبا القبر
صلى الله عليه وسلم القبر لنا والشق لغيرنا وفي الخلاصة والسنة
في القبر عندنا الحد وان كانت الارض رخوة فلا باس بالشق وعن
الامام اي يحسن الفضل انه جواز اتخاذ التابوت في بلادنا الرخوة الارض
قال ولو اتخذوا تابوتا من حديد فلا باس به لكن ينبغي ان يفرش فيه القبر
ويطبق الطبقة الاعلى مما على الميت ويجعل اللين الخفيف على من الميت
ويصاره ويكره الاجر في الحد اذا كان على الميت وفيما وراءه لا باس به
ويدخل الميت فدهما على القبلة يعني بوضع الجنازة في جانب القبلة من
القبر ويجعل منه الميت فوضع في الحد ويقول واسعد بسم الله وعلى حلة
رسول الله هكذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضع ابا جانه
في القبر كذا في الهداية والصحيح انه وضع والحد من لسان ابا جانه ما
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلقه الصديق رضي الله عنه ووجهه
الى القبلة اي يجعل وجهه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولان جانب القبلة اشرف الجوانب والختار في الملبوس حال حيوة استقبال
القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم خير الملبوس ما استقبلت به القبلة فكذلك بعد
وفاته في محل العقدة لوقوع الامن حينئذ من الانتشار ويتوى اللين
والعصب على الحدة لانه جعل على الحد الذي صلى الله عليه وسلم اللين والعصب
وهذا اذا لم يكن معمولا فان كان قبيل مكره لانه لم يرد به السنة كذا في الكافي

كلا في الكافي وعن شمس الامية الحلواني رحمه الله انه قال هذا في قصب لم يجعل
اما القصب المعمول الذي يقال له بالفارسية نورماي باقده اني فتقد
اختلف فيه المنايع قليل وقيل ونسج قبرها ثوب لا قبره اي ينبغي ان نسج
قبر المرأة ثوب ونحو حتى يجعل اللين على الحد دون قبر الرجل لان عليا
رضي الله عنه راي قبر رجل يحيى ثوب فتحي الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء
ولان سبي الحيا على السر وسبي حاله على الانكاف في زمن الحية فكذلك بعد
الوفاة الا اذا كان هناك عذر من طراوت الخ ونحو فحينئذ لا باس بذلك
والنسيج الغطيه في الصحاح نسيج الميت نسيجه اذا مدت عليه ثوبا
ويكره الاجر والخشب لانها للرثية واحكام البناء وسبي القبور على الدق
والعناء وقيل لا باس بذلك في ديارنا الرخوة الاراضي ومنهم من فرق
بين الخشب والاجر فجعل الثاني مكره وادون الاول من جهة انه مماسته
النار فكره نقولا وهذا المعنى موقوف في الخشب ورد هذا لان المثلوث
كان علة موجبة للكره لوجوب ان يكون غسل الميت بالماء الحار مكره ما
لانه مماسته النار وهذا هو الصحيح المعتمد ومهال التراب اي يسب عليه
التراب في الصحاح هلت الدقيق في الجراب صببته من غير كيل وكل شيء
ارسله ارسالا من رمل او تراب او طعام ونحو قلت صلته اصله
هيلا فانهما لا يجري وانصب وتميل تصبب واهلت الدقيق لغة في
هلت فهو مهال ومهيل ويسم القبر بسم القبر رضعه من الارض
قد شربوا كذا وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ويسحب ان يكون القبر
سما مرتفعاً من الارض قد شرب ويرش عليه الما كذا ينتثر بالريح
وان كتب عليه شيء او وضع الاحجار عليه فلا باس به عند البعض ولا يحصى
القبر لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التجصيص وعن البناء
فوق القبر قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبور في ديارنا
لانه روي عن اي حنيفة رحمه الله انه قال لا يحصى القبر ولا يطيق ولا يرفع
عليه بناء وسقف وفي الخلاصة ولا يحصى القبر ولا يطيق ولا يرفع عليه
بناء قالوا اراد به السقف الذي يجعل في ديارنا على القبور وفي الفتاوى
المروعة اتوا السقف ولا باس بالطين ولا يسطح القبر ولا يرفع لان

التي صلى الله عليه وسلم عن ترسيخ القبور وتخصيصها ومذهب الشافعي
رضي الله عنه ان التسميم افضل من التسطيط بخلافه لشعار الروافض على
ذلك الامام محمد الا سلام رحمه الله في الوجيز وذكر غيره ان التسطيط في شكل
القبور افضل من التسميم في ظاهر المذهب اعني مذهب الشافعي رضي الله عنه لانه
قد صح رواية المزي في باسناؤه انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مسطحاً وقال لقاسم بن محمد رحمه الله
رايت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر رضي الله عنهما وكانت قبورهم
سطحية وبالجمل فالنزاع في الافضلية لا في الجواز وهذا هو العمل بالجواز
بما هو بقبرها عظيم والعلم بها جليل وجسيم الاول المشوار عملت في القبر
وساؤه انه حق لا شبهة فيه كما تقرر في موضعه الا انه ان مات فلم يدفن
اياما بان جعل في تابوت ليحمل من مصر الى حصر لا سوال له حتى يدفن كذا في
الخلاصة الشافعي انه لو وجد طيناً في مقبرة وهو يظن ان هذا طيناً اسحق
لا يمتنع في ذلك وان لم يقع في قبره فلا بأس بالمشي فيه كذا في الخلاصة
وقتاوي قاضي خان رحمه الله تعين هذه العبارة الا انه ذكر في الثاني
انه يكره قلم الخطب والخشب من المقبرة فان كان باباً ملاماً بأسه لانه
ما دام رطباً يستمر فيكون الموقن وغير هذا قالوا لا يصح قلم الخشب
من غير حاجة لما كتبت انه لو مات رجل في الجنة فانه يغسل ويكفن
ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بدفن اثنين فضاء على قبر واحد عنه
الغفيرة ويحمل من كل اثنين حاجزاً من الزاب هكذا امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بعض القروات كذا ذكره الامام قاضي خان رحمه الله
الرابع ان الميت لا يعذب بكاء اهله ونياحتهم فان البكاء جائز من غير
ندب ونياحة ومن غير حرج وضرب خد وشنق ثوب فان كل ذلك حرام
الا انه لو ارتكبت هذه المحرمات فلا يعذب الميت بهذه الافعال المذكورة
لقول تعالى ولا تزدوا زرة وزر اخري فان قيل قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان الميت يعذب بكاء اهله عليه ولا يخفى ان مجرد البكاء جائز شرعاً
انما المنوع هو البكاء المقرون بهذه الامور المحرمة فثبت ذلك شقياً
الضمانه معذب بذلك فكيف وجهه قلنا فيه وجوه الاول انه لما وصل

انه لما وصل الى العار الغيب وانكشف غطاؤه واطلع على احوال اعتقاده وانكشف
بمثل هذه الامور التي انكرتها الشرعة المظهرة وقع في حصر واضطراب
عظيم حيث لا يرجي بغيره هذه ولا تعدد على متهمه والتشديد لهم بذلك
وكان حاله هذه شبهة بحال من يعذب عبر عنها بكونه معذباً واراد
كونه متاداً بذلك كما يقول لمن وقع محضرته فعلة لا رضى بها ولا تقدر
على دفعها وهو مشاهد لها معان اياها انا معذب الثاني انهم كانوا يوحون
على الميت ويعذون جرائمه التي يحبسوها محامداً كقتل وضرب الاموال
والاعمار ويخوذ ذلك من الامور المتقضية لان يعذب صاحبها بالثأر واراد
انه يعذب بما يكون عليه الثالث انه يحتمل ان يكون محمولاً على ما اذا كان
هذه الغلات محضرته اذ ثبت بالامار الصراح والاخبار الصراح ان
الاموات يتأدون فعله المحار كما ينادي بها الاحياء وذكر الامام حجة
الاسلام ابو حامد الغزالي رحمه الله ان ذلك محمول على ما اذا اوصى به
الاموات والله اعلم بحقايق الامور والحالات

تعقيب الجنازة بالشهادة في التحقيق من قبل التخصيص بعد التعميم ان الشهادة
نوع مخصوص من انواع الموت حقيقة وحقق هذا النوع بالذكر انه اشرف
انواعه ولان له احكاماً مخصوصة شريفة لا تدرك الا بالبيان ولهذا
الامور افرده باباً على حدة ثم الشهيد جعل بمعنى فاعل من شهد اذا حضر
لانه حضر حضرته وذكر الامام اصفهاري رحمه الله انه سمي شهيداً لان
روحه تشهد الجند وتحضرها او بمعنى مفعول لان الملايكة تشهدون
عند موته اي يحضرونه وهذا اوله شهيد له بالجند لانه صبر لضره
دين الله حتى قتل ترشدك اليه الاشارة النبوية اعني ما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الجليلين يوم احد في قبر واحد وقال انا
شهيد على هؤلاء يوم القيمة فمن في الشرع كل طاهر احترار عن الحب
والخائض كما سيجي بالغ احترار عن الصبي ولو قال سكتن لكون احترار
عن المجنون ايضا لكان اولى كما يشعر بذلك نص رحمه الله بنسبة اليهود قتل عذبة

ظلم أي قتل أو قتل ظلم أو حال كون المقتول مظلوما والقييد بالظلم
احتراز عن القتل جدا أو قصاصا ولم يجب به ما لا احتراز عن قتل الخطأ
ولما لم يرد الموت فلا يرد القصاص بها إذا قتل الأب ابنه
مثلا فان الابن المقتول بطريق العهد شهيد مع وجوب الذي هناك فان
الديه وإن وجبت هناك إلا أنها لم يجب عوضا عن النفس بل عن القصاص
الذي سقط بالشبهة أو وجد ميتا جرحا في المعركة أي في موضع القتال
والحاربة إذا الظاهر أن أهل الحرب قتلوا والقييد بالحجارة إشارة إلى
اشتراط الجرح في هذا القسم ليكون قربة مشعة بأنه مقتول لأنه مات
حقا فله وأعلم أن المص رحمه الله قد سأل في تعريف الشهيد وصبط
أقسامه ولم يأت بما يعني ويميز من جوع ومن حاول أن يعرف اختلافا
فعلية أن يتأمل فيما تقدمه بين يديه ويلاحظ بقلبه لاضاف ما يشير
إليه وهو أن الشهيد مطلقا نوعان وكل نوع اسم على جهة حكم كذا
أحدهما الكامل وسكته أن لا يغسل وإنما ما ليس كذلك وسكته
أن يغسل والمص رحمه الله قد عرض لكل من النوعين وبين حكمهما إلا أن المراء
هنا النوع الأول أعني الكامل بشهادة حكمه ألا أنه أحل بعض الفتوة
ومن جهة آخر بعض أقسامه وتحقيق ذلك أن الشهيد الكامل عديم
عبارة عن كل مسلم مكلف ظاهر قتل ظلم بأي له كانت في قتال أو في
أهل الحرب وأهل البغي وقطاع الطريق أو بالجارحة في غير قتال
هؤلاء ولم يجب بقتله ما لا حالة القتل سوى شبهة الأبوة ولم يرض
عليه وقت صلوة كاملة بعد عصره القتال ولا يوم أول ليلة حال القتال
ولم سمع بجوته بشئ فالقييد الكامل إشارة إلى ما صرح به في تحفة
الغنياء حيث قال الشهيد نوعان نوع يغسل ونوع لا يغسل فاما
الذي لا يغسل فهو الذي في معنى شهيد أحد رضي الله عنهم والذي ليس في
معنى هؤلاء حان على ما هو لقائون في باب الموت إذا الغسل سنة الموت
على الإطلاق وقال الامام شمس الأئمة الرضوي رحمه الله في مسوطة روي
أن عمر رضي الله عنه لما طعن رجل إلى بيته بغار يمين وغسل وكان شهيدا
بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك على رضي الله عنه حمل حيا بعد

بعد ما طعن ثم غسل وكان شهيدا وبهذا يظهر أن الشهيد الذي لا يغسل من
أجر عليه في مصرعه دون من حمل حيا لم يرض وفي الخلاصة الأصل في باب
الشهادة أن كل ظاهر مكلف قتل مظلوما عديدا ولم يجب بقتله بدل هو
ما لا حالة القتل ولا عدا إلى حالة القتل فهو في معنى شهيد أحد رضي الله
عنهم والقييد بالمسلم تنبيه على أن غير المسلم لا يكون شهيدا أصلا والمص
رحمته الله شبه على ذلك بالقييد بالطاهر لأن غير المسلم نجس وإن كان فيه
احتراز عن الحب والحايض والنساء كما صرح هو به والقييد بالمكلف لاحتراز
عن الصبي والمجنون والمص رحمه الله ذكر مكانه البالغ فلم يحصل الاحتراز عن
المجنون مع أن المجنون كالصبي فإن كلاهما إذا قتل عند حيفه جرح
الله خلافا لما صرح بذلك في الخلاصة وسنريد لذلك أيضا والقييد
بالظاهر احتراز عن الحب والحايض كما سبق والقييد بالقتل المقتول بالظلم
احتراز عما إذا قتل بحق رحم أو قصاص فإنه يغسل ويصلى عليه وكذا إذا
صار مقتولا بشئ لا يوصف بالظلم كما إذا اقترسه سبع أو سقط عليه بناء
أو سقط من فوق جبل أو سأل به الوادي أو غرق في ماء فإنه يغسل
في ذلك كله كذا في الخلاصة وفي النهاية ولذا إذا ما كانت داه المراك
منفصلة عن يده فأوطان مسلما في القتال لأن قتله غير مضاف إلى العدو
وعمره موقوف بالظلم وفي ذلك خلاف أبي يوسف رحمه الله فإنه يغسل
هذا المقتول لأنه صار مقتولا في قتال أهل الحرب ونعيم الآلة في قتال
هذه الأصناف الثلاثة تنبيه على أن القتل الموجب للشهادة في قتال هؤلاء
غير مشروط بالتمتع بشرط حصول القتل مباشرة أو بتسليمهم صرح
بذلك في الخلاصة فقال وجملته الأمر أنه إذا صار مقتولا في القتال
مع أهل الحرب أو قطاع الطريق أو الخوارج وأهل البغي إذا عثره
أو عن ماله أو عن أهله أو عن واحد من المسلمين أو من أهل الدمة فإنه
يكون شهيدا بأي شئ قتل بعصى أو بحجر أو بمدرا أو طاة دواهم
فهم راكبوها أو ساقبوها أو قايديوها أو كبروا عليه أو قتل في المص
سلاح أو غيره ليلا أو نهارا بسلاح أو خارج المص سلاح أو غيره
ولو قتل بفعل ينسب ذلك الفعل إلى هؤلاء الأصناف المذكورة يكون

شهيداً بخوان وطئته دابة العدو حتى قتله أو العدو نفرد ابته فالقاء
فوات أو يخضع العدو فالقت رأكبها وكذا لو رمى العدو بالنار فاحترق
وكذلك لو كان المسلمون في سفينة وهاجم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك
وتعدت إلى سفينة أخرى فيها المسلمون فاحترقوا فكلهم شهداء أما إذا
نفروا من مسلم من دابة العدو من غير تغيير منهم أو من رايات العدو
حتى القت رأكبها فوات لا يكون شهيداً وكذا إذا انزموا فالقوا انهم
في الخندق حتى ماتوا إلا إذا القاهم العدو منها بالطعن بالرمح فقتل
تكونون شهداء هذا كلامه وهو صريح فيما ادعيه من الأمرين الأول
أن القتل الموجب للشهادة مع هولا غير مشروط بالثبوت إلا إذا
كان في مصر بالنهار كما تقر الثاني أن ذلك مشروط بأن يكون القتل
حاصلاً بما شرعهم أو يسيبهم فإن قيل نعم كلامه صريح في ذلك إلا أن
التعريف قاصر عن إفادة الشرط الثاني فكلنا ممنوع فإن التقييد
بالظلم يشعر بالثاني كما أن التعميم في الآلة يشعر بالأول فافهم وهذا
يظهر أن القول بأن القتل بهولاء غير مشروط بالثبوت معية على الإطلاق
غير مستقيم لما ذكرنا من أنه إذا كان في مصر بالنهار فإنه يجب أن يكون
الآلة سلاحاً ووجه ظاهر لقرينة الحق الموت وتقييد الآلة
بالحارحة في غير قول هولا مبنى على قول أبي خبيزة رحمه الله أنه لو وقع
القتل بالمعل وجب غسل المقتول عنه والتقييد بعدم وجوب
المال بقتله احتراز عن شبه العمد والخطأ وأوضحه في الخلاصة بأن
كل قتل يتعلق به وجوب القصاص على قاتله فإن مقتوله جند يكون
شهيداً وإنما يجب القصاص لو كان القتل بعدد صغرة كانت أو كبيرة
حرقته أو لا وكذا بكل ما يجب فيه القصاص كما لو أحرقت بالنار أو
جرحه بالعصب أو مما في معنى الحديدة والتقييد بحالة القتل احتراز
عمّا وجب منه القصاص أولاً ثم انقلب القصاص بالآثار بالصلح
فإن مثله لا يمنع الشهادة إنما الذي يمنع ثبوت الشهادة هو وجوب
المال أولاً وبذلك صرح بذلك الطحاوي رحمه الله في شرحه للأبواب
والمجموع من المحققين لما تركوا هذا التقييد حاولوا بالوجوب بالقتل

بالوجوب بالقتل الوجوب بنفسه لا بغيره كالصلح ونحوه كما قرناه فيما سبق
واستثناء وجوب المال بشهادة الأبوة تنبيه على أن هذا لا يمنع التمسك
فإن الأب إذا قتل ابنه عمداً فإنه يجب المال حاله القتل مع أنه لا يمنع الشهادة
وإلى هذا أشار الإمام قاضي خان رحمه الله في فتاواه حيث قال ومن قتل
ابنه أو قتلت المرأة زوجها ولها منه ولد لم يغسل لأن قتله وقع مرجحاً
للقصاص وإنما وجبت الدية لاعتذار استيفاء القصاص والتقييد
بعدم مضي وقت صلوة كامل بعد مصر الفات إشارة إلى أنه لو مكث
وقت صلوة أو صلوتين فإنه ليس شهيداً إذا صلوة صارت في وقتها
وذلك من أحكام الأحياء والتقييد بعدم مضي يوم وليلة حالة
القتل احتراز عن مضي عليه ذلك فإنه ليس شهيداً والتقييد باليوم
والليلة إشارة إلى أنه لو مضى عليه الميعاد فهو شهيد لا يغسل فإنه
الإمام قاضي خان رحمه الله في فتاواه إذا عاشر المخرج في المعركة يوماً
عقل وإن عاشر أقل منه فلا والعقصة في ذلك أنه ليس معنى شهيد
أحد الأمرين أحدهم حياً بعد الحارحة يوماً كاملاً أو ليلة كاملة في
اليوم والليلة مبنى على أن القتل بعيش قليل ولا يعيش كثيراً فمما يعلق
القصاص من الأمرين يوماً كاملاً وليلة كاملة لأن كلاهما معلوم
بنفسه وما دون ذلك يعرف بالساعات ولا ضبط لها والتقييد
بعدم الانتفاع بالحياة إشارة إلى أنه لو انتفع فليس شهيداً والتكثير
الواقع في سياق النفي كلمة عامة يشعر بجميع الانتفاعات كالأكل
والشرب والكلام الكثير من أمر الدنيا كالباع والشرا ويخوذ لك من
الأمشياء والذي يقتل من المعركة إلى موضع التبرع فخرج بذلك
أذا شك أنه منتفع بحيوته بشئ فأدركت هذه الأمور فأدركنا
تطبيق عبارة المص رحمه الله على ذلك السكك الأمر عليها لأنه إن حمل
اللفظ على مطلق القتل الشامل لما وقع مع الأصناف المذكورة ومع
غيرهم كما يشعر بذلك ظاهر العبارة صار ذكر الحديدة شكلاً لا فصلاً
وإن كانت شرطاً في غير هولا فليس بشرط في هولا كما عرفت ولصار
ذكر الواحدان في المعركة لغوا لا طائل تحته ولزم أمال قيداً خروصاً

عدم الانتفاع بحيوته بشئ والحاصل انه يشتمل التعريف حينئذ على
المرن ذكر ما لا فائدة تحته بل في تحته فساد وترك ما يجب ذكره وكلاهما
مقصود به بضمض فساد التعريف غاية الانتصاح فالحق إسقاط الأمرين وإثبات
الثالث فالصواب ما ذكره بعض المحققين من ان تعريفه الصحيح ان يقال
هو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرتب من غيره ذكر الحديده
والرجحان في المعرفه فيتم قتل الاصناف المذكوره باي لثقله واندرج
فيه الميت الجريح في المعرفه لانه يصدق عليه انه مسلم مقتول ظلما ولم يجب بقتله
مال واما مقتول غيره هو لا اوصاف فشهداؤه متوقفة على كون القتل
بحديده بطريق الظلم والحديده مستفاده من ذكر عدم وجوب المال به فلو
أردنا توجيه كلام المص رحمه الله لقلنا ان الحديده من قبيل ذكر الخاص وإرادة
العام أي ناله في الجملة سواء كانت حديده اولا فاندرج فيه قتل الاصناف
المذكورة لانه يصدق عليه انه قتل مظلوم صار مقتولا ناله في الجملة ولم ينفذ
بقتله مال أصلا واندرج فيه قتل غيره هو لا ايضا لانه يصدق انه قتل
مظلوم قتل ناله ولم يتعلق بقتله مال فان عدم وجوب المال في ذلك انما
يكون اذا كان بالحديده والحاصل ان عدم الوجوب بالنسبة الى هولا
يعم الاسلحة بأسرها وبالنسبة الى غيرهم يخص بالحديده فعموم الالة
في حق قتل الفرق المذكور خارج من التعريف وخصوص الحديده في حق غيره
ايضا مستفاد من ذكر عدم الوجوب بقي منها امران الاول انما قيد
اخر لا بد منه وهو عدم الانتفاع بالحياة الثاني ذكر الرجحان في المعرفه
فالاول وجب ذكره والثاني وجب تركه والجواب عن الاول ان الظاهر
المبادر من قتل بالة ظلما انه لم يرتب والاعتقاد على امثال هذه الظواهر
على غير عمد الفقهاء واصحاب التعريب ولما كان ذلك شعرا هذا المعنى
وكان هذا شعرا بظهور القتل وجلايه وكان الغرض منه مبادرا الى ما يكون
القتل فيه ظاهرا محسوسا معرض لما يكون القتل فيه محسوسا بغير حياطين
وكذا السبر عن البين وان كان الثاني متدرجا في الاول اندراج الاخص
تحت الاعم فظهر الجواب عن الشك الثاني ايضا فليامل والمراد بكونه رجحا
ان معه اثر القتل سواء كان هذا الاثر نفس الجراحه الداله عليه او خرج

او خروج الدم من موضع غير معناه كالاذن والعين فان الدم لا يخرج منها
عادة الا يخرج اذا الظاهر انه ضرب على راسه حتى خرج منه كذلك وبالجملة
فالاعتبار في الاثر الاختصاص حتى لو خرج الدم منه برأوده او بغيره فانه
لا شهادة له لاحتمال الابتلاء بالرجاء وقد يقول الخائف دما من شدة الخوف
مكنا يجب ان ينهم هذا المقام فقد عجز عن فهمه كثير من الاقوام فيخرج
عنه غير ثبوت تخرج على القبر وإشارة الى بيان حكمه بعد الفراغ عن بيان
حكمه وفي الكلام إشارة الى انه لا يضل عن التمسك منه لقوله صلى الله
عليه وسلم زملوهم بكموهم ودماهم ولا تغسلوهم وتبيده على انه يجب
ترج الغزو والخف والملاح والقتل ونحو ذلك لان هذه الاشياء
ليست من جنس الكفن ولا نكاح من عادة الجاهلية دفن الا بطل هذا المذهب
وقد هيئت عن التشبه بهم فيما عداه بد وفراد وبعض لم يكتف الرأية
لاتمام الكفن امر معقول لانه اذا كان ناقصا فلوا ريد امامه فلا بد من
الرأية واما القصاص لاتمام الكفن فمعناه انه اذا كان زائلا على العبد
المسنون ينبغي ان يقص عنه حتى يطبق على القدر المسنون والحاصل ان
اتمام الكفن معناه جعله منطبقا على العدد المسنون وهو امر يقتضي منع
الرأية والقصاص فصح التعليل على معنى رجوع الرأية الى القصاص ونحو
القصاص الى الرأية وبهذا يشعر عبارة بعض المسنون حيث قال وينقص
ويزاد مراعاة لكفن المسنة وعبارة الهذليين ويزيدون وينقصون ما شاءوا
اتماما للكفن والمص رحمه الله اسقط المشيه ميلا الى القول بان عدد
الثلاث سنة الكفن للشهداء ايضا وظاهر المشيه يار عنه بعض الالباء
ومن هنا استدلل بعضهم بهذه العبارة على ان العدد منها غير مسنون
ولا يضل التمسك لقوله صلى الله عليه وسلم في شهيد واحد زملوهم بكموهم
ودماهم ولا تغسلوهم فانه ما من جرح يجرح في سبيل الله الا وهو ياتي
يوم القيمة واوداهه تحب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك
فقوله زملوهم اي لغوهم من زملته في ثوبه اي قمته وترمل بجابه اي يكره
وعله قوله تعالى يا ايها المنزل والكلوم جمع كلم وهو الجراحه في الصحاح
الكلم الجراحه والجمع كلوم وكلامه تقول كلمه كلماء وقرأ بعضهم دابة من

الارض تكلمهم أي يخرجهم والادراج جمع ودرج في الصحاح الودج والودج
عرق في العنق ومما وديان يقال دج داجك أي قطع وديها وديها
كالنفس للآسان وقوله تحت أي تحرق المصدر الشب بفتح الشين وسكون
الهاء وأما الشب بضم الشين فهو اسم ومعناه ما امتد من اللين حتى يجلب
وفي المثل شخب في الأبناء وشخب في الأرض أي تضرب مرة ويحطى أخرى
وقوله عروقة تنسف دما أي تحرق كما في الصحاح ويصل على أي على الشهيد
وفيه خلاف الشافعي رضي الله عنه ويدفن بدنه دفن بدنه وإن كان يغرق
من قوله لا يغسل لأنه ذكر توضيحا وكأنه وضع لما تصور من الأزالة وأنه
يغسل سيما إذا لوحظ إزالة غير الثوب والحاصل أن حكم الشهيد الكامل
عندنا أمران أحدهما سلبى وهو عدم العسل والآخر جوفى وهو الصلوة
عليه وعندنا شافعي رضي الله عنه كلاهما منفي فإن الشهيد عنه كأنه لا يغسل
لا يصل على فالحق عنده في الشهيد تلك أمور الموت بسبب القتال ويكون
القتال قتالا لكفار ويكون الموت في وقت قيام القتال أمّا من قتل في قتال
أهل البغي أو مات حقا عنه في قتال الكفار أو قتله الحربى بلا قتال أو خرج
في القتال ومات بعد انقضاء القتال وكان تحت بقطع بموته فقد نص
الغزالي رحمه الله على أن في كل قولين من شأنهما التردد في أن هذه الأوصاف
مؤثرة أم لا وقال العلامة الرافعي رحمه الله في المسئلة الأولى قولان
أصحهما أنه لا يغسل ولا يصل عليه وفي الثانية والثالثة وجهان أحدهما
كذلك وفي الرابعة قولان أظهرهما كذلك وأمّا الرابع بيننا وبينه في
الصلوة فالمستظهر في كتبهم أنه في الوجوب حتى صرحوا بأن الصلوة لا تجب
عنده ولو صلى جاز وذكر بعضهم أن النزاع في الجواز حتى لا يجوز الصلوة عليه
عنده حتى صرحوا بأن معنى قوله لا يصل على لا يجوز الصلوة عليه أصلا
بأن القول الثاني أظهر وعمل به وجب وحايض ونسب إشارة إلى زيادة
القيود وأقصر على الأمور المذكورة لأن المرتب على القيد إنما هو لا غير
وحيث الأمران يذكر مكان البلوغ التكليف وأن يذكر في عمر القيد مع
عدم الأمور المذكورة المجنون أيضا لما حققناه والاولى مساقاة الكلمة
أن يذكر الفاء مكان الواو تصرعا بالترتب على ما ذكره وكان في بالواو وإذا في

وإذا في ذلك ما لا يظهر برسه على الشايق فإن قوله ومن وجد معطوف
على قوله صبي أي وغسل من وجد قتيل في المصر لا يعلم قاتله يعني من صار
مقتولا في المصر وقائله مجهول بغسل ويصل عليه وهذا كلام إجمالي ويقتضي
ذلك أن المسئلة باعتبار العلم بالقاتل والآلة ومكان المقتول ينقسم إلى
أقسام الأول أن قاتله معلوم والآلة حديدية والمكان مملوك أو أنشائي
أن المكان غير مملوك كالشارع والجامع وكل من الأولين على جاله الثالث
أن قاتله معلوم والآلة غير حديدية والمكان مملوك أو غير مملوك الرابع أن
قاتله غير معلوم والآلة حديدية والمكان مملوك أو غير مملوك الخامس أن قاتله
غير معلوم والآلة غير حديدية والمكان هذا أو ذاك حكم القسم الأول أنه لا
يغسل لأنه شهيد لأن القتل موصوف كالالظلم لأنه ملحق بشهادة أحد في
التحقيق ولم يجب به مال وكذا الثاني لعين ما ذكرنا ولا أثر للمكان وإلى هذا
أشار في الهداية حيث قال ومن وجد قتيل في المصر غسل لأن الواجب فيه
القصاص والدية تحف أثر الظلم ألا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلم وعرف
قاتله لأن الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل لا يتخلص عنها
ظاهرا أما في الدنيا أو في العقبي فتولية الأداة علم وعرف قاتله معناه
أن عدله الغسل إنما يتحقق إذا وجد هناك أمران كون الآلة حديدية وكون
القاتل معلوما حتى لو انتفى أحدهما فالغسل لا يعتبر لأنه تحف الظلم حيث
توعد من الحنفية وقوله وهو عقوبة أي القصاص وعقوبة وليس بعرض حتى
تحف أثر الظلم به كما في الدية ولين كان عوضا إلا أن سعة يعود إلى الورثة
لا إلى المقتول إذ القصاص موضوع لبشئ المتدور ودرك الثار وهذا أمر
يخص به الأولياء والأحياء ولا منفعة للميت منه أصلا فلم تحف أثر
الظلم قطعاً بخلاف الدية فإن تنعها يعود إلى الميت حتى يقطع بونه ونفقه
وصاياه فصر على ذلك فخر لا سلام رحم الله في مبسوطه وصرح بذلك في
النهاية وهذا ما أشار إليه صاحب الكافي رحمه الله من أن الدية توجب
تحفيف الظلم أي عرض النفس كأنها باقية بقاها العرض وقوله والقاتل
لا يتخلص عنه ظاهرا معناه أن من قتل شخصا ظلماً بحديدة فإنه لا يتخلص عن
القصاص ظاهرا أما في الدنيا على تقدير استيفاء القصاص وفي العقبي

على تقدير عدم الاستيفاء فلو كان وجوب القصاص ما فدا من المهادنة لزم
ان لا يتصور في الدنيا شهيد مما اصلا ولا يخفى بطلانه واما شهيد احد فلا
يخفى انه وجب يقتلهم القصاص على القاتل شرعا فكان هذا في معنى هؤلاء
معنى وبما ذكرناه من التحقيق من ان رواية الهداية لا تختلف رواية
الذخيرة وان صاحب الهداية رحمه الله لم يجعل مجرد حصول العلم بان القاتل
بالهدية مع الجمل بالقاتل موجبا لعدم القتل بل عذرا للقتل عنه كما يرى
مشروط بجمع الامر من عرفان القاتل وكون القاتل بالهدية وهذا ما
صرح به في الذخيرة من انه ان حصل القتل بالهدية فان لم يعلم قاتله يجب
الدية والقصاص على اهل الخلعة فيقتل وان علم القاتل لم يقتل عذرا والله
رحمه الله ايضا قد شبه في كلامه على هذا حيث ذكر انتفاء احد الامر بكون
شبهها على ان انتفاء احدهما كاف في وجود القتل وكيف لا يكون كذلك
وعذرا للقتل مرتب على القصاص والقصاص مرتب على مجموع الامرين
كما شهد بذلك كتاب الجانيات فتدبر انتفاء احدهما انتفى القصاص فانتفى
عذرا للقتل وهذا طاهر وبهذا يظهر حكم بواقي الاقسام والله اعلم بالامام
او قتل عذرا وقصاصا فترجع على القيد بالقلم وهذا ليس بقلم كما ان ما قبله
ترجع على القيد بعدم وجوب المال اذ المراد ان الوجدان في المعرفي
الملك فافهم وفي المبسوط روى ان ما عزا رضي الله عنه لما رحمه المسلمين
جاءه عمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عزا كما يقتل الكلاب
فاذا تاجر في ان اصنع به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل هذا
فتدبر باب توبة لو قتلت توبته على اهل الارض لو بيعتكم اذهب واعلمه
وكنته اوجرح وارث على لفظ النبي للمعول في كليهما اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان معناه حمل من المعركة حيا في الصحاح ارث فلان وهو
ان يقتل على ما لم يسم فاعلمه اي حمل من المعركة رثا اي جرحا وبه روى
ان ما من متعلق بقوله ارث فانه في معرض التفسير للارثاء وفي عبارة
الهداية تصرح بهذا المعنى حيث قال ومن ارث غسل وهو من صار خلفا
في حكم الشهادة لئلا يرافق الحيوة لان بذلك يخفى اثر العلم فلم يكن في
معنى شهيد احد فالارثاء ان ياكل ويشرب او ينام او يتداوى او يفتل

او يفتل من المعركة لانه نال بعض مرافق الحيوة وشهدا احدا ما تواعظا
والكاس يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعه كالا
نظام الحيول لانه ما نال شيئا من الراحة او اكل وشرب او عوط او اواء
خيمه او نقل من المعركة حيا فان في كل من ذلك شيئا لبعض مرافق الحيوة وفي
تحريك الجرح اذ ياد لاله وهذه الزيادة ليست بظلم فحتم ان يكون موته
مضافا الى هذه الزيادة فاورثت شبهة في الشهادة الا ان يكون القتل
للاحتراز عن ان نظام الحيول كما مر او نفي عملا وقت صلوة اي وهو
يعقل والتقييد بالقتل تنبيه على انه ان لم يعقل فلا ارثاء فهو في هذه
الحالة ايضا مرتب لان تلك الصلوة صارت دنيا في ذمته وهو من تحك
الاحياء او اوصى بشيئ يعني ان الايضا ايضا ارثاء وظاهر كلام
الهداية مشعر بان الارثاء هو لا يضا بامور الاخرة لا مطلقا لا يضا
وقال محمد رحمه الله الا يضا ليس بارتثاء لانه عمل الاموات اذ المصداق
له من ارث على الموت وانقطع رجاءه عن الحيوة فذهب ابو يوسف رحمه
الله الى ان الايضا ارثاء لانه ارتفاق واختلاف المتأخرين وفي ذلك
فصيل النزاع في الايضا بامور الاخرة وبامور الدنيا لا نزاع بينهما بل
اتفاقا وقيل لا نزاع بينهما حقيقة لان قول يعقوب مبني على الايضا
بامور الاخرة فلا يقتل اجماعا قال محمد رحمه الله في الزيادة الدليل
على ان ذلك ليس بارتثاء حديث سعد بن الربيع فانه روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من باتني بخير بعد فقال رجل انا اتيك بخير
فيحصل تخلف القتل حتى ادركه وبه روى فقال له ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يترك السلام ففقه سعد رضي الله عنه عنيه وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاحياء فقال نعم هو سالم وقد بعثني اليك
فقال الحمد لله على سلامته لان طابت نفس الموت ثم قال اقر رسول
الله صلى الله عليه وسلم مني السلام واقرأ الايضا مني السلام وقيل لم
لا عندكم عنده ان قتل محمد وفكم عن طرف واخبر النبي صلى الله عليه
ان في كذا وكذا طعنك كلها اصابت مقتل ثم مات وكان هو من حمل شهيد
احد كذا في المحيط وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله قال الفقهاء ابو جعفر

رحمه الله الوحيدة انما تكون مطلقة للشهادة اذا زادت على الكلين انما
الكلمة والكلان فلا تبطل الشهادة واعلم ان الارثاق وهو الارتاق
بعضه من حق الحيوة بوث القصاص في الشهادة لانه في التحقيق من قبل
بصرف البايع في المبيع قبل التسليم وهو بوث القصاص في تسليمه والي
هذه النكته اشار الامام قدوة الانام مولانا شمس الامية الكوردي رحمه
الله في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة
فقال المؤمنون قد باعوا انفسهم بان يقتلوا في سبيله فلو اخذ الشهيد
بعضه من حق الحيوة لكان هذا تصرفا من البايع في المبيع قبل التسليم فيحقق
القصاص في تسليم المبيع وهذا ينعط بعض الثمن او ثبت له الثمن وكذا
ما يظهر من العيب يكون على البايع وهمسنا لكنه اخري لا بد من اثبت
لها وهو ان المرتب وان عمل فله ثواب الشهادة كالغريق والغريب
والخريق والمطون فان هؤلاء شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان كانوا يغسلون غسل الاربي الى ان عمر وعلي رضي الله عنهما حملوا
الي بيتهما بعد الطعن وغسلا مع انهما كانا شهداء على لسان سيد المرسلين
صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين وصلى عليهم معطوف على غسل
اي ان هؤلاء يغسلون ويصلى عليهم فلولاء من القسم الثاني من قسمي الشهادة
فقد يهتاك فما سبق على ان الشهيد فثمان كامل وناقص والاول
لا يغسل ويصلى عليه والثاني يغسل ويصلى عليه وان قتل بغيا وقطع
طريق غسل ولا يصلى عليه لان عليا رضي الله عنه لم يغسل اهل الخوارج يوم
الهروان ولم يغسل عليهم فقيل له ايم كفار فقال لا ولكنهم اخواننا
بعوا علينا اشار الى انه انما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم
وزجرا لغيرهم وهو بظن المصلوب مترك على حشيشه عقوبة له وزجرا
لغيره كذا في النهاية ولا يخفى ان مقتضى ذلك ترك الغسل ايضا كالقتل
مع ان المسئلة ترك الصلوة دون الغسل وفي فتاوى قاضي خان رحمه
الله اهل البغيا اذا قتلوا في دار الحرب لا يغسل عليهم وان اخذهم الامام ثم قتلهم
يغسل عليهم وحكم المقتولين بالعصية حكم قطاع الطريق والمكاريون في
المصر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والذي صلى عليه الامام عند الخيعة رحمه

رحمه الله غيبه روايتان فقتل يصلى عليه وقيل لا ومن قتل مطولما يصلى عليه
ولا يغسل ومن قتل ظالما يغسل ولا يصلى عليه وفي الخلاصة وكل من قتل
بالسعي في الارض بالفساد كاهل البغي وقطاع الطريق والمكاريون والظان
الذي خلق غير مرة فانه يغسل ولا يصلى عليه وفي العيون عن محمد رحمه الله
اذا قتل مطولما فانه يصلى عليه ولا يغسل ومن قتل ظالما يغسل ولا يصلى عليه
ومنا يخافوا حكم المقتولين بالعصية حكم اهل البغي والمكاريون
يغسلون ولا يصلى عليهم وقابل النفس يغسل ويصلى عليه عندنا في خيفة رحمه
الله ومحمد رحمه الله وبه كان يفتي شمس الامية الحلواني رحمه الله وركن الاساك
على التخيدي رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يغسل ولا يصلى عليه وبه
كان يفتي الامام طهري الدين رحمه الله والمذكور في اول باب الجنازة
من فتاوى قاضي خان رحمه الله ان المسلم اذا قتل نفسه في مولاي خيفة
ومحمد رحمه الله يغسل ويصلى عليه وفي المحيط ومن قتل نفسه خطاه
فان يغسل ويكفن ويصلى عليه بالاخلاف واما من قتل نفسه فانه
اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الامية الحلواني
رحمه الله يقول الاصح عندي انه يصلى ويقتل توبته ان كان تاب في ذلك
الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الامام
على السعدى رحمه الله يقول الاصح عندي انه لا يصلى عليه لانه لا توبته له
لكن لانه باع على نفسه والبايع لا يصلى عليه ولتقصير هذا القدر
من الكلام في هذا المقام

لما كانت الصلوة في خوف الكعبة زادها الله تعالى شرفا وحرمة ووزقا
واياكم اداء هذه الصلوة مخالفة لساير الصلوات في بعض الهيئات
وكانت اشرف من غيرها من هذه الجهة كانت قضيتها المناسبة فاضيه
بافرادها ساب على جهة وان جعل الاشرف خاتمة لما عداها جازي على
قصة الترتي الى الاعلى وتبركا بالتحتم بما هو اشرف واولي شح فيها الغرض
والفضل صدرا لكلامه بيان صحة الفرض والغسل فتمهنا بناء على ما توهم

من انه لا يجوز هذا عند الشافعي رحمه الله كما صرح به في الهداية والكتاب
وليس الامر كما توهموا لان كلاهما جاز في جوف الكعبة عند مطلع
على ذلك من مع كتب المذهب واحاط بالصور الواردة في ذلك كما
في النهاية وفيه نظر لان المراد بصحة الفرض والقبول في الكعبة الصفة
ولما كان على كل حال سواء كانت الكعبة منه بغيره بغيره بالله منه او لم يكن
ومذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز في جوفها وضيقها وتعلم على
تقدير الانهدام فوجه الخلاف حينئذ وجه قولهم خلافا لغيرها اي صح
مطلقا خلافا له في الاطلاق فافهم واعلم ان المذكور في الوجهين للثبوت
قدوة الانام حجة الاسلام الغزالي رحمه الله انه ان انهدمت الكعبة
والعبادة بالله تحت الصلوة خارجا متوجها اليها من صلى على النبي قبيل
والكعبة تحته وان صلى فيها لم يجز الا ان يكون بين يديه بحجرة او يقبض حائط
والواقف على السطح كالواقف في العروة وقد صرح المتأخرون بان في
الصلوة في جوفها على تقدير الانهدام نفوذ لله منه وحينئذ احدهما
المجاز والثاني الشئ وان المنع مبني على القول بان القبلة اما هي ارض
الكعبة لا الهواء فيلزم حينئذ ان يكون الصلوة على القبلة لا الى القبلة
فلا يجوز وهذا اضيق التجا الذي ورد به بعض التحيين ميبها
ولو ظهر الى ظهر امامه لامن ظهره الى وجهه لتقديمه على امامه ويكون
الصلوة فوقها اي فوق الكعبة يريد ان الصلوة فوق الكعبة جازية مع
الكراهة اما المجاز فلان القبلة عندنا هي العروة والهوا الى هناك لما
لا يجوز الحائط والينا بدليل انه لو صلى على اوقيس جاز اتفاقا بلاخفاء
واما الكراهة فلما فيه من ترك التعظيم ولو ورد النهي في حديث يوم
رضي الله عنه انه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في سبعة مواضع
المجرى والمزلة والمصرع والحمار وقوارع الطريق ومعاطن الابل
وفوق ظهر بيتك اقتدوا اي لقوم اصغر المصيرة واساق الفهم اليه
حال كونهم متعلقين حولها اي حول الكعبة وبعضهم اقرب من امامه
اليها جاز لمن ليس في جانبه يعني صلى الامام في المسجد الحرام وتعلق الناس
حول الكعبة واقتدوا بهذا الامام وصلوا صلواته وبعضهم اقرب الي

الى الكعبة من الامام حازت صلوة اذ لم يكن في جانب الامام اذ القدر
والناظر انما يظهر عند اتحاد الجانب وان كان هذا الاقرب في جانب الامام
لا يجوز صلواته لانه حصل تقدمه على امامه لا اتحاد المكان وفي شرح
الهداية للخيار رضي الله عنه التقديم والتأخر من الاسماء الاضافة فتشوطه
اتحاد الجهد واللام يتحقق وفي المبسوط فان كان الامام يصلي خارج الكعبة
واسقط الناس حولها فان صلوة الكل جازية الاصلوة من كان قائما بين
الكعبة والامام فان صلواته غير جازية سواء كان ظهره الى الامام او وجهه
بخلاف ما لو كان في جوف الكعبة فان صلواته جازية اذ كان وجهه الى
وجه الامام لوجود المتابعة واستقبال الكعبة وان كان ظهره الى وجه
الامام لا يجوز لاعداء استقبال القبلة ولكن لموات المتابعة فلتضم الكعبة
في كل الصلوة متعلقين منه الشرح الركوع حامدين لله في كل الحالات
ومصلين على نبيه افضل التحيات والصلوات على له وصحبه ومن بعدهم ان

عقب الصلوة بالركعة باسا كلام الله واقتداء بسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم ان المص رحمه الله كتب هذه الكتب الاربعه فتقدم الصلوة عليها
بالركعة واخر الصلوة وعقبه بالحج وفي ضمن هذا الترتيب بكتبه عجيب ولعلنا
نذكرها في مطلع كتاب الصور ان اعانتنا التوفيق الالهى هي لا عجب لاني نصا
اشارة الى صفة الركعة وبيان صفاتها الوجوب وعين الوجوب هنا الفرض
لان الركعة فرضية محكمة وبكيفية محبوبة لا تسع تركها من اصلها وكفها
جاءها لقوله تعالى واتوا الركعة وقد نض في الحظ على انه يقتل ما فيها
لقول النبي بكر رضي الله عنه والله لو سئوني عما قاما في رواية عما قاما في
يودونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما علمهم عليه ووافقه الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين في ذلك فصارا جماعا وفي المسي اذا ترك
حتى حال عليه الموتان فقد اساء واثم وعن محمد رحمه الله ان لم يؤد الركعة
لا تقبل شهادته والتاخير غير جائز لانها وجبت لدفع حاجة الضرر لئلا
خلته ورذ جوعته وحاجة الفقير متجيلة وجوعته في الحال متحققة فيكون

الوجوب محررا وبالحيلة فمنها المور لا بد من الغرض لها صفة الزكوة
وتفسيرها لغة وشرا وركنها وسببها وشروطها وأحكامها فاما صفتها
فالوجوب اعني الغرضية القطعية على ما صرح به المص رحمه الله واما ركنها
فذكر في المحيط انه اخراج المال الى الله تعالى في حق العرف الى الفقير
لان هذه عبادة والفقير اهلها ومحليها واما سبب وجوبها فهو المال
بدلالة الاضافة فقال زكوة المال والاصل اضافة الواجبات الى سببها
ثم المال وان كان سببا الا ان له قدرا وصفة فالقدرة هو الضاب
والصفة هو الماء والاضافة في قولهم زكوة التجارة وقولهم زكوة الثمن
فرب شعرة بذلك فالسبب هو المال المقدار الموصوف وفي المحيط واما
كان المال سببا لانه نعمة والنعمة تستحق شكر لا محالة والزكوة مصلحة
لكونها شكرا لما منها من اظهار النعمة والشكر عبارة عن الاظهار حتى كان
شكرا وهو الكفران كما اننا فاستقام تعلق الزكوة بنعمة المال والتما شرط
لاستقاده سببا واما حكمها فالعقوب عن الذمة في الدنيا ونيل الاجر
والثواب في العقبى واما تفسيرها لغة فهو الضمان والزيادة يقال زكا
الزرع اذا نما وازداد وسميت الزكوة زكوة لانها سبب للمال وزيادة
قال الله تعالى وما انفقتم من شئ فهو حلاله وقيل هي الطهارة لانه قال
تعالى وزكوه وكان قتيبا اي طاهرا سميت الزكوة زكوة لانها مطهرة تصابها
عن الاثام واما تفسيرها وشروطها شيئا فقد اشار اليه المص رحمه الله بقوله
الا في نصاب حولي فاضل عن حاجته الاصلية مملوكا ملكا تاما على حرا بالغ
عاقل مسلم فان فيه اشارة الى شروطها والى تفسيرها الشرعي اما الاول
فلا انه قد تقرر ان شروطها سبعة اربعة في المودة في الفاعل وثلاثة في
المودى عنه وهو المملوك فالاربعة الاول هي كونه حرا وكونه بالغنا وكونه
عاقلان وكونه مسلما غير مدبون والثلاثة الباقية هي كون النصاب كاملا
وكونه حوليا وكونه فاضلا عن حاجته الاصلية فان المراد بالنصاب الكامل
والى الاربع الاول بقوله على حرا بالغ عاقل مسلم واما الثاني اعني الغرض
الشرعي فلا انه قد فهم من هذا الكلام انها عبارة عن اخراج جزء من المال
الموصوف بهذه الصفات اخراجا صادرا عن شخص موصوف بهذه الصفات

بهذه الصفات وهذه اشارة اجمالية تفصيل ذلك ان الزكوة في
اطلاقات الشرع يطلق على معنيين احدهما فعل الوداد على اخراج طائفة
من المال الى مصرفها الشرعي وهذا المعنى مستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم
زكوا امواتكم وثانها الجزء المخرج المودي وهذا المعنى مستفاد من
قوله تعالى واتوا الزكوة اذ لا يستقيم اياه الا سا قال زكوة بهذا المعنى
عبارة عن المقدار الواجب المتعلق بالمال المقدر والمحقق من شائغنا
يقولون الزكوة في عرف الشرع هو المعنى الاول اعني فعل الوداد بمثل
قولنا الزكوة واجبة ولا اعني ان النصف بالوجوب انما هو الافعال
لا الاحيان اذ قد تقرر ان الوجوب من صفات الافعال دون الاحيان
وضر الزكوة حيث بانها عبارة عن اخراج جزء من المال او طائفة
متعلقة بنصاب كامل مملوك ملكا تاما اخراجا صادرا عن حرم مسلم
بالغ عاقل غير مدبون الى مصرف مخصوص بهذه اسقاط الغرض على وجه
يقطع عنه نفعه انتفاء لوجه الله تعالى ويمكن ان يقال كون الوجوب
مختصا بالافعال في حيز المنع فان اطلاق الواجب على الاحيان شايع
وتوصيفهم لها بالوجوب والحرمة اكثر من ان يحصى واطهر من ان يخفى
فانهم يقولون المحرمات والاضحية واجبة ولو سلم فذلك المسامحة
شايعة والمقصود غير ملتبس ويستفصل لهذا الكلام زيادة تفصيل
في كتاب الاضحية ان شاء الله تعالى واعلم انه قد سمي الزكوة صدقة
لذاتها على صدق فاعلمها في العبودية او على صدقة في الميثاق الاول وعليه
قوله تعالى يخدم من امواله صدقة تطهرهم وتزكهم بها فان في الاله اشياء
بان الزكوة كما انها دليل الصدق كذلك هي دليل طهارة صاحبها من غلبة
الاثام والعلم في ذلك قوله تعالى اما الصدقات الاله واذ انهم هذه
الغرائب فطرح الى حقها بد التوبة والسك في ليلتها اما الوجوب هنا فالمراد
به الغرض لان فرضها ثابتة بالكتاب والسنة وانصل بذلك اجماع الامة
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زماننا هذا وقد ورد الوعد
في الكتاب بتركها كقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون
في سبيل الله فبشرهم عذاب اليم فقد صرح ائمة القسرة بان الية نازلة في

ما عني الزكوة وكقوله تعالى واكفرون هم الظالمون اي المتاركون للزكوة
هم الظالمون صبر عن ترك الزكوة وشعبها بالكفر بملظا وتشديدا ولكنه
في العدد عن العرض الى الوجوب في التنبيه على ان الزكوة وان كان فرضا
قطعا الا ان بعض مقامها يربها وكيفية تثبيتها بخيار الاحاد فاما
التقييد بالضاب فتنبه على انه لا زكوة فناء وانه لان الزكوة تدور على الغنى
والغنى امر مختلف حسب اختلاف الاشخاص والازمان فلا بد له من
حد معين لينضبط امرها وقدرة الشرع بالضاب واما التقييد الثاني
اعني كون الضاب حوليا اي مقيدا بحولان الحول فلقوله صلى الله عليه وسلم
لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولان النماء لا يحصل الا في مدة فالشرع
قد تلك المدة بالحول الذي يشمل على قبول السنة لحصول النماء غالبا
فاقام بجدة الحول مقام بجدة النماء تيسيرا وترضا للامم على الناس كما
في المحيط وهذا الكلام ظاهر في ان الحكم اعني وجوب الزكوة اذ مر على
الدليل الظاهر وهو حولان الحول وحدها او لم يوجد وصرح بذلك
صاحب النهاية رحمه الله فقال ثم لما اقيم حولان الحول مقام الاستئناس
ضعفه لك لم يعتبر حقيقة الاستئناس حتى اذا ظهر النماء او لم يظهر تجوز الزكوة
كالسفر لما اقيم مقام المشتبه لم يعتبر بعد ذلك حقيقة المشتبه فكذلك
ههنا وهذه اما قال صاحب الهداية رحمه الله ولان الحول هو الممكن
من الاستئناس لا سيما له على الفصول المختلفة والغالب معاوت الانعام
فيها فادرك الحكم عليه نريد ان من التجارات ما يتهيأ الاسترباح فيها
في الصيف ودون الشتاء والبعض بالعكس وكذا الربيع والخريف
فعلق تمام الاستئناس بالحول لانه دليل ظاهر وعينه محض هذا كلامه
القوم في تعليل بعلو ذلك بالحولان واعتصر عليه بعض المدققين
من اصحاب شروح هذا الكتاب بان مقتضى ذلك انه اذا حال الحول على
الضاب وجب الزكوة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر فانه
اقيم مقام المشتبه فدارا الرخصة عليه وحده المشتبه او لم يوجد لكن ليس
كذلك بل لا بد مع الحول من شيء اخر هو البتة كما في الثمن او السوم كما
في الانعام اوسه التجارة في غيره لك حتى لو كان عبدا للخدمة او دارا لا

او دارا للتسكني ولم يتول التجارة لا يجب فيها الزكوة وان حال عليها الحول
ولا بد ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية كما لا طعمة والثياب واثاث
الموتل ودواب الركوب وعبيد الخدمة ودور السكنى والاثاث المحترقة
والكب لا عليها هذا كلامه وقد بحث من وجوه الاول انهم صرحوا
بان النماء ثمان حقيقي وموظا هو واعتباري وهو التجارة وسهيا والبص
والاسامة وقد صرح القوم بان الثاني ايضا ثمان خلفي كالحجر وفيه
كالاسامة والاعداد للتجارة وتحقق لك على ما صرح به في المحيط
ان حقيقة الاستئناس والاسترباح امر محض والاطلاع عليه متعسر
فلا بد لذلك من دليل يقوم مقامه ليدور الحكم عليه فان اقيمت المالية
بعضها مقام ذلك فواجب واضرار باب الاموال لان سبب الزكوة
على التغير المتعسر لرفع حاجة الفقير من النماء ليس لاصل المال لصاحبه
وتحقق النظر من الجانبين فاقام الشرع سبب النماء وهو البتة في
الحجر والاسامة في التوابع وسبب التجارة او فعلها معام بعض
النماء تيسرا وترضا على ارباب الاموال وهم يصرحون بان النماء
الاعتباري اعني الذي اعتبره صاحب الشرع واقامه مقامه مسه
وهو النماء الحقيقي امر ضروري لا بد منه البتة ويصرحون بان
الحولان قائم مقام النماء الحقيقي الاعتباري فان الاعتباري دليل
اخر كمن الحولان غاية الامران الدليل ثمان ظاهر وهو النماء الاعتباري
واظهر وهو الحولان نفسه ولا بد في حكمنا هذا اعني وجوب الزكوة
من اجتماع هذين الدليلين معا ويصرحون بان انتفاء احدهما يوجب
انتفاء الحكم وهو وجوب الزكوة وحينئذ فقد سقط الاعتراض
على الهداية لانه وان صرح بان الحولان قائم مقام النماء الا انه اراد
بالنماء النماء الحقيقي بقرينه انه صرح بعد ذلك في سائر الابواب
بان اقيم الاخر من النماء ضروري لا بد منه الا ترى انه صرح صاحب
المحيط رحمه الله في مطلع كتاب الزكوة بان الشرع اقام بجدة الحول
مقام النماء تيسرا ثم صرح في باب زكوة اموال التجارة بان النماء الاعتباري
اعني سبب النماء وهو التجارة ونحوها امر ضروري لا بد منه فتأمل

يظهر لك ان سبب الاعتراض على سوء الظن وقلة النعم لكلام القوم كقولهم
السائق ان ظاهر كلامه يشعر بان فيه التجارة في غير المدين والناحية
ام ضروري لا بد منه وليس كازم لانهم قد صرحوا بان الشاه اذا ما
فدفع جلد هاهنا للتجارة لاحاجة اليه التجارة وصرحوا بان له لوباع
عن التجارة بعرض آخر فالشاه للتجارة ولا حاجة اليه وكذا صرحوا
بان له لوفيل بعد خطاء عبد التجارة فدفع به كان المدفوع للتجارة ولا حاجة
فيه اليه نص على ذلك في المحيط واسار اليه الامام قاضي خان رحمه الله
في فتاواه الثالث انه لاطلاق الكلام في آلات المحترفة وليس كما اطلق لانهم
قد صرحوا بان بعض لانهم بح هذه الزكوة كما لو اشترى الصباغ عصفا
او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجرة وحال عليها الجول كان عليه الزكوة
اذا بلغ نضابا لان ما اخذ من الاجرة مما يل بالعين وكذا كل من ابتاع عينا
ليعمل به كالنقص والذهن لدفع الجلود فحال عليه الجول فضليه الزكوة
صرح بذلك في فتاوى قاضي خان رحمه الله الرابع ان تقييد الكتب بالاصل
للعولاط بل تحت لانها لو لم تكن في بدايتها مثلا فلا زكوة ايضا الا ان
يكون للتجارة ولو فرضنا كونها للتجارة ففي الاصل ايضا زكوة واياما كما
فذكره خوييم في (الاصول) نافع في حق مصرف الزكوة لان من كان له مثلا
كب تساوى ما يتي بهم فان كان اهلها ومحتاجا اليها للتدبير ونحو
مصرف الزكوة اليه جاز ولا فلا ولهذا ترى القوم يذكرون قيد الاصل
وذلك واما ههنا فلا وقد جرى في ايراد هذه المناقشات على سبب القصة
في ذلك ليعلم ان من مواضع القوم ما مثال ذلك فهو ولي بذلك فان
اطلاقات الفقهاء واجما لانهم اكثر من ان تحصى فلو اعترض عليهم
في مثله لك لا ينبغي به الاعذار وان كانت الاحكام اقلاما والنجار مدادا
واما القيد الثالث اعني كونه فاضلا عن حاجته الاصلية فلا بد منه
اذ لولا ذلك كان فيه اجحاف بارياب الاموال واستيعابهم فعاد الزكوة
على موضوعها بالعرض اذ قد تقر بان مبناها على التسير والرفقة لارتكاب
وذلك لان النعمة في ذلك انتفاع الزيادة في تلك الاموال اذ الاتفاق
على الفقر وصرف جزء من المال اليهم مسم لا مالا خلافا والفقر اما

اما الاخلاف فلقوله تعالى وما انفقتم من شيء فهو محفوظ وما انفقتم
فلان النفرة بدعاء الفقراء لقول سيد الانبياء اما تصرون بصعفاتكم
ففي الصرف اليهم استبدال منهم وطلب لصحتهم اذ مهمتهم تتم سعادة الدار
وتيسر عز المتزلفين على ان قد قررنا ان وجوب الزكوة لا يتك عن الثراء والاعتناء
وقد تقر بان الثراء الاعتباري فثمان طمى وفضل وفي المشغول بالحاجة المستلقة
كلما القسمة شتت وانتفاء اللازعة ليل على انتفاء الملزوم واما القيد الثاني
اعني كونه ملكا فهو ايضا ضروري لا اعني بدون الملك فلا يتصور وجوب
واما القيد الرابع اعني كونه ملكا تاما فهو ايضا لا بد منه اذ لا زكوة في الملك
الناقص وتحقيق ان الملك المطلق عبارة عن المطلق الحاضر بمعنى انه يعتبر
في الملك المطلق امران الاطلاق والحجز فالاطلاق عبارة عن عدم تصرفه
في مملوكة على اى صفة اراد يعنى بتصرفه فيه كيف يشاء فالملك معناه انه
مشتب الاطلاق به حتى يكون له ولاية التصرف بطريق القوم الذي يتعلق
به قصد و ارادته والحجز عبارة عن المنع من قولهم حجرة بحجرة حجرا بالذات
المجمعة اي منعه والمراد ههنا ان يمنع غيره عن التصرف فيه بدون رضاه فالملك
ان الملك عندهم عبارة عن المشتب الثاني وعبر المص رحمه الله عنه بالتأخير بها
على ان تمامه بالثبوت والاثبات فما ليس بهذه المثابة فهو ناقص والتمرة المترتبة
على هذا القيد يجب تصريح المص رحمه الله واما الحرية فلما تقر بان وجوب
الزكوة لا يتعارض الغنى والغنى لا ينافي الملك والملك لا ينافي الحرية
اذ لا ملك للرفق شرعا ولان سبب الزكوة على الاخراج الى الله تعالى بالملك
للتصديق على ما نص عليه في المحيط من ان اسما ما فرض لقوله تعالى وانما الزكوة
والاناء هو الاعطاء والتملك لا يتصور الا من المال والمالك لا يتصور
الا ان يكون حرا واما الملوغ والعقل فلا نه لا زكوة على الصبي المجنون
لقوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عنك عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون
حتى يفوق وعن التام حتى يشبه وفي ايجاب الزكوة عليها اجرا للعلم عليها
وعلمه في المحيط بان الزكوة عبادة اذ العبادة فعل موضوع لتعظيم الله
تعالى في حق اللغة عبارة عن الخضوع والتفلس ولا يخفى ان العبادة لا
ساديا لا بالاختيار محققا المعنى لا بتلايم تميزا بين المطيع والعاصي

والصبي والمجنون لا اختيار لهما واختيار الصبي العاقل فاسد في حق التصرف
النسابة وسأله الولي ثبت بانابه الشرع لا باختياره فلا يتحقق فيه معنى
الابتلاء بخلاف صدقة العطر لأنها مركبة عن معنى العادة والموتنة كما
ستعرفه وأما الاسلام فلان الزكوة كما عرفت قريب وغير المسلم ليس له
للقربة فلا تجب الزكوة على مكاتب تقرب على التقيد بالملك التام لربها أن
وجوب الزكوة مصدر بالملك المثلث الثاني وفي المكاتب انهاء العتد المذكور
واضح فان ما في يد ملك المولى فاسم المصد وهو وجوب الزكوة وتوضيح
ذلك ان الملك المطلق الخارج لا يتحقق ما لم يتحقق هناك امران ملك اليد
وملك الرقبه وملك المكاتب يد وملك المولى في عبده الابن المعتد بغير
رقبه فذلك الرقبه في الاول مسقط وملك اليد في الثاني فلا زكوة على كل
منهما لانتهاء الملك التام وهذا ما قال في المحيط ولا زكوة على المكاتب لانه
لا ملك له حقيقة ولهذا يحل له اخذ الزكوة ومدينون مطالب من عتده بقدر
دينه هذا تفرع على التقيد بكونه فاضلا عن الحاجة الاصلية يريد انه اذا
كان الوجوب مقيدا بذلك فلا زكوة في المدينين في مقدار الدين لان هذا
المقدار يحتاج اليه بالحاجة الاصلية وهي قضاء الدين لانه لا يندفع عنه
فهو المطالبة والجبر في الدنيا والام في الآخرة الا بصرف هذا المقدار
الى دايته فلو امرناه بصرف بعضه الى الفقير لصار باقيا في ورطة الخيس
في الدنيا وضرا لا تم في الآخرة فيؤدى الى التصبر والتشدد عليه في الدنيا
والآخرة يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فلا يوجب الزكوة عليه قضاء
للتصبر فصار هذا الماء المسحق بالعطش من جهة نفسه ودأبه فانه
من هذه الجهة يعد معدوما في حق السهم حتى يجوز السهم مع وجوده وكذا
المذلة والمسته وعبيد الخدمة ويجوز ان يقال هذا ايضا متفرع على
التقيد بالملك التام لان ملك المدينين ليس مطلقا حازرا لانه صرحوا
بان لصاحب الدين ان يأخذ من غير قضاء ولا رضا وكان ملكه ناقضا
غير تام فانتفى الوجوب لانه مصدر فان قيل هذا متقوض بالوجوب
فان الواجب ان يرجع في حقه فلا يتم ملكته للوجوب له اوجب بانه
لا يملكه الا قضاء او رضا وقوله مطالب من عتده ان يكون المطالب

المطالب من جهة العباد بان تكون من حقوق العباد وصاحبه طالب وفيه
احتراز عن المطالبه التي من جانب الشرع فان مثل هذا الدين المسمى بمنع
وجوب الزكوة والى هذا اشار في المحيط بقوله وكل من لا مطالب به من جهة
العباد كديون الله تعالى من الدور والكفارات وصدقة العطر ووجوب الحج
لا يمنع وجوب الزكوة لان وقت ادائه جميع العمر فلم يصير هذا المال محتاجا
اليه لقضائه بقوله مطالب من جهة العباد تنبيه على ان مجرد المطالبه التام
من هذه الجهة كافيه في منع الوجوب سواء كان الدين المطلوب حقا له تعالى
او حق العباد صرح بذلك في الخلاصة فقال كل من له مطالب من جهة العباد
يمنع وجوب الزكوة سواء كان الدين لله تعالى كالزكوة والعشر والخراج
او الدين للعباد كالشئ والاحرة ونفقة الزوجات والمخارر وفي فتاوى
قاضي خان رحمه الله الدين يمنع الزكوة اذا كان له مطالب من جهة العباد
كالغرض ومن المبيع وضمان التلف وارث المهر المهر والمهر سواء كان
الدين من النفقة او من المكيل والموزون او الثياب والحيوان وجب تكام
او خلع او صلح عن دم وموعدة او اجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان
عليه الزكوة اذا بلغ ضاها وصرح بذلك في الكافي ايضا فقال الدين لما يمنع
اذا كان مطالب من جهة العباد سواء كان الدين له او لله تعالى فخرس
امور الاول النفقة الثاني مهر المرأة الثالث الدين المعترض في خلال
الحول الرابع ضمان الذرك أما النفقة اعني نفقة الزوجات والمخارر
فقد صرح في المحيط بان النفقة لا تمنع وجوب الزكوة ما لم يقض بها فادأ
قضى بها شئت لانها لا تصير دينيا الا بالقضاء وفي الكافي ونفقة قريب وزوج
قصفت لعلها لا تصير دينيا بل قضاء وأما الثاني اعني مهر المرأة فذكر
الامام الميرزا رحمه الله نقلا عن الصدوق التمسيد رحمه الله ان الموجل لا
رواه عنه فان قلنا لا عليه وجه وان قلنا نعم فله وجه وصرح في المحيط
بان مهر المرأة يمنع مطلقا موجلا كان او معجلا لانه مطالب به ثم صرح
بان ذكر بعضهم انه لا يمنع الموجل لانه غير مطالب به عادة فاما الموجل
فطالب به ثم ذكر فيه تفصيلا فقال وقبل ان كان على عمره من قضاء به
فهو مانع والا فلا يمنع لانه لا يعد دينيا في زعمه والمهر بواحد بما في زعمه

وفي الخلاصة رجل مات وعليه ديون فان كان من بينه قضاء الدين رجوت
ان لا يؤخذ به واما الثالث فقد بينه في المحيط فقال واما الدين العريض
خلال الحول فذكر في العيون انه عند محمد رحمه الله يمنع وجوب الزكاة لانه
اذا طرد عليه اخرجه من ان يكون سببا لوجوب الزكاة وعند ابو يوسف
الله لا يمنع لانه بمنزلة نقصان المضاب ونقصان المضاب في خلال الحول
لا يمنع وجوب الزكاة اذا قل طرفاه واما الرابع اعني ضمان الدين فقال
في المحيط والوضوح دركا فاستحق المبيع لم يسقط الزكاة واما دين الزكاة
والعشر والخراج فمنع وجوب الزكاة عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله في
الاموال الطاهرة والباطلة وصورتها اذا حال الحول على المضاب ووجوب
الزكاة فيه لم يحجب في الحول الثاني ولو اختلف المضاب حتى صارت الزكاة
دينا في دمه يمنع ذلك وجوب الزكاة وقال زفر رحمه الله لا يمنع كلاما
وقال ابو يوسف رحمهما الله وجوب الزكاة يمنع ودين الزكاة لا يمنع لانه دين
لا مطالب من جهة العباد كالنذور والكفارات فاما وجوب الزكاة فمروء
من المضاب صار مستحقا فاستحق المضاب به لهما ان هذا دين له مطالب
من جهة العباد لان حق الاخذ كان للام في الاموال الطاهرة والباطلة الي
زم عثمان رضي الله عنه ثم فوضها الى اربابها في الاموال الباطلة بخلاف
سعاة السوء يفتشون اموال الناس فسطعون في كرام اموالهم ويجري فيه
ايضا جنابات حنيفة ففوض اداها الى ملاكها لمصلحة واي في ذلك فصار
ارباب الاموال كالوكلاء عن السعاة فلا سطل حق الاخذ للامام ولهذا
قالوا لو علم الامام من اجل بلده انهم يتركون اداء الزكاة من الاموال الباطلة
فانديطالهم بها لكن ليس له ان ياخذها من غيرهمه البرك منهم لما فيه من
مخالفة اجماع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين كذا في المحيط وقوله يقتدر
دينه متعلق بقوله لا تحب والهاء بمعنى في والمعنى ان انتفاء الوجوب
انما هو في القدر الذي هو الدين وفي الفاضل عنه زكاة اذا بلغ نصابا والحمد
عليه حديث عثمان رضي الله عنه فانه قال في خطبته في رمضان الا ان شهر
زكوتكم قد حضر فمن كان له مال وعليه دين فليحسب ماله ماعليه ثم ليترك
بقية ماله ولم ينكر عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم فكان اجماعهم على

على انه لا زكاة في القدر الذي هو الدين نفسه ومنه ما مثله لطيفة ذكرها
في نوادر المحيط وميان رجل استقرض من رجل الف درهم فطلب منه الكفل
فكفل عنه عشرة رجال كل رجل الف درهم وكل واحد منهم الف درهم في
بيته وحال الحول عليها فلا زكاة على واحد منهم لان كل واحد الف درهم
دين للمكفالة والمكفول له ان ياخذ من ماله مائة فلو كان لرجل مال خبيث
فان كان المال الخبيث نصابا فقد صرح في الغيبة بانه لا يلغيه الزكاة لان الكفل
واجب الصدق فلا ينفذ بحاجب المصدق ببعضه وان لم يكن نصابا فلو تضرع
ونوى به اداء الزكاة عن ماله يتبع عنها وقال القدر الشهد لانه لا ينفذ
عنه الغرض كذا في القنية ثم قال رجل عليه زكاة ودين ايضا وماله بين
باسمهما يقضي من الغرم ثم يورد في حق الكرم ولا في مال فقود القصور
الملكية فيه لما مر تفرده وساقط في بحر هذه الحيلة بعينها ومعصوب
لا ينفذ عليه اي على ان هذا ملكه وفي الاسرار السارح الحق اليد باصل
الملك فان الغاصب يضمن اصل المال كما تضمنه المثلث والغاصب ما ازال
الا اليد ولان غير الذهب والفضة من الاموال انما يكون نصابا اذا حله
المالك للتجارة وولاية التجارة باليد فالعمل في الحقيقة انتفاء ولا للتجارة
بسبب ذهاب اليد فصار كالتاوي وعنه من صرحوا بانه لا يجب صدق النظر
عن اليد لابق لانه كالتاوي ولذا لا يجب عن المكاتب لغوات اليد شرعا
فان قيل قد تقر انه لو اعتق الا بق عن الكفارة جاز فلو كان ماويا لما حاز
كالاعني قبلنا المحرر يعتد الرق دون اليد والرق لم سطل بالابق ولا
بالكافة وقوله لا ينفذ عليه معناه انه لو كان له بينه فغلبه الزكاة لانه
لا يعتد بما ولا ان محم السنة فوق حمد الاقرار وفي بعض الروايات انه لا
زكاة في هذه الصورة ايضا اذ ليس كل شاهد يعبد ولا كل قاض يعبد والتمه
بدون القضاء لا يوجب شيئا بخلاف الاقرار فانه يوجب الحق بنفسه وفي
المحيط عن محمد رحمه الله انه لا زكاة في المعصوب وان كان له بينه لان البيعة
قد فصل وقد لا فصل اذ ليس كل شاهد يعبد وقال عامه مشايخنا ان كان
له بينة عادلة فغلبه زكاة لان الطاهر ان البيعة العادلة تقبل فامكنه
الوصول اليه بواسطة اقامة البيعة فلا في مدخول في يده سمي مكانه لان

من مال اسطعت به لانه قد افترق الوصول اليه واحتم به عليه
فلا يعتد بسبب الوجوب الزكوة لانه تعري عن الغاية لان غاية الوجوب
هي الاداء والاداء مستعد وحالا فجزء عنه وهو ظاهر ولما لا يعتد
تضاعف عليه الواجبات وتراكم عليه الوجوبات اذا طاهر انه لا يصل اليه
اليه الا بعد مدة مديدة فتستغرق الواجبات جميع المال فقع في المخرج
والقييد بالبرية تنبيه على ان المدفون في غير البرية ليس هذه المثابة
صرح به في المحيط فقال وصح الزكوة في المدفون في الخمر لان الوصول اليه
متيسر واختلفوا في المدفون في ارضه او كرمه فقيل يجب لانه يمكن حفر
جميع ارضه وقيل لا يجب لانه يخرج في الوصول اليه بحفر جميع الارض
والخرج مضي شرعا فصار كما انه ليس في رعية الوصول اليه ولا في دين محرم
المدفون سنين ثم اقر بعد ما عند مؤخر وهو مسئلة المال الصالح وفي المحيط
ولا زكوة في مال الضار كالصالح والمساور والمدفون في غير الخمر الذي
مكانه وكالمغصوب وكالدين المخرج والوديعة المخرجه وعن ابي يوسف
رحمه الله ان الدين المخرج اذا لم يكن له بينه وبين صاحبه ما لم يخلط عند القاء
لاحتمال ان يزعمه يتكلم عن اليدين فيتوصل اليه بكونه وما اخذ مصادرة
اي اخذه السلطان مصادرة ووصل اليه بعد سنين هذا ايضا من قبيل
المال الضار والكل من فروع القيد بالملك التام فانه لا يخفى ان المال
الضار مملوك رقبه لا يدا واعلم ان المال الضار معناه المال الغايب الذي
لا يرجع عوده حتى لو كان عوده مرجوا فليس بضار وعن ابي عبيد ان اصله من
الاضرار وهو الحب والاختفاء ومنه قولهم اضمري قلبه شيئا كذا في اللغة
وفي الصحاح والضرار ما لا يرجع من الدين والوعد وكل ما لا يكون منه على
نقه وقد ضره اعني المال الضار في القوا بدلا للظهير بما يكون عينه قائما
ولكن لا يكون متقاعا به من قولهم نهر ضار وهو الذي يكون فيه اسل الملق
ولكن لا سمع به لشدة هزاله وبالحمله فالمقصود انه اذا وصل المال الضار
الى مالكه لا يجب عليه زكوة السنوات التي كان المال فيها ضارا بخلاف من
على مرمى اي غني من ملوك الغنى كطفت اي غني وامر او معسر اي فان
فيه زكوة اما في المعر المي فظاهر لسهولة الوصول اليه لوجود الاعتراف وتحقق

وتحقق الغنى واما في المعسر فلا مكان الوصول بامكان يحصل المال وفي
المحيط وفي الدين على المعسر المعترف زكوة لانه موجود شرعا الى الميرة
والوصول في كل ساعة متوهم فصار كما لو كان مؤجلا شرطا وروى الحسن
انه لا زكوة فيه لان الوصول اليه متعسر انتهى وفي الهداية ولو كان الدين
على مرمى او معسر يجب الزكوة لا مكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة
التحصيل فالوصول الابتدائي انما هو في المعر المي والوصول بعد التحصيل
في المعسر فهو من قبيل الف والشر المرب هذا كلامهم ولا يخفى ان اطلاق
ذلك يشعر بتناول اللفظ صورتين اولهما ان يقر في بعض الاوقات بان
يقر في المعر والمجدي في بعض بان يحد في العالانية والثانية ان يكون للمدين
والبايع غير ذلك وغيا فان ظاهر اللفظ يشعر بوجوب الزكوة في ذلك
كالاول الا انه ليس كذلك اما الاول فيصير في مسئلة المجاهد انه لا زكوة
فيه واما الثاني فقد نص في المحيط على انه لا زكوة فيه فالب في التفتي
عن محمد رحمه الله لو كان له دين على رجل هو وال وهو مقر الا انه لا يعطيه
وقد طال به ياب الخليفة ولم يعطه فلا زكوة عليه هذا كلام المحيط ولم يذكر
خلاف ذلك لاقبله ولا بعده فان قيل فاقول لو كان المدفون قد هرب
قتلنا قد صرح في المحيط بانه لو هرب الغنم فان قدر على طلبه او التوكل
بذلك فعليه الزكوة وان لم يقد على ذلك فلا زكوة عليه او مفلس
بتشديدا للام اي الذي قضى بافلاسه اي يجب الزكوة في الدين الواجب
على المفلس وفي المحيط وهذا اعني وجوب الزكوة في دين المفلس انما هو
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان الافلاس لا يتحقق عند ما
وقال محمد رحمه الله لا زكوة فيه لان الافلاس يتحقق عنده وفي الهداية
ولو كان على مرمى مفلس فهو مضاب يجب فيه الزكوة عند ابي حنيفة رحمه الله
لان تقليد المفلس لا يصح عنده وعند محمد رحمه الله لا يجب لتحق الافلاس
عنده بالتقليد وابي يوسف رحمه الله مع محمد رحمه الله في تحقق الافلاس
ومع ابي حنيفة رحمه الله في حكم الزكوة رعاية لحباب الفقراء وفي النهاية ذكر
بعضهم ان اختلاف علمائنا في التقليد لا في الافلاس فحق الافلاس في الدين
عليه مضاب بالاتفاق فيزكها رب الدين اذا قبض لما مضى وانما بعد التقليد

قال الدين ليس بنصاب عند محمد رحمه الله كما هو اصله واليه الاشارة في الهداية
بقوله لان تقليد القاضي الخ وذكر الامام المحمدي رحمه الله ولو كان المذنب
مقرا من قبله فعلى صاحب الدين زكوة لما سئل او اقتضه عند أبي حنيفة واقر
رحمهما الله وعند محمد رحمه الله ان كان الحاكم عليه فلا زكوة عليه لما سئل
لما عرف من مذهبه ان التقليد يتحقق وعند أبي حنيفة رحمه الله ان التقليد لا
يتحقق لان المال عاد وراح فالدين في ذمة المقلد كونه في ذمة المولى وقيل
قول أبي يوسف مبني على قوله وقيل التقليد وان كان يتحقق عنده الا ان يحمل
الدين هو الذمة ومعناه والمطالبة ايضا لذلك حتى يكون لصاحب الدين
حق الملازمة فقاء الملازمة دليل بقاء الدين على حاله فاذا قضته زكاه
لما مضى وذكر صمد الاسلام رحمه الله ان ابا يوسف مع محمد رحمه الله في عدم
وجوب الزكوة ايضا مطلقا من غير اختلاف الرواية واعلم ان قولهم اقل
الرجل معناه صار مقلدا كما صار دراهمه فلوسا وزبوا كما يقال ان
الرجل اذا صار اصحابه خبثا واقلقت صادرة وابته فطوقا ونحوه ان يقال
ان معناه انه صار في حال يقال في تلك الحالة ليس معه فلس كما يقال
اقهر الرجل اذا صار الى حال يقهر عليها واذل الرجل اذا صار الى حال يذل فيها
واما قولهم فلسه القاضي فليسا بمعناه نادى عليه انه مقلد كذا في الحكم
او جاحد عليه بينه اي بينة عادله لان مطلق اليه لا توجب وجوب الزكوة
لان منها ما يقبل ومنها ما لا يقبل فيشترط كونها عادلة وعلى عامة المشايخ
كما صرح به في المحيط لان الظاهر ان العادة تصل فامكنه الوصول اليها
واما لو كان بمحمد في العلانية ويقر في السر صرح في المحيط بانه لا زكوة
فيه لانه لا ينفع باقراره سرا قالوا في هذا الطريق كالمعدوم في حق الزكوة
او علم به قاض فان الزكوة واجبة في هذه الصورة ايضا لان علم القاضي في
الوصول وفي المحيط وان كان القاضي يعلم بالدين فعليه الزكوة كمنه من قبله
يعلم القاضي فعلم القاضي موجب للزكوة والمسئلة المذكورة في الهداية والملا
وعامة الكتب وذلك المسئلة على انه يجوز للقاضي ان يقضي بطله وهذا هو
الموافق لما صرح به في الفتية ومختار الفتاوى ونس عليه في الكافي مهنا
فقال وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكوة ما سئل لان القاضي يقضي

يقضي بطله فكان التمكن من الاخذ ثابتا ولقد تحيرت في هذه المسئلة زمانا
ووجد الحيرة ان هذه المسئلة فرع المسئلة الاخرى وفي جوارحكم القاضي
يعلم نفسه وهو يختلف فيها وفيها تفاصيل ولعلنا نذكرها في كتاب ادب
القاضي سعوها وطرفها ان ساعدتنا المشية الالهية فكيف صارت هذه
المسئلة ممعنا عليها فلما ظفرت بالقرع بالخلاف في ذلك بل بان الراي غير
ذلك ذلك حيرني محمد الله تعالى ولقد صرح الامام القاضي خان رحمه الله
بذلك فقال فان كافي القاضي يعلم بالدين وروى هشام عن محمد رحمه الله انه
نصاب وان لم يكن للقاضي علم بالدين وله بينة عادلة وروى هشام انه لا يكون
نصا با واكثر المشايخ على خلافه فليعلم ولا سعى للتجارة ما اشترى لها وفي
خدمته معنى من اشترى جارية مثلا للتجارة ثم نوى ان يكون للخدمة بطلت
عنها الزكوة لبطالان معنى التجارة وايصال اليد بالعمل وبترك التجارة
وهذا مبني على اصل وهو ان اليد متى كانت مقبوضة بالعمل كانت واجبة
الاعتبار ومتى تجردت عن العمل لا يجوز اعتبارها في اعتبار ما تعلق به
بالجوارح ثم لا يخفى ان التجارة امر يتعلق بكونه بالجوارح فلا يكون مجرد
اليد كافي في حصولها ووجودها اذ قد تفرقان اليد كافي في حصول
ترك العمل غير كافي في انشائه الا يرى ان المقيم لا يصير مسافرا بالنية
لان السفر انشاء الفعل والمسافر يصير مقبضا بنية الإقامة لان الإقامة
ترك السفر والصائم لا يصير مفطرا بمجرد نية الافطار ويصير صائما بمجرد
النية في وقته وعرف من ههنا ان المسلم يصير كافرا بنية الكفر في الحال
والكافر لا يصير مسلما بمجرد النية ما لم يتحقق منه التصديق السابق والقر
الجاني ولقد اوضح صاحب الكافي رحمه الله هذه الضابطه ايضا على
تفصيل فقال الاصل ان التجارة عمل لانها مباداة المال بالمال وتركها
ترك العمل والنية للتمييز والاخلاص فلا بد لها من مصاد فاعلم فاذا
نوى الخدمة اشترى ما يشبه التجارة صححت هذه النية لا قترانها بالعمل الذي
هو الاشترى فاذا نوى الخدمة من بعد صححت نيته لانه نوى الترك والترك
ليس بعمل فصحت وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تصح هذه النية اذ لا فعل لها
حتى يصل اليه بالموت والحاصل ان الموتى ان كان فعلا فلا بد من تحقق

ذلك الفعل كتحقق انما في الله بالمتنوى وان كان تركها لا اتصال بوجوده
لا محاله او المتنوى وهو الترتك موجودا لا اتصالا اعني انما في الله بالمتنوى
امر واجب لا محاله وانما تحقق هذا الامر الواجب اذا وجد المتنوى في الفعل
المتنوى موجود في جميع الاوقات فترد وجوده الذي كان في الاشكال وفي غير
البروك المتنوى كونه امر ذاتيا قد يوجد وقلا يوجد فلا بد من وجوده تحقيرا
لمعنى الاتصال والى هذا اشار في الحديث بقوله وما سوى ذلك من الامور لا اتصال
بالله والتمارة جميعا وما ان التماره يخرج من التماره بالله لان التماره فعل
وذلك الفعل لا يصير موجودا بالله ما لم يتصل الفعل بها كالتمار ويزك القدر اذا
تقرر ذلك فلا شك ان المتغير على ولا فاعنه تركه ولا لاظهار على الصير تركه
والايمان على لا تعبارة عن التدين بالجان والافراد بالسان والتكفر تركه
فظهر ان سبب التغير غير كافي في صيرورته مسافرا بل لا بد من وجود العمل
الذي هو العمل لمحصل الله بالمتنوى وظهر ان مجرد سببه الاقامة كافي
في صيرورة العمل متبعا لان الاقامة من البروك فظهر ايضا ان سببه
الاظهار غير كافي في تحقق الامر معطرا ما لم يتحقق هذا الفعل الذي
هو الاظهار فظهر ان سببه الاظهار غير كافي في صيرورته صائما الا
الصوم من جهة البروك فظهر ايضا ان التكافل لا يصير موجودا مجرد
الشيء ما لم يتحقق منه العمل الذي هو فضل القلب واللسان وتلزم
ان المؤمن يصير كافرا في الحال بغير الكفر ولو في الاستقبال ان الله
اتصلت من بالمتنوى الذي هو ترك اعتقاده حبه ما يجب اعتقاده
حبه لان اعتقاده الحبه على حال فربما في الحال وهذه متساوية
سريته من تعينها فلو كان على ذلك منك تتعمك في مواضع لا تحصى
وفي كلامه الذي اوردناه اجابته انما يظهر ذلك على من تأمل الا انه
سمى ترك التماره علما وهو امر عيني مقلا الى التحقيق لان ترك التماره
في التحقيق عبارة عن اسأفا لا لا استخدام ولا اسأفا لا لا استخدام عمل
بالاحتكام واذا تمهد ذلك فليترجع الى ما كافي بقول من امر انك
الاول في التماره في وقت الشرى ثم فيه الخيرة بعد ذلك انما في
فيه التماره بعد فيه الخيرة فالتسليم الاول اعني فيه التماره في وقت الشرى

الشرى هي بالاحتكام لا ما قد يمتنع انك على ان التماره امر موجودي وعلى التحقيق
هو ما به المال للمال فاما التحقيق في الله في وقت الشرى فقد انضمت
الله بالمتنوى الموجود في الحقيقة وبخلافه وفيه الخيرة ايضا حقيقة
لان في المتنوى فيه ترك التماره والتمار ليس عمل فصح فيه فطلبت
التمارة فطلبت الاكتم وامرنا التسليم الى ان اعني فيه التماره بعد فيه
الخيرة فظهر صحتها التماره امر موجودي ولم يوجد فالتسليم في الله بالمتنوى
فترد في الحقيقة على تحقيق السبع تحقيرا لمعنى الاتصال والمهم رحمه الله
اشارة الى التسليم الاول بقوله ولا شيء الخ والى الثاني بقوله لا يصير التماره
وان سببه لها ان يترى التماره بعد فيه الخيرة عالم جمعة لان التماره التماره
بالشيء قد طلعت بطرائف فيه الخيرة وبعد الصعوبة لا يعود عالم يتحقق
المتنوى بعينه فاما تحقق المتنوى ثانيا فكون في سببه تركه ان كان قد راعى
دنايس وما اشعره التماره اولى في التماره كان لها ان قد اتصلت الله
بالمتنوى الذي هو عمله الا ما دونه وتولى لها اي لو ورث شيئا وتولى التماره
لم يصح للاتقاء الاتصال بالعلم ان الموروث يصير ملكا له ولا يصح له في
ذلك ولهذا ملكه للدين ايضا والحاصل ان الله ما ليس بتعلقها
من جهة البروك وهو ظاهر ولزم فضلا للتأدي ايضا فلعن الله اذ قد
عرفت الاعتقاد في الصميم ثم لا يخفى ان الكلام انما هو فيما يصح
التمارة بدلالة الحق واللسان فانه قد دفع القتل عن بعض الاماكن
يشرا، نحن لا نحري في التماره كذا ارض عشرين او عشرين في التماره
فانه لا يجب فيه تركه التماره لعدم حبه فيه التماره هنا اذ لو ثبت تركه
اجتماع الحاصل بسبب واحد هو الاصل وهو غير ما يصح بذلك في
المسقط وغيره وما ملكه به اوصيه او طبع او صغر عن دهر قد وجد
لها اي التماره كان ذلك المثلوك هذه الطرق المذكورة لها اي
التمارة عند ابي يوسف رجاء الحصول ما هو العدة وهذا الباب
وهو اقرب ان الله بالحق وهو القول المعتبر المقتبل بالحق في التماره
لا عند غيره لا انما ما هو السبب منها وهو اقرب ان الله هو التماره
او التماره ما سقيه اذا التماره عبارة عن سببه ما لا مال في سببه حبه

فكان اقتران النبي بها ايضا مستغني والمباصل ان الخلاف في هذه المسئلة
فرع على الخلاف في مسئلة الاقتران فمن شرط عمل التجارة بخصوصه في اقتران
النبي فالجواب عنه لا ومن كفى باقترانها عمل في الجملة من اعمال النافي
فالجواب عنه نعم فمن مذهبنا الخلاف بين الامامين الا ان في الخلاف
ايضا خلافا واليه الاشارة وفيصل الخلاف على كنهه صرح به الحاكم رحمه
الله في تحفته فصر عليه في المحيط فقال ولو قيل النبي والوصية والمهر وبذل
الطلع والصلح عن ذمة العبد بنبي التجارة عند محمد رحمه الله لا يكون للتجارة لان
هذه الاشياء ليست بتجارة فتجوز النبي عن عمل التجارة وعند ابو يوسف
رحمته لا يكون للتجارة لان التجارة عند كتاب المال لا يدخل في ملكه
الا بغيره فهو كنهه فكون تجارة بمعنى فصح اقتران نية التجارة مع عمله كالنبي
والاجارة وذكر الحاكم رحمه الله في تحفته ان ذلك ليس للتجارة عند ابو
رحمته الله وهو يقول اني حينه رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يكون لها وكلامه
المحيط ربما يشعر باتفاق الامامين في الاشتراط بوجوب تحقق التجارة
الا ان احدهما كفى بالتجارة المعنوية اعني ما يرتب عليه ما هو ثمرة التجارة
ومضى كتابا للمال والاخر بشرط وجود العقد فتجوز ولا ادا
الاجنية حسب ما اى بالاخ او عمل قدما واجب هذا الاشارة الى مسئلة
اخرى وهي مسئلة النبي وحاصلها ان الزكوة عبادة فكون مشروطه
بالنبي بنسبته قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين ولا ملأ
عبادة عن خلوص النبي وخلص الطوبى وقوله حسب به او تعبد بنبيه
على ان الاصل اقترانها بالادراك لصلوة الا ان الدفع قد تفرق ظاهر
وتقع دفعات كثيرة فلو شرط ان يكون كل دفعه مقرونة بالنبي لاصح
ذلك الى نوع جرح فاكتمل بوجود النبي وايضا لما بالعل تبين ان
نظير جواز تقديم النبي في الصوم لان في اجاب الاقتران ما اول الصبح
ضربا من الجرح وفي الكلام اشارة الى ما ذكره الطحاوي من ان النبي
يجب ان النبي يجب ان يكون مقرونة بالاجزاء والى هذا اشار في المحيط
فقال ولا يجوز اخراجها الا بالنبي لانها عبادة وعن الطحاوي لا يجوز
الزكوة عن اخراجها الا بالنبي محاطة لا خراجها اياها والصحيح انه تعبد بالنبي

النبي عند الدفع او عند اقرارها وفي المتن اخذ زكوة ماله وتصدق
ولم يحضره النبي عند الدفع بحريه لان الدفع ادا من بعد احصاء
النبي في كل دفع فاكتمل بالتعيين عند الاقرار وصله بكل ما دبلا فيه
مسقط اى صح وسقط عنه الفرض لان الواجب حر شايع فاذا ادى كل
تقد صار الجزاء الشايع موزي فلا حاجة الى النبي ويتوجه ان الشرط
كمن يوجد مع انتهاء شرطه واجيب بان الواجب نية اصل العادة ليتغير
العبادة عن العادة وهذا امر موجود ادا الكلام في الصدق على الفقير
والصدق عبارة عن الدفع الى الفقير انتهاء لوجبه فصار نظيره
الصوم مطلقا فانه يقع عن الفرض كاشي في الصوم وفي عبارة الهداية
اشارة اجمالية الى هذا حيث قال فلا حاجة الى التعيين وهذا يظهر ان قوله
بالانية معناه بالانية التعيين والمباصل ان النبي المطلقه هي نية
موجودة وان لم يوجد نية التعيين فان قيل الشرط ان كان مطلقا النبي
فالمذكور في حيز الخلافه لا يصلح لذلك وان كان نية التعيين فالجواب
المذكور لا يدفع في المتن لا تنكاح فلما الشرط هو الثاني وهو المعنى
بقوله لا يجوز الزكوة بدون النبي الا انه لما كان مركبا من الاول ومن
ضميمة اخرى وكانت الصورة المذكورة مستقلة على الاول حاله عن الضميمة
وكان اعتبار تلك الضميمة صريحا من الجرح جوزوا ذلك تيسيرا على الناس
ودفعوا الجرح وفي الكافي ولو ذهب دسه على فقير منه صح وسقط
الفرض وفي القنية دفع الى محترم زكوة ماله وقال دفعته اليك
وقضا ويؤى الزكوة بحريه لان العبارة للقلب دون اللسان وفي بعض
الروايات انه لا يحزبه والاصح انه يحزبه اذ الاعتبار انما هو نية الدفع
لا علم المدفع اليه وسعفه لا اى يصدق ببعض ماله على الفقير
بالانية لا بسقط عنه الفرض عند ابو يوسف رحمه الله وسقط عند محمد
رحمته وفي زياد المحيط يصدق ببعض ماله ولم ينو الزكوة تسقط
زكوة ما يصدق به عند محمد رحمه الله اذ الواجب شايع في الكل وعند
ابو يوسف رحمه الله عليه زكوة الكل اذ الاصل ان لا سادى الزكوة الا
بالنبي فالذي يبي من الغناب فالظاهر ان الواجب متعلق به حريا على

قضية الأصل فإن قيل فليعتبر البعض بكل قياس على الصدق بكل
فكما أنه لو أدى لكل سقط زكوة فكذا إذا أدى البعض ينبغي أن يسقط
عنه بقدر ما توارى به قلنا القياس مع الفارق لوجود المزاوجة والثما
دليل الأولوية إذا الواجب في المودى جاز أن ينفع عن المودى جاز أن ينفع
عن الباقي فلا بد من المخرج وهو البنية المستندة للترجيح والتعيين بخلاف
الصدق بكل فإن المزاوجة هناك متفق عليها فافترقا وفي الكلام تنبيه
على ضعف ما يقال من منع من الركون فافترقا الامار كراهه وضعها في
أهل اجزاء لأن للاضمار ولاية اخذ الصدقات فقام اخذ مقام دفع المال
ووجهه الضعف أن البنية متفق عليها فالحق ما صرح به في المحط في باب من له
لغة الصدقات حيث قال ومن منع عن أداء الركون فالساعي لا يأخذ منه
كرها ولو أخذ لا منع عن الركون لأنها عبادة والعادة لا سادي بالأحاديث
بل الساعي يحرم على الأداء بالحس فهو في نفسه لا لأنه لا كراه لا يسلب اختياره
بل يسلب الطواحيه فيحقق الأداء عن اختياره

أراد بالاموال التواضع إلا أنه غير عنها بالاموال وعمل عن التواضع لأن المال
عند العرب عبارة عن الاموال المذكورة فصابا لأبل خمس بداهة زكوة لأبل
أخذ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قد وقع الابتداء فيه بذلك
وقوله فصابا لأبل خمس معناه أنه لا ركون في لأبل ما لم يبلغ خمس صرح
به في الحديث فقال ليس في أقل من خمس ذرة من لأبل والذرة من لأبل
ما بين ثلث إلى العشر وهي مائة لا واحد لها من لفظها والكثير إذا واد
وفي المثال الذرة إلى الذرة إلى أي مع الذرة على أن إلى بمعنى مع أي إذا
جمعت القليل مع الكثير صار كثيرا كذا في الصحاح في باب الدال الملهة في
الدال الملهة والاصناف في خمس ذرة من قبيل الاصناف في تسعة رطل
يعني أنه إضافة العدد إلى مخرجه والميز في المعنى جمع أي من خمس حال
والبرثلثون هو في الظاهر من قبيل العطف على المفعولين والعامل مختلف
والغنى أربعون سائمة حال أوصفة وأما ما كان صفة خفا فالطريق

فالطريق أن يجعل هذا للاخير ويعرف الحكم في الباقي بطريق المقابلة
وتعريف السائمة سمح في المتن والتعريف باليوم ضروري لا لا وجوب
بدونه والحكم وإن كان مقيدا بحولان الحول أيضا كما صرح به في الحديث
بقوله فاداءت خمس سائمة وحال عليها فحقها كذا إلا أن المعرجم
ترك القد به لقب العبد بما مر في مطلع الكتاب اعني قوله لا يجب
الا في صاب حولى في كل خمس من لأبل بح أو عراب شاء بجملة استأ
سوقه لدفع دخل مقدركا أنه قيل فإذا بلغت فصاها وصارت خمس
فإن الواجب منها فقال شاء فتقوله بح وبأحد مجزوء نصف خمس
والبح جمع بخم وهو المولد بين العربي والعالي والعالي هو الجمل
الضخم والنامين يحمل من الشدة للحملة والبخم ينسب إلى الخفة
والعراب جمع فرب عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا في الجمع بين
الإنسان والبهائم فالعرب هم الذين استوطنوا المدن والعربى العربية
والاعراب أهل البدو واختلفت في نسبتهم والاصح أنهم نسبوا إلى العرب
بفتحين ومنهم من يهامة كذا في المغرب والحداد بالعراب هذا العربي
الحاضر وبالخت ما تولى بين العربي والعالي والحكمة في لسان الله
مع أن الأصل أن بحب الركون في كل نوع من جنسه ما أشار إليه في الميسر
وهو أن لأبل إذا بلغت خمساً كان ما لا كثيرا فذكرته بعد عن الحكمة خلافا
عن الواجب معين الاحباب وفي احباب واحدة منها اجماع بصاحبه
والشاء امر صاب بين أي شيء تنظرة لدفع الخذ ورن وشعنة لاصلاح
داب البين ولأنه لو اوجد واحد منها كان خروجا عن قانون الركون
لأن القانون ربع العشر كما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم جاتوا
ربع عشر أموالكم وفي احباب الواحد لمرمان كونه خمساً وفي احباب
الشاء جرى على القانون المعهود لأنهم كانوا يعومون الشاء بخمسة دراهم
وكل من الحس بأربعين درهما فصار المجموع مائة من والخم ربع عشر
ثم في خمس وعشرين من مخاض وهي التي طعت في الثانية وحيت
بنت مخاض يعني في أمها لأن أمها صارت مخاضا أخرى أي جابلا وبنا
مخضت للمائل مخاضا أي أخذها ورجع الولادة وعليه قوله تعالى فاجابها

مسلم فالحق انما بان انهم من العام الاول بعد الاستطاعة متعين للمادة فلا يحل لنا خلعها كوقت الظاهر
اذ الخطاب بالاداء محقق في هذا الوقت وهو واحد لا مزاج لاداء المراتب لا ثبت الا بالاداء وقت اخر وهو
مستكمل فانه لا يدرك الا بالاجبة اليه والوجه والوقت في هذه المدة سواء فلا يثبت الادراك بالثبوت في
هذا الوقت متعين بل معارضة وضار هذا النقط تعارضا كما ان النقط حقيقة خلاف وقت الصلوة اذ الحكومة
منها كسل الوقت غالب الموت نادرا فلا يترك لظاهر بالنادر فاستوت الاجزاء كما اذا تركها جاز فيها
ولا يتعين اولها ولا يلزم الغشاة اذ ادرك العام الثاني لانا انما عينا الاول لو وقع الشك فاذا ادركه وجب
الشك صار كمن متعينا وقام مقام الاول وهذه الادلة الثلاثة بهذا الترتيب المذكورة في الكتاب وغيره والعلو
بالرأى كما لا يخفى مجردهما لا يستدلون في ذلك بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ الغرض في الحج ترك
سنة من الحجرة وجميع مكاد سنة غان من الحجرة ووج رسول الله صلى الله عليه وسلم سبب عذر وكذا في الوجوب
على الفردون في المراتب هذا اخره رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الحج فرض العزم وجميع العزم في وقت الظاهر في حق
الصلوة فكان يجوز لنا ان لا نترك عدم الغيوب كذلك الحج والليل عليه ان اخذ يكون جوبا لافاضية
ثم ان الامرين هما الله وان كانا متعنيين في الرأى لان بينهما من مذهبهما في حاشا لساننا في
دعي امره لا يقول ما لا ثم في التاخير وان مات ومحمد ربه الله فابا لانه لو اضرحت في مات كذا في الدار وهما
اجاز الاول لان الدليل الاول المعنى من جودنا واداءه الى الاخر وترك الظاهر لمتعين بل لوجه الاول
ان وجود الزاد والراجل في الذباب فقط غير كاف بل لا بد من وجودها بالاداء اياها كمن ان لم يوجد وجدها
غير كاف بل لا بد من ان يكون زائدا على الابد من كاضر به للمرحوم ههنا الثالث ان التاخير في
الناس وما بعده لا يوجب الجلاء المذكور فلا بد ههنا من الاضمار في جودنا واداءه ليعلم ان الله في
بسط الزيادة ولم يحج حتى مات في فلابد من كسب لاطم به وهذا ظاهر كمن ان حديث عمر رضي الله عنه ما يحل
على ان قال في وقت في حق قوم علم من فاطم انهم تاركون للحج وليس من فاتهم وعرضتهم انهم يحجون اصلهم
ذلك فهو محمول على التهديد الثالث ان المذكور في كتبنا في ان جاز الرأى الا انه حاشا بالناظر
الى الموت والاربع الحكم بالوجوب والمجوز اننا في الغيوب وهذا ترك وموت في التاخير والعقوبة
بين وبين الصلوة ان اخر وقت الصلوة معلوم فلا يثبت في التقدير ما لم يوجد عن خلاف في فان اخر وقت
غير معلوم فالتاخير ههنا جاز بشرط المبادرة قبل حلول الاجل فاذا حل طرقت فيه ويلزم العيصان في وقت
للذميان وسقط المعقول واذا انقضت هذه المقدمات فخرج الى الاول في الشك في جرح عبارة الله رحمه الله
ابتداء المرحوم في بيان الحج بوضعه وهو الوجوب بخلاف ما عليه في حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديثه
اولا اعتقاد الوجوب ثم الاعم بعد ثم في هذا الوقت الاستحباب فلا يوجد الا في هذا الموضع وحده واما ما عليه في حديثه
ولكنه القدرة وكفى هذا الضرا في دينه فلا بد من الوجوب الفرض كما يقال في الصلوة واجبه اذ الحج فرضه محكم وسري
قائمة وفرضه ما به بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الاجماع فظاهر اذ الامة قاطبة اتفقوا على فرضه من غير تكلف
واما السنن فاحتمل الله عليه السلام في الاسلام الحديث وهو صلى الله عليه وسلم في الاسلام ان شهد الحديث واما

في وقت الصلوة
في وقت الحج

واما انكنا في جرحه على الكسح حيث استطاع اليه سبيلا في الحج حتى اجب في وقت الكسح فان
كل على الاجاب والاداء كما قال الغلاني على ان كذا وبالحق في هذا الكلام ضرب من التاكيد الاول كذا كذا
واذا ان استطاع منه ما يتألف فيه خشيته لاداءه وكذا وبالحق في هذا الكلام ضرب من التاكيد الاول كذا كذا
في صورتين مختلفتين كمن اذ حج عن ترك الحج بالكلية فله ان يترك الحج ويؤخره عن ترك الحج ويؤخره
لمكان الثالث ذكر الاستخفاف بولج في فان هذا مشعر بعظم الغضب والاداء الرابع ذكر ترك الحج والغضب عليه
بطريق الرمان العقل حيث قال في العالم لم يقل فان الله حتى مع ان المراد هو لا يرد له بالاداء العقل كما قيل في
بالطريق الاول لا يخفى على العالمين ومن العالمين لاداءه من رآه فاطمكت في حق وعمل الله رحمه الله عز وجل لاداءه حيث
الحج واجب على الاحرار والمالعين العقل الاصل الاذا راعوا في الاداء والاداء فاضل على الكسح وما لا بد منه وعرضه على الكسح
من بعده وكان الطريق انما يتألف في الاول في تصفية المظهر او في تصفية المظهر او لا يعدل عند الغلبة رابدة ولا
اخر ولا يتبع المشهود والاجبة معتدة وهي في المقصود فقيم لوجوب يعني انه واجب على كل من يخرج من حجته فيمنع القبول وهذا
خاضل في عبارة الله رحمه الله مع رعاية الاضمار والاحتياط اذ قد عرف في الاصول ان التبعة اذا وصفت بغيرها فانه
عامة فتكون يجب على كل مسلم المصداق واجب على كل من عصى في حق موصوف هذه العقوبة فليس في سبب الحج فائدة زائدة في ان
صاحب الوقع الاحتياط اذ في بيان فائدة زائدة من ان يقال ان باب اخراج الكلام يخرج العادة اذ في وجوبه وتودي
بالحج الكسح اليه من هذا المعنى على ان الام في الحج وان كان مبطلا معني التحية لانه قد يقصد التحية بضم في مواضع من الاجابة
لها بالاصل كما لا يخفى في حق لطلان على حج الدرام وتاخير في حق خالفه عما في يد من الدرام وكذا لو وصفت في حق لو وصفت
كالي لغير كذا في المراء وفيه بحث اذ في الاصول ان الحج الحلي حقيقة في العهد وفي الاستعارة في الحج في الجرح في فانه
يجل على الحجب اذ تعذر العمل العهد او على الاستعارة ولا يخفى ان قوله الاحرار البيا لغير الحج لا يمنع حمل على الاستعارة
بل المراد ههنا الاستعارة في البسوة وهو غير من بطلان التحية في القياس على الاقرار والخلع والوصية كسما اما الاول فلان
تعذر الحمل على الاستعارة في ظاهره واما العهدان مع فهو ذلك لافا في الحجب كذا الله اذ الكلام ظاهر في العهد والامني كذا
واما الثاني فان كان هناك معهود فذلك والا فلا يستغرق ظاهره فان هذه النصوص ما هي في بابها فنعقد الزيادة
ان اللام في الحج مبطل للمعني التحية مطلقا كما يدل على صحة ذلك في مواضع من كتابه وليس هناك وقد ذكرنا هذا من ذلك
في كتابنا في رت عز ورا في الكتاب فلا ننس قول حاشا له الى ان حاشا له شرط للوجوب لقول صلى الله عليه وسلم لم يحج
جرح عن جرح من عاصي فليس يحل له السلام ولان رتبة شعول في المولى وفي الاجاب الحج عليه غيبوت محقة فقدم حق
العبد على حاشا له لافا في الحلق وفي الخلق فان قيل فلم وجبت الصلوة على العبد والصوم وفي المولى
لمناك ايضا قائم وما الفرق بينهما وبين الحج فقلت الفرق ظاهر اذ في كسح في الحج عباد مكرمة اذ لم يعبده الله
ما له ولا مال للعبد فان العبد ما في يده لم يولد ولان الاجاب الحج عليه تعطل في مولاه مدة مديدة وبمرطوط ولا
كذلك الصلوة والصوم فان قيل فبيان يكون الحج واجبا على العبد ان كسح في حلقه عموما في الصلوة فقلنا القول
متمنع عن المقصود ان ليس للعبد اهلية وجوب الحج بدليل الشك المذكور في معنى الحكم فليعلم القاري ان التاخير
في العهد لغير عبارة العهد ان الاسلام شرطه لا يجاب على اكثافه عند انطاف في لكنا في رجاءه وهذا الخلاف

في وقت الصلوة
في وقت الحج

جنازة بل هو سكت نامور به كما سلام فانه مخطور في ابناء الصلوة وسوء
في اوانه ولا يبعث من عند اباو قوف فانه غير مخط با الحرم لان كانت
تعلق به كسك الموضع للانبلا يخرج من الحرم ثم يبعد الله مغفور من واما
عند ابي يوسف رحمه الله فالخلق غير موقوف لا بالمكان ولا بالزمان لان
رسول ص الله عليه وسلم واهله احضروا بالحدس وخلقوا
في غير الحرم ولان المخلوق محل من مكانه جناية لا من حيث
كونه سكا لان الموضع عن العادة لا يكون بها وهو من مكانه جناية
لا سوس بزمان ولا يمكن فكذلك ان كان مكانه محلا لا اس عند حجة
ر الله والخلق سوس بالمكان لما بالزمان لان تعلق السك بالمكان
اكد من تعلقها بالزمان لا البري ان الطواف لا يقيد به في غير مكانه ولو
من الطواف بالزمان يقيد به في غير ذلك الزمان واما
سنة رفر فالخلق سوس بالزمان وهو المكان ويجوز فيه الاستدلال بالنبلا
انما يستلزمها على اقوال والتعريف موقوف الى حنيفة رحمه الله عليه
الكسب وجوابه عن سكت محمد رحمه الله عليه بالحدس ان بعض الحدس
من الحرم وقد كان الملق واقعه وذلك البعض فلا السكال فانه سبل
فلمكان الهدى بانها محلة وقوف تعالي والهدى مكلف فان يبلغ محله صرح
في انه لم يبلغ محل اذا لا تنزلت في حوا الحدس فلتك لم سلم فالمر
اد الحار الكمال المعروف المشهور الذي ساس اليه من كل احد فاستل
وانما جمع بين الحج والعمرة في المثل لا شترهما في اخصاص واخرهما بحج الزمان
اد الملق وبسبب البعض في العمرة لا سوس بالزمان اتفاقا حتى لو لم يلق
شرا لا يبرز شيء لان اصل العمرة لا سوس بالزمان فكذلك الملق فيها لا في معناه

رجع من حل ثم قصر او قبل او سس سره او نزل اول يعني ان حج المعلمين
الحرم فلم يبعث حتى رجع الى الحرم فقصر فلا دم عليه لانه انى بالواجب
في محل فلا يجب الطابره حصصكم بالعمرة ولو كان حاجا ورجع من الحرم
قبل التخلل عمر عاد الى الحرم فعليه دم فقول لا في معناه موقوف على معناه
فبذلك كما في حاشي في حاج رجع من حل ثم قصر دم لا في معناه رجع من
حل ثم قصر وقوله ثم قصر معناه انه قصر في الحرم بعد رجوعه من الحل وقية
التعبد كونه بعد الرجوع اذ لو اعتمر من الحرم فقصر سكت فعليه دم
عن ان شئ ر الله وقوله او قبل ليس معطوفا على قوله ثم قصر وان كان
مراى في الظاهر انه معطوفا عليه بل سوس موقوف على ما قبل وهو قوله او ما
يعني ان قتل سره او سس امره بغيره فعليه دم والابري ليس شرط وفي
بعض الروايات سوس شرط فقول سره متعلق بكلمها وكان على المعنى وهو
ان يقول او ان قتل سكر كمال الشرط قطعاً على من سوسهم عطف على قرب
فان طريق التعلق بهذا فانه تعلق عبارة العموم داخل او اخرج الملق
حتى مضى ايام فعليه دم عنده او اخر طواف العرض عن ايام الحج
متعلق بكلمها كما اخرنا اليه او قدم سر كما على آخر كما اذا قدم الملق على
الزمن او الملق على الحج واخصا ان المضابط الكلية عند ابي حنيفة
ر الله عليه ان عدم سكت على السك موجب للدم بقوله صلى الله
عليه وسلم من قدم سكا على سكت او اخره عنه فعليه دم وعند ابي
يوسف ر الله لا شيء عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن
بعدم سكت وبأخبره افعلى ولا حرج واوجب بان الحدس
محمول على الاشارة اذا لم يستقر افعال المناسك كذا في المحطة

رأسك فقلت نعم فأنزل الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من
رأسه ففد به من صام أو صدقة أو نسك فقلت ما الصيام وما الصدقة
فقال قلت أصواع من حنط على سه مسكنا قلت وما النسك قال شاء
فإن اختار الصوم فافعل في أي موضع شاء حرما كان أو غيره وكذا الصدقة
عندنا وإنما اختار النسك فهو مخصص بالمرم اتفاقا فقال نسك الله
نكحا ونسكا إذا حج لوجه الكرم ومعال من فعل كذا ففعل نسك الله
أي آدم بهر يوم كرم معال لكل عبادة نسك وعليه قوله حل طوره إن صلا
ونسك كذا في الموعود والمراد بالنسك بهما سدى نكح في المرم بطريق المرم
عما بأشهر من محطورات الاحرام كما انطبقت والخلق في حالة العذر ووطية
أمره ولو كان ناسيا قبل وقوف فرض نفسه فجاء قوله وطية منه ووقعه فغند
جاء خبره ويمن في جده كما يمين في الحج من لم يغند جده وندح ساءه وبعض فاته
أخرى ولم يغند أي لا تغار أمره في قضاءه وحده يكس أذه حاسن بينهما
فعلينا ان يعرفان إذا وبا كسك الموضع الذي واقعا فيه وبالجملة والأصل ههنا
قوله صلى الله عليه وسلم جبرئيل عر واقعا أنه وهما محرابا بالحج فقال يربعال
وما وعسان في جزئها وعليها الحج من قابل وبعد وقوفه مطوف على قوله قبل
وقوفه لم يغند وجب بدد إذا جابر راءه والأجر سعلط نغظ الجنازة وقوي
الروا جبر بدد فان قبل سكا ان الوقف فرض في الحج وكن كذا كذا طواف
الربادة قاي سرفي ان الجمار قبل الوقوف معشدة وقبل الربادة غير معشدة
اجب بان التمام ههنا بصوم من عبادة دون الطواف لأن قوله صلى الله عليه وسلم
من وقف بعرفه فقد حج والتمام حفيظ غير راداد وبعث عليه طواف
الربادة فعلم أن أروا التمام حكما والتمام الحكم التمام موعود دمشق القواب

جب والأمر عن الفساد والأول خبره ما دفعه عن الثاني كذا وكذا القوم ولا يجوز
بناها من الأيات أي من وقف بعرفه فقد سارب التمام لأن أجد ركنه ما وقوي
وبع عليه ركن واحد فقط روح لا يتم دعواهم فليس كل واحد الملقن شاء أي
الواجب في الوطية بعد الملقن شاء لأن بعض أحرار في حق النسك ولم يبق في
حق غيره فحقت جناسه فكسح شاء ووطية لأمره في غيره قبل طوافه أربع
أي قبل ان يطوف أربع طوافات معشدة جبرائيل وسو وطية فقول وفي عمره
على مقدر يجب قوله ووطية كما كان قبل ووطية في جده كذا وفي عمره كذا الرها
أي لو نكح في ورح شاء وقف لأن وطية قد حصل قبل انما مما قصا كوطية
قبل الوقوف بعرفه وبعد أربع دح ولم يغند أما لا كسر معام الكسح والظلال
الوطية في عبادته الميسر من على أنه لا فرق بين الأرحال في العمل والغير
وكبر الشان بعد الوصلية على أنه لا فرق بين الشبان والبنات
الطريق الأولى وان قبل محرم صبة في أحرار اشتغال إلى نوع آخر من
أكن تات والجد فتروه بانه حيوان من منع منو حشس باصل الخلف
فالعباد الأولى وهو المنع أي الذي يمنع بعينه عن قصد السبه أما تعوانه
الأربعة أوجبت بحج احتراز عن الدجاج والبط الأصلى والقبض الشان
وهو امنو حشس في أصل الخلف أدهال التمام المنسول والمطير المنسأ
وأخرج للابل والعلم اغتو حشدة أو التوحش أصل في الحمام المنسول والطير
والاستناس عارضه والعارض لا يتبدل به حكم الأصل وفي الأكل التوقل
العكس الحكم لا يعكس العكس الاداستناس ههنا أصل والتوقل
عارض فلا يثبت لها حكم الصبة بعرفه من العارض فان قبل الحج
الافطارى منا قام وسويكوا لابل صبة اشتال من قات

نس

الدخ لا يضطاري لاسهض وليل على كعد للبد بوح صيدا فان منه امر يدور
مع القوروة لاس الاصطال فان الساء اولي بعباد او وقعت في البر ولم
يكن دحها اقيم الطرح الاضطاري منها معام الدخ مع اي شئ منهن
ليس بصيد وان الصيد اذا اخرو موسى لاجل بدو النسخ الاضطاري
واعلم ان الصيد نوعان برى وهو ما يكون نواله وشواه في البر
ومجرى وهو ما يكون نواله وشواه في الماء او التوال وهو الاصل
والتي تون بعد ذلك عارض والمقرب هو الاصل فالله تعالى جلال
للجلال والحرام فعله والبرى حرام على المرام او دل عليه فانك بد او عودا
سره او عودا فعليه جزاء ولو كان الصيد سباعا او من شئ او قاتلا
او سباعا مضطرا لكان منه الد لا مشروط يكون كان الصيد مجرولا
المدلول ويكون مصداقا له وقوله بد او عودا اصل من فاعل قبل
اي حال كونه منبذ ما لم يقتل اي فاعلا او لا مرة او عابدا اليه اي فاعلا
لامر فاعل دل ادا الطامس ان هذه اقسام العقل لا الد لا كماله
كيب النجوم والمسروول والطامس المسروول الذي رجليه يتوثر بها
لرشد السراويل وراوده ما قوم عدلان في معتد او اقران كان من
اركان في برية في المبسوط واما اعتبار الحكمين بانص وهو قوله تعالى
بحكم به دو اعد وفي القاتل كفى الواحد للتعظيم والمشي احوط
وبعض التثني بالبص ويثبت في حديث عيسى بن عبد الله عن فان رجلا ابنا فاعل
احدهما صاحبى ثم كان عريا وانز من الى طي مما اوجب عليه فنتا
عمر عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنهما بشئ ثم قال عليه شاة فقام
عنده وجعل السائل يقول لهما جبا فتوى امر المؤمنين لا يعني عنك

شئ الاثر لم يعرفه حتى سأل غيره فارجى ان تحررا جانتك هذه ففعلت
الله فسمع ذلك عمر رضي الله عنه فدعاه وعلا بالذرة فقال يا امير المؤمنين
اني لا اقل لك من نفسي حرم الله عليك فانظر نفسك فقال عمر رضي
الله عنه اراك حرم الله عليك والسان اما سمعت الله يقول بحكم به
دوا عدل منكم وانا ذو عدل وعبد الرحمن ذو عدل ومن يعل كيناب
الله تعالى يمين جلال فكم في باب الرجل عن معالكين في السبع لا يريد على
شاة بعد ظهوره اليه ثم لا يشترى يعني بعد ظهوره اليه وشاة في اليد
ان شاة اشترى باى ما قوم عدلان مندبا ومندحمة ان ياب العبد مندبا
وان شاة اشترى بها طعاما كما قال او اطعام وتصدق على كل مسكين
بصف صاحب خمر او تصدق صاحب امر او سفل اقل من اي لا يطو اقل من
ذلك وان شاة صام كما قال او صاعا طعاما كل مسكين يوما يعني ان يعطى
المصد الى الحكمين واذا اظهرت فيمنه فاجنار سنة العائل ومنه
في الرهدى والاطعام والضام عند الابوين وعند محمد وعلي الشافعي
رضي الله عنه الجنا رالى الحكم فان فضل اي ان بقى اقل من طعام
مسكين بصدا او صام عنه يوما كالا اذ المصوم غير منبر فمن فوف
يوجب بعض بوب كل وجب بجره ان خرج المصد في الحرم وتنق
شعره ومطع عضوه ما تقص من لان انلاف الكحل بوجب ما ان
الكحل فانلاف لبعض كما في جعوف للعباد فقول ما بعض فاعل وجب
وتنق ريب الرئس جمع ريس وهي الجناح ومطع قوائمه وكمر
بنطه وخرج فترج منه ودح اخلال صيد المرام وجليه الجلب
نفع اللام الامين المحبوب والمطلب ايضا مصد رطب الن فو

على الحرم بفنائه اذ هو لا يمتد عزايا عرفا ولا يمتد بالادنى غالب والحدادة
واحدة في النجاس الطهارة الطاهر المعروف والافعال حسنة وقبها
حدا مثل قصب وقصب وعينه وعينه والطلاق الفاربه على
لا فروع بين البرث والاشنة والكتب العنور الكتاب الخارج من عفره جرحه
كذا في الصحيح وعاب قول تعالى ففقر والتاقد والبعبد بالعنور به على
بقي الحكم عما عداه وما غير العنور والنبوة الضار وانه والموت والموت او نقتل
في الطهارة اما جنة للعقل ويجوز ان يكون ان الجوار اخبر به مستطاعا في معنى
الاباحة والادنى والترخص لان كلف هو المناسب للمعام وليست
مستطاعا في معناها الحق في الذي هو الاضمار والالزام المطلق في كلام
الشارح وبها سوال مشهور وحاصل ان الطهارة في حق العواس
الطس خبر واحد فليست بفتح ان يختص بعموم قول تعالى لا تغفلوا عن
حرم واجيب عن نحو اسن الاول ان لا تسلم ان خبر واحد بل هو
مشهور ونسئل بخور ان نرا على كسب الله تعالى الشيء ان لو تسلم
ان خبر واحد بعد محض هذا المقام اولا بالنسب القطع وهو قول تعالى
احل لكم صيد البحر لان ما كان الشارح جبرولا جعل الحيوان كانهما وذا
معها يجعل هذا المخصص لذكره ومثل بخور ان يحصل بالعباس مفسدا
عن اطراف الواحد ويعوض ونزوحه اي لا يمتد بعوض ويعوض وبرغوش
وفراد وسكنات وسج سائل وكذا ذهب والنسب لان هذا كسب
يصود اذ لا يشعر من بني ادم وردح الشاة والبقر والبقر والدجاج والبط
الاشنة لان هذا ليست بعنود اذ قد يعرف ان القصد ما يكون متغا مسوحا
ونفسه البط بالاصل اي الذي يدور في الجفت من ويجول في البيوت

استانرا بط في الرهوا فان قبل موجب لهما قوله ولا اي للحرم والكل
ما صاده حلال ودج بلا لاله حرم وامره قوله اكل مرفوع معطوف
على دج اي ولا اكل ما صلا ده حلال يعني لا باس بان كل الحرم لحم صيدا
اصطاده حلال ودج شرط عدم الاله لانه واللام من جانب الحرم مقفولة
ودج على شيف الماني معطوف على صلا ومن دخل الحرم ملبا
بجسد الماني سا مضموسا بان يكون القصد في بدء ارساله افعلا ان يطلع
وبرسل في الحرم لان ما مثل في الحرم صار من صيد اطم فوجبه
التعريض ودر بعد يعني ان باع الحرم القصد الذي ادخله في الحرم
فالباع فاسد فعليه ان يبر الباع ان يبي اي ان كان القصد باقيا في
يد المشتري والاخرى اي ان لم يكن القصد باقيا في بدء فعله خراة
فقوله جزى ان اعطى جزاءه كبيع الحرم صبه اي كما برده المهرم
يبعد ان كان باقيا وان كان فانيا فعليه يعني ان حرمه اطم
بالنسبة الى الصبة كحرمه الا حرام بالنبذ اليه وكما ان الاحرام يبيع
يبعد فكذا اكل اطم فقيد لانه الحرم بالاحرام بل طرعه بمره فالتزم
فقوله ودر بعد اي بعد الذي باشر في دون حلاله في احواله فانه
فاشدا لا صيدا في بيته او في بعض معه ان اهرم يعني ان صار حرمه
وفي بيته او في بعض معه صيد ليس عليه ان ترسله اذ اطمه لا يبا
في ما كسب القصد وصانته اذ اطمه بوجوب ترك التعرض للعبه
لان الا ملكه والتعرض انما يتحقق اذا كان في نده بما مسكه فاما اذا
لم يكن في نده بان يكون في بيته او في بعض محفولا تحفظ فليس يتوقضا
او لو اد بغيره المقتض ما يتم كون الغفص في نده ويكون في رجله

واطلاق المعذب على الاطراف بين الغصين وقبل اذا كان العوض في يده
فعلما اساله اذا العوض كلى الخلف للدمه ومسك المقدمك للدمه فني كذا
العوض في يده فالطير في يده الا برى انه يصرفنا صا اللطير بعصب الغنص وهو
ظاهر الرواد ان الجنب اذا حمل مصفا في خلافة فهو جائز بلا كراهة بخلاف ما لو
خذ المصنف منه بلا خلاف فقوله لا صيدا في سعة معناه داخل الحرم بصيد السيل
صيده الذي اذ جعل فيه لا صيدا في سعة ان صار الحلال حراما فلا منه عطف
من قيل عطف المفعول على المفعول من ارسل صيدا في يد محرم ان اخذ
صاحب اليد خال كونه خلافا من المرسل فينه صيده عنده وما لا يضره ذلك
الارسل كان واجبا على صاحب اليد في اقامه غيره حيث فلا طائفة
على لا اذ ابرأ المعروف وهي عن التكرار ان غير اسلم ولا اذا بلغ
ملكه بار سار فتنه اذا المصيد قبل احراره كان مكالا متفقونا ولم يطلع بغير
بأحراره فالمرسل ابلغ عليه مكالا متفقونا فتنه بخلاف اراق الخوا
وقال الهداية ويشد ايظره الاختلاف في كفرة المعارف يعني سوي بطر اخذتهم
فيهم انهم معارف غيره اي الاملاهي كما يربط الزمان وقت بفتح فمت
وشد ما لا يفتح كذا في الكافي واعلم ان المعارف بالجهن المهدد وبالغناء
الملاهي والمعارف اللاعجب بها والمفني كذا في التهج والافلاهي وان
لم ياخذ منه الحرم في حال كونه حلالا بلى اخذ في حال كونه حراما فلا يجر
المرسل اتفاقا اذا قصد لم يجر محلا للكم في حق المصيد بقوله تعالى حرم عليكم
صداقير ما د منهم حرام فان قبل محرم صيده فله اي ان قبل محرم صيده
اخر فكل مجزى اي فكل واحد من العالمين طير والآخر نفس جواره
اما العالم فلا يجر على احراره فكل الصيد المصيد المحرم عليه انما اخذ

على الآخرة واذا جاوز الركن الثاني فليقل في الركن الثاني والحق اللهم بنا آمنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا برحمتك عذاب العنبر وعذاب النار
واذا بلغ الجحيم فليقل اللهم اعفني برحمتك واعوذ به من هذا الجحيم من الدين والعقر
تقدم شوطا واحدا من الاشواط السبعة وباقي الاشواط على هذا النقط واذا
الصفاء فليقل لا اله الا الله وحده لا شريك له لا الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو
على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له
واذا شرف في السج فليقل رب اغفر وارحم وجاوز عما علم انك انت الاعز الاكرم
وليقل في اول السج اللهم سعيي لسنتك سنة نبيك وبني علي ملكك ومن
رسولك واعوذ بك من مضلات الفتن بوجعك يا ارحم الراحمين هذا ومحمد
رحمه الله لم يجر سبام لا دعه في مشاهد الحج اذا الاستعلاء به اذا قارب لرقبه
القلب فيسبح ان يبرأ على الحضرة في هذه المشاهدة وهو قريب الى المشوق واذا
في الحضرة وهذا ايضا احد احدى جرسا ذلك فوجدنا الاستئصال بذلك متفقنا
لما هو المقصود الاصل في هذا من في العقول الفاعلة واملية النفوس الكاملة فلا
وخطب الامام سابع ذي الحج المراد من الامام الخليفة اونا سدا فلا بد
للتجسس من امير يكون الكل في ملكه ويرجع الكل الى قوله ورايه ثم اعلم ان اليوم
الثامن من ذي الحجة يسبى يوم التروية واليوم التاسع يسبى يوم عرفة ولما اليوم
العاشر فهو يوم النحر واليوم الثالث عشر اليوم العاشر والعاشر والعاشر الثاني عشر
وقد يعبر بالسبيل في باب صلاة العبد وسبوا اليوم الثامن بيوم التروية
والثاني بيوم عرفة والعاشر بيوم النحر لان ابواهم عليه السلام في ذلك اليوم
الثامن كان قالوا قول الله ان الله تعالى بما ترون منكم فيكم هذا فلما اصبح
روي في ذلك انك في ذلك من الصبا الى المساء امن الله هذا من الشيطان

فلما كان نكح في اليوم الثامن ستمه يوم التزوية لما سبى رأى مثل هذه الرواية ليلة
اليوم التاسع فلما أصبح عرف انه من الله فسموا اليوم التاسع يوم عرفه اذ قد عرف
حقق الرواية في هذا اليوم وكما سبى رأى مثل هذه الرواية في ليلة اليوم العاشر فلما أصبح
صم بخره فسموا اليوم العاشر يوم النحر اذ قد حضر النحر في هذا اليوم وحاصل الكلام
في هذا الغام انه سيمون اليوم الثامن من ذي الحجة يوم التزوية واليوم التاسع
منه يوم عرفه واكتان المحضون المعلوم بوقاوة كل سنة في كل من هذه السنين
وبهوه اما السبعة يوم التزوية منها وجهه كثيره وتلك الوجهة على كثرتها راجعة
الى سببها اولها انك ان التزوية من روي يري يرويه كونه يري تربية هذا المصداق
ان اعتبر من روي في الامر يروي تزوية في التزوية اذن اعمال الروية والفكر
فقد ياي تفكر على فكره ورقيه وان اعتبر من رقيه من الماء اي سقاءه حتى دفع
عطشه فمجي التزوية اذن سقى الماء وتكليه بحيث سدد عطشه بأسره ومنه
بالفارسية سيرا ب كروايندين ولا حمله فالتزوية ان جعلت مصداق من الاول
في السبعة يوم التزوية وجوه الاول ان ادم عليه السلام لما امره الله عز
وجل ببناء ابيت وتم بانه تفكر وقال يا رب ان كل عامل اجرا فما اجري علي هذا
الوقت اذ اطعت به غفرت لك ذنوبك يا شوق الاول من اسواط طوافك
قال يا رب في ذني قال اغفر لا ولا ذك اذ اطاعه فقال في ذني قال اغفر لكل
من استغفر العاصون حوله من موقدي اولادك فقال ادم عليه السلام
سبب ياربي حسبي كذا ذكره جدي الاسم رفع الله في دار السلام في التفسير الكبير
ولا يخفى ان هذا لا يصلح واما التسمية اليوم الثامن بيوم التزوية الا ان يفهم اليه
معدة اخرى فقال وكان اليوم اي يوم اتمام البناء اليوم الثامن من ذي الحجة
وكان بكفر ادم عليه السلام وانما فيه فسمي يوم الفكر والتزوية فليتلوا الثاني ما ذكره

كذا

لا يقضي وجوب الحج والعمرة اصلا سواء قلنا ان وجوبها لما يقضي وجوبها
اولا نقل ذلك او قد يفرق راء اذ كان الكلام مستقلا على هذا ما يذكره في الرواية
او انش في سائر النسخ والاشبات انما هو بهذا القيد الزايد وهو الغرض والاصل في الغرض
الا قبل على نفس علي الشيخ عبد القاهر في كتابه دلائل الاعجاز والسرار البديهة
وحسنه فالوجوب اذن راجع الى العبد اعني قوله الله وليس من مضمون الآية ان
الوجوب الا خلاص وتلك نفس سواء فليتل فان هذه من تقابل المبحث
وهي طواف سبع بريدان العمرة في السلم شرع اسلم عبادة مخصوصة هي طواف
فان قلت قد يفرق ان افعال العمرة اربعة قلت نعم الا ان حقيقة العمرة الطواف
والسعي والاقبال والحلق فكيف يحج قوله هي طواف وسعي قلت نعم الا ان حقيقة
العمرة بذلك وانما الاخيران فعلهما شرط السعي خارج عنه مابين او متع حوله في كل
الطواف السعي فان كلا منهما ركنا لها وهي ان السعي عبادة منها فحج حلهما عليها
ولا وقوف لها يعني ان الوقوف بعرفة ساقط في العمرة ليس من افعالها وان
كان ركنا في الحج وكان ينبغي للمعتمر ان يعرض لشدة هذه العمرة والمخاطرة اما شرعها
فما هو شرط الوجوب فهو شرط لا شدة العمرة واما خطورتها فتكون موقوفة في حكم
الحج فهو موقوف في حرم العمرة وحادث في كل سنة الشارة الى وقت العمرة يعني
ان وقت العمرة وسببها ان كانت كلها وقت لها ولا يكون سواها كان في السنة الزايد
في غير ما لا في حرم الايام يوم عرفه ويوم النحر واليوم الثامن من ذي الحجة والصف
رحله بقوله كمررت في يوم عرفه واربع بعد الايام في اربعة ايام بعد يوم عرفه ولما
ذكره لا بعدة وحرث ثابتهما وحق العبادة ان يقول واربع بعده اذ الصبر جمع اليوم
عرفه لا في يوم عرفه فقبض من العمل والخلق الصبر والحدوث الكثرة است
الطلاق انما كثر منه في هذا الايام مطلقا وليس لذلك بل الكثرة في حقيقة ما ذكره

بالبحر انما كان فارنا او منتعا فلما باس بكتك بالانفصل فكتب في حق الانا في
 هذا ذكره القوم محرجين بان وجه الكلام انه من فعل واو الهمزة ومقتضى ذلك ان
 شرجع في بيان الواقيت بعد بيان الهمزة وان كان قد ورد في قوله العدة وان كان
 والقياسات جده الواقيت والقياسات في الاصل عبارة عن العدة المحدودة فاستعمل في المكان
 المحدود كما استعمل في لفظ المكان في الزمان في قوله تعالى ما آتاك ربك من فضله
 وردوا الى ربهم ليس المحرج وفي قوله ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله
 اشارة الى الاية وهو تعالى والقياسات في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى
 فيستعملون لفظ احد في الاية بطريق الاستعارة والا فلهذا لم يكن لجزء القياسات
 على هذا في مثال هذه القياسات المضاف قد صرح في النهاية وجميع النسخ في القياسات
 العدة في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى
 الاية كما انما يفسر ما يحسن الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى
 لا يجوز ان يبا وزمن هذه الاية الى كلمة بدون الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية
 الى كلمة بدون الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية
 فقالوا اميتا الذي كذا ومقتضى القول ان كذا اعتدوا على خض الراد وثقة بانفسهم
 على منطوقه كمنه على سبيل المحرقة ووجه هذا البيا يظهر للباس بين الزمان والمكان في قوله
 وجه الاستعارة فليت على مراد المصنف من قوله ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية
 في ذلك بينا بينه من واختر في الدلالة على الجارية فالمراد بالبدل من من من طريق المحرقة
 سواء كان من باب اي شوقنا بالمدينة الشريفة او اخلا فيها سافر اليها على قصده كذا
 الكلام في قوله ثم انصرف في السورة في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية
 امره ورفع درجة وتفضيل ذلك الى العزة على عظم البيت واعلى قدره ورفع شأنه ووزنه كانه
 قبل وفاءه ولغناه حصنا حصينا حتى صلا حتى وفاءه السجدة السجدة مكة رفعه في قوله تعالى ما آتاك الله الاية

اذ العدا امره ووجه قوله ان يحسن عازياه الله عنه اما الرث والنفوق والمجد انما
 غلبا ثابت معلوم يعني فلا رث ولا نفوق ولا جلال في الهمزة وهذا يعني نصف النفع
 وهذا او كمن صرح النبي لمسيو كذا في قوله تعالى في قوله الرث قولان احدهما الجاء ببيان
 في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية في قوله تعالى ما آتاك الله الاية
 عنه كان يقول الكلام الفاخر لما يكون رفعا لحفرة النساء حتى روي ان كان يشد في امره
 وبين مشين بناه مبشرا ان يصدق الخبر نكحها جعل له الرث ومنت محرم
 انما الرث حفرة النساء احدى ومثله في الكافي وغيره ووجه ان يحد حفرة النساء كانه
 في كون الكلام الفاخر رثا وقد هو من الرث ما هو رث النساء والبس للجزء في
 من اللال والمبصر من فعل اعتاق الابل في القبايل الصورة المعنى في الاقدام اضيف
 ما يكون من صوت القدم قال الله تعالى فلا تضع الا يمسها ثم استند اليه بقوله
 بمسها فيه وجران احدان منها يشين مشاذا يمشي اي ذا صوت ضفي فهو اذن غضب
 وصف مصدر محذوف في تقدير المضاف كما قدرنا وهذا هو الطريقة التي سمر عليها صاحب الكشف
 فقد حذر عن تعبد ان يحمل مثله وصفا المصدر المحذوف بحذف المضاف كما قال في قوله تعالى قلله
 كمنه ان التقدير مثلا ذكره وثانيهما ان مناه مشا ليشا شعرا بالصور الخفية في اللان
 والرافعة فعول مشا يشا ان من فعل قولهم فرس مبعوح وقوله زيد اسد على الاختلاف
 المعروف وعلى هذا فلا حاجة الى تعذير المضاف وقوله ان يصدق الخبر من على فادة العرب
 حيث شفاء لونه بصورت الطيور احسانا فعول ان يصدق الخبر معناه ان كان
 الطير صادقا فيما يخبر بربوبه من وصولنا بطلونا فنحن اذن نطعم بقعودنا وهو
 وحصل هذه الجدية ليس واضار الطير عبارة عن صورة الدال على الظفر بالظرب ووجه
 اذن ان يجمع قوله كمنه في قوله هذا الاعتبار فليتامل فغنى عنه فقوله نكح اي كما هو
 ونكح لسانه واما العنق في قوله المعاج والفاكلها وان كانت منقصة في جميع الاوقات

فقال

في الاحرام وغيره الا انه في الاحرام اقيم كالمعصية في السجدة كاذب البسوط ثم قال
 وفي غير الجبال قال ان احد هاتين جادل رقت في الطريق وتاثيرها ان عبادة عن مجادل
 المشركين بتقديم وقت الحج وتاثيره وذلك هو النسب الذي قال الله صاغا الفسار زيادة
 في الكفر الآء وذلك يعني عبد السلام انتهى في الحج والجدال ان جادل مع الرفقاء والمقدم
 والكافرين وفي مجادل المشركين بتقديم وقت الحج وتاثيره وهو النسب المذكور في النص
 وذلك يستلزم عبد السلام وكان في الجاهلية يقدون الاشهر مرة ويؤخر وزنا اخرى
 وقيل صيد البر اي فلسف المحرم قبل صيد البر كقولهم تعاقبكم عليكم صيد البر ما ذمتم مما
 ولقولهم عن مكان طول لا يقبلوا الصيد وانتم حرم والحرم في حرم مثل قتل الجمع قتل
 والحرم ضد الحلال ويستلزم في المحرم يحار حرام اي محرم من الاول المحرم قوله
 منها اربعة حرم وهي ذوات الفلدة وذوات الحية والحرم وحسب الله سره وواحد فريده
 كانت العرب لا تستعمل فيها القتال لاجتبان ومن الثاني قوله تعاقبكم صدم حرم اي ملوكم
 محرمين وقوله عن طول وانتم حرم اي وانتم محرمون والحرم بمعنى الحرام فخر من وزمان وحرم الله
 ملكه والجمان مكر والمدينة كذا في القناع واعلم ان الصيد مصدر صا وبقاد صاوه يصيده
 صيدا اي اصطافه فالصيد بهما مصدر بمعنى المفعول اي وقيل صيد البر اذ المفعول هو لا غيره
 وقد نطق الصيد والمصيدة وسرا وما نصلي به لا صيد البر فان قيل لعل كقوله تعالى
 اصل لكم صيد البحر الارب واعلم ان صيد البحر ما يكون بوالده ومثواه في الماء وصيد
 البر ما يكون بوالده ومثواه في البر والنواله هو الاصل والكيونه بعد ذلك امر عارض
 فالعبر هو الاول ون الثاني والاشارة اليه اي فلسف المحرم الاشارة الى صيد البر
 والدلالة عليه حديث النبي صاوه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لاصحابه وكذا محرم من مثل اشترى مثل انتم مثل ذلكم فعالموا الاضال اذا فكروا على مثل
 السائل لعدم الاثبات والدلالة والاعانة قتل ذلك على انه لو وجد احد هذه الامور الثلاثة

لما كان

لما كان كلامه الاول والآخر جيب هذا السلف فابده ولا يرد الكلام منه صلى الله عليه وسلم
 في معنى السؤال عن الاربعة قتل ذلك على انها ثابت اذ لم يوجد من هذه الشائبة
 لما ذكرنا وكان الاولي ان تذكر الاعانة انصاف الاشارة والدلالة وامان الصيد من حرم بالا
 والدلالة لا فائدة رابعتا ومنه الاسلام على رواه الحرم وفي البسوط المحرم تعذر الصيد
 عامر الا من عنده ذلك يحصل بالدلالة والاشارة لان ذلك يحتمل في القتل وما يكون محرم من
 العين فهو محرم بدواعيد كانه وكان الاولي ان يقول وقيل صيد البر فقط كذا هو ثم ان لا
 وما جدها واقع في سياق النبي والطبيب اذ الطبيب عبد الاحرام منتهي في البسوط وحول الطبيب
 واختلافنا شيئا فاما اذ ايطبب احرامه وكثر ثم حول الطبيب مع عرف من موضع الى موضع
 فلهذا من يقول لا يلزمه كفارة جديدة لان اصل فعله قد انقطع بالتكفر فلا اعتبار له كما هو فعله
 في الاحرام وفيه من الدعة كفارة اخرى لان اصل فعله كان محظورا وحول من موضع الى موضع
 محظورا اخر محظور فاقابل الاحرام فان اصل فعله لم يكن محظورا لم لا يعتبر بقاء الاثر بول الاحرام
 اذ كان اصل فعله قبل الاحرام انتهى ولشبه ان يكون كلام المعرف الذي اشبهه الى اختيار الرواية
 الاولي لانه ينع عن ان المؤثر يوقف فقط ولما لا يلزم الضميمة فلا اعتبارا وكان الاولي ان يقول
 والطبيب والصيد من اذ التمس ايضا من الاحرام في البسوط والقتل طبيا بعد احكامه ولا ينع
 بقوله صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث التقل وكسها الاذن والطبيب من الصفة
 فيكون محرما بعد الاحرام فقوله الحاج الشعث باسمه او خبره والشعث بكسر العين و
 الجصع البعيد والعد بالذن والشعث بالفتح مصدر والمذكور هناك من قبل الاول لا الثاني
 لا العمل التقل بكسر الفاء من التقل بمعنى ان يترك الطبيب يوجهه راحة كرهه وآثمة
 فعله غير مطيبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرجت النساء فليجعلن لعلات
 وقلم الظفر الظفر ليعلموا انفسهم فجمع افعال فكل الظفر قطع وهذا من عبد الاحرام
 لما فيه من ازالة الوسم وسر الوجه والرائس كقوله صلى الله عليه وسلم لا تحترقوا وجهه ولا راسه

وسوالم غل رار وكنته بالحظ لان ذلك ان لا تشفت وقضاء للشف و
الوسخ والحظ لراجه طيه وذلك بطي ويطي تسق قضا اي فصل الحية والعق
الشف يقال فضت الشفر اي قطعت كذا في الصل وقص الحية من لانه فيمض الخلق
وفيد ان لا للشف وخلق راس لقوله تعالى ولا تخفوا رؤسكم الآية وخلق شربنا اذا الا
اي اخذ الشعر في مية الخلق وليس فيه سر او بل وقيل بقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس الخمر
النبا ولا الخبز ولا السر او لا التلث ولا الخفايا الا ان لا يجد ملين فلتغسلها
اس من الكبد كذا في الحديث واللبس اللام مصدر لبس الثوب في اللام مصدر
بجني اللباس والشتباه وعامة وصفان لما رويناها الفاء والكسب الفضل الذي
في وسط القدم عند مفصل الشرايين وثوباً جامعاً لهما طيب بال طيب لانه ذلك
طيب هو منهي واو ازال طيبه فقدر ال طيبه الناحية فيجوز وان كان اللول
اذ الذي يحس الط لالونه واطلاق الزوال في كلام المحر رحمه الله منه على انه لا فرق
ان يكون زوال بالنسل ومن ان يكون زوال بنفسه عروا الايام اذ العبرة هو الزوال
لالسبب لا الاستحرام اي لدخول في الجمال لا الاستطال بيت وعمل اي للباس بان
يقبل ويدخل الحمام والسنن ببيت او محل لان العبرة رضي الله عنهم كانوا يتنصرون
ولا يزولون عن ذلك لان عمر رضي الله عنه فتنس وهو محرم فان قيل اليس في الاغتسال
واستحمام وقضاء الشفت وزوال العترة قلت نعم لان التعليل في مرض النقص
ساقط والحمل للحدوث الكبير يجوز فيه في الميم الاول وكسر الثاني ويجوز عك فقوله
لا استنمام نصب عطف على اجد المتصوبات وعلى اونها على الخلق المشهور ولا يهزم
عاطفة ولا في منها في وسط واطرافه من علة انه لا فرق من ان يكون فيه نقصه
او نقض غيره والهمنا بكسر الحاء على وزن حرمان مصدر من صهي الماء والدمع يصب سال
في النقص من الماء والدمع مباح وميانا ومسان الدراهم بكسر الحاء وهو موقوف انتهى

قالوا

الركعة الصلوة فكانت عليه المصلي كل ركعة بالكيفية فكذلك ينبغي ان علم الطائفة كل
شوط بالاستلام فان لم يجد على الاستلام استقبل الحجر وكبر وصل على الفضيل
الذي ذكره المحر رحمه الله وسلم الرحمن العاني فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل كذلك ولا يستلم غيره وغير الحجر والثاني نسبة الى العيين وسواء هو من نور
واستبالي العيين ينبغي بشدة الياء او بيان بالتخفيف وتوضي الف من ياء النسبة
فقوله الثاني بتقدير الياء خطأ وهذه عبارة فقير بسبب عترة وهو من
اي استلام الرحمن العاني محبة في ظاهر الرواية السبب وعند محمد رحمه الله سبب وقسم
الطواف بالاستلام الحجر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك كما في
شفعاء اي ركعتين وبشيء صدر ركعتي الطواف وسكب من مكن مكان الطواف
بينهما على ان هذه الصلوة جارية في كل مكان من مكة المسجد الحرام كما صرح رسول الله
عبد المقام او غيره ولكن الاول ان يحضر الطواف مقام ابراهيم صلوات الله وسلامه
والكبوت في المقام فصل عنه ركعتين او حيث يسر عليك من المسجد
سكناروي في رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طواف الى العام
وصلى ركعتين وروى ان عمر رضي الله عنه ثار رسول الله ابو صلنا في مقام ابراهيم
ابراهيم عليه السلام فانزل الله قوله والحد واسن مقام مقبل وقيل في سوا الله صلى الله
عليه وسلم عند المقام ركعتين بحسب الشئع بركل اسبوع فقوله
بل الصريح بان ركعتي الطواف واجبه لقوله صلى الله عليه وسلم ولتصل
الطواف لكل اسبوع ركعتين والامر للاحب والان عمر رضي الله عنه في
ركعتي الطواف حيث خرج من مكة فلا كانا بذي طوي صلاهما وقال ركعتان
مكان ركعتين كذا في النبوة وهذا الصلوة واجبه عند الشافعي رحمه الله
في اهل القولين سنة الاخر عند المقام متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم في اي صل عند المقام

او غير من السجدة الحرام اذا سجد في موضع الصلوة فيجب حيث ينسج والراء
انه اذا اضاف المقام لكثرة المقام فيجب في اي مكان تيسر الصلوة فيه والمقام
ينبغي ان يكون موضع القيام وبالضم موضع الاقامة والتكبير من قبل الاولاد
بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام وهو الحجر الذي فيه اترقد ميتة فان قال
الواجب ان يكون فعل هذه الصلوة واجبة في المقام لقوله تعالى والمجدد امن
مقام ابراهيم عليه السلام فان القرعة السبعة صيغة الامر والامر للوجوب وايضا
ظاهر كلام البسوط ان الفعل عند المقام واجب لان قالوا ما بان الركعتان
عند المقام من الطواف واجب فليكن يقسم قوله عند المقام او غيره قل
كون الامر للوجوب ممنوع ونوسم مقام ابراهيم عليه السلام
مختلف فيه في بعض النفاذ ان الحجر وفي بعضها انه يجمع مشاهد الحجر كمرقه
ومر دله وموضع رمي الحياض الاخرى من الحرم كله مقام ابراهيم عليه السلام
والشهور هو الاول قال في الكواكب ومقام ابراهيم عليه السلام الذي يقبل عنده
ركعتا الطواف وهو الذي قام عليه ابراهيم عليه السلام عند بناء ابيه وهو
الذي اعتمد عليه بجله لما عسل اسه وهو عليه السلام اذ جاء زاره السجود
فان تجده ووجد امره فجلس راى فقال اخبرني زوجك السلام
وقولي قد استعانت عنك يا كمال فلا تغيب قائم عاد الى الحجر واستلم الحجر
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد ركعتين عاد الى الحجر وفي البسوط وهذا
مبني على اصل كل وهو ان كل طواف بعده سنة فالزائر سجد ان يعود الى السلام
الحجر بعد ما فرغ من الصلوة وكل طواف ليس بعده سنة فهو لا يعود الى السلام
الحجر بعد الصلوة اذا طواف الذي ليس بعده سعي عبارة تامة وقد جعل الفراغ
منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود الى ما به براء الطواف قلنا الطواف

الذي

الذي بيده سعي فالعود الى الاستسلام امر لا بد منه سنة السعي الى الاستسلام
كنية الطواف اليه فكذلك ان سجد الطواف بالاستسلام الحجر قلنا لك ينبغي
ان يصح السعي بالاستسلام هذا كله وما لم يصف رحمه الله اشار الى هذه الغاية
المذكورة اشارة فتنه حيث عقبنا عليه حديث الاستسلام حديث السعي
بقوله وحج ابي من السجدة الحرام الى جانب الصفا وذكر الخرج وسكت عن معنى
البابية مما عيان ذلك بولائه واختياره وليس في ذلك ما يبس منون قال
في البسوط ثم اخرج الى الصفا اي بالسفك لا حابر رضى الله عنه روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج من بابي محروم وليس ذلك سجد الايمان لان كان
اقر بالاجابة الى الصفا هو الذي يسجد الان بالصفا انتهى فقصنا الصفا حتى يصير
البيت بمزاد من اذ المقصود بالصعود بورؤية البيت ومسامحة من يمكن
من استنبار واليه اشار بقوله واستقبل البيت وكبر وصلل لله وي عن ابن عمر رضي الله
عنهما انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا فاستقبل
البيت وقال لا اله الا الله وحده الخروج وحده ونصر عنده ومزم الاخر ابراهيم
ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل في الحجر والمروة
فلا تقبض قدماء في بطن الوادي سعي حتى ينوي ازاره بساقية وهو
وهو يقول رب اغفر وارحم و تجاوز عما غفلت عنه انت الاعز الاكرم حتى
اذا خرج من بطن الوادي حتى صعد المروة وحاف بينهما سبعة اشواط
كناية البسوط وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لان المقصود طلب الحجة
من الله عز وجل ففضيلة الترتيب اذن تقدم البناء على الله وعز وجل بالخيل
والتكبير والتبليغ ثم يعقبه بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو
هو الواسطة في حصول المراتب وهو الترابطة في الوصول الى العاصم

بطنة

والحاجات والنبأ شار بقوله ورفع يديه كما هو المهود في الاديعة ودعا بما شاء
لجلب الله عز وجل حاجته اية حاجته ارادها وقوله فصد القفا
نبي على انه اذا خرج من المسجد بدها بالقفا لما روي ان الصحابة رضي الله عنهم
قالوا يا رسول الله انما نداء قال يا ايها الله تعالى بريد قوله تعالى ان القفا
والمرءة من شعائر الله كذا في البسوط والقفا والمرءة علان الجبلان المعروفين
والشعائر يقع شعرة وهي العلامة اي من اعلام مناسكهم وسعبداته فقوله
من شعائر الله اي من اعلام دينه وكما سقرب الي الله تعالى كقيام ودعاء
وفي حجة وطواف وربي فهو شعيرة من الاشعار الاعلام كذا في تفسير الكواشي
قالوا القفا جمع صفاة وهي الحفرة الملاء والمرءة الحجر الرخو المراد بها الكنان
المعروفان لطرفي السبع لم يشي في المرءة حال كونه ساعيا بين اللين الاحضر في بين
سعى ان ينزل بعد ذلك من القفا ويثني على مسند وسكينة وقاره سوجها
اي المرأة حتى يبلغ بطرف الوادي اي مكانا محاذيا لاحد البليان فاذا بلغ بطرف الوادي
يسفي بين البليان سعيًا فاخرج من بطن الوادي شي على مسند حتى يصعد
المرءة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك فالتشي هو الولوج فابتداءه
احد البليان وانتهى به الليل الآخر فقوله شي اي على مسند فان شرط الحال
ان يصعد مقارنا لمضمون العاقل وقد مر ان ساعيا حال من فاعل شي
ككيف يستقيم الجمع بين الامر بين النبي عليه الرهنه والتشي وهما متناقضان قلت
هذا الحال حال مقدرة على محط قوله تعالى لم يزل المسجد الحرام ان شاء الله اشياك
على غير رؤسكم ومقبول لا تخافون اي شي على سكونه وقاره مقدر التشي
اذا بلغ احداهما والمصنف رحمه الله اعتمد في ذلك على بعض مكان السبي في كلامه
تنبه على تناقض الكنانين وعند ذلك ارتفع الشك في من البليان وقد مر انك مراد او قد مر انك

فقوله ومن يمكن الحج الحرام وللعمرة الحلال معناه والوقت لمن يمكن الحج الحرام
والعمرة الحلال والظاهر من سياق كلام المصنف ان عطف قوله ومن
يمكن على القفا ليس في قوله وقت كان قبل وقت الميثاق في الحلال ومن يمكن
الا انه اذا دلالا اطرها بالعلام المقدرة في الاضافه ولا يصح عبادات المصن
رحمة الله ونه اكيب في سدا الغام فانه عبادات ملقة فبدا حتى في المراسم فالتج
الواحدة ان يقال وميثاق الميثاق في الحلال مطلقا ولكن في الحرام وفي العمرة لكل
فان تمهل جميع ذلك حسن ووضح الا انه اذا اراد الاقاني ان يدرك مكة
بغير حرام فتمهل لظروف في ذلك عندنا فلف نعم الحجة في ذلك ما اشار اليه في
البسوط حيث قال وان اراد الكوفي لبستان بني عامر لما جئنا لانه ان يجاوز
الميثاق غير حرام لان وجوب الاحرام عند الميثاق على من يريد دخول
مكة وهذا لا يريد دخول مكة انما يريد لبستان وليس في تلك البقعة ما
يوجب التعظيم لها فلا يلزم الا احرامه فاذا حصل بالستان ثم بدد ان يدرك مكة
لما جئنا لانه ان يدرك مكة بغير احرام لانه لا حصل بالستان خلا لا كان مثل
اهل البستان ولا اهل البستان ان يدركوا مكة طويلا يجزم من غير احرام فلهذا
منه عبادته ثم قال ومن هو الحقيق لمن يريد دخول مكة لا اهل الافاق بغير احرام الا
انه دوي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الاقامة بالستان في
عشر يوم كان لان يدخل وان نوى الاقامة بالستان دون خمسة
عشر يوما كان لان يدخل مكة الا بالاحرام لانه بنية الاقامة حنة مشروبا
يصير مشروطا بالستان فيصير بمنزلة اهل البستان وبنية الاقامة
بها فيما دون خمسة عشر يوما ماض على سبيل فلا بد من مكة الا بالاحرام
فانه الرواية انه حصل بالستان قبل قصده وفول مكة وانما قصد قوله

في نسك الحج والعمرة وكان اذا سجد من النسك في الشئ من صور الطقوس اربعة
 اداء الحج وحده واداء العمرة وحدها والجمع بينهما في الاداء بطريق مخصوص
 ودراسة الترتيب بينهما في سفر واحد وكما سجد في هذه الطقوس اربعة احدا
 وحكما منه بل من اعظم مهمات هذا الكتاب حاول المصنف لهما ان يبين
 ذلك فعمد لذلك بالجمع اربعة وانما اضاف الباب الى العزلة والتمتع و
 ترك الافراد بينهما ان ياتى من اول الكتاب الى هنا كان بيان اللام
 فرادى باقى الاداء والتمتع وصحة الكلام كحديث الافضلية اعتمادا
 على ان يعرف ما معلوم في ضمن المسائل الموضوع في هذا الباب بعد ما يمكن
 من اعانة المصنف لهما فيما فعله ومن اغاثته فيما غرقه وعندك ان
 ما نون الترتيب ان ياتى اولها من هذه الاقسام جدا او ضمها
 للمعنى المراد منه شرعا من كل منها حكما وكفى نسك على هذه الطريقة فيقول
 وبالله التوفيق وهذه ازمة الحقيق الاحرام اقسام اربعة احرام بالحج
 فقط واحرام بالعمرة فقط وسمى كل من القسمين افرادا وصاحبه سمي مفردا
 وكيفية الاحرام بالحج قد تنبه المصنف لهما الله فما سجد فعوله وقال المفرد في اللام
 الى اريد بالحج نفسه لا وقبله منه ثم لى بنوى بالحج وكيفية الاحرام بالعمرة ان
 يقول اللهم انى اريد العمرة فيسرها لا وقبلها منه فيذكو العمرة بلسانه عند
 السببية مع المقصد بالقلب ويقول لبيك بعمرة ثم ياتى بافعال العمرة واقعا
 لها اربعة اثنان منها كنية او مما الطواف والسعي واثنان منها شرطها و
 مما الاحرام والحلق فان الاحرام شرط اداها والحلق شرط الخروج منها و
 كل ما سوي شرط وجوب الحج فهو شرط في العمرة وكل ما سوي محطس في احرام الحج
 فهو محطس في احرام العمرة كذا في النهاية والافرن في كل من هذين القسمين
 ان يكون

ان يكون الاحرام فيه من البيعات او قبله وفي اشهر الحج او قبلها واما القران
 فهو مصدر قرن من باب نصر كقيل مصدر قتل وهو في اللغة الجمع من قو
 لهم قرن الشئ الى الشئ اذا جمع منهما كذا في المبسوط ومعال القرين
 هذا اذ كان اى جمعت بينهما واما القران بلسان الشئ وعند العلماء
 فيطلق على معان الاول الجمع بين الحج والعمرة في الاحرام بان يحرم كما
 معا من البيعات ويقول لسك كحج وعمرة الشئ في احرام الحج ثم ياتى
 بعمرة واشارة المبسوط الى المعنى الاول بقوله والقران مع الحج بين الحج و
 العمرة بان يحرم بهما واشارة في نهائه الى المعنى الثاني حيث قال ولا
 احرام بالحج ولم يطف حتى اصل لعمرة كان ما رنا الصا لانه جمع بين
 احرامين قبل اداء احدهما وقد اساء في ذلك اذ السد ان الجمع بينهما
 في الاحرام او يسنه احرام الحج على احرام العمرة الثالث ان يحرم بعمرة وله
 طواف او طاف لها اقل من اربعة اشواط ثم يحرم بالحج وعلة في الكافر
 والنهائة بان يجمع صحف اذا لاكثر قائم ولا اكثر حكم الكل هذه اقسام القران
 والكل قران يعني ان يجمع بين الحج والعمرة صحف في الكلام كما بينت لك هذا الغي
 في ضمن البيان المذكور واعلم ان قانون القران دعاية الترتيب اجمع
 افعال الحج مرتبة على افعال العمرة فيطوف طوافين لا واحدا وسعى سعين
 لا واحدا يعني اذا دخل العارون مكة ببدء عندنا بافعال العمرة و
 هي طواف البيت سبعة اشواط مع الرمل في الثلث الاول منها والسعي
 في كل شوط واحد حتى تسفل بافعال الحج وهي طواف القدوم والسعي بعد
 وسائر افعال الحج واما التمتع فهو ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج او قبلها
 ويأتى بالعمرة في اشهر الحج ثم يحرم بالحج وكفى من عامه ذلك قبل ان

لم يأسله المأماص جميعا سواء حل من عمره أو لا يعني لا سناد و من ذكر
 كون الاحرام الثاني اعني احرام الحج وافعال بعد ان حل من عمره
 وقبله يصح عليه في الجامع الصغير لقاضي خان وخرج به في شمع الطحا
 وى وفي النهاية وبالجملة فالقانون الكلي في كل من القرآن والتمتع ان
 بعد ما نال العمرة على افعال الحج والاصل في ذلك قوله تعالى فمن لم يجد
 ليرة الى الحج اي تمتت الى الحج فبعد ذلك كل الى بعد ذكر العمرة وبني الاستاء
 الغامه فسني ان يكون العمرة بعد ما تمتت الى الحج فان
 قيل الا انه وادره في التمتع فكيف يمكنه على عدم العمرة في القرآن
 اجيب بان ذلك سلم الا ان القرآن في معناه لا يشترط في امرها
 مع سها وسوان كل منهما ان يوفق بالنسكين وهذا ظاهر وجب تشبيه
 هذا القسم بالتمتع واذا التمتع هو الترفق وهذا الناسك لما اخذ
 منافع النسكين من ذبح في عام واحد سقوه متعانا اي سببا فوا
 يدعوا مستغنا باضواءهما ومنفصلا فيقوضها واذا لم يمتد هذه
 القواعد وتعرف هذه الفوايد ومنعرت بها الصدور والضايير
 فاعلم ان هذا المقام مقام احلف به الالهة الثلاثة فعند الشافعي
 رضي الله عنه الافراد افضل من القرآن وعند مالك رضي الله عنه
 لمتع افضل من القرآن وعندنا القرآن افضل واليه اشار المصنف
 الله بقوله القرآن افضل مطلقا اي من كل من الافراد والتمتع والتعبد
 بالاطلاق ينبذ على الخلافين اي القرآن افضل من الافراد لا العكس كما
 دسب اليه الشافعي رضي الله عنه وافضل من التمتع لا العكس كما دسب
 اليه ما لكل نوايه ونفصل القول منها وبيان مسئلة كل داسب المأاد
 بسا وقر

دسب وتوجه البعض على البعض فذا و دسب في شمع الهداية اذ هو
 طاله لا يلبث بهذا المختصر فليقتصر على المقصود فعوله مطلقا حال
 من الصغير افضل والمقصود عليه محذوف لانه بعد من العام معلوم
 وسوان يسلح وعمر من المعاص ما اشارة الى نفس القرآن
 بعد تبديل على الاخوان والاسلال دفع الصوت باللبنة يعني
 القرآن ان تجتمع بين الحج والعمرة في الاحرام بان يحرم كلاهما مع
 المعاص لم يرفع صوته باللبنة فتعمل بسلك الحج وعمرة وقد وقع
 من المهم لوانه سنا امور وكل ذلك منه قصور الاول تقدم الفصل
 على التفسير والقانون عكسه الثاني تعبد التحريم بالميعات وقد ورد انه
 غير لازم الثالث تخصيص الصغير وقد عرفت انه احدي المعاني و
 الاقام المذكورة والكل قران على ما قرناه ثم منها قيد آخر مطلوب
 وهو ان الاحرام سها جاز في اشهر الحج وجاز قبلها الا ان المهم لوانه
 كافيه به على هذا القيد ترك التسديد اذ الاطلاق منه على ذلك فليعلم
 ونقول بعد الصلوة اي بعد ركعة الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة
 سترهما لي وقبلهما مني وطاف العمرة يعني ان العارن اذا دخل
 مكة بدارا فاعمال العمرة وتعد منها على افعال الحج لما سبقت سبعة ا
 ي سبعة اشواط موملة للثلاثة الاول على القانون المعهود وسعي بلا
 خلق اي للخلق العارن بين العمرة والحج اذ الخلق جنات على اها
 م الحج بل خلعت نوم النحر على قانون الافراد ثم الحج اي ثم شغل باعما
 لا الحج كما امر اي على النقط الذي قررناه في الافراد فان اني بطوا
 بين لعمرة ومحمد وسعي سعيين لهما كره يعني ان ذلك جاز

لأنه مكروه ولا شيء عليه أما الجواز فلا أنه في ما هو مستحق عليه
 وأما الكرامة فلا أنه قدم ما هو من أعمال الحج وهو طواف الكعبة على ما
 يروى من أعمال العمرة وهو السعي للعمرة وأما أنه لا شيء عليه ولا يلزم
 شيء سوى الكرامة والاساءة فلا أن الأصل أنه لا يجب تقديم سكر
 وبأخره سوى الاساءة والكرامة منذ اعتدما وعلى أصلها وأما عند
 فلا أن تقدم طواف العود على سعي العمرة لئلا يكون ترك طواف
 العود عن أصله وتركه لا يوجب سأكدا لك بعدية بل إسفال بطواف
 في العود على سعي العمرة كما سفلنا ما حكمنا أو نرى وذلك بين طوافي
 في العمرة وسعيها عود ما دج فكذلك العود فتركه كرهه هناك أنه جا
 جاز و اساءة ولا خبر فهو من مثل كبر المعصية وعلل اللفظ وجع
 العبادة أن يقال فإن أتى بطوافين ثم سعى في ذكرهم مكان
 الواو ويشعر بما هو المطلوب من الكرامة فليعلم ومنه ما قد
 وهي أن الطوافين اللذين يفعلهما المتعارفان أن كان طواف القدوم
 مروه من أعمال الحج على عمل العمرة وهو طواف العمرة فلا حاجة إلى
 أن يقال وجه الكرامة أنه قدم طواف القدوم على سعي العمرة بل الكرا
 مة ما حصله في تقديم أحد الطوافين على الآخر لأن أحدهما من أعمال
 الحج والآخر من أعمال العمرة وإن كان الطواف الأول طواف العمرة فلهما
 أمران أحدهما أن خد العود فلهذا وضع الشرح الأكبر أنه ساقط
 عند المكى وما بينهما من اللسان بطوافين والسعي لا يوجب الكرا
 مة على الإطلاق أو يجوز أن يكون صدق ذلك بأداء طواف العمرة
 أو لا ثم يفسد سعي العمرة ناسأتم أداء طواف القدوم مرة أخرى ثم

نعمه

الأول ما ذكرنا في المفا والثنائي أن لم يعد ولم يفعل ما ذكرنا فلا مكى برية الحج
 ومنع فرج من حرة وحرج من الحرم وأحرما سبب الفصل السابق يثبت
 المسئلة الله حقه ووجه التثنية لزوم الدم يترك الاحرام في المبعث يعني مكى
 خرج من الحرم إلى الحقل برية الحج فأحرم بعد ما خرج من الحرم ولم يعد
 إلى الحرم ووقف بوقت ففعل ساءه إذا قد يقرر في مباحث الموقف أن
 سبعا را مكى للحج الحرم وقد جاوزة بلا احرام ولم يعد إلى مكى فأن
 عاد ولي سقط عنه الدم عند ذلك وعند ما يسقط يعود بحجنا كما لا يخفى
 لا فاني وأما المتع فصورته متع فرج من حرة أي أن بافعال العمرة وخرج
 من الحرم ثم أحرم للحج ووقف بوقت فعليه دم أو يوبى دخول مكة صار
 كالمكى وأحرم المكى للحج من الحرم فلهذا الدم ما خبره من أن رجوع إلى الحرم
 واش في قيل أن تعف فلا شيء عليه والا فلا على النظم السابق فإن
 دخل كوفي البستان طاعة فلا دخول مكة غير محرم استقال إلى الحب
 أخرى وأشار إلى سائر أخرى وجا صارت تعلم الحلية لمن أراد دخول
 مكة بلا احرام يعني الطوافين في ذلك إذ لا يقصد دخول مكة أصلا
 بل يقصد البستان طاعة في ذلك فإذا دخل البستان التحق بأصله
 سواء أتى الإقامة ثمة عشرة يوما أو لم يتوزع إلى يوسف ابن لادن من
 بيت الإقامة ثمة عشرة يوما والآ فلا بد من دخول مكة بلا احرام كذا في المسوط فلهذا
 يجوز لا مثله أن يدخل مكة بلا احرام فلا ذلك في المسوط اعني مسوط
 الاحرام عنه على هذا التقدير أن وهو الاحرام عن المبعث مخصوص عن برية
 ودخل مكة وهذا الشخص ما أراد دخول بل أراد البستان فليعلم البستان عزو يجب
 فلا يلزم الاحرام بدخول وأدار بالانسان نفس إلى جنة بل عام وهو موضح

داخل المبيعات خارج الحرم ووقية النيران كما البت في اي مبيعات من يدخل
 النيران حاجة النيران كما ان مبيعات النيران ذكرت ولا ينبغي عليها
 اي على الاغنى الاصل في البان حاجة وعلى النيران ان احراما من المثل
 اذ هو المتعاس في حوك كل منهما ووقف يعرف ومن دخل مكة بلا احرام
 لم يمسح او غيره وصح منه لو حج عشا عليه في عامه ذلك لا يبعد اي من وجب
 عليه دخول مكة او غيره اذا عدا الى المبيعات فاهل بحج الاسلام
 ناء ذلك من حج الاسلام وعار ريب الدخول بلا احرام اذا الواجب عليه
 ان يكون محرا عند دخول مكة فظن ان هذه النفقة الشريفة لان يكون احراما له لدخول
 مكة الا يرى انه في الابتداء لو اناه محرا عا عليه من حج الاسلام لم يجب عليه غيره
 كذا ان هذا قال في الكافي وهذا كمن نذر ان يعكف شهر رمضان فانه يوجب
 صوم رمضان عن صوم الاكثاف واذا وجب عليه ان يكون صائما في يوم
 الاكثاف لان يكون صومه لاجل الاكثاف فقوله في حاشية ذلك طرق
 لقوله حج لا لقوله عشا عليه اي لو عاد الى المبيعات واحرم في هذه السنة فانه
 يوجب حج هذا عا عليه فاسم الاشارة اعني فقوله ذلك ضمه لعالم اي
 هذا العام لا بعدة اي لا بعدة سنة العام يعني لو تحولت السنة وحج في سنة اخرى
 لا يوجب حج هذا عا عليه لانه لما لم بعض صوم النجوم حتى تحولت السنة
 مانعوت دينا عليه مقصودا فلم ينادى الا باحرام لاجل مقصودا ومما كالتوهم
 ان يعكف شهر رمضان فصار ولم يعكف ثم اراد ان يعكف في العالم العالم
 في شهر رمضان عا لم يجر لانه بالنعوت ما مضى عليه فانه صوم مقصود
 للاكثاف فلم يحرم رمضان جاوز وقية اي مبيعات بلا احرام فاحرم
 بعمره واقصد ما بالاجل قبل الطواف مضى فيها ووقف تلك العرة

لعرة الاثر على الشروع والاحرام عليه كترك العرة لليلة الوقت لا ذبا
 لفضاء قد فسخ حرم المبيعات بان احرم منه فقوله كترك الوقت اي ترك
 حرم المبيعات وهو الاحرام فهو تعليل للنفي لا للنفي اي التيم الذي هو ناس من
 ترك الاحرام المتعاس ساقط عنه كمن طاف لعمرة سوفا واحدا فاحرمه
 بالحج رفضه وعليه دم وحج وجره بها امور الاول رفض الحج دون العرة وهذا
 عنه واما عند ما يستغنى ان معنى العرة دون الحج اما ان كان الحج فرضا فظاهر
 اد العرة منه والحج فرض السنة اول من رفض الغرم واما اذا كان الحج بطوعا فلان
 العرة اقل اعمالا اذ في غير ان اعمالها الطواف والسعي لا غير ولا انها استغناء
 اذ هي خير موقية فمكيد ان نفضها سني شاء ولا في حيفه رمة الله ان احرام
 العرة يكمل بالطواف واحرام الحج لم يكتم شي من اعماله والمتكدر اقوى
 من خبر المتكدر والاشارة انما يسهل جزء الغرم اذ السوايا فوه وتاكدا ولا ان
 في افضي العرة ابطالا للعلل وفي رفض الحج امتناعا عليه الامتناع اولا بالاركان
 من الابطال فان قيل ليس الاحرام بالحج اذ الاعمال الحج فانه
 في جريان الاحرام شرط لا اداء للعبادة ورفض العبادة ينقص الشرط امتناع
 عن الاداء الثاني وجوب التيم ووجوبه لاجل الرضا كحل من قبل
 اوان الثالث لزوم الحج والعمرة وذلك لانه كفاية الحج من حيث
 انه شرع المن في الحج بعد الشروع وعلى فانب الحج حرة وكذا اني الكافي
 وحكم في التيم بان قد ثبت بالحديث ان فانب الحج يتخلل بافعال العرة
 واطا صل انه من حيث انه رفض الحج وحيث عليه قضاءه فلا يشترط عليه
 ظاهر واما لزوم العرة فلان ثبت بالنقص ان فانب الحج ينبغي ان يتخلل بافعال
 العرة والتعبد بالشرط الواحد بينه على ان شاربها ورفض الحج على الخلاف متوقفا

وعليه الرجوع من قابل والوقوع لبيت الاطواف والسعي والتحلل با فعل الوقوع جازل
بلوعة ولا الا حرام التحج اعني السباقة والا نزم للطريق للرجوع عنه الا باده الطبع و
الوقوع والطرح باحج ساسا متقدرا فيمس الطرح بعمل الوقوع فاذا بورت سلة
فانت ايج وبعركها فليرجع الى سلة امين وحاصلها اي فانت ايج ان حرم
ايح او بالوقوع في كل من سباسب الصورين يجب عليه ان يترك الوقوع اعني
ما بعد الاحرام لاجل وقفه عباد عن رفض احرامه والعقاة والدم اسما وجوب
الرفض في احرام ايج فلان قد يقران بالجمع بين احرامين ايج بدعة فيجب رفض ان في
واسا وجوب الرفض في احرام الوقوع فلان يجب عليه عزة من جهة فليحج كما
قد رناه انما في سلة فانت ايج وشذاه بالقران التبرك اس في كل من
منه من النفس في طاهر اذ قد يعرفه اذ اي الشروع منهم واسا وجوب
الدم فلا رفض لانه تحلل منه قبل اوانه وهذا امر ما فنت الله من محض الكلام
في هذا المقام فالله الله على نواره والقلة والسلام على نبيه وصحبه والاسباب
الاحصاء غلب سبب الجنابة بيان الاحصاء لتسايرها
من حيث ان كلام الجنابة والاحصاء عبارة عن حالة عارفة مانعة
عن انعام الشكس وقدم الجنابة اذ هي اكثر الامثلة بها اعتم واشمل والتبصير
المتعلق بها اخر ثم الاصل في هذا السبب قوله تعالى فان احصرتم فاستبرس
من الهدي ولا جلاله فان الاحصاء محتمل بعد الذبح اما الكلام في ان الاحصاء
ما هو وما معناه حتى ثبت له بعد الحكم فوجدنا الاحصاء عبارة عن منع
بالجهد وينتفع من المضي الى البيت سواء كان في هذا المنع ناشبا من جانب
العبد او المرض او غيرهما ومعنى الاله فانه منع عن المضي الى البيت واداء
الحضنك فالواجب اذن ما ينسب من الهدي يقال يبري اسير كما يقال

صعب وانصعب وحت الش فقي رضى الله عنه لاهصار لا يكون الا بعد وقفا
يقول ابن عباس رضى الله عنه لاهصار الاحقر العدة وهو ليس المفروض واعلم ان الوقوف
التي بدعوة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه اجمعين
وبريد لفظ المفطرة المستعمل في حصر العلاج والحصون ان احصر الحرم بعد او
مرض بعث المفردة والمفارقين دين لانه محرم با حرامين ويحلل عن كل
منها قبل اداء اى الة وعين نونا يح فيه ولو قبل يوم النحر يعني نخوة دلجة
فيله اسما يوم النحر عنه وعندنا لا يجوز الدخ للكم بالح الا في يوم النحر وللحج
بالوقوع في قبل يوم النحر شيئا وفي البسوط واذ بعث بالهدى فان سببا
رجع لانه لما صارت فهو عام الدخ بغير من المعام والاصراف ومنه
اذا كان محصر العقدة فان محصر امرض اصا فبعد ناسو والحج بالعدة وسوا يتحلل
سعب الهدي وعندنا في رضى الله عنه المربص لا يتحلل بل يبر الى ان
براء فان شرط ذلك عند احرامه يتحلل وقوله يجب دسا ودين اعتم
هنا يكون المبعوث سد ما بعثه او قيمه بها بئري الهدي مكة في حل لا اشارة
الى سلة خلافه وحاصلها ان دم الاحصاء عندنا مخصوص باطرم
قال في البسوط وعندنا علمنا بسايدى الاحصاء محض باطرم وعندنا في
رضي الله عنه لا يفتق باطرم كلف بدخ الهدي في الموضع الذي يجر فيه
وتجنت في ذلك حديث ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم خرج مع اصحابه فبعثوا فاحصر باطرم فخرج سداه وعلق بها وفر
في التسليم ان يعود من قابل واسئل مكة محررون سرها لانه ايام ليد علمها بغير سلاح
فقي محرمه فقد حر رسول صلى الله عليه وسلم الهدي في الموضع الذي امر
ولانه لو بعث بالهدى لاه من اى لاهى المبعوث على يده وان يملك

الهدي في الطريق والا دج في موضعين وصول الهدي الى محله وحرم وجس الاحرام
او بعد ارافه دج كان سدا اولي وجبت في كذلك فول لغالي ولا تخلو رؤسكم
حتى يبليغ الهدي محله والمراد بالحرم بديك يولد لغالي ثم يصلها الى البيت القديم بعد
ما ذكر الهدي ابا ولان المحل ارافه دم سوقه وارافه الدم لا يكون قربة الاسكان في محلها
وسوا الحرم او زمان مخصص وسوا ايام التحريم غرك كذلك المكان والزمان لا يكونان قربة
وتعبر سوا دم النفس حيث انه يحل به عن الاحرام وكذلك يجز بالحرم
فكذلك سدا او اسا ما نوي فقد اختلف الروايات في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
الهدي باجن احقر قروي انه بعث ما الهدي ما على يدخل اسد ناصب سحر في الحرم
حتى قال يا جند ما ذا الضع بما بعط منها قال ان خر ها واخرج نعلها يديها واضرب به
ضفة سلسا لها ودخل سهرتا وبين الناس ولا يكون تا يكون ان ت لا ارفع منها شاة
وسد اقرب الى موافقة الامة قال الله تعالى سم الدين كفر واوحد واكرم عن المسجد الحرم
والهدي يكون فا يبليغ محله فاما الرواية الشابة ان تحت فعل الهدي من الحرم
قال صوما من الجل وبصر من الحرم ومضاي رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانت في الحل ومسكه كان في الحرم فاما اشقت بالهدي البيت الى جانب الحرم
منها وحمرت في الحرم فلا تجوز قبة الحرم وقيل ان البيت صلى الله عليه وسلم
كان مخصصا بذلك لان كان يجد في ذلك الوقت من سعد الهدي على
يده الى مدا كلام المسوط ولا يحق صنف بعض سعد انا اولا فان افره سده
الرواية الى موافقة الاية في حبر الشيخ لان قصة اولا الحل الهدي بالحرم وسد الاية
مركبة في صدا سوا الهدي ان يبليغ محله والحل الحرم وسد الرواية مركبة في ان
الهدي يرسل الى الحرم كيفية سقط على ان يبليغ محله واسا فول غزلو
ثم يحتلها الى البيت القديم فلا يجز على الحرم لان معناه ان محله كذلك ان كان

الامر على منهنم الاسعاء في الامر وان اذا كان مسك حوار من بانه فلا
والاحرام من العوار من الامانة الحل بالض ولا انعام وانما القول بان سده
مخصص بالتي صلى عليه وسلم فهذه الض ضعيف جدا اذا الاصل عدم المكان
امر لا بركبت الابدي يل يدل عليه والدليل سف واعلم ان الحل كشعين
القول عبارة عن المحرر المسجد والجاش قاله في محله متحه الذي يدع فيه
الهدي من محله يجل من الحل العابل للمرته او من حل يجل من الحل
الذي هو يعني الزول فان يجعل المزاسم مكان واحدة من الحل ضبطه
فاللفظ اشارة الى اختصاص من بحر مكان هو الحرم والى جوازات دج بمخصص
به دعوى دج في غير ذلك المكان وان اجرا خذ من الشيء فان اللفظ اشارة
الى ان مكان نرول هو الذي عنه الشروع يعني ان كان نرول لا احكم الله عليه
هو لا غيره وان يجعل الحرم اسم زمان فكل من وجهر جارف وهذه انظر ان فول
حتى يبليغ الهدي محله ليس يجز على الحرم في اختصاص من الدج بالحرم فان يحل
وانما الهدي فهو اسم ما ترهدي الى الحرم اي ينقل اليه ما خود من الان
والهدي به قاله في اذن معناه ما يجعل سدي رسوله الى الحرم فوقوله وقيل
لا معطوف على ما قبل من حيث المعنى كان فيل ودج في الحرم يجوز وقيل
صلى لا اي لا يجوز دج جارح الحرم ويذكر حل الحرم اي بغير جلا لا فيل ولو
وتعبر في المسوط واذا بعث بالهدي الى الحرم وقد رح عنه فليس عليه ولو
ولا يعبر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لالبي يوسف رحمهما الله عليه وسلم
على الحرم ان حل من احرامه من الحج وجرة اما وجوب الحج عليه فان كان
احرامه في الاسلام اذ هو مقرر ما ما سارت مودت ان يرتد الاحرام فان يجب
فصا كان محرم او ان الحج البطوح فعليه قضاء فاذا انتهى فان لا رتد عليه

كبش المذبح احدهما عن نفسه والاخر عنه من امر واحد الله تعالى في قوله
 صلى الله عليه وسلم يا رساله والبلاغ فلو لا ان يكون الانسان ان يجعل
 ثوب على غيره لما صح ذلك وانما حكمهم بالامر الشرعي فهو ساقط لا
 لان يبيح الناس حكم الشرع سعة ولا سعة يسعون به لانه لا يتصور خلا
 الا نادرا فاما ما سعة والتشوب سوا المنفعة الحاصلة لا الجنب ولو سلم فاجبت
 ملك بدليل البيع والشراء الابني وانما وقع من الزنا بد من عرف ذلك
 بالشرع فكان قولهم سد اخبراف على صاحب الشرع وهو باطل مفسد
 انه لو سلم البيع ففعل مفسد واذا ثبت ان الانسان له ان يجعل ثوب
 على غيره فاحكم ان اقسام العباد ان ثلثة ماله محبة كالزكاة وبدنية محبة
 كالقنوة ومركبة غيرها كالج والتب جارية في القسم الاول مطلقا في حال الاتيد
 والاضطرار اذا المقصود قضاء حاجة المحتاج باعطاء المال ولا فرق في سدة المعنا
 بين الاضطرار والاضطرار وانما القسم الثاني فانما يسكن غير جائز اذا
 المقصود تغلب النفس وتغلبها بالتحل والخلع فالتسابع ما يغزى فاعده والثاني
القسم الثالث فلهذا ثبتان الطور ما الانابة حال الاضطرار معناه التساوي حال
 الاضطرار فعلا للمشتبهين ونها على ما يبين المرس فلهذا الشرط المعبر عنه الله
 منها وضعف الاضطرار وقيد مسكة الاجلح بعقد العزم من غير شرط
 في العزم والمعنى يجب ان يكون العزم الابري زواله كالعزم والزمان حتى
 لو كان سكت عزمي زواله كالحسن ونحوه فلا سعة ولا خاص لها سلة
 الاجلح مشروط بشرطين الله لان المدار في العباد ديب على التنبه والشرط
 الثاني واما العزم لا او ما لا يقول ومن غير اي عن ان حج لنفسه
وقول فالحج اي فبعض رجاله عن فقال الحج فلما اذا بعث به كذا

كذا في الحلال فالحج يعني امر الحج وادبه وقيل ان سئل به بنفسه
 فقال حج واجب وتقرر حكمه وانكح والاول الزوج والثاني الزوج وقيل
 عن امر به وقع عن اي عن نفسه ومن ماله لانه خالف امرهما وهذا حديث
 اجمالي وتفصيل ذلك ان رجلا امر رجلا ان يحج عن كذا واحد منها
 فالقسم المكنة اذن في الامور اربعة الاول ان يحرم عنهما جميعا الثاني
 ان يحرم عن احدهما بغير الثالث ان يحرم عن احدهما لعل النفس الرابع
 ان يطلق الاوامر بان يسكن عن ذكر الحجوع عنه مطلقا ولا يذكره لامعة ولا غيرها
 وكلمة القسم الثاني من هذا القسم ظاهر الحج الحجوع عنه المنوي على البعث والثاني
 حكم القسم الثالث فبعض تفصيل لانه ان عين احدهما قبل ان يفي اي قبل
 الطوق والوقوف فلهذا الحج واجب لمن عينه وان لم يعين احدهما قبل فلهذا
 على وجهين الاول ان يترك النفس مطلقا اي لم يعين لا اسداء ولا انشاء الثاني
 ان يعين بعد الفتي وحكم كل من يهذب الوجهين ظاهر الحج فالحج لانه صار
 مخالفا للامرا اجا ما اذا بس احدهما اول من الامر فان قيل الا بهما
 لان في القبح الابري انه ان انهم في الاحرام من غير عين وج امة فاذ يقع وله ان
 ما يشاء فكذلك امة والا فوجه الاقراء قلت الفرق بينهما ان المزموم لهما
 معلوم وهو الله امر سلطان فلا يتركه المزموم جبرولا وما حتى فيه المزموم لجهول
 بجهلها فان بعيد ومعه ان ذلك بان الاقرار الابري ان من اقر حتى
 جهول للنفس معلوم فلهذا الاقرار محرم ولو اقر يعلم لم يول الابيع وانما القسم
 الرابع فلا يفسد فيه ويشئ ان يفسد النفس اجماعا لعدم الحائز قطعاً كذا
 كونه القوم كما ويشئ ان يكون الطوبى ساء على التفضيل البه لانه ان عين
 قبل الفتي فينبغي ان لا يكون محج بلا ضفاء فحكم القسم ظاهر كمشوف الامر

للزوم في الآدم الثاني ان يكون من قبل الحذف السطح وطرفها كما اثر
 بالله في اساءة القبر وطرفه قوله ومع سوق تمتع شتر بالوجه الا
 قل ان ذلك يفتح التعادل المطلوب كانه قبل فان عاد بلاسوق
 بطل تمتعه ومع سوق حرم تمتعه ولا سطل وانما اثر هذه الطائفة
 السلوكه حيث لم يقل والامام الصحيح سطل تمتعه والفاصل لا سطل
 فكان الاول الاشارة الى نفس اللام الصحيح والفاصل الثانية
 الاشارة الى ان الموجود الثابت والداخل في الاعتبار هو الصحيح
 وانه يمر له شجرة ثالثة شجرة ثالثة وان سدا هو الذي سجد
 تعالى فحده انه الى واما الفاسد فهو محله العدم والساقط في
 الاعتبار وانه معدوم والمعدوم لا اثره وانه لا سائل ان يقال
 في حقه انه الى فلا كل روي فيه التحاشي عنه فليست اهل والتعادل
 شرعي مخرجي فلسا مل فان طاف لها اي لليرة اقل من اربعة
 اي طاف لطفه اقل من اربعة اشواط قبل اشهره اي قبل
 شهر الى وانها اي الم الميرة او اطولها فيها اي اشهر الى و
 حج من عامه ذلك بعد تمتع بعينه اهرم باليرة قبل اشهر الى و
 طاف لها قبلها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الى ما
 بها واهرم الى كان سبعا اذ قد مر عليك مرارا ان الاحرام عند
 ناس طائف بعدد على الوفاء وهو اشهر الى والمعتبر هو اذ اراد
 فعال وهي واقعة في الوقت وللاكثر علم الكل ولو طاف اربعة
 لانه ادر الاكثر قبل اشهر الى كونه من حرمه فيها اي في اشهر
 الى وسكر ملك اربعة وحج من حرمه ذلك فهو تمتع اذ السفر الاول

لمنته

لمنته فكانه لم يوجع من البقات اما اذا اقام بمكة فانه يوجع في سكنه
 في سفر واحد في اشهر الى فيكون تمتعا واما اذا اقام بمكة ثلاث
 الممر خرج مسافرا فهو في سفر واحد لم يوجع الى وطه ولما كان
 السفر الاول قايما وقد اتمعه له سكان في اشهر الى في سفر واحد كان
 تمتعا بوجوب دم التمتع لان المراد بالسفر الواحد التمتع ان لا يكون
 قلا ما سلك بين التمسكين الما ماصحها والتفصيل الكوفي الا فاقى ذلك
 افسدنا اي ولما افسد الكوفي عمة بان جامع امراته قبل اقل اليرة
 ورجع من بكرة المكة ومضات اي في اليرة اليه افسدنا المجمع
 حج من عامه ذلك لا اي لا يكون تمتعا عنده لانه لما افسد عمة
 التمسكين لم يوجع ولا تمتع للكي فلا تمتع له ايضا الا اذا الى باسلكه ثم
 الى بها اي باليرة والى في سنة واحدة فانه تمتع البتة بعينه اذا
 عاد الى وطه واسلك ثم اعمر في اشهر الى وحج من عامه فانه يكون تمتعا
 لان السفر الاول اضمحل بوجوبه الى اسلك فكان سدا النساء السفر جد
 بدو لم يكن سيا على الاول وقد يوفى مسكين صحيحين في سفر واحد
 حد فكان تمتعا واتي فسدانه بلادم بعينه اعمر في اشهر الى و
 حج من عامه ذلك ثم افسد واحدا منها فانه افسد سبعة اذ لا يملك
 الخروج عن عهدة الاحرام الا بآداء الافعال وسقط منها دم
 التمتع اذ قد ورد عليك مرارا وفرغنا سبعا سوا حراما
 ان دم التمتع والعمران دم الشكر لادم النقص الحرام مالنا
 سكر شكر الله عز وجل صدق الدم حيث وقع لان جمع بين
 التمسكين الصحيح في سفر واحد والناسك سفرنا لم يوقف لذلك

بل صار ما صبا فسقط عنه دم الشك

باب الجنائيات

فرغ من اقسام الجرمين واحكامهم فشرح في اقسام الجرمين واحكامهم
اذ الجنابة ضرب من الجرم والجنائية في الاصل مصدر من جنى الثرة
اي اخذ ما من الشجرة ثم الامم يقولون الجنائية ما تجنيه من شر
اي تحذر منه المصدر من جنى عليه شر او موعاة الآتية
خصت بما حرمت من الفعل كذا في المغرب وقال الاسم سبب الاسم
السرختي لوانه في اول جنائيات المبسوط الجنائية اسم لكل فعل
محرم شرعا سواء تعلق بالمال او بالنفس ولكن في لسان الفقهاء
نواد ما طلاق اسم الجنائية الفعل في النفوس والاطراف فانهم خصوا
الفعل في المال باسم آخر وهو القصب والمعد في الاسامي نوع
العرف لاغرام وكسر مولى الجنائيات منها في كتاب الج عباد
عن افعال محرمة حرمت على المحرم مباشرة في الاحرام موجبة لضرب
من النقضات في احرامه فحرمة تلك النقضات بالدماء وما مضى بها
ما يحوى على ضرب من التعوض كقصان الصلوة كجبر سجود السهو
وسبطلع عليك هذا المعنى طلوع السم في سطلع النار في
ضن البياض الآتية واحدا فواحدا اشياء الله تعالى ان طيب
محرم صدور الباب بالحلة الشرطية وادرد الشرط كماله دون اذا
كما فعله صاحب الهداية لوانه نفسا على ان مفسد الاحرام الن

شئ

الناس عن محرم الايمان ان لا يفعل صاحبه ما نهاه عنه ربه ولا هو
ثم صدوره عنه الا بطريق الفرض والتقدير كما تعرض الى الالات لا شأ
المقام على وجود المانع عن صدوره معه بربل لصدوره منه المحال
ثم بربل الى السرلة المشكوك بطريق المسامحة وادخاء العنان بخلاف
عبارة الهداية فانها ماصرة عن امالى هذا المعنى لان اسمها الاداو
الفعل الماضي دليل على كونه وقوعه وانه منه له الواقع فتقول
ان طيب شرط حرمانه قوله فعله دم بعد خلوط وكان عليه ان يقول
ان طيب محرم بالغ لشرح الصبي اذ القصى فعله لا الوصف بالجنائ
ية عندنا اذ هو غير محاط بخلاف الشافعي رضي الله عنه مات
الصبي اذا ادرك كخطو الاحرام يلزمه عنه ما يلزم البالغ لا سوا
بهما في مباشرة السبب فاسوي في السبب وبالجملة فاستعمل الطيب
امر لا يجوز للجم ان تفعله وكذا الدمين لقوله صلى الله عليه واله
التقل واستعملهما اذ لا لهذا الوصف واداله العادة كراسه ومضا
ن مسطر العصان الى احرامه ومقاصد الاحرام بحر الدم كعاصي
الصلوة بحر سجود السهو عضوا اي عضو كاملا كالراس والسا
ق والعقد وكذا ذلك ولما كان العضو كاملا وب عليه كمال الو
جب وهو الدم او خضب راسه كحناء الجنائ بالدم والتشديد
معرفة كذا في الصحاح في باب الالف المموزة وفصل الحاء و
كونه فصل الحاء المعجم باب الباء الخضاب بالخضيب و
خضبت الشيء وبالجملة فيها تضاد كامل لانه طيب كمال او
يعني فزيت فان الواجب منها تضاد كامل عندنا اذ هو اصل الطيب اذا
لروا في تلقي في

في الدين لم يدر ما اوله من خطأ او ستره في غطاء به يوما كاملا
 قد للسن والستر وكمال اليوم كمال الواحد وفي اقل من اليوم
 الكامل صدق واد اخل في اكثر من نصف يوم فعلة دم عند ابي يوسف ادلا
 كتحكم الكلى او خلق ربع داسة اذ هو اذ فاعا كامل بعدا بعض الناس اذا
 لا تراك خلقت اوساطا وروهم وعامة العرب خلقت النواحي و
 الاقنة والربع يعمل على الكلى في كثير من المواضع فالحقنة ما لكل احسا
 طافا وجنابه ديا كاملا وكذا خلق بعض اللحم معروا بالعروق وادف العرب والمعو
 مو الرابع كذا في الكاخر او تحا حمة لمست عطف عا ربع داسة لاه عطف على
 داسة يعني ان خلق بجمه فعلة دم عنده وصدق عندنا والحاج جمع بجم
 وكبير اللحم وفتح الجيم في بجم والجم موضع الحجة في المقرب الجم بالحكم من النصف
 موضع الحجة او احدى اطية يعني ان خلقا بطيها او احدى اطية فعلة دم لا
 ن كل واحد منها مقصود بالخلق لدفع الاذى ومن الواجب فصار كما
 لعانه ووضع الحكم في خلقا احدهما يعلم انه اذا وجب الدم خلقا احدهما هو صواب
 الدم خلقا كليهما بالطريق الاول على ما لا يخفى وذكر الخلق في الاصل لا يخلو عن اشعا
 ر بالجوادة وان كانت السنة التنف في الكاخر والمذكور في بعض الكتب التنف في الا
 بيط والمذكور في الجامع الصفة المخلق فدل على انه لا حمة في المخلق
 والسنة التنف والعل بالسنة احق او عا تنه يعني ان خلق
 عامته فعلة دم اذ هو اربعاء بعض كامل مقصود اذ رتبته
 ان خلق عا تنه فعلة الرقية كلها فعلة دم اذ هو غرض مقصود بالخلق
 او فنظرا من رتبة اذ رتبته اي فعلة دم اذ هو رتبة ان ذلك سكذا
 ولانه اذاله لما ينفع البدن وفيه معنى الواجب والنزونه كخلق الراعي
 فهو جنابه

يعني

بعضه سوي الحج مرة ثالثة فلا يلزم منه ما معدم العدم على سوي العرة
 واما اسطران حواله اذ ان يقال فان اتى بطوافين م
 سمعت فلما سئل وزح للقران بعد رمي يوم النحر وسقي هذا دم ا
 القران فعند نادى القران نسك اذ الهدى منصوص عليه في المسألة بقوله
 تعالى فمن ينع بالعرة فما استيسر من الهدى وقد يعرف ان القران
 في معنى النعمة ولان الهدى وجب سكر الما انعم الله على العا دن من
 آداء المنسكين وعند الشافعي رض الله عنه دم القران دم الجبر ان
 وجب عليه من اجل التقصا والحلة فمن جعله سكا فعنده
 سلاح السنادل منه وما جعله دم الجبر لا يسمع السنادل منه فقوله
 وزح للقران اي لاجل ان ومعه الله عز وجل لهذا النعمة التي يوجب
 بين المنسكين وان يخرج عن الدوح صام ثلثة ايام اجزها عرفه ومنه
 بعد حجة ابن شاء لقوله تعالى فمن لم يجد فصام ثلثة ايام في الحج و
 سبعة اذ ارجعته اي فمن لم يجد الهدى فعلة صام ثلثة ايام في
 الحج اي في وقته وسوا شهرا اذ الحج لا يصلح طوافا للصوم وقوله
 اذ ارجعته اي اذ افرغ من افعال الحج اذ الرجوع مرسوم للفراغ
 فنه ذكر للزوم واداة اللازم فلذلك قال بعد حجة ابن شاء
 فان فاس الثلثة يعني الدم جباله وتدار كما لما وقع فان وقت
 بعرفات قبل العرة يطلب العرة ونقضت يعني ان لم يدخل
 العا دن مكة وتوجه الاعراف ووقف مناك صاد رافضا العرة
 بالوقوف موجب مضاء ما اذ قد كانت لازمه بالشع كالصلوة
 الثالثة فان قيل مجرد الوقوف لا يوجب البطا ان فلفظ ولا نقضا

ن

ادعى الله بعد ذلك قلنا فلم يناء العروة على الحج وقد كونا على امراد
وفرغنا سمعك سرا وجهاد ان هذا خلاف من صنوع القرآن فرفض العروة ادى
لازم في كلامه على ان حجة التوجه الى عرفان ليس وافى بل الواض هو الوقوف بها
في جاذن دم الركن والابطال وسقط دم العرآن لعواب سبعة الف هو العرآن
والتي افضل من الاقوال لان فيه جماعين التكن كالعرآن وقدم العرآن على الحج اذ هو
افضل عنه والمعن وجه الالباء الى الفصل على القبر ثم الجوه القديم ولان العرآن سفرة والتبع
الحج وتوجه به للحج وان حلت العروة اذ هي سبب لئلا ينال بين الحجج بخلاف التمتع فان سفرة واقع
لهو ثم يشهد الى انه اذا فرغ من العروة صار مكيا حقا في حق المقات اذا سواه
لمع بكه حلالا ثم يحرم من الحرم بالحج والمص لم الله جمع القارة والتمتع في باب
واحد لا لثباتا في معنى واحد هو الحج بين السكينة حتى ان حكم احدهما واحد
من الاحد لانه كما ينهناك عليه وسرنا يحرم بكرة من المقات في اشهر الحج
قد سمنناك فير سبقت على ان هذا القيد عمره رر اذ لو احرر قبل اشهر
الحج جاز ويطوف اى طواف العروة اذ ليس للتمتع طواف القدوم والاطواف
الصدر اما الاول فلان الشئ الواحد لا يجوز ان سكر في نسك مائة على
الله وكن وما روى على انه غير ركن ولانه ما دعى اداء الركن كما وصل الى
النسك فلا معنى للاشتغال بغيره واما الحج فلا مقدار للناسك فيه على اداء
الركن وسوط طواف الزيادة كما وصل الى البيت واما طواف القدوم
فلوجه الاول كذا في المبسوط وسعى وحلق او بقية لسعة حلالا
من العروة وسم بكه حلالا ومطعم السبينة في اول طوافه وذكر المطع
سقى ان يكون عند اقسام الطواف دم اسلام الحج وهذا هو
المراد بعبوله في اول طوافه لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا

رواه

رواه ابن عمر رضي الله عنهما ثم احرر بالحج يوم الزوية اى من الحرم وقبله
افضل اى الاحرام بالحج قبل يوم التروية افضل
لان فيه اطهارا والستار عنه الى العبادة ولانه اسبق
فهو اذن افضل وحج كالمفردة اى بفعل المفرد بالحج اذ
هو ايضا بقصد الاداء بالحج وقد اطلق المصنف لله الله هذا الكلام
مروما كان ينبغي له هذا الاطلاقات اذ السلسلة على التفصيل
وذلك لانه قد عرفت فيما سبق انه لا دخل في طواف الزيادة
للقدوم ومنها امر هذا الناسك لا يخلو من امرين
لان امتا طواف طواف القدوم وسعى بعد ما احرر
الحج ومسلان يروح الى منا او لم يفعل كذلك فان فعل ذلك
فعله ان يوصل في طواف الزيادة في الثلث الاول وعنه في البا
في عا سنة وسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج والرميل
في اول طواف الحج سنة والسعى بعد اول طواف في الحج ايضا وان لم
يفعل ذلك لم يرسل في طواف الزيادة ولم يسفل بالسعى
لان طواف القدوم وان كذلك لم يكن سنة حصة الا ان فعلنا
فعل ذلك وسعى فقد سقط عنه الرمي والسعى والمسح قد انى
بذلك مرة فلا يفعله مرة اخرى والمص لله الله كما انه ترك هذا
التفصيل اعما دعى قوله فيما سبق بلا رمل وسعى ان فعل ذلك
والا فاعما ودح اى لم يأتى دم التمتع شكر الله الحج بين
السكينة ولم يصب للضحى عنه اى عن دم المسح وان عجز عن دم
التمتع صام ليلة ايام وسعة كالفارق بعينه اى بلام ايام و

وسنة بعد الرجوع على التفصيل المذكور في العنوان وجاز صوم
الايام الثلاثة بعد ايامها اي ايام العدة لا قبله اي لا قبل
احرام العدة بعد ان صام ثلثة ايام من شوال اعتمر لم يحرم
عن الثلثة اذ الصور بدل عن الهجج وسبب الهدر المتبع
بالصق والسقم في الدل والمبدل وحدهما المصحيح قبل الاخر
اسماعيل بالسمع بدل العباد سنة فلا يجوز واخره احب
اي لا افضل بالصوم واداءه في ايام اخر ما عرفه بحفظ العدة
وان ساء السوق وسوا افضل احرم وساق سد
يه وسوا ولي من قوده يعني اذا اراد المصح ان سوي
ق سديه ومذا افضل فمن لم سوي سديه لان رسول
الله عليه وسلم ساق سديه ولان فيه سارعه
لشك من ما سلك الحج قوله وسوا افضل حله معرضه
سعي الشطر والجزاء مسوقة لسان فضله السوق وقوله
وهو ولي من قوده اي سوق الهدر او من قوده فإ
ن قسلا احد الكلايين نفى عن الآخر فان معنى الاول
اعني قوله وسوا افضل هو معنى الثاني اعني قوله
وسوا ولي من قوده فقلت الطاهر هذا الا ان المص لم يرا
كانه اراد بالاول ان السوق افضل من الحج كما سبق
فقد ادركه لال على ان السوق احرام دون الحج وان
كان كلامه اولا ان الحج احرام يعني الكلام اذن شبه على
ان الاول رواه وان طاهر الرواية هو الثاني ايضا ساك

فالاخر

فالاخر اذ ان في اهل ملهم فيه دقة وادراك الثاني
ان السوق ان لي من العود ان اساء الهدى
الاما نفوذ مكان الضرورة والتعذر فلا كذا ان وملا
لبونه يعني ان كان سديه بدنه فله ان يتقدم ما لم يمتد
اولى من التجمل اي السلية في الدنة او من التجمل اذ لا اول دليل
على المقصود دون الثاني فان قيل قد سبق انه لا صورة بالتجمل
فما معنى هذا التفضيل قلنا هذا ايضا لا يد له عليه بل هذا من قبل
قوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وهذا
استعمال آخر لا فعل التفضيل نحو قوله زيد اعلم من الحار وعمر و
افصح من الاشجار وسوا في هذا الاستعمال لا يفضي الشركة في
اصل الفعل حقيقة لان مباد على المرض والتقدير قوله وهو افضل
وقوله وهو ولي في موضعين من غير القبول ويجوز ان يقال ان هذا محار
من ذلك المزمع وادارة الارز عرفا وعادة وعليه قوله في كتاب الصلوة اولا
ثم بالامانة اعلمهم بالسنة ثم الاقراء ثم الاوج عباد الله اذ العرف والعبا
دت فامس بانه لا مجال للعبادة الفصول مع وجود الفاضل يكون
هذا الثاني افضل فاولى من ذاك عن تعين الاول جرما وسقوط
الثاني من الاعتبار وهذا الوجه هو الثاني بالخطايب وهذا
هو البار الى القم في الحوازيات فليست امل وكرة الاشعار اي عنداني
حينئذ رحمه الله وعند هذا القول وسوس مناسما من الاسر سوا الله
فسر للاشعار مع الاشعار بما في نفسه من الخلاف
وذلك لان في نفسه خلا فافضل الشافعي رضي الله عنه الا

شعار سق سنام الباقية من الحايث اليمين وعندنا من الجانب
 الايسر وقد صنع المصراع لله وسائر اصحابنا ان الاسباب بالصواب
 سوال الثاني وبينوا مكانهما وكما ومعهما ذلك بانه وان كان
 كل منهما مرياح رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان
 الاسباب من اليسار وذلك لان الهدى يا مقبله الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل واحد من
 من جانب الرووس وكان الريح منه وكان مع الطعن بهما
 دة او لا على يسار النعم الذي عن يسار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يعطف على منه فمشوا الاخر من
 قبل بين البعد انما لا قصد اليه فصار الامر الاصل
 حقا بالاعتبار اذا كان الهدى واحدا كذا ذكره القوم
 بأسرهم والذي لمع من هذا البيان على الاذنان انجا
 رب اليسار اسبب بالامانات وجانب اليمين احق بالعصود
 الاعتبار فليسا من واعلم ان الاشعار كحسب اصل اللغة
 سوالا دما بوردك ان عمر رضى الله عنه اصابه في
 سفر الحج جرباد ماء فقالوا اشعر امير المؤمنين ومننا مناصب
 شهوة وهي ان الاشعار كيف تكون مكرها عنده وتبوت
 معرلا براع فيه فكيف مكره ابو جعفر لله الله واجيب
 بان الكره عنده ليس اصل الاشعار وكيف لا وتبوت
 يصحح الا ما وكيف بدخله الامكان انما الذي اكراهه
 شعار اسفل زمانه اذ قد راعى سمعون في ذلك بحسب بعضه الى
 الهلاك

الهلاك والعداب خصوصا في حجر الجاز في الصواب سدن البيا
 ب على العامة حتى ان احد الوعر ذكرك ان قطع الحلال دون
 الحج فلا يلبس بذلك ثم اعلم ان سمنام اخر مكره المصراع
 الله وسوال تلطخ اي الاشعار موشة السنام ويلطخ كما لا يخفى
 واعترى طاف وسعى للعة ولا يحلل منها اي من العرة لان السوق
 حاصل وسوق الهدى منع التحلل لقوله صلى الله عليه وسلم
 سات الهدى فليس له ان يحلل ولان السوق له سات
 في امان الاحرام ما تبه في الاعتناء اولى بخلاف ما في اليوسف
 الهدى فان له ان يحلل اذ لا مانع له من التحلل وهذا ان
 المتع نوعان نوع سوق الهدى وليس له ان يحلل ونوع
 لا سوق له ان يحلل ثم احرم للحج كما مر اي احرم له نوم
 التروية وحلق يوم النحر وحل من احرامه اذ الحلق سمنام
 سدره السلم فهو اذن يحلل مثله فان قيل كلامه صحيح في
 ان احرام العرة باق الى وقت الحلق لانه قال ولا يحلل
 منها وحل من احرامه اي احرام العرة والحج وليس كذلك
 اذ لو كان احرام العرة باقيا الى وقت الحلق لوجب عليه دمان
 اذ احل قبل الحلق وليس كذلك قلت احرام العرة اسي
 لوقوف لقوله تعالى فمن منع بالعرة الى الحج فان الحج عام
 لا احرام العرة والمفاسية عند وجوب الغاية الا اذا كان سا
 ك ضرورة واذا لم يكن احرامها ما قبله جنى فلا يكون الحيا
 به راعه عليه نعم احرام العرة باق في حلقه اذا التحل بدون

السواء غير مسموع والمعاصل ان احلهم العدة باق في حق الحال
 وغدا باق في حق المخطوط ان ما دفع الاشكال وبطوره ما لم يفت
 من احلهم العدة بالحق بعد الحلق فانه باق في حق الخراج وغير
 باق في حق سائر المخطوطات والله اعلم بحماق الحما
 لانت والمولى بعد فقط اى لا قران ولا منع لاسل ملك لغو
 له تعالى ذكره لمن لم يكن اسله حاضر المسجل الحرام فان
 ذلك اشارة الى المنع وقد مر عليك مرادنا ودرناستعمل مرادنا
 وان القران في معنى المنع واذلا فلا ولان المقصود شرح
 الامر من ترفيد الاسل من اسعاط احد السفين واذلا فلا
 من اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد الحى ومع سوق منسج
 سرج في سنده اخر واشارة الى ضابطه كلفه في هذا الباب
 وحاصلها ان البيع مشروط بعدم اللامام الصحيح على ما قال
 صاحب الهداية رحمه الله ومعنى البيع الرفق باداء الشك في
 سفر واحد من ان يلجسها الما صاحبها ووصف ذكر ان
 اللامام عبادة عن الزول تعالى الى بكذا اذا غلبت وباللاما
 الصحيح عبارة عن الرجوع الى اصله وبلده بلا سوق والزول
 لهم واللامام الفاسد عبارة عن العود اليهم والزول به مع سوق
 فالعارف بين صحة اللامام وفساده سوق قيام السوق وعد
 مه اذ قد مرر فما سبق ان سوق العدى يمنع المحلل البتة
 بالنقض وقد بولواته عليك فاذا لم يمان السوق ما نفع كان
 الاجرام باقيا ما للامام اذن يكون فاسدا واللامام الفاسدا

منع

والشرع بخلاف نية العيب لانه مما لم يفسد ما يقابل عند بيعه
 فبما فباعه ببيع ثم اشتراه فان باعها بغيره لم يفسد ما يقابل عند بيعه
 لبيعته بربحته وهذا عندنا ولا يبيعه بربحته على الخبير وصحته اذا اشترى بربحته
 وباعه بربحته عشر ثم اشترى بربحته فانه يبيعه بربحته بربحته ويقول ان
 بعثه وباعه بعشر من ربحته ثم اشتراه لا يبيعه بربحته اصلا وعندنا بربحته بربحته عشر
 في الفصل لانه ان العقد الثاني عقد تجدد منقطع الحكم من الاول يجوز ان
 كما اذا اشترى ثالث ولا بد ان شبهة حصول الرجوع بالعقد الثاني ثابت لانه يتأكد به بعد
 على شرط السقوط بالظهور في عيب والشبهة كالحقيقة في بيع الرابحة احتياطا وهذا المبرر
 بما اخذ بالبيع لشبهة الخطيئة فيصير كأنه اشترى حصة وبذا يبرره فيخرج حصة
 بخلاف ما اذا اشترى لانه التاكيد حصل بعينه واذا اشترى العدة المأذون في القارة في ما
 بعثه وعليه دين بربحته فباعه من الربح بربحته عشر فانه يبيعه بعينه المولى بربحته
 وكذلك ان كان المولى اشترى فباعه من العدة لان في هذا العقد شبهة العلم بخوانه البيع
 فاعبر عما في حكم الرابحة وفي الاعيان لا وفي فبيعه من العدة اشترى بربحته في الفصل
 الاول وكان يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر البيع الاول واذا كان مع المضارب بعشر
 درهم بالنصف فاشترى في ما بعثه وباعه من ربحته بعشر فانه يبيعه بربحته
 عشر ونصف لان هذا البيع وان فبيعه من ربحته بعشر فانه يبيعه بربحته
 ما لا يملكه من استغادة ولاية المشتري وهو مقصود الاعتقاد ببيع العدة عند
 شبهة عدم الاتيان وكيل عنه في البيع الاول من وجهه فاعبر بالبيع الثاني عدما في حق
 الرجوع ومن اشترى بربحته فاعثر او وطها وحى ثقب ببيعها بربحته ولا يبيعه لانه
 عنده شبهة يقابلها في لان الاصح انما تباعه لا يقابلها في ثقب ولهذا لو كانت قبل التسليم لا تباع
 شيء من ثقب وكذا ما في البيع لا يقابلها في ثقب والسبب في هذا ان يفتقروا على وجوب
 في الفصل الاول ان لا يبيع بربحته كما اذا اشترى بربحته وهو قولنا في ثقب فاما اذا اشترى
 بنفسه او فاعه هاجن فاحذر اشترى لم يبيعه بربحته حتى يبين لانه صار مقصودا بالبيع
 فبما في ثقب من ثقب وكذا لو اشترى بربحته لانه العدة جزء من ثقب يقابلها في ثقب
 ولو اشترى بربحته فاصابه بربحته او اشترى بربحته فاصابه بربحته بربحته بربحته
 لا يبيعه حتى يبين والمولى ما يبيعه ومن اشترى غلاما بالقره درهم ثقب فباعه بربحته
 ولم يبين ثقب المشتري فانه رده وان شاء قبل لان لا يبيعه بربحته بالبيع الاتية بربحته
 في ثقب لاجل الاجرة المشبهة وهذا حقيقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى شقين في
 احداهما بربحته بربحته والا فاعه ربحته بربحته بربحته بربحته بربحته فاعه بربحته
 بخلاف في البيع اذا استهلكه ثم عثره بربحته فانه لا يبيعه بربحته لان ثقب في ثقب
 ولا انما ولم يبين رده وان شاء لانه ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 على ثقب الاول وان كان استهلكه ثم عثره بربحته فانه لا يبيعه بربحته لان ثقب في ثقب
 وبسبب ثقب وهو نظير ما اذا اشترى في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 من بعد ان ثقب ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 مشروط في العقد وكذا من ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 ولا يبيعه لان ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 فاسد لانه ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 لان الفساد في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 الخليل بعد الاثبات قد عثره بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته
 وانما يبيعه لان الرضا لم يتم قبله عدم العلم بربحته في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب في ثقب
 فانما يبيعه بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته بربحته

انفساخ العقد على اعتبار الحلاك ويجوز بيع العقد قبل القبض عند ما وقام لا يجوز
رجوع الما اطلاق الحديث واعتبار بالقبول وصار كالتجارة ولما ان الركن البيع صيد
من اياه في محله ولا غرض فيه لان الحلاك في العقد ناد ونحوه للمقول والمقرض
غرض انفساخ العقد والحديث معلوم على ان الحلاك في العقد ناد ونحوه للمقول والمقرض
فالمعقول عليه في التجارة المتنازع وهذا كما غرد ومن اشترى مكيلا من ثياب او موزونا
موزونة فحمله او اقرضه ثوبا بعد مكايلا او موزونة لم يحن للمشتري منه ان يبيعه ولا ان ياكله
حتى يبيد الكيل والوزن قبل ان ياتي بالتكامل من بيع الطعام حتى يجرى فيه صانع صانع البائع
وصانع المشتري ولا يحن الموزون على المشروط وذلك البائع والمستوفى فاما الموزون فيجب
الفرق منه جلا فلا يباعه بزيادة لانه الزيادة له وصلا في ما اذا بلغ الثوب مائة رطل لانه
الزيادة له اذا اذرع وصف في التوزيع جلا فالقدر ولا يعتبر كيل البائع قبل البيع وكان
محصنة المشتري لانه ليس صانع البائع والمشتري هو المشتري ولا يبيد بعد البيع بقية المشتري
لانه اكل من بابل التسليم لانه يبيع المبيع معلوما ولا تسليم الا بغيره وبذلك البائع
بعد البيع محصنة المشتري قبل اكله به لانه لم يضره الحديث فانه اعتبر صانع والمشتري في
لانه المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم وعلى المشتري جلا في المشتريين
في بابل التسليم ان شئت فقل واما في المشتري الموزون عددا فهو كالمشتري في بيعه لا يحن في
الرياء والموزون في بابل التسليم ان شئت فقل واما في المشتري الموزون عددا فهو كالمشتري في بيعه لا يحن في
جائز لتمام المطلق وهو المالك وليس فيه غرض لانفساخ الحلاك لعدم ثبوتها بالتعيين
جلا في المبيع ويجوز للمشتري ان يرد البائع في الغش ويجوز للمشتري ان يرد في المبيع ويجوز
ان يحمله من الغش ويتعلق الاستحقاق بغير ذلك فالزيادة والمقدار يتحققان باصل العقد عند
وعند ذوق الشاقي لا يتحقق على اعتبار الاتفاق بل على اعتبار ابدية الصلة لانه لا يمكن
الزيادة منها لانه يبيع مكيلا عموما فلهذا يتحقق باصل العقد وكذا الخط لان كل واحد
مقابل الكيل المبيع فلا يمكن اخراجه فصلا من ابتدا ولما اتفقا بالخط والزيادة يقره العقد
من وصف مشروط في الوصف مشروط وهو كونه خاسرا او راجعا او عدلا او له او لانه
الرفع فاولا ان يكون له ولا ية التعديل وصار كالتسليم الحثا وشرطا بعد العقد
ثم ان يحن بغيره بالعقد لان وصف الشيء يقوم به لا بنفسه خلاف خط اكل لانه
يبدل لاصله لا يغير لوصفه فلا يتحقق به وعلى اعتبار الاتفاق لا يحن الزيادة
عن مكيلا وبغيره حكم الاتفاق في التولية والراجحة حتى يجوز على كل في الزيادة وبيان
على السابق في الخط وفي الشفعة حتى لا يخذل بابق في الخط وانما كان للشفعين ان يأخذ
الزيادة لما في الزيادة من ابطال الحق الثابت فلا يملكانه ثم الزيادة لا يحن بعد ذلك
المبيع على ظاهر الزيادة لان المبيع لم يبق على حاله بغير الاعيان من غشه والمشتري يحن
جلا في الخط لانه محال يمكن اخرج البدل عما يقابل فيحقق باصل العقد استنادا
في حال ثم انجه اجلا معلوما صار من جلا لانه الزيادة فيه ان يخرجه فيبيع على من عليه
ان يملك اياه مطلقا كذا موقفا ولما جلا في الجمل محمول ان كانت عليه لانه متفاحشة في
البيع لا يجوز وان كانت متفاديه كخطها والذي يجوز بغيره الكفا له وقد ذكرنا
من قبل وكل دين حال اذا اجه صاحبه صاد من جلا ما ذكرنا الا القرض فان تأجيله
لا يحن لانه اعادة وصلة في ابتدا حتى يفتح بلفظ الاعارة ولا يملكه من اكل البائع
كالوصي والصبي ومعاودة في ابتدا فكل اعتبار ابتدا لا يلزم التأجيل فيه في الا
اذا اجه المبيع وعلى اعتبار ابتدا لا يحن لانه يبيع المبيع الدار سنة وهو رادها
جلا في ما اذا اجه يقرض من ماله الف درهم فلا يحن السنة حيث يلزم من ثلثة ان يحن
ولا يابطق قبل المدة لانه وصية بالبيع بغيره الوصية بالخزينة والسكنى فيلزم حقا القرض
الربو المحرم في كل مكيلا او موزونا مع جبهته متفاديا فالهالك الكيل

الكيل مع الميزن والوزن مع الميزن ويقال القدر مع الميزن وهو شغل الاصل في الحديث
المشهور وهو قوله عليه السلام للحنطة بالحنطة بغير مكيل يد بيد والغنم بالوزن
الاشياء الستة الحنطة والشعر والتمر والمخ والذهب والفضة على هذا المثال
برهانين بالرفع شغل وبالنصب مثله ومعنى الاول بيع التمر ومعنى الثاني بيع التمر
ولكم معلوم باجماع القائلين لكن العلة عندها ما ذكرنا وعند الشافعي الطم والمطبخ
والحنطة في الاثان والحنطة شرط والشاواة علم والاصل هو الحنطة عند لانه
على شرطان التعاقب والمائة وكذا ان شعر بالوزن والحنطة بالشرط الشهادة في كفا
فيصل بعلية تناسبها للحنطة والوزن وهو العلم ببقاء الانسان به والحنطة لبقاء
الاموال التي هي متناهية للمصالح بها ولا اثر للحنطة في ذلك فخطا شرطها ولكم قد يدور
مع الفرق ولنا انه اوجب ثلثة شرطا في البيع وهو المقضي بسوقه تحققت الحنطة البائع
اذ هو يتحقق عن المقابل وذلك بالفاضل ووصاية الاموال الناس عن التمر او تصالفا
بالنقل التسليم ثم يلزم عند فورة حرة الرقوى والمائة بين الشمين باعتبار الزيادة
والحنط والمعاد منى الذات والحنطة تنسج الحنط فيظهر الغنم على ذلك تحقيق
لانه الزيادة هو الغنم المسوق لاحد المتعاقدين والمعاودة لما عن عن شرط فيه
ولا يعتبر الوصف لانه لا يعد تفاوتا عرفا ولان في اعتباره سدا بالبيان والفرق
المتعلق والاشلام جدها ووزنها سواء والطعم والحنطة من اعطى وجوه المتنازع والتبيل
في مثلها الاطلاق بالبيع الوصف لشدة الاحتياج اليها دون التعديل فيه فلا يعتبر
بأكثر اذا ثبت هذا فقولنا ابيع المكيل والموزون بجبهته مثله بغير جلا لوجوده
الجواز وهو المائة في الحياض الامم ما يردى مكان قوله مثله بغير جلا بغيره في الذهب
وزنا بوزن وان تفاوت لم يجر ليقض الرقوى ولا يجوز بيع الجيد بغيره في الذهب
الا مثله بغيره لان التفاوت في الوصف ويجوز بيع الحنطة بالحنط والتساقط
بالمتاحين لانه المسوق بالمعاد ولم يوجد في تحقيق الغنم ولهذا كان مقتضى الحنطة
عند التلاف وعند التوافقة هو الطم والحنط والمساواة في الميزن وما دون نصف مبيع
في حكم الحنطة لانه لا يقدري في الميزن يادونه ولولا ما يملكه او موزونا غير متقوم
متفاديا كالحنط والمزيد لا يجوز عندنا لوجود القدر والميزن عند يجوز لعدم العلم
والحنطة واذا عدم الوصفان مع الميزن والميزن المقصود اليه حل المتفاضل والنسب المعدل
الحنط والاصل فيه الا باحة واذا وجد حرم المتفاضل والنسب المعدل والحنط
احدهما وعدم الآخر حل المتفاضل وحرم المتساوي مثل ان يسل هرقي في هرقي او حنطة
في شعر بغيره ربا الفضل بالموصف وحرم المتساوي باحدهما في الشاقي الميزن باخره
النسب لان التقديرة وعدمها لا يثبت الاشبهة الفضل وحقيقة الفضل بغيره فيحق
يجوز بيع الواحد بالاشين فالشبهة اوله ونسبها ما لا الرقوى من وجه نظر الى القدر والميزن
والشبهة اوجبت فضلا في ثمانية فيحقق شبهة الرقوى وهو ما في الحقيقة لانه اذا لم
النقد في الرقوى ونحوه يجوز ان يجمعها الوزن لانها لا يتحققان في صفة الوزن فان اقرض
بوزن بالانسان وهو مقرر يتبعان بالتعيين والنقد وزن بالخصيات وهو في لا يتبعان
ولما في النقد موزونة وفيهنا مع الضمير في الرقوى وفي الرقوى واشياءه
لا يجوز فاذ اختلفا في صورة ومعنى وحكام يجمعها القدر من كل وجه فثبت الشبهة فيه
اشبهة الشبهة وهي غير معتبرة وكل من يقرض الله شيئا على تحريم الفاضل فيه كمال
هو مكيلا لادان ترك الناس اكل في مثل الحنطة والشعر والتمر والمخ وما في غيرهم المتنازع
فيه وزنا فهو موزون ابدأ مثل الذهب والفضة لان التفاضل في الميزن والفرق في الميزن
الا بالاذن وما لم يحنط على جلا في الناس لا حاد لانه لا يحنط في الميزن ولا يحنط في الميزن
على خلاف النص في لانه النص على ذلك مكان العادة وكانت هي المنطوق بها وقد تبدلت

فمن هذا فربما الخسفة بحسبها متساوية وزنا والذخيرة متساوية كذا لا يجوز عند
وان تعادوا ذلك لتوهم القسطن على هو المعيار فبذلك اذا ما جازفة انما ان يجوز الاسلام
في الخسفة وهو ما وجدنا لوجود الاسلام في معلوم وكما ينسب الى القسطن في معنى
ما يباع بالاولى لانها قد ثبت بطريق الوزن حتى يتبين بها وزنا بخلاف ما كان
واذا كان موزونا فليس يمكن ان لا يعرف وزنه يمكن مثله لا يجوز لتوهم القسطن ان
منزلة الخسفة وعقد الصرف ما وقع على حشا لانها لا تعتبر بغير عيب في القسطن
السلام القسفة ما لفضة ها وها معناه يد يد وسنتين العقد في الصرف ان شاء الله
تعالى وما سواه ما فيه الزنا يعتبر فيه القسطن ولا يعتبر فيه المتعاقب خلافا لما في بيع الطعام
له قوله عليه السلام في الحديث المعروف بما يمد ولا انه اذا لم يقبض في المجلس يتعاقب القسطن
ولقد ثبت في حديث غيره الزنا ولما انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القسطن كالشرب
وهذا لان الغاية المطروحة انما هي التمكن من التصرف وينتج ذلك على القسطن بخلاف
القسطن لا القسطن في السعير به ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم يد يد عتايين وكذا رواه عبادة
ابن الصامت ونعاقب القسطن لا يعتبر نفا في المال عرفا بخلاف المتقد والمزجل ويجوز
بيع البضعة بالمستدين والقرعة بالقرين والموزون بالموزون لا لعدم الجواز فلا يخفى
الزنا والشا هي بخلافه لوجود الطعم على امر ويجوز بيع القسطن بالقسطن ما بينه
عندها وقا لم لا يجوز لان القسطن تثبت باصطلاح الكفا لا بطلان اصطلاحه او اذا
قبضت انما لا يتعين فضا وكذا اذا كانا بغير عتايين وكما في الدوام بالذمة عين ولما ان القسطن
في حقهما ثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية لغير علمهما فتبطل باصطلاحهما اذا بطلت القسطن
يتعين بالقبض ولا يعود وزنها لبقاء الاصطلاح على لعدا اذ في نفسه في حق العقد
فساد العقد فسادا كالجوزة بالخزائن بخلاف العقود لانها القسطن خلقه وبخلاف
ما اذا كانا بغير عتايين لانهما لا يكتفى بالكتا في وقته وعنه وبخلاف ما اذا كانا احدهما
بغير عتايين لان القسطن لا يفراده بصر القسطن ولا يجوز بيع الخسفة بالدقيق ولا بالسوق
لان الحاجة باقية من وجه لانها من اجز الخسفة والمعاد فيها الكيل لكن الكيل غير ضروري
بينهما وبين الخسفة لا كسازها فيه وتختلف حبات الخسفة فلا يجوز وزنا كذا يكيل ويجوز
بيع الدقيق متساويا كذا يتحقق الشرط وبيع الدقيق بالسوق لا يجوز عندنا متساويا
ولا متساويا لانه لا يجوز بيع الدقيق بالمقابلة ولا بيع السوق بالخسفة فكذلك بيع اجزها
لقيام الحاجة من وجه وعندنا يجوز لانها جسدان لاختلاف المقصود فاما مقصود القسطن
وهو المقصود فثقلها او لا يبالي بقوات البعوض كالمقابلة مع غير المقابلة والمقابلة بالسوق
يجوز بيع اللحم بالخزائن عند طهارة لم اذا ما جاز من جسد لا يجوز اذا كان اللحم
المعزى اكثر ليكون اللحم بمقابلته ما قد من القسطن بمقابلة السقط وانما يمكن كذلك تخفيف
الزنا من حيث زيادة السقط او من حيث زيادة اللحم وصار كل واحد بالسمع وله ان يباع الزنا
بالدقيق وزنا لان الخسفة لا وزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن لا بالتخفيف نفسه من
وتخفيف اخرى بخلاف ثقل المسئلة لان الوزن في المظالم يعرف قدد الدهن اذا ميز بينه وبين غيره
ويجوز بيع الرطب بالقرن فلا يميز عندنا به وقا لا لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل
عنه ان يقبض اذ اجف فقبض ثم فقال لا اذا وانه ان الرطب ثم لقوله صلى الله عليه وسلم حين اورد
وكما ترجمه هكذا وبيع الزنبل حان لما روينا ولا نذكر كما قرأنا في بيعه وفي الحديث وانه كان
غيره بخره وهو قوله عليه السلام اذا اخلص النوعان فبيعوا كيف شئتم ومدا مدا رواه عن زيد بن
وهو ضعيف عند النقلة وكذا الذبيب بالعتب على الخلاف والوجه ما بيناه وغيره
بالا اتفاق اعتبارا بالخسفة المقابلة بغير المقابلة والرطب بالخزائن لا كذا يكيل ولا يبيع
القر بالقر كذا يبيع الخسفة الرطبة او الموزون بكتا او بالياسة او الخزائن الرطبة بغير المقابلة
عندها وقال لا يجوز ذلك لانه يعتبر المساواة في عدد الاحوال وهو المال وبيعها في الحال

وهو ما في
الزنا في
الزنا في

وهو ما في
الزنا في

وهو ما في
الزنا في



